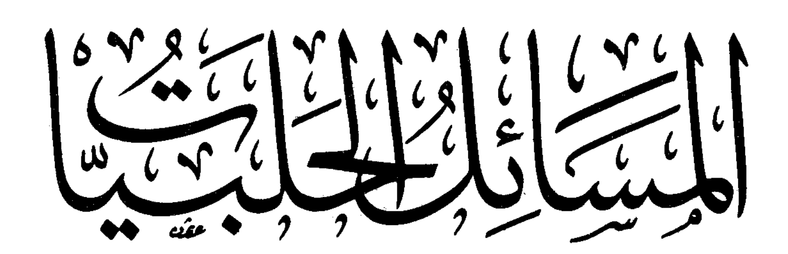


المسائل الحلبيات

صنعة

أبي علي الفارسيّ

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تقديم وتحقيق

الدكتور حسن هنداوي

الأستاذ المشارك

في جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية - فرع القصيم

دار القلم
للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق

دار المنارة
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت

الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

دار القلم
للطباعة والنشر والتوزيع دمشق - حلبوني - ص. ب. : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧
دار المنارة
للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - ص. ب. : ١١٣/٦٥٠١.




بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

الاستعانة بالله، هذه المسائل الحَلَبِيَّة لأبي علي الفارِسيّ مخروم منها نحو كُرّاسينِ، وقفها مالكها محمد محمود بن التَّلامِيد على عصبته بعده وقفاً مؤبّداً، فمن بدّله فإثمه عليه. وكتبه محمد محمود بن التلاميد التركزي غرة المحرم سنة ١٣٠١.

* * *

«مُلْقَى واحِف»[2] والمعنى: أي بمكان إلقاء واحِف، وهذا اتّساع، وإنما يريد بمنقطعه؛ لأنه أراد: انقطع عنه، فكأنه قد ألقاه؛ ألا ترى أن الشيء المنقطع من الشيء مباين له، كما أن المُلْقَى مفارق للمُلْقِي، وليس «المُلْقَى» باسم مكان هنا[3]، ولكنه كـ «المُجْرَى» و «المُرْسَى»[4] في من قرأ

---

(١) البسملة ليست في الأصل.

(٢) هذه قطعة من بيت لذي الرمة، وهو:

وظلَّتْ بمُلْقَى واحِفٍ جَـرَعَ المِعَى … قِيـاماً تَفَـالَى مُـطْلَخِـماً أَميرُهـا

ديوانه ص٢٤٣. الجرع من الرمل: رابية سهلة لينة. المعى: موضع. واحف: موضع. تفالى: يفلي بعضها بعضاً. المطلخم: المتكبر. أميرها: فحلها. يصف حمر الوحش وقد أمنت الصيادين، فهي كأنها تعبث.

(٣) لأن اسم المكان لا يعمل و«مُلْقَى» نصب مفعولاً، وهو «جَرَع».

(٤) أي: هو مصدر.

﴿باسمِ اللَّهِ مُجْراها ومُرْساها﴾[1] وقول النابغة[2]:

كأَنَّ مَجَرَّ الرامِساتِ ذُيولَها ... عليه قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوانِعُ

قالوا: القَضِيم: ما كان من أدم خَرِيزٍ نحو الإداوة، والقِرْبة، والمَزادة.

---

(١) سورة هود: ٤١. و(مُجْراها) بضم الميم: قراءة ابن كثير ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر. وقرأ السبعة كلهم (ومُرْساها) بضم الميم. السبعة في القراءات، ص ٣٣٣.

(٢) ديوانه ص ٣١ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٠٦. الرامسات: الرياح الشديدة الهبوب. ذيولها: مآخيرها. نمق الجلد: نقشه وزينه بالكتابة. الصوانع: جمع صانعة.

مســألــة
القول في حروف «يَدٍ» وما تصرّف منها

قولهم «يَدٌ» كلمة نادرة لا نعرف لها نظيراً في كلامهم، وذلك أن الفاءَ منه ياء، والعينَ دال، واللامَ أيضاً ياء، يدل على ذلك قولهم: «يَدَيْتُ إليه يَدَاً»[1]، فظهرت اللام الساقطة من «يَدٍ» في اشتقاق الفعل منه، كما ظهرت الواو المحذوفة من «غَدٍ» في قوله ﴿وإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[2]، وهذا مثل قولهم «شَعَّرَ الجَنِينُ»[3] و«اسْتَحْجَرَ الطِّينُ» في أنه مأخوذ من اسم ليس بعبارة عن حَدَث[4]، وليس مثل «دَمٍ» لأن دَماً من قولك «دَمِيَ يَدْمَى دَمَاً» الذي يجوز أن يكون «فَعَلاً» مثل «الفَرَقِ» لمجيء الماضي على «فَعِلَ»؛ لأن «فَعَلاً» في مصدر «فَعِلَ» مطرد، وليس في مصدر «فَعَلْتُ» من الياء كذلك. ويدل على أن «دَمَاً» مصدرٌ إنشادُهم هذا البيت[5]:

---

(١) يديت إليه يداً: اتخذتها واصطنعتها وأسديتها إليه.

(٢) سورة آل عمران: ١٢١.

(٣) شعّر الجنين: نبت عليه الشعر.

(٤) شعّر: مأخوذ من الشعر، واستحجر: مأخوذ من الحَجَر.

(٥) البيت للحصين بن الحمام المري. وهو في الحماسة ١: ١١٤ وشـرحها للمرزقي ص١٩٨. وأمـالي الزجـاجي ص ٢٠٧ ــ ٢٠٨. واللسان (دمى) ١٨: ٢٩٤ والخـزانة ٣: ٣٥٢ [الشاهد ٥٦٦]. الكلوم: جمع كَلْم، وهو الجرح. وليس في مفضليته المذكورة في المفضليات ص ٦٤ ــ ٦٩ وشرح اختيارات المفضل ص ٣٢١ ــ ٣٤٨، وذكره مع بيت قبله وبيت بعده محقق الشرح في حاشية ص ٣٢٦ عن حماسة أبي تمام وحماسة الشنتمري =

فَلَسْنا على الأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنا ولكنْ على أَقْدَامِنا يقطُرُ الدَّما

فـ «يَدٌ» من باب «سَلِسَ» و «قَلِقَ»[1]، ولا يُعلم في الواو مثل هذا في الفعل؛ ألا ترى أنه لم يجئ مثل «وَعَوْتُ»، وقد جاء في اسم واحد، وهو قولهم «واوٌ»، والقياس في الألف منها أن تكون منقلبة عن ياء[2]. وجاءت الهمزة أيضاً فاء ولاماً في أحرف، وذلك قولهم «أَجَأٌ»[3]. وحكى ابن حَبِيبَ[4] «أَتْأَةُ»[5] وهو اسم مخصوص. وقالوا «آءة» وفي جمعها: «آءٌ»[6]. وذهب سيبويه[7] في «أَلاءة»[8] و «أَشاءة»[9] إلى أنه من هذا الباب. فأما «الأَباء»[10]

= وحماسة البصري. ونسب في العقد الفريد ١:٧٢ (تحقيق العريان) إلى حسان بن ثابت. وهو بغير نسبة في المنصف ٢:١٤٨ وشرح الملوكي ص ٤١٥ وشرح المفصل ٤:٥٣ و ٥:٨٤ وشرح شواهد شرح الشافية ص ١١٤ مع إحالة على الخزانة.

(١) يريد مما فاؤه ولامه من جنس واحد.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ص ٥٩٨ ــ ٦٠٠ وفيه أيضاً أن أبا الحسن ذهب إلى أن ألفها منقلبة عن واو.

(٣) أجأ: أحد جبلي طيئ، والآخر: سَلْمَى.

(٤) هو محمد بن حبيب، وحبيب: أمه، ولذلك منع من الصرف، توفي سنة ٢٤٥هـ.

(٥) في الأصل «أتأ» والتصويب من سر صناعة الإعراب ص ٧٠ ففيه ما نصه: «وأخبرني أبو علي أن محمد بن حبيب حكى في اسم علم مخصوص: أتأة». وفي اللسان «أتأ» ١:١٤ ما يلي: «حكى أبو علي في التذكرة عن ابن حبيب أتأة، أم قيس بن ضرار قاتل المقدام، وهي من بكر بن وائل».

(٦) الآء: شجر.

(٧) الكتاب ٢:١٢٦.

(٨) في الأصل «الآءة» والتصويب من الكتاب ٢:١٢٦ وسر صناعة الإعراب ص ٧٠. والألاءة: واحد الألاء، وهو شجر مرّ يدبغ به. وقد ذهب ابن جني إلى أن الهمزة بدل من ياء، واستدل على ذلك بما رواه عن ابن الأعرابي من قولهم: سِقاء مَأْلِيّ، إذا دبغ بالألاءة. التمام ص ٢٤٢.

(٩) الأشاءة: واحد الأشاء، وهو صغار النخل.

(١٠) كذا، والذي في سر صناعة الإعراب ص ٧٠ «أباءة» وهي: الأَجَمة، وقيل: القصبة. وتكون من «أَبَيْتُ».

فكان محمد بن السَّرِيّ يذهب إلى أن الهمزة فيها منقلبة عن الياء. وقالوا في اسم علم «أَجَأ»[١].

وجاء الفاء والعين واوين، وهو قولهم «أَوَّل»[٢]، ولم يـجئ مثل ذلك في الياء[٣]. وجاءت الياء والواو جميعاً في باب «رَدَدْتُ»، فالواو نحو «قُوَّة» و «حُوَّة»[٤] و «صُوَّة»[٥] و «الجَوّ» و «التَّوّ»[٦]. وفي الياء: «حَيـيَ» و «عَيِـيَ بأمره» و «تَئِيَّة»[٧] و «إيا الشمس» و «إياؤها»[٨].

ولم تـجئ العين ياء واللام واواً / في اسم ولا فعل، وأما حَيْوَة» للاسم العلم، و «الحَيَوان» فالواو فيه بدل[٩]. وقد جاء عكس هذا كثيـر، نحو «طَوَيْت» و «لَوَيْت» و «زَوَيْت»[١٠] و «رَوَيْت». وجاء الواو فاء والياء عيناً في [١/ب]

---

(١) كذا، وقد ذكرها قبل قليل. وروي أيضاً: أَثَأْتُه: رميته بسهم، وأصبح فلان مُـؤْتَثِئاً: أي لا يشتهي الطعام. اللسان (أثأ) ١: ١٤ ــ ١٥ وفي التكملة (أزأ) ١: ٦ أَزَأْت عن الحاجة: كِعْتُ عنها، وأزأْت غنمي: أشبعتها.

(٢) انظر تفصيل القول فيها في المسائل الشيرازيات ــ المسألة الأولى والمسائل البغداديات ص ٨٧ ــ ٩٠ والمنصف ٢: ٢٠٤ ــ ٢٠٥ وسر صناعة الإعراب ص ٦٠٠.

(٣) قالوا «يَيْن» وهو اسم موضع. المنصف ٢: ١٨٣ وسر صناعة الإعراب ص ٧٢٩ والممتع ص ٥٦٦ واللسان (يين) ١٧: ٣٥٨.

(٤) الحُوَّة: لون يخالط الكمتة مثل صدأ الحديد.

(٥) الصُّوَّة: واحدة الصُّوَى، وهي الأعلام من الحجارة.

(٦) في الأصل «النَّوّ» ولم أقف على مادة «ن و و». والتَّوّ: الفَرْد.

(٧) في الأصل «وتأيّه» والصواب ما أثبت، يقال: ليس منزلكم هذا بمنزل تئية، أي: بمنزل تلبّث وتحبُّس. ويحتمل أن يكون «البَوّ» وهو الحُوار، وقيل: جلد الحُوار يُحشى تبناً أو ثُماماً أو حشيشاً لتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها، ثم يُقرّب إلى أمّ الفَصِيل لـترأمه فتدرّ عليه.

(٨) إيا الشمس وإياؤها: ضوءها.

(٩) أي: بدل من الياء. وخالف النحويين في هذا أبو عثمان المازني فذهب إلى أن عينه ياء ولامه واو، وأنه لم يستعمل منه فعل. المنصف ٢: ٢٨٤ ــ ٢٨٥ والممتع ص ٥٦٩.

(١٠) زويت الشيء: جمعته وقبضته.

«وَيْل» و«وَيْح»[1] و«وَيْس»[2]. وعكس هذا قولهم «يَوْم». وقرأت بخط محمد بن يزيد «يُوْحُ» في اسم الشمس.

فأما الهمزة فإنها قد جاءت في باب «سَلِسَ» و«قَلِقَ» في الحروف التي تقدّمت، ولم تجئ في باب «رَدَدْت» ولا في باب «دَدَنٍ»[3] و«كَوْكَب» لما كان يلزم من إبدالها وقلبها[4] إلى حرف اللين، كما يلزم ذلك إذا دخلت همزة زائدة أو مبدلة على أخرى أصل أو زائدة نحو «آدَم» و«آمَنَ» و«جاءٍ» و«خَطايا»[5]، فإذا لم يتواليا في كلمة وإحداهما زائدة، فألّا يتواليا وكلاهما أصل أجدر.

قال التَّوَّزيّ[6]: «ثوبٌ يَدِيٌّ: إذا كان ضَيّق الكُمّ، وإذا كان واسِعَهُ»، وأُنشد[7]:

بـالـدَّهْـرِ إذْ ثَـوْبُ الصِّبـا يَـدِيُّ

---

(١) ويح: كلمة تقال رحمةً.

(٢) ويس: كلمة تقال في موضع رأفة واستملاح.

(٣) الددن: اللهو واللعب.

(٤) في الأصل بياض في هذا الموضع قدر كلمتين.

(٥) أصل آدم: أأدَم، وأصل آمن: أأْمَن. وأصل جاءٍ: جايِءُ، أبدلت الياء همزة، فأصبح: جائِءُ، فأبدلت الهمزة الثانية ياء، وحذفت لالتقاء الساكنين كما في قاضٍ ونحوه. وأصل خطايا: خطايِء، أبدلت الياء همزة، فأصبح في التقدير: خطائِء، وأبدلت الهمزة الثانية ياء فصار: خطائي، وفتحت الهمزة فأصبح: خطاءَيُ، وقلبت الياء ألفاً، فصار: خطاءَا، وأبدلت الهمزة ياء فصار: خطايا. وعلل القلب والإبدال في هذه الكلمات مفصلة في مواضعها من كتب التصريف.

(٦) الأضداد للتوزي ص ١٩٧. وفيه «واسعاً».

(٧) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ١: ٤٨٧ واللسان (يدي) ٢٠: ٣٠٨ وهو بغير نسبة في النوادر ص ٥٥٨ ونسب إنشاده في اللسان للتوزي. وروي في هذه الكتب: «بالدار» في موضع «بالدهر».

وحكى يعقوبُ أن بعضهم قال في اليد: «أَدْيٌ»[1]، فأبدل الهمزة من الياء، وأظهر اللام. قال أبو عليّ: فهذا ينبغي أن يكون لغة في «اليَدِ» كما كان «أَكَّدْت» و«وَكَّدْت» و«آصَدْت» و«أَوْصَدْت»، وما حكاه أبو زيد[2] من قولهم «يَفَعة»[3] و«وَفَعة» لغات في هذا الكلم؛ لأن الهمزة لم تبدل من الياء المفتوحة في هذا النحو، كما أن هذا يحمل على أنه لغتان، وليس ببدل من الفاء. وكذلك «أُسْرُوع» و«يُسْرُوع»[4]، فـ«أُسْرُوع» مثل «أُخْدُود» و«يُسْرُوع» مثل «يُعْفُور»[5]، إلا أن الياء ضُمَّت لضمة الفاء كقولهم «مُغْلوق».

ومثل «يَدٍ» و«أَدْي»[6] قولهم[7]:

.... طَـافَ والـرَّكْبُ بصَحْـرَاءِ أُسُـرْ

ويروى: «يُسُرْ».

وقال التَّوَّزيّ: «يقول أهل الحجاز: آدِني عليه، أي: أَعِنّي عليه، ويقولون: اسْتَأْدَيْته يريدون: اسْتَعْدَيْته»[8] فقولهم «آدِني عليه» يحتمل ثلاثة أوجه:

---

(١) إبدال ابن السكيت ص ١٣٧، وفيه أن اللحياني حكاها عن الكسائي. وفي الطبعة الأخرى التي نشر فيها الكتب باسم القلب والإبدال ص ٥٦: «أَدَيْه» مثنى. وكذا في

(١) إصلاح المنطق ص ١٦١. وفي الأصل: «أَدِيّ» وهو تصحيف. وانظر سرّ صناعة الإعراب ص ٢٣٩ ــ ٢٤١.

(٢) اللسان (يضع) ١٠ : ٢٩٧.

(٣) غلام يفعة: شاب.

(٤) اليسروع: دود حمر الرؤوس بيض الأجساد. يقال: يُسْروع ويَسْروع وأَسْروع وأُسْروع.

(٥) اليَعْفور واليُعْفور: الظبي الذي لونه كلون العَفَر، وهو التراب.

(٦) في الأصل: «أُديّ» وهو تصحيف.

(٧) هو طرفة، وصدر البيت:

أَرِقَ الـعَـيْنَ خَـيـالٌ لم يَـقِـرْ

وهو في ديوانه ص ٥١ وجمهرة اللغة ٢ : ٣٤٠ وسر صناعة الإعراب ص ٢٣٨. أرق: أسهر. لم يقر: من الوقار، وقيل: معناه لم يتّدع فيستقر ويسكن. أسر: موضع بالحزن.

(٨) الأضداد للتوزي ص ١٨٠ وفيه «أعدني عليه» في موضع «أعني عليه».

يجوز أن يكون أبدلت من العين التي هي فاء الهمـزة، وكان الأصل «أَعْدِني»: «قَوِّني»، وأنشد يعقوب[1]:

ولقد أَضَاء لـك الطريقُ وأَنْهَجَتْ سُبُـلُ المَسالِـكِ، والهُدَى تُعْـدي

قال: «يقول: إبصارُك الهدى يُقَوِّيك»[2]. وكأن[3] معنى قول الرعية لسلطانها: أَعْدِني على خصمي: قَوِّني.

ويجوز أن تكون الهمزة غير بدل، ولكنها من الأَداة، والمعنى قريب من المعونة، كأن إعانته كالأداة التي يتقوّى بها عليه. ومثل بدل الهمزة من العين في «أَعْدِني» إبدالها من الهاء في «آلٍ»[4].

[٢/أ] ويجوز في «آدِني» أن يكون / «أَفعِلْنِي» من «اليَدِ» في من أبدل من الياء التي هي فاء همزة، كأنه أراد: اجعلني ذا يَدٍ وقوة عليه.

وذكر محمد بن يزيد «آدِني» و«آداني» في كتابه في «إعراب القرآن»، وأجاز فيه الوجه الأول، وهو إبدال الهمزة من العين، وأجاز فيه أن يكون «أَفعِلْنِي» من «الأَيْد»، وهو القوة.

قال أبو علي: فأما الوجه الأول فسائغ، وأما الوجه الآخر فشبيه بالسهو؛ لأن «الأَيْد» و«الآد» المرادَ بهما القوة، الهمزةُ منه فاء والياء عين، فلو بنيت من هذا «أَفعِلْنِي» للزم أن تقول «آيِدْني»، فتبدل من الهمزة التي هي فاء الألف،

---

(١) البيت ليزيد بن خَذّاق كما في إبدال ابن السكيت ص ٨٤ وإبدال أبي الطيب ٢: ٥٥٣ والأمالي ٢: ٧٨ وهو آخر بيت من قصيدة في شرح اختيارات المفضل ص ١٢٨١ [المفضلية ٧٨] منسوبة إلى سُويد بن خَذّاق الشَّنّيّ، وقيل: هي ليزيد بن خذاق، وهما أخوان، شاعران جاهليان. وقد هجا بهذه القصيدة النعمان بن المنذر وتوعده، فبعث النعمان إلى قومه كتيبته دوسر، فاستباحتهم. أنهج الأمر: اتسع، وطريق نهج: واضح.

(٢) إبدال ابن السكيت ص ٨٤.

(٣) في الأصل: وكان.

(٤) انظر تفصيل القول في هذه المسألة في سر صناعة الإعراب ص ١٠٠ ــ ١٠٤.

كما تبدل منها في «آمَنَ»، وتصحح الياء، ولا يجوز غير ذلك إذ قالوا «أَطْيَبْت» و «أَجْوَدْت»، صححوا مع انتفاء توالي الإعلال فيهما، فلما صححوا ذلك وجب أن يلزم التصحيح ما توالى فيه إعلالان؛ ألا ترى أنهم بنوا الماضي من «الوُدّ» على «فَعِلْت» ليلزم في المضارع «أَفْعَلُ»، فلا يتوالى إعلالان[1]، فكذلك لزم أن يصحح العين من الفعل من «أَفْعِلْ» في «الأْيد»، وهكذا تكلم به من آثر أن يجعله على «أَفْعَلَ»[2]، دون «فَعَّلَني»، وعلى هذا قوله[3]:

يُنْبِي تَجالِيدي وَأَوْتادَها ناوٍ كرأسِ الفَدَنِ المُؤْيَدِ

وكأن الأكثر تكلم به على «فَعَّل» لئلا يلزمه تصحيح العين لما ذكرنا، وتصحيح هذه العين مكروه عندهم، فقالوا «أَيَّدْتك»، وفي التنزيل ﴿إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ القُدُسِ﴾[4]؛ لأن العين على هذا لم يلزمها التصحيح في موضع يكره فيه التصحيح.

فإن قلت: فاجعل «آدِني» الذي قال أبو العباس فيه «أَفْعِلْني» من «الأْيد» على ما ذكره على القلب، كأنه قلب العين إلى موضع اللام.

قيل: هذا ممكن في القياس وإن لم يكن بسهل في التأويل؛ لأنا

---

(١) لو كان الماضي على «فَعَل» لجاء المضارع على «يَفْعِلُ»، فكنت تقول «يَدُّ»، وأصله «يَوْدِدُ» حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما حذفت في «يَعِدُ» ثم ألقيت حركة الدال الأولى، وأدغمت في الدال الثانية، فيتوالى إعلالان.

(٢) يريد أنه قال: آيَدْتُه.

(٣) هو المثقب العبدي، واسمه عائذ بن محصن، كما في سمط اللآلي ص ١١٣ واللسان (أيد) ٤: ٤٢. والبيت في ديوانه ص ٢٣، ونسب في خلق الإنسان لثابت بن أبي ثابت ص ٤٢ إلى رجل من الأزد، أحد بني عوذ بن سود. وهو بغير نسبة في الأمالي ١: ٢٥ والمنصف ١: ٢٦٩ والمحتسب ١: ٩٥ واللسان (جلد) ٤: ٩٧. ينبي: يدفع. تجاليده: جسمه. ناو: سمين، يعني سناماً، الفدن: القصر. وفي الأصل: «بين تجاليدي... نار كرأس.. المويد».

(٤) سورة المائدة: ١١٠.

لم نعلمه استعمل مقلوباً، ولم يقل هو أيضاً ذلك، فلذلك قلنا: إنه شبيه بالسهو.

وفي «الْأَيْد» الذي هو القوة لغتان: «أَيْدٌ» و «آدٌ» كـ «العَيْب» و «العاب»، قال[1]:

مِنْ أَنْ تَبَدَّلْتُ بِأَيْدي آدا ... لم يَكُ يَنْآدُ، فَأَمْسَى انْآدا

يَنْآدُ: مطاوع «أُدْتُه»، وفي التنزيل ﴿ولا يَؤُودُهُ حِفْظُهُما﴾[2]، قال قَتادة[3]: لا يَكْرِثُهُ. وقال حسان[4]:

وقامت تُراعِيكَ مُغْدَوْدِناً ... إذا ما تَنُوء به آدَها

أي: أَثْقَلَهَا. وقال التَّوَّزِيّ[5]: «رجل مُوْدٍ[6]: إذا هَلَكَ، ورجل مُوْدٍ[7]: [٢/ب] إذا كان ذا سلاح / قوياً». ولم ينبغ أن يذكر ذلك في الأضداد[8]؛ لأن اللفظين وإن اتفقا، فليسا من أصل واحد؛ ألا ترى أن «المُوْدي»[9] الذي يراد

---

(١) هو العجاج كما في إصلاح المنطق ص ٩٤ ومجالس العلماء ص ٢٧٤ وأمالي الزجاجي ص ٥٨ والخصائص ٢: ١٧٤ وشرح ما يقع فيه التصحيف ص ١٥٤ واللسان (أود) ٤: ٤١. والبيتان في ملحقات ديوانه ٢: ٢٨٢ [تحقيق د. السطلي] وقبلهما بيتان، وبعدهما أربعة. انآد العود: انثنى واعوجّ. ويريد بالأيد هنا قوة الشباب. ويروى: «بآدي».

(٢) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٣) تفسير الطبري ٥: ٤٠٥ تحقيق محمود شاكر. كَرَثه الأمر يَكْرِثُه ويَكْرُثُه: اشتد عليه وبلغ منه المشقة.

(٤) البيت في ديوانه ص ١٠٢ والمنصف ٣: ١٣ ومقاييس اللغة ٤: ٤١٤ واللسان (غدن) ١٧: ١٨٧. وهو بغير نسبة في المحتسب ١: ٣١٩. المغدودن: الشعر الطويل الكثير. تنوء: تنهض بجهد ومشقة. تراعيك: تُريك. وفي المصادر السابقة: ترائيك.

(٥) الأضداد للتوزي ص ١٨٠.

(٦)، (٧) في الأصل: «مؤد» بالهمز، والتصويب من الأضداد للتوزي واللسان (أدا) ١٨: ٢٦ و (ودى) ٢٠: ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(٨) انظر الأضداد لأبي بكر بن الأنباري ص ٢٦٧.

(٩) في الأصل: «المؤدي» بالهمز.

به «الهالك» الفاء منه واو، يقال: أَوْدَى الرجل: إذا هَلَكَ، كما قالوا: فاضَتْ نفسُه، ومنه «الوادي» إنما هو «فاعِلٌ» من ذلك إلا أنه اسم بمنزلة «الغارِب» و «الكاهِل»، قال[1]:

.... عَـوْمَ السَّفِينُ تَفِيضُ منه الأَنْفُسُ

ومن ذلك قولهم: وَدَى الرجلُ، وقال[2]:

كـأنّ عِـرْقَ أَيْـرِه إذا وَدَى حَبْلُ عَجُوزٍ ضَفَـرَتْ خَمْسَ قُوَى

وقـال[3]:

يَدِي لكَ، إنْ رَكِبْتَ ـ فلا تَلُمْني ـ أَتـانَ الحيِّ، عَـيْـرُ بَنِي تَمِـيمِ

وأنشد ابن حبيب[4]:

كيف السبيل[5] ....

قال: «يُوديهم:[6] يُهلكُهم»، فهذا «أَفْعَلَ» و «فَعَلْتُه».

وقولهم لصغار النخل: «الوَدِيّ» يشبه أن يكون لضرب عروقه في الثرى

---

(١) صدره كما في إيضاح الشعرق ٨٨/ب: لَمِنِ الظعائنُ سَيْرُهُنَّ تدافعٌ. والعجز في المنصف ٣: ٨٩.

(٢) هو الأغلب العجلي يقول ذلك في سَجاح لما تزوجت مسيلمة الكذاب كما في طبقات فحول الشعراء ص ٧٤١، وفي ص ٧٤٣ «أنه كان يقال إن هذه القصيدة في الجاهلية لجُشَم بن الخَزْرَج». ونسب للأغلب أيضاً في جمهرة اللغة ٣: ١٦٨ واللسان (ودى) ٢٠: ٢٦٢. وهو بغير نسبة في المسائل البصريات ص ٧٩٦ والحجة ٢: ٣٧٤ و ٦: ٥٤، مخطوط بمكتبة بلدية الإسكندرية وسر صناعة الإعراب ص ٨٢٥. ودى: سال منه الوَدْي، القوى: جمع القُوّة، وهي الخصلة الواحدة من قوى الحبل.

(٣) نسبه أبو علي في المسائل البصريات ص ٤٩٦ إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانه. قال بعده في ص ٧٩٧: «والمعنى أنكم تأتون الحمير، فإذا أتيتَ الأتانَ فرآك العَيْرُ وأنت تأتي أتانَ الحي وَدَى لك العَيْر، من قولهم: العاشِية تُهَيِّجُ الآبية».

(٤) لم أقف عليه.

(٥) بعده بياض في الأصل.

(٦) في الأصل: «يؤديهم» بالهمز.

وذهابها وغرسها. قال: أهل المدينة يسمون الفَسِيل «الوَدِيّ» ثم «الجَعْل» ثم «الجَبّار» ثم «الطَّرِيق»(١) ثم «العَيْدان»(٢) ثم «الخِصاب» الواحدة: خَصْبة.

فأما قولهم «المُـؤْدي»(٣) لذي السلاح القوي، فليس من باب «أَوْدَى»، ولكن الأوجه أنه ذو أَداة، فالفاء منه همزة كما أنها من «الأَداة» كذلك، والسلاح وجميع ما يتقوى به العامل على عمله.

□ □ □

---

(١) في اللسان (طرق) ١٢: ٩٣ «وقيل: الطريق أطول ما يكون من النخل بلغة اليمامة».

(٢) في كتاب النخل والكرم للأصمعي ص ٦٩: أن الجبارة هي التي فاتت اليد، فإذا ارتفعت عن ذلك فهي الرَّقْلة، وهي عند أهل نجد: العيدانة.

(٣) انظر أضداد التوزي ص ١٨٠ والأضداد لأبي بكر بن الأنباري ص ٢٦٧ والكامل ١: ٢٥٥.

القــول
على قوله تعالى (في سَبِيلِ اللَّـهِ)[1]

السَّبِيل في اللغة: الطريق الذي هو مَمَرّ ومَدْرَج، والدليل على ذلك ما أنشده سيبويه[2]:

فمـا كنتُ ضَفّاطـاً، ولكنَّ طـالبـاً ... أنـاخَ، فأَغْفَى فـوقَ ظَهْـرِ سَبيـلِ

فالإناخة والإغفاء لا يكونان إلا على مستقر، ولهذا قالوا للذين يسلكونه «سُبَّل»، وقياس واحده «سابِلُ»، قال العَجّاج أو رُؤْبة[3]:

مُنْهَـرِت الأَشْـداقِ غَضْب مُـؤكَـلِ ... في الآهِلِيـنَ واخْتِـرامِ الـسُّبَّـلِ

وهذا اسم على معنى النسب، وليس جارياً على الفعل، كما أن

---

(١) هذه العبارة وردت في آيات كثيرة أولها سورة البقرة: ١٥٤.

(٢) نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١: ٥٩٩ إلى الأخضر بن هبيرة الضبـي، وكذا في اللسان (جنح) ٣: ٢٥٢ و (ضفط) ٩: ٢١٨ وخطأ الأسودُ الغُنْدِجانيّ ابنَ السيرافي، ونسبه في فرحة الأديب ص ١٣٠ ـ ١٣٢ إلى مورق بن قيس بن عوف بن القعقاع، واسم مورق: عتيبة، ومورق لقبه، وساق خبراً طويلاً لتبيان صحة نسبته إلى مورق، وأنشد معه ثلاثة أبيات أخر. وهو بغير نسبة في الكتاب ١: ٢٨٢ والإفصاح ص ٢١٣. الضفاط: الذي يختلف على الإبل أو الحمر من قرية إلى قرية يجلب الميرة والمتاع.

(٣) هو العجاج، وهما في ديوانه ص ١٦٠. منهرت: واسع. غضب: غليظ شديـد. مـؤكل: مطعم، آكل للصيد. في الآهلين: في من يغير عليه في أهله. اختـرام السبل: يعني: يقطع الطريق على ابن السبيل.

«دارِعاً» و«عَطّاراً» و«بَوّاباً» كذلك، فكأن المعنى: أصحاب السبيل، ومن ثَمَّ قالوا للمسافر البعيد عن بلده وماله «ابن سَبِيل»، فنسب إلى الطريق لممارسته له وعلاجه إياه، وهم أحد الأصناف الثمانية[1] الذين هم موضع الصدقة، فقولهم منه «ابن» مثل «صاحب»، وقد استعملوا في هذا المعنى «الابن» و«الأخ»، فقالوا «هو ابنُ بَجْدَتِها» للخبير بالبلدة وغيرها، وأنشد أحمد بن يحيى[2]: / [٣/أ]

بينا أُنازِعُهُمْ ثَوْبي وأَمْنَعُهُمْ إذا بنو صُحُفٍ بالحقِّ قد وَرَدُوا

بنو صُحُف: الشهود الذين يشهدون عليه بدَيْن.

والأخ في هذا الباب كأنه أوسع في استعمالهم، قال ذو الرمة[3]:

ويَشْبَحُ بالكَفَّيْنِ ضاحٍ كأنَّه أخو فَجْرةٍ أَعْلَى به الجِذْعَ صالِبُهْ

وأنشد سيبويه[4]:

أَخا الحربِ لَبّاساً إليها جِلالَها وليسَ بوَلّاجِ الخَوالِفِ أَعْقَلا

---

(١) هم المذكورون في قوله تعالى: ﴿إنما الصدقاتُ للفقراءِ والمساكين والعاملينَ عليها والمؤلفةِ قلوبُهم وفي الرقابِ والغارمينَ وفي سبيلِ اللّهِ وابنِ السبيلِ فريضةً من اللّهِ واللّهُ عليمٌ حكيمٌ﴾ سورة التوبة: ٦٠.

(٢) أنشده أبو علي في إيضاح الشعر ق ٦٧/أ.

(٣) ديوانه ص ٨٤٦. يشبح: يمدّ. أخو فجرة: رجل أخذ في فجرة فصلب. يصف الحرباء، فيقول: هو على الشجرة وقد مدّ يديه، وأخذ بغصنين، فكأنه مصلوب، وفي الديوان. «شبحاً» في موضع «ضاح» و«عالي» في موضع: «أعلى». والضاحي: البارز للشمس.

(٤) البيت للقلاخ بن حزن كما في الكتاب ١:٥٧ وشرح أبياته ١:٣٦٣ والعيني ٣:٥٣٥ وهو بغير نسبة في المقتضب ٢:١١٣ وشرح المفصل ٦:٧٠ وشرح جمل الزجاجي ١:٥٦٠. الجلال: جمع جلّ، وهو ما يغطى به جسم الفرس وغيره، وأراد به هنا لأمة الحرب. الخوالف: جمع الخالفة، وهي عمود في مؤخر البيت. الأعقل: الذي تصطك ركبتاه عند المشي خلقة أو ضعفاً.

وقد جاءت «أمّ» في هذا المعنى أيضاً، أنشد أحمد بن يحيى[1]:

خَوَتْ نُجومُ بني شَكْسٍ لقد عَلِقَتْ أَظْفـارُهم بعُقـابٍ أُمُّهـا أَحَـدُ

وقال أَوْس[2]:

وجـارَتْ على وَحْشِيِّهـا أُمُّ جـابِـرٍ على حينَ أنْ نالوا الرَّبيعَ وأَمْرَعُوا

قالوا: أُمّ جابر: إياد، فسماهم «أمّ جابر» من حيث كانوا أصحاب حراثة، قال أبو زيد[3]: قالوا للخبز «جابِر بن حَبّة» معرفة غير مصروفة. وفي الحديث «أُمّ مَثْواي»[4] يريد به صاحبة منزله. فإذا جاز تسمية صاحب الشيء بملابسته أُمّاً، جاز أن يكون قوله ﴿فأُمُّهُ هاوِيَةٌ﴾[5] على هذا كما قال ﴿مَأْواكُمُ النَّارُ﴾[6] أي: أُمّه نار هاوية، أي: هي مثواه، وقد تكون ﴿فأُمُّهُ هاوِيَةٌ﴾ على قول الشاعر[7]:

---

(١) لم أقف عليه. وبنو شكس: تُجْر بالمدينة.

(٢) هو أوس بن حجر، والبيت في ديوانه ص ٦٠. أم جابر: إياد بن نزار، ويقال: بنو أسد بن خزيمة.

(٣) النوادر ص ٦٠٢ ـ ٦٠٣.

(٤) هذا قول رجل كان في عهد عمر، قيل له: متى عهدك بالنساء؟ فقال: البارحة. فقيل: من؟ قال: أم مثواي. يعني ربة المنزل الذي بات فيه، ولم يرد زوجته. والدليل على ذلك أنه قيل له: أما عرفت أن الله قد حرّم الزنى؟ فقال: لا. وهو في غريب الحديث لأبي عبيد ٣:٣٦٨ والفائق ١:١٨١.

(٥) سورة القارعة: ٩.

(٦) سورة الحديد: ١٥.

(٧) هو كعب بن سعد الغنوي، والبيت من قصيدة له في الأصمعيات ص ٩٥ [الأصمعية ٢٥] وجمهرة أشعار العرب ٢:٧٠٣ [القصيدة ٣٠] والأمالي ٢:١٥٠ والحماسة البصرية ١:٢٣٣ والخزانة ٤:٣٧٤ [عند الشاهد ٨٧٧] والقصيدة في الاختيارين ص ٧٥٠ ـ ٧٥٨ [رقم ١١٦] وليس فيه البيت الشاهد، واسمه في الجمهرة: محمد بن كعب بن سعد الغنوي. وأضاف في الأمالي أن بعضهم يرويها لسهم الغنوي، وهو من قوم كعب، وليس أخاه، وبعضهم يروي شيئاً منها لسهم. =

هَوَتْ أُمُّهُ! ما يَبْعَثُ الصُّبحُ غادياً　　　ومـاذا يُـؤَدّي الليـلُ حينَ يَـؤُوبُ

وجاء «أَبٌ» في هذا المعنى أيضاً، قال أوس[1]:

على العَمْرِ واصْطادَتْ فُـؤاداً كـأنه　　　أبــو غَـلِقٍ في لـيلتـيـنِ مُـؤَجَّــلُ

قيل: المعنى: كأنه صاحب رهن غَلِق في ليلتين[2].

ومثل «السَّبِيل» في أنه المَدْرَج والطريق قولهم «الصِّراط»، يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ولا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِراطٍ تُوعِدُونَ﴾[3]، فلم يتعد إليه الفعل الذي لا يتعدى إلى المفعول حيث كان مخصوماً، كما لم يتعد إلى غيره من الأسماء التي هي عبارة عن الأشخاص والجُثَث المخصوصة، ثم اتسع فيه فجاء في قولهم «سَبِيل» حتى قيل في المعتقدات والآراء في الديانات وغيرها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وإنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وإنْ يَرَوْا سَبِيلَ الغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً﴾[4] وقال ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلي أَدْعُو إلى اللَّـهِ على بَصِيرةٍ أنا ومَنِ اتَّبَعَني﴾[5]، ففسر السبيل بقوله ﴿أدعو﴾. فالسبيل في هذه المواضع كالمُعْتَقَد / ؛ لأن هذه الأشياء ليست بذوات جثث، فيجوز أن يكون [٣/ب] لها طرق ومسالك. وأما قولـه ﴿يَهْدي بـه اللَّـهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْـوانَهُ سُبُـلَ

= والأصمعية ٢٦ هي من قصيدة كعب المذكورة، وقد نسبها الأصمعي إلى غُريقة بن مُسافع العبسي. يرثي أخاه أبا المغوار، واسمه: شبيب، وقيل: هرم، أو: مأرب. هوت أمه: دعاء عليه، ومعناها التعجب.

(١) ديوانه ص ٩٤. وفي الأصل: مـؤجلِ.

(٢) ذكر في اللسان (غلق) ١٢: ١١٦ ـ ١١٧ أن ابن الأعرابي أنشد هذا البيت لأوس، «وفسّره فقال: أبو غلق: أي صاحب رهن غلق أجله ليلتان أن يفك».

(٣) سورة الأعراف: ٨٦.

(٤) سورة الأعراف: ١٤٦.

(٥) سورة يوسف: ١٠٨.

السَّلامِ﴾[1] فهو ــ والله أعلم ــ أن يراد به طرق الجنة؛ لأن من اتبع رضوانه فقد أوتي الهداية التي هي الاستدلال، فقد هُدي إلى صراط مستقيم، فتكون الهداية في هذه الآية مثل الذي في قوله ﴿والذينَ قُتِلُوا في سَبِيلِ اللّـهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمالَهُمْ * سَيَهْدِيهِمْ ويُصْلِحُ بالَهُمْ﴾[2] في أنه ليس بهداية الاستدلال، ولكنه الهداية إلى طرق الجنة للثواب. وقوله ﴿سُبُلَ السَّلامِ﴾ يجوز أن يكون على حذف المضاف، كأنه: سُبُلَ دارِ السَّلامِ، كما قال ﴿لَهُمْ دارُ السَّلامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[3]. ويجوز ﴿سُبُلَ السَّلامِ﴾[4]: طرق السلامة التي يسلم سالكها من أن يعذب أو يعاقب. ويجوز أن يكون ﴿السَّلام﴾ اسم الله تعالى كما جاء ﴿سَبِيلِ اللّـهِ﴾[5] و﴿صِراطِ اللّـهِ﴾[6]، فإذا كان على هذا الوجه بَعُدَ أن يكون المراد به الطريق الذي هو ممرّ؛ لأن هذا التقييد قد صار فيه كالأمارة للإيضاح، ويكون المعنى حينئذ كقوله تعالى ﴿والذينَ اهْتَدَوْا زادَهُمْ هُدَىً﴾[7].

وكما قالوا للغريب «ابن سَبِيل» فنسبوه إلى الطريق، قالوا فيه «ابن أَرْض»؛ لأن الطريق ضرب منها، وأنشد أبو زيد[8]:

دَعاني ابنُ أَرْضٍ يَبْتَغي الزادَ بعدَما   تَـرامَى حُـلامـاتٌ بــه وأُجـارِدُ

---

(١) سورة المائدة: ١٦.

(٢) سورة محمد: ٤ ــ ٥.

(٣) سورة الأنعام: ١٢٧.

(٤) كذا. ولعله: ويجوز أن يكون سبل السلام.

(٥) سورة البقرة: ١٥٤ وغيرها.

(٦) سورة الشورى: ٥٣.

(٧) سورة محمد: ١٧.

(٨) البيت لِلَّعِين المِنْقَري كما في النوادر ص ١٧١ ومعجم البلدان (حُلامات) ٢: ٢٨١. حلامات وأجارد: موضعان. وقد جعل ياقوت ابن أرض رجلاً مُرّيّاً نزل باللعين، فذبح له كلباً، وقال فيه ذلك.

ومثل ذلك قول طرفة[1]:

رأيتُ بني غَبْــراءَ لا يُنْكِــرونَـني ولا أهـلُ هَذاكَ الـطِّرافِ المُمَدَّدِ

فقوله «بني غَبْراء» كقوله «ابن أَرْض»؛ لأن الغَبْراء: الأرضُ، وكأنهم نُسبوا إليها على هذه اللفظة العامة لمّا لم يعرفوا الموضع الذي أتوا منه مخصوصاً، وأَراد بهم الفقراء؛ لأن «الطِّراف»: بيوت الأَدَم، وإنما تكون للأغنياء، فكأن المعنى: لا يُنكرني الفقـراءُ ولا الأغنياءُ لإعـطائي الفقراءَ وإخراجي في الحقوق التي يُخرج فيها الأغنياء.

□ □ □

(١) البيت من معلقته، وهو في شرح القصائد السبع ص ١٩٢.

مسألة

وقفتُ ــ أدام اللّهُ عِزَّك ــ على ما ذكرتَه من استفصال محمد بين قولهم للعبد «رَقَبَتُكَ حُرٌّ» و«رَأْسُكَ حُرٌّ» و«فَرْجُكَ حُرٌّ» وبين قولهم «يَدُكَ حُرٌّ».

فالقول في ذلك إن «الرَّقَبة» قد جرى لفظها في اللغة والعرف مجراها، فأجري عليها حكمها، و«اليَدُ» لم تجر مجراه في العرف ولا في اللغة، فأما إجراؤهم «الرَّقَبة» على ما ذكرته فظاهر واضح، وذلك أنه قد جاء في التنزيل: / ﴿أو كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[1]، وقال: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِن قَبْلِ أَن يَتَماسَّا﴾[2]، وقال: ﴿ومَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾[3]، وقال: ﴿والمُؤَلَّفةِ قُلُوبُهُمْ وفي الرِّقابِ﴾[4]، والمعنى ــ والله أعلم ــ في تحرير الرِّقاب، أي: إعانتهم على أداء مُكاتَبَتِهم، أو: في فك الرقاب، كما قال في موضع آخر ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾[5] أي: فكّها من الرِّقِّ. وجاء عن علي رضي الله عنه: «جناية العبد في الرقبة»[6]. وروي «احبس رَقَبَتها». فكما أن «الرَّقَبة» [٤/أ]

---

(١) سورة المائدة: ٨٩.

(٢) سورة المجادلة: ٣.

(٣) سورة النساء: ٩٢.

(٤) سورة التوبة: ٦٠.

(٥) سورة البلد: ١٣.

(٦) الأثر الذي رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٩: ٢٣٣ عن علي لفظه: «ما جنى العبد ففي رقبته، ويخير مولاه إن شاء فداه وإن شاء دفعه». وفي ص ٢٣٤ عن الشعبي أنه قال: «جناية العبد في رقبته...».

في هذه المواضع في الرَّقَبة قد جرت مجرى الجملة والجميع، فصار قوله (وفي الرِّقابِ) كقوله: وفي المُكاتَبِين، كذلك قوله (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) في الآي الأُخَر بمنزلة: تحرير نَسَمة، أو نَفْس، أو نحو ذلك مما يكون عبارة عن جملة الشخص وجميعه.

ومما يمكن أن تكون «الرقبة» قد أجريت[1] فيه مجرى الجملة، قولُ أبـي كبير أو غيره من الهذليين[2]:

فليسَ كعهـدِ الدارِ يـا أُمَّ مـالـكٍ ولكنْ أَحاطتْ بالـرِّقابِ السَّـلاسِلُ

فـ «الرِّقاب» يريد بها الأشخاص لا هذه الأعضاء منها، والمعنى أن الإسلام لما جاء منعت شرائعه وزواجره عما لم يكن منه منعٌ قبله، وهذا المنع شائع في جميع الشخص، وليس في الرقبة دون غيرها؛ ألا ترى أن بعد هذا البيت[3]:

وعادَ الفَتَى كالكَهْلِ، ليس بقائلٍ سِوى الحقِّ شيئاً، واسْتراحَ العَواذِلُ

وقد قالوا «نسأل الله فِكاكَ رِقابنا». ذكره أبو عثمان. وليس يريدون بذلك[4] الرقبةَ دون سائر الشخص. ولما كانت الرَّقَبة قد عني بها جملة الشخص، حتى صار ذكرهـا بمنزلـة ذكره، اتسعـوا في ذلك حتى قـال الشاعر[5]:

إنَّ لي حـاجـةً إليـك، فقـالتْ بينَ أُذْني وعـاتقي مـا تُـرِيـدُ

---

(١) في الأصل: أجري.

(٢) ، (٣) هو أبو خراش الهذلي. والبيتان في ديوان الهذليين ٢ : ١٥٠. وقوله استراح العواذل: أي لأنهن لا يجدن ما يعذلن فيه سوى الحق.

(٤) في الأصل: ذلك.

(٥) البيت بغير نسبة في الاقتضاب ٢ : ٢٨٤.

كأنه قال: قد ضمنته لك في رقبتي وفي عنقي. وعلى هذا تأويل الحديث، وهو قوله «فَلْيُخَفِّفِ الرِّداء»[1] لمّا كان موضعه العاتق. وإذا كانت بمعنى الشخص في هذه المواضع وجب أن تكون في العتـاق والطلاق بمنزلتها، واشتهارُ العرف في هذا كاشتهاره في اللغة.

فأما «الرَّأْس» و«الفَرْج» فقد جرى ذكرهما في تعارف الناس ومقاصدهم مجرى جملة الشخص وجميعه، وذلك أنهم يقولون: عنده كذا وكذا رأساً من الرقيق، وفي إصطبله عشرون رأساً من الدوابّ، وعشرة أَرْؤُس من البغال. وكذلك: ملك كذا وكذا فرجاً، ووطىء عشرين فرجاً، كما يقولون: وطىء عشرين جارية، / وهو مقيم على فرجٍ حرام. فإذا جرى ذلك في تعارفهم [٤/ب] ومقاصدهم مجرى ما ذكرناه من جملة الأنفس والأشخاص، وجب أن يكون لفظه بكل واحد من ذلك كلفظه بالشخص نفسه ونحوِه مما يكون عبارة عن الجملة.

ومثل قولهم «الرَّقَبة»، وقولهم «الفَرْج» و«الرَّأْس» في أن «الرَّقَبة» وقعت على الشخص في اللغة، فأُلحق بها «الفَرْج» و«الرَّأْس»، وأُجريا مُجراها لاشتهارهما بمعنى «الرَّقَبة» في مقاصد الناس وعرفهم، قولُهم «البَدَنَة»[2]،

(١) هذه جملة من قول علي رضي الله عنه: «من أراد البقاء، ولا بقاء، فليخفف الرداء. قيل: وما خفة الرداء؟ قال: قلة الدَّيْن». وهو في النهاية ٢: ٢١٧. ووردت أيضاً في قول فقيه العرب: «مَنْ سَرَّه النِّساء، ولا نَساء، فَلْيُكْرِ العَشاء، ولْيُباكر الغَداء، ولْيُخَفِّفِ الرِّداءَ، ولْيُقِلَّ غِشْيان النِّساء». وهو في أضداد أبي الطيب ص ٦١١ وتهذيب اللغة ١٠: ٣٤٣ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٨٩ واللسان (ردي) ١٩: ٣٢ و(كرا) ٢٠: ٨٥ ــ ٨٦ والمزهر ١: ٦٣٧ عن المقصور والممدود لابن السكيت. قلت: لم أقف عليه في مطبوعة الكتاب المذكور. وثم خلاف في بعض الألفاظ في الروايات. يكري: يؤخّر. وفقيه العرب هو طبيب العرب الحارث بن كلدة كما في المزهر ١: ٣٣٨ عن التبريزي في تهذيبه.

(٢) البدنة: ناقة أو بقرة تنحر بمكة.

وفي جمعها «البُدُن»[1]، وقالوا «البَدَن»[2] مثل «ثَمَرة» و«ثَمَر»[3]، فإن ذلك وقع في اللغة على الإبل، ثم أُجري البقر مُجراها، حيث ساواها في الحكم، كما ساوى الفرجُ والرأسُ في العرف الرقبةَ التي صارت في اللغة كالشخص.

يدل على أن «البُدْنَ» في اللغة من الإبل قولُه تعالى: ﴿والبُدْنَ جَعَلْناها لَكُمْ من شَعائرِ اللّـهِ لَكُمْ فيها خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللّـهِ عَلَيْها صَوافَّ﴾[4]، قال أبو عبيدة: «مُصْطَفَّة»[5]. ثم قال: ﴿فإذا وَجَبَتْ جُنُوبُها فَكُلُوا مِنْها﴾[6]، فدل قوله (فإذا وجبت جنوبها) على أن المعنيّ بها الإبل؛ لأنها توجأ في نحورها وهي قائمة، كما قال (صَوافَّ) و(صَوافِنَ)[7]، ثم تَجِبُ، أي: تسقط وتقع على الأرض، كما يقال: وَجَبَ الحائط والبيت إذا سقطا. فهذا يختص به الإبل في نحرها، ثم أُجري البقر مُجراها لما اجتمع معها في الإجزاء عما تجزىء عنه، كما اجتمع الفرج والرأس مع الرقبة في أن عُني بهما ما عُني بها.

فأمّا «اليَدُ» فلم تجر في العرف ولا في اللغة مجرى الشخص ولا جميعه، فأمّا ما ذكره من قوله تعالى: ﴿ذلِكَ بِما قَدَّمَتْ يَداكَ﴾[8] و﴿بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[9]، فلا يشبه أن تكون «اليَدُ» فيه عبارة عن الجارِحة،

---

(١) ويقال في جمعها أيضاً: بُدْن.

(٢) جاء في اللسان (بدن) ١٦: ١٩٣: «ولا يقال في الجمع بَدَنٌ وإن كانوا قد قالوا خَشَبٌ».

(٣) في الأصل: «وثُمُر».

(٤) سورة الحج: ٣٦.

(٥) مجاز القرآن ٢: ٥٠.

(٦) سورة الحج: ٣٦. وهذه تتمة الآية السابقة.

(٧) هذه قراءة ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وإبراهيم وأبـي جعفر محمد بن علي والأعمش، واختلف عنهما، وعطاء بن أبـي رباح والضحاك والكلبـي، كما في المحتسب ٢: ٨١. وانظر البحر المحيط ٦: ٣٦٩. والصوافن: هي الصافنات، جمع صافن، وهو الرافع إحدى رجليه، واعتماده منها على سنبكها.

(٨) سورة الحج: ١٠.

(٩) سورة آل عمران: ١٨٢.

ولكن المراد بها القوة والقدرة. فهذا بمنزلة قوله: ﴿اصْلَوْها اليومَ بما كُنْتُمْ تَكْفُرونَ﴾[1]؛ لأن قوله: ﴿ونقول ذوقوا عذاب الحريق﴾[2] بمنزلة قوله: ﴿اصلوها﴾ و ﴿بما كنتم تكفرون﴾[3] مثل ﴿بِما قَدَّمَتْ يَداكَ﴾، فكان معنى (بما قدمت يداك) بمنزلة: ما كسبته، أي: هذا العذاب عقوبة على ما اجترمته واكتسبته. يقول: ليس بشيء أجبرناك عليه ولا أكرهناك. و «اليد» بمنزلة «القوة»، بدلالة قولهم «لا يد لي بفلان»، أي: لا طاقة لي به ولا قوة عليه. وكما قال أهل الطائف لمّا قرأ عليهم عَتَّاب بن أَسِيد ﴿فإن لم تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّـهِ وَرَسُولِهِ﴾[4]: لا يَدَ لنا أن نكون حرباً لله ورسوله[5]. وقال سيبويه في هذا المعنى «لا يَدَيْنِ بها لَكَ»[6]. على أن «اليد» في الآي ليس يراد بها الجارحة، وإنما يراد بها القوة، كما ذكرنا / أن فيما يعاقب عليه [٥/أ] الإنسان مما كسبه واختاره ما لا عمل لليد التي هي الجارحة فيه، وذلك نحو الاعتقادات وغير ذلك مما لا عمل لهذه الجارحة فيه، وأنّ الموبَّخ بقوله (ذلكَ بِما قَدَّمَتْ يَداكَ) مُوَبَّخٌ بهذا الضرب توبيخه على ما هو فعل هذه الجارحة التي هي اليد، فدل ذلك على أن «اليَدَ» في الآية ليس يعنى بها الجارحة، وإذا لم يُعْنَ بها لم يجز أن يكون استغني بها عن ذلك الشخص كالرقبة والرأس والفرج.

فإن قلت: فإن اليد إنما استعملت بمعنى القوة إذا أفرد اللفظ بها، كقول القائل: لا يَدَ لي بهذا الأمر ولا قوة، وما في الآي من ذكرها مثنى ومجموع.

---

(١) سورة يس: ٦٤. وفي الأصل (تكسبون) في موضع (تكفرون).

(٢) سورة آل عمران: ١٨١.

(٣) في الأصل: «تكسبون» وفي حاشية النسختين: التلاوة تكفرون.

(٤) سورة البقرة: ٢٧٩.

(٥) أسباب النزول للواحدي ص ٨٧، ولم ينص على كلامهم، وإنما قال: «فعرف بنو عمرو أن لا يدان لهم بحرب من الله ورسوله». وقولهم هذا في البحر المحيط ٢ : ٣٣٩.

(٦) الكتاب ٢ : ٢٧٩ (هارون).

فالقول في ذلك: إنها تستعمل مثنى ومجموعاً في هذا المعنى، كما تستعمل فيه في الإفراد؛ ألا ترى أن ما ذكرناه عن سيبويه في هذا المعنى تثنية، وأن الأصمعي قد أنشد فيما جاء «اليد» فيه على التثنية، والمراد بها القوة، وذلك فيما قاله علي بن الغَدِير الغَنَوِيّ[1]:

وإذا رَأَيْتَ المَـرْءَ يَشْعَـبُ أَمْـرَهُ   شَعْبَ العَصا، ويَلِجُّ في العِصْيانِ
فاعْمِدْ لما تَعْلُو فما لَـكَ بالـذي   لا تَسْتَـطيـعُ مِنَ الأمـورِ يَـدانِ

وفي التنزيل: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينا أَنْعاماً﴾[2]، كما قال: ﴿لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[3]. فالتثنية والجمع في هذا بمنزلةٍ كالإفراد في هذا المعنى. والتقدير: لما خلقت بقوتي[4]، كقوله: ﴿والسَّماءَ بَنَيْناها بِأَيْدٍ﴾[5] أي: بقوة[6]، ألا ترى أن الأَيْد والآدّ: القُوَّة. وإن شئت جعلت قوله (بِأَيدٍ) جمع

---

(١) البيتان له في أضداد الأصمعي ص ٧ وأضداد السجستاني ص ١٠٨ وأضداد ابن السكيت ص ١٦٦. والأول له في اللسان (شعب) ١: ٤٧٩. والثاني له في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٤٠٨. ونسب الثاني في اللسان (يدي) ٢٠: ٣٠٥ عن ابن بري إلى كعب بن سعد الغنوي. وفي (علا) ١٩: ٣٢٤: قال كعب بن سعد الغنوي يخاطب ابنه علي بن كعب، وقيل: هو علي بن عديّ الغنوي المعروف بابن العرير. ثم ذكر البيتين. وأنشدهما القالي في الأمالي ٢: ٣١٢ مع أربعة أبيات عن ابن الأعرابي لكعب الغنوي. واسمه في الأمالي ٢: ١٨١: علي بن الغُدَيِّر. وفي السمط ص ٨٠٠ وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٤٠٨: علي بن الغَدِيْر. يشعب: يشتت ويفرق. وتعلو: تطيق.

(٢) سورة يس: ٧١.

(٣) سورة ص: ٧٥.

(٤) انظر التفسير الكبير للفخر الرازي ٢٦: ٢٢٧ ـ ٢٣٢ والتسهيل لعلوم التنزيل ٣: ٤١١.

(٥) سورة الذاريات: ٤٧.

(٦) هذا قول ابن عباس كما في الطبري ٢٧: ٦. ومجاهد كما في تفسير مجاهد ص ٧٢١. وهو قول قتادة والثوري ومنصور وابن زيد أيضاً. انظر تفسير ابن كثير ٤: ٢٣٧ والقرطبي ١٧: ٥٢ والدر المنثور ٦: ١١٥ والتسهيل لعلوم التنزيل ٤: ١٢٦.

«يَدٍ»، كما قال (مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينا)، والمعنى فيه: القُوَّة[1]. ومعنى التثنية التأكيد والتقرير.

ومثل «اليَدِ» في أنه أريد بها القوة قولُهم «اليَمِينُ»، يعنون بها ذلك، وعلى هذا قولُه[2]:

.... تَلَقَّاها عَرابةُ باليَمِينِ

وقولُه: ﴿والسَّمواتُ مَطْوياتٌ بِيَمِينِهِ﴾[3]، وقد فُسِّر قوله: ﴿فَراغَ عَلَيْهِمْ ضَرْباً بِاليَمِينِ﴾[4] أنه بالقوة[5]، وقيل[6]: باليمين التي حلفها في قوله: ﴿وَتاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ﴾[7]، وقيل: الجارِحة[8].

ومما جاء «اليَدُ» فيه يراد بها القوة نحوُ قولهم «في يَدِ فُلان ضَيْعة»، يراد بها فيما حازه، فأمكنه بذلك تصرفه فيها. ومن ذلك ما أنشده أبو زيد[9]:

---

(١) التفسير الكبير للفخر الرازي ٢٦: ١٠٦ وجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي ٤: ١٢.

(٢) هو الشماخ. وصدر البيت: «إذا ما رايةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ». وهو في ديوانه ص ٣٣٦ ومقاييس اللغة ٦: ١٥٨ واللسان (يمن) ١٧: ٣٥٣. وبغير نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨٥. قال الفراء: «أي: بالقدرة والقوة». وفي مقاييس اللغة أن الأصمعي قال: أراد اليد اليمنى.

(٣) سورة الزمر: ٦٧. قال الأخفش: «يقول: في قدرته» معاني القرآن ص ٤٥٧.

(٤) سورة الصافات: ٩٣.

(٥) قال الفراء: «أي بالقدرة والقوة» معاني القرآن ٢: ٣٨٤. وتفسير الطبري ٢٣: ٤٦ وغرائب القرآن ٢٣: ٦٠. ونسب في فتح القدير ٤: ٣٩٠ إلى السدي والفراء وثعلب.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨٥. ونسب في فتح القدير ٤: ٣٩٠ إلى الضحاك والربيع بن أنس.

(٧) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٨) تفسير الطبري ٢٣: ٤٦ وغرائب القرآن ٢٣: ٦٠ وفتح القدير ٤: ٣٩٠.

(٩) البيت لخداش بن زهير العامري كما في النوادر ص ١٧٨ واللسان (سود) ٤: ٢١٢ و (حبق) ١١: ٣٢٠. وهو في شعره ص ٥٤٥ المنشور في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة =

لهمْ حَبِقٌ، والسُّـوْدُ بيني وبينَهمْ   يَـديْ لَكُمُ والعـاديـاتِ المُحَصَّبـا

وقد استعملت «اليَدُ» في الكلام على غير وجه، ما علمت أن شيئاً منه أريد به جملة الشخص وجميعه في عرف ولا أصل لغة، كما كانت «الرَّقبة» و «الرَّأس» و «الفَرْج» كذلك. فمن ذلك / ما يراد به النُّصْرة، كما روي [٥/ب] من قوله عليه السلام: «المسلمونَ تَتَكافَأُ دِماؤُهُم، وهم يَـدٌ على مَنْ سِواهُم»[١]، أي: هم أهل كلمة واحدة ونصرة على من شَقَّ عَصاهم. وجاءت حيث يراد بها اللُّزوم، كما روي «لِصاحبِ الحقِّ اليدُ واللِّسان»[٢]. ومن ذلك ما يراد به النعمة نحو ما أنشده أبو زيد[٣]:

فلن أَذكـرَ النُّعْمـانَ إلاَّ بصـالحٍ   فـإنَّ لـه عنـدي يَـدِيّـاً وأَنْعُمـا

ومن ذلك قوله: ﴿وقَالتِ اليَهُودُ يَدُ اللَّـهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾[٤]، وقال

= الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤هـ. الحبق: الضُّراط. والسود: موضع، أو: جبل. والعاديات المحصب: يعني الإبل التي تأتي المحصب من منى، وهو قسم منه بها. وفي اللسان (سود): «قال ابن بري: رواه الجرمي: يديْ لكم، بإسكان الياء على الإفراد، وقال: معناه يدي لكم رهن بالوفاء. ورواه غيره: يُدِيّ لكم، جمع يَدٍ. . . ورواه أبو شريك وغيره: يَدَيَّ بكم، مثنى وبالباء بدل اللام، قال: وهو الأكثر في الرواية، أي: أوقع الله يديّ بكم».

(١) هذا جزء من حديث أخرجه أبو داود في سننه ٣: ١٨٣ ـ ١٨٥ ـ كتاب الجهاد ـ باب في السرية ترد على أهل العسكر. وأخرجه النسائي في كتاب القسامة ـ باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس ٨: ١٨. ومعنى تتكافأ دماؤهم: تتساوى في القصاص والديات. وأخرجه غيرهما.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي كما في النوادر ص ٢٥٠ واللسان (زنم) ١٥: ١٦٨. ونسب في (يدي) ٢٠: ٣٠٤ إلى الأعشى، وليس في ديوانه، ونقل أيضاً أن ابن بري نسبه لضمرة. وهو بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٢٤٠. وعجزه في شرح الملوكي ص ٤١٢ وشرح المفصل ٥: ٨٤. الأنعم: جمع نعمة.

(٤) سورة المائدة: ٦٤.

ابن عَبّاس[1]: «المعنى: نعمه مقبوضة، وليس يعنون أنها موثقة». ويدل على صحة ما فسره قولُه: ﴿بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ﴾[2]. وقد روي[3] أن اليهود أبخل قوم لقوله ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾. ولمّا استعمل في البسط في اليد حيث يراد بها السعة في الإعطاء والإنفاق، وضعت بخلاف البسط حيث أريد بها البخل والمنع، فمن ثم قال[4]:

مَنـاتيـنُ أَبْـرامٌ، كـأنَّ أَكُفَّهُـمْ أَكُفُّ ضِبابٍ أُشْنِقَتْ في الحَبائلِ

فشبه أيديهم بأيدي الضباب لأنها توصف بالصغر والقصر، كقول الآخر، أنشده أبو الحسن[5]:

إنَّـا وَجَـدْنـا بني جِـلَّانَ كُلَّهُمُ كساعِدِ الضَّبِّ لا طُولٍ ولا قِصَرِ

فلم يقتصر الأول بتشبيهه إياها بأيدي الضباب حتى جعلها أيدي ضباب

---

(١) في الطبري ٦: ١٩٤ وابن كثير ٢: ٧٥: «ليس يعنون بذلك أن يد الله موثقة، ولكنهم يقولون: إنه بخيل أمسك ما عنده، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً». وفي معاني القرآن وإعرابه ٢: ٢٠٨: «نعمه مقبوضة عنا» بدون عزو.

(٢) سورة المائدة: ٦٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٢٠٩ والجامع لأحكام القرآن ٦: ٢٣٩.

(٤) البيت غير منسوب في اللسان (ضبب) ٢: ٢٧ و(نشق) ١٢: ٢٣١ والتاج (ضبب) ٣: ٢٣٧. مناتين: جمع منتن، وهو الكريه الرائحة. الأبرام: اللئام. وروي «أنشقت» في موضع «أشنقت»، ومعنى أنشقت: أنشبت.

(٥) البيت بغير نسبة في اللسان (جلل) ١٣: ١٢٨ والخزانة ٥: ١٨٣ ـ ١٨٦ [الشاهد ٣٦٧] وروي في الحيوان ٦: ١١٢: «... ولا عِظَمُ» وقبله بيت آخره: «لا جُرْثُومةِ الكَرَمِ». جلان: حي من العرب، وقيل: قبيلة من عنزة، وهم رُماة. قال البغدادي: «الساعد: ذراع اليد. والضبُّ ساعدُ جميع أفراده على مقدار معين خلقة، لا يزيد ساعد فرد من أفراده طولاً على ساعد فرد آخر، وكذلك لا ينقص عن ساعد فرد آخر، بخلاف سائر الحيوانات، فإن بين ساعد أفرادها تفاوتاً في الطول والقصر بحسب الجثة... أراد أن بني جلان متساوون في فضيلة رشق السهام، لا يرتفع أحدهم على الآخر فيها ولا ينحط عنه».

قد أشنقت بالحبائل، أي: نشبت فكُتِفَتْ لذلك، فاجتمعت وتقبضت على ما كان قبل من الصغر والتقبض. فهذه جملة من القول في «اليد» وما استعملت فيه، ولم أجدها استعملت في موضع حيث يراد جملة الشخص وجميعه، فيجوز أن تجري مجرى تلك الكلم التي استعملت هذا الاستعمال.

فإن قلت: فقد قالوا «يَداكَ أَوْكَتا»[1]، وإنما المراد: أنتَ أَوْكَيْتَ فهذا يدل أن «اليد» قد قامت مقام الجملة كـ«الرقبة» وأخواتها؛ لأن فعل الفاعل قد نسب إلى بعضه.

فإن هذا لا دلالة فيه؛ لأن الإيكاء لما كان باليد نسب إليها، وإن كان الفاعل الجملة، كما جاز أن يقال: كتبت يدي، ورأت عيني، وفي التنزيل: ﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[2]، فنسب الفعل إلى الجارحة التي بها فعل الفاعل، وإن كان للجملة، فـ«اليد» على هذا عبارة عن العضو المخصوص، ليس يراد بها الجملة. وعلى هذا قالوا «وفُوكَ نَفَخَ»[3]، فنسب النفخ إلى الفم / لما كان به يكون، وإن كان الفاعل في الحقيقة جملة الإنسان. فكما [٦/أ] أن «الفم» لا يقع ولا يكون عبارة عن جملة الإنسان كقولهم «يَداكَ أَوْكَتا»، والوِكاء: الخيط الذي يشد به القرْبة[4]، والعِصام: حبلها[5]، وأوكيت السِّقاء والقِرْبة: شددتهما بالوِكاء.

---

(١) هذا جزء من قولهم في مثل: «يداكَ أَوْكَتا، وفُوكَ نَفَخَ» يضرب لمن يجني على نفسه الحين. وهو في أمثال أبي عبيد ص ٣٣١ وفصل المقال ص ٤٥٨ وجمهرة الأمثال ٢: ٤٣٠ والمستقصى ٢: ٤١٠ ومجمع الأمثال ٢: ٤١٤. وأصله أن رجلاً كان في جزيرة، فأراد أن يعبر على زق نفخ فيه، ولم يحسن إحكامه، حتى إذا توسط البحر خرجت منه الريح، فلما أشرف على الغرق استغاث برجل، فقال له: يداك أوكتا وفوك نفخ. وقيل في سببه غير ذلك.

(٢) سورة البقرة: ٧٩.

(٣) هذه تتمة المثل المذكور في الحاشية التي قبل السابقة.

(٤) أي: فم القربة أو رأسها.

(٥) أي الذي تُحمل به.

مســألــة
القول في «الدّاء» و «الدّواء» ولغة ذلك، وتصرّفه، وجَمْعه

قال قيس بن الخَطِيم[1]:

وبــعضُ خَــلائــقِ الأَقْــوامِ داءٌ   كــداءِ الــبَــطْنِ لـيس لــه دَواءُ
وبعضُ القــولِ ليس لــه عِنــاجٌ   كمَخْضِ الـمــاءِ ليس لــه إِتــاءُ

ليس له عِناج: ليس بثِقة ولا مَعْقود. إِتاء: زُبْد. القول على لغة ذلك: قال أحمد بن يحيـى عن ابن سَلّام: «داءَ الرجلُ يَداءُ داءً»[2] قال: هكذا سمعت ابن سَلّام يقول. قال: وقال غيره: أَداءَتِ الرَّحِمُ فهي مُدْئية: صار بها الدّاء. قال: وحدثنا ابن سلام قال: كَحَلَ كَحّالٌ أَعرابياً، فقال: كَحَلْتَني بالمِكْحال الذي تَكْحَلُ به العُيونَ الدّاءة. وقال أبو زيد: «يُقال للرجل إذا اتَّهَموه: قد أَدَأْتَ يا فُلانُ إِداءةً مهموز»[3] مثل أَجَدْتَ إِجادة. قال: «وقال رجل من بني كِلاب: أَدْوَأْتَ يا فُلانُ، فأنت مُدْوِىءٌ، وأَتْهَمْتَ فأنتَ مُتْهِمٌ، وهما واحد، أي: في جوفك الداءُ والغِشّ»[4]. وقال أبو زيد: «رجل دَوًى،

---

(١) البيتان في ديوانه ص ٩٥، والثاني مقدم على الأول.
(٢) وحكى هذا أيضاً أبو زيد في كتاب الهمز ص ١٣. ومعناه: أصابه الداء.
(٣) النوادر ص ٣١٦. وفيه «مهموزتان» في موضع «مهموز».
(٤) النوادر ص ٣١٦ ــ ٣١٧. وفي كتاب الهمز ص ١٣ ما نصه: «ويقال للرجل إذا اتّهمته: قد أَدْوَأْت إِدْواءً وأَدَأْتَ إِداءةً، سمعتها من العرب، وأَتْهَمْتَ إِتْهاماً، ومعناهما واحد».

ورجلان دَوَيانِ، أي سَقِيمان، ورجال أَدْواءٌ»[1]، وأنشد أبو زيد[2]:

خالَتْ خُوَيْلَةُ أَنّي هـالكٌ ودَأَىً[3] . . . .

و «داءٌ: فَعَلٌ». أراد: «داءً» على أنه وصف بالمصدر، ثم قلب اللام إلى موضع العين. وأنشد بعض أصحاب الأصمعي عنه[4]:

أَضَـرَّ بِهِمْ تَـرْكُ الـدَّوَى فتـرحَّلُوا لأرضٍ قديمٍ عَهْدُها لا دَوَى لَها

المعنى: أنهم تركوا رَعْيَ النَّشْز وأكلَه، فتركوه وارتحلوا إلى أرض أخرى قديم عهدها بالمطر لم يصر فيها نَشْز لقدم عهدها بالمطر، والنَّشْز: الكلأ إذا جف ثم أصابه مطر فاخْضَرَّ، وهو داءٌ إذا أكلته الإبل مَوَّتَتْ. وكأنه سَمّى هذا الكلأ «دَوًى» ـ والدَّوَى: الداءُ ـ لما يحدث عند أكله من الداء. وروي لنا عن أَحمدَ بن إبراهيم في هذا البيت، قال: الدَّواء: اللَّبَن، ممدود، وكانوا بأرض لا لَبَن فيها، فارتحلوا إلى أخرى يرجون فيها اللبن كقولهم[5]:

---

(١) النوادر ص ١٧٠ نشر سعيد الشرتوني، وكذا في المنصف ١:٧٦. وفي النوادر تحقيق د. محمد عبدالقادر أحمد ص ٤٦٩ تقديم وتأخير في العبارة.

(٢) النوادر ص ٣٤٩. وعجزه فيه: «والـظاعِنِيُّون لـمّـا خـالَفُـوا الغِيَـرا» وبعده: «. . . ولم يعرف هذا البيت أبو حاتم والرياشي».

(٣) في الأصل: «ودوا» والتصويب من النوادر. وكذا «خويلة» في الأصل «حويلة».

(٤) لم أقف عليه.

(٥) صدره: «المستجير بعمرو عند كربته». والبيت مع ثلاثة لأبـي نجدة لخيم بن سعد من بني عجل في الأغاني ٢٠: ١٣١ ـ ١٣٢ (بولاق) وعنه في فصل المقال ص ٣٧٧. ونسب في الخزانة ٧: ٢٥١ [عند الشاهد ٥٢٧] إلى كليب وائل. وهو بغير نسبة في الفاخر ص ٩٤ وجمهرة الأمثال ٢: ١٦٠ والخزانة ١: ٣٢٣ [عند الشاهد ٤٧]. قال البكري في فصل المقال: أصل هذا المثل وأول من نطق به التِّكْلام الضُّبُعِيّ، وذلك أن جساس بن مرة لما طعن كليباً، وهو كليب وائل، استسقى عمرو بن الحارث ماء، فلم يسقه وأجهز عليه، فقال التكلام في ذلك. . . والرمضاء: التراب الحار. وذكر صاحب الأغاني أن عمراً هو عمرو بن الليث، كان بخراسان، التجأ إليه قائد من قواد أحمد بن عبدالعزيز، فغنّم ذلك أحمد وأقلقه، فأنشده أبو نجدة أربعة أبيات آخرها البيت الشاهد. وعجزه مثل من أمثال العرب. مجمع الأمثال ٢: ١٤٩ وفصل المقال وجمهرة الأمثال.

. . . . / كالمُسْتَجِيرِ من الرَّمْضاءِ بالنّارِ [٦/ب]

فإذاً: لا لبن لها. ومن هذا قول الآخر(١):

ليتَ السِّماكَ ونَوْءَه لم يُخْلِفا ومَشى الأُوَيْرِقُ في البلادِ سَليما

الأُوَيْرِق: تصغير أَوْرَق. ومثله قول الآخر(٢):

سَقى سَكَراً كَأْسَ الزُّعافِ عَشِيبُه فلا عادَ مُخْضَرّاً بِعُشْبٍ جَوانِبُهْ

سَكَر: اسم رجل، وعَشِيبه: موضع معشب. وقد سَمَّوا ما يسقون دوابَّهم من اللبن «دَواء» لما فيه من صلاحها به كصلاح المتداوي بالدواء، وسَمَّوا إصلاحَ الشيء دَواء، قال(٣):

إذا شِئْتُ غَنّاني على رحلِ قَيْنةٍ حِضَجْرٌ يُداوَى بالبَرُودِ كَبِيرُ

يعني وَطْبَ لَبَنٍ.

القول في تصريف ذلك

قولهم «داءَ يَداءُ» اللام منه همزة، ولا يجوز أن يكون حرف علة من الحرفين الآخرين الياء والواو؛ لأن حمله على ذلك يؤدي إلى إعلال حرفين متواليين، وهذا مرفوض من كلامهم إلا فيما لا حكم له في القلة والشذوذ. وأما العين منه فواو بدلالة ما حكاه أبو زيد من قولهم «أَدْوَأَ فُلان فهو مُدْوِئٌ»(٤)، فظهرت العين واواً. وما ذكرته من أنه لا يجوز أن يكون اللام منه

---

(١) لم أقف عليه. السماك: نجم، وهما سماكان رامح وأعزل، والرامح لا نوء له، وهو إلى جهة الشمال، والأعزل من كواكب الأنواء، وهو إلى جهة الجنوب، وطلوع السماك الأعزل مع الفجر يكون في تشرين الأول. والأورق من كل شيء: ما كان لونه لون الرماد، وهو لون الذئب.

(٢) لم أقف عليه. موت زعاف: شديد.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) النوادر ص ٣١٦ والهمز ص ١٣، وقد سبق ذكره في ص ٣٣.

إلا همزة قد أكّده ما حكاه أبو زيد أيضاً من قولهم «أَدْوَأْتَ»، فظهرت الهمزة، ولو كانت اللام ياء أو واواً لظهرت ياء إذا اتصل بها ضمير المتكلم أو المخاطب، فأمّا ما أنشده أبو عبيدة من قول الشاعر[1]:

بدا مِنْكَ غِشٌّ طالما قد كَتَمْتَهُ كما كَتَمَتْ داءَ ابْنِها أُمُّ مُدَّوِي

فـ «مُدَّوٍ» ليس بمُفْتَعِلٍ من «الدّاء»؛ لأن «الداء» لامُه همزة بالدلالة التي تقدم ذكرها من جهة السماع والقياس، ولكنه من قول المرأة التي قال لها ابنها «أَدَّوِي»[2] أي: آكل الدُّواية، وهو ما خَثَرَ من الدَّسَم على الجَفْنة، فقالت مجيبة له: اللِّجام مكان كذا. فكَتمت قولَ ابنها هذا، وأخفته عمّن كان يخطُبه إليها[3]. فكأن الشاعر جاء بهذا على استعارة هذا المثل الذي للمرأة.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون «مُدَّوٍ» «مُفْتَعِلاً» من «الدّاءِ» لأن العين من «الدّاء» واو؛ بدلالة ما حكاه أبو زيد من قولهم «أَدْوَأْتَ يا فُلان»، فيكون قد بنى من «الدّاء» «مُفْتَعِلاً» للحاجة إلى القافية، وإن كان الفعل منه «داءَ يَداءُ»

---

(١) هو يزيد بن الحكم الثقفي يخاطب أخاه من أبيه عبدربه بن الحكم، والبيت من قصيدة له أنشدها أبو علي الفارسي في المسائل البصريات ص ٢٨٤ ـ ٢٩٣ والبغدادي في الخزانة ١: ٤٩٦ [الشاهد ١٨٠] وفي شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٨١ ـ ١٨٢ وذكر فيه أنه ترك منها بيتين حرفهما الكاتب، وذهب إلى أنه عاتب فيها ابن عمه عبدالرحمن بن عثمان بن أبي العاصي، وذكر ابن الشجري بيتاً في أماليه ١: ١٧٧ ونصّ على أنها لزيد ابن عبدربه، وقيل: هي ليزيد بن الحكم الثقفي. وفي الأغاني ص ٤٤٦١ طبع دار الشعب [ترجمة يزيد في المجلد الثاني عشر] أنشد أبو الفرج اثني عشر بيتاً منها، وقال قبلها: «فأما تمام القصيدة التي نسبت إلى طرفة فأنا أذكر منها مختارها ليعلم أن مرذول كلام طرفة فوقه».

(٢) في الأصل: «آادَّوي» وفي المنصف: ٧٦: «أأَدوّي» والصواب ما أثبت كما في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٨٣، فهو لا يستفهم، وإنما يخبر أمه بأنه يريد أن يأكل الدواية، وادعت الأم أن ابنها يريد: أخرج إلى الدَّوّ، أي: الفلاة، للصيد والحرب.

(٣) انظر الخبر في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٨٣ والخزانة [الشاهد ١٨٠].

كما حكاه أحمد بن يحيى عن ابن سَلاّم، / وحكم «مُفْتَعِل» و «مُنْفَعِل» أن [٧/أ] لا يُبْنَيا في الأمر العام إلا مما كان «فَعَلَ» منه متعدياً؟

فإن ذلك جائز، ويكون قلبه اللام التي هي همزة إلى الياء للضرورة، وكان القياس أن يجعلها بَيْنَ بَيْنَ كقوله(١):

وكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقاعٍ   يُشَجِّجُ رأسَه بالفِهْرِ واجي

وهو من «وَجَأْتُ». ونظير بنائه «افْتَعَلَ» منه وإن كان «فَعَلَ» غير متعد قول الراجز(٢):

حتى إذا اشْتالَ سُهَيْلٌ للسَّحَرْ   كشُعْلة القابِس يرمى بالشَّرَرْ

فقال «اشْتال»: «افْتَعَلَ»، وهو من «شالَ يَشُولُ»، وهو غير متعد بدلالة قول الراجز(٣):

تَراهُ تحتَ الفَنَنِ الوَرِيقِ   يَشُولُ بالمِحْجَنِ كالمَحْرُوقِ

---

(١) هو عبدالرحمن بن حسان بن ثابت كما في الكتاب ٢: ١٧٠ والمقتضب ١: ٣٠٣ والخصائص ٣: ١٥٢ والمحتسب ١: ٨١ وشرح المفصل ٩: ١١٤ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٣٤١ ــ ٣٤٣، والبيت بغير نسبة في المنصف ١: ٧٦. وهو من قصيدة هجا بها عبدالرحمن بن الحكم بن أبي العاص. في الأصل: «وكان أذل...» والتصويب من المصادر المذكورة. القاع: المستوي من الأرض. الفهر: الحجر ملء الكف. الواجىء: الذي يدقّ، من وجأت عنقه: إذا ضربته.

(٢) البيتان في المنصف ١: ٧٥ والتمام ص ٢٤٥ والممتع ص ١٩٣، والأول في اللسان (شول) ١٣: ٣٩٩. اشتال: ارتفع. القابس: طالب القَبَس. وفي المنصف والممتع (ترمي) وهو أولى.

(٣) هو أبو محمد الحذلمي كما في مجالس ثعلب ص ١٩٣ واللسان (حرق) ١١: ٣٢٧ و (فتق) ١٢: ١٧١. وفي جمهرة اللغة ٢: ١٣٩: أبو محمد الفقعسي. والبيتان بغير نسبة في المنصف ١: ٧٥، والثاني كذلك في مقاييس اللغة ٢: ٤٤ والممتع ص ١٩٣. يصف راعياً. الفنن: الغصن. الوريق: الكثير الورق. يشول: يرتفع. المحجن: عصاً معققة الرأس. المحروق: الذي انقطعت حارقته، والحارقة: عصبة أو عرق في الرجل.

المِحْجَن: يريد به رؤوسها.

فأما «مُنْفَعِل» ففي هذه القصيدة[1]:

.... مُنْغَوِي

وفيهـا[2]:

وكم مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَى   بـأَجْـرامِــه مِنْ قُلّة النِّيْقِ مُنْهَـوِي

ويجوز أيضاً في «مُدَّوٍ» في البيت وجه آخر، وهو أن يكون «مُفْتَعِلًا» من «الدَّوَى» الذي حكاه أبو زيد، وذكر أنه بمعنى السقيم، ويكون بناؤه «مُفْتَعِلًا» منه مثل قوله «اشْتالَ» و«مُنْغَوٍ»، وهذا القول أشبه من الذي قبله؛ لأنه لا يلزم فيه أن يكون قلب الهمزة قلباً على غير قياس؛ ألا ترى أن اللام منه ياء؛ لأنك تحمله على باب «طَوَيْت» و«رَوَيْت» ونحوهما.

وقوله «العيون الداءة»[3]: «فَعِلة»، ونظيرها «نَعْجَة صافة»[4].

القول في جمع هذه الأحرف

قالوا: «داءٌ» و«دَوًى» و«دَواءٌ»، فجمعوا «داءً» على «أَدْواء»، واستعمل ذلك سيبويه[5] في بعض ألفاظه. وأما «دَوًى» الذي يراد به السقيم فقد قال أبو زيد فيه «رِجال أَدْواء»[6]، و«أَدْواء» في جمع «دَوًى» وإن كان موافقاً في اللفظ لقولهم «أَدْواء» جمع «داءٍ» فإن التقدير في الهمزتين يختلف؛ لأن الهمزة

---

(١) هذه آخر كلمة في البيت، وهو:

فلم يُغْوِني ربّـي، فكيفَ اصطحابُنا   ورأسُكَ في الأَغْوَى من الغيِّ مُنْغَوِي

(٢) طحت: هلكت. الأجرام: جمع جِرْم، وهو الجسم، وقيل: جمع جُرْم، وهو الذَّنب. النيق: أعلى الجبل، وقلته: ما استدق من رأسه.

(٣) أصل الداءة: الدَّوِئة، قلبت واوه ألفاً.

(٤) نعجة صافة: كثيرة الصوف. وأصل صافة: صَوِفة.

(٥) الكتاب ٤: ١٧.

(٦) النوادر ص ٤٦٩.

في «أَدْواءٍ» جمع «داءٍ» همزة هي لام الفعل غير منقلبة عن شيء، كما أنها في «أَفْياء» كذلك، وكما أن الهمزة في «فِراءٍ» جمع «فَرَأٍ» إذا أريد به حمار الوحش، ليست كالتي في «فِراءٍ» إذا أريد به جمع «فَرْوة»، والهمزة في «أَدْواءٍ» إذا أريد به جمع «دَوًى» منقلبة عن الياء التي هي لام، وليست من نفس الكلمة، كما أنها في «أَنْآء» جمع «نُـؤْي»[١] كذلك.

ومثل قولهم «داءٌ» في أن العين منه واو واللام همزة «ماءٌ» لأن الألف منقلبة عن الواو بدلالة ما حكاه أبو زيد من أنهم يقولون: ماهَتِ الرَّكِيّةُ[٢] تَمُوه مَوْهاً، وأَماهَهَا صاحبُها يُمِيْهُها إماهةً. فقوله / «تَمُوه» و«مَوْهاً» يدلّان على [٧/ب] ذلك. فأما الهمزة في «ماءٍ» فمخالفة للتي في «داءٍ» لأن التي في «ماء» منقلبة عن الهاء بدلالة قولهم «ماهَتِ الرَّكِيّةُ» و«أَماهَها صاحبُها»، وقولهُ[٣]:

.... ثُـمَّ أَمْـهـاهُ عـلى حَـجَـرِهْ

إنما هو «أَمـاهَهُ» ولكنـه قلب. وقالـوا في جمع «مـاءٍ»: «أَمْواهٌ»، وهو الأكثر، أنشد سيبويه[٤]:

سَقَى اللّـهُ أَمْواهاً عَـرفتُ مكانَهـا ....

---

(١) النـؤي: حفير يحفر حول الخيمة ليمنع عنها ماء المطر.

(٢) ماهت الركية: ظهر ماؤها وكثر، والركية: البئر.

(٣) هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ص ١٢٥. وصدره: «راشه من ريش ناهضة». ومعناه: جعل للسهم ريشاً من ريش فرخ من فراخ النسور أو العقبان حين نهض. أمهاه: أرقّه وحدّده. وقال ابن جني في المنصف ٢: ١٥٠ بعد إنشاده: «أماهه: أي كسّبه ماء لسنّه إياه على الحجر».

(٤) عجزه: «جُراباً ومَلْكُوماً وبَذّر والغَمْرا» وهو في حاشية الكتاب ٣: ٢٠٧ ـ ٢٠٨، وفيه أن الأخفش هو الذي أنشده: «قال أبو الحسن: سمعت يونس ينشد هذا البيت لكثير عزة»، وهو في ديوان كثير ص ٥٠٣. جراب وملكوم وبذر والغمر: أسماء مياه.

وقالوا «أَمْواء»، أنشد أحمد بن يحيى[1]:

وبلدةٍ قالصةٍ أَمْواؤُها ماصحةٍ رَأْدَ الضُّحَى أَفْياؤُها

فترك الأصل الذي هو الهاء. وأنشد الأصمعي[2]:

إنَّكَ يا جَهْضَمُ ماهُ القَلْبِ ضَخْمٌ عَريضٌ مُجْرَئِشُّ الجَنْبِ

مَصَحَ الظلُّ: إذا ذَهب. قال: يقول: ليس فيها شيء له ظل ولا فيء. فـ «ماءٌ» و «أَمْواء» على ما جاء في الشعر مثل «داءٍ» و «أَدْواءٍ».

وأما «دَواء» فجمعه في القياس «أَدْوِية» كـ «كِساء» و «أَكْسِية» و «رِشاء»[3] و «أَرْشِية»، وعلى هذا الضرب من الجمع جمعوا هذا النحو واستغنوا به في الأمر العام.

فإن قلت: فقد حكى أبو زيد: «حَياء» و «أَحْياء»[4]، فهل يجوز أن تكسّر عليه «أَدْواء»؟ وحكى أيضاً: «جَواد» و «أَجْواد».

فإن ذلك في القلة بحيث لا يسوغ القياس عليه، فأما قول رؤبة[5]:

إذا السّرابُ انْتَسَجَتْ إضاؤُهُ أَوْ مُجْنَ عنه عَرِيَتْ أَعْراؤُهُ

فالأَعْراء في القياس جمع «العَراء» الذي هو اسم ما انكشف من الأرض، فلم يكن فيه بناء ولا نبات، وجمعه على «أَعْراء» كما جمعوا «حَياء»

---

(١) البيتان في المنصف ٢ : ١٥١ وسر صناعة الإعراب ص ١٠٠ وشرح المفصل ١٠ : ١٥ والممتع ص ٣٤٨ واللسان (موه) ١٧ : ٤٤٠ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٤٣٧. رأد الضحى: ارتفاع النهار.

(٢) البيتان في المنصف ٢ : ١٥١ واللسان (جرش) ٨ : ١٦٠ و (موه) ١٧ : ٤٤١ والأول في مقاييس اللغة ٥ : ٢٨٧. ماه القلب: جبان، وقيل: بليد. الجهضم: الضخم الجنبين، وقيل: الضخم الهامة المستديرها. مجرئش الجنب: منتفخه.

(٣) الرشاء: الحبل. وفي نسخة ابن التلاميد: «ورشأ» والتصويب من نسخة تيمور.

(٤) اللسان (حيي) ١٨ : ٢٤٠. الحياء: رحم الناقة، وقيل: الفرج من ذوات الخُفّ والظلف.

(٥) ديوانه ص ٣. الإضاء: الغدران، واحدته: أضاة.

على «أَحْياء»، فـ «أَعْراء» في كونه جمع «عَراء» مثل «أَحْياء» في جمع «حَياء» و «أَجْواد» في جمع «جَواد». وكأن رؤبة استجاز ذلك لأن «أَفْعالاً» بناء كَثُرَ به[1] الجمع، حتى يجمع به غير شيء مما زاد على الثلاثة كقولهم[2] «مَيِّت وأَمْوات» و «شَرِيف وأَشْراف» و «يَتِيم وأَيْتام»، وقالوا «شاهِد وأَشْهاد» و «صاحِب وأَصْحاب»، وقالوا «فَلُوّ[3] وأفلاء» و «عَدُوّ وأَعْداء»، فجمعوا هذا الضرب من الأسماء الزائدة على الثلاثة على «أَفْعال»، فكذلك جمع «أَعْراء» فيما ذكرناه، وفي قوله[4]:

يَغْشَى قَرىً عارِيَةً أَعْراؤُهُ

وقد يجوز أن يكون «أَعْراء» جمع «عُرْيٍ» على إجراء اسم الحدث على العين، كما قالوا «جِمال أَعْراء». ويجوز أن يكون «أَعْراء» جمع «عَرَىً» من قولهم: لا تقرب عَراه، أي: ناحيته وما قرب منه.

وأما «شاءٌ» فاسم جمع، ولم تكسر عليه «شاةٌ» كما أن «قَوْماً» ليس بجمع «رَجُلٍ». وقد يمكن أن يكون مثل «ماءة» و «ماءٍ»، ومثل قوله[5]:

.... تَنُّومٌ وآءُ

فهي مثل «شَجَرة» و «شَجَر» /، وكذلك «راءةٌ» و «راءٌ»[6]. [٨/أ]

---

(١) في الأصل: «كثرته» والصواب ما أثبته.

(٢) في الأصل: «لقولهم» والصواب ما أثبته.

(٣) الفلو: المُهْر.

(٤) هو رؤبة. ديوانه ص ٤. القرى: مجرى الماء إلى الرياض.

(٥) هو زهير بن أبي سلمى، وهذه قطعة من البيت التالي:

أَصَكَّ مُصَلَّمِ الأُذُنَيْنِ أَجْنَى ... لَه بالسِّيِّ تَنُّومٌ وآءُ

ديوانه ص ٦٤. يصف ظليماً. الأصك: المتقارب العرقوبين، وكذلك الظليم إذا مشى، وإذا عدا فليس كذلك. المصلم: المقطوع الأذنين من أصولهما. السي: اسم أرض. التنوم: الواحدة تنومة، وهي شجيرة غبراء تنبت حباً دسماً. والآء: ثمر السرح، واحدته: آءة. أجنى: أدرك أن يُجْنَى، يعني أنه في خصب.

(٦) الراء: شجر سهلي له ثمر أبيض.

مسألة
في «رَأَى» وما تصرف منه

قال أبو علي: قول القائل «رَأَى» مثال من أمثلة الفعل، وهو على وزن «فَعَلَ»، فاء الفعل راء، وعينه همزة، ولامه ياء، بدلالة أن الفعل إذا أسند إلى المخاطب والمتكلم ظهرت الياء كما تظهر في «سَقَيْت» و«رَمَيْت»، ولو كانت اللام واواً لظهرت الواو كما ظهرت في «دَعَوْت» و«غَزَوْت». ويدل على أن اللام ياء ثباتها في «الرَّأْي» و«الرُّؤْية»، فصحة الياء في المصدر والفعل المسند إلى المتكلم والمخاطب، تدل على أن اللام ياء، وإنما انقلبت ألفاً في «رَأَى» لوقوعها طرفاً في موضع حركة مفتوحاً ما قبلها، ومتى كان حرفا اللين الياء والواو بهذه الصفة انقلبا ألفاً اسماً كان أو فعلاً، فالأسماء[1] نحو «رَحَىً» و«قَفَاً» و«فَتَىً»، والأفعال نحو «غَزَا» و«دَعَا» و«رَمَى» و«سَعَى».

وفي الهمزة التي هي عين الفعل من «رَأَى» ضربان من اللفظ: التحقيق، والتخفيف، فالتحقيق: أن تخرجها نَبْرة لا تنحو بها نحو حرف من حروف اللين. والتخفيف: أن تجعل الهمزة بين الهمزة وبين الحرف الذي حركتها منه، فإذا خففت التي في «رَأَى» جعلت بين الهمزة والألف، فقلت

---

(١) في الأصل: والأسماء.

«رَأى». فأما قراءة عيسى ﴿أَرَيْتُمْ﴾[1] بحذف الهمزة، فليس بتخفيف قياسي، ولكنه يحذف الهمزة حذفاً كما تحذف الحرف حذفاً للتخفيف، وإن لم يوجب القياس المطرد؛ ألا ترى أن الهمزة إنما تحذف على جهة القياس إذا كان ما قبلها ساكناً، فتلقى حركتها على الساكن كما حكى سيبويه[2] عن عيسى أن أهل التخفيف يقرؤون ﴿أَلَّا يَسْجُدوا لِلَّهِ الذي يُخْرِجُ الخَبَ في السَّمواتِ﴾[3]. وإذا كان الحذف القياسي في الهمزة إنما هو من الوجه الذي ذكرنا، ولم يكن ما قبل الهمزة من قوله ﴿أَرَيْتُمْ﴾ ساكناً، ثبت أنّ حذفها ليس على القياس.

ومثل ذلك في حذف الهمزة منه قولهم «وَيْلِمِّه»، الأصل «وَيْلٌ لِأُمِّه»، فأدغمت اللام التي هي لام «وَيْل» في الجارة، ثم حذفت لكثرة الاستعمال، فصار «وَيْ لِأُمِّه» ثم حذفت الهمزة فصار «وَيْلِمِّه»، قال[4]:

وَيْلِمِّها في هَواءِ الجَوِّ طالِبَةً ... ولا كَهذا الذي في الأرضِ مَطْلوبُ

---

(١) سورة الأنعام: ٤٦ وغيرها. وعيسى: هو عيسى بن عمر كما في إعراب القرآن للنحاس ٢:٦٦. وهي قراءة الكسائي أيضاً كما في السبعة ص ٢٥٧ والكشف ١:٤٣١ والنشر ١:٣٩٧ ــ ٣٩٨ والبحر ٤:١٢٥، وعن عيسى بن عمر الهمداني أخذ الكسائي القراءة عرضاً. غاية النهاية ١:٥٣٥، ٦١٢.

(٢) الكتاب ٢:١٦٥.

(٣) سورة النمل: ٢٥. وفي الأصل: «الخَبء» والتصويب من الكتاب.

(٤) هو امرؤ القيس يصف عقاباً تتبع ذئباً لتصيده، فتعجب منها في شدة طلبها، وتعجب من الذئب أيضاً في سرعته وشدة هربه منها. والبيت في ديوانه ص ٢٢٧ ضمن القسم الثالث الخاص بزيادات نسخة الطوسي من الصحيح القديم المنحول. وذكر فيه أنه يقال: إن القصيدة لإبراهيم بن بشير الأنصاري. ونسب في الكتاب ١:٣٥٣ إلى امرىء القيس وفي ٢:٢٧٢ نسب إلى النعمان بن بشير الأنصاري، وليس في شعره المطبوع. كما نسب إلى امرىء القيس في سر صناعة الإعراب ص ٢٣٥ والخزانة ٢:١١٢ ــ ١١٤ [الشاهد ٢٦٦].

وجاز إدغام هذا وإن كان منفصلاً، وكان ما قبل الحرف المدغم ساكناً؛ لأن الياء حرف لين. واحتمل لما فيه من المد، وكونه عوضاً من الحركة، أن يجمع بين ساكنين، نحو «أُصَيْمّ»[1] و«مُدَيْقّ»[2] و«جَيْب بَّكْر». وكان ذلك حسناً إذ كانوا قد قالوا في «عَبْدِشَمْس»: «عَبِشَّمْس»، فأدغموا وحركوا الساكن وإن كان ذلك شاذاً، ولم يجز على هذا في «قَوْم مُوْسَى»: «قَوْمُّوْسَى»[3]؛ [٨/ب] / لأن «عَبْدَشَمْس» كثر استعماله وهو عَلَم، والأعلام تُغَيَّر كثيراً عن طريقة ما عليه غيرها من الأسماء، فإذا جاز ذلك فلا إشكال في حسن إدغام «وَيْلٌ لِأُمِّه» إذا أدغم، إلا أنه ألزم الحذف لكثرة الاستعمال، كما ألزم «المُعَيْدِيّ» في تصغير «مَعَدِّيّ» التخفيف لذلك، وذلك قولهم: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَراهُ»[4].

فإن قلت: ما تنكر أن يكون «وَيْ لِأُمِّه» ليس من «وَيْل» ولكن هي «وَيْ» التي في نحو قوله ﴿وَيْ كَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الكافِرُونَ﴾[5]، وقوله[6]:

.... وَيْكَ، عَنْتَرُ، أَقْدِمِ

---

(١) أصيم: تصغير أَصَمّ، من الصَّمَم، وهو انسداد الأذن وثقل السمع.

(٢) مديق: تصغير مُدُقّ، وهو ما دققت به الشيء.

(٣) في الأصل: «قومّسي» والصواب ما أثبته.

(٤) هذا مثل قاله النعمان بن المنذر، وقيل: المنذر بن ماء السماء. يضرب لمن خبره خير من مرآه. كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٩٧ ـ ٩٨ ومجمع الأمثال ١: ١٢٩ ـ ١٣١ وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٥.

(٥) سورة القصص: ٨٢. وَيْ: كلمة يقولها المتندم إذا تنبه على ما كان منه، وهو قول الخليل.

(٦) هو عنترة، وهذه قطعة من بيت من معلقته، وهو:
ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها   قيل الفوارس: ويك، عنتر، أقدم
ديوانه ص ٢١٩ وشرح القصائد العشر ص ٣١٣ والخزانة ٣: ١٠١ [الشاهد ٤٧٩] ومعاني القرآن ٢: ٣١٢.

فالجواب: أنّ الدليل على أنه محذوف من «وَيْل» دون «وَيْ» هذه قولُ الشاعر[1]:

لِأُمِّ الأَرْضِ وَيْـلٌ مـا أَجَـنَّـتْ   بحيثُ أَضَـرَّ بـالحَسَنِ السَّبِيـلُ

فكما[2] ظهرت اللام في «وَيْل» لمّا قُدِّمت «أُمّ»، كذلك تكون في قوله «وَيْلِمِّها» هي هذه الظاهرة لامها إذا تقدم على اللام، فاللام الظاهرة هي الجارة، والأولى المحذوفة؛ لأنها كما أُعلّت بالإدغام، كذلك أُعلّت بالحذف؛ ألا ترى إلى قولهم ﴿تَذَكَّرون﴾ كيف أُعلت تاء «تَتَفَعَّل» بالحذف كما أعلت بالإدغام[3]. وكذلك قالوا «عَلْماءِ بنو فلان»[4]، فحذفوا الأولى.

ومثل حذف الهمزة على غير القياس قول الخليل[5] في «لَنْ» إنه «لا أَنْ»، فحذفت الهمزة استخفافاً، ثم حذفت الألف من «لا» لالتقاء الساكنين، فصارت الكلمة على حرفين. وقد طُعن على قوله هذا بأنه لو كان كذلك لم يجز «زيداً لنْ أضربَ» كما لم يجز أن تقدم ما في صلة «أَنْ» عليها، قالوا: وفي استجازة العرب والنحويين أن يقولوا «زيداً لنْ أَضربَ» مع

---

(١) هو عبدالله بن عنمة الضبي يرثي بسطام بن قيس. والبيت مطلع قصيدة له في الأصمعيات ص ٣٦ [الأصمعية الثامنة] وكتاب الاختيارين ص ٣٩١ وبعضها في شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٠٢١. أجنت: سترت. الحسن: جبل، وقيل: كثيب بنجد في بلاد بني ضبة، في الموضع الذي قتل فيه بسطام. أضرَّ به: دنا منه.

(٢) في الأصل «فلما» والصواب ما أثبت.

(٣) أي حذفوا التاء من المضارع في «تَتَذَكَّرُون» كما أدغموها في الماضي نحو «تَتَبَّعَ»، فإنه يجوز فيه «اتَّبَعَ». والإدغام يجوز هنا إذا كانت فاء تَفَعَّلَ حرفاً تُدغم فيه التاء. ويدل قوله هنا على أنه يرى أن التاء الأولى هي المحذوفة، ومذهب سيبويه والبصريين أن المحذوفة هي الثانية. انظر شرح المفصل ١٠: ١٥١ ـ ١٥٢.

(٤) أصل عَلْماء: عَلَى الماء، فسقطت همزة الوصل للدرج، وألف «على» لالتقاء الساكنين هي ولام المعرفة، فصار اللفظ «عَلَلْماء» فكرهوا اجتماع المثلين، ولم يمكن الإدغام لتحرك الأول وسكون الثاني، فحذفوا لام «على».

(٥) الكتاب ١: ٤٠٧.

امتناعهم من أن يقولوا «زيداً أَنْ أَضربَ» صالحاً، ونحوه، دلالةٌ على فساد ما ذهب إليه في هذا القول[1].

قال أبو علي في الجواب عن هذا الاعتراض على قول الخليل: إن الحرفين لما كان في الأول منهما معنى النفي، وصار مع الحرف الثاني بمنزلة حرف واحد، صار بمنزلة الكاف الداخلة على «أنَّ» في «كأنَّ»، فكما استجازوا «كأنَّ زيداً أخوك» مع أن تقدير الكاف أن تكون بعد «أَنَّ» بدلالة أن المراد التشبيه، والمعنى زيدٌ كأخيك، ولم يجر عندهم مجرى تقديم ما في الصلة عليها، كذلك لا يجري قولهم «زيداً لنْ أضربَ» مجرى تقديم الصلة عليها لاجتماع الحرفين في أن كل واحد منهما عامل، وأن كل حرف منهما، وإن كان مركباً من حرفين، فقد صار يجري مجرى الحرف الواحد، فعلى هذا الحد حذفت الهمزة التي هي عين في قول من قال «أَرَيْتَ»، وقد جاء في الشعر، قال الراجز[2]:

أَرَيْتَ إنْ جِئْتُ به أُمْلُودا مُرَجَّلاً، ويَلبَسُ البُرودا

[٩/أ] / وقال آخر[3]:

---

(١) الكتاب ١: ٤٠٧ والمقتضب ٢: ٨ والأصول ٢: ١٥٢.

(٢) نسب هذا الرجز إلى رؤبة في العيني ١: ١١٨ و٣: ٦٤٨ و٤: ٣٣٤، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٣، ولم ينسب في الخصائص ١: ١٣٦ والمحتسب ١: ١٨٣ وسر صناعة الإعراب ص ٤٤٧ واللسان (رأى) ١٩: ٤. ونسب في شرح أشعار الهذليين إلى رجل من هذيل، وكذا في الخزانة ٤: ٥٧٤ [الشاهد ٩٥٠] واستبعد البغدادي نسبتها إلى رؤبة. وقيل: إن رجلاً من العرب أتى أمة له، فلما حبلت جحدها وزعم أنه لم يقربها، فقالت هذا الرجز. وبعد هذين البيتين: «أَقَائِلُنَّ أَحْضِروا الشُّهودا». أملود: ناعم. المرجل: المزيَّن، ورجَّل شعره: سرَّحه.

(٣) أنشد الفراء البيت عن أبي ثروان ومعه سبعة في معاني القرآن ١: ٤. والشاهد مع بعض تلك الأبيات في اللسان (كعثب) ٢: ٢١٥ و(هدب) ٢: ٢٧٩ و(نهد) ٤: ٤٤١ و(هيد) ٤: ٤٥٤. الهيد الهيدب: الرَّكَب الذي فيه رخاوة مثل رَكَب العجائز. والرَّكَب: الفرج.

أَرَيْتَ إنْ أُعْطِيْتَ هَيْدَاً هَيْدَبا

وقد جاءت الهمزة محذوفة أيضاً في «فَعَلَ»، قال الشاعر[1]:

مَنْ رَا مثلَ مَعْدانَ بنِ لَيْلَى إذا ما النِّسْعُ طالَ على المَطِيَّةْ

وهذا الحذف في «أَرَيْتَ» إنما جاء في الأمر الشائع في «رَأَيْت» الذي بمنزلة «عَلِمت»، ولم نعلمه جاء في التي معناها إدراك الحاسة، والبيت الذي أنشدتُه وقد حذفت العين منه في «را» ذكر معه مفعول واحد.

فإن قلت: إن الشاعر حذف من المتعدية إلى مفعول واحد كما حذف من المتعدية إلى مفعولين. فهو قول.

وإن قلت: إنه أراد مفعولاً ثانياً حذفه وهو «في الناس» أو «في الوجود» أو «في المقصودين». كان وجهاً.

وقد قلبت الهمزة التي هي عين إلى موضع اللام في «رَأَى»، فقالوا في «رآه»: «راءَه»، وفي «ساءه»: «سآه»[2]، وأنشد سيبويه[3]:

وكلُّ خليلٍ راءَني فهو قائلٌ مِنَ آجْلِكِ هذا هامةُ اليومِ أو غدِ

وأنشد[4]:

لقد لَقِيَتْ قُريظةُ ما سَآها وحلَّ بدارِها ذُلٌّ ذليلُ

ومن قال «راءَ» فقلب، قال في الفعل المبني للمجهول «رِيْءَ» مثل

---

(١) البيت في سر صناعة الإعراب ص ٧٩١ واللسان (رأى) ١٩: ٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ٣١٢. النسع: سير مضفور تشد به الرحال.

(٢) في الأصل: «وفي شآه شاءه».

(٣) البيت لكثير عزة، وهو في ديوانه ص ٤٣٥ والكتاب ٢: ١٣٠. هامة اليوم أو غد: يموت اليوم أو غداً.

(٤) البيت لكعب بن مالك، وهو في ديوانه ص ٢٥٩ والكتاب ٢: ١٣٠. وفي الأصل: «لقد لحقت قريظة ما شآها» والتصويب من الديوان والكتاب واللسان (سأى) ١٩: ٨٨.

«بِيْعَ»؛ لأن الياء قد وقعت في موضع العين، أنشد أبوزيد[1]:

وما ذاك مِنْ أَنْ لا تَكُونِي حبيبـةً   وإنْ رِيْءَ بـالْأَخْلاقِ منـكِ صُدودُ

وفي الألف المنقلبة عن الياء التي هي لام من «رَأى» ضـربـان: التفخيم، والإمالة. فالتفخيم: أن تترك الفتحة التي قبل الألف على إشباعها لا تنحو بها نحو الكسرة، فتخرج الألف مفخمة غير ممالة إلى الياء. والإمالة: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف نحو الياء. فإذا كانت الإمالة ما وصفنا، لم يجز أن تمال الألف من «رَأى»، ولا تمال فتحة الهمزة نحو الكسرة.

فأما الفتحة في الراء التي هي فاء فإن إمالتها نحو الكسرة جائزة؛ لأنهم يميلون للإمالة، وذلك قولهم «رأيت عِمادِا»، فيميلون ألف النصب لإمالة الألف، فكما أمالوا الحرف للحرف، كذلك أمالوا الفتحة للكسرة، فقالوا «رأيتُ خَبَطَ رِياح»[2]، وأمالوها وبين الحرفين فاصل، قالوا «رَأَيْتُ خَبَطَ الرِّيفِ»[3] كما قالوا «هذا جِلْبِابٌ»، فأمالوا مع فصل الحرفين الكسرة والفتحة الممالة، وعلى هذا قالوا «مِنْ عِمْرٍو»، فأمالوا الفتحة نحو الكسرة مع فصل الميم بينهما. وقالوا «مِنَ النَّقُرِ»[4]، فأمالوا بضمـة القـاف نحو الكسرة من أجل كسرة الراء. / [٩/ب] وعلى هذا قرىء فيما قالوا ﴿فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ﴾[5] ﴿وَإِنَّا ظَنَنَّا﴾[6]، فأمـالوا فتحـة الفاء والـواو نحو كسـرة همزة (إنَّـا) و(إنَّهُمْ). فكما أمالوا هذه الفتحات من أجل الكسرات التي بعدها نحو الكسرة، فكذلك

---

(١) نسبه أبوزيد في النوادر ص ٢٢٤ إلى بعض بني سعد، وقال أبوحاتم: بعض بني أسد. وهو بغير نسبة في اللسان (رأى) ١٩: ١٧.

(٢) خبط الرياح: ما يتساقط من ورق الشجر إذا ضربته الريح.

(٣) في الأصل: «الزند» والتصويب من الكتاب ٤: ١٤٣.

(٤) النقر: صوت باللسان، وهو أن يلزق طرفه بمخرج النون، ثم يصوت به فينقر بالدابة لتسير.

(٥) سورة الأنعام: ٣٣.

(٦) سورة الجن: ٥، ١٢.

يجوز أن تمال الفتحة من راء «رأى» نحو الكسرة؛ لأن الفتحة لما أميل بها نحو الكسرة صارت بمنزلة الكسرة، فكما أمالوا الفتحة إلى الكسرة، كذلك أمالوها للفتحة الممالة، كما أنهم لما أمالوا الألف للياء نحو «شَيْبان» و «قَيْس عَيْلان»، كذلك أمالوها للألف الممالة في قولهم «رأيت عِمادا»، فكما نزلت الألف الممالة نحو الياء منزلة الياء في أن أمالوها كما أمالوا للياء، كذلك نزلت الفتحة الممالة نحو الكسرة منزلة الكسرة، فأمالوا لها كما أمالوها للكسرة في نحو «خَبَطِ رِياح». فعلى هذا وجه قراءة من قرأ ﴿رَأَى كَوْكَباً﴾[1]، فأمال فتحة الراء نحو الكسرة. فإذا اتصل شيء مما أميلت ألفه بها يحذف فيه الألف لالتقاء الساكنين جاز فيه وجهان: أحدهما أن تشبع الفتحة ولا تميلها. والآخر: أن تبقي الإمالة في الفتحة على حالها[2]، وذلك نحو قوله ﴿فلما رَأَى القمر﴾[3] ﴿وَرَأَى المُجْرِمُونَ النَّارَ﴾[4] و ﴿في القَتْلى الحُرُّ بِالْحُرِّ﴾[5].

فوجه قول من لم يمل الفتحة مع ذهاب الألف بيّن، وهو إنما كان يميلها من أجل الألف ليميل نحو الياء، فإذا حذفت الألف لم تمل الفتحة؛ لأن ما كان يميلها من أجله قد زال، وهو الألف، وإذا لم تمل الفتحة التي كانت تلي الألف، وجب أيضاً أن لا يميل فتحة الراء التي كان يميلها للإمالة. وزعموا أن من القراء من قرأ (رِأى القَمَرَ)[6] فبقى الراء ممالة وإن كانت إمالة

(1) سورة الأنعام: ٧٦. وهذه قراءة الكسائي، وابن عامر في رواية ابن ذكوان. التبصرة ص ١٢١ ــ ١٢٢ طبعة الكويت.

(2) روى ذلك خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم. السبعة ص ١٤٦.

(3) سورة الأنعام: ٧٧.

(4) سورة الكهف: ٥٣.

(5) سورة البقرة: ١٧٨، وقد روى الإمالة فيها أبو عمر الدوري عن الكسائي. التبصرة ص ١٢٢ ــ ١٢٣ ط. الكويت.

(6) هذه قراءة حمزة، وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة ص ١٤٦ والتبصرة ص ١٢١ ــ ط. الكويت.

فتحة الهمزة قد ذهبت[1] لسقوط الألف، وكان ينبغي أن يذهب بإمالة الراء أيضاً، فإن وجهه ما ذكرته بعد.

ووجه قول من أمال الفتحة مع سقوط الألف في ﴿رَأَى الشَّمْسَ﴾[2] و ﴿في القَتْلِى الحُرُّ﴾، فلأن سقوط الألف ليس بلازم، ألا ترى أن التقاء الساكنين إذا زال ثبتت الألف ممالة. ويقوي هذا ما حكاه سيبويه من أنهم يقولون «هذا مِاشٍ»[3]، فيميلون الألف في الوقف وإن كانت كسرة العين ذاهبة، وقولُهم «هذا جِادّ»، فيميلون للكسرة المقدرة في الحرف المدغم وإن كانت لا تظهر، فإذا كانوا قد أمالوا لهذه الكسرة مع أنها لا تظهر، فأن يميلوا الألف في «رأى» المحذوفة لالتقاء الساكنين أجدر وأولى؛ ألا ترى أن التقاء الساكنين لما لم يكن لازماً لم يكن معتداً به في نحو «بَغَتِ المرأةُ» و «رَمَتِ ابْنَها»، فكما / لم يعتد به هنا؛ بدلالة أن المحذوف لالتقائهما لم يرد مع [١٠/أ] تحرك الساكن الثاني لما كان التحرك لالتقاء الساكنين، كذلك لا يعتد به في إذهاب الإمالة. ويقوي ذلك أنهم قالوا في «الصَّعِق»: «صِعِق»، فأتبعوا حركة الفاء حركة العين فيه وفي نحوه مما العين منه أحد الحروف الستة[4]. فلما نسب بعضهم إليه قال «صِعَقِيّ»[5]، فبقى كسرة الفاء مع زوال ما كان اجتلبها من أجله، وهو كسرة العين، حيث لم تكن هذه الفتحة عنده لازمة في جميع الاسم، وإنما هي في حال الإضافة، وياء الإضافة قد يمكن أن تنزل في تقدير الانفصال من الاسم، كما أن تاء التأنيث كذلك لمشابهتها لها. وعلى هذا

---

(١) في الأصل: ذهب.

(٢) سورة الأنعام: ٧٨. وروى الإمالة فيها خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم.

(٣) الكتاب ٤: ١٢٢.

(٤) يعني أحرف الحلق، وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء.

(٥) في الأصل: «صِعْقيّ». والتصويب من الكتاب ٣: ٣٤٣.

يتجه عندي قراءة من قرأ ﴿رَأى القَمَرَ﴾[1]، فبقّى إمالة الراء مع إذهاب إمالة الهمزة، كما أن المُضيف بقّى الكسرةَ في الفاء مع ذهاب كسرة العين التي من أجلها أبدل من فتحة الفاء كسرة، وإذهاب إمالة فتحة الراء في هذا هو الوجه.

وقال أبو زيد: «راءَيْتُ: فاعَلْتُ، الرجلَ مُراءاة، والاسم الرِّياء، وتقول: رَأَّيْت الرجلَ تَرْئية إذا أمسكتَ له المِرْآة لينظر فيها»[2]. فقولهم الرِّياء: فِعال من رَأَيْت، والياء التي هي همزة لام انقلبت همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، وفي التنزيل ﴿بَطَراً ورِئاءَ النَّاسِ﴾[3].

فإن قال قائل: هلا أبدلت من الهمزة الأولى التي هي عين في «رِئاء» واو، كما أبدلت منها الواو في قولهم في جمع ذُؤابة: «ذَوائب»؛ ألا ترى أن ما بعد الراء في «رِئاء» بمنزلة ما بعد الذال من «ذَوائب»؟

قيل له: إن المصدر بمنزلة الفعل، يدلك على ذلك أنه يعمل كما يعمل، وأنه يعتل كما يعتل في «عِدة» و«يَعِدُ»، وتَذْكُرُ أحدَهما فيكون كذِكْرِك الآخر، نحو «سَقْياً»، ونحو «مَنْ كَذَبَ كانَ شَرّاً له»[4]، ونحو قوله تعالى ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذينَ يَبْخَلُونَ بما آتاهُمُ اللّـهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ﴾[5]، فلما كان المصدر بمنزلة الفعل، وكانت هذه الهمزة الثانية في «رِئاء» إنما هي في

---

(١) تقدمت في ص ٤٩.

(٢) كتاب الهمز ص ٨.

(٣) سورة الأنفال: ٤٧.

(٤) الكتاب ١: ٣٩٥. وفيه بعده: «يريد: كان الكذب شراً له، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب؛ لقوله كذب في أول حديثه».

(٥) سورة آل عمران: ١٨٠. قال سيبويه: «كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل [هو] خيراً لهم. ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل، لذكره يبخلون» الكتاب ١: ٣٩٥.

المصدر، والمصدر كالفعل، وكان الفعل لا همزة فيه إذا قلت «رأيت»، صارت الهمزة الثانية كأنها غير لازمة، وإذا لم تكن لازمة لم يلزم بدل الأولى كما لزم في «ذَوائب».

فإن قلت: فهلا لم يلزم البدل في «ذَوائب» لأنه في واحدها غير ثابت، وفي تحقيره أيضاً غير لازم، فكما لم يبدل في «رِئاء» حيث لم يكن / لازماً [١٠/ب] في الفعل، فكذلك لا يبدل في الجمع، وآجعل الواحد من الجمع، والتكسير من التصغير، كالمصدر من الفعل؟

قيل: ليس الواحد من الجمع كالمصدر من الفعل؛ ألا ترى أن ما يعتل في الواحد يصح في الجمع نحو «مَعِيشة ومَعايِش» و«مَقامة ومَقاوِم»، فالمصدر مع الفعل ليس كالواحد من الجمع؛ لأن المصدر يعل إعلال الفعل، فصار بذلك بمنزلته، والجمع لا يعل لإعلال واحده، بل يخالف فيهما، فيصحح الجمع، فحكماهما مختلفان؛ ألا ترى أن المصدر يتبع الفعل في الإعلال، ولا يتبع الجمعُ الواحدَ، وكذلك التصغير مع الواحد هو كالتكسير، وكذلك التصغير مع التكسير هو بناء آخر ومعنىً غيرُه؛ لأن فيه مثل «عُشَيْشِية» و«أُبَيْنُون» و«لُيَيْلِية» و«أُصَيْلال» و«مُغَيْرِبان»[1] ونحو ذلك، فلهذا صحح في «رِئاء» الهمز، ولم يقلب كما قلب في «ذَوائب». وإنما لم يُعْتَلّ في التصحيح في «رِئاء» والإعلال في «ذَوائب» بأن «ذَوائب» جمع و«رِئاء» واحد؛ لأن ذلك لا يستقيم على قول الخليل وسيبويه، وذلك أنهما يجعلان هذا الضرب من الجمع المكسر في حكم الآحاد، ومن ثَمَّ قالوا في مثل «بُرْد» من البَياض: إنه «بِيْض»[2] مثل «فُعْل»[3] الذي هو جمع «أَفْعَل»، والذي هو جمع «فَعُول»، فخفف.

---

(١) هذه الكلمات الخمس تصغير شاذ لـ: عَشِيَّة، وأبناء، ولَيْلة، وأُصْلان، ومَغْرِب. والقياس: عُشَيَّة، وبُنَيُّون، ولُيَيْلة، وأُصَيِّلات، ومُغَيْرِب.

(٢) الممتع ص ٤٦٩.

(٣) الكتاب ٤: ٣٤٨، ٣٥٩ ـ ٣٦٠ و٣: ٥٩٢، ٦٠٢.

وقد يجيء على قول أبي الحسن أن يحتج بأن هذا جمع، و«رِئاء» واحد، فاحتمل الهمزات لخفة الواحد، كما احتمل «عُتُوّ» وبابه[1] الواوين، ولم يحتملهما نحو «عِصِيّ، وحِقِيّ»[2].

ولسيبويه أن يقول: إن إعلال الواو في «عصِيّ» ونحوه لا يدل على أنه إنما فعل ذلك لأنها أثقل عندهم من الآحاد؛ لأن هذا القلب قد جاء أيضاً في الآحاد؛ ألا ترى أنه قد جاء في التنزيل ﴿وكانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيّاً﴾[3]، وجاء في موضع فيه ﴿مِنَ الكِبَرِ عِتِيّاً﴾[4] وفي مكان آخر ﴿عُتُوّاً﴾[5]. وقالوا «مَسْنِيّة»[6]، وهو من قولهم: يَسْنُوها المطر. فإذا جاء هذا في الآحاد مجيئه في الجموع، لم يكن للجمع في ذلك مزية ليست للآحاد. وأيضاً فإن الهمزة في «رئاء» لم تقلب وإن كانت قد قلبت في «ذَوائب»؛ لأن الهمزة الثانية في «رِئاء» لما كانت بدلاً غير لازمة، كانت بمنزلة المبدل منه؛ ألا ترى أن الهمزة في «صَحْراءَ» وبابه لما لم تكن لازمة كانت بمنزلة الألف التي هي بدل منها في منع الصرف، كما كانت الهمزة في «عِلْباءٍ»[7] بمنزلة الياء التي هي بدل منها، وكما كانت الهاء في «هَراق» بمنزلة الهمزة، فلو سميت بـ«هَراق» مذكراً

---

(١) أي المفرد الذي يكون على «فُعُول» ولامه واو.

(٢) عِصِيّ وحِقِيّ: جمعا عصا وحَقْو، والحَقْو: الخَصْر ومشد الإزار. وأصلهما: عُصُوْوٌ وحُقُوْوٌ على وزن فُعُوْل، قلبت الواو الأخيرة ياء، فصارا في التقدير: عُصُوْي وحُقُوْي، ثم قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق الأولى بالسكون، فأصبحا في التقدير: عُصُيْـي وحُقُيْـي، فأبدلت ضمة العين كسرة لتسلم الياء بعدها، وأدغمت الياء في الياء، ثم أبدلت ضمة الفاء كسرة إتباعاً لكسرة العين، وإبدالها كسرة جائز وليس بواجب.

(٣) سورة مريم: ٥٥.

(٤) سورة مريم: ٨.

(٥) سورة الفرقان: ٢١.

(٦) أرض مسنية: مسقية.

(٧) العلباء: عصب العنق، وهما علباوان يميناً وشمالاً بينهما منبت العنق.

[١١/أ] لم يصرف، كما أنه لو سميته / بـ «أَراقَ» لم تصرف، فكما أن هذه الأبدال صارت بمنزلة مبدلاتها لما كانت غير لازمة، كذلك كانت الهمزة في «رِئاء» الثانية، لما لم تكن لازمة كانت بمنزلة الياء، وكما لم يلزم بدل الهمزة واواً مع الياء، كذلك لم يلزم مع ما هو بدل منها، وليس بدل الهمزة في «ذَوائب» كذلك لأنه لازم؛ ألا ترى أنه يثبت في التحقير في قولك «قُبَيْئِل»[١] اسم رجل، ولا تثبت الهمزة في «عَطاء» وبابه إذا حقرت في قول أحد، ومن ثم لم تبدل الهمزة التي هي بدل من اللام إذا لحقت الألف في النصب، كما أبدلت من الهمزة في «خَطايا» و«مَطايا»؛ لأن ألف النصب غير ثابتة، فكما لم تكن الصورة في الرفع والنصب موجبة لبدل الياء من الهمزة ولا الواو، كذلك كان النصب. ويؤكد ذلك أن منهم من لا يبدل الألف من التنوين في النصب، كقول الأَعْشَى[٢]:

.... وآخُـذُ مِـنْ كُـلِّ حَـيٍّ عُـصُـمْ

ومما كانت صورته صورة «رِئاء» فلم يبدل من الهمزة الأُوَّلة[٣] قولهم «رَأْيٌ وأَرْآء» و«نُـؤْي وأَنْآء» قال أبـو زيد: «قـالوا: رَأْي وأَرْآء، ورُئِـيّ، ورَئِـيّ»[٤]، جرى في كلامهم تصحيح الهمزتين، ولم يكن كـ «ذَوائب» في

---

(١) أي في تحقير رجل اسمه «قبائل». وهذا قول الخليل والنحويين. ويونس يقول «قُبَيِّل»، يحذف الهمزة إذ كانت زائدة. الكتاب ٣: ٤٣٩ والمقتضب ٢: ٢٨٥.

(٢) ديوانه ص ٨٧. وصـدره: «إلى المرءِ قيسٍ أُطِيـلُ السُّرَى». قيس: هـو قيس بن معدي كرب. عصم: عهود.

(٣) هي أنثى «الأُوَّل»، وهي لغة حكاها ثعلب، وأصل الباب: الأول والأولى. اللسان (وأل) ١٤: ٢٤٤.

(٤) قال أبو علي في الحجة ١: ٢٨٧ (طبع دمشق): «وقال أبو زيد في جمع رَأْي: أَرْآء ورِئيّ».

البدل لما ذكرنا، قال(١):

وأَنْـآءُ حَيٍّ تحتَ عَيْنٍ مَـطِيـرةٍ عِظامِ القِبـابِ يَنـزِلـون الـرَّوابِيـا

وقال آخر(٢):

لا يَسْجُنُ الـرَّأْيَ إلا ريثَ يبعَثُـه ولا يُـشـارِكُ فـي أَرْآئِـهِ أَحَـدا

وفيما هو من لفظ «رأى» قولهم «رُؤْيا»، وفي التنزيل ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّـهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيا بِالحَقِّ﴾(٣)، فهذا البناء على وزن «فُعْلَى». فأما الهمزة فـإنها تحقق وتخفف. فمن خففها لزمه أن يقلبها واواً فيقول «رُوْيا»، ولا يقبلها ياء فيدغمها في الياء التي بعدها كما يفعل ذلك بـ «طَيّ» و «شَيّ» مصدر «طَوَيْت» و «شَوَيْت»، وقولهم «قَرْنٌ أَلْوَى، وقُرون لُيّ»، ولكنه يدع الواو على سكونها مُبَيَّنة(٤) غير مدغمة، كما يدعها على صحتها في قولهم «ضَـوٌ» إذا خفف الهمزة من «ضَوْءٍ»؛ لأن الهمزة في كلا الموضعين مَنْوِيّة، فصارت لذلك بمنزلة المُظْهَرة. وحكى سيبويه فيها الإدغام «رُيّا» و «رُيّة»(٥). وفي إدغامها وجهان:

أحدهما: أن تنزل غير اللازم منزلة اللازم، فتدغم كما تدغم فيما لزم نحو «طَيّ» و «شَيّ» كما نزلت نحو «جعل لَّك» و «فعل لَّبيد» بمنزلة اللازم / حين أدغمت، كما أدغمت «مَلَّ» و «حَلَّ». [١١/ب]

---

(١) هو الراعي، والبيت في شعره ص ١٩١ والحجة ١: ٢٨٧ واللسان (عين) ١٧: ١٨٠، وفي الأصل: «الذوائبا» في موضع «الروابيا» والتصويب من المصادر المذكورة. والآناء: جمع نؤي، وهو حفير حول الخباء أو الخيمة يمنع السيل. العين: مطر أيام لا يقلع.

(٢) عجزه في الحجة ١: ٢٨٧.

(٣) سورة الفتح: ٢٧.

(٤) في الأصل: «مبنية» والصواب ما أثبته.

(٥) الكتاب ٢: ٣٧٣، ٣٩١. وقد قرأ أبو جعفر (رُؤيا) و(الرُّؤيا): (رُيًّا) و(الرُّيَّا) يبدل الهمزة واواً، ويقلب الواو ياء، ويدغم الياء في الياء، كما في النشر ١: ٣٩١.

والآخر: أن تقدر في الهمزة القلب إلى الواو على حد «أَخْطَيْت» لا على التخفيف القياسي، وإن كان اللفظان واحداً، كما كانت صورة «رَمِيّة»، و«خَطِيّة»: في تخفيف «خَطِيئة»، واحدة، وإن كانت اللام من إحداهما همزة، ومن الأخرى حرف مد، فكذلك تكون «رُوْيا»، لفظ من قدر فيها القلب على حد «أَخْطَيْت» كلفظ من قدّر تخفيفها على القياس كـ «جُوْنة» من «جُـؤْنة»[1]، ولما جعلوها بمنزلة حرف المد في الإدغام، جعلوها بمنزلته في أن كسروا فاء الفعل منه، فقالوا «رِيّا» كما قالوا «لِيّ» في جمع «قَرْن أَلْوَى».

والوجه ترك الإدغام وتبيين الواو كما بينت في «ضَوٍ»[2]؛ ألا ترى أن من أدغم كما أُدغم «لُيٌّ» ونحوه، لزمه أن يعل الواو من «ضَوٍ» كما اعتلت في «ذات مال» ونحوه، و«جَيَل»[3] و«مَوَلَة»[4]، فكما لم يعل الواو في «ضَوٍ» أحدٌ، كذلك يلزم ألا يدغم الواو في «رُوْيا»[5]. على أن العين أقرب إلى التصحيح من اللام، كما أن الفاء أقرب إليه من العين.

ومن هذا اللفظ قوله تعالى ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثاثاً ورِئْياً﴾[6]. قال أبو عبيدة في قوله (ورِئْياً): «هو ما ظهر مما رأيت»[7]، فهذا «فِعْلٌ» من «رَأَيْت» على تفسير أبي عبيدة. وسألت أحمد بن موسى عن القراءة فيه، فذكر أنه قرىء

---

(١) الجؤنة: سلة مستديرة مغشاة أدماً، يجعل فيها الطيب والثياب.

(٢) في النسخة الشنقيطية: «ضوّ» وفي النسخة التيمورية: ضوء.

(٣) في الأصل: «وجيئل». والصواب ما أثبت لأن المراد تخفيف الهمزة. والجَيْئَل: الضَّبُع.

(٤) مَوَلَة: مخفف من مَوْأَلة، ومَوْأَلة: اسم رجل.

(٥) في الأصل: رؤيا. والصواب ما أثبت لأن الشاهد في تخفيف الهمزة.

(٦) سورة مريم: ٧٤.

(٧) مجاز القرآن ٢: ١٠ ولفظه: «وهو ما ظهر عليه ورأيته عليه».

على ثلاثة أضرب: (رِئْياً) و (رِيَاً) و (زِيّاً)[١]. فـ (رِئْياً) على ما فسره أبو عبيدة، و (ريّاً) على تخفيف الهمزة؛ لأنك تقول إذا خففت نحو «ذِئْب» و «مِئْرة»[٢]: «ذِيْب» و «مِيْرة»، فقلبت الهمزة ياء، فكذلك لما خففتها في قوله (رِئْياً) أبدلتها ياء، ثم اجتمع مثلان، فأدغمت، وكان الإدغام هنا حسناً، ولم يكن مثله في (رُؤْيا) إذا خففت همزتها؛ لأن نية الهمزة في (رُؤْيا) مع مخالفة الحرف الحرف مثل الحركة في الحرف المقارب، تمنع الإدغام في مقاربه كما تمنع الحركة، وليس الأمر في (رُؤْيا) كذلك؛ لأنه لا يبلغ من قوة نية الهمزة أن تمنع الإدغام في المثلين، كما لا يبلغ من قوة الحركة أن تمنع الإدغام، فلهذا كان إدغام (رِئْياً) إذا خففت الهمزة حسناً، وإن لم يكن إدغام (رُؤْيا) في التخفيف بالحسن لما ذكرته.

فإن قال قائل: إن العين المدغمة في من قرأ (رِيّاً) واو قلبت للإدغام في الياء مثل «قِيّ» و «سِيّ»، وهي من «القَواء»[٣]، كما أن «سِيّاً» من السَّواء، وتكون في «الرِّيّ» من رَوِيَتْ[٤].

فهذا[٥] المعنى ملائم غير بعيد؛ لأن «الرِّيَّ» الذي هو خلاف «العَطَش» في الأصل يدل على الغَضارة والنَّضارة؛ / ألا تراهم يصفون به إذا أرادوا [١٢/أ]

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (ورِئْياً) مهموزة بين الراء والياء، وقرأ ابن عامر ونافع (ورِيّاً) بغير همز، وروي عن نافع الهمز. السبعة ص ٤١١ ـ ٤١٢. وقرأ طلحة (ورِياً) خفيفة بلا همز. وقرأ سعيد بن جبير ويزيد البربري والأغسم المكي (وزِيّاً) بالزاي. المحتسب ١: ٤٣ ـ ٤٤. والزي: الهيئة والمنظر.

(٢) المئرة: العداوة.

(٣) القَواء: القفر، ومثله القِيّ.

(٤) في الأصل: ويكون في الريى ورويت.

(٥) في الأصل «وهذا» والصواب ما أثبت لأنه جواب الشرط.

ذلك، ولم يريدوا خلاف العطش، كقوله[1]:

وفي العاجِ منها والدَّمالِيجِ والبُرا   قَنــاً مـالىءٌ لِلعينِ رَيَّــانُ عَبْهَــرُ

فكأنهم اتسعوا فيه هذا الاتساع لما كان الذي يتبعه النضارة والطراوة، كما كان العطش يتبعه الجهد والذبول، فسموه باسم المصاحب له. ومن ذلك قولهم «حَسَن الرُّواء» لحسن الشارة والهيئة، قال ابن مقبل[2]:

أَمَّــا الـرُّواءُ ففينــا حَقُّ تَــرْئِيــة   مثل الجبالِ التي بالغَوْرِ مِنْ إِضَمِ

فالعين واو والهمزة منقلبة من الياء التي هي لام في «رُواء» لهذا المعنى، ويكون[3] من «رَوِيَ». ويجوز أن يكون «الرُّواء» من «رَأَيْت» إلا أن العين قلبت واواً للتخفيف، كما ألزموا العين التخفيف في هذه الكلمة في «يَرَى»، فصار مثل «جُوَن». لكان قولاً. وحمل قول من قرأ (رِيّاً) بالإدغام على ما ذكرناه آنفاً من أنه على تخفيف الهمز هو الوجه.

ومن ذلك قولهم: «هو منِّي مَرْأَىً ومَسْمَـعٌ» فـ«مَرْأَىً: مَفْعَـلٌ» من «رَأيت»، قـال سيبويـه: «فأمـا قول العـرب: أنتَ منِّي مَـرْأَىً ومَسْمَـعٌ، فـإنما رفعـوه لأنهم جعلوه هو الأول، حتى صـار بمنـزلـة قـولهم: أنتَ مني قريبٌ، وكينونة مَرْأَى ومَسْمَع اسمـا[4] أكثر؛ لأنهم جعلوه اسماً خاصاً

---

(١) هو ذو الرمة يذكر ميّة. والبيت في ديوانه ص ٦٢٢. العاج: السوار من القرون. والدماليج: جمع دُمْلُوج، وهو المِعْضَدُ من الحُلِيّ. والبرا: الخلاخيل، الواحدة: بُرة. والقنا هنا: الأوساط، أراد: وفي العاج منها قصب مالىء للعين، وهو القنا، وكل عظم فيه مخ فهو قصبة. ريان: ممتلىء، ومثله: عبهر. وقال أبو عمرو: عبهر: حسنة الخَلْق عظيمة.

(٢) البيت في ذيل ديوانه ص ٣٩٧. الترئية: حسن البهاء وحسن المنظر. إضم: وادٍ دون المدينة المنورة.

(٣) في الأصل: ولا يكون.

(٤) في الكتاب: أسماء.

بمنزلة المَحْبِس والمُتَّكَأ وما أشبه ذلك، فكرهوا أن يجعلوه ظرفاً، وقد زعموا أن بعض الناس ينصبه بمنزلة[1]:

.... دَرَجَ السُّيُولِ

وهم قليل، كأنهم لما قالوا: بِمَرْأًى ومَسْمَعٍ، فصار غير الاسم الأول في المعنى واللفظ، شبهوه بقولهم: هو مني بِمَزْجَرِ الكلب. وحكى يونس أن قوماً قالوا: هو مني مَزْجَرُ الكلب، فجعلوه بمنزلة مَرْأًى ومَسْمَع»[2] انتهى كلام سيبويه.

وزعم بعض رواة اللغة[3] أن «المُروءة» مأخوذة من قولهم: هو حَسَن في مَرْآة العين. وهذا من فاحش الغلط، وذلك أن الميم في «مَرْآة» زائدة، و «مُرُوءة: فُعُولة»، فلو كانت من المَرْآة لكانت «رُئِيَّة»، ولكنها مأخوذة من أحد شيئين: إما أن تكون «فُعُولة» من المَرْء كالرُّجُولة من الرَّجُل. وإما أن تكون من مَراءة الطعام؛ لأن الآخذ بها يهضم نفسه لها، فيكفّ عن كثير مما يرتكبه المُطَّرِح لها، قال أبو زيد: «مَرُؤَ مُرُوءة»[4]، فدل حكاية أبي زيد هذا على أن الميم فاء. وقال الأصمعي: «إذا استبان حمل الشاة والناقة قيل: أَرْأَتِ الشاةُ والناقة، فهي مُرْئِية»[5]، فهذا «أَفْعَلت» من «رَأَيْت»، والمعنى / أنها صارت [١٢/ب]

---

(١) هذه قطعة من بيت لابن هرمة، وهو:

أَنُصْبٌ لِلْمَنِيَّة تَعْتَرِيهِمْ   رجالي أَمْ هُمُ دَرَجَ السُّيُولِ

وهو في شعره ص ١٨١ والكتاب ١: ٤١٥ (هارون) وشرح أبيات سيبويه ١: ٢٨٤ والخزانة ١: ٤٢٤ ــ ٤٢٦ [الشاهد ٦٨]. والشاهد فيه نصب «درج السيول» على الظرف. النصب: الشيء المنصوب. ودرج السيول: الموضع الذي يمر به السيل فينزل من موضع إلى موضع حتى يستقر. يبكي قومه لكثرة من فقد منهم.

(٢) الكتاب ١: ٢٠٧ وفي النقل تصرف.

(٣) هو ابن دريد، فقد قال: «ومن همز المروءة أخذها من حسن مرآة العين». جمهرة اللغة ٣: ٢٥٢.

(٤) كتاب الهمز ص ٢٥.

(٥) كتاب الإبل عن الأصمعي ص ١٤٠، وهو منشور ضمن الكنز اللغوي. وفيه: ... وهي مُرْءٍ.

تُري حملها، كما أن قولهم «أَقْطَفَ» و«أَجْرَبَ» كذلك.

فأما[1] مصدر قولك «أَرْأَت» فينبغي أن يكون «إِرْآء»، ومصدر «أَرَيْتُهُ[2] الهلالَ»، و«أَرَيْتُه زيداً أخاك» يكون «إِراءً»[3]، الهمزة التي هي عين مخففة، كما كانت في الفعل واسم الفاعل مخففة.

فإن قلت: فهل يلزم أن يلحق الهاء لحذف العين كما لحق في «الإِقامة» و«الإِقالة»؟

فإنّ ذلك لا يلزم؛ لأن الدلالة قد قامت على أن الهمزة في نية الثبات، فكما أن الهمزة لو كانت ثابتة لم يلزم إلحاق الهاء على حد إلحاقها في «إقامة» و«عِدة»، كذلك لا يلزم إلحاقها في «إراء»[4] إذا قامت الدلالة على ثباتها. ومن قال (رِيّاً) فأدغم على تقدير الإبدال، فقياس قوله أن يلحق الهاء؛ لأنه يقدر الحذف هنا عن القلب كما يقدر الإدغام عن القلب.

وأما «المِرْآة» فـ«مِفْعَلة» من «رَأَيت»، كما أن «المِخْصَف» «مِفْعَل» من «خَصَفْتُ»[5]. وجمعه «مَراءٍ» بتصحيح الهمزة لا غير؛ لأنها لم تعترض في جمع، فلا سبيل لذلك إلى القلب كما قلبت في «خَطايا»[6]

---

(١) زاد هنا في الأصل: «إرآء».

(٢) في النسخة الشنقيطية: «رايته»، وفي النسخة التيمورية: «رأيته». والصواب ما أثبت.

(٣) وإراءة أيضاً. انظر الكتاب ٤ :٨٣.

(٤) في الأصل: «إرآء».

(٥) خصف النعل: ظاهَرَ بعضَها على بعض وخَرَزَها.

(٦) خطايا: أصلها خطايِىء لأنها جمع خَطِيئة، أُبدلت ياؤها همزة لوقوعها بعد ألف الجمع وهي في المفرد مدة زائدة، فأصبحت في التقدير: خطائىء، فأبدلت الهمزة الثانية ياء لتطرفها إثر همزة، فصارت في التقدير: خطائي، ففتحت الهمزة للتخفيف، فأصبحت خطاءَي، فقلبت الياء ألفاً لتحركها بعد فتح، فأصبحت: خطاءَا، ثم أبدلت الهمزة ياء، فصارت: خطايا.

و «مَطايا»[1] و «أَداوَى»[2]. فإن خففت الهمزة في «مَراءٍ» لزم أن تجعل بين بين.

ومما يوافق لفظُه لفظَ «رَأَى» وبابه، وإن لم يوافقه في المعنى، قولهم «رِئة» للعضو المنفّس عن القلب. يدل على ذلك قولهم: رأيتُ الرجل، إذا ضربتَ رئته. وقالوا في جمعه «رِئون»، أنشد أبو زيد[3]:

فغِـظْنـاهُم حتى أَتَى الغيظُ منهمُ قُـلوبـاً وأَكْبـاداً لـهـم ورِئـيـنـا

وقالوا: مَعِدٌ رِئْي. فأما قولهم «المَرِيْء» لمنفذ الطعام والشراب إلى المعدة، فيمكن أن يكون كـ «المَعِين»[4] و «المَصِير»[5] و «المَسِيل»[6] في من قال «أَمْسلة»، ويمكن أن يكون كـ «المَسِير» و «المَعِيش» في أخرى. وقالوا في جمعه «أَمْرِيـة» و «مُـرُؤ»: «فُعُـلٌ»، فبين أنـه على هـذا «فَعيـل» وليس كـ «المَسِير». فالذي يدل على الوجه الأول أنهم قالوا «المُرُؤ» في جمعه، فدل

---

(١) مطايا: جمع مَطِيَّة: فَعِيلة من مَطا يَمْطُو. وأصلها: مَطايِو، قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة، فصارت في التقدير: مطايـي، فأبدلت الياء الأولى همزة لوقوعها بعد ألف الجمع وهي في المفرد مدة زائدة، فأصبحت: مطائي، وفتحت الهمزة للتخفيف، فقلبت الياء ألفاً لتحركها بعد فتحة، فأصبحت: مطاءا، فقلبت الهمزة ياء فصارت: مَطايا.

(٢) أَداوى: جمع إداوة، وهي إناء من جلد يتخذ للماء. وأصلها: أَدااو، فقلبت الألف الثانية همزة لوقوعها بعد ألف الجمع وهي في المفرد مدة زائدة، فأصبحت: أدائو، فقلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة، فصارت: أدائي، ثم فتحت الهمزة للتخفيف فصارت: أَداءَي، فقلبت الياء ألفاً لتحركها بعد فتحة فصارت: أداءا، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، فقلبت الهمزة واواً ليشاكل الجمع واحده، فصارت: أَداوَى.

(٣) البيت للأسود بن يعفر، وهو في ديوانه ص ٦٣. وقد أنشده أبو زيد في النوادر ص ١٩٥ منسوباً، وأنشده غير منسوب أبو علي في التكملة ص ٤٢٨ وابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٦٠١.

(٤) مَعِين: فَعِيل من مَعَنَ الماءُ: سَهُلَ وسال، وقيل: جَرَى. وماء مَعِين: سائل.

(٥) المَصِير: المِعَى، وهو فَعِيل، والجمع أَمْصِرة ومُصْرانٌ.

(٦) المسيل: مجرى الماء، وهو فَعِيل في هذا القول.

ذلك أن الميم فاء. حكى ذلك أبو عبدالرحمن صاحب أبـي الحسن الأخفش.

فأما قوله تعالى ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ التي تُورُونَ﴾[1] فهو من «وَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي» و«أَوْراهُ القادِحُ»، وفي التنزيل ﴿فَالمُورِياتِ قَدْحاً﴾[2]، وليس من باب «رَأى» و«رَأَيْت» في شيء.

وقيل في قول ابن مقبل[3]:

سَلِ الدارَ مِنْ جَنْبَـيْ حِبرٍ فواهِبٍ   إلى ما رَأى هَضْبَ القَليب المُضَيَّحُ

رأى: حاذَى وقابَلَ. وهذا اتساع؛ لأن الرؤية بالبصر التي هي إدراك للمرئي تكون بمحاذاته ومقابلته، فجعل المقابلة رؤية وإن خلت من الإدراك، أو تكون إرادته من هذا المكان بحيث لو كان يدرك[4] ببصره لأدركه منه.

[١٣/أ] ومن هذا / ما في الحديث في المـؤمن والكافر «لاَ تَتَراءَى ناراهما»[5] أي: لا تتحاذى فلا تتقابل، والمعني به الكافر الحربـي دون الذمي؛ لأن الذمي غير ممنوع من ملابسته والمناكحة وأكل الذبيحة، وإنما هو على من لم يكن ذا عهد أنه لا يقارّ في دور الإسلام حتى يصير ذمة بأداء الجزية، أو يكون على نهي المسلمين عن الإقامة بدار الحرب لتعريضه دمه للإباحة.

---

(١) سورة الواقعة: ٧١.

(٢) سورة العاديات: ٢.

(٣) البيت في ديوانه ص ٢٢ ومجالس العلماء ص ٢٨. حبر وواهب: جبلان في ديار بني سليم. هضب القليب: موضع لبني قنفذ من بني سليم. المضيح: ماء لبني البَكّاء.

(٤) في الأصل: مدرك.

(٥) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنا بريء من كل مسلم مع مشرك. قيل: لم يا رسول الله؟ قال: لا تراءى ناراهما». وهو في غريب الحديث ٢:٨٨ والفائق ٢:٢١ والنهاية ٢:١٧٧. وأخرجه النسائي في كتاب القسامة ٨:٣٢ تحت عنوان: القود بغير حديدة ـ طبع مصطفى الحلبي ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م. وهذه قطعة من الحديث.

وقد روي عن علي رضي الله عنه كراهة اتخاذ النسل في دار الحرب[1].

و «رَأَيْت» فعل على ثلاثة أضرب: أحدها أن يراد بها إدراك الحاسة، فتتعدى إلى مفعول واحد. والآخر: أن يكون من الرأي والنظر، ويكون ذلك متعدياً إلى مفعول واحد أيضاً. والثالث: أن يكون متعدياً إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، كما أن «عَلِمتْ» إذا لم تكن بمنزلة «عَرَفْت» كذلك.

فأما «رَأَيْت» إذا أريد بها إدراك حاسة البصر، فهو متعد إلى مفعول واحد، كما أن «ذُقْت» و «لَمَسْت» و «شَمِمْت» يتعدى إلى مفعول واحد. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّـهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾[2] وكقوله ﴿لَتَرَوُنَّ الجَحِيمَ. ثُمَّ لَتَرَوُنَّها عَيْنَ اليَقِينِ﴾[3] فأما قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ القِيامَةِ تَرَى الذينَ كَذَبُوا على اللَّـهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾[4] فإن جعلت «رأيت» المتعدية إلى مفعولين، كانت الجملة التي هي ﴿وجوههم مسودة﴾ في موضع نصب بكونها في موضع المفعول الثاني. وإن جعلت «رأيت» بمنزلة «أبصرت» كانت الجملة في موضع نصب بالحال. ولو أبدلت (وُجُوهَهم)[5] من (الذين) فنصبت (مُسْوَدَّةً) كانت على القول الأول مفعولاً ثانياً، وعلى القول الآخر حالاً، قال سيبويه: «والرفع في هذا النحو إذا كان الثاني هو الأول أعرف في

---

(١) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف ٢: ٣٤٧ عن «الضحاك بن مخلد عن أشعث عن الحسن أنه كان يكره أن يتزوج الرجل في أرض الحرب، ويدع ولده فيهم».

(٢) سورة التوبة: ١٠٥.

(٣) سورة التكاثر: ٦ ـ ٧.

(٤) سورة الزمر: ٦٠.

(٥) قال الأخفش: «ونصب بعضُهم فجعلها على البدل» معاني القرآن ص ٤٥٦. وقال أبو حيان: «وقرىء ﴿وُجُوهَهُمْ مُسْوَدَّةً﴾ بنصبهما، فوجوههم: بدل بعض من كل» البحر المحيط ٧: ٤٣٧. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٤: ١٩.

كلامهم»[1]. ومثل البدل في هذا: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْها»[2]. والتي بمعنى «أبصرت» هنا حسنة؛ وذلك أنه قد روي في تفسير قوله ﴿يُعْرَفُ المُجْرِمُونَ بِسِيْماهُمْ﴾[3] أنها سواد الوجوه وزرقة الأعين[4]، فسواد الوجوه من هذه الآية عُلم، وزرقة الأعين من قوله ﴿وَنَحْشُرُ المُجْرِمينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقاً﴾[5]، وذلك مما يدرك بالبصر ويعرف به، فلذلك حسن حمله على المتعدية إلى مفعول واحد. ولا يمنع أن يحمل على المتعدية إلى مفعولين؛ لأن كل محسوس معلوم بهذا الضرب من العلم، وإن لم يكن كل معلوم به محسوساً.

فأمّا ما روي من قوله «تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كما تَرَوْنَ القَمَرَ ليلةَ البَدْرِ»[6]، فإن قال قائل: ما تنكر أن يكون ذلك من الرؤية التي هي إدراك الحاسة؛ لأنه تعدى إلى مفعول واحد، / وتلك الأخرى تتعدى إلى مفعولين؟ [١٣/ب]

فالقول: إن هذه أيضاً ليست التي هي إدراك البصر[7]، وإنما جاز ألا يذكر

---

(١) الكتاب ١: ١٥٥ (هارون) وفي العبارة تصرف كبير.

(٢) الكتاب ١: ١٥٥ (هارون) والأصول ٢: ٥١.

(٣) سورة الرحمن: ٤١.

(٤) هذا قول ابن عباس وقتادة كما في تفسير الطبري ٢٧: ٥٣ وهو بغير نسبة في تفسير غريب القرآن ص ٤٣٩.

(٥) سورة طه: ١٠٢.

(٦) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ــ باب فضل صلاة العصر ١: ١٣٨ ــ ١٣٩ «... عن جرير قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم، فنظر إلى القمر ليلةً، يعني البدر، فقال: إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته...» وأخرجه عن جرير أيضاً في كتاب التوحيد ــ باب قول الله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ ٨: ١٧٩، طبعة إستانبول. وأخرجه في كتب أخرى من صحيحه، كما أخرجه غيره.

(٧) هذا قول المعتزلة ومن تبعهم، وأما أهل السنة والجماعة فيذهبون إلى أن الرؤية إنما تكون بالأبصار، ولا يؤولون الأحاديث الواردة في ذلك. انظر فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣: ٣٩٠ ــ ٣٩١ و ١٤٤.

المفعول الثاني الذي تقتضيه المتعدية إلى مفعولين؛ لأن الكلام قد طال بما هو بمعنى المفعول الثاني لو أظهر؛ ألا ترى أن قوله «كما ترون القمر ليلة البدر» إنما هو تأكيد وتشديد للتيقن والتبعيد من اعتراض الشبه على العلم به تعالى. فإذا كان كذلك كان بمنزلة ذكر ما هو بمنزلة المفعول الثاني إذا جرى ذكره في الصلات، نحو «علمت أن زيداً منطلق» و ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾[1]، فكما سد ما جرى في الصلتين مسد المفعول، كذلك سد ما بعد المفعول الأول في الحديث مسدّ المفعول. ومن قال: إنه يضمر في الموصولين مفعولاً ثانياً، كان قياس قوله أن يضمر هنا مفعولاً ثانياً، كأنه «متيقناً» ونحو ذلك. وأن يقال: إن ما ذكر سدّ مسدّ المفعول الثاني أقيسُ؛ ألا ترى أن ما جرى في صلة «أنَّ» بعد «لو» قد سدّ مسدّ الفعل الذي يقع بعد «لو» حتى لم يظهر ذلك الفعل معه واختزل، فكذلك المفعول مع الموصولين في هذا الباب.

ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون المعنى: ترون ربَّكم: ترونَ علمَ ربِّكم، أي تعلمونه كما ترون ليلة البدر، أي: علم ربكم كرؤية ليلة البدر، فالمبتدأ الذي دخل عليه الذي هو بمنزلة «علمت» المتعدية إلى مفعولين: علم ربكم كرؤية ليلة البدر، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فيكون المعنى أنه قد شبه العلم بالقديم سبحانه في الآخرة بما يحس حساً بيّناً لارتفاع الشبه العارضة في دار البلوى والمحنة هناك. وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من الكثرة بحيث لا يحتاج إلى الإكثار في الاحتجاج له؛ لتقرره عند المبتدئين، فكيف من جاوزهم[2].

ومثل ذلك قراءة من قرأ ﴿ولا تَحْسَبَنَّ الذينَ يَبْخَلُون بما آتاهُمُ اللّـهُ مِنْ

(١) سورة العنكبوت: ٢.

(٢) انظر في هذه المسألة تأويل مشكل القرآن ص ٢١٠ ــ ٢١٢ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ٤١ ــ ٩٤.

فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ﴾[1]. والمعنى: لا تحسبنَّ بُخْلَ الذين يبخلون، فكما حذف المفعول الأول في الآية، وأقيم المضاف إليه مقامه، كذلك حذف في الحديث، وأقيم المضاف إليه مقامه.

فأما النظر في قوله تعالى: ﴿ولا يَنْظُر إِلَيْهِمْ﴾[2] فقال أبو الحسن الأخفش: إنه كقول الرجل: إنما أنظر إليك، إذا كان يُنيله شيئاً، فليس حقيقة النظر عندي في الرؤية، وإن كان يجوز أن يقع عليها في الاتساع لما كان تقليب العين نحو المبصر؛ بدلالة قول ذي الرمة[3]:

فيامَيَّ هل يُجْزَى بُكائي بمثلِهِ   مِراراً، وأَنْفاسي إليكِ الزَّوافِرُ
[١٤/أ] / وأَنِّي متى أُشْرِفْ على الجانِبِ الذي   به أنتِ، مِنْ بينِ الجَوانِبِ ناظِرُ

فاقتضاؤه الجزاء على ذلك يدل على أنه ليس بإبصار، وأنه علاج بمنزلة البكاء والتنفس ونحو ذلك، واقتضى الجزاء عليه كما اقتضى عليها، ولو كانت رؤية لم يسغ ذلك فيها؛ لأن المحب لا يقتضي ممن يحب على رؤيته له جزاء، بل الأمر بعكس ذلك؛ ألا ترى أن أبا العباس أنشد[4]:

إذا كَلَّمْتِني، وكَحَلْتِ عيني   بِعينكِ، فامْنَعي ما شِئْتِ مِنِّي

فإن قلت: فقد اقتضى على زور طيفه الجزاء، وهذا مما يشتهيه المحب ويريده، فما تنكر أن يقتضي على الرؤية وإن كان يحبها؟

---

(١) سورة آل عمران: ١٨٠.
(٢) سورة آل عمران: ٧٧.
(٣) البيتان في ديوانه ص١٠١٣ ـ ١٠١٤. والخزانة ٩: ٥١ ـ ٥٤ [الشاهد ٦٩٢]. والثاني له في الكتاب ٣: ٦٨ والأصول ٣: ٤٦١. وبغير نسبة في المقتضب ٢: ٧١. وقوله «وأني متى أشرف» معطوف على «جولةَ الدمع» في قوله قبل البيت السابق:
فلا ضَيْرَ أن تَسْتَعْبِرَ العينُ إنَّني   على ذاكَ إلا جَوْلَةَ العين صابِرُ
(٤) لم أقف عليه.

فإن هذا لا يستقيم ويكون بمنزلة الرؤية؛ لأن ذلك مما يهيج من شوق المحب؛ ألا ترى قوله[1]:

يـا عيدُ مـالَكَ من شـوقٍ وإيراقِ ....

فقول ذي الرمة:

وإنّي متى أُشْرِفْ على الجانبِ الذي به أنتِ، من بينِ الجوانِبِ نـاظِرْ

مثل قولـه[2]:

على أنَّني في كُـلِّ سَيْـرٍ أَسِيــرُهُ وفي نَظَري من نحوِ أَرْضِكِ أَصْوَرُ

إنما هو التلفت إلى الجهة التي هي فيها. وأخذ بعض المحدثين هذا، فقال[3]:

ما سِرْتُ ميلًا، ولا جاوزْتُ مَرْحَلةً إلّا وذِكْـرُكِ يَلْوي دانِيـاً عُـنُقـي

ويدل على ذلك قوله، أُنشد عن المفضل[4]:

وحُـمِّلْتُ منـهـا عـلى نـأْيِـهـا خَيـالاً يُـوافي، وَنَـيـلاً قَليـلا

وَنَـظْرَةَ ذي شَـجَـنٍ وامِـقٍ إذا ما الـرَّكـائـبُ جـاوَزْنَ مِيـلا

فالنَّظْرة ههنا لا تكون الرؤية، إنما هو على التَّلَفُّت؛ ألا تـرى أنه لا يستقيم:

---

(١) هو تأبط شراً. وعجز البيت: ومرِّ طَيْفٍ على الأهْوالِ طَرَّاقِ. وهو مطلع المفضلية الأولى في شرح اختيارات المفضل ص ٩٥. يا عيد: يا أيها المعتاد. الإيراق: التأريق، وهو مصدر آرق يؤرق. والطيف: الخيال. وطَرَّاق: فَعَّال من الطُروق، لا يكون إلا ليلاً.

(٢) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص ٦١٧. أصور: ألتفت وأميل.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) البيتان لبشامة بن عمرو، وهما الثاني والثالث من المفضلية التاسعة في شرح اختيارات المفضل ص ٢٧٩. أي: كُلِّفْتُ، على بعدها، مُعاناةَ خيالها المُذَكِّر بها. والنأي: البعد. والشَّجَن: الحاجة. والركائب: جمع رَكُوبة، وهي ما يُرْكَبُ.

وَرُؤْيَــةَ ذي شَــجَــنٍ وامِــقٍ   إذا مـا الـرَّكــائبُ جـاوَزْنَ مِيــلا

لأن الركائب إذا جاوزن ميلاً لم ير الذي جاوزن به ما هو منه على هذه المسافة.

ومما نقل بالهمز من «رأيت» التي بمنزلة «آنست» قوله تعالى ﴿أَرِنا اللَّـهَ جَهْرَةً﴾[1] ﴿أَرِنا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانا﴾[2]، كان قبل النقل: رأيت اللذين أضلانا، فإذا نقلت بالهمزة صار الفاعل قبل النقل مفعولاً بعد النقل. وهكذا الأفعال المتعدية إلى مفعول، إذا نقلت بالهمزة تعدت إلى مفعولين. فأما قولـه ﴿اللذين﴾ فيمكن أن يكون المراد بلفظ التثنية الكثرة، ولا يراد بها اثنان، ولكن كما جاز ﴿والذي جاءَ بالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾[3] /، إنما يراد به العموم. [١٤/ب]

فإن قلت: فهل جاء لفظ التثنية يراد به الكثرة والجنس؟

قيل: قد جاء قولهم: نعم الرجلان، ونعم المـرأتان، ونعم وبئس لا يعمـلان إلا في الأسماء الشـائعة. وقـد قالـوا: «همـا خيـرُ اثنينِ في الناسِ»[4]. وقال الفرزدق[5]:

وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحلٍ، وإنْ هُما   تَعـاطَى القَنـا قَـوْمـاهُمـا، أَخَـوانِ

---

(١) سورة النساء: ١٥٣.
(٢) سورة فصلت: ٢٩.
(٣) سورة الزمر: ٣٣.
(٤) الكتاب ١: ٢٠٥ ـ ٢٠٦ والبغداديات ص ٤٤٦. والمعنى: إذا كان الناس اثنين اثنين، فهـذان أفضلهم.
(٥) البيت في ديوانه ص ٨٧٠. ونسب إليه أيضاً في المسائل البغداديات ص ٤٤٣، حيث عقد له أبو علي مسألة خاصة، والخزانة ٧: ٥٧٢ ـ ٥٧٩ [عند الشاهد ٥٧٦] وشرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٠٨ ـ ٢١٣ [الإنشاد ٣٢٢]. استشهد به على أن رفيقين يراد بهما الكثرة، ولا يراد بهما اثنان فقط لاستحالة الإضافة حينئذ؛ لأن رفيقين اثنين لا يكونان لكل رجل. وانظر الخزانة والبغداديات.

فأما قوله ﴿يَـرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ العَيْنِ﴾[1] فمنهم من قال[2]: إن المعنى: يرونهم ثلاثة أمثالهم، وذلك أن أصحاب النبـي صلى الله عليه وسلم كانوا ثلاثمائة وأربعة عشر رجلاً، والمشركون تسعمائة وخمسـون رجلاً. واعترض[3] عليه بأن مِثْلَ الشيء في تعارف اللغة مساويه، وأن الله تعالى أرى المسلمين أن المشركين إنما هم ستمائة وكسر، وقد أعلم الله أن المائة تغلب المائتين، فأراهم المشـركين على نحو مـا أعلمهم أنهم يغلبونهم ليقـوي قلوبهم، وأرى الله ـ سبحانه ـ المشركين المسلمين أقل من عدد المشركين، وألقى في قلوبهم الرعب. والدليل على هذا قوله ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ في أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمْ في أَعْيُنِهِمْ﴾[4].

وأمّا «رأيت» المتعدي إلى مفعول واحد، وهو بمعنى النظر والاعتقاد دون الإدراك بالبصر، فكقولنا[5]: فلان يَرى الوعيدَ، ويَرى القولَ بالعدل، يراد به يعتقده ويذهب إليه، وليس للأحديّ[6] في هذا النحو وجه؛ لأن هذه الأمور لا تدرك بالأبصار. ويدل على ثبات هذا الوجه وصحته قولُه تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام ﴿فانْظُرْ ماذا تَرَى﴾[7]، فـ «تَرى» ههنا متعدية إلى مفعول واحد؛ ألا ترى أن (ماذا) لا يخلو من أن يكون «ما» مع «ذا» اسماً واحداً، أو يكون «ذا» بمنزلة «الذي». فإن كانا بمنزلة اسم واحد كانا في

---

(١) سورة آل عمران: ١٣.

(٢) صاحب هذا القول هو الفراء. وقوله مع حججه في كتابه معاني القرآن ١:١٩٤ـ ١٩٥، ومعاني القرآن وإعرابه ١:٣٨٢ ـ ٣٨٣.

(٣) الذي اعترض عليه هو الزجاج، واعتراضه هـذا في كتابـه معاني القـرآن وإعرابـه ١:٣٨٢ ـ ٣٨٣.

(٤) سورة الأنفال: ٤٤.

(٥) في الأصل: «كقولنا» وهو سهو، فهذا جواب أمّا.

(٦) كذا في الأصل. ولعله يريد: الفعل المتعدي إلى واحد.

(٧) سورة الصافات: ١٠٢.

موضع نصب بـ «تَرَى»، وإن كان «ذا» بمنزلة «الذي» كان التقدير: ما الذي تراه، والضمير محذوف من الصلة، فعلى أي الوجهين حملت الآية، فالفعل متعد إلى مفعول واحد، فلا مذهب للإدراك بالبصر هنا، وليس السؤال عنه، إنما السؤال: هل تتابعني على ما أحاول من ذبحك، وتنقاد لي؟

ومما وقع في هذا منقولاً بالهمزة قوله تعالى ﴿إنّا أنْزَلْنا إليكَ الكِتابَ بالحَقِّ لِتَحْكُمَ بينَ النّاسِ بِما أَراكَ اللّـهُ﴾[1]. واستدل أبو يوسف[2] بهذه الآية على جواز الاجتهاد من النبـي صلى الله عليه وسلم. ووجه ذلك أن النقل بالهمزة لا يخلو من أن يكون من «رأيت» التي هي بمنزلة «اعتقدت»، أو التي بمعنى «أبصرت»، أو المتعدية إلى مفعولين. فلا يجوز أن تكون من التي بمعنى «أبصرت» فيكون كقولك «أَراني زيدُ الهلالَ» /؛ لأن حكم الرسول [١٥/أ] ليس بمقصور على ما يبصر، إنما يحكم بما عرفه الله ودله عليه. فإذا كان كذلك علمت أنه لم ينقل من التي بمنزلة «أبصرت». ولا يجوز أيضاً أن يكون النقل من المتعدية إلى مفعولين؛ لأن تلك إذا نقلت بالهمزة تعدت إلى مفعولين لم يقتصر عليهما في قول الناس جميعاً حتى تعدى إلى المفعول الثالث؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أرى اللّـهُ زيداً عمراً، لم يكن بد من أن تعديه إلى المفعول الثالث من حيث كنت إذا عديته إلى المفعول الأول قبل النقل، لم يكن بد من أن تعديه إلى المفعول الثاني؛ لأن المفعول الثاني هو خبر المبتدأ في المعنى، فكما لا يقتصر على المبتدأ دون خبره، كذلك لا يقتصر على المفعول الأول في «علمت زيداً» حتى تقول «خيرَ الناس» وما أشبهه. وإذا لم يجز الاقتصار على المفعول الأول في باب «علمت»، لم يجز الاقتصار على الثاني دون الثالث في باب «أعلمت»؛ لأن الثالث في

---

(١) سورة النساء: ١٠٥.

(٢) كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣:٢٠٧.

باب «أعلمت» هو الثاني في باب «علمت». فإذا كانت المنقولة من «رأيت» المتعدية إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار فيه على المفعول الثاني؛ لم يجز أن يكون قوله في الآية ﴿بِما أَراكَ اللَّـهُ﴾ منقولاً من المتعدية إلى مفعولين؛ لأنه لم يتعد في الآية إلى ثلاثة مفعولين، وإنما تعدى إلى اثنين، أحدهما كاف المخاطبة، والآخر الضمير المحذوف العائد من الصلة إلى الموصول. فإذا لم يخل هذا النقل من أن يكون من واحد من الألفاظ الثلاثة، وبطل أنه من اثنين منها كما بَيَّنّا، ثبت أنه منقول من الوجه الثالث، وهو الذي بمعنى «اعتقدت»، دون الضربين الآخرين.

الضرب الثالث من وجوه «رأيت»: وهي المتعدية إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما، وذلك نحو «رأيت زيداً أخاك» و«علمت بكراً منطلقاً»، فهذا يجوز أن يقوله الأعمى كما يقوله البصير؛ لأنه لا يراد به الإبصار، وأنشد أبو زيد[1]:

تَقُوهُ أَيُّها الفِتْيان إنّي ... رَأيتُ اللَّهَ قد غَلَبَ الجُدُودا
رأيتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شيءٍ ... مُحاوَلةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودا

وإنما لم يجز الاقتصار على أحد المفعولين لأنهما في معنى المبتدأ وخبره، فكما لا يجوز الاقتصار [على أحدهما، كذلك لا يجوز الاقتصار][2] على أحد هذين المفعولين. وكذلك ما[3] يدخل عليه «كان» وأخواتها، و«إنَّ» وأخواتها.

(١) البيتان لخداش بن زهير كما في النوادر ص ٢٠٠، وهما في شعره ص ٥٥٤ من قصيدة عدتها سبعة وأربعون بيتاً والعيني ٢ : ٣٧١ بتقديم الثاني على الأول فيهن. والأول له في إصلاح المنطق ص ٢٤ وسر صناعة الإعراب ص ١٩٨. وهو بغير نسبة في النوادر ص ١٤٧ وشرح القصائد السبع ص ٣٢٨ والمنصف ١ : ٢٩٠ والممتع ص ٢٢٣. والثاني كذلك في المقتضب ٤ : ٩٧. ويروى آخر الأول «الجنودا».

(٢) ما بين الحاصرتين تتمة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: مما.

فإن قلت: فقد أقول «علمت أن زيداً منطلق»، و«حسبت أن يقوم بكر»، فاقتصرت على «أنّ» واسمها وخبرها، و«أنْ» وما في صلتها.

[١٥/ب] قيل: إنما جاز ذلك / لسد الخبر الذي جرى في الصلة مسد خبر «أنّ». وكذلك ما في صلة «أنْ» من الفعل. ومثل ذلك «أقائمٌ الزيدانِ» و«أقائمٌ الزيدونَ» في أن الفاعل المرتفع بالاسم المبتدأ أغنى عن خبره، فحمل الكلام على المعنى؛ ألا ترى أنّ قولك «علمت أنّ زيداً منطلق» و«علمت زيداً منطلقاً» في المعنى سواء. فمما جاء في التنزيل من ذلك متعدياً إلى مفعولين قوله تعالى ﴿وَيَرَى الذين أُوتوا العِلْمَ الذي أُنْزِلَ إليكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ﴾[١]. وقال ﴿إِنْ تَرَنِ أنا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً﴾[٢]. فدخول الفصل في الموضعين يدلك على أن ما بعد الفصل مفعول ثان.

ويذهب أبو الحسن[٣] إلى أن الاقتصار على الفاعل في هذا الباب لا يحسن ـ وإليه ذهب أبو عمر الجرمي[٤] ـ فقال في قوله عز وجل ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الذينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدوا بِمَا لم يَفْعَلُوا﴾[٥]: «لا تُعجبني قراءةُ مَنْ قَرَأَ الأُولى بالياء، وليس لذلك مذهب في العربية؛ لأنه إذا قال: لا يَحْسَبَنَّ الذينَ يفرحون، فإنه لم يُوقِعْهُ على شيء»[٦]. ووجه قوله

(١) سورة سبأ: ٦.

(٢) سورة الكهف: ٣٩.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١: ٣١١.

(٤) همع الهوامع ٢: ٢٢٥.

(٥) سورة آل عمران: ١٨٨.

(٦) معاني القرآن ص ٢٢٣، وقد قرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي (لا تحسبن) بالتاء. وقرأ بقية السبعة (لا يحسبن) بالياء كما في السبعة ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ والكشف ١: ٢٦٧ والتبصرة ص ٢٩٨ وحجة القراءات ص ١٨٦ والنشر ٢: ٢٤٦ وفيه أن يعقوب قرأ بالتاء، والبحر ٣: ١٣٧ ـ ١٣٨، لكن نافعاً وابن كثير وأبا عمرو يكسرون السين كما في السبعة، ولم ينص في التبصرة على أسمائهم، وإنما ذكر أن كل واحد منهم على أصله في فتح السين وكسرها.

عندي في هذا أن «علمت» و«ظننت» وبابهما قد أجريا مجرى القسم في كلامهم؛ ألا تراهم تلقوها بما يتلقى به القسم في نحو قوله عز وجل ﴿وَظَنُّوا ما لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾[1]. وحكى سيبويه «ظَنَنْتُ لَتَسْبِقَنِّي»[2]، وأنشد[3]:

وَلَقد عَلِمْتُ لَتأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ المنايا لا تَطِيشُ سِهامُها

فكما أن القسم، وإن كان جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، لا يكون كلاماً مستقلاً حتى يوصل بالمقسم عليه، كذلك «ظننت» و«علمت» لما كانا قد أجريا مجراه، لم يستحسن الاقتصار عليهما حتى يوصل بالمفعولين. وأيضاً فإن ذلك وإن كان جملاً، فإنها تدخل على المبتدأ والخبر، فكما أن سائر ما يدخل على المبتدأ وخبره لا يستقل حتى يدخل عليهما، كذلك كان «علمت» و«ظننت» وبابهما.

فإن قال قائل: فقد قال الكميت[4]:

بِأَيِّ كتابٍ أمْ بأَيةِ سُنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهم عاراً عليَّ وتَحْسَبُ

فلم يعد «تَحْسَبُ» إلى شيء.

قيل: لا يقدح هذا في ما ذهب إليه أبو الحسن، وذلك أن الشاعر أراد إعمال الفعلين، فاستغنى بإعمال الأول عن أن يعمل الثاني، فحذف المفعولين من الفعل الثاني لدلالة ما تقدم عليهما؛ ألا ترى أن المعنى: ترى

---

(١) سورة فصلت: ٤٨.

(٢) الكتاب ١: ٤٥٦. ولفظه: «أظن لَتسبقنّني».

(٣) البيت للبيد كما في الكتاب ١: ٤٥٦ وهو من معلقته. وصدره كما في ديوانه ص ٣٠٨ وشرح القصائد السبع ص ٥٥٧ وشرح القصائد العشر ص ٢٢٨: «صادَفْنَ منها غِرَّةً فَأَصَبْنَها». صادفن: أي الذئاب، منها: أي من البقرة. وفي الخزانة ٤: ١٤ [الشاهد ٧١٦] والعيني ٢: ٤٠٦: «منه» أي: الفرير، وهو ولد البقرة.

(٤) البيت في هاشميات الكميت ص ٤٩، ونسب إليه في المقرب ١: ١١٦ والعيني ٢: ٤١٣ والخزانة ٤: ٥ [الشاهد ٧١٢].

وتحسبه إياه حبَّهم عاراً، وما حذف من اللفظ لقيام الدلالة عليه فهو بمنزلة الثابت في اللفظ. ومثل هذا قول جرير[1]:

[١٦/أ] / كَنَقَا الكَثِيبِ تَهَيَّلَتْ أَعْطافُهُ والريحُ تَجْبُرُ مَتْنَه وتُهِيلُ

فلم يعد الثاني لدلالة الأول على إرادته تعديته. وفي التنزيل ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرضُ غَيرَ الْأَرْضِ والسَّمواتُ﴾[2] والمعنى: وتبدل السموات غير السموات، فحذف المفعول من اللفظ لدلالة الأول عليه. وذكر سيبويه أن بعض العرب تقول: «متى ظننتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً»[3]، فتعمل «ظننت» ولا تعمل «قلت» في شيء. فإذا كان هذا على ما ذكرناه، لم يكن فيه قدح على قول أبي الحسن.

وتقول: مَنْ زيدٌ؟ وزيدٌ مَنْ هُوَ؟ فإن أدخلت «رأيت» أو «علمت» على: زيدٌ مَنْ هُوَ؟ قلت: علمتُ زيداً مَنْ هُوَ، فنصبت زيداً لأنه المفعول الأول، والاستفهام في موضع المفعول الثاني، كما كان قبل في موضع خبر الابتداء. والدليل على حسن النصب قولك: علمته مَنْ هُوَ، وقد يجوز أن تعلّق «علمت» عن «زيد» وترفعه، فتقول: علمت زيدٌ مَنْ هو، تحمل الكلام على المعنى؛ لأن المعنى: علمتُ مَنْ زيدٌ، فكما أن زيداً لا يكون فيه إلا الرفع، لوقوعه بعد الاستفهام، وفي خبره، فكذلك إذا قدمته فكان المعنى فيه والتقدير به الوقوع بعد الاستفهام، جاز فيه الرفع للحمل على المعنى، كما جاز الرفع فيما تعطفه على «إنَّ» بعد عملها في اسمها وخبرها نحو «إنَّ زيداً منطلقٌ وعمروٌ» لمّا كان معنى «إنّ زيداً منطلقٌ» و«زيدٌ منطلقٌ» واحداً، فكذلك يجوز

---

(١) البيت في ديوانه ص ٩١. النقامن الرمل: القطعة تنقاد محدودبة. هال الرمل وأهاله: دفعه. وفي الأصل: «والريح تحبس». والتصويب من الديوان والكامل ٢: ١٢٢.

(٢) سورة إبراهيم: ٤٨.

(٣) الكتاب ١: ٤١. وفيه «رأيت» في موضع «ظننت».

في الاسم المتقدم على الاستفهام الرفع إذ كان معناه بعد الاستفهام كمعناه قبله، والرفع قول يونس[1]. ومن قال: «علمتُ زيدٌ أبو مَنْ هُوَ» فرفع وعلّق «علمت» و«رأيت» عنه لما ذكرت لك، قال: «أرأيتَك زيداً ما صَنَعَ» فنصب زيداً ولم يرفعه بعد «أَرَأَيتك» كما رفعه بعد هذه الأفعال الأخر، وذلك أن «أَرأَيتَكَ» قد صار كقوله «أَخبِرْني»، فكما أنك لا تعلّق «أَخْبِرْني» وما أشبهه من الأفعال التي لا تُلغى، كذلك لا تعلق «أَرَأَيْتَكَ» في قولك: «أَرَأَيْتَكَ زيداً ما فَعَلَ»، ولا تقتصر فيه على مفعول واحد، كما يفعل ذلك في «أَخْبرني» لأنه في الأصل متعد إلى مفعولين، ولأن المعنى: أخبرني عن كذا.

والتاء في «أَرَأَيْتَكَ» على لفظ التذكير والإفراد، كان الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، أو مؤنثاً، استغني بما لحق من علامة الخطاب على هذه الوجوه عن تثنية الضمير وجمعه وتأنيثه، فمن ثم جاء ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذابُ اللَّـهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾[2].

ومثل ذلك قولهم «هاكَ» و«هاكُما»، ولو لم يلحق الكاف غيرت، كما قال ﴿هاؤُمُ اقْرَؤُوا﴾[3]: فجمع / لما لم يلحق الكاف. [١٦/ب]

فأما الكاف فلا موضع لها من الإعراب، وإنما هي علامة للخطاب[4]؛ ألا ترى أنه لو كان لها موضع لكان نصباً، ولوجب أن يكون

---

(١) الكتاب ١: ٢٣٨ (هارون).

(٢) سورة الأنعام: ٤٧. وفي الأصل: ﴿... عذابه بياتاً أو نهاراً﴾ وهذه من الآية ٥٠ من سورة يونس، وفيها «قل أرأيتم» وليس «أرأيتكم».

(٣) سورة الحاقة: ١٩. وللعرب فيها عدة لغات انظرها في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٧٢٨ ــ ٧٣١ وسر الصناعة ص ٣١٨ ــ ٣٢٠.

(٤) هذا قول البصريين. الكتاب ١: ٢٤٥ والمقتضب ١: ١٤٠ و٣: ٢٠٩ ــ ٢١٠، ٢٧٧ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٧٤ ــ ٢٧٥ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢: ٢٧٠ ــ ٢٧١ ومجالس ثعلب ص ٢١٦ وسر صناعة الإعراب ٣٠٩ والمسائل =

الاسم الواقع بعدها إياها في المعنى. وفي كون الاسم الواقع بعدها غيرها دلالة على أنها ليست المفعول الأول، فإذا لم تكن المفعول الأول لم يكن لها موضع من الإعراب، كما ليس لكاف «ذلك» و«هنالك» و«رويدك» في من جعله اسماً للفعل موضع من الإعراب. ومثل هذه الكاف تاء «أنت».

فأما الاسم المنصوب بعد «أَرَأَيْتَكَ» فالمفعول الأول، وما بعده من الاستفهام في موضع المفعول الثاني، وموضعه نصب بذلك.

فأما قوله عز وجل ﴿أَرَأَيْتَ الذي يَنْهَى. عَبْداً إذا صَلَّى. أَرَأَيْتَ إنْ كَانَ على الهُدَى. أَوْ أَمَرَ بالتَّقْوَى. أَرَأَيْتَ إنْ كَذَّب وَتَوَلَّى. أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّـهَ يَرَى﴾[1] فـ«أَرَأَيْتَ» الثانية بدل من الأولى، والاستفهام في موضع المفعول الثاني للفعل الأول. ويجوز أن يكون المفعول الثاني محذوفاً من الأول لدلالة قوله ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّـهَ يَرَى﴾ على ذلك، كأنه «ناج» أو «غير مأخوذ بفعله» أو ما أشبه ذلك. وقد يجوز أن يكون كرر توكيداً، كما كرر «قُلْ» توكيداً في قوله عز وجل ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّـهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَراماً وحَلالاً قُلْ آللَّـهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّـهِ تَفْتَرُونَ﴾[2]. فـ«قل» ههنا توكيد؛ لأن «أَرَأَيْتَكَ» و«أَرَأَيْتَ» تعمل على ضربين:

أحدهما: أن يكون بمعنى «أخبرني». وإذا كان كذلك فلا بد من أن يتعدى إلى مفعول ينتصب به، ويوقع الاستفهام في أكثر الأمر في موضع المفعول الثاني.

= العسكريات ص ٢١ وإعراب ثلاثين سورة ٢٠٢. وقال الفراء: «وموضع الكاف نصب، وتأويله رفع» معاني القرآن ١: ٣٣٣ ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ٢٧٠ ومجالس ثعلب ص ٢١٦ ومغني اللبيب ص ٢٤٠ [حرف الكاف] وإعراب ثلاثين سورة ص ٢٠٢ ونسبه الفراء في المعاني إلى الكسائي أيضاً، وفي مجالس ثعلب ص ٢١٦ ومغني اللبيب ص ٢٤٠ وإعراب ثلاثين سورة ٢٠٢ أن الكسائي يقول: موضعها نصب.

(١) سورة العلق: ٩ ــ ١٤.

(٢) سورة يونس: ٥٩.

والآخر: أن يكون بمعنى «انْتبهْ». فإذا كان الأمر على ما وصفنا لزم أن يكون «قُلْ» تكريراً؛ ليقع الاستفهام الذي بعدها في موضع المفعول الثاني.

ويقارب ذلك في التوكيد والاعتراض بين المفعول الأول والثاني قولُه ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ ما تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي ماذا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾(1)؛ لأن المفعول الأول لما تعدى إليه «أرأيتم» لزم أن يتعدى إلى الثاني الذي هو الاستفهام، فصار «أَرُوني» تأكيداً لما دلّ عليه «أَرَأَيْتُم»؛ ألا ترى أن «أَرَأَيْتُم» بمنزلة «أَخْبِرُونِي» [و «أخبروني»](2) و «أَعْلِمُوني» متقاربان. وإنما وقع الاستفهام في خبرها لأنه بقوله «أَرَأَيْتَكَ» مستفهم، إنما يريد: أرأيت زيداً ما حمل زيداً، فكرره مرتين للتأكيد.

ومن ذلك قوله عز وجل ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عليكُمُ النَّهارَ سَرْمَداً إلى يَوْمِ القيامَةِ مَنْ إِلهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾(3). ومثله قوله ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم / إِنْ كانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مَنْ أَضَلُّ﴾(4). فأما قوله ﴿أَرَأَيْتُم إِنْ كانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرائيل على مِثْلِهِ﴾(5) فقد حذف الاستفهام الذي يقع في موضع المفعول الثاني، وكأن التقدير: أتأمنون عقوبةَ الله؟ أو: لا تخشون انتقامه؟ [١٧/أ]

وأمّا ما جاء «أرأيت» فيه بمعنى «انتبه» و «انتبهوا» كما أن ﴿أَلَمْ تَرَ﴾(6) كذلك، فقوله ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنا إلى الصَّخْرَةِ فإِنِّي نَسِيتُ الحُوتَ﴾(7) كأن

---

(١) سورة الأحقاف: ٤.
(٢) وأخبروني: تتمة يقتضيها السياق.
(٣) سورة القصص: ٧٢. وتتمتها ﴿يَأْتِيكُمْ بِضِياءٍ أَفَلا تَسْمَعُونَ﴾.
(٤) سورة فصلت: ٥٢. وتتمتها ﴿مِمَّنْ هُوَ في شِقاقٍ بَعِيدٍ﴾.
(٥) سورة الأحقاف: ١٠.
(٦) هذه جملة من آيات كثيرة أولها الآية ٢٤٣ من سورة البقرة.
(٧) سورة الكهف: ٦٣.

المعنى: انتبه، فإني نسيت الحوت، ولذلك دخلت الفاء كما تدخل في جواب الجزاء. ومثله ﴿أَرَأَيْتُم إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُم غَوْراً فَمَنْ يَأْتِيكُمْ﴾[1]، كأنه قال: انتبهوا، فمن يأتيكم، كما كان قوله ﴿فإِنّي نَسِيتُ الحُوتَ﴾ كذلك. ولا يكون جواب الجزاء الذي هو ﴿إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً﴾، ولكن جواب ما دل عليه «أرأيتم» الذي هو بمعنى «انتبه»، كما أن الفاء في قوله ﴿فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ اليَمِينِ﴾[2] ليس هو بجواب، إنما هو جواب (أمّا). وقد جوَّز أبو الحسن زيادة الفاء في هذا النحو، فيكون الاستفهام بعد تقدم زيادة الفاء قد سدت مسدّ المفعولين. ولا يكون «أرأيتم» بمعنى «أخبرني» على هذا؛ لأن تلك تتعدى إلى مفعول قبل الاستفهام، أو يلحق الكلام ما يكون بدلاً من لمفعول، كقولهم: أرأيتك أنت ما حملك على هذا، فـ«أنت» قد صار بدلاً من المفعول به، حتى لم يستعمل معه المفعول، كما لم يستعمل الواو في قولهم «لاها اللَّـهِ ذا»[3].

فأما قوله عز وجل ﴿أَفَرَأَيْتُم اللاَّتَ والعُزَّى. ومَنَاةَ الثالِثَةَ الأُخْرَى. أَلَكُمْ الذَّكَرُ﴾[4]، فهو بمنزلة «أَخْبِروني»، فتعدى «أَرَأَيْتَ» إلى المفعول، ووقع[5] الاستفهام في موضع المفعول الثاني، والمعنى: أرأيتم جَعْلَكم اللاَّتَ والعُزَّى بناتِ الله أَلَكُم الذَّكَرُ.

وإن قلت: فقد نص على أن الموصول لا يحذف، فكيف ساغ هذا؟

قيل: جاز هذا لأن هذا المعنى قد تكرر فصار معلوماً لتكريره، فكذلك

---

(١) سورة الملك: ٣٠ وتتمتها ﴿بماءٍ مَعِينٍ﴾.
(٢) سورة الواقعة: ٩١ والآية التي قبلها ﴿وأمّا إنْ كان من أصحاب اليمين﴾.
(٣) الكتاب ٣:٥٠٣.
(٤) سورة النجم: ١٩ ــ ٢١.
(٥) في الأصل: ووقوع.

احتمل الحذف، وكان الحذف بمنزلة الأداة؛ ألا ترى أنه جعل «كُلًّا» في قوله[1]:

أَكُـلَّ امْـرِئٍ تَـحْسَبِيـنَ امْـرأً ... ونـارٍ تَـوَقَّـدُ بـالـليـلِ نـارا

بمنزلة المذكور في اللفظ للعلم به، وإن كان محذوفاً. وقد دل قوله عز وجل ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ ولَهُ الْأُنْثَى﴾ على ذلك. وادعوا هذا في هذه الآلهة كما ادعوه في الملائكة. فأما ما روي أنه كان يتصل بقراءة قوله ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ والعُزَّى. وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾ ﴿وَتِلْكَ الغَرانِقَةُ العُلَا. وإِنَّ شَفاعَتَهُمْ لَتُرْتَجَى﴾[3] وقوله ﴿إلا إذا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطانُ / في أُمْنِيَّتِهِ﴾[4] فقد ذهب [١٧/ب] قوم[5] من أهل النظر إلى إنكار ذلك، وذهبوا إلى أن مثله لا يجوز على الأنبياء،

---

(١) هو أبو دُواد الإيادي كما في الكتاب ١: ٣٣ والأصمعيات ص ١٩١ [الأصمعية ٦٦] وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٩٠ ــ ١٩١ وشرح المفصل ٣: ٢٦، ٢٧ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٠ وحاشية الكامل نقلاً عن إحدى نسخه ونسب في الكامل ١: ٢٨٧ إلى عدي بن زيد، وهو في ديوانه ص ١٩٩. واسم أبي دُواد: جويرية بن الحجاج، وقيل: جارية بن الحجاج. وقيل: جارية بن حمران. وبعضهم يعدّ هذين الاسمين شاعرين آخرين غير أبي دُواد.

(٢) في الأصل: بقراء.

(٣) انظر في قصة الغرانيق: تفسير الطبري ١٧: ١٣١ ــ ١٣٤ وأحكام القرآن للجصاص ٣: ٢٤٦ ــ ٢٤٧ والحجة ٢: ١٨٢ ــ ١٨٤ طبعة دمشق وأحكام القرآن لابن العربي ص ١٢٨٧ ــ ١٢٩١ وأسباب نزول القرآن للواحدي ص ٣١٩ ــ ٣٢١ والقرطبي ١٢: ٧٩ ــ ٨٦ ونصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق ص ١ ــ ٣٩ حيث تتبع الشيخ ناصرالدين الألباني كل ما قيل فيها، وجزم ببطلانها.

(٤) سورة الحج: ٥٢ وهي: ﴿وما أَرسلنا من قبلكَ من رسولٍ ولا نبيٍّ إلَّا إذا تَمَنَّى أَلْقَى الشيطانُ في أُمْنِيَّتِهِ فينسَخُ اللَّـهُ ما يُلقي الشيطانُ ثم يُحْكِمُ اللَّـهُ آياتِهِ واللَّـهُ عليمٌ حكيمٌ﴾.

(٥) الحجة ٢: ١٨٢ وأحكام القرآن للجصاص ٣: ٢٤٦ ــ ٢٤٧ وأحكام القرآن لابن العربي ص ١٢٨٧ ــ ١٢٩١ وفتح القدير ١٢: ٧٩ ــ ٨٦ ونصب المجانيق ص ١ ــ ١٩.

كما لا يجوز عليهم الكبائر. فإن ثبتت الرواية بذلك احتمل وجهين:

أحدهما: أن يعني بالغَرانِقةِ العُلا الملائكة[1] دون الأصنام؛ لأن الملائكة قد جرى ذكرهم، وشفاعة الملائكة ترتجى بقوله ﴿ولا يَشْفَعُونَ إلا لِمَنِ ارْتَضَى﴾[2]، وبقوله ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تابُوا واتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾[3].

والآخر: أن يُعنى بالغَرانِقةِ العُلا الأَصنام[4]، ولا يكون ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لها على الحد الذي أنكره من ذكرنا من أهل النظر، بل يكون على جهة التوبيخ لهم بذلك، كما أنهم يوبخون بعبادة اللات وغيرها وتعظيمهم، فيكون معنى الغرانقة وشفاعتهم ترتجى، أي: الغرانقة العلا عندكم، وشفاعتهم ترتجى عندكم، ويكون هذا مثل قوله ﴿ذُقْ إنَّكَ أنْتَ العَزِيزُ الكَرِيمُ﴾[5] عند نفسك، وكقوله حكاية عن السحرة لموسى ﴿وقالوا يا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾[6].

فإن قال قائل: كان الساحر في ذلك الوقت يعظم[7].

فهو قول بعيد؛ لأن هؤلاء السحرة آمنوا بدلالة إخبار الله عنهم بذلك في غير موضع[8]. وإذا آمنوا تبينوا بطلان ما كانوا عليه، وأنه لم يكن له حقيقة، فإذا تبينوا ذلك لم يكن الساحر معظماً عندهم، وإن كان معظماً عند غيرهم من

---

(١) هذا قول الحسن كما في القرطبي ١٢ : ٨٥.
(٢) سورة الأنبياء: ٢٨.
(٣) سورة غافر: ٧.
(٤) هذا قول المشركين. الطبري ١٧ : ١٣١ ـ ١٣٤ والحجة ٢ : ١٨٢ وأسباب نزول القرآن للواحدي ص ٣٢٠ ـ ٣٢١ والقرطبي ١٢ : ٨٥.
(٥) سورة الدخان: ٤٩.
(٦) سورة الزخرف: ٤٩.
(٧) هذا قول ابن عباس كما في زاد المسير في علم التفسير ٧ : ٣٢٠ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦ : ٩٧ ومعناه عنده: يا أيها العالم.
(٨) من ذلك: سورة طه: ٧٠ وسورة الأعراف: ١٢٠، ١٢١ وسورة الشعراء: ٤٦، ٤٧.

أهل عصرهم، فإذا كان غير معظم عندهم ثبت أن قوله ﴿يا أيُّها الساحِرُ﴾ عند هؤلاء.

فإن قيل: فهذا على غير هذه الجهة، وهو على الحقيقة كقوله ﴿فَلَمَّا كَشَفْنا عَنْهُمُ العَذابَ إذا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾[1]. فالذين قالوا ﴿يا أيُّها الساحِرُ﴾ مؤمنون.

قيل: يكونون مؤمنين بدلالة إخبار الله بذلك، وإنما قال ﴿إذا هم ينكثون﴾ وعنى به من لم يؤمن من هؤلاء السحرة وغيرهم دون من آمن؛ لأن هؤلاء سألوا أن يدعو الله لهم، وأخبروا أنهم مهتدون.

ونظير هذا أيضاً قوله ﴿وَرَدَّ اللَّـهُ الذينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنالُوا خَيْراً﴾[2] أي: خيراً عندهم؛ لأن ذلك لو نالوه من المسلمين لم يكن ذلك خيراً في الحقيقة.

ونظيره أيضاً قولهم ﴿يا أَبانا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ﴾[3] في من فتح الأول وخفف، أي: سرق فيما نظن وفيما ظهر لنا.

ومثله أيضاً قول عالم موسى ﴿قالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبْراً﴾[4] أي: في غالب ظني، وفي رأيي، وعندي، ونحو ذلك؛ ألا ترى إلى موسى عليه السلام ﴿قال سَتَجِدُنِي إنْ شاءَ اللَّـهُ صابِراً﴾[5] أي: في غالب ظني، فلولا أن ذلك على ما قلنا لكان موسى قد أكذبه، وتكذيبه لا يجوز، لأن هذا العبد الصالح / نبي لإخباره بالغيب[6]. [١٨/أ]

---

(١) سورة الزخرف: ٥٠.

(٢) سورة الأحزاب: ٢٥.

(٣) سورة يوسف: ٨١. وهذه قراءة السبعة. وقرأ ابن عباس، وأبو رزين، والكسائي في رواية (سُرِّقَ). البحر المحيط ٥: ٣٣٧ وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٤١. قال الفراء: «ولا أشتهيها، لأنها شاذة» معاني القرآن ٢: ٥٣.

(٤) سورة الكهف: ٦٧.

(٥) سورة الكهف: ٦٩.

(٦) قلت: هو الخضر. وانظر في نبوته: قصص الأنبياء ١: ١٤١، ٢٠٤ ـ ٢٠٦ وتفسير ابن كثير ٣: ٩٩، فقد عرض المؤلف في الكتابين الأدلة على نبوته.

ومثل ذلك من الشعر ما أنشدناه بعضهم لجرير في جواب زهرة اليمن وقد قال فيه[1]:

أَبْلِغْ كُلَيْباً، وأَبْلِغْ عَنْكَ شاعِرَها   أَنِّي الْأَغَرُّ، وأَنِّي زُهْرة اليَمَنِ
أَلَمْ يَكُنْ في وُسومٍ قد وَسَمْتُ بها   مَنْ حانَ مَوْعِظَةٌ يا زُهْرَةَ اليَمَنِ[2]

فعلى هذا النحو يكون تأويل «الغرانقة العلا» وروايته، وإذا صح فقد نسخ على جهة النسيان من الناس له، لا على جهة التبديل له بشيء آخر؛ لأنه ليس بأمر، إنما هو خبر، وإنما نسخ لأنه كان أبلغ في المصلحة.

فإن قال قائل: فهلا لم ينزل لئلا يحتاج إلى إنسائه؟

قيل: كان إنزاله في الوقت الذي أنزل فيه أصلح من أن لا ينزل، فلذلك نزل.

وتقول: «رأيُ عيني زيداً يَفعلُ ذلك»، فقولك «يَفْعَلُ» في موضع نصب على الحال، كقولك «ضَرْبي زيداً قائماً» و«أكثرُ شُرْبي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً»[3]. ولو جعلت المصدر للمتعدية إلى مفعولين لم يجز أن لا تأتي له بخبر؛ لأن الحال قد سدّ مسدّ أخبار المصادر، والمفعول الثاني لم يسدّ مسدّ أخبار المصادر، ومن ثم لم يجز «سَمْعُ أذني زيداً يقول ذاك» حتى تقول «حَسَنٌ» أو «حَقٌّ» ونحو ذلك؛ لأن «سمعت» إذا عُدّي إلى «زيد» ونحوه، لم يكن له من مفعول مما يسمع زيد، كقولك: سمعت زيداً يقول ذاك، أو: يشتم عمراً، ونحو ذلك من المفعولات التي تسمع.

---

(١) البيت لزهرة اليمن كما في الحجة ٢: ١٨٣، وذكر في الخصائص ٢: ٤٦١ أنه لبعض اليمانية، وهو بغير نسبة في المسائل العسكريات ص ٥ وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٥.

(٢) هذا البيت لجرير، وهو في ديوانه ص ٧٤٦ والحجة ٢: ١٨٣ حان: هلك. الوسوم: جمع وَسْم، وهو أثر الكيّ، ويريد به هنا أذى هجائه. والشاهد في قوله «يا زهرة اليمن» أي: يا من قال إني زهرة اليمن، ولست عندي كذلك.

(٣) الأصول ٢: ٣٦٠.

فإن قلت: فقد جاء ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُـونَ﴾[1]، فعدي إلى المخاطبين، ولم يذكر مفعولاً آخر مما يسمع.

فالقول: إن المعنى: هل يسمعون دعاءكم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعاءَكُمْ﴾[2].

واعلم[3] أن المضارع من «رَأَى» على «يَفْعَلُ» مفتوح العين للهمزة التي هي عين الفعل. ويوافق أهلُ التحقيق أهلَ التخفيف في تخفيفها، حتى صار التحقيق فيها شاذاً عن الاستعمال، كما بني «يَذَرُ» و«يَدَعُ» ونحوه مما رفضوه في استعمالهم، وإن كان القياس يوجبه، قال سيبـويه: «ممـا حُذف في التخفيف لأن ما قبله ساكن قولُك: أَرَى وتَرَى ويَرَى، وذلك أن كل شيء أوله زائدة سوى ألف الوصل من رَأَيْتُ فقد أجمعت العرب على تخفيفه[4] لكثرة الاستعمال، جعلوها تعاقبها زوائد المضارعة. وذكر أبو الخَطّاب أنه سمع من يقول من العرب الموثوق بهم: قد أَرْآها»[5]. وربما جاء في الشعر كما يجيء «وَذَرَ» / و«وَدَعَ» وإظهارُ التضعيف الذي لا يظهر في الكلام، فمن ذلك قول [١٨/ب] سراقة البارقي، أَنْشَدَهُ أبو زيد[6]:

---

(١) سورة الشعراء: ٧٢.

(٢) سورة فاطر: ١٤.

(٣) في الأصل: فاعلم.

(٤) في الأصل: «على تحقيقه» والتصويب من الكتاب.

(٥) الكتاب ٢: ١٦٥ والنص فيه على النحو التالي: «ومما حذف في التخفيف لأن ما قبله ساكن قوله أرى وترى ويرى ونرى، غير أن كل شيء كان في أوله زائدة سوى ألف الوصل من رأيت، فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمـزة تُعاقِب. وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أرآهم، يجيء بالفعل من رأيت على الأصل، من العرب الموثوق بهم».

(٦) البيت منسوب إليه في النوادر ص ٤٩٦ وطبقات فحول الشعراء ص ٤٤٠ وسر صناعة الإعراب ص ٧٦ والخصائص ٣: ١٥٣ والمحتسب ١: ١٢٨ واللسان (رأى) ١٩: ٤ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٣٢٢ ـ ٣٢٩. ونسب في الممتع ص ٦٢١ لسراقة =

أُرِي عَـيـنـيَّ مـا لـم تَـرْأَيـاه كِـلانـا عـالـمٌ بـالـتُّـرَّهـاتِ

وأنشد أبو زيد أيضاً[1]:

أَلَمْ تَرَ ما لاقَيْتُ، والدهرُ أَعْصـرٌ ومنْ يَتَمَـلَّ العيشَ يَـرْأَ ويَسْمَـعُ

وأنشـد[2]:

لمّـا اسْتَمَرَّ بهـا شَيْحَـانُ مُبْتَجِحٌ بـالبين عنـكَ بما يَـرْآكَ شَنْـآنـا

وقـال[3]: «الشَّيْحان: الغَيُـور، والمُبْتَجِح: المُفْتَخِـر». فـأمـا قـول الشاعرِ[4]:

وَتَضْحَـكُ مِنّي شَيْخَـةٌ عَبْشَمِيَّـةٌ كَـأَنْ لم تَرَى قَبْلي أَسِيـراً يَمانِيـا

= الهذلي، وهو سهو. ورواية أبي عبيدة: ما لم تبصراه. ولا شاهد فيه حينئذٍ. الترهات: الأباطيل، واحدتها: ترهة. وكان سراقة قد وقع في أسر المختار الثقفي، فزعم له أنه رأى ملائكة على خيل بلق تحارب في جيش المختار، فأطلق سراحه، فقال ذلك.

(١) البيت للأعلم بن جرادة السعدي كما في النوادر ص ٤٩٧ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٣٢٩ ــ ٣٣٢ واللسان (رأي) ١٩: ٥ وهو بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٧٧. وقوله «ويسمع» يروى بضم آخره وبكسره. تملى العيش: استمتع به.

(٢) البيت في النوادر ص ٤٩٤ واللسان (بجح) ٣: ٢٢٨ و (شيح) ٣: ٣٣١ و (رأي) ١٩ ٥٠ وسر صناعة الإعراب ص ٧٧.

(٣) النوادر ص ٤٩٥.

(٤) هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي كما في شرح اختيارات المفضل ص ٧٧١ [المفضلية ٣٠] وسر صناعة الإعراب ص ٧٦. وفي ذيل الأمالي ص ١٣٤ ــ ١٣٥ ما نصه: «قال الأخفش: رواية أهل الكوفة: كأن لم ترن قبلي. وهذا خطأ عندنا، والصواب: تري، بحذف النون علامة للجزم». وفي الخزانة ٢: ٢٠١ [الشاهد ١١٥]: «قال القالي في ذيل الأمالي: قال الأخفش: رواية أهل الكوفة: كأن لم ترى، بالألف، وهذا عندنا خطأ، والصواب: تري، بحذف النون علامة للجزم». قلت: أنشد أبو الحسن البيت في كتابه «العروض» ص ١٤٢ «ما لم ترياه» وقال: «أخبرني من أثق به من الرواة أنه سمعه غير مهموز. ولا أرى الذين همزوا إلا لم يسمعوه عن العـرب، فإنما همزوه فـراراً من الزحاف..». عبشمية: من عبدشمس.

فينشد على ضربين: كأن لم تَرَيْ، بالياء، وكأن لم تَرَى. فمن أنشد «كأنْ لم تَرَيْ، فعلى أنه خاطب بعد الغيبة كقوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1] بعد ﴿الحمدُ لِلَّـهِ﴾[2]، كما أخبر بلفظ الغيبة بعد الخطاب في نحو ﴿وما آتَيْتُمْ مِنْ زَكاةٍ﴾[3] ثم قال ﴿فَأُولئكَ هُمُ المُضْعِفُونَ﴾[4]. ومثل هذا البيت[5]:

تُسـائـلُ أَسْمـاءُ الـرِّفـاقَ وَتَبْتَلي وَمِنْ دونِ ما تَهْوَيْنَ بابٌ وحاجِبُ

ومن أنشد «كأن لم تَرَى» فعلى ضربين:

أحدهما: أن يكون شبه الألف بالياء فلم يحذفها للجزم، كما لم يحذف الياء في قوله[6]:

أَلَـمْ يَـأْتِيـكَ، والأَنْبَـاءُ تَنْمي بِمَـا لاقَتْ لَبُـونُ بـني زِيـادِ

وكأنه حذف عنها الضمة، ولا يستقيم هذا التقدير في الألف؛ ألا ترى أن كون الحرف ألفاً بمنزلة ثبات الحركة فيها، فإذا كان كذلك لم يستقم تقدير حذف الحركة منها مع ما يوجب إثباتها، لتدافع ذلك، ولكن تقول: إنها

---

(١) سورة الفاتحة: ٥.
(٢) سورة الفاتحة: ٢.
(٣) ، (٤) سورة الروم: ٣٩.
(٥) البيت بغير نسبة في شرح القصائد السبع ص ٢١٣ واللسان (بلا) ١٨: ٩٣.
(٦) هو قيس بن زهير العبسي. شعره ص ٢٩ والكتاب ١: ٣٢ [الحاشية] و٣: ٣١٦ والنوادر ص ٥٢٣ والنقائض ص ٩٠ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٤٠٨ والخزانة ٣: ٥٣٤ [الشاهد ٦٣٦] ويروى موضع الشاهد: ألم يأتِكَ، و: ألا هَلَ اتاك. ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين. وانظر المنصف ٢: ٨١. تنمي: تبلغ. اللبون من الشاء والإبل: ذات اللبن. وبنو زياد: هم الكملة: الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس، بنو زياد بن سفيان العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخُرْشُبّ. والمراد باللبون هنا لبون الربيع بن زياد، وكان سيد قومه.

شبهت بالياء هنا كما شبهت الياء بها في الإسكان في موضع النصب كقوله(١):

أُكَاشِرُ أَقواماً حَياءً وقَدْ أَرَى ... صُدورَهُمُ بادٍ عليّ مِراضُها

وقال(٢):

سَوَّى مَساحِيْهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ ... تَفْليلُ ما قارَعْنَ من سُمْرِ الطُّرَقْ

وهذا من مستحسن الضرورة، فكما شبهوا الياء بالألف(٣) في هذه المواضع، كذلك شبهت بها(٤) في أن لم تحذف في موضع الجزم كما لم تحذف. ومثل ذلك ما أنشده أبو زيد(٥):

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ

والوجه الآخر(٦): أن يكون حقق الهمزة من «تَرَيْ»، وحذف الألف المنقلبة من الياء / التي هي لام الجزم، ثم خفف الهمزة، فلم يحذفها [١٩/أ]

---

(١) هو الشماخ، والبيت في ديوانه ص ٢١٥. أكاشر أقواماً: أضحك في وجوهم وأباسطهم مع بغضي لهم. وقوله «باد» يريد: بادياً، فحمل المنقوص في حال النصب عليه في حال الجر.

(٢) هو رؤبة، والبيتان في ديوانه ص ١٠٦ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٢٩٢ والأول في الكتاب ٣: ٣٠٦. المساحي هنا: حوافر الأتن. التقطيط: قطع الشيء وتسويته. الحقق: جمع حُقَّة: وهي وعاء من الخشب أو العاج وغيرهما، ينحت ليوضع فيه الطيب. تفليل: تكسير. الطرق: ما تطارق من الحجارة بعضها على بعض. والشاهد: إسكان الياء من «مساحيهن» وهو في موضع نصب.

(٣) في هذا الموضع في الأصل: «مثنى» وهي زيادة.

(٤) في الأصل: به.

(٥) نسب البيتان إلى رؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٧٩ والعيني ١: ٢٣٦ والخزانة ٣: ٥٣٤ [الشاهد ٦٣٥] وهما بغير نسبة في الخصائص ١: ٣٠٧ والمنصف ٢: ١١٥ والإنصاف ص ٢٦ والأمالي الشجرية ١: ٨٦ وشرح المفصل ١٠: ١٠٦ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٤٠٩.

(٦) نسب أبو علي هذا القول في المسائل العسكريات ص ٥١ ــ ٥٢ إلى بعض البغداديين.

ويُلْقِ[1] حركتها على الساكن، ولكن خففها بقلبها ألفاً على قياس ما حكاه سيبويه[2] في تخفيفهم «الكَمَاة» و«المَرَاة» في «المَرْأة والكَمْأة».

وأما قوله تعالى ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً﴾[3] فإنك تقول للمرأة «أنتِ تَرَيْنَ يا هذه»، فتحذف الألف التي هي منقلبة عن اللام لالتقاء الساكنين، فيصير «تَرَيْنَ» كما تقول «أنتِ تَخشَيْنَ»، فلما ألحقت الجازم الذي هو «إنْ» حذفت النون للجزم، فبقيت الياء التي هي علامة الضمير ساكنة، ولقيتها النون الساكنة، وهي الأولى من النونين، فالتقى ساكنان، فحركت الياء بالكسر لالتقاء الساكنين، كما تحركه بالكسر مع لام المعرفة وغيرها من السواكن، نحو: لم تَرَيِ الرجلَ، ولم تخشَيِ القومَ، فكذلك حَرَّكْتَهَا مع النون الشديدة بالكسر في قوله ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ﴾، ولم تردّ اللام التي حذفتها لالتقاء الساكنين لتحرك الساكن الذي كنت حذفت اللام لالتقائها[4] معه؛ لأن تحريكه لالتقاء الساكنين، كما لم تردّ في قولك: رَمَتِ ابْنك، ورَمَتا؛ لأن التقدير فيما يحرك لالتقاء الساكنين السكون؛ بدلالة قولهم: آردُدِ ابْنك، ونحوه.

واعلم أن قولك للمرأة الواحدة «أنتِ تَرَيْنَ» الياء فيه علم للضمير، وليست لام الفعل؛ لأن لام الفعل قد حذفت كما أعلمتك. فإن خاطبت بذلك جماعة نسوة فقلت «كيف تَرَيْنَ»؟ فالياء لام الفعل، وليست التي للضمير كما كانت في خطاب الواحدة؛ ألا ترى أن قولنا لجماعتهن «أنتن تذهبْنَ» يلي فيه الباءَ التي هي لام الفعل علامةُ الضمير والتأنيث التي هي النون، فقياس المعتل من هذا قياس الصحيح. وكذلك لو قلت للواحدة: «كيفَ تَرَيْنَكِ صانعةً»؟ لكانت النون علامة الرفع، والياء علامة الضمير. ولو قلت لجماعة

(١) في الأصل: ويلقي.
(٢) الكتاب ٢: ١٦٥.
(٣) سورة مريم: ٢٦.
(٤) في الأصل: لالتقائه.

النساء: «كيف ترينكُنَّ صانعاتٍ»؟ لكانت النون علامة الضمير، والياء لام الفعل، كما أن الواو في قوله ﴿إلاَّ أَنْ يَعْفُونَ﴾[1]، والياء التي في قوله ﴿إلاَّ أَنْ يَأْتينَ بفاحِشةٍ مُبَيِّنةٍ﴾[2] لاما الفعل، فلو لحق الجزم والنصب «تَرَيْنَ» و«تَأْتينَ»[3] لحذفت النون للجزم والنصب، ولو لحقا[4] فعل الجميع لم يحذف في «لم تَضْربْنَ» و«يريد أَنْ تَضْربْنَ».

وأما قوله ﴿أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلاَّنا﴾[5]، فأصل وزنه «أَفْعِلْنا»، وهو منقول بالهمزة من رَأَيْتُ» التي هي بمعنى أَبْصَرْتُ، والياء التي هي لام الفعل محذوفة للوقف كما تحذف للجزم ولاجتماع الموضعين على السكون، وإن[6] اختلف السكونان فكان أحدهما / إعراباً والآخر بناء. فأما الراء فمتحركة بحركة الهمزة التي حذفت للتخفيف، وألقيت حركتها عليها. ومن قال ﴿أَرْنا﴾[7] فأسكن الراء، فإنما شبهها بالإسكان من «كَتِفٍ» و«عَلِمَ». ونَحوه قول الأخطل[8]: [١٩/ب]

---

(١) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٢) سورة النساء: ١٩.

(٣) في الأصل: «يأتين» وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: «لحق» ويريد: الجزم والنصب.

(٥) سورة فصلت: ٢٩.

(٦) في الأصل: فإن.

(٧) هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر. وقرأ بقية السبعة «أَرِنَا» بكسر الراء، كما في السبعة ص ٥٧٦ وحجة القراءات ص ٦٣٦ ونسبت في الكشف ١: ٢٤١ إلى ابن عامر وأبي بكر فقط. ونسب في السبعة أيضاً إلى أبي عمرو إشمام الراء الكسر، كما روى عن هشام بن عمار عن ابن عامر كسر الراء وليس الإسكان.

(٨) نسب إليه في اللسان (أدم) ١٤: ٢٧٧. وهو بغير نسبة في المنصف ١: ٢١ وشرح المفصل ٧: ١٢، ١٥٢ وشرح الملوكي ص ٣١، وروايته في الأخير وفي اللسان (وغاربه) وليس في قصيدته البائية المثبتة في شعره ص ٢٨٤ ـ ٢٩١ ولا في اللامية المذكورة في =

وإنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِلٌ مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وكـاهِلُهْ

فشبه المنفصل بالمتصل لمّا لم يفصل عن الكلمة كما ينفصل عنها ما هو من نفسها. وعلى هذا قالوا ﴿فَهْوَ خَيْرٌ لكم﴾[1] و﴿لَهْوَ خَيْرُ الرازِقِينَ﴾[2] و﴿لَهْيَ الحَيَوانُ﴾[3]، لمّا كانت هذه الحروف لا تنفصل لكون كل واحد منها على حرف واحد، صارت بمنزلة الفاءات، فخففها على ذلك. ومن قال «وَهْوَ» و«لَهْوَ» لم يقل على هذا ﴿ثُمَّ هْوَ﴾[4] ولا ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾[5] بالإسكان؛ لأن «ثُمَّ» مما ينفصل، ولا يلزم أن تكون متصلة بما بعدها لصحة الوقف عليها، فلم تشبه ما هو من نفس الكلمة، فلما عَرِيت من شبه الفاءات لم يجز ما أجيز فيما أشبهها مما هو على حرف.

= ص ٣٣٨ ــ ٣٥٠. والأولى في مدح الوليد بن عبدالملك، والثانية في مدح بشر بن مروان. وذكر في اللسان أنه يقصد بهذا البيت كعب بن جعيل. البازل: ما بلغ التاسعة من الإبل. دبر: جرح وتقرح. صفحتاه: جانبا عنقه. والغارب: ما بين السنام والعنق. والأدم: جمع آدَم وأَدْماء، والأدمة في الإبل: البياض الشديد. والشاهد في قوله «ضجر» و«دبرت» إذ أسكن العين فيهما، وأصلها الكسر.

(١) سورة البقرة: ٢٧١. وقد اختلف القراء في الهاء من قوله تعالى ﴿فهو﴾ و﴿وهي﴾ إذا كان قبلها لام، أو واو، أو ثم، أو فاء. فقرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة: وهُو، وفهُو، ولهُو، وثُمَّ هُو، وفهِي، ووهِي. بتثقيل ذلك كله في جميع القرآن. وقرأ الكسائي بتخفيف ذلك كله وتسكين الهاء. وكان أبو عمرو يضم الهاء في قوله (ثم هُو) في سورة القصص، ويسكنها في كل القرآن. واختلف عن نافع، فروي عنه التثقيل، وروي عنه التخفيف. السبعة ص ١٥١ ــ ١٥٢ والحجة للقراء السبعة ١: ٤٠٦ ــ ٤٠٧.

(٢) سورة الحج: ٥٨. وانظر ما ذكر في الحاشية السابقة.

(٣) العنكبوت: ٦٤. وانظر ما أثبته في الحاشية التي قبل الحاشية السابقة.

(٤) سورة القصص: ٦١. وانظر ما ذكر قبل حاشيتين.

(٥) سورة الحج: ٢٩، وإسكان اللام بعد ثُمَّ قراءة الكسائي وعاصم وحمزة وروي عن نافع، وابن كثير أيضاً. انظر السبعة ص ٤٣٥ وحجة القراءات ص ٤٧٣ ــ ٤٧٤ والكشف ٢: ١١٦ ــ ١١٧.

فإن قيل: إن الحركة التي في «أَرِنا» للهمزة المحذوفة، وهي دلالة عليها، فإذا حذفت لم يبق ما يدل على الهمزة.

قيل: إن هذا لا يمنع من هذا الوجه؛ لأن هـذا الإسكان لم يلزم الكلمة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «أَرِ زيداً» و«أَرِ ابْنك» زال هذا الإسكان، وما كان من هذا النحو غير لازم لم يقع به اعتماد، فكأن الحركة ثابتة[1] في اللفظ.

فأما مثال الأمر من «رَأَى» فلم يلزموه التخفيف كما ألزموا المضارع، وذلك أن الزيادة التي لحقته، وهي همزة الوصل، تسقط في الدرج ولا تلزم، فلم تكن مثل حروف المضارعة التي تثبت في الوصل والوقف، فلم تكن بدلاً كحروف المضارعة، فتقول على الإتمام «ارْءَ ذاك»، فتجتلب همزة الوصل لسكون الراء، فإذا خففت الهمزة حـذفت، وألقيت حركتهـا على الراء، فسقطت همزة الوصل لزوال ما كانت اجتلبت له من سكون الحرف، فصار «رَ ذاك»، فإن وقفت قلت «رَهْ»، فلحقت الهاء للوقف، لا يكون غير ذلك.

وزعم سيبويه[2] أن الأكثر في الوقف على «ارْمِ» و«اغْزُ» و«اخْشَ» بإلحاق الهاء، قال: «ومنهم من لا يلحق الهاء، ويسكن الحرف، فيقول: اغْزْ، وارْمْ، واخْشْ»[3]. قال: «فأما إنْ تَقِ أَقِهْ، وإنْ تَعِ أَعِهْ، فكلهم يقف عليه بالهاء»[4]. فإذا لم يقفوا على «عِهْ» إلا بالهاء، كان أن لا يقفوا على «رَهْ»

---

(١) في الأصل: ثانية.

(٢) الكتاب ٢ : ٢٧٧.

(٣) الكتاب ٢ : ٢٧٨، ولفظه: «وقد يقول بعض العرب: ارْمْ في الوقف، واغْزْ، واخْشْ، حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس».

(٤) الكتاب ٢ : ٢٧٨، ولفظه: «وأما لا تَقِهْ من وَقَيْت، وإنْ تَعِ أَعِهْ من وَعَيْت، فإنه يُلزمها الهاءَ في الوقف مَنْ تركها في اخْشْ».

إلا بالهاء أولى. وهذا يؤكد ما قلته من أن «عِهْ» ونحوه لا ينبغي أن يكتب إلا بالهاء؛ لأن الخط / فيه على حسب اللفظ به. [٢٠/أ]

ولو سُمي رجل بـ «رَهْ» إذا أمرتَ من «رَأَيت» لكان قياس قول سيبويه[١] ـ عندي ـ «رَأًى كما ترى». أما الفاء فتكون مفتوحة؛ لأنه كذلك كان قبل الرد، وهو يترك الحركة في الحرف بعد الرد على حاله قبل الرد، فمرة قال «ياوشى» إذا رخَّم «شِية» على «يا حارُ». وكذلك تقول في الإضافة إلى يَدٍ، وغَدٍ: يَدَوِيّ، وغَدَوِيّ[٢]. فلما كانت هذه الراء مفتوحة قبل الرد، تركها على فتحها، وحرك الهمزة بالفتح؛ لأن أصلها قبل الحذف التحرك بالفتح؛ ألا ترى أنه كان «إِرْأًى» في النكرة. وإنما كان كذلك لأنه إذا رد إليه ما له حذف منه ما لم يكن له؛ ألا ترى أنه لما حرك العين من «شِية» بحركة الفاء، وردّ الفاء إليها، أسكن العين، فكذلك هنا في «رَهْ» إذا رد العين أسكن الفاء؛ لأنها كانت متحركة بحركة العين، كما كانت العين من «شِية» متحركة بحركة الفاء، فلما رد الفاء سكن العين. وكذلك إذا رد العين في «افْعَلْ» أسكن الفاء في «إِرْأًى». فإذا أسكن الفاء اجتلب همزة الوصل وقطعها للتسمية بها، فصار مثل «إِصْبَع»، فيلحقه التنوين في النكرة، فيكون «إِرْأًى»، ولا يلحقه في التعريف.

ولو سميت رجلاً «يَرَى»[٣] ثم حقرته لكان «يُرَيْءٍ»[٤]، وجاز أيضاً

---

(١) في حاشيتي النسختين ما نصه: «هذا قول سيبويه في باب ما لا ينصرف وما لا ينصرف لا قياسه». ولفظ سيبويه في الكتاب ٢: ٦١ «ولو سميت رجلاً برَهْ لأعدت الهمزة والألف فقلت: هذا إِرْأًى قد جاء، وتقديره: إِدْعًى، تلحقه بالأسماء بأن تضم إليه ما هو منه كما تقول وُعَيْدة ووُشَيّة، ولا تقول ؟عدَيّة ولا شُيَيّة؛ لأنك لا تدع ما هو منه وتلحق به ما ليس منه».

(٢) هذا عربي عند سيبويه، لكن مذهبه أن تقول: يَدِيّ وغَدِيّ. الكتاب ٢: ٧٩.

(٣) الذي في الكتاب ٣: ٤٥٦: «يُري».

(٤) في الأصل «يري». والصواب ما أثبت. وهذا مذهب أبي عمرو كما في الكتاب ٣: ٤٥٧ والأصول ٣: ٥٦ ـ ٥٧.

«يُرَيُّ»[1]. فوجه القول الأول أنه على قول من قال في «يَضَعُ»: «يُوَيْضِع»[2]، وفي «هارٍ»: «هُوَيْئر»[3]، فردّ الساقط وإن كان بناء التحقير بغير ردّ يتمّ. وكذلك رد العين في «يَرَى» في التحقير.

ومن قال في «أَحْوَى»: «أُحَيُّ» فإنه يقول هنا «يُرَيٍّ»[4]؛ لأن الياءات لم يجتمعن هنا كما اجتمعن في تحقير «أَحْوَى»؛ ألا ترى أن الوسطى الواقعة بعد ياء التحقير بدل من الهمز، وأن تخفيفه تخفيف قياسي. فإذا كان كذلك كانت الهمزة كأنها باقية في اللفظ، كما أنها في «رُوْيا»[5] وفي «ضَوٌّ»[6] كذلك؛ ألا ترى أن الواو في الأولى ثبتت، وفي الآخرة صحت، كما أن الهمزة لو ثبتت كانت كذلك، فكما أنه لو كانت الهمزة في «يُرَيٍّ» ثابتة لصحت الياء وثبتت فلم تحذف، فكذلك إذا خففتها ثبتت وصحت؛ لأن التخفيف كالتحقيق للدلالة التي وصفنا.

وأما وجه من قال «يُرَيُّ»[7] فعلى من قال في «يَضَعُ»: «يُضَيْعُ»[8]، فلم يرد الساقط من حيث لم يحتج إليه لما لم يكن بالبناء وصحته افتقار إلى ردّه، فالياء الآخرة لام أدغم فيها ياء التحقير. ولم يصرف لأنه وزن فعل ومعرفة، ومثالُه من بناء التحقير «فُعَيْل»، ومن الفعل «يُفَيْل».

---

(١) هذا قول سيبويه. الكتاب ٣:٤٥٦. وفيه: «يُرَيٌّ» بالتنوين، في تحقير «يُرِي».
(٢) هذا قول أبي عثمان المازني كما في الأصول ٣:٥٧. وفيه «يُوضَعُ» وهو خطأ مطبعي.
(٣) هويئر: تصغير هائر. وقد حكاه يونس عن بعض العرب. الكتاب ٣:٤٥٦.
(٤) في الأصل: يُرَيٌّ.
(٥) رُوْيا: مخفف: رُؤْيا. وذكرت في الأصل بهمز الواو. وهو سهو.
(٦) ضَوٌّ: مخفف ضَوْء.
(٧) في الكتاب ٣:٤٥٦: يُرَيٌّ.
(٨) هذا مذهب سيبويه. الكتاب ٣:٤٥٧.

فأما قولنا «مُرٍ» في اسم الفاعل من «أَرَى»، فإن / الخليل ويونس [٢٠/ب] يختلفان في الوقوف على اسم الفاعل في النداء إذا كان معتل اللام فقط، فيقول الخليل(١) «يا قاضي»، فيثبت الياء في الوقف؛ لأن هذه الياء تثبت في الوصل ولا تسقط. وأما يونس فيقول(٢) «يا قاضْ» في الوقف، يحذف الياء لأن النداء موضع تخفيف وحذف؛ ألا ترى أن فيه الترخيم. وقالا(٣) جميعاً في اسم الفاعل من «أَرَى»: «هذا مُرِي»، فوقفا بالياء. فالخليل على أصله في قوله «يا قاضي»، وأما يونس فإنه كره أن يحذف الياء في هذا الاسم كما حذفه من قاضٍ؛ لبقاء الكلمة لا شيء فيها من أصل بنائها إلا حرف واحد. فهذه جملة من القول على لفظ «رَأَى» وما تصرف منه.

وهذا ذكر القول على خطه. قد تقدم أن الألف في «رأى» منقلبة عن الياء، وما كان من بنات الثلاثة معتل اللام بالانقلاب إلى الألف، لم يخل من أن يكون منقلباً عن ياء أو واو. فما كان من الواو على ثلاثة أحرف، فلا اختلاف في كتابته بالألف اسماً كان أو فعلاً، فالاسم نحو «عَصَاً» و «رَجَاً»(٤)، والفعل نحو «غَزَا» و «دَعَا». وما كان من الياء فالكُتّاب وكثير من غيرهم يكتبونه بالياء، وإن كان في اللفظ ألفاً كالمنقلب عن الواو. وقالوا: إنما كتبناه بالياء لنفصل بذلك بين ما كان منقلباً من الياء، وبين ما كان منقلباً من الواو، فيعلم بكتبنا «يسعى» بالياء أن الألف منقلبة عن الياء، كما(٥) يعلم بكتبنا «رَحَى» أن الألف في الأصل ياء بدلالة «رَحَيْت»(٦)، وقولهم في تثنية

(١، ٢، ٣) الكتاب ٢: ٢٨٩.

(٤) الرجا: الناحية. وفي الأصل: «رحا»، وقد اختلفوا في ألف «رحا»، فبعضهم جعلها منقلبة من الواو، وبعضهم جعلها منقلبة من الياء. انظر اللسان (رحا) ١٩: ٢٦ — ٢٨. ولعله مصحف عن «رَجا» والرجا: من الواو.

(٥) في الأصل: فكما.

(٦) رحيت الرحى: عملتها.

«رَحَى»[1]:

. . . . رَحَيَامُدِيرِ

فقيل لهم: أرأيتم إن كتبتم فيما كان من الياء بالياء وإن لم يكن في اللفظ كذلك؛ لتدلوا على أن الأصل فيها الياء، هلّا كتبتم ما كان بالواو أيضاً بالواو لتدلوا على أن الأصل الواو؟

فإن قالوا: اتباعنا الفصل في أحد النوعين يعلم به أن الآخر على خلافه؛ ألا ترى أنه ليس الانقلاب إلا عن أحد هذين الحرفين، فإذا كتب ما كان أصله الياء بالياء، علم أن المكتوب بالألف من الواو.

قيل[2] لهم: فهلا أجريتم ذلك على عكس ما فعلتموه، فرددتم ذوات الواو إلى الأصل دون ذوات الياء، فكتبتموها بالواو كما كتبتم ذوات الياء بالياء، فلم يعلم في ذلك فصل بيّن. فإذا كان الأمر على هذا، فالقياس أن يعتبر في ذلك اللفظ، فيكتب على ما عليه اللفظ، ولا يعتبر الأصل المنقلب عنه كما فعل ذلك في هذين الحرفين. وكذلك «قال» و«باع». وكذلك «مُوسِر» و«مُوقِن»، فكتبوا ذلك كله على اللفظ في غير هذا / الموضع؛ ألا [٢١/أ] ترى أنهم كتبوا «سَقّاء» و«غَزّاء» ونحو ذلك على صورة واحدة، ولم يفصلوا بين الهمزة المنقلبة عن الياء، والهمزة المنقلبة عن الواو، ولا بين الألفين المنقلبتين عنهما غير لامين، فكذلك كان القياس في الألف أن تكتب ألفاً في

---

(١) هذه قطعة من بيت لمهلهل بن ربيعة، وهو أخو كليب، واسمه امرؤ القيس، أو عدي. والبيت:

كَأَنّا غُدْوَةً وبني أَبِينا ... بِجَنْبِ عُنَيْزَةٍ رَحَيَا مُدِيرِ

وَهُوَ له في الأصمعيات ص ١٥٥ [الأصمعية ٥٣] والأمالي ٢: ١٣٣ واللسان (رحا) ١٩: ٢٦ ومعجم البلدان (عنيزة) ٤: ١٦٣ والخزانة ٨: ٣٢٧ [عند الشاهد ٦٢٨].

(٢) في الأصل: وقيل.

الموضعين جميعاً؛ ألا ترى أن سائر الحروف التي تبدل إنما تكتب على ما عليه اللفظ بالحرف دون المبدل منه، نحو «اصَّبَرَ» و«اظَّلَمَ» إنما تكتب صاداً أو ظاء، ولا تكتب تاء وإن كان الأصل فيها تاء «افْتَعَلَ». فإذا لم يجروا الأمر في «دَعا» و«سَعَى» على القياس، فكتبوه ياء مع أن القياس أن يكون بالألف، وفعلوا ذلك إذا لم يتصل به مضمر منصوب، فواجب ألّا يكتب إذا اتصل المضمر المنصوب إلا بالألف على القياس وأصل ما كان ينبغي أن يكون عليه الخط، ولا يستقيم أن يكتب إلا على القياس لرفضهم غيره في هذا الموضع.

فإن قيل: إن كتابة هذا الضرب تجوز بالياء قياساً على ما كتبوا في المصحف ﴿إِحْدَىٰهما﴾[1] بالياء مع أنه متصل بالضمير، فكذلك تكتب «رَآه»: «رَأَىٰهُ» [و «رماه»: «رَمَىٰه»][2] بالياء لاجتماع الحرفين في أنهما ألفان، وكل واحدة من الكلمتين اللتين هما فيه متصل بالضمير.

قيل: لا يستقيم كتابة هذا النحو قياساً على ما ثبت في المصحف من هذا؛ ألا ترى أنه قد ثبت في المصحف أشياء قد ترك الناس القياس عليها اليوم، فلم يكتبوا (المَلَأ) على هذه الصورة، وهي «المَلَـؤُا»[3] وإن كان قد ثبت في بعض المصاحف كذلك[4]. فكذلك لا يقاس على ما ثبت في المصحف من هذا، ولكن يكتب على أصل القياس وما عليه اللفظ. ويؤكد ذلك اتصاله بالضمير، والاتصال بالضمير من المواضع التي ترد فيها[5] الأشياء

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٢ وغيرها.

(٢) ورماه رمَىٰه: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل «الملـؤ» بدون ألف.

(٤) هذا مما اجتمع عليه كتاب المصاحف في سورة المؤمنون: ٢٤ (قال الملـؤا) وسورة النمل: ٢٩ ﴿قل يا أيها الملـؤا﴾ و٣٨ ﴿يـا أيها الملـؤا﴾ كما في كتاب المصاحف ص ١١٠ ــ ١١١.

(٥) في الأصل: فيه.

إلى أصولها؛ ألا ترى أن من كسر اللام الجارة مع الأسماء المظهرة نحو «لِزيدٍ» إذا وصلها بالضمير فتحها، فقال «هذا لَهُ» ومن قال «أعطيتكم مالاً» إذا وصله بالضمير قال «أَعْطَيْتُكُمُوه». وعلى هذا جاء ﴿أَنُلْزِمُكُمُوها﴾[1]. ومن قال «قمتُ اليومَ» فنصبه نصب الظرف، قال إذا كنى عن اليوم في الإخبار «الذي قمتُ فيه اليومُ». فكما ردت هذه الأشياء إذا اتصلت بالضمير في اللفظ إلى الأصل، كذلك ينبغي أن يرد في الخط مع اتصال الضمير إلى الأصل؛ لأن الخط يجري مجرى اللفظ؛ لقيامه مقامه، وكونه بمنزلته. ومما يدل على

[٢١/ب] / ذلك أنهم كتبوا نحو «قَرَؤُوا» و «كَفَرُوا» بألف بعد واو الضمير، وهذه الألف كان القياس فيها ألا تكتب لأنها ليست في اللفظ، فلما وصلوه بالضمير كقولهم «لم يَضْربُوه» ﴿وما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوه﴾[2]، فأسقطوا الألف مع الضمير، ورد إلى الأصل معه، كذلك ينبغي أن يكتب «رآه» و «رماه» بالألف، ولا يجوز غيره، كما لم يجز إلا ترك إثبات الألف بعد الواو في قولهم «لم[3] يضربوه»، فيرد إلى القياس في الموضعين جميعاً من أجل الاتصال بالضمير. فإذا كان كذلك كان الصواب في كتابه «رآه» و «رَماه» وما أشبه ذلك أن يكتب بالألف دون الياء.

□ □ □

---

(١) سورة هود: ٢٨.

(٢) سورة آل عمران: ١١٥.

(٣) لم: تتمة يقتضيها السياق.

مسألة[1]
في آمِين

اختلف في «آمِين»، فقال قائلون: إنه اسم من الأسماء التي يسمى[2] بها الفعل، نحو «صَهْ»[3] و «مَهْ»[4] و «إيهٍ»[5] و «رُوَيْدَ»[6]، وما أشبه ذلك[7].

وقال قائلون: هو اسم من أسماء الله[8].

فمما يدل على أنه اسم سمي به الفعل ما روى حَجّاج[9] عن ابن جُرَيْج عن مُجاهد في قوله ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُما﴾[10] قال: كان موسى يدعو وهارون

---

(١) ذكرت هذه المسألة منسوبة إلى أبي علي في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ١٤٢ ــ ١٥٢، ولم ينص على أنها في الحلبيات.

(٢) في إعراب القرآن: سمي.

(٣) صه: اسم فعل بمعنى: اسكتْ.

(٤) مه: اسم فعل بمعنى: اكففْ.

(٥) إيه: اسم فعل بمعنى: زِدْ.

(٦) رويد: اسم فعل بمعنى: أَمهلْ.

(٧) ممن قال به الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١:١٧.

(٨) ممن قال بهذا ثعلب في مجالسه ص ١٢٦ والحسن ومجاهد كما في اللسان (كمن) ١٦:١٦٧، وفي ص ١٦٨ منه: «وعن أبي هريرة أنه قال: آمين: درجة في الجنة. قال أبو بكر: معناه أنها كلمة يكتسب بها قائلها درجة في الجنة».

(٩) حجاج... يؤمن وروى: سقط من إعراب القرآن.

(١٠) سورة يونس: ٨٩.

يؤمّن[1]. وروى حَجّاج عن ابن جُرَيْج عن عِكْرِمة قال[2]: أَمَّنَ هارون على دعاء موسى، فقال الله ﴿قد أُجِيبَت دَّعْوَتُكُما فاسْتَقِيما﴾.

فكما[3] أن قول موسى ﴿رَبَّنا اطْمِسْ على أَمْوالِهِمْ﴾[4] جملة مستقلة وكلام تام، ولولا أنه كذلك لم يكن هارون داعياً؛ لأن من تكلم باسم مفرد أو كلمة مفردة لم يكن داعياً، كما لا يكون آمراً؛ ألا ترى أن الدعاء لفظه كلفظ الأمر، فقول[5] القائل «اللَّهمَّ اغفرْ لي» في اللفظ[6]، كقوله لصاحبه «اذهبْ بـي»، إلا أنه استعظم أن يقال في الدعاء[7] إنه أمر. فكما[8] أن قولهم صَهْ[9] بمنزلة: اسكُتْ، ومَهْ بمنزلة: اكفُفْ، كذلك قولهم[10] في الدعاء: آمين، بمنزلة: اسْتَجبْ. وفيه ضمير مرفوع بأنه فاعل، كما أن في سائر هذه الأسماء التي سمي بها الفعل أسماء مضمرة مرتفعة بذلك[11]. ويدل على ذلك ما رواه عبدالوهاب عن إسماعيل بن مسلم قال: كان الحسن إذا سئل عن «آمين» قال: تفسيرها: اللَّهمَّ استجبْ[12].

عبدالوهاب عن عمرو بن عبيد عن الحَسَن في «آمِين»: ليكنْ ذلك.

---

(١) يؤمن: يقول آمين.
(٢) تفسير الطبري ١١: ١١٠، ١١١. وفيه أيضاً قول عكرمة. وانظر تفسير مجاهد ١: ٢٩٧ فقد روي عن أبـي العالية.
(٣) في إعراب القرآن: وكما.
(٤) سورة يونس: ٨٨.
(٥) في إعراب القرآن: فيقول.
(٦) في إعراب القرآن: في الأمر لي.
(٧) في إعراب القرآن: في الدعاء أن يقال.
(٨) في إعراب القرآن: «كما» بدون فاء.
(٩) زاد هنا في الأصل: «ومه» ولعله سبق نظر من الناسخ.
(١٠) قولهم: سقط من إعراب القرآن.
(١١) بذلك: سقط من إعراب القرآن. وفي الأصل: «يدلك»، والصواب ما أثبت.
(١٢) نسب هذا التفسير إلى الحسن في تهذيب اللغة ٥: ٥١٣ بدون السند المذكور هنا.

ومن حيث كان دعاء لما[1] ذكرنا، أُخفي في قول أبي حنيفة وأصحابه[2] في الصلاة ولم يجهر به؛ لأن المسنون في الدعاء الإخفاء، بدلالة قول / الله تعالى ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وخُفْيَةً﴾[3]، ولما رُوي من قول [٢٢/أ] النبي عليه السلام من أنه قال لقوم رافعي أصواتهم بالدعاء: «إنّكم لا تُنادون أَصَمَّ ولا غائباً، وإنّ الذي تنادونه أقربُ إليكم من رُؤوس مَطِيِّكم»[4].

ومما يدل على أن هذه الأسماء المسمى بها الفعل فيها ضمير فاعل، كما أن في[5] قولنا «اضربْ» وما أشبهه من أمثلة الأمر ضميرَ فاعل، أنك لما عطفت عليه المرفوع أكّدته، كما أنك لما عطفت على المضمر[6] المرفوع في مثال الأمر أكدته، وذلك نحو قوله ﴿مكانَكُمْ أَنتم وشُرَكاؤُكُمْ﴾[7] لمّا عطفت «الشُّرَكاء» على «مَكانكم»، وكان قوله (مَكانَكُمْ) بمنزلة قوله[8] «اثْبُتوا» واسماً لهذا الفعل، أكد بـ(أَنتم)، كما أنه لما عطف على المضمر المرفوع في مثال الأمر أكد في قوله تعالى ﴿فاذْهَبْ أنتَ وَرَبُّكَ فَقاتِلا﴾[9] و﴿اسْكُنْ أَنتَ

---

(١) في إعراب القرآن: كما.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣:١٦٣ والاختيار ١:٥٠.

(٣) سورة الأعراف: ٥٥.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب المغازي ـ باب غزوة خيبر ٥:٧٥ وكتاب الجهاد ـ باب التكبير إذا علا شرفاً ٤:١٦ وكتاب الدعوات ـ باب الدعاء إذا علا عقبة ٧:١٦٢ وكتاب القدر ـ باب لا حول ولا قوة إلا بالله ٧:٢١٣ وكتاب التوحيد ـ باب: وكان الله سميعاً بصيراً ٨:١٦٧ ـ ١٦٨، وليس في هذه المواضع ذكر لمطيكم، وأخرجه مسلم في باب استحباب خفض الصوت بالذكر ٤:٢٠٧٦ ـ ٢٠٧٧، وزاد فيه: «والذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلة أحدكم».

(٥) في: سقط من الأصل، وهو في إعراب القرآن.

(٦) في إعراب القرآن: الضمير.

(٧) سورة يونس: ٢٨.

(٨) في إعراب القرآن: قولك.

(٩) سورة المائدة: ٢٤.

وزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[1]. فإذا ثبت احتمال هذه الأسماء المسمى بها الفعل الضمير، كما احتملته[2] أمثلة الأمر، ثَبت أنها جمل، وإذا كانت جملاً لم يصح أن تكون[3] من أسماء الله سبحانه، وأن القائل بذلك مخطىء لادعائه ما لا دليل عليه وما[4] قامت الدلالة على فساده؛ ألا ترى أن أسماء الله سبحانه ليس فيها ما هو جملة، وأنها كلها مفردة، نحو قولنا «شيء»، وما عداه من الأسماء على حرفين[5]، وهي على ضربين: أحدهما ما كان صفة نحو عالم، وقادر، ورازق. والآخر ما كان مصدراً نحو الإله، والسَّلام، والعَدْل. فإذا لم تخل[6] من هذين الضربين، ولم يكن «آمين» من واحد منهما[7]، ولا اسماً غير وصف ولا مصدراً[8] كقولنا «شيء»، ثبت أنه ليس منها.

فأما ما روي عن جرير بن عبدالحميد، عن منصور عن[9] هلال بن يساف[10]، قال: آمين اسم من أسماء الله[11]. وروى شريك عن ليث عن

---

(1) سورة البقرة: ٣٥.
(2) في الأصل: «احتملها» والتصويب من إعراب القرآن.
(3) في إعراب القرآن: لم تصح أن تكون. وفي الأصل: لم يصح أن يكون.
(4) في إعراب القرآن: وقد.
(5) نحو قولنا شيء... على حرفين: ليس في إعراب القرآن. قلت: وقوله «على حرفين» كذا في النسختين، ولم أتهدَّ إلى معناه.
(6) في الأصل: لم يخل.
(7) في إعراب القرآن: من هذين.
(8) في الأصل: ولا مصدر.
(9) في إعراب القرآن: «بن» وزاد المحقق بعده: المعتمر عن.
(10) زاد بعده في إعراب القرآن: عن مجاهد أنه.
(11) أخرجه ابن أبي شيبة في الكتاب المصنف ٢: ٤٢٦. وروي عن ابن عباس وجعفر بن محمد. ومعناه عند أكثر أهل العلم: اللهم استجب لنا. انظر الجامع لأحكام القرآن ١: ١٢٨. وهو قول ثعلب أيضاً. مجالس ثعلب ص ١٢٦.

مجاهد مثله[١]، فإن تأويله عندنا أن هذا الاسم[٢] لما تضمن[٣] الضمير المرفوع الذي وصفنا، وكان ذلك الضمير مصروفاً[٤] إلى الله سبحانه، قال: إنه اسم الله على هذا التقدير، ولم يرد أن الكلمة اسم من أسماء الله تعالى دون الضمير، كعالم، ورازِق. فإذا احتمل هذا الذي وصفت لم يكن فيما روي عن مجاهد[٥] حجة لمن قال إن جملة الكلمة اسم.

ومما يدل على أنه ليس باسم من أسماء الله، وأنه من أسماء الأفعال على ما ذكرت، أنه مبني [كما أن هذه الأسماء الموضوعة للأمر مبنية، وليس في أسماء الله تعالى اسم مبني][٦] على هـذا الحد. فلما كان هذا الاسم مبنياً كـ «صَهْ» و «إِيه» ونحوهما، دل ذلك على أنه بمنزلتها[٧]، وليس من أسماء القديم سبحانه، إذ ليس من[٨] أسمائه اسم / مبني على هذا الحد. [٢٢/ب]

فإن قال قائل: فقد حكى سيبويه وجميع[٩] البصريين «لَهْيَ أبوكَ»[١٠] وزعم[١١] أنهم يريدون به[١٢] «لِلّـهِ أبوكَ». وهذا الاسم مبني؛ لأنه لا يخلو من

(١) أخرجه ابن أبـي شيبة في الكتاب المصنف ٢: ٤٢٦.
(٢) في إعراب القرآن: «فعندنا هذا الاسم» فقط.
(٣) في الأصل: «انضم» والتصويب من إعراب القرآن.
(٤) في إعراب القرآن: وذلك الضمير مصروف.
(٥) في إعراب القرآن: عنه.
(٦) ما بين القوسين تكملة من إعراب القرآن.
(٧) في إعراب القرآن: بمنزلتهما.
(٨) في إعراب القرآن: في.
(٩) في إعراب القرآن: وعامة.
(١٠) الكتاب ٢: ١٤٤ ـ ١٤٥. وفي إعراب القرآن: «لاه أبوك» وهـو تحريف. و «لهي» مقلوب عن «لاه»، وقد خصص أبو علي الفارسي لهذه القضية المسألة ١٧٣ من المسائل البصريات ص ٩٠٩ ـ ٩١٢.
(١١) وزعم: سقط من إعراب القرآن.
(١٢) به: سقط من إعراب القرآن.

أن يكون على قول من قال «اللّـهِ[1] لَأفعلنَّ»، فأضمر حرف الجر[2]. أو على قول من قال[3]:

ألا رُبَّ مَنْ قَلْبي له ـ اللّـهَ ـ ناصِحُ ....

فأوصل الفعل لمّا حذف الجار، وأعمله، فبيّن أنه ليس على إضمار حرف الجر إذ هو مفتوح في اللفظ. وليس[4] أيضاً على قول من قال:

ألا رب من قلبي له اللّـهَ ناصح ....

لأنه ليس بمنون[5]، وليس من[6] نحو «إبراهيمَ» و«عُمَرَ» فيكون مفتوحاً في موضع الجر، أو منصوباً بلا تنوين، نحو «رأيت عُمَرَ» لتعرّي الاسم مما يمنع الصرف. فإذا لم يكن على شيء من هذه الأنحاء التي ينبغي أن يكون المعرب[7] عليها، ثبت أنه مبني، وإذا كان مبنياً لم يمنع[8] أن يكون «آمين» اسماً مثله وإن كان مبنياً.

قيل له: إنما بني هذا الاسم الذي حكاه سيبويه لتضمنه معنى

---

(١) في إعراب القرآن «لاهِ» ووضعها المحقق بين قوسين دلالة على أنها تكملة.

(٢) زاد بعده في إعراب القرآن: واختص به.

(٣) هذا صدر بيت لذي الرمة، وعجزه: ومَنْ قلبُه لي في الظِّباءِ السَّوانح. وهو في ملحقات ديوانه ص ٦٦٤ طبع كمبريج، وليس في ديوانه المطبوع بتحقيق د. عبدالقدوس أبو صالح. والكتاب ٢: ٢٠٩ و٣: ٤٩٨. السانح من الظباء: ما أخذ عن يمين الرامي فلم يمكنه رميه حتى ينحرف له، فيتشاءم به. وقوله «اللّـهَ» يريد: باللّـهِ.

(٤) وليس أيضاً... ناصح: ليس في إعراب القرآن، وذكر المحقق في الحاشية ما يلي: (تكررت هذه العبارة في الأصل مرة أخرى بهذا النص: «وليس أيضاً على قول من قال: ألا رب من قلبي له الله ناصح؛ لأنه ليس بمنون» وهي كما ترى زيادة من الناسخ).

(٥) لأنه ليس بمنون: موضعه في إعراب القرآن قبل قوله السابق: فأوصل الفعل.

(٦) في إعراب القرآن: في.

(٧) في الأصل: «للعرب» والتصويب من إعراب القرآن.

(٨) في إعراب القرآن: لم يمتنع.

التعريف[1]؛ ألا ترى أنه زعم أنهم أرادوا به[2] «لِلَّـهِ أَبوكَ»، فلما لم يذكر لام المعرفة مع تضمن[3] الاسم معناها، بني كما بني «أَمْسِ»[4] لما تضمن معنى الألف واللام، وكما بني «خَمسةَ عشرَ» لما تضمن معنى حرف العطف، و «كَمْ» و «كيفَ» و «أينَ» لمـا[5] أغنت عن حـروف الاستفهـام، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني. فأمّا «آمين» فلم[6] يتضمن[7] معنى الحرف على هذا الحد، ولا على نحو «كيفَ» و «كمْ»، وإنما بني كما بني «صَهْ» و «مَهْ» و «تَراكِ»[8] و «نَزالِ» و «حَذارِ» ونحو ذلك من الأسماء التي تستعمل في الأمر للخطاب.

وحكى قُطْرُب «لَهْ أَبوكَ» بإسكان الهاء. وهذا صحيح في القيـاس مستقيم، وذلك أنه لما وجب البناء، وحرك الأخير[9] منـه بالفتـح لالتقاء الساكنين، ثم حذف[10] حرف اللين الواقع موقع[11] اللام، كما حذف في نحو «يدٍ» و «دَمٍ»، وبقي على حرفين، زال التقاء الساكنين، فبني على السكون لزوال ما كان يوجب التحريك من التقاء الساكنين.

---

(١) في إعراب القرآن: معنى الحرف أل للتعريف.
(٢) به: ليس في إعراب القرآن.
(٣) في إعراب القرآن: لام المعرفة وتضمن.
(٤) في إعراب القرآن: آمين.
(٥) زاد هنا في إعراب القرآن: «تضمنت» فزاد المحقق بعدها: معنى الاستفهام.
(٦) في إعراب القرآن: «لم» بدون فاء.
(٧) في الأصل: «تتضمن» والتصويب من إعراب القرآن.
(٨) وتراك: ليس في إعراب القرآن.
(٩) في إعراب القرآن: الآخر.
(١٠) زاد هنا في إعراب القرآن: منه.
(١١) في الأصل: «موضع» وقد اخترت ما في إعراب القرآن.

فإن قال قائل[1]: فهلا بني على الحركة وإن كان على حرفين؛ لأنه قد جرى متمكناً في غير هذا الموضع، كما بني «عَلُ» عند سيبويه[2] على الحركة في قولهم «مِنْ عَلُ» وإن كان على حرفين، [تجريه][3] [غير متمكن مجراه][4] متمكناً قبل حال البناء.

قيل: لم يشبه هذا «عَلُ»؛ لأن «عَلُ» ونحوه مما يلحقه الإعراب والتمكن[5] على اللفظ الذي هو عليه، و«لَهْ» من قولهم «لَهْ أَبوكَ» لحقه الحذف من شيء لم يتمكن قط في كلامهم. فإذا كان كذلك لم يلزم أن يكون مثل «عَلُ» لمفارقته لـ«عَلُ» في أنه لم يَجْر الاسم المحذوف / هنا[6] عنه متمكناً. فلما كان كذلك صار بمنزلة حذفهم «مُذْ» من[7] «مُنْذُ» في أن المحذوف مبني كما أن المحذوف منه مبني[8]، وفي أن المحذوف يسكن[9] لزوال ما له[10] حُرك بالحذف، وهو التقاء الساكنين. [٢٣/أ]

فأما قوله تعالى ﴿مَكانَكُمْ أَنتم وشُرَكاؤُكُمْ﴾[11] فالقول فيه إنه مبني غير معرب من حيث صار اسماً للفعل، كما كان «صَهْ» و«هَلُمَّ» ونحوهما[12] مبنية.

---

(١) قائل: ليس في إعراب القرآن.
(٢) الكتاب ٢: ٤٥.
(٣) في الأصل: «لجريه» والتصويب من إعراب القرآن.
(٤) ما بين الحاصرتين تكملة من إعراب القرآن.
(٥) في إعراب القرآن: في التمكن.
(٦) في إعراب القرآن: هذا.
(٧) في إعراب القرآن: في.
(٨) في إعراب القرآن: كذلك.
(٩) في إعراب القرآن: أسكن.
(١٠) في إعراب القرآن: ما كان له.
(١١) سورة يونس: ٢٨.
(١٢) في الأصل: «ونحوها» وقد آثرت ما في إعراب القرآن.

فإن قلت: إن (مَكانَكُمْ)[1] منصوب، والنصبة فيه ظاهرة[2].

قيل: ليست هذه الفتحة بنصب، وذلك أن انتصابه لا يخلو من أن يكون بعامل عمل فيه بعد أن جعل اسماً للفعل، أو أن يكون بعد التسمية به في الانتصاب على ما كان عليه قبل ذلك. فلا يجوز أن يكون انتصابه الآن وقد[3] سمي به الفعل على ما كان قبل؛ ألا ترى أن تقديره معمولاً لذلك العامل واتصاله به، لا يصح كما يصح اتصاله به في المواضع التي لا يكون فيها اسماً للفعل[4]، وذلك قولك «زيد مكانك» و«الذي مكانك زيد»، فهذا سد مسد الفعل الذي عمل فيه، وأغنى عنه من حيث كان تقدير العامل الذي تعلق به هذا الظرف في الأصل غير ممتنع، نحو: زيد استقر مكانك، أو مستقر، والذي استقر مكانك. ولو[5] قدرت هذا العامل في الموضع الذي سمي[6] الفعل به، لم يتعلق [به][7] على حد تعلق الظروف والمعمولات[8] بعواملها؛ ألا ترى أنك إن علقته بها على أنه ظرف بطل أن يكون جملة، وزال عنه معنى الأمر، فإذا كان كذلك لم يتصل به بعد أن صار اسماً للفعل كما كان يتصل به قبل، وإذا لم يتصل به لم يكن معمولاً له، وإذا لم يكن معمولاً له[9] لم يجز أن يكون، وهو اسم للفعل، معرباً بالإعراب الذي [كان][10] يعرب به قبل.

---

(١) في الأصل: «مكانك»، واخترت ما في إعراب القرآن.

(٢) في إعراب القرآن: والنصب فيه ظاهر.

(٣) في الأصل: «لأنه» واخترت ما في إعراب القرآن.

(٤) في إعراب القرآن: في هذه المواضع التي لا تكون أسماء للفعل.

(٥) لو: سقط من إعراب القرآن.

(٦) في إعراب القرآن: سميت.

(٧) به: تكملة من إعراب القرآن.

(٨) في إعراب القرآن: تعلق الظرف في المعمولات.

(٩) إذا لم يكن معمولاً له: سقط من إعراب القرآن.

(١٠) كان: تكملة من إعراب القرآن.

ولا يجوز [أيضاً][(١)] أن يكون انتصابه بعامل عمل فيه بعد أن جعل اسماً للفعل، وذلك أنه بمنزلة أمثلة الأمر، وهو نفسه العامل، كما أن مثال الأمر نفسه[(٢)] العامل، فكما[(٣)] أنه لا عمل لشيء في أمثلة الأمر، كذلك ما أقيم مقامه [نحو][(٤)] «عَلَيْكَ زَيْداً» و«ضربك» و«عِنْدَكَ»، تأمره به، [قال سيبويه][(٥)] حدثنا [بذلك][(٦)] أبو الخطاب. [والمتعدي «حَذَرَكَ زيداً»، و«حَذَارَكَ» لا يتعدَّى، و«فَرَطَكَ» تحذره من شيء بين يديه، أو تأمره أن يتقدم، و«أَمامَكَ» تحذّره بين يديه، و«وَراءَكَ»][(٧)].

فإن قلت: إن الأفعال المضارعة عاملة في فاعليها، ولم يمنعها ذلك من أن تكون معمولة لعوامل أخر، فكذلك ما تنكر أن لا يمنع كون «مكانك» ونحوه عاملاً في الفاعل المضمر فيه أن يكون هو نفسه أيضاً معمولاً لغيره، كما لم يمنع المضارع أن يكون معمولاً لغيره / وإن كان عاملاً في فاعله. [٢٣/ب]

---

(١) أيضاً: تكملة من إعراب القرآن.

(٢) في إعراب القرآن: كما أن أمثال الأمر نفس.

(٣) في إعراب القرآن: وكما.

(٤) نحو: تكملة يقتضيها السياق. ومن هذا الموضع إلى آخر قوله «تحذره بين يديك ووراءك»: ليس في إعراب القرآن.

(٥) قال سيبويه: تتمة يقتضيها السياق. انظر الكتاب ١: ٢٤٩ (هارون).

(٦) بذلك: تتمة من الكتاب.

(٧) كذا في النسختين، والعبارة محرفة كما ترى، وقول سيبويه يوضحها، قال في الكتاب ١: ٢٤٩ [هارون]: «وأما ما تعدَّى المنهيَّ إلى منهيّ عنه فقولك: حَذَرَكَ زيداً، وحَذارَكَ زيداً، سمعناهما من العرب. وأمّا ما لا يتعدى المأمورَ ولا المنهيَّ فقولك: مَكانَكَ وبَعدَكَ، إذا قلت: تأخَّرْ أو حذَّرته شيئاً خلفه. وكذلك: عِنْدَكَ، إذا كنت تحذره من بين يديه شيئاً أو تأمره أن يتقدم. وكذلك فَرَطَكَ، إذا كنت تحذره من بين يديه شيئاً أو تأمره أن يتقدم. ومثلها: أَمامَكَ، إذا كنت تحذره أو تبصره شيئاً. وإليكَ، إذا قلت: تَنَحَّ، و: وَرَاءَكَ، إذا قلت: افْطَنْ لما خَلْفَكَ» وانظر الأصول ١: ١٤١.

قيل: إن المضارع لما أشبه الأسماء، ووقع[1] موقعها في بعض المواضع الذي تعرب[2] فيه، لم يمنع أن يعرب[3] للمشابهة التي بينه وبين الاسم على ما ذكر في مواضع ذلك. وهذه الأسماء إذا سمي بها الفعل تخرج بذلك عن أن تقع مواقع الأسماء، فوجب[4] بناؤها لوقوعها موقع ما لا يكون إلا مبنياً، كما بني قولهم «فِداءً لَكَ»[5] لما وقع موقع الأمر، وكما[6] بني المضارع في قول أبي عثمان لما وقع موقع فعل الأمر نحو[7] ﴿قُلْ لِعِبادِيَ الذينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾[8]، فكما بنيت هذه الأشياء لوقوعها موقع فعل الأمر، كذلك بني «دُونَكَ» و«حِذْرَكَ» ونحوه لوقوعه موقع [فعل][9] الأمر؛ ألا ترى أنهم بنوا «رُوَيْدَ» في هذا الباب مع أنه مصغر، فما عداه من هذه الأسماء أجدر بالبناء. وإذا كان كذلك لم يجز أن يعرب[10] «مَكانَك» بإعراب بعد ما سمي به الفعل، فإذا لم يجز أن يعرب[11] بما كان معرباً[12] به[13] قبل أن سمي به الفعل، ولم يجز أن يعرب شيء بعدما سمي به، ثبت أنه غير

---

(١) في الأصل: «ووقعت» والتصويب من إعراب القرآن.

(٢) ذكر محقق إعراب القرآن أن الذي في الأصل «الذي يعرف» فوضعه في الحاشية وأثبت في موضعه: «تعرَّف».

(٣) فيه لم يمنع أن يعرب: سقط من إعراب القرآن.

(٤) في الأصل: «فواجب» والتصويب من إعراب القرآن.

(٥) في إعراب القرآن: «فدى لك في قوله:

مَهْـلاً فِـداءً لَـكَ يـا فَضَـالَـهْ   أَجِـرَّهُ الـرُّمْـحَ ولا تُهـالَـهْ»

(٦) في الأصل: «كما» بدون واو، والواو مذكورة في إعراب القرآن.

(٧) نحو... موقع فعل الأمر: سقط من إعراب القرآن.

(٨) سورة إبراهيم: ٣١.

(٩) فعل: تكملة من إعراب القرآن.

(١٠)، (١١) في إعراب القرآن: يتعرب.

(١٢) في إعراب القرآن: متعرباً.

(١٣) به: سقط من إعراب القرآن.

معرب، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش. وإذا لم يكن معرباً كان مبنياً، ولم يجز أن يكون في موضع رفع ولا نصب ولا جر؛ لأن ما يعمل في الأسماء لا يعمل فيه الآن[1]. فأما ما يعمل في الفعل فلا يعمل فيه أيضاً؛ لأنه ليس بفعل، وإذا[2] كان كذلك ثبت أنها غير معربة.

فأما تحرك بعض هذه الأسماء بحركة كانت[3] يجوز أن تكون للإعراب[4] نحو «مَكانَكَ» و «حِذْرَكَ» و «فَرَطَكَ»[5]، فإن ذلك لا يدل على أنها معربة؛ ألا ترى أن الحركات قد تتفق صورها وتختلف معانيها، كقولك «يا مَنْصُ» في ترخيم رجل اسمه «مَنْصُور» على قول من قال «يا حارِ» و «يا حارُ»[6]. وكذلك من قال «دِرْع دِلاصٌ»[7] و «أَدْرُع دِلاصٌ»، لا تكون الكسرةُ التي في الجميع[8] الكسرةَ التي في الواحد؛ لأن التي في الواحد مثل التي في «كِناز»[9] و «ضِناك»[10]، والتي في الجمع مثل التي في «شِراف» و «ظِراف». وكذلك قوله تعالى[11] ﴿في الفُلْك المَشْحُون﴾[12]، فضمة الفاء

---

(١) زاد بعده في إعراب القرآن: عامل.
(٢) في إعراب القرآن: فإذا.
(٣) في إعراب القرآن: قد.
(٤) في الأصل: «يكون الإعراب» والتصويب من إعراب القرآن.
(٥) فرطك: اسم فعل أمر، تستعمله إذا كنت تحذر شخصاً من بين يديه شيئاً، أو تأمره أن يتقدم.
(٦) يريد: في ترخيم «حارث».
(٧) درع دلاص: برّاقة مَلْساء لَيِّنة.
(٨) في إعراب القرآن: الجمع.
(٩) الكناز: المجتمِع اللحم القويّه.
(١٠) الضناك: المرأة الضخمة.
(١١) تعالى: تكملة من إعراب القرآن.
(١٢) سورة الشعراء: ١١٩. والأصل خال من: في.

مثل ضمة «قُفْل» و«بُرْد». وقوله ﴿والفُلْكِ التي تَجْري في البَحْرِ﴾[1] ضمة الفاء منه[2] للجمع على حد «أَسَد» و«أُسْد» و[3] «وَثَن» و«وُثْن». فكذلك[4] لا ينكر أن تتفق الحركتان[5] في «مَكانَكَ» ويختلف معناهما بما[6] ذكرنا من الدلالة[7]، فتكون[8]، إذا كان ذلك ظرفاً أو مصدراً، حركة إعراب، وإذا كان اسماً للفعل حركةَ بناء[9]؛ ألا ترى اتفاق حركة الإعراب وحركة البناء في ﴿ابْنَ أُمَّ﴾[10] و«لا رَجُلَ عِنْدَكَ»[11]، فكذلك / اتفاقهما في «مَكانَكَ» [٢٤/أ] ونحوه[12].

---

(١) سورة البقرة: ١٦٤. والأصل خال من: في.

(٢) في إعراب القرآن: فيه.

(٣) الواو تكملة من إعراب القرآن.

(٤) في إعراب القرآن: وكذلك.

(٥) في إعراب القرآن: الحركات.

(٦) في إعراب القرآن: معناها لما.

(٧) زاد هنا في إعراب القرآن: على ذلك.

(٨) في الأصل: «فيكون» والتصويب من إعراب القرآن.

(٩) زاد هنا في إعراب القرآن: ونحوه.

(١٠) سورة الأعراف: ١٥٠. وقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم: (ابن أُمَّ) بفتح الميم، وفي طه: ٩٤ مثله. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر: (ابن أُمِّ) بكسر الميم فيهما. السبعة ص ٢٩٥.
فمن فتح الميم جعل الاسمين اسماً واحداً مثل خمسة عشر، والفتحة في (ابنَ) فتحة بناء. ومن كسر الميم أضاف (ابنَ) إلى (أُمِّ)، وفتحة (ابنَ) فتحة إعراب هنا لأنه مضاف. مشكل إعراب القرآن ١: ٣٣١ تحقيق السواس.

(١١) إذا كان اسم لا النافية للجنس مفرداً بني على ما ينصب به لو كان معرباً، وذهب الزجاج والسيرافي إلى أن فتحته فتحة إعراب، الجنى الداني ص ٢٩٠ ـ ٢٩١ ومغني اللبيب ص ٢٦٣ وهو قول الكوفيين كما في الإنصاف ص ٣٦٦ ـ ٣٧٠ [المسألة ٥٣].

(١٢) ونحوه: سقط من إعراب القرآن.

وفي «آمين» لغتان[1]: «أَمِين»[2] على وزن «فَعِيل»، و «آمين» على وزن «هابِيل» و «حامِيم».

فأما الذي وزنه «فَعِيل» فلا إشكال فيه لأنه على وزن يكون عليه أوزان الكلم العربية كثيراً.

وأما الممدود فقال أبو الحسن الأخفش فيه: إنه اسم أعجمي مثل «شاهِين»[3]. وقال: «فإنْ سمّيتَ به رجلاً لم ينصرف». وقال محمد بن يزيد: «آمِين على مثال عاصِين».

فأما وجه قول أبي الحسن «إنَّه أعجمي»، فإنما قال ذلك لأنه وزن لم يجئ عليه شيء من العربي، وإنما جاء في العجمي نحو «هابِيل» و «قابيل»، فلما لم يجئ مثاله في العربي، ووجد ما جاء على مثاله غير مصروف في المعرفة، كما أن سائر الأعجمية كذلك، حكم فيه بالعُجْمة. فمما جاء على مثاله غير مصروف ما أنشده سيبويه[4]:

---

(١) معاني القرآن للأخفش ص ٥٥٤ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ١٧.
قال الشاعر:
تَباعَدَ عنِّي فُطْحُلٌ إذْ دعوتُه أَمِينَ، فزادَ اللَّهُ ما بينَنَا بُعْدا
وقال الآخر:
يا رَبِّ، لا تَسْلُبَنِّي حُبَّها أَبَداً ويَرْحَمُ اللَّهُ عَبْداً قالَ آمِينا

(٢) من هذا الموضع إلى آخر قوله في ق ٢٥/ب من الأصل: «لاحق لها من حيث كانت أسماء ولم يلحق الضمير»: سقط من إعراب القرآن، وأثبت في موضعه معناه بعبارة موجزة لا تزيد عن نصف صفحة.

(٣) الشاهين: من سباع الطير.

(٤) ليس في مطبوعة الكتاب. قال ابن السِّيد في قول الشاعر «فخر صريعاً لليدين وللفم»: «هذا البيت يروى للمكعبر الأسدي، وقيل: إنه للمكعبر الضبي، ويقال إنه لشريح بن أوفى العبسي، وقيل: إنه لعصام بن المقشعر العبسي، وذكر ابن شبَّة أنه للأشعث بن قيس الكندي.. وهذا الشعر قيل في محمد بن طلحة، وقتل يوم صفين، وكان علي رضي الله عنه قال لأصحابه: اجعلوا شعاركم حاميم، لا يبصرون. وكان محمد بن =

يُـذَكِّرُني حـامِيمَ والـرُّمْـحُ شـاجِـرٌ   فهـلَّا تَـلَا حـامِيمَ قَبْـلَ التَّقَــدُّمِ

وقــال(١):

وَجَـدْنا لكمْ في آلِ حـامِيمَ آيـةً   تَـأَوَّلَـهـا مِـنِّـي تَـقِـيٌّ ومُـعْــرِبُ

وقــال(٢):

أَوْ كُـتُـبـاً بُـيِّـنَّ مِـنْ حـامِـيـمَـا

= طلحة من أصحاب معاوية، فكان إذا حمل عليه رجل من أصحاب علي يقول له محمد: أسألك بحاميم، فيكف عنه، إلى أن حمل عليه الأشعث بن قيس، فقال له محمد: أسألك بحاميم. فلم يلتفت إلى قوله، فقتله وقال...»، ثم أنشد أربعة أبيات ثالثها: يذكرني حاميم... قبل التقدم. الاقتضاب ٣:٣٥٥. وعنه في شرح أبيات المغني ٤:٢٩٠. وفي ص ٢٨٩ عن الجواليقي أنه لكعب بن حدير النقدي. والذي في شرح أدب الكاتب ص ٢٦٢: كعب بن جدير المنقري. وأنشد أبو عبيدة البيت في مجاز القرآن ٢:١٩٣ منسوباً إلى شريح بن أوفى العبسي. وعنه في اللسان (حمم) ١٥:٤٠ وفيه أيضاً أن غيره أنشده للأشتر النخعي. وفي فتح الباري ٨:٥٥٤: «وحكى أيضاً عن ابن إسحاق أن الشعر المذكور للأشتر النخعي... وذكر أبو مخنف أنه لمدلج بن كعب السعدي، ويقال: كعب بن مدلج... ويقال: إن الشعر لشداد بن معاوية العبسي». والبيت بغير نسبة في المقتضب ١:٢٣٨ و٣:٣٥٦ والمخصص ١٧:٣٧ ونسب في البحر المحيط ٧:٤٤٦ إلى شريح بن أوفى العبسي. وصدره بغير نسبة في الخصائص ٢:١٨١.

(١) هو الكميت، والبيت في شرح الهاشميات ص ٥٥. كما نسب إليه في الكتاب ٢:٣٠ والمقتضب ١:٢٣٨ و٣:٣٥٦ ومجاز القرآن ٢:١٩٣ وشرح أبيات سيبويه ٢:٣٠١. لكم: يعني بني هاشم، وكان الكميت متشيعاً فيهم. وأراد بآل حم السور التي أولها حم. تقي: ساكت عنه للتقية. ومعرب: مبين لما في نفسه. والآية التي أشار إليها هي ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾ وهي الآية ٢٣ من سورة الشورى. وفي الأصل: تأولها مني.

(٢) نسب في الكتاب ٣:٢٥٧ للحمّاني، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢:٣٠١ـ٣٠٢، لرؤبة، وليس في ديوانه ولا ملحقاته. وهو بغير نسبة في المقتضب ١:٢٣٨ والمخصص ١٧:٣٧. وبعده في الكتاب: قد علمت أبناء إبراهيما. قال ابن السيرافي: «وموضع هذا البيت في القصيدة يبعد من موضع البيت الذي أنشد قبله. شبه آثار ديار ـ قد درس أكثرها ـ بحروف باقية في كتاب دارس...».

وللقائل أن يقول: إنه ليس بأعجمي، وذلك أن الأعجمية لا تخلو من أحد أمرين: إما أن تكون اسم جنس نحو «النَّيْرُوز»[1] و«الفِرِنْد»[2] و«اللِّجام»، أو علماً كـ«إِبْراهيم» و«إِسْماعيل» و«إِسْحاق». فإذا لم يخل العجمي من هذين الضربين، ولم يكن «آمِين»، في من مد الألف، على واحد منهما[3]، دل ذلك على أنه ليس بأعجمي؛ ألا ترى أن هذا البناء بعينه في الأعجمية، لم يعدُ ما جاء منه من أن يكون على هذين النحوين. فما جاء من أسماء الأجناس فنحو «شاهِين». وما جاء منه من أسماء الأعلام فنحو «هابِيل» و«قابِيل»، و«حامِيم» من هذا النحو؛ ألا ترى أنه اسم سُوَر مختصة. فأما «آمِين» فبمنزلة[4] ما ذكرنا من الأسماء المصوغة للأمر في المواجهة نحو «آفْعَلْ»، فكما أن تلك الأسماء الأخر عربية، فكذلك «آمِين».

فأما لحاق هذه الألف فيه، وزيادة البناء بها على لفظ «أَمِين» الذي هو على وزن «فَعِيل»، فلحقت[5] هذه الألف كما لحقت في قول ابن هرمة[6]:

وأَنتَ مِنَ الغوائِلِ حينَ تُرْمَى ... ومِنْ ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتَزاحِ

وإنما هو «مُفْتَعَل» من «نَزَحَ» إذا بَعُدَ. وقد يكون على هذا قوله[7]:

---

(١) نيروز: أصله بالفارسية: نيع روز، ومعناه: جديد يوم.

(٢) فرند السيف: رُبَده ووشيه.

(٣) في الأصل: «منها» والصواب ما أثبت.

(٤) في الأصل: «فمنزلة» والصواب ما أثبت.

(٥) في الأصل: «ولحقت» والصواب ما أثبت؛ لأنه جواب فأمّا.

(٦) يرثي ابنه. والبيت في شعره ص ٩٢ والخصائص ٢:٣١٦ و٣:١٢١ والمحتسب ١:١٦٦، ٣٤٠ وسر صناعة الإعراب ص ٢٥، ٧١٩. الغوائل: نوازل الدهر.

(٧) هو عنترة، والبيت بتمامه:

يَنْباعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرةٍ ... زَيّافةٍ مثلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ

وهو في ديوانه ص ٢٠٤ وشرح القصائد العشر ص ٢٨٨ وسر صناعة الإعراب =

يَنْباعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ ....

إنما هو المضارع من «نَبَعَ»، ولا تجعله «يَنْفَعِلُ»(١) / وإن كان على [٢٤/ب] لفظ يَنْقادُ؛ لأن ذلك الوجه كأنه أظهر في المعنى. وكما أنشد أحمد بن يحيى(٢):

وَأَنَّني حَوْثُما يَثْني الهَوَى بَصَري ... مِنْ حَوْثُما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

وإنّما أراد «أَنْظُرُ»، فزاد واواً. فكما لا يسوغ لقائل أن يقول إن «مُنْتَزاح» و «أَنْظُور» أعجميان؛ لأنه ليس في الأسماء شيء على «مُفْتَعال» ولا(٣) في

= ص ٣٣٨، ٧١٩ والخزانة ١: ٦٢٢ [الشاهد ١٢] الذفرى: أصل القفا والأذن، وجعلها غضوباً لنشاطها. الجسرة: الماضية. الزيافة: المسرعة. الفنيق المكدم: الفحل الغليظ، وقيل: المكدم بمعنى المُكَدَّم، والكَدْم: العض.

(١) هذا قول ابن الأعرابي كما في شرح القصائد التسع المشهورات ص ٤٩١ وشرح القصائد العشر ص ٢٨٨ والخزانة ١: ١٢٢ [الشاهد ١٢] ونسب إلى أحمد بن عبيد في اللسان (بوع) ٩: ٣٧٠، وذكره ابن الأنباري بكنيته «أبي جعفر» في شرح القصائد السبع ص ٣٣٤ ونسب هذا القول إليه. وينباع: ينفعل ــ عندهما ــ من باع يَبُوع، إذا مرَّ مرّاً ليّناً فيه تلوٍّ. وفي اللسان (بوع) ٩: ٣٧١: أن الفارسي فسّره بـ «برز» من قولهم انْباعَ الشُّجاعُ من الصف: بَرَزَ، لا على الإشباع. ومذهب أبي علي هذا ذكره في المسائل البصريات ص٢٤٣، فقد قال في بيت عنترة هذا: «الوجه أن تجعله ينفعل من قوله:

يَتْبَعْنَ بَـوَاعـاً كسِـرْحـانِ الغَـضَـا»

ونصّ في ص ٢٤٤ ــ ٢٤٥ منه على أن جعل المدة زائدة على «يَنْبَعُ» قليل ضعيف. ولا غرابة في ذلك، فأبو علي يفتي على قدر ما يحضره في الحال.

(٢) قبل هذا البيت بيت آخر، وقد نسبا إلى ابن هرمة في شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٢٨٥ ــ ٢٨٦، وملحقات شعره ص ٢٣٨ ــ ٢٣٩. وهما بغير نسبة في شرح القصائد السبع ص ٣٣٢ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦ والإنصاف ص ٢٣ ــ ٢٤ واللسان (شري) ١٩: ١٥٩ والخزانة ١: ١٢١ [الشاهد ١١] وشرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١٤٠ [الإنشاد ٥٩١] والبيت الشاهد في الحجة ١: ٥٩ والخصائص ٢: ٣١٦ والتمام ص ١٦١ وسر الفصاحة ص ٧١ ومغني اللبيب ص ٢٨٢.

(٣) في الأصل: «وعلى» وهو سهو.

الأفعال شيءعلى «أَفْعُول»، فكذلك لا يسوغ أن تقول ذلك في «آمِينَ» في من ألحق الألف بعد الهمزة.

فأما قول الأعشى[1]:

أَمِنْ جَبَلِ الْأَمْرارِ صُرَّتْ خِيامُكُمْ على نَبَـإٍ أَنَّ الْأُشَـافِيَّ سـائـلُ

فيحتمل «الْأُشافيّ» ضربين من الوزن:

أحدهما: أن يكون على مثال «أُجارِد»[2] في الأسماء، و«أُباتِر»[3] و«أُدابِر»[4] في الصفة، فيكون على هذا «أُشافٍ» إلا أنه زاد ياء كما زيدت واو في «أَنْظُورُ»، وألف في «مُنْتَزاح».

ويجوز أن يكون الياءان للإضافة مثل «سُداسيّ». وعلى هذا يتجه عندي ما[5] أنشده سيبويه للفرزدق[6]:

---

(١) ديوانه ص ٢٣٣ ومعجم البلدان ١ : ١٩٤ [الأُشاقيّ]. الأشافي: واد في بلاد بني شيبان. سائل: أي سائل بالأمطار، وهذا مثل ضربه الأعشى لأن أهل جبل الأمرار لا يرحلون إلى الأشافي ينتجعونه لبعده إلا أن يجدبوا كل الجدب، ويبلغهم أنه مطر وسال. وفي الديوان ومعجم البلدان «الأُشاقيّ» بفتح الهمزة.

(٢) أجارد: موضع.

(٣) ، (٤) رجل أباتر، وأدابر: يقطع رحمه. وفي الكتاب ٢ : ٣١٦: «ويكون على أُفاعِل فيهما، فالأسماء نحو أُدابِر وأُجارِد وأُحامِر. وهو في الصفة قليل، قالوا: رَجُلٌ أُباتِر: وهو القاطع لرحمه، ولا نعلمه جاء وصفاً إلا هـذا» وفي اللسان «دبـر» ٦ : ٣٥٧: «. . . قال السيرافي: وحكى سيبويه أُدابِراً في الأسماء، ولم يفسره أحد على أنه اسم، لكنه قرنه بأُحامِر وأُجارِد ــ وهما موضعان ــ فعسى أن يكون أُدابِر موضعاً».

(٥) في الأصل: «فيما» والصواب ما أثبت.

(٦) ديوانه ص ٥٧٠ والكتاب ١ : ١٠ وسر صناعة الإعراب ص ٢٤ ــ ٢٥ وضرائر الشعر ص ٣٦ والعيني ٣ : ٥٢١ والخزانة ٤ : ٤٢٦ [الشاهد ٣٢٠] وهو بغير نسبة في قوافي الأخفش ص ٩١ وسر صناعة الإعراب ص ٧٦٩ واللسان (درهم) ١٥ : ٨٩. وعجزه في الخصائص ٢ : ٣١٥ والمحتسب ١ : ٦٩. يصف سرعة الناقة في سير الهواجر، والهاجرة: وقت اشتداد الحر في الظهر. التنقاد: من نقد الدراهم، وهو التمييز بين جيـدها ورديئها.

تَنْفي يَداها الحَصَى في كُلِّ هاجِرةٍ   نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ

ألا ترى أن الواحد منه ليس على «فِعْلال» ولا «فِعْلِيل» ولا «فُعْلُول»، فتكون الياء في الجمع بدلاً من هذه الحروف اللينة كـ «قَراطِيس» و «بَهالِيل» و «قَنادِيل»، وإنما واحده «دِرْهَم» وليس كـ «خَواتِيم» لأنهم قد قالوا «خاتام»[1]. فكما زيدت هذه الحروف اللينة في هذه المواضع التي ذكرنا، ولم يوجب ذلك في شيء منها بخروجها عن أبنيتهم أنَّها أعجمية، كذلك إذا زيدت في «آمِينَ» لم يجب أن تكون أعجمية، بل قد ثبت أن «أَمِينَ» على وزن كثير في كلامهم، و «آمِينَ» مثله، كما أن «مُنْتَزاح» مثل «مُنْتَزَح»، والكلمة عربية كما أن أخواتها من نحو «دَراكِ» و «صَهْ» عربية.

فأما قوله تعالى ﴿فما اسْتَكانُوا لِرَبِّهِمْ﴾[2] [و][3] ﴿وما ضَعُفُوا وما اسْتَكانُوا﴾[4] فلا أحمله على أنه «افْتَعَلُوا» من «السُّكُون»، وزيدت الألف كما زيدت في «مُنْتَزاح»، ولكنه ــ عندي ــ «اسْتَفْعَلُوا» مثل «اسْتَقاموا»، والعين حرف علة[5]؛ ألا ترى أن حرف العلة قد ثَبتَ في اسم الفاعل منه نحو

---

(١) حكاها سيبويه في الكتاب ٣: ٤٢٥ عن أبي الخطاب، ولم يثبت درهاماً، وبه أخذ أبوعلي، وروى البغدادي في الخزانة ٤: ٤٢٦ أن أبا الحسن بن كيسان أثبته. وبه أخذ ابن جني، فذكره في سر صناعة الإعراب ص ٢٥، وأنشدوا في ذلك:

لو أنَّ عندي مائتي دِرْهَامِ   لابْتَعْتُ داراً في بني حِرامِ
وعِشْتُ عيشَ المَلِكِ الهُمَامِ   وسِرْتُ في الأرض بلا خاتامِ

وينشدونه أيضاً على النحو التالي:

لو أنَّ عندي مائتي درهامِ   لجازَ في آفاقِها خاتامي

(٢) سورة المؤمنون: ٧٦.

(٣) هذه الواو تكملة يقتضيها السياق.

(٤) سورة آل عمران: ١٤٦.

(٥) حكى ابن جني أن أبا علي «كان يقول: إن عين استكانوا من الياء، وكان يأخذه من لفظ الكَيْن ومعناه، وهو لحم باطن الفرج، أي: فما ذلوا وما خضعوا. وذلك لذلّ هذا الموضع ومهانته» الخصائص ٣: ٣٢٤. وانظر اللسان (سكن) ١٧: ٨١.

قول ابن أَحْمَرَ[1]:

فــلا تَـصْلَيْ بِـمَــطْرُوقٍ إذا مــا ... سَرَى في القومِ أَصْبَحَ مُسْتَكِينا

فأما قول محمد بن يـزيد «آمِينَ بمنـزلة عـاصِينَ»، فالـذي أراد به ـ عندي ـ أن يعلم أن الميم من «آمِينَ» خفيفة، كما أن الصاد التي هي عين من «عاصِينَ» خفيفة، ولم يرد أن وزن «آمِينَ» كوزن «عاصِينَ»، ولا أن النون في «آمِينَ» فُتحت من حيث كانت نونَ جمع، كما / فتحت في «عاصِينَ» بهذا [٢٥/أ] المعنى؛ لبعد ذلك وفساده؛ ألا ترى أن المعنى في «أَمِينَ» و«آمِينَ» واحد، وقد ثبت أن النون من «أَمِينَ» في موضع اللام من «فَعِيل»، فيجب أن تكون من «آمِينَ» مثله في أنه في موضع اللام. ولو جعلته جمعاً مثل «عاصِينَ» للزم أن تكون اللام منه حرف علة محذوفاً لالتقاء الساكنين، كما أنه من «عاصِينَ» كذلك، فهذا يلزم منه أن يكون «آمِينَ» من لفظ آخر غير «أَمِينَ».

وامتنع ذلك من وجه آخر، وهو أن الناس في هذه الكلمة على قولين: أحدهما أنه اسم سُمي به الفعل. والآخر أنه اسم من أسماء الله. فإن كان اسماً من أسماء الله فالجمع فيه كفر. وإن كان اسماً سمي به الفعل لم يجز أيضاً؛ لأن الأسماء التي سُمّيت بها الأفعال لم يـجئ شيء منها مجموعاً جمع تصحيح ولا تكسير، وذلك أن الجمع لو لحقها لم يخل من ثلاثة أضرب: إما أن يلحق الأسماء مجردة من الضمير، أو الضمير مجرداً من الأسماء، أو يلحق الأسماء والضمير معاً.

فلا يجوز أن يلحق بالأسماء مجردة من الضمير؛ لأنها إذا سميت بها

---

(١) البيت في شعره ص ١٦١ وكتاب الإبل للأصمعي ص ١٢٢ [المنشور ضمن الكنز اللغوي] وسمط اللآلي ص ٩٥٣ والكامل ٢: ١١٩ واللسان (رضض) ٣: ٣١٧ و(طرق) ١٢: ٨٨ وهو بغير نسبة في الخصائص ٣: ٣١٧. يخاطب امرأته، ويوصيها ألا تتزوج بعده بخيلاً. لا تصلي: لا تبلي، ورُوي: فلا تصِلي أي: لا تتصلي. مطروق: ضعيف مسترخ. مستكين: ذليل.

الأفعال صارت بمنزلة الأفعال، كما صارت بمنزلتها في البناء، فكما لا تجمع الأفعال، كذلك لا تجمع هذه الأسماء لكونها بمنزلتها.

فإن قلت: إن أسماء الفاعلين لم يمنعها مشابهتُها الأفعال أَن جُمعت، فهلّا جاز ذلك في هذه الأسماء أيضاً؟

قيل: إن هذه الأسماء لما أُجريت مُجرى الفعل في البناء، كذلك أُجريت مُجراه في ترك جمعها وتثنيتها؛ ألا ترى أن هذا النحو من المبني لا يُجمع ولا يثنَّى. فأما أسماء الفاعلين، فلما كانت كسائر الأسماء المتمكنة، ثُنِّيت وجُمعت تثنيتَها وجمعَها، ولم يمنع من جمعها ما يتضمن من ضمير ما يجري عليه؛ لأن ذلك الضمير لما لم يسدّ مسد الجمل، كان اسم الفاعل به بمنزلة المفرد الذي لا ضمير فيه نحو «رجل» و«ثوب»؛ ألا ترى أنها لم تقع صلات للموصولات، وليست هذه الأسماء المسمى بها الفعل كذلك؛ لأنها مع ما تضمنته من الضمير بمنزلة تلك الأفعال التي هي أسماء لها مع ضمير فاعليها. فمن هنا افترقت هذه الأسماء وأسماء الفاعلين.

ولا يجوز أن يكون الجمع لاحقاً للضمير؛ لأن الضمير إذا تضمنه الفعل وما كان بمنزلته فأظهر، لم يظهر على هذا الحد، إنما يظهر على حد ما يكون في الأفعال؛ ألا ترى قولهم «هاءَ»[1] و«هاءَا» و«هاءُوا» و«هاؤُما».

ولا يجوز أيضاً أن يكون لاحقاً لهما جميعاً؛ لأنها جمل، والجمل / لا تُثنّى ولا تجمع، وإنما يثنى أحد أجزائها تارة وجزآها أخرى. [٢٥/ب]

فإن قلت: أوليس في أسماء الفاعلين عندكم والصفات المشبهة بها

(١) هاء: اسم فعل أمر بمعنى خُذْ. وانظر في اللغات فيه: المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ص ٧٢٩ ــ ٧٣١ والمسائل البصريات ص ٤٣٠ ــ ٤٣٢ وسر صناعة الإعراب ص ٣١٨ ــ ٣٢٠.

أسماء مرفوعة، وقد لحقها الجمع والتثنية، فما تنكر أن يلحق الجمع هذا الاسم كما لحق أسماء الفاعلين؟

قيل: إن الجمع والتثنية اللذين لحقا أسماء الفاعلين، إنما لحقا[١] الأسماء دون الضمير الذي فيها، ولم يمنع تضمنها الضمير من جمعها لما وصفت؛ ألا ترى أن علامة التثنية والجمع تنقلب وتختلف لاختلاف العوامل، كما تختلف في «رَجُلَيْنِ» ونحوه مما لا مناسبة بينه وبين الفعل؛ ولو كان لاحقاً لضمير لم يختلف هذا الاختلاف، كما لم تختلف علامة الضمير في «يَذْهبانِ» و«يَذْهَبُونَ» ونحوه. فانقلاب حروف الإعراب واختلافها في هذه الأسماء، دلالةٌ على أن التثنية والجمع لاحق لها من حيث كانت أسماء، ولم يلحق الضمير.

فأمّا[٢] قول الأخفش: إنك إذا سميت بـ«آمِينَ» رجلاً لم تصرفه. فإن قال [قائل][٣]: إنما أحدُ[٤] السببين المانعين من الصرف التعريفُ، فما السبب الثاني المنضمّ إلى التعريف، وليس «آمِينَ» بمنزلة «هابِيلَ» في أنه اسم جرى معرفة في كلام العجم، فتمنعه[٥] الصرف كما منع[٦] «إبراهيم» ونحوه؟

قيل: يجوز أن تقول: إنه لمّا[٧] لم يكن اسم جنس كـ«شاهِين» أشبه[٨] المختصة، فامتنع من الصرف كما امتنعت[٩]. وهذا الشبه فيما

---

(١) في الأصل: «لحق» وهو سهو.

(٢) في إعراب القرآن: وأما.

(٣) قائل: ليس في الأصل. وقد زادها هنا محقق إعراب القرآن.

(٤) في إعراب القرآن: فأحد.

(٥) في إعراب القرآن: فيمنعه.

(٦) في إعراب القرآن: يمنع.

(٧) في إعراب القرآن: ما.

(٨) زاد محقق إعراب القرآن هنا: الأسماء.

(٩) بعده في إعراب القرآن: عنده عِرْيَط.

لا ينصرف معمل؛ ألا ترى أنهم شبهوا «عُثْمانَ» في التعريف بـ «سَكْرانَ».

ومن كان «آمِين» عنده عربياً فالقياس أن يصرفه إذا سمى به رجلاً على قول بني تميم، ولا يمنعه خروجه عن أبنية كلامهم من الانصراف؛ لأنه يصير بمنزلة عربي لا ثاني له من وزنه[1] نحو «إِنْقَحْلٍ»[2] أي: يابس[3]. وعلى قياس قول أهل الحجاز ينبغي أن يحكى؛ ألا ترى أنهم لو سموا رجلاً بـ «فَعالِ»[4] لحكوه ولم يعربوه[5] كما أعربه الأولون.

ولو سميت رجلاً «يَنْباعُ» من قوله[6]:

يَـنْبـاعُ مِـنْ ذِفْـرَى غَضُوبٍ ... .

وأنت تريد «يَنْبَعُ» للزم أن تصرفه؛ لأن حرف المد هنا كحرف المد في «يَعْسُوب»[7] و «يَعْضِيد»[8]، فكما تصرف هذين لو سميت بهما رجلاً، كذلك تصرف «يَنْباعُ».

ولو سميته بـ «أَنْظُورُ» للزم أن تصرفه؛ لأنه ليس على وزن الفعل[9]، وإن كان المراد به الفعل؛ لأن البناء الموجب لمنع الصرف قد زال؛ ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بـ «تَضارَبَ» وحقرت، لقلت «تُضَيْرِبُ»، فلم تصرف لموافقته في التحقير بناء الفعل /، فكما لم تصرف هذا لموافقته الفعل في [٢٦/أ]

---

(١) في إعراب القرآن: من دونه.

(٢) الكتاب ٤: ٢٤٧.

(٣) أي يابس: ليس في إعراب القرآن.

(٤) بعده في إعراب القرآن: نحو حذام وقطام.

(٥) سقط ما تبقى من المسألة من إعراب القرآن، وأثبت في موضعه: فهذا هو القول في آمين.

(٦) تقدم تخريجه في ص ١١٢ ــ ١١٣. وفي حاشية الأصل مايلي: تمامه: حرة زيافة مثل الفنيق المقرم.

(٧) اليعسوب: ملك النحل.

(٨) اليعضيد: بقلة تشبه الهندباء البري.

(٩) ذكر أبو علي هذا أيضاً في المسائل البصريات ص ٢٤٥.

المثال، كذلك تصرف «أَنْظُور» لخروجه بالمدة الزائدة عن أمثلة الفعل. وأن لا تجد له مثالاً على وزنه في كلامهم، لا يمنع من الانصراف، كما لم يمنع منه ما ذكرنا من الأبنية المفردة، نحو «إِنْقَحْل» و«زَيْتُون» و«كِذْيَـوْن»[1]، وما أشبه ذلك.

بــاب
ذكر أبنية الأفعال

الأفعال على ضربين: ثلاثي ورباعي، فالثلاثي ما كان على ثلاثة أحرف نحو «جَلَسَ، وضَرَبَ، وشَرِبَ، وظَرُفَ، وعَلِمَ»، وهذه الثلاثية على وجهين: أحدهما صحيح والآخر معتل، فالصحيح منهما ما لم يكن فيه ياء ولا واو نحو ما قد مُثِّل. والمعتل ما كان فيه ياء أو واو، نحو «وَعَدَ، ووَجِلَ، ويَنَعت الثمرةُ، ويَسَرَ القومُ»[2]، و«يقُول، ويبِيع» و«يغزُو، ويرمي»، أو تكرر فيه حرفان مثلان نحو «عَفَّ، ورَدَّ، وشَمَّ».

والثلاثي من الأفعال على ضربين: أحدهما لا زيادة فيه، والآخر ذو زيادة. وكذلك الرباعي. وينبغي أن يبدأ بذكر الصحيح من أبنية الأفعال التي لا زيادة فيها؛ لأنه كالأصل.

باب أبنية الأفعال الثلاثية الصحيحة
الــتي لا زيــادة فيــهــا

أبنية هذه الأفعال إذا كانت ماضية على ثلاثة أضرب: «فَعَلَ» و«فَعِلَ» و«فَعُلَ». فـ«فَعَلَ» يكون غير متعد إلى مفعول، ويكون متعدياً، فما كان غير متعد فنحو «جَلَسَ، وجَمَدَ، وسَكَتَ»، ويكون مضارعه على «يَفْعِلُ» نحو «يَجْلِسُ»، وعلى «يَفْعُلُ» نحو «يَسْكُتُ، ويَجْمُدُ»، وربما تعاقب اللفظان على

---

(١) الكديون: التراب الدقاق على وجه الأرض.

(٢) يسر القومُ الجزورَ: اجتزروها واقتسموا أعضاءها.

البناء الواحد[1]، نحو «يَفْسُقُ ويَفْسِقُ»[2] و «عَكَفَ يَعْكُفُ ويَعْكِفُ»[3] و «نَفَرَ يَنْفِرُ ويَنْفُرُ»[4] من قوله ﴿انْفِرُوا خِفافاً﴾[5].

وما كان متعدياً إلى مفعول مما جاء على «فَعَلَ» فمضارعه كمضارع ما لا يتعدى، وذلك نحو «ضَرَبَ يضرِب» و «قتَل يقتُل»، وقالوا: «حشَر يحشِرُ ويحشُرُ»[6]. ولا يكون المضارع منه على «يَفْعَلُ» إلا أن تكون العين منه أو اللام حرفاً من حروف الحلق، وحروف الحلق التي تفتح معها العين ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، وذلك نحو «بَدَأَ يَبْدَأُ» و «قَرَأَ يَقْرَأُ» و «جَبَهَ يَجْبَهُ» و «قَلَعَ يَقْلَعُ» و «ذَبَحَ يَذْبَحُ»[7]. وما كان هذه الحروف فيه عيناً فنحو «سَأَلَ يَسْأَلُ» و «ثَأَرَ يَثْأَرُ» و «ذَهَبَ يَذْهَبُ» و «بَعَثَ يَبْعَثُ» و «نَحَرَ يَنْحَرُ» و «فَغَرَ يَفْغَرُ»[8] و «فَخَرَ يَفْخَرُ».

---

(١) انظر أمثلة لذلك في أدب الكاتب ص ٤٧٧ ــ ٤٧٩ و ٤٨١.

(٢) قال الله تعالى: ﴿والذين كذبوا بآياتنا يمسّهم العذاب بما كانوا يَفْسُقون﴾ الأنعام: ٤٩. وقد قرأها الأعمش ويحيى بن وثاب ﴿يَفْسِقُونَ﴾ بكسر السين كما في إعراب القرآن للنحاس ٢: ٦٨ والبحر المحيط ٤: ١٣٣.

(٣) قال الله تعالى: ﴿فأتوا على قوم يعكُفون على أصنام لهم﴾ الأعراف: ١٣٨. قرأ حمزة والكسائي وأبو عمرو في رواية عبدالوارث ﴿يعكِفون﴾ بكسر الكاف. وقرأ بقية السبعة ﴿يعكُفون﴾ بضم الكاف، كما في السبعة ص ٢٩٢ والبحر المحيط ٤: ٣٧٧. وانظر الكشف ١: ٤٧٥ وحجة القراءات ص ٢٩٤ والنشر ٢: ٢٧١.

(٤) قال الله تعالى: ﴿فانْفِرُوا ثُباتٍ أَو انْفِرُوا جَميعاً﴾ النساء: ٧١. قرأ الأعمش بضم الفاء فيهما كما في البحر المحيط ٣: ٢٩٠.

(٥) سورة التوبة: ٤١. قال الأخفش: «في هذه الحال إن شئت ﴿انْفِروا﴾ في لغة من قال يَنْفِرُ. وإن شئت انْفُروا» معاني القرآن ص ٣٣١. وعنه في إعراب القرآن للنحاس ٢: ٢١٧.

(٦) قال الله تعالى: ﴿ويوم نَحْشُرُهم جميعاً﴾ النساء: ١٧٢. قرأها أبو هريرة ﴿نَحْشِرُهُمْ﴾ بكسر الشين كما في البحر المحيط ٤: ٩٤.

(٧) ومثال ما كانت لامه غيناً أو خاء: مَضَغَ يَمْضَغُ، ونَسَخَ يَنْسَخُ.

(٨) فغر فاه: فتحه.

وقد جاء ما كان من هذا النحو على الأصل نحو «هَنَأَ يَهْنِىءُ» و«رَجَعَ يَرْجِعُ» و«نَزَعَ يَنْزِعُ»، وذلك في الهمزة والعين أقل لأنهما / أدخل في [٢٦/ب] الحلق. وقالوا «صَلَحَ يَصْلُحُ» و«فَرَغَ يَفْرُغُ» و«مَرَخَ يَمْرُخُ»(١).

وما كان من ذلك الحرف فيه عين فنحو «زَأَرَ يَزْئِرُ» و«نَأَمَ يَنْئِمُ»(٢) و«نَهَقَ يَنْهِقُ» و«نَعَرَ يَنْعِرُ»(٣) و«نَغَرَت القِدْرُ تَنْغِرُ»(٤) و«نَخَلَ يَنْخُلُ»(٥).

فإذا كان الحرف الذي من الحلق فاء لم تفتح العينات، وذلك نحو «أَمَرَ يَأْمُرُ» و«أَكَلَ يَأْكُلُ» و«أَبَقَ يَأْبُقُ»(٦) و«هَرَبَ يَهْرُبُ» و«عَمَرَ يَعْمُرُ». وقالوا «أَبَى يَأْبَى» فشذ هذا وقولُهم «قَلَى يَقْلَى»، كأنهم شبهوا الألف بالهمزة في «قَرَأَ يَقْرَأُ» لقربها منها(٧). وحكي عن أبي زيد أنه قال: ربما [احلست](٨) منهم «عَضَضْت»(٩). وقالوا «يَذَرُ» ففتحوا تشبيهاً بـ«يَدَعُ» حيث كان في معناه(١٠)، ولم يستعمل منه «فَعَلَ» ولا اسم فاعل في الأمر الشائع، ولا من

---

(١) مرخه بالدهن: دهنه.
(٢) نأم ينئم وينـؤم: أنَّ وصاح.
(٣) نعر الرجل: صاح وصوت بخيشومه.
(٤) نغرت القدر: غلت.
(٥) في الأصل: «ينخِل» بكسر الخاء. نخل الشيء: صفّاه.
(٦) أبق العبد يأبِق ويأبُق: هرب.
(٧) هذا تعليل سيبويه، وقال أيضاً «وفي يأبى وجه آخر أن يكون فيه مثل حسِب يحسِب فُتحا كما كُسرا». الكتاب ٢:٢٥٤ وانظر تصحيح الفصيح ١:١٠٧، ١٤٥.
(٨) كذا في الأصل. ولعل الصواب: «حكيت عنهم عضضت».
(٩) ذهب سيبويه إلى أن «عَضَضْتَ تَعَضُّ» غير معروف. الكتاب ٤:١٠٦ ونص أيضاً على أن «جَبَى يَجْبَى وقَلَى يَقْلَى» غير معروفين إلا من وجيه ضعيف، فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما. وذكر ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٢١١ أن أبا عبيدة ذكر أن غَضَضْتُ لغة في الرِّباب. وفي التاج (عضض) ١٨:٤٣٢ ـ ٤٣٣ تتبع الزبيدي تصحيف نص ابن السكيت من قبل الجوهري الذي رواه: عضضت.
(١٠) انظر المقتضب ٣:٣٨٠ وتصحيح الفصيح ١:١٠٨، ١٤٥.

«يَدَعُ»[1] قالوا: استغنوا عنه بـ«تَرَكَ»[2]. وزعموا أن بعضهم قرأ ﴿ما وَدَعَكَ﴾[3]، وهذا نادر.

فإذا كان مثال الماضي من هذا الضرب على «فَعُلَ» جاء المضارع منه على «يَفْعُلُ» مثل «ضَخُمَ يَضْخُمُ» و«صَعُبَ يَصْعُبُ» و«قَمُؤَ يَقْمُؤُ»[4] و«مَلُؤَ يَمْلُؤُ» و«قَبُحَ يَقْبُحُ» لأن مضارع «فَعُلَ» لا يختلف كما يختلف مضارع «فَعَلَ»، فألزموه طريقة واحدة لذلك، كما أن هذا النحو من الأبنية المزيد فيها جرى عندهم مجرى ما لا حرف من حروف الحلق فيه حيث لم يختلف المضارع منه، وذلك نحو قولهم «ابْتَأَسَ يَبْتَئِسُ» و«اسْتَبْرَأَ يَسْتَبْرِىءُ» و«ارْتَأَى يَرْتَئِي» و«انْتَسَأَ يَنْتَسِىءُ».

وقالوا «جَأَرَ يَجْأَرُ»[5] وهو «جِئِرٌ»، وقالوا «جِئِزٌ»[6] كما قالوا «صِعِقٌ». وقد حكيت «رَكَنَ يَرْكَنُ» وليس بثبت، ويمكن أن يكون قد جاء منه «فَعِلَ يَفْعَلُ» و«فَعَلَ يَفْعِلُ»[7]، كما قالوا «نَقِمَ يَنْقَمُ» و«نَقَمَ يَنْقِمُ»[8]. ويقوّي ذلك

---

(١) انظر المحتسب ٢: ٣٦٤ ــ ٣٦٥ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٥٠ ــ ٥٣ فقد استعمل منه الماضي واسم الفاعل والمصدر، لكنه لم يشع. وانظر المسائل العسكريات ص ٢٠.

(٢) الكتاب ١: ٨.

(٣) سورة الضحى: ٣. ذكر ابن جني في المحتسب ٢: ٣٦٤ أنها مروية عن النبي (ص) وعروة بن الزبير. وفي البحر ٨: ٤٨٥ أنها قراءة عروة وابنه هشام وأبي حيوة وأبي بحرية وابن أبي عبلة. وانظر شرح شواهد الشافية ص ٥١ فقد نسبت إلى غيرهم أيضاً.

(٤) قمؤ الرجل: ذلّ وصغر.

(٥) جأر: رفع صوته مع تضرع واستغاثة.

(٦) في الأصل: «جِئِر» بالراء، والتصويب من الكتاب ٢: ٢٥٥، يقال: جَئِزَ الرجلُ: إذا غَصَّ.

(٧) يعني أن هذا من تداخل اللغات، والذي سمع فيه: رَكِنَ يَرْكَنُ ورَكَنَ يَرْكُنُ. والذي حكى «ركَن يركَن» أبو عمرو الشيباني. انظر إصلاح المنطق ص ٢١٧ ــ ٢١٨، ٢١١. وانظر في تداخل اللغات: الخصائص ١: ٣٧٤ ــ ٣٨٥.

(٨) انظر إصلاح المنطق ص ٢٠٧.

أن بعض الفصحاء قرأ ﴿ولا تِـرْكَنُوا﴾[1]، فهذا يقوّي أن الماضي منه «فَعِلَ»[2].

وما كان على «فَعِلَ» فإنه أيضاً مثل «فَعَلَ» في أنه يكون على ضربين: أحدهما أن يكون غير متعد إلى مفعول. والآخر أن يكون متعدياً إلى مفعول، فغير المتعدي نحو «فَرِقَ» و«عَطِشَ» و«سَكِرَ»، والمتعدي نحو «شَرِبَ» و«لَقِمَ».

فالمضارع من الفعلين جميعاً يجيء على وزن «يَفْعَلُ» نحو «يَفْرَقُ» و«يَعْطَشُ» و«يَسْكَرُ» و«يَشْرَبُه» و«يَلْقَمُه»، ولم يجيء مضارع «فَعِلَ» على غير «يَفْعَلُ» إلا أحرف شذت، فجاءت على «يَفْعِلُ»، وذلك قولهم[3] «حَسِبَ يَحْسِبُ» و«يَئِسَ يَيْئِسُ» و«نَعِمَ يَنْعِمُ» و«يَبِسَ يَيْبِسُ». قال سيبويه: سمعنا من ينشد لامرىء القيس[4]:

. . . . / وهل يَنْعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخالي

[٢٧/أ]

وقد جاء مضارع «فَعِلَ» «يَفْعُلُ»، قالوا: «فَضِلَ يَفْضُلُ»، قال

---

(١) سورة هود: ١١٣. وقد رويت هذه القراءة عن أبي عمرو على لغة تميم في مضارع فَعِلَ، فهم يكسرون أحرف المضارعة، مما كان ماضيه على فَعِلَ، ما عدا الياء. البحر المحيط ٥: ٢٦٩.

(٢) بيان ذلك أن لغة جميع العرب إلا أهلَ الحجاز كسرُ أحرف المضارعة ما عدا الياء فيما كان على «فعِل يفعَل» بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، وذلك قولهم: أنا إِعْلَمُ، وأنتَ تِعْلَمُ، وهي تِعْلَمُ، ونحن نِعْلَمُ. الكتاب ٢: ٢٥٦. وذكر أبو حيان أن بعض بني كلب يكسرون في الياء أيضاً. البحر المحيط ٧: ٣٤٣.

(٣) ذكر أبو زيد أن فتح عين المضارع لغة عليا مضر، والكسر لغة سفلاها. النوادر ص ٥٥٧.

(٤) عبارة الكتاب ٢: ٢٢٧: «سمعنا من العرب من يقول...». وصدر البيت: «ألا عِمْ صَباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالي». ديوان امرىء القيس ص ٢٧. ويروى: «وهل يَعِمَنْ...» ولا شاهد فيه حينئذ. عم صباحاً: انعم صباحاً. وعَمَ الدارَ: قال لها عِمِي صباحاً.

أبو عثمان[1]: أنشدني الأصمعي[2]:

ذَكرتُ ابنَ عَبَّاسٍ ببابِ ابنِ عامرٍ   وما مَرَّ مِنْ عُمْري ذَكرتُ وما فَضِلْ

ونظيره من المعتل «مِتُّ أَمُوْتُ» و«دِمْتُ أَدُوْمُ»، وقد حكى بعضهم «يَدامُ»[3]، وليست بالمعروفة. وقالوا «نَعِمَ يَنْعُمُ»[4]. وهذه حروف قليلة. وحكي عن أبي زيد وأبي الحسن أنهما سمعا «فَضِلَ يَفْضَلُ»[5].

وأما «فَعُلَ» فبناء يختص به غير المتعدي، ولا يكون في الأفعال المتعدية إلى مفعول، لا يكون في الكلام: ظَرُفْتُ عبدَالله، ولا نحو ذلك. فأما قولهم «الدابَّةَ قُدْتُهُ» فأصله «فَعَلْتُه»، فلذلك تعدى إلى مفعول به.

ومضارعه يطرد على «يَفْعُلُ»، ولم نعلم شيئاً منه شذ عنه كما شذ «يَفْعِلُ» نحو «يَحْسِبُ» و«يَفْعُلُ» نحو «يَفْضُلُ» إلا ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال: «كُدْتَ تَكادُ»[6]، وبعض أهل العربية يذهب إلى أن هذه الأشياء نحو «حَسِبَ يَحْسِبُ» لغات تداخلت.

وما كان من الأمثلة على «فَعِلَ» أو «فَعُلَ» أو «فُعِلَ» فإن العين قد تسكن

---

(١) عبارة المازني في المنصف ١:٢٥٦: «وأخبرني الأصمعي قال: سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود».

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه ص ٧٨ والمنصف ١:٢٥٦، وهو بغير نسبة في شرح الملوكي ص ٤٣ وشرح المفصل ٧:١٥٤. ابن عباس: هو عبدالله بن عباس، كان عاملاً على البصرة، وكان يكرم أبا الأسود في عمله. وابن عامر: ولي البصرة بعد ابن عباس، فجفا أبا الأسود وأبعده.

(٣) انظر اللسان (دوم) ١٥:١٠٣.

(٤) أضاف في إصلاح المنطق ص ٢١٢: «حَضِرَ يَحْضُرُ». وقيل: قَنِطَ يَقْنُطُ. ليس في كلام العرب ص ٩٥.

(٥) ذكر في إصلاح المنطق ص ٢١٢ غير منسوب.

(٦) الكتاب ٢:٢٢٧.

فيه تخفيفاً وكراهة للضمة والكسرة، وذلك قولهم «قد عَلْمَ» في «عَلِمَ»، و «عُصْرَ» في «عُصِرَ» و «ظَرْفَ» في «ظَرُفَ»[1]، قال[2]:

وإنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِلٌ　　من الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتاهُ وكاهِلُهْ

وقالوا[3]:

لو عُصْرَ منه المِسْكُ والبانُ انْعَصَرْ

وقد جعلوا ما كان في تضاعيف الكلمة من أصل على هذا الوزن، فأسكنوا المتحرك منه كما أسكنوه في الأسماء والأفعال، وذلك قولهم «أَراكَ مُنْتَفْخاً»[4] لما كان «تَفِخاً» من «مُنْتَفِخ» بمنزلة «عَلِمَ» و «كَتِفٍ»، قال العجاج يصف ثوراً[5]:

فباتَ مُنْتَصْباً وما تَكَرْدَسا

وما كان من هذه الأمثلة ثانيه حرف من حروف الحلق فإن فيه أربع لغات، وذلك نحو «شهد» تقول: «شِهِدَ» و «شِهْدَ» و «شَهْدَ» و «شَهِدَ»، وعلى هذا قالوا «نِعْمَ» و «بِئْسَ» في فعلي المدح والذم.

---

(١) هذه لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم كما في الكتاب ٢: ٢٥٧ ــ ٢٥٨.

(٢) تقدم تخريجه في ص ٨٨ ــ ٨٩.

(٣) هو أبو النجم العجلي، والبيت في ديوانه ص ١٠٣ والكتاب ٢: ٢٥٨ والمنصف ١: ٢٤، ولم ينسب في المنصف ٢: ١٢٤. وصف شعراً يتعهد بالبان والمسك.

(٤) الكتاب ٢: ٢٥٨ وسر صناعة الإعراب ص ٣٨٤.

(٥) ديوانه ص ١٣٠ والخصائص ٢: ٣٣٨ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٢١. تكردس: انقبض واجتمع بعضه إلى بعض. يصف ثوراً وحشياً. ورواية الديوان «فبات منتصّاً» بمعنى «منتصباً»، ولا شاهد فيه حينئذ.

باب أبنية الأفعال الثلاثية
المعتلة التي لا زيادة فيها

لا يخلو الاعتلال في الفعل الثلاثي من أن يكون في أول حرف منه، وهو فاء الفعل، أو يكون في الحرف الثاني، وهو عين الفعل، أو يكون في الحرف الثالث، وهو لام الفعل، وحروف العلة الياء والواو والألف، فأما الألف فلا تكون أصلاً في شيء من الأسماء والأفعال، وإنما تكون منقلبة عن الياء أو عن الواو / أو زيادة. [٢٧/ب]

فما كان أوله الواو من الأفعال الثلاثية فإنه يكون على ثلاثة أبنية: «فَعَلَ» و«فَعِلَ» و«فَعُلَ». فما كان على «فَعَلَ» فإنه في المتعدي وغير المتعدي مضارعه «يَفْعِلُ»، ويحذف الواو منه، وذلك قولهم في غير المتعدي «وَجَبَ يَجِبُ»، وفي المتعدي «وَزَنَ يَزِنُ» و«وَعَدَ يَعِدُ»، قال سيبويه: «وقد قال ناس من العرب: وَجَدَ يَجُدُ»[١]، قال: «وهذا لا يكاد يُوجد»[٢]. وإنما قل ذلك كراهة الضمة بعدها كما كرهوا الواو بعدها[٣]، فكما قل في الكلام نحو «يوم» كذلك قل هذا، وقد أنشد غيره هذا البيت[٤]:

لـو شِئْتِ قد نَقَـعَ الفؤادُ بشَـرْبـةٍ   تـدعُ الحـوائمَ لا يَجُـدْنَ غَلِيـلا

بضم الجيم. وقد قالوا: «وَمِقَ يَمِقُ»[٥] و«وَرِثَ يَرِثُ» و«وَلِيَ يَلِي»

---

(١) الكتاب ٢: ٢٣٢ وبعده فيه: «كأنهم حذفوها من يَوْجُدُ».
(٢) الكتاب ٢: ٢٣٢.
(٣) الكتاب ٢: ٢٣٣.
(٤) البيت لجرير، وهو في ديوانه ص ٤٥٣ بتحقيق الصاوي، وهو ثاني بيت في قصيدة يهجو فيها الفرزدق، وعدتها عشرون بيتاً، وفيه «يجدن» بكسر الجيم على القياس، ولا شاهد فيه حينئذ. نقع: روي. الحائم: الطالب للحاجة من حول الماء.
(٥) ومقه: أحبه.

و «وَفِقَ يَفِقُ»[1] و «وَثِقَ يَثِقُ» و «وَرِعَ يَرِعُ» و «وَرِمَ يَرِمُ»، رواها كلها ابن حَبِيبَ[2]. فأما قولهم «وَطِئْتَ تَطَأُ» و «وَسِعْتَ تَسَعُ» فإنهم[3] حذفوا الواو كما حذفت في «فَعِلَ يَفْعِلُ» نحو «وَمِقَ يَمِقُ» و «وَلِيَ يَلِي»، حيث كانت مثل «حَسِبَ يَحْسِبُ»، فلما كانت الفتحة من أجل حرفي الحلق في «يَطَأُ» و «يَسَعُ» لم تصح الواو كما صحت في «يَوْجَلُ»، وهذا هو القياس ومذهب الخليل[4] وغيره[5].

وأخبرني محمد بن السري عن محمد بن يزيد أن أبا عثمان قال: سمعت أبا زيد يقول: وَلِغَ الكلبُ في الإناء يَوْلَغُ، ووَلَغَ يَلِغُ ويَلَغُ جميعاً[6]، وزعم أنه يجيز في جميع «يَفْعَلُ» المفتوح مما واوه في موضع الفاء نحو «يَوْلَغُ» الحمل على قياس «يَوْجَلُ»، فيقول «يِيْلَغُ» و «يالَغُ» مثل «يَوْجَلُ»، ويقيس ذلك كله إلا ما كان أصله الكسر ففتحته حروف الحلق نحو «يَسَعُ» و «يَدَعُ»، فإنه على حال واحدة[7]. وليس هذا الذي رواه أبو زيد بالقوي في القياس، وذلك أن «يَلَغُ» مثل «يَطَأُ» في أنه فتح من أجل حرف الحلق، والأصل الكسر، كما أن الأصل في «يَسَعُ» الكسر، فكما حذف الفاء من «يَسَعُ» لأن الأصل الكسر، كذلك يلزمه أن يحذف من مضارع «وَلِغَ»[8] إذا قال «يَلَغُ» لأن الأصل الكسر، والفتح عارض، كما أنه في «يَسَعُ» عارضٌ. ووجه قياسه ـ عندي ـ أنه لما جاء على «يَفْعَلُ» أشبه ما ماضيه «فَعِلَ» نحو «وَجِلَ»، كما أن «يَأْبَى» لما جاء مجيء ما ماضيه على «فَعِلَ» كسروا حرف المضارعة

---

(١) وفقت أمرك: وُفِّقت فيه.

(٢) وروي أيضاً: وَعِمَ يَعِمُ، ووَغِمَ يَغِمُ، ووَجِرَ يَجِرُ، ووَغِرَ يَغِرُ، ووَرِيَ الزَّنْدُيَرِي. انظر كتاب الأصول ٣: ١٠٨ والممتع ص ١٧٦.

(٣) في الأصل: «وأنهم» وهو سهو. (٤) المنصف ١: ٢٠٦.

(٥) الكتاب ٢: ٢٣٣ والأصول ٣: ١٠٨.

(٦) روي فعل آخر في النوادر ص ٥٧٦ وهو: وَلَغَ يَلِغُ ووَلِغَ يَلَغُ ووَلَغَ يَلَغُ.

(٧) في الأصل: «فإنه على كل حال واحدة» ولا داعي لـ «كل».

(٨) في الأصل: يَلَغُ.

فيه، فقالوا «أنتَ تِئْبَى»، وما كان على «فَعِلَ» مما الواو أوله نحو «وَجِلَ» و«وَحِلَ» فمضارعه على «يَفْعَلُ»، وفيه أربع لغات: «يَوْجَلُ» و«يِيْجَلُ» و«ياجَلُ» و«يِيْجَلُ»، وأجودها تصحيح الواو، وبها جاء التنزيل ﴿قالُوا لا تَوْجَلْ﴾[1]، ومصدره «الوَجَل»، واسم الفاعل منه «وَجِلٌ»، وقالوا «أَوْجَلُ»[2]. وحكى سيبويه[3] / «وَرِعَ يَرِعُ ويَوْرَعُ» و«وَغِرَ يَغِرُ ويَوْغَرُ» و«وَحِرَ يَحِرُ» و«يَوْحَرُ» أكثر. [٢٨/أ]

وما كان على «فَعُل» نحو «وَضُعَ»[4] و«وَضُؤَ»[5] و«وَطُؤَ»، فمضارعه «يَفْعُلُ»، ثبتت الواو فيه كما ثبتت في «يَوْجَلُ»، ولا تنقلب إلى غيرها كما تنقلب إلى الألف والياء في «ياجَلُ».

باب ما كانت الياء في أوله من هذا النحو

مثال الماضي جاء من ذلك على «فَعَلَ» نحو «يَمَنَ يَيْمِنُ»[6] و«يَسَرَ يَيْسِرُ»[7] و«يَنَعَ يَيْنِعُ» و«يَعَرَ الجَدْيُ يَيْعِرُ»[8]، لا يحذف في المضارع كما حذفت الواو في «يَعِدُ». وحكى سيبويه أن بعضهم قال «يَسِرُ»[9] كما قال «يَعِدُ»، فحذفها كما حذف الواو.

---

(١) سورة الحجر: ٥٣.

(٢) من ذلك قول معن بن أوس:

لَعَمْرُكَ ما أَدري ـ وإني لأَوْجَلُ ـ على أَيِّنا تَعْدُو المنيَّةُ أَوَّلُ

المقتضب ٣: ٢٤٦ والمنصف ٣: ٣٥، والبيت غير منسوب فيهما.

(٣) الكتاب ٢: ٢٣٣.

(٤) وضع: أصبح وضيعاً، والوضيع: الدنيء من الناس.

(٥) وضوء: صار وضيئاً، والوضيء: الحسن النظيف.

(٦) يمن: أخذ ذات اليمين.

(٧) يسر: لان، و: لعب بالميسر، و: نحر. ويسره: جاء على يساره.

(٨) يعر الجدي: صاح.

(٩) الذي في الكتاب ٢: ٢٣٣، ٣٥٩: «يَئِسُ».

وجاء على «فَعِلَ يَفْعَلُ» نحو «يَئِسَ يَيْأَسُ» و «يَبِسَ يَيْبَسُ»، وقالوا «مكان يَبَسٌ[1] ويابِسٌ»، وقالوا «يَلَّ يَيَلُّ يللاً، ورجل أَيَلُّ، وامرأة يَلاّءُ»: متكسر الأسنان.

باب ما كانت الياء والواو فيه ثانية في موضع العين

أما ما كانت الواو فيه ثانية فإن مثال الماضي منه يكون على «فَعَلَ» وعلى «فَعِلَ» وعلى «فَعُلَ»، فما كان من ذلك على «فَعَلَ» فإنه يجيء متعدياً وغير متعد، فالمتعدي نحو «قالَ القولَ» و «عادَ المريضَ» و «طَالَ القومَ» إذا علاهم، و «حاكَ الثوبَ». وغير المتعدي نحو «طافَ يطُوفُ» و «نالتِ المرأةُ بالحاكة»[2]، والمضارع منهما «يَفْعُلُ»: «يقُولُه» و «يعُودُه» و «يطُولُه» و «تَنُولُ» و «طاءَ يَطُوءُ» إذا ذهب في الأرض، قال أبو إسحاق: أخبرني محمد بن يزيد أن اشتقاق «طَيِّىء» من ذلك[3]، قال الحَجّاج لصاحب خيل له: ابْغِني فَرَساً طال البِرْذَوْنَ وسَهامةَ[4] الخَيْل.

وما كان على «فَعِلَ» فإنه يجيء متعدياً وغير متعد، فالمتعدي نحو «خِفْتُ زيداً»، وغير المتعدي نحو «راحَ يومُنا»[5] و «مالَ زيدٌ»[6]. والمضارع منهما «يَفْعَلُ»: «يَخافُ» و «يَراحُ»[7].

---

(١) اليبس: المكان يكون رطباً ثم ييبس.

(٢) في اللسان (نول) ١٤: ٢٠٨: «ونالتِ المرأةُ بالحديث والحاجة نَوالاً: سَمَحت أو هَمَّتْ»، ولعلّ «الحاكة» محرفة عن «الحاجة».

(٣) نسب هذا القول في اللسان (طوأ) ١: ١١٠ إلى كراع.

(٤) لم أقف على «سهامة» بالتاء، وفي (سهم) من اللسان ١٥: ٢٠١ والتاج ٨: ٣٥٢: والسُّهام: الضُّمْر.

(٥) راحَ يومُنا: اشتدت ريحه.

(٦) مالَ زيدٌ: صار ذا مال.

(٧) أغفل مضارع «مالَ» وهو: يَمالُ.

ويدل على أن العين من ذلك واو قولهم «الخَوْف» و«أَمْوال»[1]. ويدل على أنه «فَعِلَ» أن المضارع منه «يَفْعَلُ» وأنهم قالوا «مِلْتَ بعدَنا»، فألقوا كسرة العين على الفاء. وقالوا «رَجُل مالٌ»[2] و«يوم راحٌ»[3] كما قالوا «فَرِقٌ».

وما كان على «فَعُلَ» نحو «طالَ زيدٌ» إذا أراد به خلاف القصر، فهو[4] غير متعدّ، و«طَويل» مثل «ظَرِيف» كما أن «قَصُرَ» كذلك، والمضارع «يَطُولُ» مثل «ظَرُفَ يَظْرُفُ» في الصحيح.

بــاب
ما كانت الياء منه عين الفعل

وما كان الثاني منه ياء قد بني على فعل، فإن الماضي منه على «فَعَلَ». ويجيء متعدياً وغير متعدّ، فالمتعدي نحو «كالَ» و«زالَ يَزِيلُ»[5] و«عابَ» و«ذامَ»[6]، وقال / بعضُ العرب: «أردتَ أنْ تَذِيْمَه فَمَدَهْتَه»[7]. [٢٨/ب]

وما كان غير متعد فنحو «عالَ» و«صارَ»، والمضارع منهما «يَفْعِلُ» نحو «يَعِيبُه» و«يَكِيلُه» و«يَبِيعُه»[8] و«يَذِيمُه» و«يَعِيلُ» و«يَصِيرُ عاقلاً». ولم يجئ المضارع من هذا على يَفْعُلُ» كما لم يجئ المضارع من باب

(١) والدليل على أن عين «راحَ» واو، قولهم في جمع رِيْح: أَرْواح.
(٢) أصل مال: مَوِل.
(٣) أصل راح: رَوِح.
(٤) في الأصل: «وهو». وهذا سهو.
(٥) في الأصل: «يزال» والصواب ما أثبت.
(٦) ذامَه: ذمَّه.
(٧) قائل هذا هو النعمان بن المنذر، يخاطب حَجل بن نَضْلة عندما سابَّ معاويةَ بن شَكْل أمامه. إبدال ابن السكيت ص ٩٠ وانظر جمهرة اللغة ١: ١٦ واللسان (قرا) ٢٠: ٣٩. والمعنى: أردت أن تذمّه فمدحته. وانظر الأصمعيات ص ١٣٨ [الأصمعية ٤٣].
(٨) لم يذكر ماضيه قبل ذلك، وهو: باعَ.

«قال» على «يَفْعِلُ» إلا حرفان، زعم الخليل أن «طاحَ يَطِيحُ» و «تاه يَتِيهُ» مثل «حَسِبَ يَحْسِبُ»[1]، وهو من «طَوَّحْتُ» و «تَوَّهْتُ». ولم يجيء من باب الياء كما يجيء «يَطِيحُ» من الواو، و «يَتِيهُ»؛ كراهة أن تنقلب الياء إلى الواو لو قالوا «يَفْعُلُ» في «يَبِيعُ»[2].

وقد جاء الماضي من هذا النحو أيضاً على «فَعِلَ» في المتعدي وغير المتعدي، فالمتعدي نحو «هابَ» و «نالَ»، وغير المتعدي نحو «زالَ» و «حارَ طَرْفُهُ». والمضارع منهما «يَفْعَلُ» نحو «يَهابُه» و «يَنالُه خيرُه» و «ما يَزالُ يَفْعَلُ» و «يَحارُ طرفُه».

فأما «فَعُلَ» فإنهم رفضوا بناءه من هذا الباب لما كان يلزم من قلب الياء واواً في مضارعه[3].

باب ما كانت الواو والياء فيه ثالثة في موضع اللام

أما ما كانت الواو فيه ثالثة في المصدر فإن بناء الماضي منه على «فَعَلَ»، ويكون في المتعدي وغير المتعدي، فما كان منه متعدياً فنحو «غَزَا» و «دَعا» و «مَحا»، وما كان غير متعدّ فنحو «زَقا»[4] و «صَفا». والمضارع منهما على «يَفْعُلُ» نحو «يَدْعُوهم» و «يَغْزُوهم» و «يَزْقو الديكُ» و «يَصْفُو الماءُ». والمضارع في هذا الباب يلزمه «يَفْعُلُ» كما أن ما كانت الواو فيه ثانية لزمه «يَفْعُلُ» في الأمر العام، نحو «يَقُولُ» و «يَطُولُ». وقالوا «صَغَا يَصْغَى» و «شَأَى

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٦١ والمنصف ١ : ٢٦١.
(٢) إنما كرهوا ذلك لأن الواو أثقل من الياء.
(٣) روى بعضهم: «هَيُؤَ»: صار ذا هيئة. الخصائص ٢ : ٣٢١ والمنصف ١ : ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٤.
(٤) زقا الديك: صاح.

يَشْأَى»[1]، فجاء المضارع على «يَفْعَلُ» كما قالوا «فَخَرَ يَفْخَرُ» و «فَغَرَ يَفْغَرُ»[2] من أجل حرف الحلق، وقالوا «يَمْحُو» على الأصل، كما قال «يَبْجَلُ»، ولم يفعلوا ذلك في «قاعَ يَقُوعُ»[3] و «باعَ يَبِيعُ» لئلا يلتبس بما ماضيه في الأصل «فَعِلَ»، ولأن الحركة لا تظهر للزوم السكون العين.

وقالوا «دَعَّ يَدُعُّ»[4] و «سَحَّتِ السَّماءُ تَسُحُّ»[5]، فجعلوها كالمعتل حيث كان السكون لازماً له في أكثر الأمر. وزعم يونُس أنهم يقولون «كَعَّ عني يَكَعُّ»[6]، فخالفوا بينها وبين المعتل حيث كانت العين تظهر في قول أهل الحجاز إذا قالوا «لم يَكْعِعْ»، قال: «ويَكِعُّ أجود»[7].

وإنما فُتحت العينات لأن الفتحة من جنس الألف، والألف من الحلق، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد كما قالوا «عِابِد» فأمالوا الألف نحو الياء، كما قالوا «المُصَّبِر»[8] و «المُزْدَبِر»[9]/ و «المُثَّرِد»[10] ليقرّبوا المهموس [٢٩/أ]

(١) شأه: سبقه.

(٢) فغر فاه: فتحه.

(٣) قاع الفحل الناقة: ضربها.

(٤) دعّه: دفعه.

(٥) سح الماء: سال من فوق.

(٦) ، (٧) الكتاب ٢: ٢٥٥. كع عن الشيء: ارتد عنه هيبة.

(٨) من العرب من يبدل تاء «افْتَعَلَ» إذا كانت الفاء صاداً أو ضاداً أو طاء إلى لفظ ما قبلها، فيقول: اصَّبَرَ، ومُصَّبِر، واضَّرَبَ، واطَّهَرَ بحاجتي، وقال ابن جني: «وأما اصْتَبَرَ فإنها وإن كانت الصاد مهموسة كالتاء فإن فيها استعلاء ليس في التاء، فأرادوا أن يكون عملهم من وجه واحد، فأبدلوا الزائد للأصلي، فقالوا: اصَّبَرَ». المنصف ٢: ٣٢٨.

(٩) أبدلوا تاء «افْتَعَلَ» وما تصرف منه دالاً إذا كانت الفاء زاياً لأن الزاي مجهورة، والتاء مهموسة، لتوافق الدالُ الزايَ في الجهر. انظر المنصف ٢: ٣٣٠ وسر صناعة الإعراب ص ١٨٥ ــ ١٨٦. والمُزْدَبِر: اسم فاعل من افْتَعَلَ من الزَّبْر، ومن معانيه: الكتابة.

(١٠) أصله «المُثْتَرِد»: المُفْتَعِل من الثَّرِيد، فأبدلت التاء ثاء وإن كانت التاء مهموسة كالثاء، وذلك أن التاء حرف شديد، والثاء حرف رِخْو، فأرادوا الإدغام، فأبدلوا الزائد للأصلي.

من المجهور، وكما قالوا «صُقْتُ» أي: سُقْتُ، ليقربوه من المستعلي[1]، وكما قالوا «ادَّكَرَ»[2] و«اظَّلَمَ»[3] ليقرّبوا أحدهما من الآخر. ولم يَخْفَ ذلك في باب «صَغا» لثبات الحركة في العين وظهورها.

وجاء مثال الماضي من هذا النحو في «فَعِلَ» في المتعدي وغير المتعدي، فالمتعدي نحو «رَضِيَ» و«شَقِيَ»، وغير المتعدي نحو «غَبِيَ» و«قَوِيَ»[4]. والمضارع «يَفْعَلُ» منهما نحو «يَرْضَاه»، وفي التنزيل ﴿وإنْ تَشْكُروا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[5]، و«يَشْقَى» و«يَغْبى».

وقالوا «سَرُوَ يَسْرُو[6]، وهو سَرِيّ»[7] و«بَهُوَ يَبْهُو، وهو بَهِيّ»[8] و«بَذُوَ يَبْذُو[9] بذاءً[10]، وهو بَذِيّ».

باب الياء
إذا كانت ثالثة لاماً

إذا كانت الياء ثالثة في المصدر فإن الماضي منه يجيء على «فَعَلَ» في المتعدي وغير المتعدي، فالمتعدي «رَمَى» و«نَمَى»، وغيرالمتعدي نحو

(١) وذلك أن الصاد والقاف من الأحرف المستعلية، وأما السين فهي من الحروف المنخفضة، فأبدلوا من السين صاداً لتوافق بالاستعلاء الذي فيها استعلاء القاف.

(٢) أصله «اذْتَكَرَ» والذال مجهورة والتاء مهموسة، فأبدلوا التاء دالاً لتوافق الذال في الجهر، ثم أدغمت الذال فيها. انظر المنصف ٢: ٣٣٠ ــ ٣٣١.

(٣) الأصل فيه «اظتلم»، كرهوا ظهور التاء، وهي مهموسة غير مستعلية، مع الظاء وهي مجهورة مستعلية، فأرادوا الإدغام، فأبدلوا التاء ظاء. انظر المنصف ٢: ٣٢٨.

(٤) هذا المثال عينه ولامه واوان، فلا موضع له هنا.

(٥) سورة الزمر: ٧.

(٦) هذه أمثلة لما جاء على «فعُل يفعُل» مما لامه واو.

(٧) السري: الشريف.

(٨) البهي: ذو البهاء مما يملأ العينَ روعُه وحسنُه.

(٩) في الأصل: «بذؤ يبذؤ» ولا شاهد فيه.

(١٠) البذاء: الفحش.

«سَرَى» و«هَمَى»[1]. والمضارع منهما على «يَفْعِلُ» نحو «يَرْمِيهم» و«يَنْمِي القُتُودَ»[2]. ويلزمه «يَفْعِلُ» كما لزم باب «غَزَا» «يَفْعُلُ» إذا لم تكن العين من حروف الحلق.

وقالوا «نَأَى يَنْأَى»[3] و«رَأَى يَرْأَى» و«نَهَى يَنْهَى»، فجاء على «يَفْعَلُ» لمكان الهمزة والهاء.

وجاء مثال الماضي في هذا الباب على «فَعِلَ» في المتعدي وغير المتعدي، فالمتعدي نحو «خَشِيَ» و«هَوِيَ»[4]، وغير المتعدي نحو «رَدِيَ الكافرُ»[5] و«غَوِيَ الفَصِيلُ»[6]. والمضارع منهما «يَفْعَلُ» نحو «يَخْشَى اللَّهَ» و«يَهْوَى العلمَ» و«يَرْدَى الكافرُ» و«يَغْوَى الفَصِيلُ».

وجاء منه مثال الماضي على «فَعُلَ»، قالوا «قَضُوَ الرجلُ» إذا حَذَقَ القضاءَ، و«رَمُوَ» إذا أَجادَ الرمي.

بـــاب
التضعيف في الثلاثي

وهو أن يتكرر حرفان مثلان في الكلمة.

التضعيف في الكلمة الثلاثية إذا وقع لا يخلو من أن يكون على التجاور، أو بحاجز حرف، فإن وقعا متجاورين لم يخل التجاور من أن يكون

---

(١) همى: سال.
(٢) ينمي القتود: يرفعها، والقتود: جمع القَتَد، وهو خشب الرَّحْل.
(٣) نأى: بَعُدَ.
(٤) هذا الفعل معتل العين واللام.
(٥) ردي الكافر: هلك.
(٦) غوي الفصيل: بشم من اللبن، وفسد جوفه. وهذا الفعل معتل العين واللام.

بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، فإن كان بين العين والفاء فإنّ ذلك لم يقع في أبنية الأفعال في شيء من كلامهم، وإنما جاء في أسماء قليلة، وذلك نحو «دَدَنٍ»[١] و«كَوْكَب» و«أَوَّل»[٢]، وحكى سيبويه: «سَيْسَبان، وقَيْقَبان»[٣] و«أَبَنْبَم»[٤]: اسم موضع، وأنشد الأصمعي[٥]:

يا صاحِبَيَّ وقد أَرَى شَبَهَيْكُما ... بالجِزْعِ من تَثْلِيثَ أو بأَبَنْبَما

«أَبَنْبَما» وزنه أَفَنْعَل، وهو من أمثلة الكتاب لم يذكره سيبويه إلا بالهمز[٦]، وفيه لغة ثانية، وهي «يَبَنْبَم» بالياء، ووزنه «يَفَنْعَل»، وشاهدها قول حُميد بن ثَوْر رضي الله عنه[٧]:

إذا شِئْتُ غَنَّتْني بأَجْزَاعِ بِيْشَةٍ ... أو الجِزْعِ من تَثْلِيثَ أو بِيَبَنْبَما

مُطَوَّقَةٌ وَرْقاءُ تَسْجَعُ كُلَّما ... دَنا الصَّيْفُ وانْجَالَ الربيعُ فَأَنْجَما

---

(١) الددن: اللهو واللعب.

(٢) في هذه المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين، فقد ذهب البصريون إلى أن الفاء والعين منه واوان، وأنه على وزن أَفْعَل. وقال الكوفيون: هو أفْعَل من وَأَلَ، وأجازوا أن يكون أيضاً من آلَ يَؤُولُ. انظر الكتاب ٢: ٣٧٤ والمقتضب ١: ١٢٦، ١٥٢ واشتقاق أسماء الله الحسنى ص ٣٥٥ والمسائل البغداديات ص ٨٧ ـ ٩٠ والمسائل الشيرازيات ـ المسألة الأولى، فقد خصصها أبو علي للقول في «أوّل»، وانظر أيضاً المنصف ٢: ٢٠١ ـ ٢٠٢ ومشكل إعراب القرآن ص ٩١ والممتع ص ٥٦٤.

(٣) الكتاب ٢: ٣٢٣. السيسبان: شجر. والقيقبان: شجر تصنع منه السروج.

(٤) الكتاب ٢: ٣١٧.

(٥) البيت رابع خمسة أبيات منسوبة لبعض بني عامر في معجم البلدان (يبنبم) ٥: ٤٢٨ والرواية فيه: «... بيبنبما». و«يا جارتيّ» في موضع «يا صاحبي». الجزع: منعطف الوادي. تثليث: اسم موضع قرب مكة، وقيل: واد عظيم مشهور. ويبنبم: وادٍ شَجِير قبل تثليث، و: اسم موضع قرب تَبالة عند بِيْشة وترْج.

(٦) الكتاب ٢: ٣١٧.

(٧) البيتان في ديوانه ص ٢٦ والثاني مقدم على الأول فيه وبينهما بيتان. بيشة: موضع. المطوقة: الحمامة التي في عنقها طوق. انجال: جال. أنجم: أقلع.

وهو من هذا الباب لأن الهمزة والنون زائدتان. و «رجُل دَوْدَرَّى» إذا كان مسترخي الخُصْيَيْن، وأنشد الأصمعي[1]:

/ لما رَأَتْ شَيْخاً له دَوْدَرَّى ظَلَّتْ على فِراشِها تَكَرَّى [٢٩/ب]

ومن هذا الباب ـ عندي ـ قولهم «لولا أن يكون الناس بَبّاناً واحداً»[2]، هو «فَعّالٌ» والنون لام الفعل، ولا يجوز أن تكون زائدة؛ لأن الحكم بزيادتها يؤدي إلى أن العين والفاء واللام من موضع واحد، وهذا لم يجئ في شيء من كلامهم، فأمّا ما روي من قول من قال[3]:

لَأُنْكِحَنَّ بَبَّةْ جارِيةً خِدَبَّةْ

فزعموا أن أمه كانت ترقّصه وتقول ذلك، فهذا صَوْت، وليس باسم جنس، ثم صار لقباً لرجل. وقال الفرزدق[4]:

---

(١) البيتان للأغلب العجلي كما في جمهرة اللغة ٣: ٢٥١. وهما بغير نسبة في المنصف ٢: ١٨٢ واللسان (كرا) ٢٠: ٨٦. تتكرى: تتناعس، وكأنها تتقبض وتجتمع منه. وروي: «لها» في موضع «له». وهو أولى.

(٢) هذا قول لعمر بن الخطاب، وممن ذكره أبو عبيد في غريب الحديث ٣: ٢٦٨، ولفظه: «لئن عشتُ إلى قابل لألحقنّ آخر الناس بأولهم حتى يكونوا بباناً واحداً. قال ابن مهدي: يعني شيئاً واحداً. قال أبو عبيد: وذلك الذي أراد فيما نرى، ولا أحسب هذه الكلمة عربية، ولم أسمعها في غير هذا الحديث». وذكر أيضاً في الفائق ١: ٧١ والنهاية ١: ٩١ وفيه: «وكأنها لغة يمانية، ولم تفش في كلام معد».

(٣) القائلة هند بنت أبي سفيان، قالت ذلك لابنها عبدالله بن الحارث كما في سر صناعة الإعراب ص ٥٩٩ واللسان (ببب) ١: ٢١٥ و(خدب) ١: ٣٣٥ و(وا) ٢٠: ٣٧٧. وهو بغير نسبة في جمهرة اللغة ١: ٢٤ والمنصف ٢: ١٨٢ والخصائص ٢: ٢١٧ وشرح المفصل ١: ٣٢. خدبة: ضخمة.

(٤) في حاشية الأصل ما نصه: «قف هنا على تحريف متعدد» ويبدو أن التحريف في آخر البيت، فهو ليس في ديوان الفرزدق، ونسب إليه في الصحاح (ببب) ص ٨٩ واللسان (ببب) ١: ٢١٥ والتاج (ببب) ٢: ٤٢ طبع الكويت والنهاية في غريب الحديث ١: ٩١، وآخره فيهن: «بايعته غير نادم» والبيت بهذه الرواية ليس في ديوانه أيضاً. وببة هنا: هو عبدالله بن الحارث، والي البصرة لابن الزبير.

وبـايَعْتُ أَقْـوامـاً وَفَيْتُ بِعَهْـدِهِمْ   ويَبّـةُ قـد بـايَعْتُه وهــو بـابِـلُ

و «بابِلُ» وإن كان من هذا فإنه في الأصل أعجمي إلا أنه قد أعرب، وجاء في التنزيل[1]. وليس في امتناع الصرف فيه دلالة على عجمته؛ لأنه يمكن أن يكون لم يصرف للتأنيث وللتعريف، فيكون كـ «عُمانَ» و «دِمَشْقَ» وليس كـ «إِبْراهيمَ» ونحوه.

فهذا ما جاء من تضعيف الفاء والعين فيما علمته[2]، ولم يشتق من شيء منه فعل.

وما جاء من التضعيف بحاجز حرف فنحو «سَلِسَ» و «قَلِقَ»، وهو قليل في كلامهم، وقد بني الفعل منه على «فَعِلَ يَفْعَلُ» وذلك «سَلِسَ يَسْلَسُ» و «قَلِقَ يَقْلَقُ». وجاء منه أيضاً على «فَعَلْتُ» قالوا: يَدَيْتُ إليه يداً[3].

ومن هذا الباب قولهم «غَوْغَاءُ»[4] في من لم يصرف. وقالوا للمرأة إذا كانت دَخّالة خَرّاجة في نهيها: «تَوَقَّري يا زَلِزة»، وهو قليل.

باب التضعيف في تجاور العين واللام في بنات الثلاثة

هذا الضرب من التضعيف إذا كان على هذا التأليف كثير في كلامهم، واسع في الأسماء والأفعال، فالأسماء نحو «طَلَلٍ» و «شَـرَرٍ» و «بَلَلٍ»[5]

---

(١) في قوله تعالى في سورة البقرة: ١٠٢ ﴿... وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت﴾.
(٢) وحكي في اسم موضع: «يَيْن» سر صناعة الإعراب ص ٧٢٩ والممتع ص ٥٦٦.
(٣) يديت إليه يداً: اتخذتها، واصطنعتها، وأسديتها إليه.
(٤) الغوغاء: الجلبة والصياح.
(٥) البلل: الندى.

و «مِرَرٍ»[1] و «قِدَدٍ»[2] و «خُزَزٍ»[3] و «سُدَدٍ»[4].

فأما الفعل فإنه جاء منه مثال الماضي على «فَعَلَ» نحو «رَدَّ» و «شَدَّ» و «عَدَّ» و «عَفَّ». وكل ما كان متعدياً من ذلك فمضارعه على «يَفْعُلُ» نحو «يَرُدُّ» و «يَشُدُّ» و «يَعُدُّ». قال محمد بن يزيد: وقد شذّ منه حرفان، قالوا: «عَلَّه يَعِلُّه»[5] و «هَرَّه يَهِرُّه» إذا كَرِهَهُ[6]. قال: وقالوا: «يَعُلُّه»[7]. قال: وزعم الرِّياشيّ «يَهُرُّني الكَلْب» على القياس[8].

وما كان غير متعد فمضارعه «يَفْعِلُ» نحو «يَعِفُّ» و «يَكِلُّ».

وجاءعلى «فَعِلَ» في المتعدي وغير المتعدي، فالمتعدي نحو «شَمِمْته» و «عَضِضْته» و «مَسِسْته»، وغير المتعدي نحو «ظَلِلْتُ» و «بَلِلْتُ». والمضارع منهما على «يَفْعَلُ» بالفتح، نحو «لم يَشْمَمْ زيدٌ» و ﴿لَمْ / يَمْسَسْهُمْ سُوْءٌ﴾[9] [٣٠/أ] و «لم يَظْلَلْ زيدٌ قائماً» و «لم تَبْلَلْ يا زيدُ». ومن قال ﴿ولا تِرْكَنُوا﴾[10] قال «لم تِبْلَلْ» فكسر التاء.

وقال قوم: «ظِلْتُ» و «مِسْتُ» يريد: «ظَلِلْت» و «مَسِسْت»، فحذفوا العين، وألقوا حركتها على الفاء كما قالوا «هِبْت».

---

(١) المرر: جمع المِرّة، وهي: القُوّة من قُوَى الحبل.

(٢) القدد: جمع القدة، وهي الفرقة والطريقة من الناس.

(٣) الخزز: ولد الأرنب.

(٤) السدد: جمع السُدَّة، وهي أَمامُ باب الدار.

(٥) علّه: سقاه العَلَل، وهي الشربة الثانية.

(٦) ، (٧) الكامل ٣: ٣٤٦ ولفظه: «وجاء منه حرفان على يَفْعِلُ، ويَفْعُلُ فيهما جيد: هَرَّه يَهِرُّه، إذا كرهه، ويَهُرُّه أجود، وعَلَّه بالحِنّاء يَعِلُّه، ويَعُلُّه أجود».

(٨) نقل ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٢١٥ أن ثلاثة أفعال شذت فجاءت بكسر العين وفتحها، وهي: شَدَّهُ يَشِـدُّه ويَشُدُّه، وعَلَّه يَعِلُّه ويَعُلُّه، ونَمَّ الحديثَ يَنِمُّه ويَنُمُّه.

(٩) سورة آل عمران: ١٧٤.

(١٠) سورة هود: ١١٣، وقد تقدم تخريج هذه القراءة في ص ١٢٤.

وقال قوم «ظَلْتَ»، فلم يلقوا حركة العين المحذوفة على الفاء، لكن أقروا حركة الفاء كما كانت، كما قالوا كلهم «لَسْتَ»، وفي التنزيل ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[1].

وقد حذفوا العين أيضاً من قولهم «أَحْسَسْتُ»، فقالوا: «أَحَسْتُ»، فكأنهم أعلّوه بالحذف كما أعلوه بالإسكان للإدغام حيث كرهوا اجتماع المثلين، ولم يصلوا إلى الإدغام للزوم اللام السكون لاتصال الضمير به. وهذه الحروف شاذة عن قياس نظائرها وإن كانت مطردة في الاستعمال، كما أن «اسْتَحْوَذَ» كذلك.

وأما «فَعُلَ» في التضعيف فقد حكي عن يونس فيه «لَبُبْتَ»[2]. ولم أسمع غير هذا الحرف[3]. كأنهم استثقلوا الضمة مع التضعيف، ومن ثم قال قوم فيما حكى أبو عبيدة[4] في جمع «سَرِير» و«جَرِير»[5]: «سُرَر» و«جُرَر»[6] سواء.

نجزت أمثلة الأفعال الثلاثية بغير الزيادة صحيحها ومعتلها ومضاعفها.

□ □ □

---

(١) سورة الواقعة: ٦٥.
(٢) الكتاب ٢: ٢٢٦.
(٣) وحكى قطرب: «شَرُرْتَ في الشَّرّ». المنصف ١: ٢٤٠ و٢: ٣٠٢ وروى ابن جني: «دَمُمْتَ فأنت تَدُمُّ دَمامةً». المنصف ١: ٢٤٠.
(٤) مجاز القرآن ١: ٣٥١ وذكر «سُرَراً» فقط في ٢: ١٦٩ أيضاً. وقال أبو زيد: «سمعت من بني ضبة سَرِير وسُرَر وبئر جَرُور وآبار جُرَر» النوادر ص ٥٧٧. وقال أبو علي: «وحكى أبو زيد وأبو عبيدة أن ناساً فتحوا الثاني من نحو «سُرَر». التكملة ص ٤٣٨.
(٥) في الأصل: «وجديد» والتصويب من مجاز القرآن.
(٦) في الأصل: «وجدد» والتصويب من مجاز القرآن.

مسـألـة[1]

سـألتَ ـ أَعَزَّكَ اللـهُ ـ عن إعـراب قولـه تعـالى ﴿إنَّ المُصَّـدِّقِينَ والمُصَّدِّقاتِ وأَقْرَضُوا اللَّـهَ قَرْضاً حَسَناً يُضاعَفُ لَهُم﴾[2]. والقول في ذلك: إنَّ[3] حرف العطف من[4] قوله ﴿وَأَقْرَضُوا﴾ لا يخلو من أن يكون عطفاً على الفعل المقدر في صلة ﴿المُصَّدِّقِين﴾ أو على غيره. فمن البيّن[5] أن[6] قوله ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّـهَ﴾ لا يجوز أن يكون معطوفاً على الفعل المقدر في الموصول الأول، على أن يكون التقدير: إن الذين صدقوا وأقرضوا الله، وذلك أنك إذا قدرته هذا التقدير، فقد فصلت بين الصلة والموصول بمـا ليس منهما، وما هو أجنبـي، والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبـي ومـا ليس منهما لا يصح، ولذلك لم يجيزوا: رأيت القائمين وزيداً إلا عمراً، وهذا النحو من

---

(١) وردت هذه المسألة في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ٦٨٤ ــ ٦٨٨ مسندة إلى الحلبيات لأبـي علي، وقد أسقط مـؤلفه بعض الفقرات منها كما تراه في ما يأتي. وقال قبلها: «اضطرب قول أبـي علي في هذه الآية، وله كلام في «الحجة» وكلام في «الأغفال» وكلام في «الحلبيات»، وهو أجمع الثلاثة».

(٢) سورة الحديد: ١٨.

(٣) في إعراب القرآن: والقول في أن.

(٤) في إعراب القرآن: في.

(٥) فمن البين: سقط من إعراب القرآن.

(٦) في إعراب القرآن: إن.

المسائل؛ لأن «زيداً» معطوف على «رأيت»، والاستثناء من الصلة؛ من حيث كان المستثنى معمول الفعل الذي فيها، وقد[1] فصلت بينهما بالمعطوف، فلم[2] يجز ذلك، كما لم يجز أن يكون ﴿وأقرضوا الله﴾[3] معطوفاً على ﴿صدقوا﴾ المقدر في الصلة؛ لفصل ﴿المصدقات﴾ المعطوف على «إنّ»[4] بينهما. وإنما لم يجز ذلك لأن العطف على الموصوف وغيره من[5] الأسماء يؤذن بتمامه؛ ألا ترى أنك لا تعطف / على الاسم من قبل أن يتم بجميع [٣٠/ب] أجزائه، فإذا كان العطف يؤذن بالتمام، فعطفت ثم أتيت بعد العطف بما هو من تمامه، فقد زعمت أنه تام غير تام، فنقضت بذكرك ما بقي من الصلة ما قدمته من حُكم التمام بالعطف، فكان متدافعاً[6] غير مستقيم.

ولا يستقيم أن يكون قوله ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّـهَ﴾ في هذه الآية محمولاً على الفعل[7] المقدر في الصلة، كما كان قوله ﴿فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾[8]؛ لأنك لم تزد في هذا الموضع على أنك عطفت على الموضع، ولم تفصل بين الصلة والموصول بأجنبي منهما كما فصلت بالمعطوف بينهما في الأخرى، والحمل على المعنى في هذا النحو[9] مستقيم حسن، فإذا لم يجز أن يكون معطوفاً

---

(١) في إعراب القرآن: فقد.
(٢) في إعراب القرآن: ولم.
(٣) لم يذكر لفظ الجلالة في إعراب القرآن.
(٤) في إعراب القرآن: ما.
(٥) في إعراب القرآن: في.
(٦) في إعراب القرآن: وكان مدافعاً.
(٧) الفعل: سقط من إعراب القرآن.
(٨) سورة العاديات: ٤. وقبلها ﴿والعاديات ضبحاً * فالموريات قدحاً * فالمغيرات صبحاً﴾. وبعد الآية في إعراب القرآن: على المقدر من قوله: فالمغيرات صبحاً. فأثرن به نقعاً.
(٩) بعده في إعراب القرآن: من العطف.

على الصلة لم تحمله على ذلك، ولكن على وجوه أُخَرَ، منها: أن تجعل العطف اعتراضاً بين الصلة والموصول، فإن شئت حملته[1] على أن الخبر غير مذكور، وإن شئت جعلت المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الفاعلين، وجعلت العطف عليهم، وسنفصّل ذلك[2]:

أمّا[3] حمله على الاعتراض فهو أرجح الوجوه[4]؛ لأن الاعتراض قد شاع في كلامهم واتسع وكثر، ولم يجر ذلك عندهم مجرى الفصل بين المتصلين بما هو أجنبي[5]؛ لأن فيه تسديداً وتبييناً[6]، فأشبه من أجل ذلك الصفة والتأكيد، فلذلك جاء بين الصلة والموصول، والفعل[7] والفاعل، والابتداء[8] والخبر، والمفعول وفعله[9]، وغير ذلك.

فمما جاء[10] بين الصلة والموصول[11] ﴿والذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جَزاءُ سَيِّئةٍ بِمِثْلِها وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ما لَهُمْ مِنَ اللَّـهِ مِنْ عاصِمٍ﴾[12]، فقوله[13] ﴿جَزاءُ

---

(١) في إعراب القرآن: وإن شئت كملته.
(٢) وسنفصل ذلك: ليس في إعراب القرآن.
(٣) في إعراب القرآن: وأما.
(٤) زاد بعده في إعراب القرآن: عندي.
(٥) زاد بعده في إعراب القرآن: منهما.
(٦) في إعراب القرآن: وتثبيتاً.
(٧) في إعراب القرآن: في الفعل.
(٨) في إعراب القرآن: والمبتدأ.
(٩) في الأصل: «وفاعله» والتصويب من إعراب القرآن.
(١٠) في إعراب القرآن: فما جاء من ذلك.
(١١) زاد هنا في إعراب القرآن: قوله تعالى.
(١٢) سورة يونس: ٢٧. وقوله تعالى: ﴿ما لهم من الله من عاصم﴾: ليس في إعراب القرآن.
(١٣) فقوله. . . ومن ذلك قول الشاعر: ليس في إعراب القرآن، وذكر في موضعه «وكقوله» فقط.

سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها﴾ اعتراض بين الصلة والموصول؛ ألا ترى أن قوله ﴿وتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ معطوف على ﴿كَسَبُوا﴾ الذي هو صلة ﴿الذين﴾ والخبر ﴿ما لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عاصِمٍ﴾. ومن ذلك قول الشاعر[1]:

ذاك الذي ــ وأَبيكَ ــ تعرف مالكٌ   والحقُّ يَدفعُ تُرَّهاتِ الباطلِ

فاعترض[2] بالقسم بين الصلة والموصول. ومما يمكن أن يكون من ذلك قول الآخر[3]:

لِيَ كُلَّ يومٍ من ذُؤالَةْ   ضِغْثٌ يَزيدُ على إِبالَةْ
فَلأَحْشَأَنَّكَ مِشْقَصاً   أَوْساً ــ أُوَيْسُ ــ مِنَ الهَبالَةْ

فـ «أُوَيْس» نداء معترض بين المصدر والجار المتصل به. فأما قوله «أَوْساً» فمن باب ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾[4]؛ لأن «لأَحْشَأَنَّكَ» يدل على «أَأُوسُكَ»، فحمل «أَوْساً» عليه، ولا يجوز أن يكون بدلاً من الاسم المنصوب؛ لأن في

---

(١) هو جرير، والبيت في ديوانه ص ٥٨٠.

(٢) فاعترض بالقسم... الجر في المسكين على البدل: ليس في إعراب القرآن.

(٣) هو أسماء بن خارجة، وقد نسب البيتان إليه في اللسان (أوس) ٧: ٣١٥ و(حشأ) ١: ٤٨ و(أبل) ١٣: ٦. وكذا الأول في (ذأل) ١٣: ٢٧٠ والثاني في (هبل) ١٤: ٢١٢. ونسب الأول في جمهرة اللغة ١: ٣٢٩ إلى الفرزدق، والبيتان مع بيت ثالث بينهما في ديوانه ص ٦٠٧. والأبيات الثلاثة في ملحقات ديوان الكميت ٣: ٣٤. ونسبا في السمط ص ٤٣٧ إلى أعرابي. وهما بغير نسبة في الخصائص ٢: ٧٢. وكذا الأول في الصحاح (أبل) ص ١٦١٩ وديوان الأدب ١: ٣٨٦ والبصريات ص ٢٦٣ وجمهرة الأمثال ٢: ٦ ومجمع الأمثال ١: ٤١٩. ذؤالة: الذئب. والإبالة: الحزمة من الحطب، والضغث: الجُرْزة التي فوقها. وحشأه: رماه فأصاب جوفه. والمشقص: السهم العريض النصل. وأويس: تصغير أوس، وهو الذئب. والهبالة: اسم ناقته. خاطب بهذا ذئباً عاث في غنمه وطمع في ناقته. وقوله «ضغث يزيد على إبالة» أصله مثل، فهم يقولون للرجل يحمّل صاحبه المكروه، ثم يزيده منه: «ضغث على إبّالة» وتخفف باؤه. والمثل في أمثال أبي عبيد ص ٢٦٤ وجمهرة الأمثال ٢: ٦ ومجمع الأمثال ١: ٤١٩ والمستقصى ٢: ١٤٨.

(٤) سورة النمل: ٨٨.

البدل ضرباً من البيان كالصفة، والمتكلم والمخاطب لا يُحتاج / إلى ذلك [٣١/أ] معهما، فمن ثَمَّ لم يُجز سيبويه[١] في قوله «بِـيَ المسكينَ كان الأمرُ» الجرَّ في «المسكين» على البدل.

فإذا جاز[٢] الفصل بين الصلة والموصول بما ذكرنا من الاعتراض، فأَن[٣] يجوز الفصل بين اسم «إنّ» وخبرها بالاعتراض الذي هو قوله ﴿وأَقْرَضُوا اللَّـهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ أَحْرَى[٤]؛ لأن اتصال الصلة بالموصول أشد من اتصال المبتدأ بالخبر؛ ألا ترى أنهما يجريان مجرى الاسم الواحد، وأن المبتدأ قد يحذف خبره ولا يستعمل إثباته. وقوله ﴿يُضاعَفُ لَهُم﴾ على هذا التأويل في الآية، في موضع رفع بأنه[٥] خبر المبتدأ.

ومما جاء من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله[٦]:

أَلا هَلْ أَتاها ــ والحَوادِثُ جَمَّةٌ ــ ... بأَنَّ امْرأَ القَيْسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَـرا

فالمبتدأ والخبر اعتراض، والجار والمجرور في موضع رفع بأنه[٧]

---

(١) الكتاب ١: ٢٥٦.

(٢) في إعراب القرآن: جاء.

(٣) في إعراب القرآن: فإنه.

(٤) في الأصل: «أجوز» والتصويب من إعراب القرآن.

(٥) في إعراب القرآن: بإن.

(٦) هو امرؤ القيس كما في تهذيب الألفاظ ص ٤٨٧ وشرح القصائد السبع ص ٤٥٩ والأغاني ٩: ٧٦، طبعة دار الثقافة ــ بيروت ١٩٥٧، والمنصف ١: ٨٤ والخصائص ١: ٣٣٥ ومقاييس اللغة ١: ٢٨٠ وشرح المفصل ٨: ٢٣، ٢٤ واللسان (بقر) ٥: ١٤١ والخزانة ٩: ٥٢٤ ــ ٥٢٧ [الشاهد ٧٩١]. وهو من قصيدته التي مطلعها:

سَما لكَ شَوْقٌ بعدما كان أَقْصَـرا ... وحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍّ فَعَـرْعَـرا

وهي في ديوانه بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ص ٥٦ ــ ٧١ وليس فيها البيت الشاهد. تملك: اسم امرأة، قيل: إنها أمه، وقيل: إحدى جدّاته. وهي بنت عمرو بن زبيد من مذحج. بيقر: هاجر من أرض إلى أرض، وقيل: خرج من الشام إلى العراق.

(٧) في إعراب القرآن: بأن.

فاعل، كما أنهما في ﴿كَفَى بِاللَّـهِ﴾[1] كذلك.

ومثل ذلك القول الآخر[2]:

وقد أَدْرَكَتْني ـ والحوادثَ جَمَّةٌ ـ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ

وإذا جاز ذلك[3] في الفعل والفاعل كان في المبتدأ والخبر أجوز؛ ألا ترى[4] أن اتصال الفعل بالفاعل أشد من اتصال المبتدأ والخبر، فمن ثم لم يحذف الفاعل في الموضع الذي يحذف فيه المبتدأ، ولكنه يضمر. فمن ذلك ما حكاه سيبويه[5] [من][6] قولهم «إنّه ـ المسكينُ ـ أَحمقُ»، فـ «المسكينُ» خبر مبتدأ محذوف، وقد اعترض بهما بين اسم «إنّ» وخبرها.

ومَنْ أنشدَ قولَ الشاعر[7]:

تَبَرَّأُ مِنْ دَمِ القَتيلِ وَثَوْبِهِ وقد عَلِقَتْ دَمَ القَتِيلِ إزارُها

و «ثوبُه»، كان قوله «وقد عَلِقَتْ دَمَ القَتِيلِ» اعتراضاً بين الابتداء والخبر، ومن جرّ «ثَوْبه» كان قوله «إزارُها» مرتفعاً بـ «عَلِقَتْ»، وكأنه أَنَّثَ على «المُلاءة» ونحو ذلك.

---

(١) سورة الرعد: ٤٣ وغيرها.

(٢) هو جويرية بن بدر كما في النقائض ١:٣٠٨ ـ ٣٠٩ وشرح شواهد المغني ص ٨٠٧، وقيل: حويرثة. وفي شرح أبيات مغني اللبيب ٦:١٨٣ ـ ١٨٤: جويرية بن زيد. وهو بغير نسبة في الخصائص ١:٣٣١، ٣٣٦ والأمالي الشجرية ١:٢١٥. عُزْل: جمع أَعْزَل، وهو من لا رمح له.

(٣) ذلك: سقط من إعراب القرآن.

(٤) ألا ترى أن اتصال... من الجملة التي هي اعتراض: سقط من إعراب القرآن.

(٥) الكتاب ١:٢٥٦.

(٦) من: تكملة يقتضيها السياق.

(٧) هو أبو ذؤيب الهذلي. والبيت في شرح أشعار الهذليين ص ٧٧. يقال: قد علق دم فلان ثياب فلان إذا كان هو قتله. يذكر امرأة أتاها قوم فطلبوا قتيلاً عندها، فحلفت وتبرأت، ثم فتشوا منزلها، فوجدوا القتيل وسلاحه في بيتها.

ومن الاعتراض قوله ﴿فلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ. وإنَّهُ لَقَسَمٌ لو تَعلمونَ عَظِيمٌ. إنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾[1]، فقوله ﴿وإنّه لقسم لو تَعلمونَ عَظيمٌ﴾ اعتراض بين القسم والمقسم عليه، التقدير: فأُقسمُ بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم. وقوله ﴿لو تعلمون﴾ اعتراض أيضاً بين الصفة والموصوف من الجملة التي هي اعتراض، والتقدير[2] في ﴿لو تعلمون﴾: اعْلَمُوا، كما تقول: لو قُمْتَ، أي: قُمْ.

وزعم أبو الحسن أن الماضي في هذا المعنى أكثر من المضارع، وعلى هذا قالوا: إنّ زيداً ـ فافهمْ قولي ـ رجلُ صِدْقٍ.

ومن الاعتراض بين الصفة والموصوف / قوله ﴿ذلكَ عِيْسى بنُ مَرْيَمَ [٣١/ب] قَوْلُ الحَقِّ الذي فيه يَمْتَرُونَ﴾[3]. ولو جاء بين الشرط والجزاء كان حسناً؛ لأن الشرط والجزاء بمنزلة القسم والمقسم عليه.

وقد جاء بين المعطوف والمعطوف عليه فيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر[4]:

---

(١) سورة الواقعة: ٧٥ ـ ٧٧.

(٢) من هذا الموضع إلى آخر الآية ٣٤ من سورة مريم التالية ورد في إعراب القرآن على النحو التالي: «ومن الاعتراض بين الصفة والموصوف قوله تعالى ﴿ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذي فيه يمترون﴾ كما أن قوله ﴿لو تعلمون﴾ كذلك، والمعنى في ﴿لو تعلمون﴾: اعلموا، كما تقول: لو قمت، أي: قم. وزعم أبو الحسن أن الماضي في هذا المعنى أكثر من المضارع».

(٣) سورة مريم: ٣٤. وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي. وقرأ عاصم وابن عامر ﴿قَوْلَ الحَقِّ﴾ نصباً. السبعة ص ٤٠٩. وما بعد الآية سقط من إعراب القرآن إلى آخر قوله: فلهذا النحو الذي ذكرت من اتساع الاعتراض كان حمل الآية عليه أولى.

(٤) هو قيس بن جروة كما في النوادر ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧. الأَعَمّ: الجماعة، ويروى: الأُعُمّ، وهو جمع عَمّ. المضائض: الشرّ.

أَصْبَحَ مِنْ أَسْماءَ قَيْسٌ كقابِضٍ ... على الماء لا يَدْري بما هو قابِضُ
فإنَّ أباها مُقْسِمٌ بيَمينِهِ ... لَئِنْ نَبَضَتْ كَفِّي ـ وإنّي لَنابِضُ ـ
ثُمَّ رآني لَأَكُونَنْ ذَبيحةً ... وقد كَثُرَتْ بينَ الْأَعَمِّ المَضائِضُ

وأنشد[1]:

كَأَنَّ ـ وقد أَتى حَوْلٌ جَرِيمٌ ـ ... أَثافِيَها حَماماتٌ رُكُودُ

يريد: كأن أَثافِيَها.

وقد جاء الفصل بين المفعول وفعله في قوله أبي النَّجْم[2]:

وبُدِّلَتْ ـ والدهرُ ذو تَبَدُّلِ ـ ... هَيْفاً دَبُوراً بالصَّبا والشَّمْأَلِ

وفي قول الأعشى[3]:

ومِنّا الذي أَعْطاه في النّاس رَبُّهُ ... على فاقةٍ ـ ولِلْمُلوكِ هِباتُها ـ
نِساءَ بَني شَيْبانَ يَوْمَ أُوارةٍ ... على النارِ إذ تُجْلَى بها فَتَياتُها

فلهذا النحو الذي ذكرت من اتساع الاعتراض كان حمل الآية عليه أولى.

وإن حملته[4] على أن الخبر غير مذكور، ولم تجعل قوله ﴿وأَقْرَضُوا

---

(١) هو أبو الغول كما في النوادر ص ٤٩٨. وآخره «مثول» في موضع «ركود» وهو الصواب لأن قبله بيتين آخرهما: «الفصيل» و«الجميل». وهو بغير نسبة في المنصف ٢: ١٨٥، ٣: ٨٢ والخصائص ١: ٣٣٧ واللسان (ثفا) ١٨: ١٢٢. جريم: تام. والأثافي: الأحجار التي توضع عليها القدر، واحدها: أثفية.

(٢) ديوانه ص ١٨٠ والخصائص ١: ٣٣٦ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٥٨٢. الهيف: ريح حارة تأتي من قبل الجنوب. الدبور: الريح التي تأتي من جهة الغرب. بدلت: أي الإبل.

(٣) ديوانه ص ١٣٧. الفاقة: الفقر. تُجلى: تزيَّن. يوم أوارة الأول: كان للمنذر بن ماء السماء على بكر.

(٤) في إعراب القرآن: حملت.

اللَّـهِ﴾ اعتراضاً، ولكن جملة معطوفة على ما تقدمهـا[١]، جاز في قـوله ﴿والمُصَّدِّقات﴾ أمران:

أحدهما: أن تكون الواو بمنزلة «مَعَ» على أن تكون قد سدت مسد خبر الابتداء[٢]، كما أنك لو قلت: إنّ المُصَّدِّقين مَعَ المُصَّدِّقات، كان كذلك؛ ألا ترى أنه لما كان معنى قولك «أَقائمٌ الزيدانِ»: أيقوم الزيدان، استغنيت بالفاعل عن خبر المبتدأ، وإن كان قد ارتفع «قائم» ارتفاع المبتدأ، فكذلك قوله[٣] ﴿والمُصَّدِّقات﴾، وإن كان منتصباً بالعطف على «إنّ» فإنه يسدّ مسدَّ الخبر، فلا تحتاج[٤] مع ذلك إلى تقدير خبر، كما لم تحتج[٥] إليه في قولك «أَقائمٌ[٦] الزيدانِ» ومثل ذلك قولهم «الرجالُ وأَعْضادُها» و«النِّسـاءُ وأَعْجازُها» لما كان المعنى: الرجال مَعَ أعضادِها، والنساء مَعَ أعجازِها، استغنيتَ عن خبر الابتداء بذلك[٧]، فكما[٨] / استغنيتَ عن خبر المبتدأ بما [٣٢/أ] كان معطوفاً عليه لمّا كان المعنى معنى «مَعَ»[٩]، كذلك يـدخـل عليه «إنّ» على هذا الحد.

ومثل[١٠] ذلك قولهم «كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه»[١١]. ومثله مما دخل عليه «إنّ»

---

(١) في إعراب القرآن: تقدم.
(٢) في إعراب القرآن: المبتدأ.
(٣) في إعراب القرآن: قولك.
(٤) في إعراب القرآن: فلا يحتاج.
(٥) في إعراب القرآن: كما لم يحتج.
(٦) في الأصل: «قائم» بدون همزة الاستفهام، والتصويب من إعراب القرآن.
(٧) بذلك: سقط من إعراب القرآن.
(٨) في إعراب القرآن: وكما.
(٩) في إعراب القرآن: لما كان المعنى كذلك يدخلان على هذا الحد.
(١٠) ومثل ذلك . . . والمصدقات: ليس في إعراب القرآن.
(١١) الكتاب ١: ١٥٠، ١٥٤، ١٩٧.

ما ذكره[1] من قولهم «إنَّكَ ما وخَيْراً» أي: إنك مَعَ خيرٍ. فعلى هذا أيضاً يحمل قوله (إنَّ المُصَّدِّقينَ والمُصَّدِّقاتِ)، أي[2]: إنهم معهن في نيل الثواب وارتفاع المنزلة به[3]. فإذا حملته[4] على ذلك جاز بلا خلاف فيها.

وقد يجوز[5] أن تضمر لهذا النحو خبراً، فيكون التقدير «كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقرونان»[6]. وعلى هذا يضمر[7] أيضاً خبر «إنّ» في قوله (إنَّ المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات) [أي: إنَّ المُصَّدِّقينَ والمُصَّدِّقاتِ][8] مفلحون، أو يضاعف لهم[9]، ونحو ذلك مما ذُكروا به[10] في التنزيل. ومثله[11] في حذف الخبر قوله ﴿إنّ الذين كَفَرُوا ويَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّـهِ﴾[12] إلى قوله ﴿والبادِ﴾. ويكون موضع (يُضاعف لهم) على هذا التأويل[13] نصباً لأنه[14] صفة للنكرة المنصوبة[15]. وإن شئت لم تجعله صفة، ولكن جملة

---

(١) يعني سيبويه. الكتاب ١: ١٥٢.

(٢) في إعراب القرآن: فيكون المعنى.

(٣) به: سقط من إعراب القرآن.

(٤) في إعراب القرآن: حملت.

(٥) هذا ثاني الأمرين اللذين أشار إليهما.

(٦) الكتاب ١: ١٥١.

(٧) في إعراب القرآن: تضمر.

(٨) ما بين القوسين تكملة من إعراب القرآن.

(٩) في إعراب القرآن: يفلحون أو مضاعف لهم.

(١٠) في الأصل: «فيه» والتصويب من إعراب القرآن.

(١١) ومثله... والباد: ليس في إعراب القرآن.

(١٢) سورة الحج: ٢٥، وتتمتها: ﴿والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب إليم﴾. وتقدير الخبر: معذَّبون.

(١٣) على هذا التأويل: ليس في إعراب القرآن.

(١٤) لأنه: سقط من إعراب القرآن.

(١٥) في إعراب القرآن: صفة للقَرْض.

مستأنفة[1]، إلا أنك[2] لم تلحق حرف العطف لالتباسها بما تقدم، كما لم تلحقه في قوله ﴿أُولئكَ أَصْحابُ النَّارِ هُمْ فيها خالِدُونَ﴾[3]، فيكون ما ذكرنا في الفعل والفاعل نظير هذه في الابتداء والخبر. ويقوي ذلك قوله ﴿مَنْ ذا الذي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضاعِفَهُ لَهُ﴾[4]، فلم تجر المضاعفة صفة عليه في اللفظ وإن كان في المعنى كذلك.

فأما[5] قوله ﴿ولَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾[6] فلا يكون معطوفاً على (يُضاعَف) في قول من جعله صفة؛ ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجلٍ يذهب أبوه وزيدٌ منطلقٌ، وأنت تريد العطف على «يذهب» لم يجز؛ لأنه لا تعلق للموصوف به. وكذلك الآية، فمن أضمر خبر «إنّ» أو جعل العطف يسدّ مسدّ الخبر، واستأنف (وأَقْرَضوا) وجعل قوله (يُضاعَف) صفة، لم يكن قوله ﴿ولَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ إذا أراد به العطف إلا معطوفاً على ﴿وأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾.

ويجوز أن تجعلها في موضع حال كقوله ﴿يَغْشَى طائفةً مِنْكُمْ وطائفةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾[7]، كأنه قال: يضاعف لهم مأجورين.

وإن شئت جعلت المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الفاعلين، وجعلت قوله (وأقرضوا) معطوفاً على ذلك؛ لأن معنى (المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات)

---

(١) في إعراب القرآن: وإن شئت جعلته جملة مستأنفة.

(٢) إلا أنك... وإن كان في المعنى كذلك: ورد في إعراب القرآن على النحو التالي: إلا أنك لم تلحق الواو، أو لالتباس أحدهما بصاحبه.

(٣) سورة البقرة: ٣٩.

(٤) سورة الحديد: ١١.

(٥) فأما قوله... يضاعف لهم مأجورين: سقط من إعراب القرآن، وأثبت في موضعه ما نصه: «وقوله ﴿ولهم أجر كريم﴾ مستأنف. ومن شاء جعل ما قبله وصفاً، إذ لا تعلق له بالموصوف. وإن شئت جعلته حالاً من (لهم) في قوله (يضاعف لهم)».

(٦) هذه تتمة الآية ١٨ من سورة الحديد، وهي موضوع هذه المسألة.

(٧) سورة آل عمران: ١٥٤.

كمعنى: إنّ الناس المصدقين. فإذا كان ذلك معناه جاز أن تعطف[1] (وأَقْرَضُوا) عليه، كما كان يجوز / ذلك لو أبرزت ما هذا المذكور في معناه وموضعه. [٣٢/ب]

وعلى هذا الوجه حمله أبو الحسن أرى[2]؛ لأنه قال في تفسيرها: لو قلت: الضاربُه أنا وقمت زيدٌ، كان جائزاً. كأنه يريد: كما[3] استقام أن تحمل[4] «الضارب» على «ضرب»، فعطفت[5] «قمت» عليه، كذلك يستقيم أن تجعل الفاعلين والفاعلات بمنزلة الفاعلين[6]، فتحمل (وأَقْرَضُوا) عليه؛ إذ لا يستقيم عطف (وأَقْرَضُوا) على الصلة الأولى، وإذ[7] العطف على المعنى قد جاء في الصلات وفي غيره[8] كثيراً[9]، فتأول الآية على الحمل على المعنى الذي هو صحيح دون الوجه الفاسد، والحمل على المعنى أكثر من ذلك في العطف وغيره. فمن ذلك قوله ﴿أو كَالَّذي مَرَّ على قَرْيةٍ وَهِيَ خاوِيةٌ﴾[10] لما كان معنى قوله ﴿أَلَـمْ تَرَ إلى الذي حاجَّ إبْراهِيمَ﴾[11]: أرأيت كالذي حاجَّ إبراهيمَ في ربِّه أو كالذي مَرَّ على قريةٍ.

ومن ذلك قوله ﴿ما لِيَ لا أَرَى الهُدْهُدَ﴾[12]، وقوله ﴿ما لَنا لا نَرَى رِجالاً

---

(١) في إعراب القرآن: أن يعطف.
(٢) أرى: ليس في إعراب القرآن.
(٣) في إعراب القرآن: يريد إنه كما.
(٤) في إعراب القرآن: أن يحمل.
(٥) في إعراب القرآن: فتعطف.
(٦) والفاعلات بمنزلة الفاعلين: ليس في إعراب القرآن.
(٧) في إعراب القرآن: ولأن.
(٨) في إعراب القرآن: «وغيرها» قلت: قوله: «وفي غيره» يريد: في غير باب الصلات.
(٩) بعده في إعراب القرآن: «فافهمه» وسقطت بقية المسألة منه.
(١٠) سورة البقرة: ٢٥٩.
(١١) سورة البقرة: ٢٥٨.
(١٢) سورة النمل: ٢٠.

كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرارِ﴾[1] لما كان المعنى في قولك: ما لي لا أراه، وما لنا لا نراهم: أَخْبِرُونا عنهم، صار الاستفهام محمولاً على معنى الكلام، حتى كأنـه قال: أخبروني عن الهدهد أشاهد هو أم كان من الغائبين. وكذلك الأخرى في من وصل الهمزة ولم يقطعها في قوله ﴿اتَّخَذْناهم سِخْرِيّاً﴾[2]. فكما استقام الحمل على المعنى في هذا النحو، كذلك حمل الآية عليه فيما نرى أنه مذهب أبـي الحسن.

□ □ □

(١) سورة ص: ٦٢.

(٢) سورة ص: ٦٣. قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: (الأشرارِ. اتَّخَذْناهُمْ) بألف موصولة. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم: (الأشرارِ. أَتَّخَذْناهُمْ) بقطع الألف. السبعة ص ٥٥٦.

مســألــة

قال أبو علي: إن سأل سائل عن الواحد من قوله تعالى ﴿نحنُ أُولُو قُوَّةٍ وأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾[1]، ما واحده من لفظه على القياس؟ وكيف كان يكون لو قيل؟

فالجواب: أنه ينبغي أن يكون «أُلٍ» كما ترى. يدلك على ذلك قولهم في جمعه «أُلُونَ» كما قالوا في جمع «عَمٍ»: «عَمُونَ»، فأسكنوا الياء التي هي لام الفعل من «عَمٍ» حيث لزم تحريكها بالضم، وألقيت حركتها على العين التي هي ميم، وحذفت اللام التي هي ياء لالتقاء الساكنين: هي وواو الجمع، فصار «عَمُونَ». فكذلك تحريك اللام التي هي عين من قولك «أُلُونَ» بالضم، يدلُّ على أن الآخر ياء لزم تحريكها بالضم، فأسكنت، وألقيت حركتها على العين التي هي لام، وحذفت، فصار «أُلُونَ» كقولك «عَمُونَ».

فإن قلت: فكيف يسوغ هذا و«أُلٍ» على هذا: «فُعِلٌ»، وليس في الأسماء شيء على هذا، فإذا كان كذلك كان فاسداً / لخروجه إلى ما لا نظير له، وما كان كذلك كان ساقطاً؟ [٣٣/أ]

(١) سورة النمل: ٣٣.

قيل له: لا يمتنع هذا أن يكون على لفظ «فُعِلٍ»، لا على أن أصل البنية كذلك، ولكن كان الأصل «فُعُلً» مثل «عُنُق» و «أُذُن» و «طُنُب»[1]، فلما لزم أن يكون آخر الاسم واو أو ياء قبلها ضمة، كره ذلك، فأبدل من الضمة كسرة ليصير الآخر ياء. ونظير هذا مما سمع منهم وحكاه سيبويه[2] «ثَنِيّ وثُنٍ»؛ ألا ترى أن ثَنِيّاً: فَعِيلٌ كرَغِيف وكَثِيب، وجمعه «فُعُلٌ» كرُغُف وكُثُب، فقيل «ثُنٍ»، فأبدل. وكذلك الواحد من قولك «أُلُونَ» كان على هذا للدلالة التي ذكرنا.

ويجوز أن يكون واحده «فُعَل» مثل «صُرَدٍ»[3] و «هُدَىً».

فإن قلت: إن الأمر لو كان على هذا لوجب أن يكون الجمع «أُلَوْنَ»؛ ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بـ«هُدَىً» و «أَعْشَى» لقلت: «هُدَوْنَ» و «أَعْشَوْنَ»، فلما لم تجىء اللام التي هي عين من «أُلُونَ» مفتوحة، دل ذلك على أنه لا يجوز أن يكون «فُعَل» كما ذكرت.

قيل له: إنه يجوز أن يكون في الأصل «فُعَل» كما ذكرنا، ولكنهم أبدلوا من الفتحة كسرة إتباعاً للجمع الذي في معناه؛ ألا ترى أنهم قالوا في جمع «ذُو»: «الذَّوِينَ»، قال الكميت[4]:

فلا أَعْني بذلك أَسْفَلِيكُمْ ... ولكنّي أُريدُ به الذَّوِينا

يخاطب بذلك أهل اليمن، ويعني بـ«الذَّوِين» ملوكهم كذِي يَزَنٍ

---

(١) الطنب: حبل الخباء.

(٢) الكتاب ٣: ٦٣٥.

(٣) الصرد: ضرب من الغربان.

(٤) البيت له في الكتاب ٣: ٢٨٢ والخزانة ١: ١٣٩ [الشاهد ١٦]. وهو في هاشمياته ص ٢٩٢ ط. بيروت.

وذِي كَلاع[1]، فجمعهم على «ذَوِينَ». فلما كان «الذَّوِينَ» في معنى «أُلِينَ» كَسَرَهُ ككَسْرِه وإن كان الأصل الفتح[2]، كما أن «يَذَرُ» لما كان في معنى «يَدَعُ» فُتحت العين منه وإن لم يكنْ حرف حلق كما في «يَدَعُ». ويؤكد هذا ويقوّيه أنهم جعلوا جمع المؤنث بالألف والتاء كجمع تأنيث «ذَوِينَ»؛ ألا تراهم قالوا «أُلات»، وفي التنزيل ﴿وأُولاتُ الأَحْمالِ﴾[3]، فحذفوا لام الفعل لما كانت محذوفة من «ذَوات». فكما أتبعوا جمعَ التأنيثِ التأنيثَ في أن حذفوا اللام، كذا أتبعوا جمعَ التذكيرِ التذكيرَ في أن كسروا فقالوا «أُلِينَ»، وإن كان الأصل فتح العين، إتباعاً للجمع الذي هو بمعناه، وهو «الذَّوِينَ».

وجاز أيضاً أن تجمع «أُلِينَ» وإن كان الواحد «أُلَىً» مثل «هُدَىً» كما جاز أن تجمع «ذَوَىً» على «ذَوِينَ»؛ ألا ترى أن[4] واحد «الذَّوِينَ»: «ذَوَىً». يدل على ذلك ﴿ذَواتا أَفْنانٍ﴾[5] و ﴿ذَواتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾[6]، وجَمَعه الكُميتُ على «الذَّوِينَ». وكما جاز أن تجمع «ذَوَىً» الذي هو «فُعَلٌ» جَمْعَ ما آخره ياء، وكان / واحده «ذَوَىً»، كذلك يجوز أن تجمع «أُلَىً» الذي هو «فُعَلٌ» كأنه على وزن «فُعِلٍ». ويؤكد ذلك أنهم قد جمعوا في الشعر القديم «قَناً» على [٣٣/ب]

---

(١) في الأصل «وذي كُلاع» بضم الكاف. والتصويب من اللسان (كلع) ١٠: ١٨٨، فقد نص على فتحها. وفيه: «والتكلع: التحالف والتجمع، لغة يمانية، وبه سمي ذو الكَلاع، بالفتح، وهو ملك حِميريّ من ملوك اليمن من الأذواء، وسمي ذا الكلاع لأنهم تكلعوا على يديه، أي: تجمعوا».

(٢) أي: كسر الواو من الذوين، وهي في المفرد مفتوحة؛ لأن مفرده ذوى، كما سترى بعد قليل.

(٣) سورة الطلاق: ٤.

(٤) في الأصل: «أنه» وهو سهو من الناسخ.

(٥) سورة الرحمن: ٤٨.

(٦) سورة سبأ: ١٦.

قُنِينَ»[1]، فأبدلوا من الفتحة كسرة في الجمع، فكذلك يجوز أن يكون واحد «أُلِينَ» «أُلَيّ»، وإنما غيروا في الجمع.

وحكى أبو زيد[2] أن بعضهم قالوا في «مَقْتَوِينَ»: «مَقْتَوْيَنَ»، فأبدل من

---

(1) قال عامر بن شقيق الضبي:

فإنك لو رأيتِ، ولن ترَيْهِ
أَكُفَّ القومِ تُخْرَقُ بالقُنِينا

الحماسة ١ : ٢٩٥ [الحماسية ١٨٨].

(2) في النوادر ص ٥٠٢ ــ ٥٠٣ أنشد قول عمرو بن كلثوم:

تَهَدَّدْنا وأَوْعِدْنا، رُوَيْداً ... متى كُنَّا لِأُمِّكَ مَقْتَوِيْنا

وبعده: «الواو مفتوحة، وبعضهم يكسرها. أي: متى كنا خَدَماً لأمك. قال أبو الحسن: القياس ــ وهو مسموع عن العرب أيضاً ــ فتح الواو من مَقْتَوِيْنَ، فتقول: مَقْتَوَيْنَ، فيكون الواحد مَقْتَوَىً فاعلم مثل مُصْطَفَىً فاعلم، ومُصْطَفَيْنَ إذا جمعت. ومن قال مَقْتَوِينَ فكسر الواو، فإنه يفرده في الواحد والتثنية والجمع والمؤنث لأنه عنده مصدر...».

وقد أوضح أبو علي مذهبه هذا في كتابه «إيضاح الشعر» فأنشد بيت عمرو بن كلثوم، وقال: «قالوا: رجل مُقْتَوِيّ، وقالوا في الجمع: مَقْتَوُونَ، كما قالوا: أَشْعَرِيّ وأَشْعَرُونَ، فحذفوا ياءي النسب مع الجمع بالواو في هذين الموضعين ونحوهما... إلا أن أبا زيد حكى الفتح والكسر في الواو وفيما قبل الياء في من جعل النون حرف الإعراب... فأمّا ما انفرد به أبو زيد بحكايته من كسر الواو التي قبل الياء وفتحها، فالأصل فيه الكسر؛ ألا ترى أنك لو أثبت ياءي النسب لقلت: مَقْتَوِيُّونَ، فإذا حذفتها وأنت تريدها وجب تقرير الكسرة كما كانت تقرر مع الياءين لو أثبتهما، فالذي فتح إنما أبدل من كسرة الواو الفتحة، كما أبدل الكسرة من الفتحة في قوله:

فلا أَعْني بذلكَ أَسْفَلِيكُمْ ... ولكنِّي أُريدُ به الذَّوِينا

فأبدل من الفتحة في الواو الكسرة. يدلك على أن الأصل فيها الفتحة قولُه تعالى ﴿ذَواتا أَفْنانٍ﴾ و﴿ذَواتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾... وإنما جاز ذلك في الفتحة والكسرة لأنهما كالمثلين؛ ألا ترى أنهم قد حركوا بالفتح مكان الكسر في جميع ما لا ينصرف، وجعلوا النصب والجر على لفظ واحد في التثنية وضربي الجمع المسلم في التأنيث والتذكير...» إيضاح الشعر ق ٤٢/ب ــ ٤٣/أ والنسخة التي رجعت إليها عنوانها: شرح الأبيات المشكلة الإعراب، وقد نقل نص أبي علي منه البغدادي في الخزانة ٧ : ٤٢٩ ــ ٤٣٢ =

الكسرة فتحة. فكما جاز أن تبدل من الكسرة فتحة في هذا الذي حكاه أبو زيد، كذلك يجوز أن تبدل من الفتحة كسرة في «أُلِينَ»؛ لأن الفتحة والكسرة كالمثلين؛ ألا ترى أنهم قد حركوا بالفتح مكان الكسر في جميع[1] ما لا ينصرف، وجعلوا النصب والجر على لفظ واحد في التثنية وضربي الجمع المسلم: التذكير والتأنيث. فهذا مما يعلم به مقاربة كل واحد من النصب والجر الآخر، وكونه مثلاً له.

□ □ □

= [الشاهد ٥٥٣] وانظر الكتاب ٣: ٤١٠ والخصائص ٢: ٣٠٣ والمنصف ٢: ١٣٣ وشرح القصائد السبع ص ٤٠٣ ــ ٤٠٤ وشرح القصائد العشر ص ٣٤٧ والمسائل البغداديات ص ٥٧٥ ــ ٥٧٨.

(١) في الأصل: «جمع» والتصويب من إيضاح الشعر ق ٤٣/أ.

مسألة

قرأ ـ أطالَ اللّـهُ بقاءَ سيِّدِنا الأميرِ سيفِ الدولة ـ عبدُ سيدِنا الرقعةَ النافذة من حضرة سيدنا، فوجد كثيراً منها شيئاً لم[1] تجر عادة عبده به، لا سيما مع مثل صاحب الرقعة، إلا أنه يذكر من ذلك بعض ما يدل على قلة تحفظ هذا الرجل فيما يقوله، وهو قوله: «لو يبقى عمر نوح ما صلح أن يقرأ على السيرافي» مع علمه بأن ابن بهزاذ السِّيْرافي يقرأ عيه الصبيان ومعلموهم؛ أفلا أصلح أن أقرأ على من يقرأ عليه الصبيان! هذا ما لا خفاء به، كيف وهو قد غلط فيما حكاه عني، وأني قلت: «إن السيرافي قرأ علي»، ولم أقل هذا، إنما قلت: «تعلم مني، وأخذ عني هو وغيره ممن ينظر اليوم في شيء من هذا العلم»، وليس قول القائل «تعلم مني» مثل «قرأ علي»؛ لأنه قد يقرأ عليه من لا يتعلم منه، وقد يتعلم منه من لا يقرأ عليه، وتعلُّمُ ابن بهزاذ السيرافي مني في أيام محمد بن السري وبعده، لا يخفى على من كان يعرفني ويعرفه، كعلي بن عيسى الوراق، ومحمد بن أحمد بن يونس، ومن كان يطلب هذا الشأن من بني الأزرق الكاتب وغيرهم، وكذلك كثير من الفرس، الذين كانوا يرونه يغشاني في صف شونيز، كعبدالله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْهِ النحوي، لأنه كان جاري بَيْتَ بَيْتَ قبل أن يموت الحسن بن جعفر أخوه، فينتقل إلى داره التي ورثها عنه في درب الزَّعْفَرانيّ.

---

(١) في الأصل: «ولم» والصواب حذف الواو.

[٣٤/أ] وأما قوله / : «إني قلت: إن ابن الخَيّاط كان لا يعرف شيئاً» فغلط في الحكاية، كيف أستجيز هذا وقد كلّمتُ ابنَ الخياط في مجالس كثيرة! ولكني قلت: «إنه لا لقاء له»؛ لأنه دخل بغداذ بعد موت محمد بن يزيد، وصادف أحمد بن يحيى قد صَمَّ صَمَماً شديداً لا يَخْرِقُ الكلمُ معه سمعَه، فلم يمكن تعلم النحو منه، وإنما كان يُعوِّل فيما كان يؤخذ عنه على ما كان يُمليه دون ما كان يُقْرَأ عليه. وهذا أمر لا ينكره أهل هذا الشأن ومن يعرفهم.

وأما قوله: «قد خَطَّأتُه البارحَة في أكثر ما قاله» فاعتراف بما أن أستغفر الله منه كان حسناً، وكذلك حكم كل من خَطَّأَ مُصيباً.

نَجَزَ جوابُ ما ليس من العلم الذي أُعاني.

فأما قوله: «إني قلت: ما قال أحد إن القوم يقع على الجن» فما أعلمني قلت هذا، ولكني قلت: إنّ القوم يقع على الرجال دون النساء بدلالة قوله تعالى ﴿يا أَيُّها الذينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾[١] ثم قال ﴿ولا نِساءٌ مِنْ نِساءٍ﴾[٢] وبدلالة قول زُهير[٣]:

.... أَقَــوْمٌ آلُ حِــصْــنٍ أَمْ نِــســاءُ

وبدلالة أن «القَوْم»: «فَعْلٌ» من «القِيام»، والرجال هم القَوّامون على النساء والصبيان كما جاء ذلك في التنزيل[٤]، وليس للنساء قيام على الرجال في هذا الوجه. فقال قائل في المجلس: فقد قيل[٥]: إن قَوْماً يقع على النساء أيضاً بدلالة قوله ﴿إِنَّا أَرْسَلْنا نُوحاً إلى قَوْمِهِ﴾[٦]. فقلت: إن هذا لا يدل على

---

(١) ، (٢) سورة الحجرات: ١١.

(٣) ديوانه ص ٧٣. وصدره: «وما أدري وسوفَ إخالُ أَدْري» بنو حصن: من كلب.

(٤) يعني قوله تعالى في الآية ٣٤ من سورة النساء: ﴿الرِّجالُ قَوَّامونَ على النِّساءِ بما فَضَّلَ اللّـهُ بَعْضَهم على بَعْضٍ وبما أَنْفَقوا مِنْ أَمْوالِهِمْ﴾.

(٥) بعده في الأصل: «ولو قيل». وأرى أنها مقحمة.

(٦) سورة نوح: ١.

أن قوماً يقع على النساء؛ لأن النساء وقع عليهن هذا الاسم لاختلاطهن بالرجال، فأطلق عليهن ما يختص به الرجال من حيث يُغَلَّب المذكر على المؤنث في هذا الموضع. هذا ما ذكرته مما جرى في «قَوْم» لا أذكر غيره.

ولو قال قائل: إن قوماً لا يقع على الجِنِّ، لم يكن فيما أورد من القرآن دلالة على أن «القَوْم» يقع على الجن؛ لأنه يمكن أن يكون المعنى أنهم قالوا لزعمائهم ومن ينوب ويقوم عن سائرهم ما تقولونه أنتم أيها الإنس لمن كان منكم، هذا وإن لم يكونوا مستحقين لهذا الاسم في الحقيقة. وهذا النحو في اللغة غير ضيق، من ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ. طَعامُ الْأَثِيمِ. كالمُهْلِ﴾[1] ثم قال ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الكَرِيمُ﴾[2]. ومعلوم أن من كانت هذه صفته لم يكن / كريماً عند الله في الحقيقة لقوله ﴿وَيَخْلُدْ فيهِ مُهاناً﴾[3] [٣٤/ب] وقوله ﴿ومَن يُهِنِ اللَّـهُ فما لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ﴾[4]، فاستحقاقه أن يُسَمَّى بالمُهان ينافي أن يكون كريماً. وإذا كان كذلك ثبت أن المعنى: أنت العزيز الكريم عند نفسك، وأنت الذي يُسَمَّى بالعزيز الكريم، ولستَ كذلك. وكذلك قوله تعالى ﴿وَرَدَّ اللَّـهُ الذينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْراً﴾[5]، فَسَمَّى ما كان يناله المشركون من المسمين لو نالوه خيراً، على حسب ما كان عند المشركين، وإن لم يكن في الحيقة كذلك، وقد قال زهرة اليمن يعني جريراً[6]:

أَبْلِغْ كُلَيْبَاً، وأَبْلِغْ عَنْكَ شَاعِرَها ... أَنِّي الْأَغَـرُّ، وأَنِّي زُهْـرَةُ اليَمَـنِ

(١) سورة الدخان: ٤٣ ـ ٤٥.
(٢) سورة الدخان: ٤٩.
(٣) سورة الفرقان: ٦٩.
(٤) سورة الحج: ١٨.
(٥) سورة الأحزاب: ٢٥.
(٦) تقدم تخريجه في ص ٨٢.

فأجابه جرير[1]:

أَلَمْ يَكُنْ في وُسومٍ قد وَسَمْتُ بها ... مَنْ حَانَ، مَوْعِظَةٌ يا زُهْـرَةَ اليَمَنِ

ومن ذلك قول النابغة الجَعْديّ أو غيره من القدماء[2]:

إذْ أَصْبَحَ الدِّيكُ يدعو بعضَ أُسْرَتِهِ ... إلى الصَّبَـاحِ، وهُمْ قَوْمٌ مَعـازيلُ

فكما أَجرى «الأُسْرة» و«القَوْم» على الدَّجاج وإن لم يكن مما يسمى في كلامهم بـ«قَوْم» ولا «أُسْرة»، كذلك يجوز أن يقع اسم «قَوْم» على الجِنِّ لدُعائهم إلى الإيمان، وإن كان اسم «قَوْم» لا يقع عليهم كما لا يقع على الدجاج إلا في هذه المواضع المتسع فيها للتشبيه. وإذا كان ما ذكرته في التأويل في قول الجن بعضِهم لبعض ممكناً لما أوردته من الدليل، سقط ما أتى به صاحب الرقعة من الاستدلال بالآية.

وما ذكره أني قلت: إن أناساً جمع كما قال الفراء، فغلط في الحكاية؛ لأني لم أقل، ولا أقول، إن أناساً ليس بجمع على الإطلاق الذي ذكره صاحب الرقعة، ولكني قلت: إنه ليس بجمع تكسير، وليس بجمع إنسان، وقد دللت على ذلك في رقعة نفذت قبل، وسأدل عليه في هذا الكتاب أيضاً بما لم أذكره فيما تقدم، وأقول: إن من الدليل على أن أناساً، وإن كان جمعاً، أنه ليس بجمع لإنسان، أنه لا يخلو من أن يكون جمعاً لإنسان أو لا يكون جمعاً له. فإن كان جمعاً له لم يخل من أن يكون جمع تكسير أو غير جمع تكسير. فلا يجوز أن يكون جمع تكسير لأن جمع التكسير

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٨٢.

(٢) في حاشية الأصل: «قف على هذا الغلط». قلت: هو عبدة بن الطبيب. والبيت من مفضلية له. وهو في المفضليات ص ١٤٣ [المفضلية ٢٦] والاختيارين ص ٩٩ [القصيدة ٥]. أسرته: يعني الدجاج. معازيل: لا سلاح معهم. وفي المصدرين المذكورين: «إذ أشرف الديك... لدى الصباح...» وهو أصوب. لأن قبله:

وقـد غَدَوْتُ وضـوءُ الصبح مُنْفَتِقٌ ... ودُونَـهُ مِنْ سَـوادِ الليـلِ تَجْلِيـلُ

ما جمع واحده عليه جمعاً مطرداً / ، وقيس في أكثر الأمر ما لم يسمع منه على [٣٥/أ]
ما سمع، وفي امتناع النحويين أن يقيسوا على «فُعال»، ويكسروا عليه شيئاً لم يسمعوه وقلّ مجيئه عن العرب، دلالةٌ على أنه ليس بتكسير، وإنما هو اسم من أسماء الجمع، كما أن ما هو أوسع مجيئاً منه نحو «قِرَدة» اسم من أسماء الجمع عند سيبويه[١] وأصحابه.

ومما يدل على أن أناساً ليس بجمع تكسير أن الآحاد إذا حذف من حروفها شيء رد في جموعها التي للتكسير كقولهم «يَدٌ» و «أَيْدٍ» [و «ابنٌ»][٢] و «أَبْناء» ونحو ذلك، وقولهم «النَّاس»[٣] بعكس ذلك؛ لأن الفاء الثابتة في «إنسان» محذوفة فيه، فدل مخالفته لهذا الضرب من الجمع أنه ليس منه، فصحّ ما ذكرته من أنه ليس بجمع تكسير.

فإن قلت: فقد قال أبو الحسن[٤] في «أَشْيَاءَ» ما علمت!

قيل: إن قوله خلاف قول الخليل وسيبويه[٥]، وليس مثل هذا لاجتماع الأمثال فيه. فإذا لم يجز أن يكون جمع تكسير وكان جمعاً، كان جمعاً غيره. وغير جموع التكسير على ثلاثة أضرب: أحدها: أن يكون اسماً مصوغاً للجمع من غير لفظ الواحد المجموع. والثاني: أن يكون الاسم يستعمل مرة مفرداً ومرة جمعاً. والثالث: أن يكون مشتقاً من لفظ الواحد المجموع.

---

(١) الكتاب ٢: ١٧٩.

(٢) وابن: تكلمة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: «أناس» والصواب ما أثبت؛ لأن أناساً ليس محذوف الفاء، وما حذفت فاؤه هو: الناس، وأناس أصل: الناس.

(٤) قال أبو الحسن: أَشْياء: أَفْعِلاء، وهي جمع شَيْء، ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي لام استخفافاً، وكان الأصل: أَشْيِئاء، فثقل هذا فحذفوا لاجتماع همزتين بينهما ألف. معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢: ٢٣٣ ـ ٢٣٤ والمنصف ٢: ٩٤ والممتع ص ٥١٣.

(٥) الكتاب ٢: ٣٧٩ ـ ٣٨٠ ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ٢٣٤ والمنصف ٢: ٩٤ والممتع ص ٥١٣.

[فالأول][1]: كقولنا في جمع «واحد»: «جَمْع»، وفي «جُزْء»: «كُلّ»، وفي «رَجُل»: «قَوْم»، وفي «امرأة»: «نِسْوة»، وفي «راحلة»: «رِكاب»، فهذه الأسماء، وإن كانت مصوغة للجموع وموضوعة لها، فإنها جارية مجرى الآحاد بدلالة تحقيرهم ما حُقِّر منها، وتكسيرهم لها في نحو قوله[2]:

وقدعَلِمَ الْأَقْوَامُ . . . .

وإضافتهم إلى ما أضيف منها على لفظها، كقولهم في الإضافة إلى «الجَمْع»: «جَمْعِيّ»، وإلى «نِسْوة»: «نِسْوِيّ». وكذلك قالوا في التحقير «قُوَيْم» و«رُهَيْط» و«نُسَيّة»، ولم يردّوها في ذلك إلى آحادها، لكنهم أجروها مجرى المفردة، فقالوا «قُوَيْم» و«رُهَيْط» كما قالوا «ثُوَيْب» و«عُذَيْل». وكذلك يقال في الإضافة «قَوْمِيّ»، ولم يقولوا «رَجُليّ» كما لم يقولوا في الإضافة إلى «الجَمْع»: «واحِدِيّ».

والضرب الثاني من المجموع: أن يكون الاسم يستعمل مرة مفرداً ومرة جمعاً، وذلك نحو قولهم «بَشَر»، فإنه قد استعمل اسماً مفرداً في قوله تعالى ﴿ما هذا بَشَراً﴾[3] وقوله ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَراً مِثْلَكُمْ﴾[4]. والدلالة على أن [٣٥/ب] المراد به في الآية الأولى / الإفراد واضح، وهو أنه خبر اسم مفرد مخصوص

---

(١) فالأول: تكملة يقتضيها السياق.

(٢) هذه قطعة من بيت أنشده سيبويه في كتابه ١ :٢٤، ولم ينسبه، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١ :٢٧٨ إلى مغلس بن لقيط الأسدي، وهو:

وقد عَلِمَ الْأَقْوامُ ما كان داءَها ... بثَهْلانَ إلا الخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُها

وكذلك قول حاتم الطائي:

وقد عَلِمَ الْأَقْوَامُ لو أَنّ حاتماً ... أرادَ ثَراءَ المالِ كانَ له وَفْرُ

وهو في ديوانه ص ٢١٢ والمقصور والممدود للفراء ص ١٩ والخزانة ٤ :٢١٣ [عند الشاهد ٢٨٦].

(٣) سورة يوسف: ٣١.

(٤) سورة المؤمنون: ٣٤.

بالإشارة، وخبر المبتدأ إذا كان مفرداً فهو هو، نحو: زيدٌ أخوك، وعمرٌو منطلقٌ.

والدليل على أنه في الثانية أيضاً اسم مفرد قوله ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ﴾[1]، فأفرد في الفعل ضميره.

والدليل على استعمالهم له جمعاً قوله ﴿إِنْ أَنتم إلاّ بَشَرٌ مِثْلُنا تُريدونَ أَنْ تَصُدُّونَا﴾[2].

ومثل ذلك في أنه استعمل مرة جمعاً ومرة واحداً: «الحَلُوبة» و«الرَّكُوبة» و«القَتُوبة»[3] فيما حكاه الجرمي عن أبي عبيدة، فأما «النّاس» فليس من هذا الباب؛ لأنه لا يستعمل إلا جمعاً.

الضرب الثالث: وهو أن يكون اسم الجمع مشتقاً من لفظ الواحد المجموع نحو «الباقِر»[4] و«الجامِل»[5] و«السّامِر»[6] و«الكابِر»[7]. و«البَلَصُوص»[8] لواحد «البَلَنْصَى»، و«أَشْياءَ» في قول الخليل وسيبويه[9]. ومنه «الحَلُوب» و«الرَّكُوب» و«القَتُوب»، فإن هذا لا يستعمل ــ فيما حكى

---

(١) سورة المؤمنون: ٣٥.
(٢) سورة إبراهيم: ١٠.
(٣) القتوبة: الإبل التي توضع الأقتاب على ظهورها.
(٤) الباقر: اسم جمع للبقر.
(٥) الجامل: اسم جمع للجمال.
(٦) السامر: اسم جمع للسُّمَّار.
(٧) كذا في الأصل ولم أقف عليه اسماً للجمع، ولعله الكافر فهو اسم للجنس بمعنى الكُفَّار، كما أن السامر بمعنى السُّمَّار.
(٨) البلصوص: طائر.
(٩) الكتاب ٣: ٥٦٤ والمنصف ٢: ٩٨ والممتع ص ٥١٣. وقد اختلف في أشياء البصريون والكوفيون. انظر الإنصاف ص ٨١٢ ــ ٨٢٠ [المسألة ١١٨] إضافة إلى المنصف والممتع.

أبو عُمر[1] عن أبـي عبيدة ـ إلا جمعاً، وفي التنزيل ﴿فَمِنْها رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾[2]. وأما «الحَلُوبـة» فمن جعله جمعاً فهـو من هذا البـاب، قال أبو عبيدة: وقد يكون واحداً.

وقولهم «أُناس» في جمع «إِنْسان» قد كان يمكن أن يكون من هذا القبيل لدلالة «أُناس» و «ناس» على الجماعة وكونهما من لفظ «إِنْسان» بالدلالة التي ذكرت في المسألة النافذة قبل، إلا أن الذي يمنع من ذلك ما حكاه أحمد بن يحيى في تفسير قوله ﴿مِنَ الجِنَّةِ والنَّاسِ﴾[3] أن العرب تقول: «جاءني ناسٌ من الجِنّ»، وما جاء في الرواية من قول الشاعر وهو يخاطب الجن[4]:

فقلتُ: إلى الطعام، فقـال منهم ... أُنـاسٌ: نَحْسُـدُ الإِنْسَ الـطَّعـامـا

---

(١) في الأصل: «أبو عمرو» والصواب ما أثبت، وهو أبو عمر الجرمي.

(٢) سورة يس: ٧٢.

(٣) سورة الناس: ٦.

(٤) هو شمير بن الحارث الضبـي كما في النوادر ص ٣٨٠، والخزانة ٦: ١٧٠ [عند الشاهد ٤٥١] عن النوادر، وفي الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٩١ وعنـه في العيني ٤: ٤٩٩: «ينسب إلى شمير بن الحارث الضبـي، وينسب إلى تأبط شراً». وفي العيني «شمر...» وكذا في شرح المفصل ٤: ١٦ ـ ١٧. وفي شرح أبيات سيبويه ٢: ١٨٣ «سمـير الضبـي». وفي الخزانة ٥: ١٨٢ و ٦: ١٧٠ أن أبا زيد ضبطه بالشين المعجمة، وأن أبا الحسن قال فيما كتبه على نوادر أبـي زيد: سمير بالسين المهملة، وقبله:

أَتَـوْا نـاري فقلتُ: مَنُـونَ أَنْتُمْ؟ ... فقالوا: الجِنُّ. قلتُ: عِمُوا ظَلاما

والبيت الشاهد بغير نسبة في الحيوان ١: ١٨٦ وجمل الزجاجي ص ٣٣٧. وبعد البيتين في الحيوان: «ولم أعب الرواية، وإنما عبت الإيمان بها». وقـال ابن بري: «البيت لشمر بن الحارث الضبـي، وربما روي لتأبط شراً» التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح (حسد) ٢: ١٨. وقد أنكر الزجاجي في الجمل رواية من روى البيت الأول «عموا صباحاً». وردَّ عليه في ذلك لأن البيت في هذه الرواية من قصيدة حائية لخرع بن سنان الغساني كما في التنبيه والإيضاح ٢: ١٩، وفي الحلل ص ٣٩١: «جِذْع...»، وذكر فيهما أن ذلك مذكور في كتاب سدّ مأرب.

ووجه المنع من ذلك أن الجموع تنتظم أشخاص آحادها نحو «الشياطين» و«الكابِر» و«التُّؤَام»[1] التي تضم أشخاصاً كل واحد منها «شَيْطان» و«كبير»، ولا يجوز أن تضم ما ليس بـ «شيطان» ولا «كبير». فكذلك «الأُناس» لو كان جمعاً لـ «إِنْسان» لم يضم غير الإنسان، ففي ضمه الرجلَ والمرأةَ مع الجنّ فيما رويت واستدللت عليه، دلالةٌ على أنه لا يكون جمعاً لـ «إِنْسان» كما أن اللفظ المصوغ على لفظ الإفراد لما ضم أشخاصاً أكثر من الجمع المكسر على لفظه لم يجز أن يكون اللفظ المكسر على لفظه جمعاً له، وذلك قولهم «الأَعْراب» و«العَرَب»، فلم يجعلوا / «العَرَب» واحداً [٣٦/أ] لـ «الأَعْراب»، ولا «الأَعْراب» جمعاً له وإن كان «عَرَب» من لفظ «أَعْراب»، وباب «فَعَلٍ» أن يجمع على «أَفْعَالٍ» نحو «جَبَل وأَجْبال» و«طَلَل وأَطْلال» ونحو ذلك. فكما أن «أَعْراباً» ليس بجمع «عَرَب» وإن كان من لفظه، وعلى ما يجوز في القياس أن يكسر على «أَفْعال»؛ لأن «عَرَباً» تضم وتعم ما تضمه «الأَعْراب» وغيرهم، بدلالة وقوع قولنا «عَرَب» على الحاضرة والبادية، ووقوع «الأَعْراب» على البادية دون الحاضرة، لم يجز أن يكون «أَعْراب» جمعاً له، فمن ثم قالوا في النسب إلى «الأَعْراب»: «أَعْرابيّ»، ولم يردّوه إلى واحد هذا التكسير كما رُدَّ «أَفْعال» إلى «فَعَلٍ» في قولهم في الإضافة إلى «أَبْناء فارس»: «بَنَوِيّ»، ومن قال من العرب في ذلك «أَبْنَاوِيّ»، ولم يرده إلى الواحد، فإنما ذلك لأنه جعله اسماً لهذا القبيل، كما قالوا «أَنْصَارِيّ» حين صار اسماً لهم، فجعلوه بمنزلة «أَنْمَارِيّ» و«كِلابيّ» و«مَعافِرِيّ» ونحو ذلك من أسماء الجموع التي سُميت بها الآحاد. فكما لم يجعلوا «أَعْراباً» جمع «عَرَب» بالدلالة التي ذكرت، حيث كان الواحد يشمل أشخاصاً أكثر مما يشمله الجمع، كذلك لا يكون «أُناس» جمع «إِنْسان» لضم الجمع

---

(١) التؤام: جمع التَّوْءَم، وهو المولود مع غيره في بطن.

أشخاصاً غير «الْأُناس»، وحكم ضربي الجمع: التكسير، والمصوغ من لفظ الواحد، أن يضم آحاده دون آحاد غيره، كما أن حكم الواحد ألا يكون أعم من جمعه، فلذلك لم يكن «أُناس» و«إِنسان» من هذا الباب كـ «البَلَصُوص» و«البَلَنْصَى»، و«شَيْء» و«أَشْياء» ونحو ذلك. فإذا لم يجز أن يكون «أُناس» و«إِنْسان» من هذا الباب، كما لم يجز أن يكون من باب التكسير بالدلالة التي ذكرت، لم يجز أن يكون «أُناس» جمع «إِنْسان» كما لم يجز أن يكون «أَعْراب» جمع «عَرَب». وفيما ذكرتُ في هذا الموضع وفيما قبله كفاية لمن له فهم.

فأَما ما ذكره من أنه سألني عن «النَّاس» على قول سيبويه[1]: ما وزنه؟ وما الدليل على أن الأصل فيه «الْأُناس»؟ وأني قلت: كما يعتدّ «خُذْ» و«كُلْ»، فغلط في الحكاية، ولم يكن جوابي عن مسألته عن الدليل على صحة المذهب، ولكن دللت على ذلك بنحو ما قد نفذ به جوابي أمس إلى حضرة سيدنا، وهو أن الدلالة على ذلك أنهم قالوا «أُناس» و«إِنْس» ونحو ذلك، فدل قولهم «إِنْس» إذ كان بمعنى «أُناس» أن الألف في «أُناس» زائدة، وإذا ثبت زيادة الألف ثبت أن الهمزة في «أُناس» فاء الفعل، وإذا ثبتت / فاء في «أُناس» وكان «النَّاس» بمعناه، ثبت أن الفاء من «النَّاس» همزة أيضاً. [٣٦/ب]

وقلت بعد ذكر الدلالة: إن حذف الهمزة التي هي فاء من «النَّاس» لا يدل على أن الفاء ليست بهمزة، كما أن حذفها من «كُلْ» و«خُذْ» لا يدل على أن الفاء ليست بهمزة، وهذا كلام مستقيم صحيح.

وما ذكره من أني شبهت الفعل بالاسم، والكلمة على حرفين بالثلاثي، فكلام ساقط يدل على أن قائله ليس يعرف من التصريف شيئاً، و[لا][2] من

(١) الكتاب ١: ٣٠٩ ـ ٣١٠.
(٢) لا: تتمة يقتضيها السياق.

عبارات أصحابه شيئاً يغنى به، وذلك أنهم لا يختلفون في أن قائلاً لو قال: إن الهمزة في «أَحْمَرَ» زائدة لأنك تقول «الحُمْرة»، فتشتق منه ما تسقط الهمزة [فيه][1]، في أن ذلك صواب بمنزلة قوله: الهمزة في «أَحْمَرَ» زائدة لأنك تقول «احْمَرَّ زيدٌ»، فتشتق منه ما تسقط فيه، فلا يفصلون في ذلك بين الاسم والفعل. وكذلك لو قال قائل: الهمزة في قولنا «اضْرِبْ» زائدة لأنك تقول «الضَّرْب»، فتشتق منه ما تسقط فيه، وتقول «ضَرَبَ» فتشتق منه ما تسقط فيه. وكذلك لا يختلفون في أن قائلاً لو قال: الهمزة من «أَخْذٍ» أصل لأنك تقول «أَخَذَ»، ولأنك تقول «الْأَخْذ»، فيستدلون بثباتها إذا كانت أصلاً في الاسم كما يستدلون بثباتها في الفعل، كما استدلوا بسقوطها على أنها زائدة بالفعل تارة وبالاسم أخرى. وليس يلزم إذا اختلف الفعل والاسم في أحكام لهما أن لا يتفقا على وجه ولا موضع، فإذا ثبت الحرف فاء في مصدر لم يكن في الفعل الصادر عنه ولا في سائر الأبنية المأخوذة منه إلا فاء، وكذلك العين واللام.

وقوله: «والكلمة التي على حرفين بالثلاثي» فكلام[2] لا وجه له؛ لأنه ليس في هذه الكلم التي جرت شيء على حرفين في الأصل، وإن كان بعضه في اللفظ على ذلك، كما أن «سَلْ» و«عِدْ» و«ثِبْ» و«بِعْ» و«قُلْ» و«عِهْ حديثاً» و«شِهْ ثوباً»، وإن كان منها شيء على حرفين وشيء على حرف واحد، فهو كله من الثلاثة.

وقوله: «اختلف أهل النحو في «الناس» على أربعة أوجه: فقال قوم:

(١) فيه: تكملة يقتضيها السياق.

(٢) يجوز هذا على مذهب الأخفش الذي أجاز زيادة الفاء في الخبر مطلقاً. معاني القرآن ص ١٢٤ ــ ١٢٥ والمسائل البغداديات ص ٣٠٩ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٠ ورصف المباني ص ٤٤٩ والجنى الداني ص ٧١ ومغني اللبيب ص ٢١٩. وعلى مذهب غيره يجب أن يقال: وأمّا قوله... فكلام...

نَوَسٌ. وقال آخرون: نَيَسٌ، بالياء، واحتجوا بأن الكسائي قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾[1] بالإمالة. وقال آخرون: النَّسَى، بتأخير الياء، فقدمت اللام إلى موضع العين»[2]. فإن تعديد هذا الوجه وجعله وجهاً غير الذي تقدمه خطأ؛ لأن هذا نفس[3] الذي ذكره، وليس غيره، فلو جاز أن يعد المقلوب / [والمقلوب][4] عنه وجهين، فيقال: إن المقلوب غير المقلوب عنه، لجاز أن يعد المحذوف والمحذوف منه وجهين، فيصير خمسة أوجه. فهذا غلط في العدد ودلالة على ضعف التمييز، وفيما قدمته من الدلالة على أن الهمزة في «أُناس» فاء الفعل، ما يدل على أن الألف زائدة، وفي كونها زائدة ما يبطل كونها منقلبة، وإذا لم تكن منقلبة سقط هذان القولان اللذان ذكرهما في قسمته، وفسد ما ذهب إليه من انقلاب الألف في «أُناس» عن الياء أو عن الواو. وإذا سقط ذلك لم يبق إلا قول واحد، وهو أن الكلمة فاؤها همزة، وعينها نون، ولامها سين، والألف فيها زائدة. [٣٧/أ]

فأمّا من احتج منهم بأن العين ياء لقراءة من قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ بإمالة الألف، فاحتجاجه[5] بذلك دليل على ضعف بصره بالإمالة، وذلك أنهم قالوا: «مررت ببِابه» و«مررت بِمِال» و«من أهل عِاد»، فأمالوا هذه الألفات مع أنها منقلبة عن الواوات، ولا يمتنع من كان من لغته الإمالة في هذا النحو أن يقول: «مررت بكِتِابه» و«رأيت عِماداً»، فيميلون الألف الزائدة للكسرة، كما يميلون المنقلبة عن الياء والواو، فكيف صارت الإمالة فيما ذكره دلالة دون من خالفه فقال: هي من الواو، وهي زائدة!

---

(١) سورة الناس: ١.
(٢) والوجه الرابع أن أصل الناس: أناس، كما سيأتي.
(٣) في الأصل: «نكس».
(٤) والمقلوب: تكملة يقتضيها السياق.
(٥) في الأصل: «واحتجاجه».

والقول بأن الألف في «ناس» منقلبة عن ياء أو واو مع ما قام على فساده في اللفظ، فهو ضعيف في المعنى؛ لأن النَّوْس: تَذَبْذُب الشيء وتَدَلِّيه، وحملُ «النّاس» على هذا المعنى ليس بسهل ولا قريب، ومن ادعى أن الانقلاب في الألف عن الياء كان ممتنعاً من معنى النسيان لأجل اللفظ، وإن كان المعنى لا يمتنع.

وقد روي عن بعض السلف[1] أنه قال: إنما سُمّي الإنسان لأنه نَسي. هذا القول لا يساعده ما عليه لفظ الإنسان من البنية. وقولهم في التحقير «أُنَيْسِيان» لا يدل على ذلك؛ لأن زيادة الياء كزيادتها في «لُيَيْلِية»[2]. وهذا قول سيبويه[3].

وكما أن الياء في قولهم «أُنَيْسِيان» في تحقير «إِنْسان» لم تدل على أن الاسم من باب النِّسْيان، وأن اللام غير السين عند سيبويه؛ لأن الياء إنما تلحق في التحقير كما لحقت في تحقير «لُيَيْلِية»، وكما قالـوا «عُشَيْشِية» و «أُصَيْلال» في تحقير «عَشِيّة» و «أَصِيل»، فألحقوا التحقير زوائد لم تكن في التكبير، فكذلك لا تدل الواو في قولهم «نُوَيْس» على أن الواو عين الفعل / لما تقدم من الدلالة على أن عينها النون. [٣٧/ب]

فإن قيل: فكيف قلبت الألف واواً في «نُوَيْس» تحقير «ناسٍ» ولم تقلب ياء؟

فالقول في ذلك: إنها لما كانت ثانية زائدة كما أن ألف «فاعِلٍ» كذلك، وقد أجمعوا على قلب ألف «فاعِلٍ» واواً في التحقير، كذلك قلبوا الألف واواً في «ناسٍ» لموافقتها لها فيما ذكرت.

---

(١) هو ابن عباس كما في أدب الكاتب ص ٤٩٩ واللسان (أنس) ٧:٣٠٧.

(٢) لييلية: تصغير ليلة على غير قياس.

(٣) الكتاب ٢:١٣٨.

ويجوز أن تكون قلبت واواً لأنها كما أن فيها شبهاً بألف «فاعِلٍ» من الوجهين اللذين ذكرت، ففيها شبه من بنات الثلاثة لوقوعها ثانية في موضع العين، وبنات الثلاثة من هذا النحو الواو أغلب عليها من الياء؛ لأن سيبويه قال: «إنّ إبدالها من الواو أكثر»[1]، فعلى هذا أبدلت الواو من ألف «ناسٍ» الزائدة في التحقير. ويدل على غلبة الواو على الياء في هذا الباب أنهم قالوا في تحقير «نابٍ»: «نُوَيْب»، فأبدلوا من الألف المنقلبة عن الياء الواو في التحقير، قال سيبويه: «فهذا غَلَط منهم»[2].

فإن قيل: فهلا ردت الفاء التي هي همزة عند سيبويه[3]، فقال «أُنَيْس»، ولم يقل «نُوَيْس» وقد زعم سيبويه[4] أنه ليس من العرب إلا من يقول «نُوَيْس» في تحقير «ناسٍ»، وهلا دل امتناعهم من رد الهمزة في التحقير على أن الهمزة ليست بفاء؟

فالقول في ذلك: إن الامتناع في رد المحذوف لا دلالة فيه على أن الهمزة فيه ليست بفاء؛ بدلالة أنهم جميعاً حقروا «هاراً» و«ساراً» وهم يريدون «السائر» و«الهائر» المحذوف منهما عيناهما، فقالوا فيهما «سُوَيْر» و«هُوَيْر»، ولم يردوا العين. فكما لم يدل امتناعهم من ردّ العين في التحقير على أن العين ليست من نفس الكلمة، كذلك لا يدل امتناعهم من[5] ردّ الهمزة في قولهم «نُوَيْس» على أن الهمزة ليست فاء. وكذلك قالوا في تحقير «مَيْت»: «مُيَيْت»، فلم يردوا. وزن ذلك من الفعل «فُوَيْل» أو «فُيَيْل»، ومن أمثلة التحقير «فُعَيْل». ويختلفون في جواز الرد، فروى يونس[6] أن ناساً يقولون في

---

(١) عبارة الكتاب ٢:١٢٧ هي: «لأنها مبدلةٌ من الواو أكثر».
(٢) الكتاب ٢:١٢٧.
(٣، ٤) الكتاب ٢:١٢٥.
(٥) في الأصل: في.
(٦) الكتاب ٢:١٢٥.

«هارٍ»: «هُوَيْئِر»[1]. وقاس على ذلك ما اشبهه. وإلى ذلك ذهب أبو عثمان[2]. وذهب سيبويه[3] إلى [أنّ][4] من قال «هُوَيْئِر» لا يقاس على قوله، كما لا يقاس على «أُنَيْسِيان» في تحقير «إِنْسان» ونحوه.

وقوله: «اختلفوا في الناس، فقالوا: قد يكون لمعنى واحد، قال الله تعالى ﴿الذينَ قالَ لَهُمُ النّاسُ إنَّ النّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾[5] وكان نُعَيْمَ بنَ مَسْعُودٍ»[6]. يقول: من ذهب إلى أن «النّاس» واحد في هذه / الروايةَ فخطأ؛ [٣٨/أ] لأنه لو جاز أن يكون الناس واقعاً على الواحد؛ لأن القائل لهم ﴿إنَّ الناسَ قد جَمَعُوا لَكُمْ﴾ واحد، لجاز أن يكون الناس في هذه الآية، وهو قوله ﴿إنَّ الناسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ واحداً أيضاً؛ لأنه أبو سُفْيان بن حَرْب[7]، وفي امتناع «النّاس» أن يكون واحداً في هذه الآية، وإن كان المراد به أبا سُفْيان، بدلالة إجراء لفظ الجمع عليه، وهو قوله ﴿جَمَعُوا لَكُمْ﴾، دلالة على أن «النّاس» المذكورين أولاً في الآية لم يخرجه إجراؤه إياه على المفرد عن أن يكون جمعاً، وإنما هذا لفظ عامّ وُضع في موضع الخاص، فلم يخرجه هذا الاتساع من أن يكون جمعاً. ومثله قوله ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّها﴾[8]. ومثله قوله[9]:

---

(١) في الأصل: «هُوَيْر» والتصويب من الكتاب ٢: ١٢٥.

(٢) الأصول ٣: ٥٧.

(٣) الكتاب ٢: ١٢٥.

(٤) أن: تكملة يقتضيها السياق.

(٥) سورة آل عمران: ١٧٣.

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١: ٢٤٧. وذكر الطبري أنهم جماعة. جامع البيان ٧: ٤٠٥.

(٧) الناس الثاني هنا هم أبو سفيان وأصحابه من قريش الذين كانوا معه بأحد. جامع البيان للطبري ٧: ٤٠٥ تحقيق محمود شاكر. وذكر ابن قتيبة أن نعيم بن مسعود قاله للصحابة، وأنه يعني بالناس الثاني: أبا سفيان، وعيينة بن حصن، ومالك بن عوف. تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٢.

(٨) سورة الأحقاف: ٢٥.

(٩) هو زهير بن أبـي سلمى. والبيت في ديوانه ص ٣٠. وتتمته ذكرها بعده كما ترى.

وَمَنْ لا يَذُدْ عَنْ حَوْضِهِ بِسِلاحِـهِ يُهَدَّمْ ....

ومثلـه[1]:

.... وَمَنْ لا يَظْلِمِ النَّاسَ يُظْلَمِ

وهذا وإن كان على لفظ العموم، فالمراد به الخصوص؛ لأنه ليس كل من لم يَظْلِمْ يُظْلَمْ لا محالة، ولا كل من لم يذد عن حوضه بسلاحه يهدّم حوضه، وهذا النحو كثير.

ومما يقوي أن «الناس» في قوله ﴿إنَّ الناسَ قد جَمَعُوا لَكُمْ﴾ المراد به واحدٌ، قولُه ﴿إنّما ذلـكُمُ الشَّيْطانُ يُخَوِّفُ أَوْلياءَهُ﴾[2]، فوقعت الإشارة بقوله ﴿ذلكم﴾ إلى واحد، ولو كان المعنى به جمعاً لكان: إنما أولئكم الشيطان. فهذه دلالة ظاهرة من اللفظ.

وقال سيبويه: «سِيْرَ عليه الدهرَ والليلَ»[3]، وذهب فيه إلى أنه على التكثير ووضع العام موضع الخاص، وأن ذلك كما يقول القائل: جاءني أهلُ الأرض، وعسى أن الذين جاءوه عشرة، وإنما كثّرهم. ومثل ذلك «الأَبَد»، فجعل هذه الأشياء في جواب «كَمْ».

وقد قيل: إن التأويل بقوله ﴿الذينَ قالَ لَهُمُ النَّاسُ إنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ إن الذي قال وإن الذي جمع من هذا القبيل الذي هو النّاس دون المَلَك والجِنّ.

وأما قوله «والإنسان واحد، وقد يكون جمعاً، قال الله تعالى ﴿والعَصْرِ *

---

(١) هذه تتمة البيت السابق.

(٢) سورة آل عمران: ١٧٥.

(٣) الكتاب ١: ١١٠. قال: «ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كله قولك سِيرَ عليه الدهرَ والليلَ والنهارَ والأبدَ، وهذا جواب لقوله: كَمْ سِيرَ عليه؟ إذا جعله ظرفاً؛ لأنه يريد: في كَمْ سيرَ عليه؟ فتقول مجيباً له: الليلَ والنهارَ والدهرَ والأبدَ، على معنى: في الليلِ والنهارِ والأبدِ».

إنَّ الإنْسانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[1] فالإنسان هنا جنس جمع بدلالة أنه استثنى الجميع منه، وهو قوله ﴿إلّا الذينَ آمَنُوا﴾[2]»، فإن القول في ذلك إنه ليس للإنسان بأن يكون جمعاً من هذا الوجه اختصاص ليس لغيره من سائر الأسماء المفردة؛ لأنه إنما صار جمعاً بدخول لام التعريف عليه لتعريف الجنس به والإشارة إلى ما في / العقول من معرفته، وعلى هذا قالوا: «أَهلكَ الناسَ [٣٨/ب] الدينارُ والدرهمُ»، و«ذهبَ الناسُ بالشاةِ والبَعيرِ»، وأنشد أبو زيد[3]:

إنْ تَبْخَلي يــا جُمْــلُ أو تَعْتَــلِّي   أو تُصْبِحي في الــظَّاعِنِ المُـوَلِّي

ومثله في من فتح العين قول الآخر[4]:

إنّي كــأنّي لــدى النُّعْمــانِ أَخْبَــرَهُ   بَعْضُ الأُوَدِّ بقــولٍ غيرِ مَكْــذُوبِ

وليس في الرقعة التي وصلت إلى عبد سيدنا شيء حكمه أن يتكلم عليه، وفي آخرها حرف لم يبعد فيه، وهو قوله: «وليس يعرف أحد ما أقول، فكيف ينقضه». ومما يصدق هذا أن رقعة من ثلاث رقاع وردت حضرة سيدنا الأمير سيف الدولة، أطال الله بقاءه. فمما ذكره فيها قول الشاعر[5]:

---

(١) سورة العصر: ١ ــ ٢.

(٢) سورة العصر: ٣.

(٣) أنشدهما في النوادر ص ٢٤٨ غير منسوبين، وهما من أرجوزة طويلة لمنظور بن مرثد الأسدي، وينسب إلى أمه فيقال له: منظور بن حَبّة. أنشدها ثعلب في مجالسه ص ٥٣٣ ــ ٥٣٦ وبعضها في شرح شواهد شرح الشافية ص ٢٤٦ ــ ٢٥١ والخزانة ٦: ١٣٢ ــ ١٣٨ [الشاهد ٤٤٢] يريد بالظاعن المولي اسم الجنس، والمعنى: الظاعنين المولين؛ لأن أل للجنس. وانظر المسائل البصريات ص ٣٥٩، ٧٣٩.

(٤) هو النابغة الذبياني. والبيت في ديوانه ص ٥٠٩. وقوله قبله «في من فتح العين» يريد عين الأُوَدّ. وانظر المسائل البصريات ص ٣٥٨ ــ ٣٥٩، ٧٣٨ ــ ٧٣٩. وتقدير اللفظ أن لام التعريف في «الأُوَدّ» للجنس، والمعنى: الأودين. وأنشده ثعلب في مجالسه ص ٥٤٠ «الأُوُدّ» جمع وُدّ، وهو قول أبي عبيدة كما في الاشتقاق ص ١١٠.

(٥) هو النابغة الذبياني. وهذا صدر بيت من معلقته، وهو في ديوانه ص ٢٤ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. وعجزه: «إلى حَمامَتِنا ونصفُه فَقَدِ». قد: بمعنى حَسْب.

قالت: ألا ليتما هذا الحمامُ لنـا ....

وتعاطى تفسير الرفع والنصب في الحمام، فقرأت: «ومن رفع الحمام جعله خبر ليت». وهذا ــ أطال الله بقاء سيدنا ــ من العويص الذي لا يفهمه أحد، ولا يعرفه، ولا ينقضه، ولا يبرمه. وقد نفذ جواب عبد سيدنا في ذلك على الوجه الذي يعرف.

بـــاب

ذكرتَ ــ أعزَّك الله ــ إشكالَ الباب المترجم بـ «باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور». وسأكتب من ذلك مما رويته ورأيته ما يكون معيناً على معرفته بعون الله. قال[1]: «هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك قولك: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً. فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت مستقبلاً نحو إذا كان. وإنما قال الناس: هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل، وإذْ كان فيما مضى؛ لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينصب على إذْ كان».

فإذا كان لا يخلو[2] العامل في قولهم «بُسْراً» من أن يكون «هذا»

---

(١) يعني سيبويه، ولفظه في الكتاب ١:١٩٩: «هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور. وذلك نحو قولك: هذا بُسْراً أطيب منه رطباً، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً، وإنما قال الناس: هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل وإذ كان فيما مضى؛ لأن ذا لما كان معناه ذا أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان وإذ كان، ولو كان على إضمار كان لقلت: هذا التمرَ أطيبُ منه البسرَ، لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على كان، ولكنه حال».

(٢) من هذا الموضع إلى آخر قوله بعد بيت أوس الآتي: «كذلك يعمل في الحال إذا تقدم عليها» نقله ابن يعيش في شرح المفصل ٢: ٦٠ ــ ٦١ منسوباً إلى أبي علي دون ذكر المسائل الحلبيات.

أو «أَطْيَب» أو مضمراً هو[1] «إذْ كان» و[2] «إذا كان»، فلا يجوز أن يكون العامل فيه «أَطْيَب» وقد تقدم عليه؛ لأن أَفْعَل هذا لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله؛ ألا ترى أنك لا تجيز «مِمَّنْ أنتَ أفضلُ» ولا «مِمَّنْ أفضلُ أنتَ»[3] فتقدم الجار عليه؛ لضعفه أن يعمل فيما تقدمه. فإذا[4] لم يعمل فيما كان متعلقاً بحرف جر إذا تقدم، مع أن ما يكون متعلقاً بحرف الجر قد يعمل فيه[5] / ما لا يعمل في غيره نحو «هذا مارٌّ بزيدٍ أَمْسِ»[6] و«هذا مُعْطٍ لزيدٍ أمسِ درهماً»[7]، فأن لا يعمل فيما لم يتعلق[8] بحرف الجر مما يشابه[9] المفعول به أولى. فأما قول الفرزدق[10]: [٣٩/أ]

.... أو مــا زَوَّدَتْ منــه أطيــبُ

[فضرورة][11]. وإذا كان كذا لم يعمل «أطيب» في «بسر» المتقدم[12]

---

(١) في شرح المفصل: وهو.
(٢) في شرح المفصل: أو.
(٣) في شرح المفصل: أنت ممن أفضل ولا ممن أنت أفضل.
(٤) في شرح المفصل: فيما تقدم عليه وإذا.
(٥) قوله: «مع أن ما يكون متعلقاً بحرف الجر قد يعمل فيه» ورد في شرح المفصل كما يلي: «مع أن حرف الجر يعمل فيه».
(٦) أمس: سقط من شرح المفصل.
(٧) في الأصل: «وهذا معطي زيد أمس درهماً» والتصويب من شرح المفصل. وقد أجاز الكسائي أن يعمل بمعنى الماضي مطلقاً. ودرهماً في هذا المثال منصوب عند أبي علي بفعل مدلول عليه باسم الفاعل. انظر شرح الكافية ٢: ٢٠٠.
(٨) العبارة في شرح المفصل كما يلي: «فلأن لا يعمل فيما لا يتعلق».
(٩) في شرح المفصل: فما شأنه.
(١٠) هذه قطعة من بيت في ديوانه ص ٣٢، وهو:
وقـالتْ لنا أَهْـلاً وَسَهْـلاً وزَوَّدَتْ ... جَنَى النَّحِلْ، أو ما زَوَّدَتْ هو أطيب
(١١) في الأصل «فللضرورة» والتصويب من شرح المفصل.
(١٢) في شرح المفصل: في بسراً لتقدمه.

عليه، فإذا[1] لم يجز أن يكون العامل «أفعل» كان إما «هذا» [وإما][2] المضمر. فإن أعملت فيه المضمر الذي هو «إذ كان» لزم أن يكون العامل في «إذ» هذه[3] المضمرة قولك[4] «هذا» أو ما فيه معنى فعل[5] غيره. فإذا كان العامل كذلك، ولم يكن لك[6] بد من إعمال [عامل في][7] الظرف، أعملت «هذا» في نفس الحال، واستغنيت عن إعمال ذلك المضمر في الحال[8] إذ لا بد لك من إعمال شيء فيه، فإذا أعملت «هذا» وتأولت ما ذكره من قوله «إنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذ كان» على إرادتهم معنى هذا الكلام لا حقيقة لفظه، وجعلت «أطيب» خبر «هذا» المبتدأ، وإن كان قد عمل في الحال كما تقول «ضربُ زيد عمراً حسنٌ»، فتأتي له بخبر بعدما أعملته في المفعول.

فأما قولهم «رُطَباً»[9] فالعامل فيه «أطيب». ولا يمنع أن يعمل في رُطَب[10] وإن لم يعمل في بسر[11]؛ لأن ما تأخر عنه لا يمنع[12] أن يعمل فيه،

---

(١) في شرح المفصل: وإذا.

(٢) في الأصل «أو» والتصحيح من شرح المفصل.

(٣) هذه: سقط من شرح المفصل.

(٤) قولك: سقط من شرح المفصل.

(٥) في شرح المفصل: الفعل.

(٦) لك: سقط من شرح المفصل.

(٧) عامل في: ليس في الأصل. وهو في شرح المفصل.

(٨) في الحال.. بعد ما أعملته في المفعول: ورد في شرح المفصل على الشكل التالي: وإذا كان ذلك كذلك كان ما قال الناس إنه منصوب على إضمار إذ كان على إرادتهم معنى هذا الكلام لا حقيقة لفظه.

(٩) في شرح المفصل: وأما قولهم تمراً.

(١٠) في شرح المفصل: ولا يمتنع أن يعمل فيه.

(١١) في شرح المفصل: بسراً.

(١٢) في شرح المفصل: لا يمتنع.

كما عمل في الظرف في قول أوس[1]:

فإنّا وَجَدْنا العِـرْضَ أَحْوَجَ سـاعةً ... إلى الصَّوْن من رَيْطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ

ألا ترى أن «ساعةً» معمول «أَحْوَج» فكما عمل في الظرف كذلك يعمل في الحال إذا تقدم عليها[2].

ولو رفعت فقلت: «أَطْيَبُ منه رُطَبٌ» لكان قولك «أَطيبُ منه رُطَبٌ» خبراً لـ «هذا»، فكان «أَطْيب» ابتداء، و «رُطَب» خبر، والجملة في موضع خبر المبتدأ الأول، ولم يستقم أن يكون «بُسْراً» خبراً لـ «هذا» مستقلاً به، ويكون «أطيبُ منه رطبٌ» جملة في موضع الوصف لـ «بُسْر» النكرة؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث، و «إذْ» و «إذا» جميعاً من أسماء الزمان. ولا يجوز على ما أجازه أبو عثمان في قولهم «زيدٌ خيرٌ ما يكون خيرٌ منك» إذا تُؤوِّل على ظاهره، أن يكون «بُسْراً» حالاً من «أَطْيَب منه» مقدماً؛ لأن «أَطْيَب منه» قد انتصب عنه «رُطَباً» ولا يجوز إذا انتصب عن فعل أو معنى فعل حال أن ينتصب عنه اسم آخر على أنه حال، كما لا ينتصب عنه مفعولان إلا أن تجعل الثاني صفة للأول، ولا يجوز ذلك في هذه الحال، ألا تـرى أنه لا يستقيم أن تصف «البُسْر» بـ «الرُّطَب».

والذي يحمل عليه هذا الباب أن تنصب «بُسْراً» على هذا الظاهر الذي ذكره، كأنه قال: / هذا إذا كان بسراً، وإذ كان بسراً، أطيب منه إذا كان رطباً، فيكون الظرفان جميعاً متعلقين بـ «أَطْيَب» لأن «أَفْعَل» فيه دلالة على فعلين؛ ألا ترى أن أبا الحسن قد أجاز «أنتَ اليومَ أَفْضَلُ منكَ غَداً» فعلَّق الظرفين به، وقال: لأن هنا فعلين. فإذا كان كذلك جاز أن تعلق الظرفين هنا [٣٩/ب]

---

(١) هو أوس بن حجر. والبيت في ديوانه، ص ١٢١ والخزانة ٣: ٢٩٤ [الشاهد ٦١٩]. الريط: واحده ريطة، وهي هنا: الثوب الرقيق. المسهم: المخطط.

(٢) في شرح المفصل: إذا تأخر عنه.

أيضاً به، فإذا علقتهما به انتصب الحالان بالفعلين المضاف إليهما الظرفان، ولا يجوز أن تعمل هذا المعنى في الحالين من حيث أعملته في الظرفين؛ لأن الحال لا تعمل فيها المعاني إذا تقدمت عليهن، وإنْ جاز أن تعمل في الظروف متقدمة نحو «أَكُلَّ يومٍ لَكَ ثَوْبٌ».

وهذا هو الذي عليه عمل الباب، قال: «ومنه مررتُ برجلٍ أَخْبَثَ ما يكونُ أَخْبَثَ منك أَخْبَثَ ما تكونُ، وبرجلٍ خيرَ ما يكونُ خَيْرٍ منك خيرَ ما تكونُ، وهو [أَخْبَثُ مايكونُ][1] أخبثَ ما تكونُ. فهذا كله محمول على [مثل][2] ما حملت عليه ما قبله»[3].

قال أبو العباس: سألت أبا عثمان عن قوله «مررتُ برجلٍ خيرَ ما يكونُ خيرٍ منك خيرَ ما تكون»[4]: أتجيز الجرَّ في «خيرَ ما تكون»؟ فقال: لا؛ لأنه صفة لـ «خيرٍ منك» وليس من «مرِرْتُ» في شيء؛ ألا ترى أنك تقول: «زيدٌ خيرَ ما يكونُ خيرٌ منك»، فانتصابه في المبتدأ دلالة على أنه ليس بمتعلق بـ «مررتُ».

إن قلت: كيف أجاز أبو عثمان أن يكون «خيرَ ما يكونُ» منتصباً عن «خيرٍ» وقد قُدِّم عليه، و«خيرٍ منك» معنى، وما ينتصب عن المعاني من الأحوال لا يتقدم عليها، وقد قدمت أنت في هذا الباب ما يدل على خلاف ما قال أبو عثمان؟

قلنا: قول أبـي عثمان يحتمل غير وجه، فإن حملته على أن «خيرَ ما يكون» منتصب بـ «خيرٍ منك» نفسه بغير توسط شيء مع أنه ليس بأسهل

---

(١) أخبث ما يكون: تكملة من الكتاب.

(٢) مثل: تكملة من الكتاب.

(٣) الكتاب ١: ١٩٩.

(٤) العبارة في المقتضب ٣/٢٥٠ من غير ذكر لسؤاله أبا عثمان وجوابه.

ذلك، فوجهه أن «أَفْعَل منك» قد أَشبه الفعلَ من جهات: منها أنه لم يُثَنّ ولم يُجمع، كما أن الفعل كذلك، ولم يُؤنّث، وقد وصل تارة بالحرف وتارة بغير الحرف، نحو قوله: ﴿أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾[1] و﴿أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾[2]، وهذا المعنى إنما يكون في الفعل، فإذا وجد هذا الشبه للفعل في شيء أعطي حكمه؛ ألا ترى أنهم أَمالوا «يا» في النداء حيث وصل مرة باللام ومرة بلا لام، فكما شُبّه «يا» بالفعل فأميل، كذلك شُبّه هذا بالفعل فقُدّم ما ينتصب عنه.

ومِنْ شَبَهِ «أَفْعَلَ» الفعلَ أنه قد أغنى عن الفعل الذي / يُعلَّق في قوله [٤٠/أ] ﴿أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾[3]. ومِنْ شَبَهِهِ به أن الجار قد قُدّم عليه في الشعر نحو[4]:

.... أو مـا زَوَّدَتْ منـه أَطْيَـبُ

ومنه أيضاً أنه قد نصب الظرف في قوله[5]:

.... أَحْوَجَ ساعةً ....

وقـال[6]:

---

(١) سورة النحل: ١٢٥.

(٢) سورة الأنعام: ١١٧.

(٣) سورة الأنعام: ١١٧. وتعليق الفعل إنما هو على تقدير من استفهامية في موضع رفع مبتدأ، وجملة «يضل» الخبر، والجملة المكونة من «من يضل» في موضع نصب بـ «يعلم» المقدرة.

(٤) تقدم تخريجه في ص ١٧٧.

(٥) تقدم تخريجه في ص ١٧٩.

(٦) هو زهير بن مسعود الضبي كما في النوادر ص ٨٥ والعيني ١: ٥٢٠ والخزانة ١: ٢٢٨ [الشاهد ٨٤] وشرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٢٥ ـ ٣٢٨، ونسب في الزاهر ١: ٢٣٦ واللسان (لوم) ١٦: ٣٩ إلى الفرزدق. وهو بغير نسبة في البغداديات، ص ٤١٥ والخصائص ١: ٢٧٦ و٢: ٣٧٥ و٣: ٢٢٨ والذي في النوادر: «زهير بن =

فَخَيْـرٌ نحنُ عنـدَ النـاسِ منكُمْ ....

فأكدّ ما فيه. فلما حصلت فيه هذه المشابهات بالفعل، جاز أن يقدم ما ينتصب بالحال عليه، إذ كان الحال مشبهاً بالظرف من حيث كان مفعولاً فيه كالظرف، فلما كان الظرف قد عملت فيه المعاني مقدماً، وكان الحال مثله في أن المعنى قد عمل فيه، استجيز في هذا الموضع أن يعمل «أَفْعَل» فيه متقدماً، وإن لم يعمل فيه سائر المعاني متقدماً؛ لهذه المشابهات التي في «أَفْعَل» بالفعل، ولأنه من لفظ الفعل وعلى وزنه، وليس شيء من هذه المشابهات في «خَلْفَكَ» وقولك «في الدار» ونحوه. فلما اختص «أَفْعَلُ» بهذه المشابهات، جاز عند أبي عثمان في تأويل قوله على هذا أن يعمل فيها متقدمة عليه، إذ جاز غير ذي شك «زيدٌ منطلقٌ» وإذ قد حمل في هذا الباب أشياء على الاتساع والمجاز؛ ألا ترى أنه قد جاز أن تكون الحال مضافة إلى «ما» التي هي مع الفعل بمنزلة المصدر، نحو «مررت برجلٍ خيرَ ما يكون خيرٍ منك».

ويحتمل[1] أن يكون قول أبي عثمان «لا، لأنه [صفة][2] لخيرٍ منك» يريد به أن «خيرَ ما يكون» العاملُ فيه الفعل المضاف إليه الظرف المحذوف، وذلك الظرف [صفة][3] لـ «خيرٍ منك»، و«خير منك» لا يمتنع أن يعمل في الظرف إذا تقدمه، وإن امتنع أن يعمل في الحال متقدمة. وهذا الوجه أسهل وأشبه بمجرى هذا الباب؛ ألا ترى أن سيبويه قد قال: «فهذا كله محمول

= مسعود الضبي أو سويد»، وعجزه: «إذا الداعي المُثَوِّب قال يالا». المثوب: الذي يدعو الناس للحرب يستنصرهم. يالا: يالبني فلان، فحكى صوت الصارخ المستغيث، وانظر الأقوال في «يالا» في الخزانة وشرح أبيات مغني اللبيب. والشاهد في جعل «نحن» الظاهر تأكيداً للضمير الذي في «خير» على المعنى.

(١) في الأصل: وتحمل.

(٢) (٣) صفة: تتمة يقتضيها السياق.

على[1] ما حملت عليه ما قبله»[2]. والذي ذكر[3] قبل أن ذلك على إذ كان، وإذا كان.

ويحتمل أن يكون انتصاب «خيرَ ما يكون» في «زيدٌ خيرَ ما يكون خيرٌ منك»، أنه لما قال «خيرٌ منك» دلّ هذا الكلام على «يفضُلُك» فانتصب «خيرَ ما يكون» بالفعل الدال عليه «أَفْعَلُ».

فأما كون المصدر مضافة إليه الحال مع أنه معرفة، وحكم الحال أن تكون نكرة، فقال أبو العباس: سألت أبا عثمان عنه، فقال: جاز أن يكون ما أضيف إليه منتصباً على الحال، وإن كان معرفة، كما جاز أن يكون «جَهْدَكَ»[4] حالاً.

ويجوز فيه ــ عندي ــ وجه آخر، وهو أن «ما» هذه قد وقعت وصفاً للنكرة في قولهم «مررتُ / برجلٍ ما شِئْتَ مِنْ رَجُلٍ». فكما وقعت وصفاً [٤٠/ب] للنكرة، كذلك تقع حالاً للمعرفة في هذا الموضع. وهذا كأنه أبين من الأول؛ ألا ترى أن «جَهْدَكَ» و«العِراكَ»[5] يدل على «تعترك» و«تجهد»، و«تعترك» و«تجهد» يقوم مقام «معتركةً» و«جاهداً»، وهذا المصدر ــ أعني ما مع الفعل الذي يوصل به ــ لا يدل على ذلك.

فإن قلت: أفليس هو معرفة؟

---

(١) لفظ الكتاب: على مثل ما...

(٢) الكتاب ١: ٤٠١ (هارون).

(٣) انظر ما سبق في ص ١٧٦ ــ الحاشية الأولى.

(٤) وذلك في قولك: طلبتَه جهدَك، كأنك قلت: اجْتِهاداً. الكتاب ١: ٣٧٣ (هارون).

(٥) وذلك نحو قولك: أرسلَها العِراكَ. قال لبيد:

فأَرْسَلَها العِرَاكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

كأنه قال: اعْتِراكاً. الكتاب ١: ٣٧٢ (هارون).

قيل: هو وإن كان معرفة، فقد قُدِّرَ في هذا الباب [في][1] أشياء على لفظ المعارف الانفصال، نحو قولك «مررت بناقة عُبْر الهَواجِرِ»[2] و«قَيْد الأوابِد»[3]، وكـ«ضارب زيد غداً»، فكذلك يكون هذا.

قال أبو عثمان: ويجوز أن يجعل «ما» نكرة، و«يكون» صفة له.

قال الحسن أبو علي[4]: إذا جعل «يكون» صفة لِـ«ما» كان «ما» بمنزلة «شيء» كما أن قوله ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[5] كذلك، صار التقدير: خيرَ شيء يكون، و«شيء» وإن كان على لفظ الواحد، فالمراد به الشياع، وكان في باب إضافة البعض إلى الكل نحو «أفضل رجل» و«أفضل الرجال»؛ لأنه شيء من الأشياء، كما أنه رجل من الرجال.

فإن قلت: فإذا كان قولك «يكون» صفة، فما العائد منه إلى «ما» المنكورة الموصوفة، وهذا الضرب من الصفة لا يخلو من ذكر يعود منه إلى الموصوف؟

فالقول في ذلك: إن «يكون» في قولك «مررتُ برجلٍ خيرَ ما يكون»، إذا جعلت «ما» نكرة بمنزلة «شيء»، ففيه ضمير «رجل» الموصوف بـ«خير»، وإذا تضمن هذا الضمير لم يجز أن يكون فيه ضمير يرجع إلى «ما». والدليل على تضمنه هذا الضمير قولك «مررتْ برجلٍ خيرَ ما يكون خيرٍ منكَ خيرَ

---

(١) في: تتمة يستقيم بها السياق.

(٢) ناقة عبر الهواجر: عابرة للهواجر، والهواجر: جمع هاجرة. والهاجرة: وقت اشتداد الحر عند القيلولة. وفي الأصل: ناقة عير الهواجر.

(٣) فرس قيد الأوابد: مقيد للأوابد، أي إذا أرسل عليها قيدها، أي صار لها قيداً، والأوابد: الوحوش.

(٤) قلت: هو المصنف أبو علي الفارسي، ولعل هذه الجملة من زيادة الناسخ، بل لعل أبا علي ذكرها ليفصل بها قوله عن قول أبـي عثمان المازني.

(٥) سورة البقرة: ٢٧١، وأولها ﴿إنْ تَبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ...﴾.

ما تكون» فكما أن في «تكون» ضميرَ المخاطب، كذلك يصير في «يكون» ضمير الغائب. وإذا لم يخل «يكون» إذا قدرت صفة من ضمير يرجع إلى «ما» الذي قولك «يكون» صفة له، ولم يجز أن يكون الضمير المرفوع الذي للغائب راجعاً إليه، لما ذكرنا من الدلالة على ذلك، وجب أن يعود من غيره، وذلك الغير لا يخلو من أحد أمرين، إما أن يقدر «يكون» التي بمعنى «وَقَعَ وَحَدَثَ»، وهذا الوجه الذي يحمل عليه هذا الباب. أو «يكون» الأخرى. فإن كانت التي في قوله ﴿وإن كانَ ذُو عُسْرةٍ﴾[1] وجب أن يكون التقدير: خيرَ ما يكون عليه، فحذفت الكلمة للدلالة، كما قال سيبويه في قوله ﴿واتَّقُوا يوماً لا تَجْزي نَفْسٌ عن نَفْسٍ شَيْئاً﴾[2]: إن المعنى فيه، فحذف[3].

وإن / قدر فيه الاتساع وحذف الجر[4] وإيصال الفعل إلى المفعول في من [٤١/أ] حذف الضمير المتصل من الفعل، كقولك «هذا رجل قريب» كان وجهاً. ونظيره فيما حذف هذا الجار منه، وأوصل الفعل، قراءةُ من قرأ ﴿قَدَرُوها تَقْدِيراً﴾[5]، أي: عليها.

وقال الأخطل[6]:

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٠. وكان فيه تامة بمعنى وقع. إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٤٢.

(٢) سورة البقرة: ٤٨ و١٢٣.

(٣) الكتاب ١: ٣٨٦ (هارون) ولفظه: «أضمر: فيه».

(٤) قوله «الجر» كذا في الأصل، والصواب «الجار»، أو لعله يريد: «وحذف حرف الجر»، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

(٥) سورة الإنسان: ١٦. ذكر في معجم القراءات القرآنية ٨: ٢٤ أن التخفيف قراءة عبدالله بن عبيد كما في مختصر شواذ القراءات ص ١٦٦. وهذا المختصر ليس بين يدي الآن.

(٦) البيت في شعره ص ٥٨، وفيه «كأنها» وهو الصواب، لأنه يصف امرأة. يريد بواضح الأقراب: الحمار الوحشي. والأقراب: الخواصر، وأحدها: قُرْب. والواضح: الأبيض وليس بالشديد البياض. واللقح: الأتن. وأسمى بهن: لزم بهن السماوة، والسماوة: موضع بين الكوفة والشام. وأناصيل البهمى: ما سقط من أكمامه، فغرزه وآذاه في جحفلته وأنفه.

كـأَنَّه واضِـحُ الأَقْـرابِ في لِقَـحٍ أَسْمَى بِهِنَّ، وعَـزَّتْـهُ الأَنــاصِيـلُ

أي: عَزَّتْ عليهِ.

وإن قدرت «يكون» المقتضية للخبر كان التقدير: خير شيء يكونه، ثم حذف الضمير من الصفة. وهذا الوجه الذي تأول عليه أبو عثمان «ما» من أنها نكرة، أوضح في التقدير من الوجوه الأخر؛ ألا ترى أن «خيرَ ما يكون» في قولك «مررت برجلٍ خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون» لا يخلو من أن يكون حالاً لِـ«رَجُل» في المعنى أو للمخاطب، وكل واحد منهما شيء من أشياء. ولو قلت «هذا رجل خيرُ شيء» أو «أنت خيرُ شيء» لمخاطب، كان مستقيماً، وكنت مضيفاً لِـ«أَفْعَلَ» إلى ما هو بعض له.

والوجه الآخر هو الذي تكون «ما» فيه بمنزلة الأحوال، وكالعبارة عنها، ليس كذلك؛ ألا ترى أن «الرجل» و«زيداً» ونحوهما ليسا بالأحوال ولا منها، وإنما يجوز على الاتساع، وعلى ضرب من التقدير نذكره إن شاء الله، وهو وإن كان أغمض، فعليه أكثر الناس. والفرق بين الفصل الثاني والفصل الأول اللذين قدمناهما، أن الاسم المنتصب على الحال في الفصل الثاني معرفة للإضافة إلى المعرفة، والاسم المنتصب على الحال في الفصل الأول نكرة.

وقوله[1] «فهذا كله محمول على ما حملت عليه ما قبله» أي: كل هذه المعارف المنصوبة على الحال[2]، وهو «بُسْراً» و«رُطَباً»؛ لئلا يُظن أن اختلافهما في التعريف والتنكير يمنع أن يحمل القبيلان على أمر واحد.

قال: «وإن شئت قلت: مررتُ برجلٍ خيرُ ما يكون خيرٌ منك، كأنه

---

(١) أي: سيبويه في الكتاب ١: ٤٠١ (هارون).

(٢) يحسن أن يضاف هنا: محمولة على ما حملت عليه ما قبله.

يقول[1]: مررت برجلٍ خيرُ أحواله خيرٌ منك، أي خيرٌ من أحوالك. وجاز له أن يقول: خيرٌ منك، وهو يريد: خير من أحوالك، كما جاز أن تقول: نهارُك صائمٌ»[2].

وإذا قال «مررت برجلٍ خيرُ ما يكون خيرٌ منك» فالجملة صفة للنكرة، والكلام على وجهه لااتساع، كما كان فيه إذا نصب «خيرَ ما يكون» على الحال من تنزيل العين منزلة / الحدث. [٤١/ب]

فأما الذي فيه من الاتساع فإقامة المضاف إليه مقام المضاف في قوله «خيرٌ منك»، وهو يريد: خيرٌ من أحوالك، كما أن قولهم «نهارُك صائمٌ» كذلك؛ لأن تقديره على ما يدل عليه تشبيهه في هذا الموضع حذف المضاف، أي: صاحب نهارك، وذو نهارك صائم، وهو هو. وقد حمل على هذا الوجه في موضع آخر[3].

ويجوز في «نهارُك صائمٌ» أن يكون الكلام على وجهه، لا يقدر فيه حذف المضاف، ولكن نسب الصيام إلى النهار لـمّا كان فيه، كما أسند السيرُ إلى الفرسخين لما فعل فيهما في قوله «سِيرَ بِهِ فرسخان»، وكما أُسندت الولادةُ إلى الستين في قوله «وُلِدَ له سِتونَ عاماً»[4] لما كان الولادة فيها.

قال: «وتقول: البُرُّ أَرخصُ ما يكون قفيزانِ، أي: البُرّ أَرخصُ أحوالِه التي يكون عليها قفيزان، كأنك قلت: البُرُّ أَرخصُ أحوالِه[5] قفيزان»[6].

---

(١) عبارة الكتاب: «كأنه يريد برجل خير..» وما ذكره أبو علي موافق لما في إحدى النسخ الخطية للكتاب كما ذكر المحقق في الحاشية.

(٢) الكتاب ١: ٤٠١ (هارون).

(٣) الكتاب ١: ٣٣٧ (هارون) حيث لم يحمله على حذف مضاف، وإنما جعل الثاني هو الأول.

(٤) الأصول ٢: ٢٥٥. والتأويل: ولد له الولد في ستين عاماً.

(٥) الذي في مطبوعة الكتاب: «البر أرخصه» بسقوط «أحوال» وهو أولى.

(٦) الكتاب ١: ٤٠١ (هارون).

البر: مبتدأ، وأرخص ما يكون: مبتدأ ثان، فيه ذكره عـائد على الأول. وقفيزان: خبر المبتدأ الثاني، و«أرخص ما يكون» في هذه المواضع على ما ينبغي أن يكون عليه في القياس، وليس هو على حد قولك «مررت برجلٍ خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون»؛ ألا ترى أن الموصوف في هذا الموضع بمنزلة الحدث. وكذلك في قولك «أَخْطَبُ ما يكون عبدُالله قائماً». وليس في قولك «البُرُّ أَرْخَصُ ما يكونُ قَفِيزان» كذلك؛ لأنه في هذا الموضع بمنزلة قولك «زيدٌ أحسنُ أحواله القيامُ»، فـ«أَحسنُ» في قولك «أحسن أحواله» عبارة عن حال من أحوال هي إحداها، و«القيام» هو هي في المعنى.

فإن قلت: إن خبر المبتدأ إذا كان مفرداً كان الأول في المعنى، وليس القفيزان بالأرْخَص في المعنى؛ لأن الأرْخَص يراد به الحدث، والقفيزان عبارة عن العين المكيل به، والعين لا تكون الحدث!

فالقول: إن المضاف محذوف، والتقدير: أرخص أحواله بيع قفيزين، أو تسعير قفيزين، فأقيم المضاف إليه مقامه لكثرة ذلك في كلامهم والعلم بالمعنى؛ ألا ترى أنهم قد حذفوا منه الثمن الذي هو «بدرهم» أو «بدينار» ونحو ذلك لهذا المعنى، فكما حذفوا هذا الذي ذكرت البتة، كما حذفوا من قولهم «الكُرُّ بِسِتِّينَ»[1]، كذلك أقاموا المضاف إليه مقام المضاف في قولهم «أرخص ما يكون قفيزان» والتقدير ما تقدم. وقوله «البر أرخص أحواله التي يكون عليها» إنما وصف الأحوال التي يكون عليها؛ ليعلم بذلك أن القفيزين خبر المبتدأ، وأنه ليس من كلام آخر / ولا جملة أخرى، وليس على حدّ [٤٢/أ] قولك «أخطبُ ما يكون زيدٌ أحسنُ ما يكون» إذا جعلتهما خبرين لما قبلهما من المبتدأ، فأراد أن يعلم أن «أرخص ما يكون» في قولك «البُرُّ أَرْخَصُ ما يكون» مبتدأ ثانٍ، وليس بخبر ابتداء؛ لأن «أرخص ما يكون» ونحوه إذا كان خبر

(١) الكر: ستون قَفِيزاً.

الابتداء في الموضع الذي ذكرنا لا يوصف. وعلى هذا أيضاً قال: «كأنك قلت: البُرُّ أرخصُ أحواله» ليبين أنه مبتدأ ثان لا خبر؛ ألا ترى أن من قال «زيد أحسنُ ما يكون»، فجعله خبر المبتدأ، لم يقل «زيد أحسنُ أحواله»؛ لأن الاتساع على هذا وقع، كما أن معنى التعجب إنما وقع في قولك «ما أَحْسَنَ عبدَالله»، ولم يستقم «شيءٌ أَحْسَنَ عبدَالله»، وإن تقارب المعنيان.

فإن قلت: لِمَ لا يكون قوله «التي يكون عليها» صفة لـ «أرخص» دون الأحوال؟

قيل: لأن «أرخص» مذكر، فلو كانت الصفة له لوجب أن يكون مذكراً، ولا تحمله على «ذهبت بعض أصابعه»؛ لأن القصد فيه أن يُعلم أنه إذا وصف لم يكن الذي يقع خبراً للمبتدأ في نحو «زيدٌ أحسنُ ما يكون».

قال: «ومن ذلك هذا البيت، يُنْشَد على أوجه، بعضهم يقول[1]:

الحـربُ أَوَّلُ مـا تكـونُ فُتَيَّـةٌ ....

أي: الحربُ أَوَّلُها فُتَيَّةٌ، ولكنه أَنَّثَ الأول كما تقول: ذهبتْ بعضُ أَصابِعِه»[2]. هذا مثل قوله: «البُرُّ أَرْخَصُ ما يكون قَفِيزان»، وأنث الأول

---

(١) عجزه: تسعى ببزَّتِها لِكُلِّ جَهُولِ. وقد نسب إلى عمرو بن معدي كرب في الكتاب ١: ٤٠١ (هارون) وشَرح أبيات سيبويه ١: ٢٩٢ ـ ٢٩٤ وهو في شعره ص ١٤٢. ونسب إلى امرىء القيس، وهو في ملحقات ديوانه ص ٣٥٣. وهو غير منسوب في المقتضب ٣: ٢٥١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٦٨، ٤٠٨ وصدره في ص ٢٥٢. وبعده بيتان. وقد تتبع محقق شعر عمرو بن معدي كرب الخلاف في نسبة الأبيات الثلاثة، وذكر المصادر التي نصّت على ذلك. البزة: اللباس، وأصلها من بززت الرجل، أي: سلبته، ثم سميت بما تؤول إليه من السلب في الحرب. ويروى: بزينتها، والمعنى أن الحرب تغـرّ من لم يجرّبها حتى يدخل فيها فتهلكه.

(٢) الكتاب ١: ٤٠١ ـ ٤٠٢ (هارون).

لأنه[1] الفتية في المعنى، كما أنث البعض لما كان إصبعاً في المعنى. والعائد على المبتدأ الأول الذي هو «الحربُ» الذِّكْرُ الذي في «تكون». وقوله «أي: الحربُ أَوَّلُها فُتَيَّةٌ» تقديره: الحربُ أولُ أحوالها فُتَيَّةٌ، إلا أنه مثّله بقوله «أولها» دون «أول أحوالها»؛ لأنه قد مثّل على التمام فيما تقدم، فعلم أن المراد به مثلُ ما تقدم.

قال: «وبعضهم يقول:

الحــربُ أَوَّلَ مــا تكــونُ فُتَيَّــةٌ ....

أي: الحربُ فُتَيَّةٌ إذا كانت في ذلك الحين»[2].

«أولَ ما تكونُ» في هذه المسألة ينتصب على الحال، والتقدير عنده: الحربُ إذا كانت أولَ ما تكونُ فُتَيَّةٌ، فـ«إذا» تتعلق بـ«فتية»؛ لأن الظرف لا يمنع أن يتقدم على المعاني التي تعمل فيه، كقولك «أَكُلَّ يومٍ لكَ ثَوْبٌ»؟ فإذا جاز تقدم الظرف جاز انتصاب الأول على الفعل المضاف إليه الظرف، وهو «إذ كان»، أو «إذا كان».

فإن قلت: «أَوَّلَ» قد ينتصب على الظرف في نحو «جئتُ أَوَّلَ الناس»، فهلا جاز أن ينتصب أيضاً على الظرف في قوله:

[٤٢/ب] / الحــربُ أولَ مــا تكــون فُتَيَّــةٌ ....

دون الحال؟

قيل: مذهب سيبويه فيه أنه منتصب على الحال، وإن كان الاسم في هذا النحو لا يمتنع أن ينتصب على الظرف؛ ألا ترى أنه قد قال: «ومن رفع الفُتَيَّةَ ونَصَبَ الأوّل على الحال قال: البُرُّ أَرْخَصَ ما يكون قَفِيزان»[3]. ويدل

---

(١) زيد في حاشية الأصل في هذا الموضع: «أنت».

(٢) الكتاب ١:٤٠٢ (هارون).

(٣) الكتاب ١:٤٠٢ (هارون).

على انتصابه على الحال أن الأسماء التي لا تكون ظروفاً تقع ههنا وتنتصب على الحال، فكما ينتصب ما يكون غير ظرف على الحال، كذلك ينتصب ما يكون ظرفاً عليها، وتقديره إذا انتصب على الحال: الحربُ مبتدأةً فُتَيَّةً.

وأجاز أبو عمر انتصابه على الظرف. وقوله «أي: الحربُ فُتَيَّةٌ إذا كانت في ذلك الحين»، إنما مثَّله هذا التمثيل ليُعلم أن ما تعلق به الحال معمول «فُتَيَّة» دون «الحرب»؛ لأن إيقاعه بعده كأنه أشد إيضاحاً بهذا المعنى وأبين.

فإن قلت: لا يدل قوله «أي: الحرب فُتيةٌ إذا كانت في ذلك الحين» على أن «أولَ» ينتصب عنده على الظرف؛ لتمثيله إياه بما هو ظرف.

قيل: لِما نَصَّ عليه بعدُ، ولِأَنَّ قوله «في ذلك الحين» وإن كان فيه ما يكون ظرفاً، فإنه لا يمتنع أن يقع حالاً، والحال تمتنع أن تقع ظرفاً.

قال: «وبعضُهم يقول:

الحــربُ أَوَّلُ مــا تكــونُ فُتَيَّــةً ....

كأنه قال: الحربُ أولُها[1] إذا كانت فُتَيَّةً، كما تقول: عبدُالله أحسنُ ما يكون قائماً»[2]. تجعل «قائماً» خبر «أحسن» في المعنى.

قوله «كأنه قال: الحربُ أولُها إذا كانت فتيةً»، إنما أضاف الأول إلى الضمير لتعلم بذلك أنه ليس لِـ «تكونُ» من قوله «أولُ ما تكونُ» عمل في «فُتَيَّة»؛ ألا ترى أن الضمير المضاف إليه «أولُ» لا يجوز أن يعمل في حال،فكما لم يعمل في الحال هذا الضمير، فكذلك إذا أظهر ما هذا الضمير في موضعه لم يعمل فيها، وإذا لم يعمل «تكون» في هذه الحال، كان «أولُ» في قولك «الحربُ أولُ ما تكون فُتيةً» مرتفعاً بأنه مبتدأ ثانٍ، وهو عبارة عن حدث؛ لأنه مضاف إلى حدث هو بعضها. وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يكون ظرف الزمان خبراً عنه، وإذا صار خبراً عنه أضيف إلى الفعل المنتصب عنه «فُتَيَّة» على

---

(١) لفظ الكتاب: أول أحوالها.

(٢) الكتاب ١:٢٠٤ (هارون).

الحال، ثم حذف الفعل لدلالة المنصوب عليه، وكان الأصل: الحربُ أولُها إذا كانت فُتَيَّةً.

وكذلك قولك «عبدُالله أحسنُ ما يكون قائماً»، تقديره: عبدُالله أحسنُ أحواله يقع ويحدث إذا كان قائماً، فـ «إذا» و «إذْ» يتعلق بالمحذوف الذي هو خبر المبتدأ /، وهو «يقع»، كما أن قولك «القتالُ يومَ الجمعة» كذلك، ثم حذفت الظرف، فصار «قائماً» في موضع «الخبر» لدلالته على الظرف المحذوف الذي هو الخبر. [٤٣/أ]

فإن قلت: فـ «قائماً» المنتصب على الحال حالٌ لأي شيء هو والضمير في «كان» في قولك «عبدُالله أحسنُ ما يكون إذا كان قائماً»؟ أَلِقولك «ما يكون»، أو لضمير الاسم الأول الذي هو «الحرب»، أو «عبدالله»؟

فالقول: إن الحال تكون للضمير الذي هو الاسم الأول دون قولك «ما يكون»؛ ألا ترى أنه قد قال في التمثيل «كأنه قال: الحربُ أولُها إذا كانت فُتَيَّةً»، فدلَّ ثبات علامة التأنيث في «كانت» على أن ما فيه يعود إلى «الحرب» لا إلى «الأول»؛ لأن الأول مذكر. ولا تحمله على «ذهبت بعض أصابعه»؛ لأن غيره أظهر.

وقال: «ومَنْ رَفع الفُتيّةَ أيضاً[1] ونصب الأوَّلَ على الحال قال: البُرُّ أَرْخَصَ ما يكونُ قَفِيزان. ومَنْ نَصب الفُتيَّة ورفع الأوَّلَ قال: البُرُّ أَرْخَصُ ما يكون قَفِيزَيْنِ»[2].

اعلم أن سيبويه ليس يفصل بين المبتدأ الأول في هذا الباب إذا كان حدثاً وبينه إذا كان عيناً، في أن الظرف الذي يتعلق به المحذوف المضاف إلى ما ينتصب الحال عنه لا يتعلق به، كما لا يتعلق بما هو عبارة عن عين؛ ألا ترى أنه إذا قال: «ومن رفع الفُتيَّة ونصب الأول على الحال»، يريد

(١) أيضاً: ليس في مطبوعة الكتاب.
(٢) الكتاب ١ :٢ ٠ ٤ (هارون).

«الأول» في قوله: أولَ ما تكون فُتَيَّةٌ، قال: البُرُّ أرخصَ ما يكون، فجعل انتصاب «أولَ ما يكون» بعد «الحرب» كانتصاب «أرخصَ ما يكـون» بعد «البُرّ»، ولم يجعل تعلق «أولَ ما تكون» بـ «الحرب» وإن كان اسماً لحدث، كما لم يجعل تعلق «أرخصَ» بـ «البُرّ».

فإن قلت: هلا أجاز أن يتعلق الظرف المحذوف بـ «الحرب»، وإن لم يجز أن يتعلق بـ «البُرّ»؛ لأن «الحرب» اسم حدث، وظروف الزمان قد تتعلق بأسماء الأحـداث، وتعمل فيهـا؛ ألا ترى أنـك تقول «القتـالُ يومُ الجمعة»، فتجعله خبراً عنه، و «القتالُ يومَ الجمعة واقعاً»، فتجعله متعلقاً بالمصدر؟

قيل: إن «الحرب» وإن كان اسماً لحدث، فكأنه قد أزيل عما ينبغي أن يكون عليه في أصله، فصارت كالأسماء التي ليست بأحداث، كما أنّ «دَرًّاً» من قولك «لِلَّـهِ دَرُّكَ» قد أزيل عن أصله؛ ألا ترى أن سيبويه قد قال فيه: «هو بمنزلة لِلَّـهِ بِلادُكَ»[1]. وكذلك «صاحب» وإن كان في الأصل اسم فاعل مثل «قائم»، فقد صار لا يعمل عمله، ولا يجري مجراه، فكذلك «الحرب».

فـإن قلت: فإذا لم تجعـل تعلق / الظرف المحـذوف المتعلق بـه [٤٣/ب] «أرخص» بـ «البُرّ»، كما لم يتعلق «أولَ ما تكون» بـ «الحرب»، ولم يسغ أن يتعلق «أَرخصَ ما يكون» بقولك «قفيـزان»؛ لأن القَفِيزينِ ليس بحـدث، وإنما هو عبارة عن العين التي هي مكيال. فإذا كان كذلك لم يكن كـ «فُتَيَّة» في قولك «الحربُ أولَ ما تكون فُتَيَّةٌ»؛ لأن في «فُتَيَّة» معنى الفعل، فجاز أن يتعلق به الظرف لذلك، وإن لم يتعلق بالقفيزين لتعرّيه من معنى الفعل، فَبِمَ يتعلق الظرف المحذوف المنتصب «أَرْخَصَ» عما اتصل به؟

فالقول: إن القفيزين وإن كان عبارة عن العين كما ذكرت، فـ «الشَّعِير»[2]

---

(١) الكتاب ١: ١٩٤ (هارون).

(٢) كذا، ولم يتقدم له ذكر. والأولى أن يقول: فالبُرّ.

لا يقع عليهما، وإنما يقع على مَلْئِهما. فإذا كان كذلك كان التقدير: البُرُّ أَرْخَصَ ما يكون مَلْءُ قَفِيزينِ، ومَكِيلُ قَفِيزينِ، فتعلق الظرف بهذا المحذوف المراد الذي لا يصح الكلام إلا على تقديره، وإذا[1] لم تقدره لم يستقم؛ لأن القَفِيزين لا يكونان البُرَّ، وخبر المبتدأ ينبغي أن يكون الأول، فإذا كان كذلك لم يكن من تقدير فيه يصح الكلام به بُدّ، فإذا حصل فيه من معنى الفعل ما يوجبه تصحيح الكلام، تعلق [به][2] الظرف المتصلة به الحال، كما يتعلق بقوله «فُتَيَّة»، وجاز انتصاب الحال عنه إذ جاز انتصاب الحال عن الظرف المضمر في نحو قول من قدر[3]:

.... وإذْمامِثْلَهُمْبَشَرُ

على الحال. وكذلك قول الآخر[4]:

بَحْرانِ ما مِثْلَهما بَحْرانِ

فإذا جاز إضمار الظروف وإعمالها في الحال كان إضمار هذا أسوغ وأحسن؛ لأن حذف المضاف قد كثر جداً، ولأن المضاف بمنزلة الفعل، والأفعال تعمل مضمرة كثيراً، على أن المضاف إذا كان في تقدير الثبات كان بمنزلة الملفوظ به؛ ألا ترى أن علامة التأنيث قد ثبتت في نحو (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ

---

(١) في النسختين: «وأمّا إذا»، والصواب أن «أمّا» زائدة.

(٢) به: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) هذه قطعة من بيت للفرزدق، وهو:

فأَصْبَحُوا قد أَعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُريشٌ، وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وهو في ديوانه ص ٢٢٣ والكتاب ١ : ٦٠ (هارون) والمقتضب ٤ : ١٩٠ ومجالس العلماء ص ١١٣ والعيني ٢ : ٩٦ والخزانة ٤ : ١٣٣ ـ ١٤٠ [الشاهد ٢٧٤] وشرح أبيات المغني ٢ : ١٥٨ ـ ١٦٠ [الإنشاد ١١٨] والشاهد في نصب «مثل» على الحال من «بشر» وهو قول المازني، وتبعه المبرد، كما في الخزانة، وقول المبرد ذكره في المقتضب.

(٤) لم أقف عليه.

قَوْمُ نُوْحٍ)[1] حيث كانت الجماعة المرادة بمنزلة المثبتة في اللفظ. فكما أنه في هذا الموضع بمنزلة المثبت، كذلك يكون في مسألتنا بمنزلة المثبت. وإذا كان كذلك كان هو العامل في الحال.

ومن ذلك قوله (والأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيامَةِ)[2]. قياس قوله أن يكون «جميعاً» مثل «أرخصَ ما يكون» في قولك «البُرُّ أَرخصَ ما يكون قَفِيزان»، وتجعل الأرض القبضة على الاتساع، كما تقول «عتابُك السيفُ»[3]، ولا تجعله على حذف المضاف وإن كان المعنى عليه؛ لأن ما يتعلق بالمضاف إليه لا يتقدم على المضاف؛ ألا ترى أنه لم يجز «القتالُ زيداً حينَ تأتي»، والأرضُ مجتمعة متذللة، / فـ«جميعاً» متعلق بمعنى الفعل في [٤٤/أ] «القبضة»، كما كان «أولَ ما تكون» متعلقاً بما في «الفُتَيَّة».

فإن قلت: فَلِمَ لا يستقيم أن أقدرها على غير الاتساع، نحو «عتابُك السيفُ»، ولكن على حذف المضاف، كأنه «والأرضُ جميعاً ذاتُ قبضته»، وأحمل الحال على المعنى؛ لأن معنى «ذات قبضته»: «متذللة» أو «منقادة» أو نحو ذلك، كما حملت الظرف في قوله ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ المَلائكةَ لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾[4] على المعنى في ﴿لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ﴾؟

قيل: إن هذا الذي ذكرته لا يمتنع في الظرف والحال، إذ قد جاء في المفعول نحو ما أَنْشَدَناه عليُّ بنُ سُلَيْمانَ[5]:

---

(١) سورة ق: ١٢.

(٢) سورة الزمر: ٦٧.

(٣) الكتاب ٣: ٥٠. وقد حكى ذلك سيبويه عن العرب.

(٤) سورة الفرقان: ٢٢.

(٥) البيت من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي، وقد سبق تخريجها في ص ٣٦. وهو في المسائل البصريات ص ٢٨٨ والخزانة ٣: ١٣٣ [عند الشاهد ١٨٠] وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٨١. والمقتوي: الخادم. وفي الخزانة ٣: ١٣٦: «قال أبو علي في الإيضاح الشعري: نصب خليلاً بفعل مضمر يدل عليه مقتوي، أي: أقتوي خليلاً».

تَبَدَّلْ خَلِيلاً بي كَشَكْلِكَ شَكْلُهُ   فإنِّي خَلِيلاً صالحاً بِكَ مُقْتَوِي

فإن قلت: فَلِمَ لا يكون قوله (والأرضُ) مرتفعاً بالابتداء، و«قَبْضَتُهُ» مرتفعاً بأنه ابتداء ثانٍ؛ لأن القبضة ليست بالأرض، و«جميعاً» منتصباً بـ «إذا تكون»، كأنه: والأرضُ قبضتُه إذا تكون جميعاً، فتكون «إذا» خبراً عن القبضة؛ لأنه مصدر، وقد قدَّمتَ خبر المبتدأ مثل قولك «يومَ الجمعة القتالُ»؟

قيل: يحمل هذا على ما حملنا عليه قوله «البُرُّ أَرْخَصَ ما يكون قَفِيزانِ»؛ ألا ترى أن القَفِيزَيْنِ ليس بمصدر، وقد جاء فيما قبله النصب، كما جاز النصب فيما قبل القفيزين، وإن لم يكن اسم حدث، كذلك يكون فيما كان اسم حدث على هذا الحد.

وقوله: «ومَنْ نَصَبَ الفُتَيَّةَ ورَفَعَ الأوَّل قال: البُرُّ أَرْخَصُ ما يكون قَفِيزَيْنِ»[1]. فالبُرُّ: مبتدأ. وأَرْخَصُ: مبتدأ ثان؛ لأنه ليس بالبُرّ، ألا ترى أنه مضاف إلى أحوال، فهو بعضها، وليس البُرّ بالأحوال، و«قفيزين»: يتصلان بالظرف المحذوف، وذلك الظرف المحذوف خبر «أرخص»؛ لأن ظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداث، فالظروف التي تتصل بها الحال المحذوفة تتعلق بمحذوف كقولك «القتالُ يومَ الجمعة». وهذا أوضح من الوجه الذي قبله.

وفي بعض النسخ[2]: «فالخبر مضمر». والمعنى فيه أن خبر المبتدأ الذي هو «أَرخصُ» محذوف لدلالة ما ذكر منه عليه.

قال: «وأمّا عبدُالله أحسنُ ما يكون قائماً فلا يكون فيه إلا النصب ـ يعني قائماً ـ لأنه لا يجوز لك أن تجعل أحسن أحواله قائم[3] على وجه من الوجوه»[4].

(١) الكتاب ١: ٤٠٢ (هارون).
(٢) يعني نسخ الكتاب، وليس في المطبوعة.
(٣) الذي في مطبوعة الكتاب: قائماً.
(٤) الكتاب ١: ٤٠٢ (هارون).

اعلم أنهم قد جعلوا في مواضع من كلامهم للاتساع المعانيَ بمنزلة / الأعيان، والأعيانَ بمنزلة المعاني، على ما نذكر صدراً منه في هذا الباب [٤٤/ب] ليتضح به بعض مشكله إن شاء الله تعالى. قالوا «شِعْرٌ شاعرٌ» و «موتٌ مائتٌ» و «شُغْلٌ شاغلٌ». والقول في «فاعِلٍ» في هذا الموضع: إنه لا يخلو من أن يراد به النَّسَب أو الجاري على الفعل، فيبعد أن يراد الجاري لرفضهم الفعل في ذلك وتركهم إسناده إليه، فإذا بعُد هذا وامتنع ثبت الوجه الآخر، وهو النَّسَب، كما قال الخليل[1]: «إنه بمنزلة هَمٌّ ناصبٌ». وكأن المعنى فيه المبالغة والتفخيم، كأنه إذا قال «شعرٌ شاعرٌ»، فقد أخبر أنه شعر مستقل بنفسه وغير مفتقر إلى شاعر، فصار في ذلك تشبيه له بالعين، ولم يصح المعنى إلا على ذلك؛ ألا ترى أن الموت لا يكون ذا موت، والشعر لا يكون ذا شعر في الحقيقة، كما لا يسند إليه «مات» ولا شيء من هذه الأمثلة في الحقيقة. وإذا جاز تشبيه المعنى بالعين للمبالغة في أمره والرفع منه، جاز أيضاً تشبيه العين بالمعنى إذا أكثر من محاولة ذلك المعنى، وكثُر أخذه فيه وإكثاره منه، فتقول على ذلك «أبو حنيفة الفقهُ» و ﴿إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً﴾[2]، كما قالوا «شِعْرٌ شاعِرٌ». والدلالة على استعمالهم لذلك قولُ ابن مقبل[3]:

إذا مِتُّ عَنْ ذِكْرِ القَوافي فلن تَرَى ... لها شاعِراً مثلي أَطَبَّ وأَشْعَرَا

وَأَكْثَرَ بَيْتاً شاعِراً ضُرِبَتْ به ... بُطُونُ جِبالِ الشِّعْرِ حتى تَيَسَّرَا

فكما أن في قوله «وأكثر بيتاً شاعراً» دلالة على أنه جعل المعنى بمنزلة

---

(١) الكتاب ٣: ٣٨٥.

(٢) سورة الملك: ٣٠.

(٣) البيتان في ديوانه ص ١٣٦. ودلائل الإعجاز ص ٥١٢، وفيه:
«وأكثر بيتاً مارداً ضربت به ... حزون جبال ....»
وقوله أطب معناه: أَعْرَف.

العين، كذلك في قوله «ضُربت به بطون جبال الشعر» دلالة على ذلك؛ ألا ترى أنه أثبت له ما يكون للأعيان.

وأما الدلالة على جعلهم الأعيان بمنزلة المعاني فقولهم «زيدٌ إقْبالٌ وإدْبارٌ»[1]، إذا أكثر من ذلك، [على أنه جعله إياهما][2] على حذف المضاف. والدليل على أن ما ذكرنا معنى مقصود إليه على حذف المضاف قولُ البَعِيث[3]:

ألا أَصْبحتْ خَنْساءُ جاذِمةَ الوَصْلِ وضَنَّتْ علينا، والضَّنينُ مِنَ البُخْلِ

فكما جاز أن يقال «الضَّنِين من البُخل» كما يقال «الخاتَمُ من الفِضَّة»، كذلك يجوز أن يقال «زيدٌ بُخْلٌ» على هذا الحدّ دون غيره من الحذف.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون ذلك على القلب، كأنه أراد: والبُخْلُ مِنَ الضَّنِينِ؟

[٤٥/أ] قيل: هذا ليس يسهل لضعف المعنى وقلة الفائدة؛ ألا ترى / أنه معلوم

---

(١) والشاهد على ذلك قول الخنساء تصف ناقة ثَكُولاً، وهو من قصيدة رثت بها أخاها صخراً:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ فإنَّما هي إقْبَالٌ وإدْبَارُ

انظر الكتاب ١:٣٣٧ (هارون) ومجالس العلماء ص ٣٤٠ ودلائل الإعجاز ص ٣٠٠ والخزانة ١: ٤٣١ ــ ٤٣٨ [الشاهد ٧٠] تحقيق هارون.

(٢) كذا في الأصل. وتقدير مضاف محذوف أجازه النحويون في هذا البيت، ولم يكن الزجاج يرى غيره، كما ذكر السيرافي. انظر حاشية الكتاب ١:٣٣٧. والتقدير: ذات إقبال وذات إدبار. وقد أنكر هذا المذهب عبدالقاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز ص ٣٠١ ــ ٣٠٢.

(٣) البيت من قصيدة له في النقائض، وهو في ١:١٣٥ كما نسب إليه في الحجة ٧: ٣٢٠ ــ مخطوطة بلدية الإسكندرية واللسان (ضنن) ١٧: ١٣٠ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٦٥. وهو بغير نسبة في المحتسب ٢:٤٦ والخصائص ٢:٢٠٢ و٣:٢٥٩. الجاذمة: القاطعة.

أن البخل من الضنين لا من غيره. وإذا كان كذلك كان في الامتناع مثل الإخبار عن الهاء في قولك «زيدٌ ضربته». ومثل قولك «الذاهبة جاريتُه صاحبُها»، ونحو ذلك مما لا يكون في خبره فائدة ولا زيادة على ما في المبتدأ، وليس المعنى إذا حمل على ما قلنا على هذا الضعف؛ لأن فيه مبالغة في الذم، كما أنه لو قيل: البخيل من طينة سوء، ومن عنصر خبث، كان مبالغة في الذم. وعلى هذا أيضاً قول البَعِيث[1]:

.... وَهُنَّ من الإِخْلافِ قبلَكَ والمَطْلِ

فإن قلت: ما تنكر أن يكون أيضاً «البُخْل من الضَّنين» على الحمل على المعنى؛ لأن الضنين مذموم، فكأنه قال: البخل من المذموم، كما كان معنى الضنين من البخل: الضنين من أصل سوء؟

قيل: ليس الحمل على المعنى بمستعمل في كل موضع؛ ألا ترى أنه لو ساغ هذا لجاز «الضَّرْبُ من الضارب» يريد به: الحاذق به أو المتأتي له، و«الشَّتْمُ من الشاتم» يريد به: من البَذِيّ. وبعد، فلو كان ذلك سائغاً كما ساغ الأول لكان ما قلنا أرجح لكون الظاهر عليه. ومما يدل على أن هذا ليس على القلب، وأنه على النحو الذي نحوناه، ما حكى لنا من لا يتهم أن أحمد بن يحيى أنشده[2]:

أَلا في سبيلِ اللَّهِ تَغْييرُ لِمَّتي وَوَجْهُكِ مِمَّا في القواريرِ أَصْفَرا

فجعل وجهها مِمّا في القوارير من الخَلُوق أو نحوه من الطِّيب لكثرة

---

(١) هذا يلي البيت المذكور في الحاشية السابقة، وهو في النقائض ١: ١٣٥. وصدره:
فَصَدَّتْ فَأَعْدانا بِهجرٍ صُدُودُها

(٢) نسب في اللسان (ولع) ١٠: ٢٩٢ إلى عتبة بن الوغل التغلبي. وهو بغير نسبة في الحجة ٧: ٣٢٠ ـ مخطوط والجمل للخليل ص ١١٢ والإفصاح ص ١٨٢. وصدره في الجمل: «فتى في سبيل الله أصفرُ وجهُهُ». وفي الإفصاح «... يصفرّ وجهه».

استعمالهم لذلك. فكما أنه لا سبيل إلى القلب هنا، ولا مصرف للكلام إلا إلى هذا الظاهر الذي هو عليه، كذلك ما تقدم من الأبيات.

ومما يقربُ من هذا قولُه[1]:

ألف الصفون فما يزال كأنه مما يقوم على الثلاث كسيرا

فأما قولهم «إنّي مما أَفْعَلُ»[2] و«إنّي مما أَنْ أَفْعَلَ»[3] فالظاهر فيه أنه من هذا الباب، وأنه يراد به إكثاره من ذلك ومحاولته له. وعلى هذا قوله[4]:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً على رأسِهِ تُلْقي اللِّسانَ مِنَ الفَمِ

كأن المعنى: إنا مُنْشَؤُون من ذلك لكثرة فعلنا إياه واعتيادنا له. فقولك «إني مما أَنْ أَفْعَلَ» كقولك «إني في الدار».

فأما قولك «أَنْ أَفْعَلَ» فيحتمل ضربين: أحدهما أن يكون «أَنْ أَفْعَلَ» بدلاً من «ما»، ويكون «ما» نكرة، كأنه قال: إني من أمرٍ فعلِه، أي: مِنْ فعلِ

---

(١) البيت بغير نسبة في شرح القصائد السبع ص ٢٢، ٣٩٠ والحجة ٧: ٣٢٠ ـ مخطوط بمكتبة البلدية في الإسكندرية والأمالي الشجرية ١: ٥٦، ٧١ واللسان (صفن) ١٧: ١١٥ والمغني ص ٣٥٢ وشرح أبياته ٥: ٣٠١ حيث نص البغدادي على أنه لم يقف على قائله. وهو في صفة فرس. الصفون: مصدر صفن الفرس أي: ثنى في وقوفه إحدى قوائمه، فوقف على سنبكها. والكسير: المكسور. وبعده في شرح القصائد السبع: «فمعناه: فما يزال كأنه من الخيل التي تقوم على ثلاث، ومن الأجناس التي تقوم على ثلاث» ومما ذكر في اللسان «وجعل كسيراً حالاً من ذلك النوع الزَّمِن لا من الفرس المذكور في أول البيت».

(٢)، (٣) الكتاب ٣: ١٥٦.

(٤) هو أبو حية النميري كما في الكتاب ٣: ١٥٦ والأمالي الشجرية ٢: ٢٤٤ والخزانة ١٠: ٢١٤ ـ ٢٢٠ [الشاهد ٨٣٩] وشرح أبيات المغني ٥: ٢٦٣ [الإنشاد ٥١٢]. وصدره له في البغداديات ص ٢٩٣ ومغني اللبيب ص ٣٤٤. والبيت بغير نسبة في المقتضب ٤: ١٧٤. وصدره بغير نسبة في البغداديات ص ٢٨٧. الكبش: الرئيس لأنه يقارع دون القوم ويحميهم.

أمر، فيكون مثل «إني في الدار». والمعنى كثير الاهتمام به والخوض والشروع / فيه، كقوله[1]: [٤٥/ب]

. . . . وهُنَّ مِنَ الإِخْلافِ قبلكَ والمَطْلِ

ونحو ذلك، وفي البدل منه تخصيص له، كما يكون في الصفة، على أنه قد جاء «ما أَحْسَنَ زيداً» و ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2] بلا صفة.

والآخر: أن تكون حذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه، فصار المعنى: إني من أمرٍ صاحبِ أن أفعل ذاك، فيكون قولك[3]: «من أمرٍ» و «صاحب أَنْ أَفْعَلَ» جميعاً الخبرَ، كقولك «حلوٌ حامضٌ». وهذا في المعنى مثل الأول إلا فيما انضمَّ إلى الخبر من زيادة الجزء الآخر، واقتضاء الظرف لما يتعلق به في هذا الوجه كاقتضائه في الوجه الأول. وإذا كان كذلك كان في هذا الوجه أيضاً دلالة على ما نَحَوْناه في هذا الباب من تشبيههم العين بالمعنى.

فأما قولهم «إني مما أفعل» فيجوز أن تكون «ما» فيه نكرة، وتكون «أَفْعَل» صفة له، أي: إني من شيء أفعله. ويجوز أن تكون «ما» معرفة، و «أَفْعَل» صِلَتُهُ[4]، والمعنى على ما تقدم. ويجوز أن تكون «ما» كافة مثل «إني رُبَّما أفعل» في الكف لا في المعنى، وما يتعلق به الحرف وهو مكفوف عن عمله هو ما يتعلق به و «ما» غير كافة؛ ألا ترى أنّ «بَعْدَ» في قوله[5]:

---

(١) تقدم تخريجه في ص ١٩٩.

(٢) سورة البقرة: ٢٧١.

(٣) في الأصل: كقولك.

(٤) في النسخة الشنقيطية: «صِلَقة». وفي النسخة التيمورية: «صفة».

(٥) هذه قطعة من بيت المَرَّار بن سَعِيد الفَقْعَسِيّ:

أَعَلاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بعدَما أَفْنانُ رَأْسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ

وهو له في الكتاب ١:١١٦ و٢:١٣٨ ـ ١٣٩ وإصلاح المنطق ص٤٥ والأصول ١:٢٣٣ ـ ٢٣٤ والأمالي الشجرية ٢:٢٤٢ والخزانة ١١:٢٣٢ ـ ٢٣٥ [الشاهد ٩١٩] =

. . . . بَعْدَما   أَفْنَانُ رَأْسِكِ . . . .

إذا كففتها عن العمل تقتضي ما يتعلق به، كما تقتضيه إذا لم تكن كافة، فهذا مما يدلك على جواز «زيدٌ من البخل، ومن الشجاعة» وما أشبه ذلك، وإذا ساغ ذلك في كلامهم، وكان معنى قد استعملوه في هذه المواضع ونحوها، كان قولهم «أَخْطَبُ ما يكونُ الأَميرُ قائماً» من هذا الباب عندي؛ ألا ترى أن «أَفْعَلَ» لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له، وقولهم «ما يكون» عبارة عن الأحوال، فلولا أن «الأمير» و«زيداً» ونحوهما قد تنزل عندهم منزلة الحدث ما جازت إضافة واحد من الآحاد التي هي عبارات عن الأشخاص إلى هذه الأحوال، فقولهم «أَخْطَبُ ما يكونُ زيدٌ قائماً» إنما هو على قول من قال «زيدٌ خطبةٌ»، فجعله إياها لإجادته لها ومهارته بها وكثرة تعاطيه وخوضه فيها. فإذا كان كذلك انتصب «قائماً» من قولك «أَخْطَبُ ما يكون زيدٌ قائماً» على تقدير «إذْ كان» و«إذا كان». وكان إضمار ذلك سائغاً لأنه حيث صار «أَخْطَبُ» ونحوه عبارة عن حدث على الاتساع، لم يمتنع أن تقع أخبارها أزمنة؛ ألا ترى أنك تقول «القتالُ يومَ الجمعة». فالحال من الجملة المضاف إليها ظرف الزمان المحذوف. / ويدل على صحة هذا التقدير والتأويل أنهم قد جعلوا خبره الظرف من الزمان، فقالوا «أَخْطَبُ ما يكونُ الأَميرُ يومَ الجمعة»؛ أفلا ترى أنه لا يخلو من أن يكون منقولاً كما وصفنا، أو متروكاً على أصله، [٤٦/أ]

= وشرح أبيات المغني ٥:٢٦٩ [الإنشاد ٥١٤]. وهو بغير نسبة في المقتضب ٢:٥٤ والأصول ٢:٢٥٨ والمقرب ١:١٢٩ والمغني ص ٣٤٤. وبعضه غير منسوب في البغداديات ص ٢٩٢ وشرح المفصل ٨:١٣١، ١٣٤. وفي بعض هذه المصادر والمراجع: «المرار» وفي بعضها «المرار الأسدي» وفي بعضها «المرار الفقعسي» وفي بعضها «المرار بن سعيد الفقعسي» و«فقعس»: أحد آبائه الأقربين. و«أسد»: جده الأعلى. الخزانة ٤:٢٨٨ [الشاهد ٢٩٩]. أفنان الرأس: خصل شعره. الثغام: شجر إذا يبس ابيض. المختلس: ما اختلط فيه البياض بالسواد.

ولو كان متروكاً على أصله لم يجز هذا فيه. فإذا كان كذلك دلَّك على أنه منقول كما وصفنا.

فأما قول أبـي الحسن «عبدُالله أَخْطَبُ ما يكونُ قائمٌ» فهو قبيح قريب من الامتناع، وذلك أن «أَخْطَبَ» قد خرج من أصله، وألزم ما دل على ذلك من الإضافة إلى الأحداث، فإذا أضيف إلى الأحداث كان منزلاً على الاتساع حدثاً، فإذا رفعته مع هذا الذي ذكرنا أنه قد أُلزمه، فقد نقضت ذلك الغرض، فَقَبُحَ ذلك وَبَعُدَ لإلزامهم إياه ما يدل على إخراجه عن أصله، فالـرفع في الخبر، مع إضافة المبتدأ إلى ما يجعله حدثاً، لا يستقيم؛ لأنك كأنك الآن تخبر عن الحال بالقيام، والحال لا تقوم، فتعيده بذلك إلى ما قد أخرج عنه.

فإن قلت: فإن القيام قد يكون عبارة عما هو خلاف القعود كقولهم «قام البيع» و ﴿ما دُمْتَ عليهِ قائماً﴾[1]، فما تنكر أن تخبر عن الحال هنا بقيام على هذا الحد ليس على الذي هو خلاف القعود؟

فإن ذلك لا يستقيم؛ ألا ترى أن المراد إنما هو خلاف القعود، وليس الآخرَ، فلا يستقيم الرفع لهذا؛ ألا ترى أن الآخر ليس بالأول؛ لأن «أحسن» الذي هو حال مضاف إلى جملة أحوال لا توصف بهذا الوصف، ولا يصح فيه من حيث لم يكن خبر المبتدأ، فإذا لم يجز ذلك جعلته حالاً من الذكر الذي في «كان» المضاف إليها الظرف المحذوف.

ووجه قول أبـي الحسن أنه يحمله على المعنى؛ لأن «أخطب» وإن كان قد جعل عبارة عن حدث بدلالة إضافته إلى الأحداث، فهو في الأصـل والحقيقة على غير ذلك، فتحمل الكلام على الأصل والمعنى، وهذا قبيح لأن هذا الأصل قد أزيل عنه، وألزم ما خرج عن ذلك، فقبح أن ترده إلى الأصل

(١) سورة آل عمران: ٧٥.

مع مصاحبة ما يكون مُخرِجاً له منه، وقد استقبحوا ما هو دون ذا؛ ألا ترى أنه قد جاء ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ واليومِ الآخِرِ وعَمِلَ صالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾[1]، ولا تكاد تجد الإفراد بعد الجمع، فهذا أجدر أن يستقبح ويمتنع منه.

ومثل قول أبي الحسن في هذا ما رآه في قوله[2]:

لا هَيْثَمَ الليلةَ لِلْمَطِيِّ

و «غابت الثُّرَيَّا فلا ثُرَيَّا لك»، / أنه وإن صار على لفظ النكرة لم يجز [٤٦/ب] وصفه بالنكرة؛ لأنه في الأصل معرفة، والتقدير فيه ذاك، فراعى فيه الأصل دون ما عليه اللفظ الآن، فكذلك راعى في «أخطبُ ما يكون عبدُالله قائمٌ» ما عليه الأصل دون ما عليه اللفظ.

قال: وتقول «عبدُالله أَخْطَبُ ما يكونُ يومَ الجمعة» و «البداوةُ أطيبُ ما تكون شَهْرَيْ ربيع»، كأنه قال: أَخطبُ ما يكون عبدُالله في يوم الجمعة، وأطيبُ ما تكون البداوةُ في شهري ربيع، جمعُه بين قوله «عبدالله أخطب ما يكون يوم الجمعة» و «البداوة أطيب ما تكون شهري ربيع»، مع أن أحد الاسمين عبارة عن جثة والآخر عبارة عن حدث، فيه تنبيه على أن العين في هذا الباب قد جرى مجرى الحدث، ونزل منزلته، ولذلك اجتمعا في أن جعل ظرف الزمان خبراً عن كل واحد منهما، و «أخطب» في المسألة، وإن كان في المعنى لعبدالله، فقد تنزل منزلة الحدث لإضافته إلى قوله «ما يكون». وإذا كان كذلك فكذلك «أحسن» في قوله «عبدُالله أحسنُ ما يكون قائماً» لعبدالله

---

(١) سورة البقرة: ٦٢. وقد خلا الأصل من قوله تعالى ﴿واليوم الآخر﴾.

(٢) البيت في الكتاب ٢:٢٩٦ [هارون] والمقتضب ٤:٣٦٢ والأمالي الشجرية ١:٢٣٩ وشرح المفصل ٢:١٠٢، ١٠٣، و٤:١٢٣ والهمع ٢:١٩٥ والخزانة ٤:٥٧ [الشاهد ٢٦١] هيثم: قيل: هو هيثم بن الأشتر، وكان مشهوراً بين العرب بحسن الصوت في حدائه الإبل، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات وسوق الإبل. والشاهد في هيثم فإنه جعله نكرة.

بدلالة أن «أخطب» لا يكون إلّا له؛ ألا ترى أن الأحوال لا تخطب، ولا يجوز وصفها بذلك، وإن جاز أن توصف بالحسن والقبح، فإذا وقع في هذا الموضع ما لا يكون إلا لعبدالله، كان في ذلك دلالة على أن ما يجوز أن يكون صفة لعبدالله ولغيره يكون لعبدالله، بدلالة وقوع «أخطب» ونحوه مما يختص هو بالوصف به دون أحواله له.

وقوله «كأنه قال: أخطبُ ما يكونُ عبدُالله في يومِ الجمعة» يُريد: أن معنى «عبدالله أخطب ما يكون يوم الجمعة» معنى «أخطب ما يكون عبدالله في يوم الجمعة»، كما أنك إذا قلت «عبدالله جادَ قولُه يوم الجمعة» معناه: جادَ قولُ عبدالله يوم الجمعة، وإن كنت لما قدّمت «عبدالله» فارتفع بالابتداء زاد في الكلام اسم مبتدأ وقع الفعل في موضع خبره، فكما أن معنى «عبدالله قام أبوه» معنى[1] «قام أبو عبدالله»، فكذلك «عبدالله أحسن ما يكون[2] قائماً» في المعنى كقولك «أحسن ما يكون عبدالله قائماً».

قال: ومن العرب من يقول: أَخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة، وأَطيبُ ما تكون البداوة شهرا ربيع، كأنه قال: أخطبُ أيام عبـدالله يومُ الجمعة، وأطيبُ أزمنة البداوة شهرا ربيع. وجاز «أخطبُ أيامه / يومُ الجمعة» [٤٧/أ] على سعة الكلام، كأنه قال: أطيبُ الأزمنة التي تكون فيها البداوة شهرا ربيع، وأخطبُ الأيام التي يكون عبدالله فيها خطيباً يومُ الجمعة، [في][3] هذه المسألة في أنها قد اتسع فيها مثل ما تقدمها، وإن اختلفت جهتا الاتساع في أنه قد نزل العين في الأول منزلة المعاني، ولم يسغ في هذه بأن أُسندت الخطبة إلى الزمان الذي يكون فيه، فجاز على تقدير: «خَطُبَتْ أيامُ الجمعة»

(١) في الأصل: معناه.
(٢) زيدَ هنا في الأصل: وعبدالله.
(٣) في: تتمة يقتضيها السياق.

لما كانت الجمعة فيها كما جاء «ليلٌ نائمٌ»، وقوله[1]:

فَنَامَ لَيْلِي وتَجَلَّى هَمِّي

قد أسند النوم فيه إلى الليل لما كان فيه، فتقديرها: أخطبُ أيامِ كونِ الأمير يومُ الجمعة، وحذفت الأيام كما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه. ويدل على ذلك رفع «يوم الجمعة» الذي هو خبر «أخطب»، والخبر إنما يكون المبتدأ في المعنى، و«أَفْعَلُ» لا يضاف إلا إلى أشياء هو بعضها، فإذا لم يضف إلا إلى ما هو بعضه، ولم يكن الخبر إلا المبتدأ، أثبت من ذلك أن الأيام المضاف إليها «أخطب» مرادةٌ في التقدير والمعنى، وإن كانت محذوفة في اللفظ، للدلالة عليها وأن الكلام لا يصح إلا بتقديرها، وقد بَيَّن ذلك بقوله: كأنه قال: أخطبُ أيام عبدالله يومُ الجمعة.

وقولُهم «أطيبُ ما تكون البداوة شهرا ربيع» في أن تقدير «أطيب» الإضافة إلى الأزمنة، كما أن تقدير «أخطب» الإضافة إلى الأيام، سواء.

قال: وتقول: أتيك يوم الجمعة أبطؤه، وأتيك يوم الجمعة أو يوم السبت أبطأه. أَبطؤُه في الوضعين خبر مبتدأ محذوف دل عليه ما تقدم في الكلام، فصار لذلك بمنزلة المذكور في اللفظ، كأنك قلت: ذاك الإتيان أبطأه، أي: أبطأ الإتيان، فكنيت عن الإتيان لما تقدم من الذكر. وإذا كان المصدر قد حذف من اللفظ في نحو من قرأ ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذينَ يَبْخَلُونَ﴾[2] لأن

(١) هو رؤبة. والبيت في ديوانه ص ١٤٢ والمحتسب ٢: ١٨٤. وهو بغير نسبة في المقتضب ٣: ١٠٥ والكامل ١: ١٣٥. تجلى: انكشف.

(٢) سورة آل عمران: ١٨٠. وتتمتها: ﴿بما آتهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شرٌّ لهم سيطوَّقون ما بخلوا به يوم القيامة ولله ميراث السموات والأرض والله بما تعملون خبير﴾. وهذه قراءة عاصم وابن عامر. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائي ﴿ولا يَحْسِبَنَّ﴾ بكسر السين، وقرأ حمزة ﴿ولا تَحْسبنّ﴾. السبعة ص ٢١٩ ـ ٢٢٠. واكتفى أبو حيان في البحر ٣: ١٢٧ ـ ١٢٨ بإسناد القراءة بالتاء إلى حمزة، وبالياء إلى =

ما يجيء بعد من الفعل يدل عليه، فحذفه إذا تقدم الفعل أسوغ؛ لأن الدلالة عليه أبين.

قال: «وإن شاء قال: يومُ السبت أَبطـؤه». يريد: إن شئت قلت: أتيكُ يومُ الجمعة أو يوم السبت أبطـؤه، فرفعت يوم السبت، والمعنى: أو إتيانُ يومِ السبتِ أَبطـؤه، فحذفت المضاف لما تقدم من الدلالة عليه، كما حذفته في قولك «أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة»، / ولا يكون إلا على ذلك؛ لأن [٤٧/ب] الخبر هو المبتدأ في المعنى، ولا وجه للإخبار عن يوم السبت بالبطء.

قال: «وأعطيته درهماً أو درهمين أكثرَ ما أعطيته». قوله «أكثر» مضاف إلى «ما أعطيته»، و«ما» التي وقعت الإضافة إليها تحتمل ثلاثة أضرب:

أحدها ـ وهو الأسبق في هذا الباب ـ أن تكون مع الفعل بمنـزلة المصدر، كأنه قال: أعطيته أكثر الإعطاء، والضمير المضاف إليه على هذا للمفعول به؛ لأن «ما» هذه حرف كـ«أنْ» عنده، فلا يعود عليها ذكر من صلتها، كما لا يعود إلى «أنْ».

ويجوز أن تكون «ما» بمنزلة «الذي»، كأنه قال: أعطيته درهماً أو درهمين أكثر الذي أعطيته، فتكون «ما» ـ وإن كانت موصولة ـ يراد بها الإعطاء؛ لأنها تقع على الأجناس التي هي معانٍ، كما تقع على الأجناس التي هي أعيان.

ويجوز أن تكون نكرة بمنزلة «شيء»، ويكون موضع الجملة جراً لكونها صفة لمجرور، ولا موضع لها في الوجهين الأولين. وفي كل ذا قد أضيف «أفعل» إلى ما هو بعض له؛ ألا ترى أن ما أعطيته إذا أردت به الإعطاء وقع

= باقي السبعة، ولم يذكر اختلافهم في السين. والتقدير: ولا يحسبن الذين يبخلون البخْلَ هو خيراً لهم، فحذف البخل لدلالة يبخلون عليه. الكتاب ٢: ٣٩١ (هارون) ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٤٨ ـ ٢٤٩ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٤٢١ ـ ٤٢٢.

على القليل والكثير. وكذلك إذا جعلتها الموصولة. وإذا جعلتها النكرة فالتقدير فيه: أكثرُ شيء أعطيته، إذا جعلت الأشياء شيئاً كقولك «هذا خير رجل في الناس» و«هما خير اثنين في الناس».

قال: «وإن شاء قال: أو درهمان أكثرَ ما أعطيتُه». درهمان: يرتفع بالابتداء. فإن جعلت ما أعطيته المصدر احتمل «درهمان» ضربين: أحدهما أنه يلزم أن تقدر إضافة المصدر إلى المفعول وحذفه، كأنك قلت: أو إعطاء درهمين أكثر ما أعطيته؛ لأن «أكثر» إذا كان مضافاً إلى المصدر كان منه، فلا يصح على هذا أن يكون «أكثر ما أعطيته» خبراً للدرهمين؛ لأنه ليس إياهما. وإذا كان كذلك لزم أن تقدر حذف المضاف كما قدرته في قولك أو يوم السبت أبطؤه: أو إتيان يوم السبت أبطؤه.

والآخر: أنك إن أوقعت الإعطاء على المعطى كما أوقعت الخلق على المخلوق، والنسج على المنسوج، كان الكلام على ظاهره. والكلام الأول أشبهُ.

قال: وإن شاء نصب الدرهمين ورفع «أكثر ما أعطيته». يعني أنك تقول: «أعطيته درهماً أو درهمين أكثرُ ما أعطيته»، فتحذف المبتدأ كما حذفته في قولك «أتيك يوم الجمعة أو يوم السبت أبطؤه» أي: ذاك أبطؤه، فكما حذفت المبتدأ ثَمَّ وأضمرته، / كذلك تحذفه في قولك «أكثرُ ما أعطيته»، ويكون المبتدأ المحذوف وتقدّم الإشارة به إلى المصدر، لأن تقدم الفعل وذكره يدل عليه. [٤٨/أ]

وقولك «أكثر ما أعطيته» لما كان مضافاً إلى الإعطاء كان منه، ولما كان منه جاز أن يكون خبر المحذوف المشار به إلى المصدر؛ لأن الثاني هو الأول.

قال: «وإن شاء نصب «أكثر» على أنه حال وقعت فيه العطية». إجازتُه

انتصابه على الحال يدلّك على أن ما عنده مصدر، لأن المصادر قد جاءت منتصبة على الحال، وإن كانت معارف، نحو «جهدَك» و«طاقَتَك» و«العِراكَ». وكما أجاز في هذا الباب انتصاب «أول ما يكون» على الحال، فكذلك ينتصب «أكثر ما أعطيته» على الحال.

قال: وإن شاء قال: أتيُك يوم الجمعة أبطأَه، أي: أبطأ الإتيان. هذا ينتصب على المصدر؛ لأن المثال الذي هو «أتى» يتعدى إلى جميع ضروبه بطيئه وسريعه، وغير ذلك مما يكون ضرباً منه، كما قدم ذلك في أول الكتاب.

ذكرت ما حضر فيما رويته في ذلك، والحمد لله كثيراً.

□ □ □

مســألــة

حكى سيبويه قولهم «ليس الطيبُ إلاّ المسكُ»[1]، وذهب فيه إلى أنه بمنزلة «ما»[2]، ولم يحمله على أن في «ليس» ضمير القصة والحديث كما حمل قوله «ليس خلقَ اللّـهُ أَشْعَرَ منه» على هذا الضمير[3]. ووجه قوله «إنه بمنزلة ما وليس ككان وأخواتها»[4] أن «ليس» وإن كانت قد رفعت ونصبت، فليست فعلاً على الحقيقة؛ ألا ترى أن الفعل لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون دالاً على الحدث وأحد الأزمنة الثلاثة، وإما أن يكون دالاً على أحد الأزمنة الثلاثة مجرداً من الحدث، فإذا لم يخل الفعل من أحد هذين القسمين، ولم تكن «ليس» من واحد منهما، ثبت أنه ليس بفعل وإن كان فيه بعض الشبه منه. وإذا لم يكن إياه وقد اختص بنفي الحال كما اختصت «ما» بذلك، وكانت تدخل على المبتدأ والخبر كما كانت كذلك، ولم يكن في

(١، ٢) الكتاب ١: ٧٣. وهذه لغة تميم، ولغة أهل الحجاز النصب. وقد حكى هذا أبو عمرو بن العلاء، وله في ذلك مع عيسى بن عمر حكاية مشهورة. انظر مجالس العلماء ص ١ ــ ٤ والأمالي ٣: ٣٩.

(٣) الكتاب ١: ٣٥.

(٤) عبارة الكتاب ١: ١٤٧ بتحقيق هارون هي: «وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كما، وذلك قليل لا يكاد يعرف».

«ما»[1] إذا توسطت «إلا» بين اسمها وخبرها إلا الرفع، فكذلك «ليس» لما لم تدل على حدث فيما مضى كـ «ضَرَبَ» و «عَلِمَ»، ولا على ما مضى مجرداً من الحدث كأخواتها، كانت بمنزلة «ما».

فأما دلالتها على نفي الحال فهي على حد دلالة «ما» عليه[2]، وليس على نحو قوله تعالى ﴿وإنَّ رَبَّكَ لَيحكمُ بينَهم﴾[3] وقوله ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّـهُ المُعَوِّقِينَ منكم﴾[4]؛ ألا ترى أنه لو كان على هذا النحو لم يَعْرَ من حرف للمضارعة يلحقه، ومن كونه على مثال من / أمثلته، فإذا لم يكن مثالاً [٤٨/ب] للحاضر، وثبت أنه لا دلالة فيه على ما مضى، ولا على ما لم يقع، وخلا من ذلك، لم يكن في الحقيقة فعلاً.

فإن قال قائل: إنه قد اتصل به الضمير على نحو ما يتصل بالفعل كقولهم «لَيْسُوا» و «لَسْتُم».

قيل: إن اتصال الضمير به هذا الاتصال ليس بدلالة قاطعة على أنها فعل؛ ألا ترى أنه قد اتصل الضمير على هذا النحو بما هو اسم، وذلك قول بعضهم[5] «هاءا» و «هاؤوا» كما تقول للمخاطب «افْعَلا» و «افْعَلُوا»، وهذا الحرف من الأسماء التي سميت بها الأفعال، وهذه الكلم التي سميت بها هذه الأفعال أسماء، وليست بأفعال ولا حروف. يدل على أنها أسماء أنها لا تخلو من أن تكون أسماءً أو أفعالاً أو حروفاً. فالدلالة على أنها ليست بحروف أن

---

(١) رسمت في الأصل متصلة بفي على النحو التالي: فيما.

(٢) في الأصل: فاعليه.

(٣) سورة النحل: ١٢٤.

(٤) سورة الأحزاب: ١٨.

(٥) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٧٣٠.

الحروف لا تتضمن ضمير الفاعلين، ولا ينتصب المفعول بها، وقد قال الشاعر[1]:

رُوَيْدَ عَلِيّاً جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ   إلينا، ولكنْ حُبُّهم مُتَمايِنُ

و[2]:

أَفاطِمَ هائي السَّيْفَ غيرَ مُذَمَّمِ   ....

وقالوا: «رُوَيْدَكُمْ أَجْمَعُون»[3]، فأكدوا ما فيه من الذكر، كما قالوا «مررتُ بقومٍ عَرَبٍ أَجْمَعُون»[4]. فالحروف لا تتضمن ضمير الفاعلين، وإنما تتضمنه الأفعال وما أشبهها من الصفات والظروف، ففي احتمال هذه الكلم الضمير، ونصبها ما نصبت، ما يدل على أنها ليست بحروف.

والدلالة على أنها ليست بأفعال أنها لم تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء، ولا هي على أمثلتها، فإذا لم تكن أفعالاً ولا حروفاً ثبت أنها أسماء.

---

(١) هو مالك بن خالد الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ص ٤٤٧ وشرح أبيات سيبويه ١: ١٠٠ ــ ١٠١. وفي الكتاب ١: ٢٤٣ (هارون): الهذلي. وزاد السكري أنه يقال: إن القصيدة لِلْمُعَطَّل. علي: حي من كنانة بن خزيمة بن مدركة، والشاعر من هذيل بن مدركة. جُدَّ: قطع. ما: زائدة. ومعنى جُدَّ ثدي أمهم: قطع ما بيننا وبينهم من الرحم. متماين: كذوب. رويد: اسم فعل أمر بمعنى أمهلْ.

(٢) هذا صدر بيت أنشده ابن دريد في جمهرة اللغة ١: ١٩٣ وابن جني في المحتسب ١: ٣٣٧ وسر صناعة الإعراب ص ٣١٩. وهو في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ص ١٥٨ منسوباً إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبعده فيه ثلاثة أبيات. وعجزه: فلستُ برِعْدِيدٍ ولا بِلئيمِ. وذكر ناشر الجمهرة أنه روي في إحدى النسخ: ولا بذميم، وفي نسخة أخرى: غير ذميم، في موضع: غير مذمم. وهو في الشعر المنسوب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ص ١٢٤ ضمن قطعة أثبتها جامع شعره عن معجم الشعراء، وفيه: هاك. في موضع: هائي. وذميم في موضع: مذمم.

(٣) الكتاب ١: ٢٤٧ تحقيق هارون.

(٤) الكتاب ٢: ٣١ تحقيق هارون. وفي حاشيته ما يلي: قال السيرافي: لأن عرباً محمول على متعربين... وأجمعون توكيد للضمير في عرب.

ودل أيضاً على أنها أسماء أنه قد ثبت في هذا الباب أسماء لا إشكال فيها، نحو «فَرَطَكَ»[1] و«رُوَيْدَكَ». و«دُونَكَ»[2] و«عَلَيْـكَ»[3] و«إلَيْكَ»[4]. ووجد فيه أيضاً ما يختص بالأسماء، وهو لحاق التنوين للتنكير لها منكورة، وسقوطه عنها في حال التعريف مسندة إلى الفاعل. وهذا معنى يختص الاسم؛ ألا ترى أن الفعل لا يلحقه التنوين للتنكير، وهذا استدلال أبـي الحسن الأخفش.

فإن قلت: إن الصوت يلحقه التنوين للتنكير، وذلك نحو «غاقِ»[5] و«غاقٍ»، و«ماءِ» و«ماءٍ» لصوت الشاء.

فإن الصوت ليس مسنداً إلى شيء، وأنت قد أسندت هذه الأسماء إلى المخاطبين المأمورين، والصوت ضرب من الأسماء.

فأما قولهم «إذاً» في الحرف الذي هو جواب / وجزاء، فإذا وقفوا عليه [٤٩/أ] قالوا «إذا»، فليست النون فيه كالتي في «صَهٍ»[6] و«إيهٍ»[7] ولا في «غاقٍ»؛ لأنها من نفس الكلمة، والتي في «صَهٍ» زيادة للتنكير، وإبدالهم لها لا يدل على أنها زيادة ليست من نفس الكلمة؛ بدلالة أنهم قد أبدلوا الياء من الألف في «على» و«إلى»[8]، فكما لم يدل إبدالهم الياء من الألف في «على» و«إلى» على أن الألف فيها ليست من أنفس الكلم، كذلك لا يدل إبدالهم الألف من النون في «إذاً» على أنها ليست من نفس الكلمة.

---

(١) تقول فرطك: إذا كنت تحذر شخصاً من بين يديه شيئاً، أو تأمره أن يتقدم.
(٢) دونك الكتاب: خذه.
(٣) عليك زيداً: الزمه.
(٤) إليك: تنحَّ.
(٥) غاق: حكاية صوت الغراب.
(٦) صهٍ: تقديره: سكوتاً.
(٧) إيه: تقديره: استزادة.
(٨) يعني عند اتصالها بالضمير نحو عليك وإليك.

فإن قال قائل: ما تنكر أن تكون «هاءَ»[1] في قول من لم يلحقه علامة الضمير على الوجه الذي ذكرت اسماً، وفي قول من ألحقه الضمير فعلاً؛ إذ لا ينكر أن يتفق اللفظان ويختلف المعنيان نحو «على زيدٍ الثوبُ» و[2]:

. . . . مِنْ عَلَيْهِ . . . .

قيل: إن هذه الكلمة قد ثبت أنها اسم بالدلالة التي ذكرنا، وهي التي تلحقها هذه العلامات للضمير، وليس «هاؤوا» بفعل كـ «خافُوا». فإذا لم يكن مشتقاً من لفظ حدث كـ «خافُوا» و «شاؤُوا»، علمت أنها تلك الكلمة لحقتها

---

(١) في الأصل: «ها» وهي لغة في «هاء». انظر سر صناعة الإعراب ص ٣٢٠.

(٢) هذه من قول بعض العرب: «نهض من عليه» كما في الكتاب ٤: ٢٣١.

وهي أيضاً قطعة من قول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بعدَما تَمَّ خِمْسُها   تَصِلُّ، وعنْ قَيْضٍ بِبَيْداءَ مَجْهَلِ

وهذا البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي كما في النوادر ص ٤٥٤ وأدب الكاتب ص ٥٠٤ والاقتضاب ٣: ٣٣١ ـ ٣٣٢ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٧٨ ـ ٨٢ وضرائر الشعر ص ٣٠٥ وشرح المفصل ٨: ٣٨ والعيني ٣: ٣٠١ وشرح شواهد المغني ص ٤٢٥ ـ ٤٢٧ والخزانة ١٠: ١٤٧ ـ ١٥٨ [الشاهد ٨٢٨] وشرح أبيات المغني ٣: ٢٦٥ ـ ٢٦٩ [الإنشاد ٢٣٠]. وفي النوادر وأدب الكاتب: «مزاحم» فقط. وقيل: اسمه مزاحم بن عمرو. وهو بغير نسبة في الكتاب ٤: ٢٣١ والكامل ٣: ٩٨ والمقتضب ٣: ٥٣ والجمل ص ٦١. يصف قطاة طارت عن فرخها طالبة للورد بعد تمام الخمس، والخمس: أن ترد الماء يوماً ثم تتركه ثلاثة أيام وتعود إليه في الخامس. ويروى: «ظمؤها» في موضع «خمسها»، والظمء: ما بين الوردين. وتصلّ: تصوّت أحشاؤها من اليبس والعطش. القيض: قشور البيض. البيداء: القفر. المجهل: الذي لا يهتدى فيه. ويروى «بزيزاء» في موضع «ببيداء». والزيزاء: ما ارتفع من الأرض. والشاهد فيه اسمية «على» مع أنه من لفظ «على» الذي هو حرف جر. والمعنى: من فوقه.

وهذه أيضاً قطعة من قول يزيد بن الطثرية القشيري:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بعدَما   رَأَتْ حاجبَ الشمسِ اسْتَوَى فَتَرَفَّعا

وقد نسب إليه البيت في النوادر ص ٤٥٣ والكامل ٣: ٩٨ وضرائر الشعر ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ واللسان (علا) ١٩: ٣٢٢. وهو بغير نسبة في المقتضب ٢: ٣٢٠ و ٣: ٥٣ وشرح المفصل ٨: ٣٨. يعني ظبية غدت من عند خشفها.

هذه العلامات لإجرائهم إياها مجرى خلافها التي هي «هاتِ»، كما أجروا «رُبَّ» حيث كان خلاف «كَمْ»[1] مجرى «كَمْ»، وكما بنوا «عَطْشان» و «ظَمْآن» على بناء «رَيَّان»، وكما قالوا «عَلِمَ» و «جَهِلَ» و «رَغِبَ» ونحو ذلك؛ لأنهم مما يجرون الشيء مجرى خلافه كثيراً، كما يجرونه مجرى مثله كقولهم «يَذَرُ»[2] و «يَدَعُ»، وكقولهم «أَيُّهم عندك»؟ فأجروه مجرى البعض، فكذلك «هاءِ» لما كان خلاف «هاتِ» أجري مجراه في أن أظهر الضمير فيه، كما أظهر في الأفعال حيث جعل بمنزلة «هاتِ».

ويدل على أن هذا الضرب من الكلم أسماء وليست بأفعال، أن ما كان على بناء «فَعالِ» نحو «دَراكِ» و «نَزالِ» لا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً، فلو كان فعلاً لوجب إذا نقلته فسميت به شيئاً أن تعربه، ولا تدعه على بنائه؛ ألا ترى أن الأفعال إذا نقلت فسمي بها تعرب، وتزال عما كانت عليه قبل النقل، لا تختلف العرب[3] والبصريون[4] في هذا، وإن كان عيسى بن عمر[5] قد خالف في كيفية الإعراب، وهم إذا نقلوا شيئاً من ذلك، وكان آخره راء، تركوه في قول الحجازيين[6] والتميميين[7] على بنائه، ولم يغيروه عما كان عليه قبل التسمية به.

فإن قلت: فهلا قلت إنه فعل لإعراب بني تميم[8] من ذلك في التسمية ما لم يكن آخره راء؟

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن «رُبَّ» اسم حملاً لها على «كَمْ»؛ لأن «كَمْ» للعدد والتكثير، و «رُبَّ» للعدد والتقليل. الإنصاف ص ٨٣٢ [المسألة ١٢١].

(٢) فتحوا عين «يَذَرُ» وإن لم تكن عينه ولا لامه حرفاً حلقياً، وإنما فعلوا ذلك حملاً له على «يَدَعُ» لأنه بمعناه. المقتضب ٣: ٣٨٠ وتصحيح الفصيح ١: ١٠٨، ١٤٥.

(٣، ٤) الكتاب ٣: ٢٠٦.

(٥) كان عيسى يمنعه من الصرف. الكتاب ٣: ٢٠٦.

(٦، ٧) الكتاب ٣: ٢٧٨.

(٨) الكتاب ٣: ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

[٤٩/ب] قيل: هذا لا يدل؛ لأنهم / جعلوه بمنزلة «كيفَ» و«أَيْنَ» ونحوهما إذا سمي به[١]، وإجماعُهم مع الحجازيين على إقرار البناء فيه بعد النقل فيما كان آخره راء، دلالةٌ على أنه اسم عندهم، فلم يغيروه عن البناء، كما لم يغيروه قبل؛ لأنه في كلا الموضعين اسم.

فإن قلت: إنه لم يعربه لأنه حكي، فكان بمنزلة «بَرَقَ نَحْرُه»[٢] وبابه.

قيل: هذا لا يستقيم؛ لأن الضمير الذي يحتمله هذا الضرب ليس على حد ما يحتمله الفعل، إنما هو على حد ما يحتمله الاسم؛ ألا ترى أنه لا يظهر إذا جاوزت الواحد في عامة هذه الأسماء، كما لا يظهر في أسماء الفاعلين والظروف ونحوها، ولو كان الضمير فيها على حد كونه في الأفعال لظهرت له في اللفظ علامة، فلما لم تظهر فيها عند الجمهور والعامة إلا في الحرف الذي شذ، كما لم يظهر في أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها، دلّ أنها احتملت الضمير على حد ما احتملته. وإذا كان كذلك لم تُحْكَ، كما لم تُحْكَ أسماء الفاعلين إذا سميت بها، فلا يكون إذاً «سَفارِ»[٣] و«حَضارِ»[٤] و«حَذامِ» في الحكاية كقوله[٥]:

---

(١) إذا سميت بكيف وأين ونحوهما صيّرتهن بمنزلة زيد وعمرو. الكتاب ٣:٢٦٧، ٢٦٨.

(٢) إذا سميت رجلاً بـ«برق نحره» وما أشبهه من المركب الإسنادي، فإنك لا تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً. الكتاب ٣:٣٢٦.

(٣) سفار: اسم ماء لبني مازن.

(٤) حضار: اسم كوكب.

(٥) هو سحيم بن وثيل الرياحي، وهذه قطعة من قوله:

أنـا ابن جـلا وطـلاع الثنـايـا ... متى أضـع العمـامـة تعـرفـوني

وهو مطلع الأصمعية الأولى ص ١٧ في الأصمعيات والكتاب ٢:٧ والسمط ص ٥٥٨ وشرح أبيات المغني ٤:٦ والخزانة ١:١٢٣ [الشاهد ٣٨] وهو بغير نسبة في الكامل ١:٢٢٤، ٣٨٠ ومجالس ثعلب ص ١٧٦ والأمالي ١:٢٤٦ والمقرب ١:٢٨٣ وغيرها. يقال: هو ابن جلا، أي: المنكشف المشهور الأمر.

أناابنُ جَلا . . . .

ولكن «حَذامِ» في قوله[1]:

إذاقالتحَذامِ . . . .

بعد النقل مثله قبل النقل؛ لأنه نقله من اسم إلى اسم[2]، فتركه في النقل على حاله قبل النقل.

---

(١) هذه قطعة من البيت التالي:

إذا قـالتْ حَـذامِ فَصَـدِّقُـوهـا   فـإنَّ القـولَ مـا قـالتْ حَـذامِ

وقد نسب في الفاخر ص ١٤٦ إلى دَيْسَم بن طارق، وذكر أيضاً أن ابن الكلبي يقول إنه لِلُجَيْم بن صَعْب، وعنه في شرح أبيات المغني ٤:٣٢٩ ــ ٣٣١ [الإنشاد ٣٦٦]. وفي العيني ٤:٣٧٠: لُجيم بن صعب، وقيل: دَيْسَم بن ظالم الأَعصري. وفي اللسان (رقش) ٨:١٩٥: لُجَيْم بن صَعْب. وفي (حذم) ١٥:٨: وَسِيم بن طارق، ويقال: لُجيم بن صعب. وفي (نصت) ٢:٤٠٤: وأنشد أبو علي لوُشَيْم بن طارق، ويقال: لِلُجَيْم بن صعب. وفي شرح شواهد المغني ص ٥٩٦: نجيم بن مصعب وهو تحريف. انظر الاشتقاق ص ٣٤٤ وجمهرة أنساب العرب ص ٣٠٩. والبيت بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ١:٢١٥ و٢:٩٤ والخصائص ٢:١٧٨ وشرح المفصل ٤:٦٤. وحذام: امرأة لجيم بن صعب، وقيل: هي بنت العَتِيك بن أَسْلَم بن يَذْكُر بن عَنَزة، وقيل: بنت الرَّيّان بن خسر بن تميم. وسميت حَذامِ لأن ضرتها حَذَمت يديها بشفرة، فصبّت عليها حذام جمراً فَبَرِشَتْ، فسُمِّيت البَرْشاء. وسبب قول هذا البيت أن عاطِس بن الجُلاح الحِمْيَرِيّ صار إلى قومها في جموع فاقتتلوا، ثم رجع الحميري إلى معسكره، وهرب قومها، فساروا ليلتهم ويومهم إلى الغد، ونزلوا الليلة الثانية، فلما أصبح الحميري ورأى جلاءهم اتبعهم، فانتبه القَطا من وقع دَوابِّهم، فمرت على قوم حذام قطعاً قطعاً، فخرجت حذام إلى قومها، فقالت:

ألا يـا قَـوْمَنـا ارْتَحِلُوا وَسِيـرُوا   فلو تُـرِكَ القَـطا لـيـلاً لَنـامـا

فقال زوجها:

إذا قـالتْ حَـذامِ فَصَـدِّقُـوهـا   فـإنَّ القـولَ مـا قـالتْ حَـذامِ

فارتحلوا حتى اعتصموا بالجبل، ويئس منهم أصحاب عاطس فرجعوا.

(٢) يعني نقلته من اسم للفعل إلى علم لمؤنث. انظر تفصيل المسألة في الكتاب ٢:٣٧ ــ ٤٢.

فإن قلت: فهلا استدللت بتنوين ما نُوِّنَ من هذا على أنه اسم نحو «صَهٍ» و«مَهٍ»؛ لأن التنوين مما يختص الاسم، كما أن دخول لام التعريف كذلك؟

فإن هذا التنوين الذي في «صَهٍ» ليس الذي في «يَدٍ» و«دَمٍ»؛ ألا ترى أن هذا إنما يلحق بعد استيفاء الاسم جميع وجوه الإعراب وتمكنه فيه، وقد لا يلحق ضرباً منها، وإن كان معرباً، كباب ما لا ينصرف. فإذا كان هذا التنوين من وصفه أن لا يلحق إلا بعد تمكن ما يلحقه من الإعراب، ولم يكن «صَهٍ» وبابه معرباً، علمت أنه ليس إياه، ولكنه التنوين الذي يلحق الأسماء التي هي غير متمكنة، وما أشبهها في قلة التمكن من الأصوات، نحو «غاقٍ» و«عَمْرَوَيْهٍ»، فدل على أن المرادَ بالاسم أو بالصوت النكرةُ، فلهذا المعنى يلحق، وليس الذي يلحق بعد استيفاء الاسم وجوه الإعراب كذلك؛ ألا ترى أنه يلحق المعرفة في «زيدٍ» و«جَعْفَرٍ» و«فَرَزْدَقٍ»، كما يلحق في النكرة في «رَجُلٍ» و«فَرَسٍ»، فتَعَلَّمْ أنه وإن كان على لفظه، فهو غيره، كما أن الذي يلحق القوافي[1]:

مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَاً

[٥٠/أ] غيرهما وإن كان / على لفظهما؛ ألا ترى أنه يلحق الفعل كما يلحق الاسم، ويلحق ما فيه لام المعرفة كما يلحق ما لا لام فيه، ويلحق المعرفة كما يلحق النكرة، [ولو كان الذي في «رَجُلٍ» لم يلحق في قوله][2]:

---

(١) البيت ثاني بيت من أرجوزة للعجاج، وهو في ديوانه ٢: ١٣ والكتاب ٢: ٢٩٩ وسر صناعة الإعراب ص ٥١٤. الأتحمي: نوع من البرود بها خطوط دقيقة. أنهج: أخلق.

(٢) العبارة في الأصل على النحو التالي: «ولو كانت التي في رجل لم يلحق في أوله». وقد نسب البيت إلى رؤبة في الكتاب ١: ٣٨٨ وشرح المفصل ٣: ١٢٠. وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨١. ونسب إلى العجاج في شرح شواهد شرح الشافية ص ٤٤٢ والخزانة ٢: ٤٤٢ [الشاهد ٣٩٨] وقال البغدادي في ص ٤٤٣: «والأكثرون على أن هذا الرجز لرؤبة بن العجاج لا للعجاج». وهو بغير نسبة في الكتاب ٢: ٢٩٩ والمقتضب ٣: ٧١ وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٦ والخصائص ٢: ٩٦.

يـا أَبـتـا عَـلَّكَ أَوْ عَـسـاكَـاً

ولا مع اللام في[1]:

يـا صاحِ مـا هاجَ الـدُّمـوعَ الـذُّرَّفَـاً

و[2]:

أَقِـلِّي الـلَّومَ عـاذِلَ والـعِـتـابـاً ....

فقد تتفق الألفاظ في الحروف وتختلف المعاني، كما كان ذلك في الأسماء والأفعال. فإذا كانت هذه الكلم التي سميت بها الأفعال أسماء بما ذكر من الأدلة، وقد اتصل ببعضها الضمير على نحو ما يتصل بالفعل، لم يكن في اتصال الضمير بـ «ليس» على حد ما اتصل به دلالة قاطعة على أنها فعل.

ومما يدلك على أن «ليس» ليست كالأمثلة المأخوذة من لفظ أحداث الأسماء، أنها لا توصل بـ «ما» التي تكون مع الفعل بتقدير المصدر، فتكون معه بمنزلة الاسم، كما أنها إذا وصلت بسائر الأمثلة كانت معه بمنزلة المصدر؛ ألا ترى أنه لا يستقيم «ما أحسن ما ليس زيد ذاكراً» كما يجوز «ما أحسن ما كان زيد ذاكراً»، فلو كانت فعلاً على الحقيقة لوصلت «ما» بها كما وصلت بسائر الأفعال ماضيها وحاضرها وآتيها، فلما لم يوصل بها كما لم يوصل بـ «ما» حتى يكون خبرها فعلاً، كقولك «ما أحسنَ ما ليس يذكرُك زيدٌ»، دلّ ذلك على أنه أجري مجرى ما ينفى به مما ليس بفعل.

---

(١) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢: ٢١٩ والكتاب ٢: ٢٩٩. الذرف: جمع ذارف وذارفة، أي: قاطرة. وهو مطلع الأرجوزة.

(٢) هذا صدر بيت لجرير، وعجزه: «وقولي إن أصبت لقد أصابا». وهو في ديوانه ص ٨١٣ والكتاب ٢: ٢٩٨، ٢٩٩ وسر صناعة الإعراب ص ٤٧١، وصدره في ص ٥٠١، ٥١٣، وعجزه في ٦٧٧. وهو بغير نسبة في النوادر ص ٣٨٧ والمقتضب ١: ٢٤٠ وهو مطلع قصيدة في هجاء الراعي.

فأما وجه ذكرهم إياها مع الأمثلة المجردة من الدلالة على الحدث فلمشابهتها لها في عمل الرفع والنصب؛ كما ذكر «إمّا» مع حروف العطف وبابها لمشابهتها «أَوْ» في بعض المعاني. فإذا باينت هذه الكلمة هذه الأفعال هذه المباينة، وشابهت الحرف هذه المشابهة، لم ينكر أن يجري مجرى الحرف، فلا يعمل عمل الفعل في قولهم «ليس الطيبُ إلا المسكُ» و«ليس المالُ إلا الذهبُ».

فإن قال قائل: فهلا حَمَلَ هذه الحكاية على أن في «ليس» ضمير القصة والحديث[1]، كما حَمَلَ قولَهم «كانَ أنت خيرٌ منه»[2] و«ليسَ خَلَقَ اللَّـهُ أَشْعَرَ منه»[3] على ذلك؟

قيل: قد قالوا في جواب هذا: إنه لم يسغ حمله على الضمير كما ساغ في «كان أنت خير منه»؛ لأن الجملة الواقعة خبراً لـ«ليس» موجبة في اللفظ، فلما لم يستقم أن تدخل «إلا» بين المبتدأ وخبره نحو قولنا «زيدٌ إلا منطلقٌ»، لم يسغ أن يحمل «ليس» على أن فيه ضميراً؛ لأنه يصير بمنزلة من قال في الابتداء «زيدٌ / إلا منطلقٌ»، وهذا غير جائز، وليس كذلك قوله[4]: [٥٠/ب]

.... وليس منها شِفاءُ الداءِ مَبْذولُ

ولا «ليس خَلَقَ اللَّـهُ أَشْعَرَ منه»؛ لأنه لم يقع بين الخبر والمخبر عنه «إلا» في كلام موجب، فلما لم يستقم أن تحمل «ليس» على أن فيه ضميراً،

---

(١) في الأصل: والحدث.
(٢) الكتاب ١:٧١ تحقيق هارون.
(٣) الكتاب ١:١٤٧ تحقيق هارون.
(٤) هو هشام أخوذي الرمة كما في الكتاب ١:٧١، ١٤٧ تحقيق هارون وشرح أبيات سيبويه ١:٤٢١ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٤ ــ ٧٠٥. وشرح أبيات المغني ٥:٢٠٩ وهو بغير نسبة في المقتضب ٤:١٠١ وشرح المفصل ٣:١١٦. وصدره:
«هي الشفاء لدائي لو ظَفِرْتُ بها».

فتقع الجملة في موضع الخبر، وسُمع «المسكُ» مرفوعاً في الحكاية، جعلها بمنزلة «ما» إذا دخلت [إلا](١) بين الاسم والخبر معها.

ومما يدلك على أنها ليست كالأفعال، أنه قد جاء في الشعر «لَيْسي» بلا نون متصلة بعلامة ضمير المتكلم، وذلك قوله(٢):

قــد ذَهــبَ القــومُ الكِــرامُ لَيْسي

ألا ترى أن هذه النون في الضمير المنصوب إنما تحذف من الحرف في الضرورة، إلا أن تكون للتضعيف، كقوله(٣):

كَـمُنْـيَــة جــابــرٍ إذ قــال ليـتي   أُصــادِفُــه، وأفقــدُ بعضَ مــالي

ولم نعلمهم حذفوها من فعل في اختيار ولا ضرورة، إلا أن تكون في تصعيف كقوله(٤):

. . . .   يَســوءُ الفــاليــاتِ إذا فَـلَيْـنـي

---

(١) إلا: تكملة يقتضيها السياق.

(٢) هو رؤبة كما في ملحقات ديوانه ص ١٧٥ واللسان (طيس) ٧: ٤٣٤ والخزانة ٢: ٤٢٥ [الشاهد ٣٩٢] وشرح شواهد المغني ص ٤٨٨ وشرح أبيات المغني ٤: ٨٥ ـ ٨٦. وهو بغير نسبة في شرح المفصل ٣: ١٠٨ وسر صناعة الإعراب ص ٣٢٣.

(٣) هو زيد الخيل كما في الكتاب ٢: ٣٧٠ تحقيق هارون والنوادر ص ٢٧٩ واللسان (ليت) ٢: ٣٩٣ والعيني ١: ٣٤٦ والخزانة ٢: ٤٤٦ [الشاهد ٤٠١] وشرح المفصل ٣: ١٢٣. والبيت بغير نسبة في المقتضب ١: ٢٥٠ ومجالس ثعلب ص ١٠٦ وسر صناعة الإعراب ص ٥٥٠ وشرح المفصل ٣: ٩٠ والمقرب ١: ١٠٨. المنية: ما يتمناه الإنسان. جابر: رجل من غطفان تمنى أن يلقى زيداً، فلما التقيا طعنه زيد برمح، فانكسر ظهره.

(٤) هو عمرو بن معدي كرب كما في شعره ص ١٦٩ والكتاب ٢: ١٥٤ والخزانة ٢: ٤٤٥ [الشاهد ٤٠٠] وصدره: «تراه كالثَّغام يُعَلّ مِسْكاً». يصف شعره، ويذكر أن الشيب قد شمله. والثغام: نبت له نور أبيض يشبه به الشيب. يعلّ: يطيب شيئاً بعد شيء. الفاليات: جمع الفالية، وهي التي تفلي الشعر، أي: تخرج القمل منه. فليني: أراد فلينني، فحذف النون.

فحذفُهم له من «ليسَ» كحذفهم له من «ليتَ» دلالـةٌ على أنه جارٍ عندهم مجرى ما ليس بفعل، كما أن «ليت» كذلك.

ومما يدل على أنه ليس بفعل على الحقيقة كـ «كان» وأخواتها، أن هذه الأمثلة إنما صيغت لتدل على الماضي أو الحاضر أو الآتي، فلما خلت «ليس» من أن تكون دالة على قسم من هذه الأقسام على حدّ ما تدل عليه هذه الأمثلة؛ ثبت أنها ليست مثلها، وإذا لم تكن مثلها كانت دلالتها على نفي الحال كدلالة «ما» التي لا إشكال في أنها حرف.

والدليل على أن هذه الأمثلة إنما صيغت لتدل على الزمان، أنها تتعدى إلى كل ضرب من أسماء الأزمنة، مبهمها ومخصوصها، ومعرفتها ونكرتها، كما تتعدى إلى كل ضرب من اسم الحدث الذي أخذت منه، وما كان معناه وإن لم يكن من لفظه، ولولا إرادة ذلك فيها لأغنت ألفاظ الأحداث عنها. ويوضح ذلك أنها بنيت على أقسام الزمان، فكما كان الزمان على أنحاء ثلاثة، كذلك كانت هذه الأمثلة التي صاغوها من ألفاظ الأحداث. ويدل على ذلك أنهم جردوا دلالة الزمان في بعض هذه الأمثلة، وجعلوا منها دلالة الحدث، وتلك الأمثلة «كان» وأخواتها مما يدخل على الابتداء والخبـر، فتنصب الخبر، فمن ثَمَّ لزمتها الأخبار المنتصبة، وكان الكلام غير مستقل بها؛ لتوازي الجملة بلزوم هذا الخبر له الجملةَ المركبة من الأمثلة التي لم تخلع / عنها دلالة الحدث؛ ألا ترى أنها لو لم تلزم الأخبار لانتقصت عنها [٥١/أ] ولم توازها، فكان تجريدهم هذه الأمثلة للأزمنة، وخلعهم دلالة الحدث عنها، كتجريدهم من بعض الكلم التي هي أسماء الخطابَ، وخلعهم معنى الاسم عنه، وذلك قولهم «ذلك» و«هنالك» و«أَبْصِرْكَ زيداً» و«أنت» ونحو ذلك. فكما أن الغالب والأعم في هذ النحو معنى الحرف؛ بدلالة بنائهم له قبل خلع معنى الاسم عنه، كذلك يعلم أن القصد والغرض في هذه الأمثلة

[إنما هو دلالة الحدث][1]، إنما هو دلالة الزمان، فمن ثَمَّ جاز أن يخلع عنها معنى الحدث، فتتجرد دلالتها على الزمان، وجرى ذلك مجرى ردّ الشيء إلى أصله نحو «القَوَد»[2] و«القُصْوَى»[3] لِيُعلم به الأصل، فتكون أمارة له ليعلم، وإن كان الأكثر في الاستعمال غيره، والمطرد سواه.

ويدل على ذلك أنه ليس مثال من هذه الأمثلة التي تنزع عنها دلالتها على الحدث إلا وجائز أن ينزع ذلك عنه؛ فيستقل بفاعله استقلال سائر الأمثلة بفاعليها، والأصل الثابت في هذه الأمثلة هو ما لا ينفك من دلالتها عليه، ومن ثَمَّ جاءت المصادر المشتق منها هذه الأمثلة دالة على الحدث دون الزمان؛ ألا ترى أن «الكَوْن» الذي هو مصدر المثال المستقل بفاعله في دلالته على الحدث كـ«الكَوْن» الذي هو مصدر المثال الذي لا يستقل به. فهذا مما يدلك على أخذ المثالين جميعاً من لفظ الحدث.

وإنما جُرِّد من دلالة الزمان ليعلم أن الغرض في صياغة هذه الأمثلة إنما هو الدلالة على أقسام الأزمنة، وإذا كان حدّ الأمثلة هذا الذي ذكرناه، ولم يكن في «ليسَ» دلالة على ضرب من الضروب الثلاثة، ثبت أنها ليست بفعل على الحقيقة، وإنما أجروها مجرى الأفعال في اللفظ، كما أجروا «ما» مجراها، وكما أجروا «إنَّ» وأخواتها مجراها، وكما أجروا النون في «لَدُنْ غُدْوَةَ» مجرى النون في «ضاربٍ» ونحوه من الأسماء المعملة عمل الفعل، حيث نصبوا بها في «لَدُنْ غُدْوةً»[4].

---

(١) كذا في الأصل، وهي عبارة مقحمة.

(٢) القَوَد: القصاص. وكان ينبغي أن تقلب واوه ألفاً لتحركها بحركة غير عارضة وفتح ما قبلها، ولكنها صححت شذوذاً.

(٣) كان ينبغي أن تقلب واوه ياء لوقوعها عيناً في وصف على فُعْلَى، لكنها صححت شذوذاً.

(٤) انظر الكتاب ١: ٥١، ٥٨ ــ ٥٩، ١٥٩، ٢١٠ و٢: ٢٨١، ٣٧٥ و٣: ١١٩. ولدن لا تنصب إلا في غدوة. وقد وردت ناصبة في أبيات كثيرة من الشعر، منها قول سَلامة بن جَنْدل: =

فإن قال قائل: إذا كان قولنا «ليس» على ما ذكرته من مباينة ضربي الأفعال ومشابهتها الحرف، فهل تزعم أن الرفع في قول القائل «ليس زيدٌ إلا قائماً» أوجه من النصب، أو تقول إن النصب لا يجوز كما لم يجز في خبر «ما» نحو قوله ﴿وما أَمْرُنا إلاّ واحِدةٌ﴾[1]، / وكيف القول في ذلك؟ [٥١/ب]

فالقول في هذا: إن الجائز النصب للخبر في نحو «ليس زيدٌ إلا ذاهباً»، وما ذكرناه من مباينة «ليس» للأفعال ومشابهتها الحروف، لا يحسن في خبرها الرفع، ولا يسوغه؛ لأنه ليس يلزم أن لا تعمل الكلمة عمل الفعل حتى تكون فعلاً؛ ألا ترى أنهم قد أعملوا «لا» و«ما» و«لات» و«لكنّ» المشددة، و«لعلّ» وأخواتها، و«أن» المخففة من الثقيلة عمل الأفعال، وليس شيء منهن فعلاً، ولا على وزن فعل، وإذا كان كذلك لم يمتنع النصب في خبر «ليس» من حيث كانت حرفاً أو مشبهة للحرف، كما لم يسغ النصب مع سائر الحروف وإن لم تكن أفعالاً، بل النصب في «ليس» مع اشتهاره في السماع يقوّيه القياس، وذلك أنها مشبهة الأفعال من غير جهة، فبحسب[2] كثرة الشبه فيها بالفعل يحسن إعماله عمله، من ذلك أنه على وزن من أوزان الفعل المحض ومثال من أمثلته، وذلك أنهم يقولون: صَيِدَ البعيرُ يَصْيَدُ[3]، فإذا خففوا على قول من قال: عَلْمَ زيدٌ، قالوا: صَيْدَ البعيرُ، فكان «لَيْسَ» على وزنه.

فإن قلت: هلا حرك الثاني منه كما حرك العين من «صَيِدَ»؟

= لَـدُنْ غُدْوةً حتى أَتى الليـلُ دونَهُمْ ولم ينـجُ إلا كـلُّ جَـرْداءَ خَيْفَقِ

الأصمعيات ص ١٣٥ [الأصمعية ٤٢].

(١) سورة القمر: ٥٠.

(٢) في الأصل: فتحسب.

(٣) صيد البعير: أصابه الصيد، وهو داء يصيب الإبل في رؤوسها فتسيل أنوفها وترفع رؤوسها.

فإنّ ذلك لا يلزم؛ ألا ترى أنهم قد يرفضون الأصول في أشياء كثيرة، فلا يستعملونها، كما رفضوا الإعلال في «قَوَدٍ»، وكما رفضوا التصحيح في العين من الأفعال المعتلة، وكما اجتمع الأكثر على «نِعْمَ» و«بِئْسَ»، ولم يستعملوا الأصل الذي هو «نَعِمَ» و«بَئِسَ» الذي هو تحريك العين. فكما رفضوا استعمال الأصل في هذه الأسماء، كذلك رفضوا التحريك في الثاني من «ليس». وقوّى ذلك شبهه بـ«ليت» في الامتناع من التصرف، وشبه ألفاظ الكلم في كلامهم بالفعل مما يجريها مجراه، ويجذبها إلى أحكامه؛ ألا ترى أن «أَحْمَدَ» و«أَحْمَرَ» لما كانا على وزن الفعل أجريا مجراه في أن لم يلحق الجر والتنوين، كما لم يلحق الفعل، وأنّ باباً، ودارًا، ونابًا، ورجل مالٌ، وكبش صافٌ، ويوم راحٌ، ورجل ضَفُّ الحال، وطَبٌّ[1]، لما وافق جميعه أوزان الفعل أُعِلَّ كما أُعِلَّ، ولما لم يوافقها عِوَضٌ، وبِيْضٌ، وصُوَرٌ، ولُوَمة، وخُزَزٌ، وسُرَرٌ[2]، صحح جميع ذلك، ولم يعل كما أعل ما تقدم. وكذلك «عِدة» و«زِنة» وبابهما. وكذلك «ضاربٌ» أُعمل عمل الفعل لخلال، منها موافقة وزن الفعل. فإذا كان موافقة وزن الفعل لها من جذب ما كان منه ذلك إلى حكم الفعل، وكان في قولنا «ليس» فيه ما ذكرنا، وطّأَ ذلك إعماله / عمل [٥٢/أ] الفعل، وأجراه مجراه.

ومن ذلك أن آخرها مفتوح، كما أن آخر مثال الماضي مفتوح. ومن ذلك أنه إذا اتصل به ضمير المتكلم أو المخاطب أسكن الآخر منه كما يسكن أواخر الماضية لذلك، وهذا مما يختص به الفعل دون غيره.

ومن ذلك أنه لما اتصل به ضمير الفاعل، فسكن[3] الآخر له كما سكن

---

(١) رجل مال: كثير المال، وكبش صاف: كثير الصوف، ويوم راح: ذو ريح، ورجل ضفّ الحال: كثير العيال قليل الزاد. ورجل طبّ: عالم بالطب.

(٢) الخزز: ولد الأرنب. والسرر: جمع سُرّة.

(٣) في الأصل: فيسكن.

لام الفعل من «ضربْتُ» و«ضربْتُم»، حذفت الثاني لالتقاء الساكنين، كما حذفت العين من «هِبْتُ» و«خِفْتُ» و«هِبْتُمْ» و«خِفْتُمْ» لذلك.

فإن قلت: فهلا ألقيت الحركة المقدرة في الثاني على الحرف الأول، كما ألقيت حركة العين على الفاء في «خِفْتُمْ» و«هِبْتُمْ» و«هِبْتَ» و«خِفْتَ»؟

فالجواب: أن هذه الحركة لما رفضوا استعمالها، وإن كانت مقدرة في الأصل، جرت مجرى ما أصله السكون، ولم يلزم ذلك في «خاف» و«هاب»؛ لأن انقلابها بمنزلة كون الحركة فيها؛ ألا ترى أنه لولا تقدير الحركة لم تقلب، وكان ذلك في «ليس» واجباً إذ قالوا «ظَلْتُ» و«مَسْتُ»، فحذفوا عيناً مستعملة الحركة، ولم يلقوا حركتها على الفاء. فإذا كان الشبهان في الشيء، بل الشبه الواحد إذا قام في الشيء من الشيء يجذبه إلى حكم الذي فيه الشبه، نحو إعمالهم «لا» عمل «ليس» لموافقتها في النفي، فلا نظر أن ما حصل فيه من الشبه مثل ما حصل في قولهم «ليس» من الفعل، يجب أن يعمل عمله، وتكون قوته في ذلك بحسب كثرة الشبه فيه. فهذا من جهة القياس.

فأما في السماع فهو في الفشوّ والكثرة بحيث يستغنى عن ذكره، ولو لم يعاضد القياسُ السماعَ حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس، لوجب اطّراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع؛ ألا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم، فلو أعللت نحو «اسْتَحْوَذَ»، ولم تراع فيه السماع، وقلت: إن بابه كله جاء مُعَلّاً نحو «اسْتَعادَ» و«واسْتَفادَ»، فكذلك أُعِلُّ هذا المثال قياساً على هذا الكثير الشائع، لكنت ناطقاً بغير لغتهم، ومدخلاً فيها ما ليس منها. فالقياس أبداً يترك للسماع، وإنما يْلجأ إليه إذا عُدم في الشيء السمع، فأما أن يُترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدول عن الصواب بيّن؛ ألا ترى أنه يجوز في القياس أشياء كثيرة نحو الجرّ في «لَدُنْ غُدْوة»،

والضم(١) في «لَعَمْرُك» في القسم، واستعمال الماضي في «يَذَرُ» و«يَدَعُ» / وإيقاع أسماء الفاعلين أخباراً لـ «كاد» و«عسى»، ثم لا يجيء به السماع، [٥٢/ب] فيرفض ولا يؤخذ، ويطرح ولا يستعمل، ويكون المستعمل لذلك آخذاً بشيء رفضه أهل العربية، كما رفضوا استعمال سائر اللغات التي ليست بلغة لهم. وهذا طريق يؤدي سالكه إلى خلاف ما وُضعت له العربية؛ لأن هذه العلل إنما تستخرج من المسموعات بعد اطّرادها في الاستعمال؛ لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة العربية، وتسوي في الفصاحة بمن أدركها، ويأمن بتمسكه بها الزيغ عن لغة الفصحاء المعربين إلى لغة من لم يكن على وصفهم، فإذا أدى إلى خلاف ذلك، وجب أن يُنْبَذَ ويُطَّرَح من حيث كان ضدّاً عمّا له وضعت هذه الصناعة، واستخرج من أجله هذا العلم.

فإن قيل: فهل تجيز «ليس زيد إلا قائم» من حيث أجزت «ما زيد إلا قائم»، فترفع الخبر مع ليس من حيث رفعته مع ما؟

فالقول: إن هذه الحكاية لو كانت لا تحتمل وجهاً غير هذا الوجه، لوجب ألّا يقاس عليها لقلتها ومخالفتها الجمهور والأكثر؛ لأن الواحد ومن جرى مجراه، قد يجوز أن يعرض له أمر يستهويه فيغلّطه؛ لأنه إنما يرجع إلى طبعه وعادته، وليس معه من القوة على القياس والدُّرْبة مثل ما مع النُّظّار المتعلمين، فيميز به بين الإشارة، ويفصل بعضها من بعض بقوته في النظر، والعادةُ قد تردّها عادة أخرى؛ ألا ترى أن ذلك قد وجد في من خالط من الفصحاء غيرهم، ومثل هذا لا يجوز على الجميع. فإذا كان كذلك لم يُدَع الشائع إلى الشاذ، ولم يعدل إليه ما وجدنا عنه فسحة، وأصبنا دونه مندوحة، فكيف وهي تحتمل وجوهاً تخرج على الشائع المأخوذ به دون الشاذ المرغوب عنه. فمن ذلك أن يكون التقدير في قولهم «ليس الطيبُ إلا المسكُ» أنّ في

(١) يريد: ضم العين.

«ليس» ضمير القصة والحديث، ويرتفع «المسك» بأنه خبر المبتدأ الذي هو مع خبره في موضع نصب لوقوعها خبراً لـ «ليس»، [وأُدْخِلَ][1] إلّا بينَ الابتداء والخبر للحمل على المعنى، كأنه لما كان المعنى أنه ينفى أن يكون مثلَ حالِ المسك طيبٌ، حسُن إلحاقُ «إلا» حُسْنَه في قولهم «ليس الطيبُ إلا المسكُ» و «ما الطيبُ إلا المسكُ».

[٥٣/أ] ومثله في الحمل على المعنى «نَشَدْتُكَ / اللّـهَ إلّا فَعَلْتَ»، لما كان المعنى: ما أطلب إلا هذا. ومثله في الحمل على المعنى[2]:

. . . . وإنَّما يُدافِعُ عن أَحسابِهِمْ أنا أَوْ مِثْلي

لما كان المعنى: ما يدافع إلا أنا. فإذا حسُن الحمل على المعنى في هذا الموضع لمكان النفي، جاز إلحاق «إلا» بين المبتدأ والخبر، ولم يكن مثل قولهم في الابتداء الذي معناه الإيجاب: «زيدٌ إلا منطلقٌ». فهذا وجه ظاهر.

ووجه آخر، وهو أن يكون في «ليس» إضمار الحديث والقصة، ويكون التقدير بـ «إلا» التقديمَ وإن أُخِّرت، كأنه «ليس إلا الطيبُ المسكُ» أي: ليس الأمرُ إلا الطيبُ المسكُ، كقولهم «ليس زيدٌ إلا أبوه منطلقٌ»، فـ «المسكُ» يرتفع كما ارتفع في الوجه الأول، وموضع الجملة كموضع الجملة في الوجه الأول.

---

(١) وأدخل: تتمة يقتضيها السياق، وهي من المسائل الشيرازيات ق ٦٩/ب حيث قال في هذه المسألة: «جُعل في ليس ضميرُ القصة والحديث، وأُدخلَ إلّا في المبتدأ والخبر لما كان معنى الكلام النفيَ».

(٢) هذا بعض بيت للفرزدق وصدره: «أنا الذائد الحامي الذمار وإنما». وهو في ديوانه ص ٧١٢ والمحتسب ٢: ١٩٥ والعيني ١: ٢٧٧ وشرح شواهد المغني ص ٧١٨ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٤٨ ـ ٢٥٥ [الإنشاد ٥٠٩] الذائد: المانع. الذمار: ما لزمك حفظه مما يتعلق بك، وقيل: الذمار: العهد. وصدره في الديوان:

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما

ومثل ذلك في التقدير بـ «إلّا» التقديمُ قوله تعالى ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلّا ظَنّاً وما نحنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾[1]، تقديره: إن نحن إلا نظن ظناً. ولا يستقيم أن تقدر بـ «إلا» وقوعها وموضعها الذي هي فيه لقلة الفائدة؛ ألا ترى أنك إنما تقول «ما ضربت إلا زيداً» لما يقدر من أنك ضربت مع زيد غيره، ومتى قلت «ظننت» لم تقدر في قولك «ظننت» فعلت شيئاً غير الظن. فإذا كان كذلك لم يجز أن تقدر تقدير «إلا» في موضعها لقلة الفائدة. وكذلك قول الأعشى[2]:

أَحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ ... وما اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرارا

تقديره: ما هو إلا اغتره الشيب؛ لأنه لا يظن إذا قال «اغتره» أنه عنى بقوله «اغترّه» غير الاغترار، كما لا يظن إذا قال «ظننت» أنه فعل غير الظن. فإذا كان كذلك لم يكن بدّ من أن ينوي بـ «إلا» التقديمَ، فلذلك يجوز أن تقدر بـ «إلا» التقديم في الحكاية، كما كان في الآية وقول الأعشى.

ووجه آخر، وهو أن ترفع «الطيب» بـ «ليس» أيضاً، على أن المعنى «ليس طيبٌ» أي: ليس في الوجود طيبٌ، فتضمر الخبر، وتجري الاسم مجرى ما لا ألف ولاماً فيه، كقولهم «القومُ فيها الجَمّاءَ الغَفِيرَ»[3]، و «إنّي لأمرُّ بالرجلِ مثلِكَ فيكرِمُني»[4]. فإذا احتملت هذه / الحكايةُ هذه الوجوهَ [٥٣/ب]

---

(١) سورة الجاثية: ٣٢.

(٢) البيت في ديوانه ص ٩٥ والخزانة ٣: ٣٧٤ [الشاهد ٢٢٩] وشرح أبيات المغني ٥: ٢٠٩ [الإنشاد ٤٨٧]. أحلّ: أنزلَ. الأثقال: جمع ثَقَل، وهو متاع المسافر. ويروى: وما اعترّه الشيبُ إلا اعترارا. واعترّ: عرض له.

(٣) الكتاب ١: ٣٧٥ تحقيق هارون. وفيه «الناس فيها الجماء الغفير، فهذا ينتصب كانتصاب العِراك». وفي معاني القرآن للأخفش ص ١٧: هم فيها الجماء الغفير.

(٤) في معاني القرآن للأخفش ص ١٧: إني لأمرّ بالرجل غيرِك، وبالرجل مثلِك، فما يشتمني. وانظر ص ١٨ أيضاً.

المطردة على القياس المستمر، والسماع الشائع في كلامهم، لم يكن لأحد أن يجيز الرفع في «ليس زيد إلا قائم» على حدّ «ما زيد إلا قائم» على أن يكون الكلام من جملة واحدة.

فأما حمل «الطيب» في قولهم «ليس الطيب» على أنه بمنزلة ما لا ألفَ ولامَ[1] فيه؛ فإن لام المعرفة تكون على أربعة أضرب: أحدها أن تكون تعريفاً للجنس. والآخر أن تكون تعريفاً للواحد من الجنس. والثالث أن تكون تعريفاً للإشارة إلى حاضر. والرابع[2] أن تكون زيادة.

فأما تعريفها للجنس فكقولنا «المَلَكُ أفضلُ أم الإنسانُ»؟ و«أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم»، وفي التنزيل ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً﴾[3]، ثم قال ﴿إلا المُصَلِّينَ﴾[4]، فدل استثناء الجماعة منه على أن المراد به الكثرة والعموم؛ لامتناع استثناء الجماعة من الواحد.

وهذه الإشارة في أسماء الأجناس إنما هي إلى ما في عقول الناس وأفهامهم من معرفة الجنس، وليس على حد الإشارة إلى الواحد من الجنس الذي عرف حساً، كقولي «الرَّجُل» وأنا أعني واحداً بعينه مخصوصاً بعهد لنا به؛ ألا ترى أن جميع الجنس لا يعلمه أحد من الناس من هذا الوجه، كما يعلم من هذه الجهة الواحدَ من الجنس. فإذا كان كذلك تبيَّن أن الجنس لم يعلم من حيث عُلمت الآحاد منه.

---

(١) لا يجوز البناء على الفتح في المعطوف على اسم لا إذا كان نكرة ولم تتكرر لا، وإنما يجوز فيه الرفع والنصب. وقد حكى الأخفش: لا رجلَ وامرأةَ، بالبناء على الفتح، على تقدير تكرر لا، فكأنه قال: لا رجلَ ولا امرأةَ، ثم حذفت لا. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢: ١٩ ــ ٢٠. فعلى مذهب الأخفش ــ يحمل قول أبي علي هذا.

(٢) في الأصل: «والرابعة» وتخرّج على أنه أراد بها: اللام.

(٣) سورة المعارج: ١٩.

(٤) سورة المعارج: ٢٢.

وأمّا ما كان تعريفاً بالإشارة إلى حاضر فنحو «مررت بهذا الـرجل» و ﴿يا أَيُّها الْإِنْسانُ﴾[1].

وأما الزيادة فنحو ما حكى أبو الحسن من أنهم يقولون «الخمسةَ العشرَ درهماً»[2] و «قد أمرّ بالرجلِ مثلِك»[3]. فاللام التي في «العشر» لا تكون إلا زائدة؛ لأن «خمسةَ عشرَ» اسمان جُعلا اسماً واحداً، فإن جعلت اللام الثانية غير زائدة لم يخلُ من أحد وجهين، إما أن تعرف بعض الاسم، أو تعرفه تعريفين. فلا يجوز تعريف بعض الاسم، كما لا يجوز أن تعرفه تعريفين. فإذا لم يخل من أحد هذين، ولم يجز واحد منهما، ثبت أنها زائدة.

وأما تقدير خبر «ليس»، وحذفه في الوجهين اللذين حملا على ذلك، فشائع، وذلك أن «ليس» تدخل على المبتدأ والخبر، فكما ساغ حذف خبر المبتدأ، كذلك ساغ حذف خبر «ليس» لكونه بمنزلة خبر المبتدأ، وإن كان انتصابه كانتصاب / المفعول، والمفعول لا يمتنع حذفه كما يمتنـع حذف [٥٤/أ] الفاعل. ومثل ذلك قولهم في مثل «إن لاحَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ»[4]، تقديره: إن لا تكن له في الناس حَظيَّةٌ فإنِّي غير أَلِيَّة، ولو عنتْ بالحَظِيَّة نفسَها لم يكن فيها إلا النصب، وصار المعنى: إلا أكنْ حَظِيَّةً، وحكاه[5] مرفوعاً.

---

(١) سورة الانفطار: ٦ وسورة الانشقاق: ٦.

(٢) المقتضب ٢ : ١٧٣ والأصول ٢ : ٣١٢ والتكملة ص ٢٦٢ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٥.

(٣) معاني القرآن للأخفش ص ١٧، ١٨، ولفظه: إني لأمرّ بالرجل مثلك.

(٤) وروي بنصب حظية وألية، والتقدير: إلا أكن حظيةً فلا أكون أليةً، كما ذكره أبو علي بعد قليل. والأَلِيَّة: فَعِيلة من الْأَلْو وهو التقصير. وأصل هذا في المرأة تَصْلَفُ عند زوجها، فيقال لها: إن أَخطأَتْكِ الحُظْوة فلا تَأْلَيْ أن تتودَّدي إليه. يُضرب في الأمر بمداراة الناس ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم. والمثل في الكتاب ١ : ٢٦٠ ــ ٢٦١ (هارون) وأمثال أبي عبيد ص ١٥٧ وجمهرة الأمثال ١ : ٦٧ وفصل المقال ص ٢٣٧ ومجمع الأمثال ١ : ٢٠ واللسان (حظا) ١٨ : ٢٠١.

(٥) يعني سيبويه. الكتاب ١ : ٢٦٠ ــ ٢٦١ تحقيق هارون.

وكذلك قول الشاعر[1]:

قد قيلَ ذلـك إنْ حَقٌّ وإنْ كَذِبٌ ... فمـا اعتذارُكَ مِنْ شيءٍ إذا قِيـلا

أي: إن كان فيه حق، وإن كان فيه كذب، فحذف الخبر. فكما ساغ حذف الخبر في هذا ونحوه، كذلك يسوغ حذف خبر «ليس» في قولهم «ليس الطيبُ إلا المسكُ».

وما تقدم في بعض وجوه هذه الحكاية أنه على إضمار القصة والحديث، فإن حكم ما يضمر من الأسماء أن يكون بعد أن يُعرف المضمر في الأمر العام الأكثر، وما يُعرف به على ضربين: أحدهما أن يتقدم ذكره، فيضمر للمعرفة به لتقدم ذكره. والآخر أن يعرف لدلالة الحال عليه، وإن لم يتقدم له ذكر، كقوله ﴿إنَّا أَنْزلناه في ليلةِ القَدْرِ﴾[2]، وقوله ﴿ما تَرَكَ على ظَهْرِهَا مِنْ دابّةٍ﴾[3]، و﴿حَتَّى تَوارَتْ بالحِجَابِ﴾[4]، ونحو ما حكاه سيبويه من قولهم: «إذا كان غداً فائتني»[5] يريد: إذا كان ما نحن عليه غداً فائتني.

ومن هذا الضرب قولهم «من كَذَبَ كانَ شرّاً له»[6]؛ لأنك أضمرت الكذب، ولم يتقدم له ذكر، وإنما ذُكر ما يدل عليه. وإنما صار دلالة الحال على المضمر كتقدم الذكر لاجتماعهما في أن عرف بهما المضمر، ولمّا كان حكم الضمير في الأمر العام ما ذكرت، وأضمرت الأسماء في مواضع قليلة

---

(١) هو النعمان بن المنذر كما في الكتاب ١:١٣١ وشرح أبيات سيبويه ١:٣٥٢ والعيني ٢:٦٦ والخزانة ٢:٧٨ [الشاهد ٢٤٨] وشرح شواهد المغني ص ١٨٨ ــ ١٩٠ وشرح أبيات المغني ٢:٨ ــ ١٢ [الإنشاد ٨٣] وأمالي المرتضى ١:١٩٣. يخاطب بذلك الربيع بن زياد العبسي.

(٢) سورة القدر: ١.

(٣) سورة النحل: ٦١.

(٤) سورة ص: ٦٢.

(٥) الكتاب ١:١١٤ وهذه لغة بني تميم.

(٦) الكتاب ٢:٣٩١ تحقيق هارون.

قبل الذكر أو ما يقوم مقامه من دلالة الحال، أُلزم التفسير ليكون لزومُ التفسير في باب إبانة المضمر والدلالةُ عليه بمنزلة تقدم الذكر. وهذا التفسير المبيِّن للمضمر على ضربين: أحدهما أن يكون مفرداً. والآخر أن يكون جملة.

فالمفرد على ضربين: أحدهما إضمار في فعل، والآخر إضمار في حرف. فالذي في الفعل كقولهم «نعم رجلًا» و«بئس غلاماً»، لما أضمرت فاعل «نعم» قبل أن يذكر بيّن بالنكرة، ليبيّن هذا التفسيرُ المضمرَ، كما يبينه تقدم الذكر أو دلالة الحال، فصار هذا التفسير في إبانة المضمر بعدُ بمنزلة المذكور قبله في باب الدلالة عليه. وهذا المضمر على شريطة التفسير لا يجوز إظهاره. والدليل على ذلك أنهم قد أوقعوا هذا الضمير حيث لا يجوز / فيه وقوع الظاهر، وذلك قولهم «رُبَّهُ رجلًا»[1]؛ ألا ترى أن المظهر لو وقع [٥٤/ب] على حده لجاز دخول «رُبَّ» على المعارف المظهرة، كما دخلت على المضمر، وفي امتناع ذلك ورفضهم لاستعماله دلالة على أن المضمر على شريطة التفسير لا يجوز إظهاره، وإذا كان كذلك، لم يكن قولهم «الرجل» في «نعم الرجل» إظهاراً للضمير الذي كان في قولهم «نعم رجلًا»، إذ لو كان على ذلك الحد لجاز إظهاره في «رُبَّ» أيضاً، فكما أن قولهم «رُبَّ رجلٍ» ليس على إظهار لقولهم «رُبَّه رجلًا» بلا إشكال، كذلك لا يكون قولهم «نعم الرجل» إظهاراً للضمير في «نعم رجلًا». فإذا ثبتت هذه الدلالة في المضمر على شريطة التفسير في «رُبَّه رجلًا»، ثبت أن كل ما أضمر على شريطة التفسير بهذه المنزلة، ولهذا قال سيبويه: «هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً»[2]، أراد بقوله «المعروف» المعروفَ من هذا الوجه الذي هو إضمار قبل الذكر؛ لأنه قد أفصح عن مراده هذا بقوله: «فهي ــ يعني

---

(١) الكتاب ٢: ١٧٦ تحقيق هارون.

(٢) الكتاب ٢: ١٧٥ تحقيق هارون.

نِعمَ ــ مرّة بمنزة رُبَّه رجلاً، ومرّة بمنزلة ذهبَ أخوه»[1]. وإذا كان كذلك فكأنه قال: هذا لا يعمل في هذا المضمر إلا في حال إضماره دون حال إظهاره، فأطلق لفظة معناها الخصوص والتقييد غير مقيدة، وليس ذلك بمعيب إذا أوضحه ما يفهم به عن غرضه؛ لوجود ذلك في التنزيل[2]؛ وفي كلام الحكماء[3]. وإذا كان هذا سائغاً كان اعتراض محمد بن يزيد عليه في هذا الموضع في كتابه المترجم بـ«الغَلَط»[4] بقوله: «زعم سيبويه أنه لا يعمل في المعروف إلا مضمراً، وقد يعمل فيه غير مضمر في قولهم: نِعمَ الرجلُ زيداً» اعتراضاً غير صحيح؛ لما ذكرنا من أن المظهر ليس على حد المضمر.

فإن قال قائل: فهلا جعل إتباعهم التفسير المظهر في هذا الباب كإتباعهم المضمر، دلالة على أن المظهر في قولهم «نِعْمَ الرجلُ رجلاً» هو الذي كان مضمراً فظهر؟

قيل: لا دلالة في هذا على ما ذكرت، ولم يَتْبَع التفسير المظهر على حدّ ما تبعه في المضمر؛ ألا ترى أن التفسير في نحو «نِعْمَ رجلاً» و ﴿بِئْسَ لِلظالِمِينَ بَدَلاً﴾[5] لازم لا يحذف، وليس بلازم في نحو قوله[6]:

(١) الكتاب ٢: ١٧٧ تحقيق هارون.

(٢) وذلك كقوله تعالى ﴿وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون﴾ الحجر: ٦. والمعنى: يا أيها الذي نزل عليه الذكر عنده وعند من تبعه، ولو اعترفوا بتنزيل الذكر عليه لم يقولوا ما قالوه.

(٣) انظر ما تقدم في ص ٨٢، ١٦١ ــ ١٦٢ والحجة ٢: ١٨٣.

(٤) قال ابن جني: «ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه، وسماه: مسائل الغلط. فحدثني أبو علي عن أبـي بكر أن أبا العباس كان يعتذر منه ويقول: هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة، فأما الآن فلا» الخصائص ١: ٢٠٦.

(٥) سورة الكهف: ٥٠.

(٦) هو جرير كما في ديوانه ص ١٣٥ بشرح الصاوي والخزانة ٤: ١٠٨ [الشاهد ٧٦٤] والعيني ٤: ٣٠ والخصائص ١: ٨٣ وشرح المفصل ٧: ١٣٢ وهو بغير نسبة في المقتضب ٢: ١٥٠. والبيت من قصيدة مدح بها عمر بن عبدالعزيز.

تَـزَوَّدْ مثـلَ زادِ أبيـكَ فينـا   فَـنِـعْـمَ الـزادُ زادُ أبيـكَ زادا

/ لأنك لولم تذكر «زاداً» المفسِّر لم تحتج إليه، كما أنك لولم تذكر [٥٥/أ] المفسَّر في قولك «عندي من الدراهم عشرون» لم تحتج إليه. فقد بان أن المفسر في «نعم الرجل رجلاً» ليس بمنزلته في «نِعْمَ رجلاً».

ومما يدل على أن هذه المضمرة قبل الذكر على شريطة التفسير ليست كالمضمرة بعد الذكر، وأن إظهارها غير جائز عندهم، أنّا لا نعلم أحداً من العرب والنحويين يجيز العطف على المضمر في «نِعْمَ» ولا توكيده، كما أجازوا ذلك فيما أضمر بعد الذكر، وذلك أن هذا الاسم لما أضمر قبل أن يذكر على شريطة التفسير، كان غير مستغنٍ ومفتقراً إلى التفسير، فصار كأنه لم يتم بعد، والعطف والتأكيد لا يُحْمَلان على الاسم حتى يتم الاسم، فلما كان هذا في غير حكم الأسماء الأخر من حيث لم يستقل بنفسه، وجب أن لا يجوز تأكيده ولا العطف عليه.

فإن قال قائل: فإذا تم بتفسيره فأجز العطف عليه والتأكيد له، كما أن الموصول إذا تم بصلته جوّزت ذينك فيه.

قيل: ليس هذا التفسير مع هذا المفسَّر كالصلة مع الموصول؛ لأن الصلة تجري مجرى الصفة؛ ألا ترى أنها إيضاح للموصول، كما أن الصفة كذلك. يدل على ذلك أنه يقتضي ذكراً يعود إليه، وأنه بالصلة يدل على معنى زائد على الموصول، كما أنه بالصفة كذلك، والمفسِّر إذا تبع المفسَّر يصير بانضمامه إليه يدل على المعنى الذي يدل عليه الموصول قبل انضمام الصلة إليه؛ ألا ترى أن «مَنْ» و«ما» و«أيّ» و«الذي» يدل كل واحد منها على معنى لغير الصلة، فإذا انضمت الصلة إليها أوضح ذلك المعنى. والمضمرُ في «نعم» إذا انضمّ إليه التفسير صار حينئذ يدل على ما يدل عليه الاسم الموصول بلا صلة. فإذا كان كذلك علمت أنه ليس مثله، وأنه إذا فُسِّر لم يجز العطف عليه، كما لا يجوز قبل أن يُفَسَّر؛ لأن التفسير له لم يخرجه عن أن يكون المعطوف

عليه على غير حدّ الأسماء المعطوف عليها. فإذا كان كذلك لم يجز، ألا ترى أن سائر الأسماء مستقلة بأنفسها، ولم تجعل في دلالتها على المعاني موكولة إلى غيرها، وليست كذلك الأسماء المضمرة بعد الذكر، لأن تلك تقدم مظهراتها تنبيهاً، وتدل عليها، وإذا قبح / في نوع من ذلك العطف مع تقدم ذكر مظهراتها نحو «قام وزيدٌ»، وجب أن لا يجوز في هذا العطفُ. [٥٥/ب]

ومما يدل على أن هذا المضمر على شريطة التفسير ليس على حد ما أضمر بعدُ، أنه لم يُكْنَ عنها في شيء من كلامهم، كما كني عن المضمر بعد الذكر، ولم يعد ذكر إلى مظهر كما عاد المضمر بعد، وإذا كان كذلك فلو قال قائل «كان زيدٌ منطلقٌ» [و](1):

.... وليس منها شفاءُ الداء مبذولُ

فأخبر عما في «كان» بالذي وبالألف واللام، وعما في «ليس» بالذي، لم يجز، ألا ترى أنه لو قال: الكائن زيد منطلق هو، أو: الذي ليس منها شفاء الداء مبذول هو، للزم أن يرد ما في «الكائن» و«ليس» على اللام والذي، وهذا الضمير لم يعد إلى مذكور في موضع من كلامهم، فإذا أدى هذا الإخبار إلى ما كان مرفوضاً عندهم لم يجز.

فإن قلت: لا أجعل الضمير يعود إلى الموصول، كان أذهب في الخطأ؛ لأن الموصولة حينئذٍ لا يعود عليها من صلاتها شيء، فإذا أخرجه الإخبار عنه عما حكمه أن يكون جارياً عليه، لم يجز؛ ألا ترى أنهم لم يجيزوا الإخبار عن الاسم في «رُبَّ رجلٍ»، لأن الإخبار عنه يخرجه عما يكون عليه في الكلام.

فإن قلت: فقد أخبروا عما أضمر على شريطة التفسير في قولهم «ضربني وضربتُ زيداً»؟

فإن ذلك ليس من كلام العرب، وإنما أرادوا به أن لو كان كيف كان

---

(1) هذه الواو تتمة يقتضيها السياق. وقد تقدم تخريج البيت في ص ٢٢٠.

قياسُه، على أن منهم من لم يجز الإخبار في هذا الباب، ولو أخبر عنه على أن لا يعود الذكر على الموصول مع فساده، لفسد من وجه آخر، وهو أنك إذا أوقعت المخبر عنه خبر الابتداء على عبرة هذا الباب لم يجز، لأن المخبر عنه حكمه أن يكون هو وحده الخبرَ، ولا يجوز في هذا الاسم أن يكون وحده الخبر؛ لأن التفسير يلزمه، وإذا لزمه التفسير لم يكن وحده خبراً، فخالف بذلك سائر الأسماء المخبر عنها، وخرج عن عبرة هذا الباب وأصوله.

ومن الأفعال التي يضمر فيها على شريطة التفسير، وفُسِّر المضمر منها بالمفرد، الفعلُ المعطوف عليه فعل إذا أعمل الثاني منهما، وذلك قولك «ضَرَبَنِي وضربتُ زيداً»، وهذا هو الذي يختاره أهل البصرة[1]، وعليه التنزيل، وذلك قوله ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ في الكَلالَةِ﴾[2]، وقوله ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عليهِ قِطْراً﴾[3]. فإذا أعمل الآخر في هذا النحو لزم أن تضمر في الفعل / الأول الفاعل قبل الذكر؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل، [٥٦/أ] وما يذكر من المفعول والفعل الثاني يفسره، ولا يجوز أن يحذف الفاعل ويفرغ الفعل منه كما يحذف المبتدأ؛ من حيث اجتمعا في أنهما محدَّث عنهما؛ لأن الفاعل يضمر في فعله حيث يحذف المبتدأ. فإذا كان كذلك لم يجز أن يحذف الفاعل من حيث حذف المبتدأ، كما ذهب إليه الكسائي[4]. فلما اجتمع في هذا الموضع أمران مكروهان عندهم، أحدهما حذف الفاعل، والآخرُ الإضمار قبل الذكر، ولم يكن حذف الفاعل وإخلاء الفعل من الإسناد إليه سائغاً في الأفعال الصحيحة التي لم تشابه الحروف، ولم تنزل منزلتها، ولم تكن بمنزلة أسماء الزمان في المعنى، ولا مستعملاً في كلامهم، رفضوا

---

(١) واختار الكوفيون إعمال الأول. الإنصاف ص ٨٣ ــ ٩٦ [المسألة ١٣].

(٢) سورة النساء: ١٧٦.

(٣) سورة الكهف: ٩٦.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ٦٤٦ وشرح المفصل ١: ٧٧.

ذلك، وعدلوا إلى الإضمار قبل الذكر لاستعمالهم له في مواضع من كلامهم، وليس اتصال الفعل بالفاعل كاتصال المبتدأ بخبره، فيجوزَ أن يحذف الفاعل كما حذف المبتدأ، لعدة أدلة ذكرت في غير هذه المسألة[1].

وقال بعض البغداديين: إن الفراء قال[2] في قولهم «ضربني وضربت زيداً»: لا يجوز قول الكسائي؛ لأن الفعل لا يكون بلا فاعل، ولا يجوز قول البصريين؛ لأنه لا يضمر قبل الذكر، ولا يجيزها هو إلا أن يجعل الفعلين كشيء واحد، كأنه رفع «زيداً» بهما. وهذا الذي أخذ به، وترك قول الناس إليه، أبعدُ من الأقوال التي تركها، وذلك أنه لا يخلو في قوله: الفعلان[3] كفعل واحد، وجعله إياهما بمنزلة، من أن يكون رفعَ الفاعل بالفعلين أو بأحدهما، أو جعلهما جميعاً كالشيء الواحد. فإن كان رفع الفاعل بالفعلين، فذلك ممتنع؛ لأنّا لا نعلم فاعلاً عمل فيه فعلان في موضع واحد. بل لم نعلم شيئاً واحداً اسماً مفرداً، ولا كلمة مفردة عمل فيها عاملان، ولا يمكن أحداً أن يوجد ذلك؛ ألا ترى أن كل عامل يوجب عملاً، فلو عمل فيه عاملان للزم أن يكون في حرف الإعراب منه إعرابان، كما أنه إذا عمل فيه عامل واحد صار فيه ضرب واحد من الإعراب، وذلك مما لا خفاء بفساده. وإن كان رفع الفاعل بأحدهما فقد ترك الآخر بلا فاعل، ودخل فيما عابه على الكسائي. فإن كان قد جعلهما كالشيء الواحد، فجعله إياهما كالشيء الواحد غير جائز؛ لأنه لا دلالة عليه، ولا نظير له، ألا ترى أنه لا يوجد في الأفعال فعلان جُعلا بمنزلة فعل واحد. ولا فصل بين أن / يقول: أجعل فعلين كفعل واحد، وبين: ما زاد على الواحد الاثنان[4] فما فوقهما. [٥٦/ب]

(١) لم يذكرها أبو علي في هذه المسائل، ولعلها ذكرت في مسألة مما سقط من هذا الكتاب، وقد أوردها منسوبة إليه أبو الفتح بن جني في سر صناعة الإعراب ص ٢٢٠ ــ ٢٢٢.

(٢) انظر مذهب الفراء في شرح المفصل ١: ٧٧ وشرح الكافية الشافية ص ٦٤٦ ــ ٦٤٧.

(٣) في الأصل: الفعل.

(٤) في الأصل: الاثنين.

ويقال له: كيف جعلتهما بمنزلة الفعل الواحد؟ أَبِأَنْ أعملتهما جميعاً في الفاعل الواحد؟ فهذا لا نظير له، أم بأن أعملت أحدهما وتركت الآخر؟ بَيِّنْ ذلك، فإنه إنما هو عبارة لا يصح لها معنى ولا يلتئم. فأمّا ما ذكرته من أنه لا يضمر قبل الذكر، فقد أريناه أشياء أضمرت قبل الذكر.

وقولُ الكسائي أشبه، وإلى الصواب أقرب، وإن كان خطأ عندنا؛ لأن له أن يقول: شبهت الفاعل بالمبتدأ، فحذفته من حيث اجتمعا في أن كل واحد منهما محدَّث عنه، وإن كان الفاعل لا يشبه المبتدأ للفصول التي أريناها في مواضعهما.

فإن قلت: إذا كان الفعل لا يجوز عندكم أن يخلو من الفاعل، فإلامَ أسند الفعل في قوله تعالى ﴿ثُمَّ بدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ﴾[1]، وقوله ﴿أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[2] في من قرأ بالياء، وقول الهذلي[3]:

فقلتُ تَحَمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ إنَّها ... مُطَبَّعَةٌ، مَنْ يَأْتِها لا يَضِيرُها

وهذه الأشياءالمذكورة بعد هذه الأفعال لا يجوز أن يسند إليها حديث قبلها، لانقطاعها عما قبلها من حيث كانت جزاء واستفهاماً أو بمنزلة الاستفهام.

قيل: أمّا قوله ﴿ثم بدا لهم﴾ فإن أبا عثمان يقول[4]: إن فاعله مضمر

---

(١) سورة يوسف: ٣٥.

(٢) سورة السجدة: ٢٦. وهذه قراءة السبعة. وقرأ أبو عبدالرحمن السلمي وقتادة بالنون، كما في إعراب القرآن للنحاس ٣:٢٩٨.

(٣) هو أبو ذؤيب كما في ديوان الهذليين ١:١٥٤. وشرح أبيات سيبويه ٢:١٩٣ والعيني ٤:٤٣١ والخزانة ٩:٥٧ ـ ٦١ [الشاهد ٦٩٤]. وفي الكتاب ٣:٧٠: الهذلي. وهو بغير نسبة في المقتضب ٢:٧٢ والأصول ٢:١٩٣ و٣:٤٦٢ (طبعة ١٩٨٥م) وشرح المفصل ٨:١٥٨. مطبعة: مملوءة. وصف قرية كثيرة الطعام.

(٤) نسب هذا القول في إعراب القرآن للنحاس ٢:٣٢٩ والبيان ٢:٤١ إلى محمد بن يزيد، أي: المبرد، وهو تلميذ أبي عثمان المازني.

فيه. كأنه عنده: ثم بدا لهم بَدْوٌ، فأضمر الفاعل لدلالة فعله عليه. وجاز هذا وحسُن وإن لم يحسُن أن يقول: ظَهَرَ ظهورٌ، وعَلِنَ[1] عَلَنٌ؛ لأن البَدْوَ والبَداء قد استعمل على غير معنى المصدر؛ ألا ترى أن قولهم: بدا لهم بَدْوٌ، بمنزلة: ظهر لهم رأيٌ، كما أن قولهم «قد قيل فيه قولٌ» كذلك فلهذا أقيم المصدر فيه مقام الفاعل.

وأما قوله ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ فإن شئت جعلته من هذا الوجه، لأن الهداية قد تستعمل استعمال الدلالة التي يراد بها الحجة على الشيء والبرهانُ فيه، فكأنه قال: أولم نُبيّن لهم حُجَّتنا. وإن شئت جعلت فاعله مدلولاً عليه فيما تقدم، كأنه قال: أولم يَهْدِ لهم قَصَصُنا وضربُنا لهم الأمثال.

وأما قوله ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ فحمله أبو عثمان على أنه حكاية، تقديره: بدا لهم أمر قالوا ليسجننه، فأضمر القول، كما قال ﴿والذين اتَّخذوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ ما نَعْبُدُهُمْ﴾[2] أي: قالوا ما نعبدهم /، وكما قال ﴿والملائكةُ يَدخُلون [٥٧/أ] عليهمْ مِنْ كُلِّ بابٍ * سَلامٌ عَليكُمْ﴾[3] أي: يقولون، وهذا كثير.

فأما قوله ﴿كَمْ أَهْلَكْنا﴾ فيجوز أن تكون الجملة في موضع نصب بما دلّ عليه قوله ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ لأنه بمنزلة: أولم يعلموا، فتحمله على ذلك.

وأما قول الهذلي[4]:

.... مَنْ يأتِها لا يَضيرُها

---

(١) في الأصل: «عَلَنَ» ومصدره «عُلُون» وأما «عَلَنٌ» فمصدر «عَلِنَ».

(٢) سورة الزمر: ٣.

(٣) سورة الرعد: ٢٣ ــ ٢٤.

(٤) تقدم تخريجه في ص ٢٣٩.

على مذهب سيبويه[1] ـ وتقديره فيه التقديم ـ ففاعله فيه المصدر، كالفاعل في قوله ﴿ثُمَّ بَدا لَهُمْ﴾؛ لأنك تقول: لا يَضِيرُك ضَيْرٌ، فدلّ المصدر على الفاعل.

وأما قوله تعالى ﴿هَيْهات هَيْهاتَ لِماتُوعَدُونَ﴾[2] ففي كل كلمة ذكر لما[3] تقدم، تقديره: هيهات إخراجُكم، نشركُم وبعثكُم، على مذهبهم في استبعادهم النشر وإنكارهم البعث، كما قالوا ﴿مَن يُحْيِي العِظَامَ وَهيَ رَمِيمٌ﴾[4]، وكما قالوا ﴿أَئذا مِتْنا وكُنَا تُراباً ذلكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾[5]، فقال تعالى محتجاً عليهم ﴿وَضَرَبَ لَنا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾[6]، وقال تعالى ﴿كَذلِكَ النُّشُورُ﴾[7].

وأما قول جرير[8]:

فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العَقِيقُ وأَهْلُهُ   وهَيْهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُواصِلُهْ

ففي الكلمة الأولى ـ في من أعمل الثاني ـ ذكر العقيق، وأضمره قبل الذكر. ومن أعمل الأول كان في الثانية ذكر من الفاعل.

ومن ذلك قول الهذلي[9]:

---

(١) قال بعد إنشاد البيت: «هكذا أنشدناه يونس، كأنه قال: لا يضيرها مَنْ يأتها، كما كان وأنيّ متى أُشرفْ ناظر» الكتاب ٣: ٧١.

(٢) سورة المؤمنون: ٣٦.

(٣) في الأصل: «كما» وهو تحريف.

(٤) سورة يس: ٧٨.

(٥) سورة ق: ٣. وقد زيد في الأصل «وعظاماً» بعد «تراباً» وهي ليست من الآية.

(٦) سورة يس: ٧٨.

(٧) سورة فاطر: ٩.

(٨) ديوانه ص ٩٦٥ والخصائص ٣: ٤٢. العقيق: واد لبني كلاب بالعالية.

(٩) هو أبو ذؤيب. والبيت في شرح أشعار الهذليين، ص ١٠٠. وآخره في الأصل: «وغير النئي». وكذا في الخصائص ٢: ٣٦٩. والتصويب من أشعار الهذليين لأن الروي مضموم. الهامد: الرماد. والسفع: الأثافي التي سفعتها النار، أي: غيرتها. والنئيّ: جمع نُؤي، وهو حاجز من تراب يصيّر حول الخيمة لئلا يدخلها المطر.

فلم يَبْقَ منهـا سِـوى هـامِـدٍ وسُفْـعُ الخُـدودِ مـعـاً والنُّئِيُّ

إن قلت: ما فاعل «يبق»؟ فالقول فيه: إنه لا يخلو من أحد أمرين: إما [أَنْ][1] تسنده إلى ما تقدم ذكره، فتضمره، لأن قبل هذا البيت[2]:

على أَطْـرِقـا بـاليـاتُ الـخِيـا مِ إلا الـثُّـمـامُ وإلا الـعِـصِـيُّ

فدل هذا على أنه لم يبق كثير أثر، فأضمره لذلك. وإما أن تجعل الفاعل «سوى»، لأنه، وإن كان لم يجر في الكلام إلا ظرفاً، فقد يجعل في الشعر اسماً، كما أن «سَواء» كذلك، قال[3]:

.... ومـا قَصَدَتْ مِنْ أهلِهـا لِسَـوائكـا

وكما أن كاف الجر كذلك، قال[4]:

أَتَنْتَهُـونَ ولا يَنْـهَى ذَوي شَـطَطٍ كالطَّعْنِ يَهلِكُ فيه الزيتُ والفُتُـلُ

---

(١) أن: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ١٠٠. أطرقا: بلد سمي بقول رجل لصاحبيه في مفازة: أطرقا، أي: اسكتا. الثمام: شجر يجعل فوق الخيم. والعصي: خشب بيوت الأعراب.

(٣) هو الأعشى. وصدره كما في ديوانه ص ١٣٩: «تَجانَفُ عن جُلِّ اليمامة ناقَتي». ونسب إليه في الكتاب ١:٤٠٨ (هارون) وكذا عجزه في ١:٣٢. كما نسب إليه في الخزانة ٣:٤٣٥ هارون [الشاهد ٢٤٢]. تجانف: تميل وتنحرف. وجل اليمامة: معظم أهل اليمامة. والرواية المشهورة «عن جوّ اليمامة» وهو اسم اليمامة في الجاهلية حتى سماها الحميري لما قتل المرأة التي تسمى اليمامة باسمها. وقوله لسوائكا: يعني هوذة بن علي الحنفي.

(٤) هو الأعشى كما في ديوانه ص ١١٣ والأصول ١:٥٣٥ والإيضاح العضدي ص ٢٦٠ وشرح القصائد العشر ص ٤٤٣ وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٣ والخزانة ٤:١٣٢ [الشاهد ٧٧٦] وهو بغير نسبة في المقتضب ٤:١٤١ والمسائل البغداديات ص ٤٩٦ والخصائص ٢:٣٦٨. الشطط: الغلو. الفتل: جمع فتيلة، وهي هنا فتيلة الجراحة. وقد أملى أبو علي في المسائل البصريات ص ٥٣٧ ـ ٥٤٠ مسألة عن الكاف في هذا البيت. وانظر البغداديات ص ٣٩٦ ـ ٤٠٦ [المسألة ٤١].

وأنشدنا محمد بن السَّرِي[1]:

فـوا عَجَبا إنَّ الفِـراقَ يَـرُوعُني　　بِـهِ كَمَنـاقِيشِ الحُـلِيِّ قِصـارِ

/ فالكاف فاعلة، كما أنها في بيت الأعشى فاعلة. ومن ذلك قول [٥٧/ب] الشاعر[2]:

ومُجَوَّفات قـد عـلا أَجْـوازَهـا　　أَسْآر جُرْد مُتْـرَصـات كـالنَّوَى

أي: علا التجويف أجوازها، فأضمر لدلالة ما تقدم عليه، والمعنى: بلغ البياض من بطونها إلى غيرها. وكذلك قول أبـي زبيد[3]:

لم يَهَبْ حُـرْمَةَ النَّـديم وحُقَّتْ　　يـا لـقَـومـي لِلسَّـوْاةِ السَّـوْآءِ

أي: حُقَّت الحرمة أن تهاب.

وقال: ﴿فَزادَهُمْ إيْماناً﴾[4] أي جمعُ الناس لهم. وقال: ﴿ما زادَهُمْ إلا نفوراً﴾[5] أي: ما زادهم مجيء النذير. فكل هذا فيه ضمير دل عليه ما تقدم.

وأمّا قوله تعالى ﴿وَقُلْنَ حاشَ لِلَّـهِ﴾[6] فإن (حاشا) لا يخلو من أن

---

(١) البيت في المسائل الشيرازيات ق ٢٩/ب واللسان (نقش) ٨: ٢٥٠ وفيه... بمثل مناقيش... ولا شاهد فيه على هذه الرواية. والمناقيش: جمع منقاش، وهو الآلة التي ينقش بها. وفي الأصل: «مناقيس» بالسين المهملة.

(٢) البيت في المحتسب ١: ١٧٠.

(٣) ديوانه ص ٢٨. وفي الأصل: «يالقوم». السوأة السوآء: الخلة القبيحة. قال أبو زيد ذلك في رجل من طيىء نزل به رجل من بني شيبان ضيفاً، فأضافه الطائي، وأحسن إليه وسقاه، فلما أسرع الشراب في الطائي افتخر ومدّ يده فوثب عليه الشيباني فقطع يده.

(٤) سورة آل عمران: ١٧٣. وأولها: ﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم﴾.

(٥) سورة فاطر: ٤٢. وتمامها: ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءهم نذير ليكونُنَّ أهدى من إحدى الأمم فلما جاءهم نذير ما زادهم إلا نفوراً﴾.

(٦) سورة يوسف: ٣١.

يكون فعلاً أو حرفاً، فلا يجوز أن يكون حرفاً لأنه جار، وحرف الجر لا يدخل على مثله في كلام مأخوذ بـه، فثبت أنه فعل. فإذا كان فعلاً فلا بد من إسناده إلى فاعل، والمسند إليه «حاشى» «يوسُف»؛ لأن ذكره قد جرى. ومعنى «حاشَى» «فاعَلَ» من «الحَشَا»[1]، وهو الناحية، قال الهذلي[2]:

.... بأَيِّ الحَشَا صارَ الخَلِيطُ المُبايِنُ

فكأنّ المعنى: بَعُد من هذا الأمر، فصار في ناحية، ولم يقترفه.

ويدل أيضاً على كونه فعلاً الحذفُ اللاحق له، والحذف يلحق الأسماء والأفعال دون الحروف.

ومما أضمر[3] على شريطة التفسير، وفُسِّر باسم مفرد، قوله «رُبَّـه رَجُلاً»[4]، فأضمر ذكر الرجل في «رب»، وفسر بالمنصوب، كما أضمر في قولهم «نِعْمَ رَجُلاً»، وفسر بالمنصوب، فالهاء في موضع جر بالحرف، وانتصب «رجلاً» لحجز المضمر بينه وبين الجار أن يكون فيه بمنزلته، كما انتصب في قولهم «كذا درهماً» لحجز المبهم بينه وبين الكاف، وكما انتصب في قولهم «كأيٍّ رجلاً أتاني» لحجز التنوين بين «أي» والمفسر.

فإن قلت: فكيف دخلت «رُبَّ» على المضمر، والمضمر معرفة، و «رُبَّ» لا تدخل إلا على النكرة من حيث أريد بالمفرد بعدها جماعة، وهذا المعنى يكون في الآحاد النكرة؟

---

(١) في الأصل: الحشي.

(٢) هو المعطل الهذلي. وصدر البيت: «يقول الذي أَمْسَى إلى الحِرْز أهلهُ». وهو في ديوان الهذليين ٣: ٤٥. الحرز: الموضع الحصين.

(٣) هذا هو الضرب الثاني مما أضمر على شريطة التفسير وفسّر باسم مفرد، وهو الإضمار في الحرف.

(٤) الكتاب ٢: ١٧٦ تحقيق هارون.

فإنه إنما جاز ذلك لأن هذا المضمر لما لم يختص بذكر متقدم، صار الاسم لما يقتضيه من التبيين بالتفسير مشابهاً للنكـرة، وإن كان على لفظ المعرفة، فكأنهم استجازوا لذلك إدخاله على الضمير، واستتب ذلك في هذا الباب لما ذكرنا، / إذ كانوا قد أجروا المضمر بعد تقدم الذكر، مع أنـه [٥٨/أ] لا يقتضي تفسيراً، مجرى النكرة، وذلك قولهم في الاستثبات لقائل قد قال: «ذهبت معهم»: «مع مَنِينَ»؟ ألا ترى أن الاستثبات بهذا الحرف إنما يكون في النكرات دون المعارف، فإذا تركوا هذا مع اختصاصه، فإنه لا يقتضي تفسيراً، [يجري][1] مجرى النكرة، فالضمير في «رُبَّه» أجدر. وهذا مما يدلك على أن المعرفة المظهرة لا يصلح وقوعها بعد «رُبَّ» كما جاز وقوع المضمر؛ ألا ترى أن المظهر لا يقتضي لهذا التفسير، فيشابه بذلك غير المختص، ولم يستثبت عنه كما يستثبت عن النكرة.

فإن قلت: فقد حكى أبو الحسن أن بعض العرب يجعل «واحَدَ أُمِّهِ» و «عَبْدَ بَطْنِهِ» نكرة، ويدخل عليه «رُبَّ»، وأنشد[2]:

أَمـاوِيَّ إنــيّ رُبَّ واحِـدِ أُمِّــهِ   أَخَذْتُ، فلا قَتْلٌ عليهِ ولا أَسْرُ

فقد حكى هذا، وقال مع ذلك: الوجه الجيد أن يكـون معرفـة، وهو أكثر. ووجه قول من أجاز ذلك أنه لما كانا صفتين، قدَّر فيهما الانفصال كما قالوا: مررت بفَرَس قَيْدِ الأوابِد[3]، وبناقةٍ عُبْرِ الهَواجِرِ[4]، حيث قدر

---

(١) يجري: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) البيت لحاتم الطائي، وهو في ديـوانه ص ٢١٢ والـزاهر ١ :٣٣٣ والخزانة ٤ : ٢١٠ ــ ٢١٨ [الشاهد ٢٨٦] ماويّ: منادى مرخم ماويّة، وهي زوج حاتم، ويروى: «أجرت» في موضع «أخذت». وهذا مذهب الفراء وهشام من الكوفيين، وببيت حاتم هذا احتج هشام. الزاهر ١ :٣٣٣.

(٣) الشاهد في وصف النكرة بما أضيف إلى معرفة. والأوابد: الوحوش. وأول من قال «قيد الأوابد» امرؤ القيس. انظر شرح القصائد السبـع صَ ٨٢ ــ ٨٣.

(٤) الكتاب ١ : ٤٢٤ (هارون). والشاهد في وصف النكرة بما أضيف إلى معرفة.

فيهما الانفصال، فكذلك «عبد بطنه» و «واحد أمه» تقديره: عبدٌ لبطنه، وواحدٌ لِأُمِّه، ويؤنّس بذلك قولهم: رُبَّ رجلٍ وأَخيه[1]، وكُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها[2]، وقوله[3]:

وكَمْ دُونَ بيتِكَ مِنْ مَهْمَهٍ ... ودَكْداكِ رَمْلٍ وأَعْقادِها

ووَضْعِ سِقاءٍ وإحْقابِهِ ... وحَلِّ حُلُوسٍ وإغْمادِها

فإن قلت: فإنّ ما يدخل عليه «رُبَّ» من الأسماء النكرة يراد به الأكثر من الواحد، وهذا المعنى يكون في النكرة المظهرة دون المضمرة، فهلا امتنع دخول «رُبَّ» على المضمر لذلك؟

فالقول: إن دخول «رُبَّ» على المضمر لا يمتنع من أجل هذا، لما ذكرنا من بعده عن الاختصاص لاقتضائه التفسير؛ ألا ترى أن الفعل المخصوص بالمدح أو الذم لا يعمل في الأسماء المخصوصة، كما لا تعمل «رُبَّ» فيها، وقد احتمل هذا الضميرَ، فكما أن «نِعْمَ» ونحوه لا يعمل في

---

(١) الكتاب ٢: ٥٤ ـ ٥٦ (هارون) والمعنى: وأخ له.

(٢) الكتاب ٢: ٥٥، ٨٢ (هارون). السخلة: ولد الشاة من المعز والضأن، ذكراً كان أو أنثى. والمعنى: وسخلة لها.

(٣) هو الأعشى، والبيتان في ديوانه ص ١٢٣ والكتاب ٢: ٥٦ تحقيق هارون وشرح أبيات الكتاب ١: ٤٧٤ وبينهما في الديوان وشرح أبيات الكتاب بيت هو:

ويهماء بالليل غطشى الفلاة ... يؤنسني صوت فيادها

يمدح بهذا الشعر سلامة ذا فائش الحميري. المهمه: المفازة البعيدة. الدكداك من الرمل: اللين. والأعقاد: جمع عَقَد، وهو ما تعقد من الرمل وتراكم بعضه على بعض. واليهماء: الأرض القفرة. والغطشى: المظلمة. والفياد: ذكر البوم. وإحقاب السقاء: وضعه على الحقيبة، وهي مؤخر الرحل. والحلوس: جمع حِلْس، وهو مثل البرذعة يكون تحت الرحل. وإغمادها: شدها على ظهر راحلته. والشاهد في «وأعقادها» فقد عطفه على المجرور بمن، ومن لا تدخل إلا على النكرة، فكما أدخل من على النكرة عطف على النكرة ما هو مضاف إلى ضمير النكرة. ومثله «ووضعِ سقاء وإحقابه» وقوله «وحل حلوس وإغمادها».

الأسماء المخصوصة وقد احتمل هذا الضميرَ، كذلك يحتمله «رُبَّ»، وإن لم يعمل في الأسماء المخصوصة.

ومما يؤنس بذلك أن محمد بن السَّرِيّ أخبرني عن محمد بن يزيد عن أبـي عثمان عن أبـي زيد قال: سمعت أبا السَّمّال يقول «هؤلاءٍ قومك» فنون، وذلك أنه جعله نكرة. / قلت لأبـي عثمان: كيف تكون هذه نكرة وهو يـومئ [٥٨/ب] به إلى «قومك»؟ فقال: ألا ترى أنك تقول: هؤلاء رجالٌ فـ«هؤلاء» معرفة، وما بعده نكرة.

الضرب الثاني من القسمة الأولى: ما أضمر قبل الذكر وفُسِّر بجملة.

هذا الضرب أصله أن يقع في الابتداء، وإذا كان موضعه الابتداء دخل عليه ما يدخل على المبتدأ من «كان» و«إنّ» وبابيهما، و«علمت» و«ظننت» وأخواتهما. قالوا في قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّـهُ أَحَدٌ﴾[١]: إن الضمير للأمر والحديث، وإن الجملة التي هي المبتدأ وخبره في موضع خبره. وتدخل «إنّ» على المبتدأ فتقول «إنه زيدٌ منطلقٌ»، وفي التنزيل ﴿إِنَّه مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فإنَّ لَهُ﴾[٢] وفيه ﴿فإنَّها لا تَعْمَى الأَبْصارُ﴾[٣]، فجاء التأنيث على ضمير القصة، كما جاء التذكير على ضمير الحديث والأمر.

فإن قلت: هلا فُسِّر هذا بالمفرد كما فُسِّر ما تقدم به؟

فإن هذا لم يجز فيه التفسير بالمفرد كما جاز فيما تقدم؛ لعدم ما ينصب المفسِّر في هذا الموضع؛ ألا ترى أن النصب إنما يكون بفعل أو ما شُبِّه به، والاسم المضمر ليس بفعل، ولا فيه شَبَهٌ منه، فإذا لم يكن في هذا الموضع كـ «نِعْمَ» وبابه هناك، ولا[٤] جار فصل بينه وبين المنصوب مجروره ولا بتنوين

---

(١) سورة الإخلاص: ١.

(٢) سورة طه: ٧٤ وتتمتها: ﴿فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحيا﴾.

(٣) سورة الحج: ٤٦.

(٤) ولا جار... لعمل فصله: كذا ورد في النسختين، ولم أَتهدَّ إليه.

لعمل فصله، فيكون كالفاعل في فصله بين المفعول وفعله، ثَبَتَ أنه لا سبيل إلى تفسير هذا الضمير على نحو ما فُسِّر في «نِعْمَ» و «رُبَّ».

فأما قولهم «ضربني وضربت زيداً» فليس تفسير «زيد» للضمير في «ضربني» على حد تفسيره النكرة المنصوبة في «نِعْمَ» و «رُبَّ»؛ لأن المفسَّر في «نِعْمَ» و «رُبَّ» شائع مفسَّر بالمنكور الذي تفسَّر به الأسماء الشائعة المبهمة، والمضمر في «ضربني» مخصوص ليس شائعاً، فمن ثَمَّ لم يبين إلا بإظهار اسمه المخصوص، كما يبين الاسم المخصوص بصفته والعطف عليه، ولما لم يجز أن يبين المضمر في الابتداء بالمفرد، فُسِّر بجملة هي حديث وقصة، كما فُسِّر ما كان أمراً نحو «الوصيّة» و «العِدة» و «المَثَل» بجمل هي هي في المعنى، وذلك نحو قوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّـهُ فِي أَوْلادِكُم﴾ ثم قال ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾[1] فبيَّن الوصية، وقوله ﴿وَعَدَ اللَّـهُ الذينَ آمَنُوا﴾ ثم قال ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأَجْرٌ عظِيمٌ﴾[2] ففسَّر الوعد، وقال ﴿إنّ مَثَلَ عِيْسَى عِنْدَ اللَّـهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾ ثم فسر المثل فقال ﴿خَلَقَه مِنْ تُرابٍ﴾[3]. ومن هذا / قول [٥٩/أ] الفرزدق[4]:

عَشِيَّـة مـا وَدَّ ابنُ غَـرَّاءَ أَنَّهـا ... لهـا مِنْ سِـوانـا إذْ دَعـا أَبَـوانِ

ففسر بقوله «لها أبوان» فكذلك فُسِّر هذا الضمير الذي هو أمر وحديث، بما هو حديث وأمر في الابتداء وما دخل عليه.

فإن قال قائل: هلّا جاز أن يُفَسَّر هذا الضرب أيضاً بالمفرد، كما فُسِّر

---

(١) سورة النساء: ١١. وهذه الجملة من الآية متصلة بالتي قبلها.

(٢) سورةالمائدة: ٩. وبين هذه الجملة من الآية وسابقتها: ﴿وعملوا الصالحات﴾.

(٣) سورة آل عمران: ٥٩. وهذه الجملة من الآية متصلة بالتي قبلها.

(٤) البيت في ديـوانه ص ٨٧٢. وفيه «أنه له من سوانا..» ابن غراء: هو ضرار بن مسلم أخو قتيبة الذي خلعه سليمان بن عبدالملك عن ولاية خراسان، وأمه الغراء بنت ضرار بن معبد.

بالجملة، لقولكم إن هذه الجملة في موضع مفرد، فإذا كان الموضع للمفرد، والأصل له، والجملة داخلة عليه، فهلّا كان المفرد أولى من حيث كان الأصل؟ أو هلّا استويا جميعاً في ذلك، وصلحا له؟

قيل: كونُ المفرد الأصلَ في هذا الباب، والحكمُ على الجملة بأنها في موضعه، لا يوجب إجازة وقوع المفرد ههنا؛ ألا ترى أن في كلامهم مواضع أصلها للمفرد، ولم يجز مع ذلك وقوع المفرد فيها. فمن ذلك قولهم «كاد زيد يذهب» وقوله ﴿يَكادُ سَنا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بالأَبْصارِ﴾[1] و ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لم يَكَدْ يَراها﴾[2]، وقولهم «ما أَحْسَنَ زيداً»، وقولهم «اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ»[3]. فكما أن هذه جمل واقعة موقع المفرد، ولم يستجيزوا استعمال [الأسماء][4] المفردةِ الواقعةِ هذه الجمل مواقعها، كذلك لم يستجيزوا استعمال المفرد في موضع هذه الجملة.

على أنه لو بُيِّن بالمفرد لم يكن إلى نصبه سبيل لتعري الاسم من معنى الفعل وشبهه، وإذا لم يكن سبيل إلى نصبه وجب أن يكون المفرد مرفوعاً لعدم ما ينصبه، وإذا ارتفع كان في موضع الخبر عنه، وإذا حصل في موضع الخبر عنه لم يكن تفسيراً له ولا تبييناً، كما أن سائر الأخبار عن المبتدآت لا تكون تبييناً لها ولا تفسيراً، وكان مع ذلك يُلْبس بما تقدم ذكره من المضمرة، فلا يوصل إلى تحصيله فيما تقدم ذكره، وإذا كان كذلك ثبت أن هذا المضمر لا يُفَسَّر بالمفرد؛ إذ لا يخلو الأمر فيه من أن يُفَسَّر بالمفرد

(١) سورة النور: ٤٣.
(٢) سورة النور: ٤٠.
(٣) الكتاب ٣: ١٥٨. وفي ص ١١٨. «لا أفعل بذي تسلم» وذكر في ص ١٢١ أن تسلم «في قولك بذي تسلم في موضع اسم، ولكنهم لا يستعملون الاسم؛ لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقطاً».
(٤) الأسماء: تتمة يستقيم بها السياق.

أو الجملة، وقد قامت الدلالة على أنه لا يجوز تفسيره بالمفرد، فبقي الجملة.

ومن هذا الباب قوله تعالى ﴿مِن بَعْدِ ما كادَ تَزِيغُ قُلوبُ فَريقٍ مِنْهُمْ﴾[1]، ومذهب سيبويه[2]، أن في «كاد» ضمير القصة والحديث، وفُسِّر بالجملة من الفعل والفاعل. وجاز ذلك فيها وإن لم تكن مثل «كان» وبابها من الأفعال المجردة من الدلالة على الحدث لمشابهتها لها في لزوم الخبر إياها، ألا ترى أنها لا تخلو من الخبر، / كما أن تلك الأفعال كذلك، ومِنْ أخوات «كاد» ما جاء خبره منصوباً كـ «كان»، وذلك قولهم في المثل «عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً»[3]. وأنشدنا عن محمد بن يزيد[4]. [٥٩/ب]

---

(١) سورة التوبة: ١١٧. قرأ حمزة، وحفص عن عاصم (يزيغ) بالياء. وقرأ أبو بكر في روايته عن عاصم والباقون (تزيغ) بالتاء. السبعة ص ٣١٩ وحجة القراءات ص ٣٢٥ والنشر ٢: ٢٨١.

(٢) الكتاب ١: ٧١ (هارون).

(٣) المثل في الكتاب ١: ٥١، ١٥٩ [هارون] وغريب الحديث ٣: ٣٢٠ ــ ٣٢١ وكتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٣٠٠ وفصل المقال ص ٤٢٤ ومجمع الأمثال ٢: ١٧ والمستقصى ٢: ١٦١ واللسان (غور) ٦: ٣٤٣ و(بأس) ٧: ٣٢١ و(جيأ) ١: ٤٥. وفي فصل المقال: «قال الأصمعي: أصل هذا أنه كان غار فيه ناس، فانهار عليهم، وأتاهم فيه عدو فقتلوهم، فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر، ثم صغر الغار، فقيل: غوير. وقال ابن الكلبي: الغوير: ماء لكلب معروف، وهو بناحية السماوة. وهذا المثل إنما تكلمت به الزَّبَّى...» فقد وجهت قصيراً اللخمي بالعير ليحمل لها من بر العراق، وكان يطلبها بثأر جذيمة الأبرش، فجعل الأحمال صناديق، وجعل في كل واحد منها رجلاً معه السلاح، ثم تنكب بهم الطريق المنهج، وأخذ على الغوير، فلما أخبرت بخبره قالت هذا المثل. وفي فصل المقال ص ١٢٥ قال البكري: «والزَّبَّى على وزن فَعْلَى مقصور، وقد ردّ العلماء فيه المد لأنه تأنيث زَبَّان ــ الاسم المستعمل ــ فأما زباء ممدوداً فإنما هو تأنيث أزبّ، ولم يستعمل اسماً، وإنما هو صفة للكثير شعر البدن».

(٤) ذكر البغدادي في الخزانة ٩: ٣٢٢ [الشاهد ٧٤٨] أن هذا الرجز نسب إلى رؤبة بن العجاج، ولم يجده في ديوان رجزه. وقد ألحق بديوانه ص ١٨٥، وهو بغير نسبة في الخصائص ١: ٩٨ وشرح المفصل ٧: ١٤ والمغني ص ١٦٤ والمقرب ١: ١٠٠ وشرح أبيات المغني ٣: ٣٤١ وفي العيني ٢: ١٦١ أنه نسب إلى رؤبة، لكن نسبته لم تثبت.

أَكْثَرْتَ في القولِ مُلِحّاً دائما لا تُكْثِرَنْ إنيّ عَسَيْتُ صائما

فإن قلت: فإن الخبر لا يلزمه لزوم «كان» وبابها؛ لأنه قد جاء ﴿عسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً﴾[1]، ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً﴾[2]، فقد اضطر الشاعر فقال[3]:

قد كادَ مِنْ طُول البِلَى أَنْ يَمْصَحا

قيل: هذا الذي ذكرته من أن الخبر لا يلزمه، لا يخرجه من شبه ما يدخل على الابتداء؛ لأن الخبر إنما يستغنى عنه لوقوع الحديث والمحدَّث عنه في الصلة، كما استغني عنه في «علمت أنك قائم» وكما قالوا «ليت أنك قائم» فكما استغنوا عن أخبار هذه الأشياء، وإن كانت مما تدخل على الابتداء والخبر، كذلك إذا استغني عن خبر «عسى» و «كاد» بما ذكرت، لا يدل على أنهما لا يشابهان ما يدخل على الابتداء والخبر.

وحكى أبو عُمَرَ أن أبا الحسن أجاز «ليت أنك ذاهب»، و «لعل أنك ذاهب»، و «كأنّ أنك ذاهب». قال أبو عمر: وهذا ضعيف؛ لأنها[4] إنما تدخل على المبتدأ، وهذا لا يبتدأ به، فكما لا يبتدأ به، كذلك لا تعمل فيه «ليت» قال: وقد سُمع هذا في «ليت».

ووجه قول أبي الحسن عندي أنّ «أنّ» وإن لم يبتدأ به، ولم يكن إلا

---

(١) سورة الإسراء: ٧٩.

(٢) سورة البقرة: ٢١٦.

(٣) نسب إلى رؤبة في الكتاب ١:٤٧٨ والكامل ١:١٩٥ والجمل ص ٢٠٢ والعيني ٢:٢١٥ وشرح أبيات مغني اللبيب ٨:٢٧ [عند الإنشاد ٨٩٥] والخزانة ٩:٣٤٧ ــ ٣٥٢ [الشاهد ٧٥٣] وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢، وهو بغير نسبة في المقتضب ٣:٧٥ وشرح المفصل ٧:١٢١ والمقرب ١:٩٨ واللسان (مصح) ٣:٤٣٥. مصح: ذهب. وصف منزلاً بالقدم. والشاهد: دخول أنْ على خبر كاد ضرورة. وفي الأصل «من» في موضع «قد». وأثبت «قد» في الحاشية.

(٤) في الأصل: لأن.

مبنياً على شيء فإنه لما تقدمت «ليت» جاز ذلك فيه؛ ألا ترى أنه قد جاز وقوعها بعد «لولا» حيث كانت متقدمة عليها، والاسم بعدها مرتفع بالابتداء، ولولا تقدُّم «لولا» لم يجز أن يبتدأ بعدها، فكما جاز أن يبتدأ «أنّ» بعد «لولا» حيث تقدمت عليه، وإن لم يجز أن يبتدأ به أولاً، كذلك جاز أن تقع بعد «ليت» وإن لم يجز أن يبتدأ بها أولاً، بل ذلك في «ليت» أولى؛ لأنه عامل فيها ومغير، وليس لـ «لولا» في «أنَّ» عمل.

فأما «كأنّ أنك منطلقٌ» فلو قال قائل: إنه قبيح لدخول «أنّ» على «أنّ»؛ لأن الكاف في «كأنّ» داخلة على «أنَّ» فإذا استقبح أن يجتمع «أنّ» مع «أنّ» ولم يجز «أنَّ أنَّ»، فكذلك هذا لا يحسن، بل يكون أقبح لاتفاقهما واختلاف «أنَّ أنَّ»، لكان قولاً.

ووجه الجواز الذي ذهب أبو الحسن إليه أنها لمّا ضُمّت إلى الكاف صار للتشبيه، وزال ذلك الحكم / عنه، فصار لدخول هذا المعنى فيه بمنزلة حرف آخر، فكأن اللفظين، وإن اتفقا، فالمعنيان مختلفان. [٦٠/أ]

وقد أجاز أبو الحسن[١] في قوله تعالى ﴿من بَعْدِ ما كادَ تَزِيغُ قُلوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾[٢] ما أجازه سيبويه على التشبيه بـ «كأنّ»، وأراد أن يكون في «كاد» ضمير ممن تقدم، ويُرفع «قلوب» بـ «تزيغ»، قال: «وإن شئت رفعتها ـ يعني القلوب ـ بكاد، وجعلت تزيغ حالاً»[٣].

فأمّا احتماله الضمير مما جرى، فوجهه أنه لما تقدم قوله ﴿لقد تابَ اللَّـهُ على النَّبِيِّ والمُهاجِرينَ والأنْصارِ الذينَ اتَّبَعُوه في ساعةِ العُسْرةِ﴾[٤]،

(١) معاني القرآن ص ٣٣٨.

(٢) سورة التوبة: ١١٧وقد تقدم تخريجها في ص ٢٥٠.

(٣) معاني القرآن ص ٣٣٨.

(٤) سورة التوبة: ١١٧.

وكانوا قبيلاً، ومَنْ عاندهم من الكافرين والمنافقين قبيلاً، قال ﴿مِنْ بَعْدِ ما كادَ﴾ أي: كاد القبيلُ تَزيغُ قُلوبُ فريق منهم، كما قال[1]:

إذا المرءُ لم يَغْشَ الكَريهةَ أَوْشكَتْ حِبالُ الهُوَيْنى بالفَتَى أَنْ تَقَطَّعا

وأما رفع القلوب على «كادَ» و«تزيغُ» حالاً، فيدل على صحته قولُ العَجَّاج[2]:

إذا سَمِعْتَ صَوْتَها الخَرّارا أَصَمَّ يَهْوِي وَقْعُها الصَّرّارا

ألا ترى أنه قد قدّم «يهوي» على «وقعها» وهو في موضع «هاوياً». وهذا يدل على جواز تقديم الحال من المظهر.

والبغداذيون[3] يسمّون هذا الضمير المفسَّر بالجمل «المجهولَ». ونرى أنهم سمّوه مجهولاً لأنه أضمر قبل أن يذكر، وإنما يعرف الضمير إذا تقدمه ذكر، فلما لم يتقدم هذا الضميرَ مظهرٌ كان مجهولاً إلى أن يبين بالتفسير.

ومذهب سيبويه[4] في قوله ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُؤاً أَحَدٌ﴾[5] أنّ انتصاب

---

(١) هو الكَلْحبَة. واسمه عبدالله بن عبدمناف وقيل هبيرة، وقيل: هبيرة بن كلحبة، وقيل: عبدالله بن كلحبة، وقيل: كلحبة بن هبيرة. والبيت له في النوادر ص ٤٣٥ ـ ٤٣٧ وشرح اختيارات المفضل ص ١٤٩ [المفضلية الثانية] والخزانة: ١:٣٨٦ ـ ٣٩٤ [الشاهد ٦١] تحقيق هارون. والهوينى: الرفق والدَّعة.

(٢) البيتان في ديوانه ص ٤١٩. الخرار: المصوِّت. والصَّرّار: طَيْر. يعني المنجنيق. يريد: أصمَّ وقعُها تلك الطير.

(٣) هم الكوفيون. انظر مجالس ثعلب ص ٢٧٢، ٣٨٦ والأصول ١:٢٣٢ وشرح المفصل ١:٧٧ و٣:١١٤ وهمع الهوامع ١:٢٣٢ طبع الكويت.

(٤) الكتاب ١:٥٦ تحقيق هارون.

(٥) سورة الإخلاص: ٤. قرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي وأبو بكر عن عاصم «كُفُؤاً». وقرأ حمزة (كُفْؤاً). وروي عن أبي عمرو ونافع: (كُفُؤاً) و(كُفْؤاً). وقرأ حفص عن عاصم (كُفُواً). السبعة ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.

﴿كُفُؤاً﴾ على أنه خبر «يَكُنْ»، مثل قوله ﴿وكان حَقّاً علينا نَصْرُ الـمُؤْمِنين﴾[1] في نصب الخبر متقدماً، ولم يجعل له مستقراً وإن كان متقدماً، قال: «وأهل الجفاء يقرؤون ﴿ولم يَكُنْ كُفُواً لَهُ أَحَدٌ﴾، فيؤخرون الظرف إن لم يجعلوه مستقراً»[2].

ومن البغداذيين[3] من قال في قوله ﴿ولم يَكُنْ لَهُ كُفُؤاً أَحَدٌ﴾ إنّ في «يكن» مجهولاً[4]، وإن «كفؤاً» انتصب على الحال لما تقدم على الاسم وكان نكرة. وهذا ينبغي أن يكونوا حملوا الكلام فيه على المعنى؛ لأنه إن لم يحمل على المعنى فَحُشَ وامتنع؛ لأن الجملة التي تقع بعد المجهول توجب. فإذا كان كذلك صار ﴿لَهُ كُفُؤاً أَحَدٌ﴾ بمنزلة «له أحد كفؤاً»، فهذا عظيم، وحكي عن أبي عثمان إنكار له. ووجه جوازه ــ عندي ــ أنه يكون محمولاً على معنى النفي في «يكن». وجاز ذلك لأن المعنى: لم يكن أحد كفؤاً له، / كما [٦٠/ب] جاء «ليس الطيبُ إلا المسكُ»، فدخل «إلا» بين المبتدأ والخبر حيث كان المعنى: ليس إلا الطيبُ المسكُ، ولولا النفي اللاحق لأول الكلام لم يجز.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون «له» حالاً[5] من «كفؤ» في قولنا؛ لأن

---

(١) سورة الروم: ٤٧.

(٢) الكتاب ١:٥٦، وفي النقل تصرف.

(٣) قال الفراء: «وإذا كان فعل النكرة بعدها أتبعها في كان وأخواتها، فتقول: لم يكن لعبدالله أحد نظير، فإذا قدمت النظير نصبوه، ولم يختلفوا فيه، فقالوا: لم يكن لعبدالله نظيراً أحد. وذلك أنه إذا كان بعدها فقد أتبع الاسم في رفعه، فإذا تقدم فلم يكن قبله شيء يتبعه رجع إلى فعل كان فنصب» معاني القرآن ٣: ٢٩٩ ــ ٣٠٠. ونصب (كفواً) على أنه حال لتقدمه على النكرة ذهب إليه أبو جعفر النحاس، ونص على أنه ما علم أن أحداً من النحويين ذكره. ثم نقل قول الفراء. إعراب القرآن ٥:٣١٢. وأجاز الفراء أن يكون المضمر في يكون من قوله تعالى ﴿فقد كذبتم فسوف يكون لزاماً﴾ مجهولاً. معاني القرآن ٢: ٢٧٥.

(٤) في الأصل: مجهول.

(٥) في النسختين: حال.

«له» قد كان يجوز أن يكون[1] صفة لـ «كفؤ»، فلما قدم انتصب على الحال؟

فإنّا لا نستحب ذلك؛ لأن سيبويه قال: «إن هذا كلام يقل في الكلام، ويكثر في الشعر»[2]، ولو أجازه مجيز لكان العامل فيه «يكن». وعلى قول البغداذيين[3] يكون العامل في «كفؤاً» المنتصب على الحال «له»، و«له» متعلق بمحذوف في الأصل، و«أحد» مرتفع به على قولهم. وكأن «له» إنما[4] قدمت، وإن لم يكن مستقراً، لأن فيه تبييناً وتخصيصاً للكفؤ، فلهذا قدم وحسُن التقديم، وإن لم يكن مستقراً.

ولما كان أصل هذا الضمير أن يكون في المبتدأ كما تقدم، وكان مفسَّراً بجملة واقعة موضع خبر المبتدأ، والجملة الواقعةُ خبراً للمبتدأ لا تخلو من أن تكون مبتدأ وخبراً، أو فعلاً وفاعلاً، أو ظرفاً، أو شرطاً وجزاء، فسّر هذا الضمير بهذه الأشياء. فمما جاء من ذلك مفسَّراً بالابتداء والخبر ما أنشده سيبويه[5]:

هِيَ الشِّفاءُ لِدائي لو ظَفِرْتُ بها[6] وليسَ منها شِفاءُ الداءِ مَبْذولُ

---

(١) زاد هنا في النسختين: له.

(٢) الكتاب ١: ٢٧٧.

(٣) هم الكوفيون، فإنهم يذهبون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وكذا الجار والمجرور، نحو «أمامك زيدٌ، وفي الدار عمروٌ». انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ص ٥١ ــ ٥٥ [المسألة ٦].

(٤) في الأصل: وإنما.

(٥) تقدم تخريجه في ص٢٢٠. والشاهد فيه أنه جعل في «ليس» ضمير الأمر والشأن، والجملة بعده في موضع خبره. وشفاء الداء: مبتدأ، ومبذول: خبره.

(٦) في النسختين: «به» وهو سهو. والتصويب من حاشية النسخة الشنقيطية والمصادر التي خرجت البيت منها.

وأنشد أبو زيد(١):

ولا أُنْبَأَنَّ أَنَّ وَجْهَكِ شانَهُ ... خُموشٌ وإنْ كان الحَميمُ حَمِيمُ

وأنشد غيره(٢):

قَنافِذُ هَدّاجونَ حولَ خِبائِهِمْ ... بما كان إيّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا

فـ «عَطِيّة» يرتفع بالابتداء، والفعل والفاعل في موضع الخبر، ولا يكون «كان» إلا على إضمار القصة أو الحديث؛ لأنك إن لم تحمله على ذلك، فصلت بين الفعل والفاعل بمفعول مفعول «كان»؛ ألا ترى أنك إن حملت «عطية» على «كان»، فصلت بينهما بـ «إياهم» الذي هو مفعول «عَوَّدا»، فإذا صار في «كان» ضمير الحديث ارتفع بهذا الفعل، وكان «إياهم» مفعولاً مقدماً بمنزلة قولك «عمراً زيدٌ ضاربٌ» في تقديمك مفعول خبر المبتدأ على المبتدأ، وتقديمُ خبر المبتدأ حَسَنٌ كما حكاه سيبويه في قولهم «تَميميّ أنا ومَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ»(٣). ويدل على جواز ذلك وحسنه قولُ الشَّمّاخ(٤):

[٦١/أ] / كِلا يَوْمَيْ طُوالةَ وَصْلُ أَرْوَى ... ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ

---

(١) نسبه في النوادر ص ٣٨٦ إلى عبدقيس بن خُفاف البُرْجُميّ. وهو بغير نسبة في الأمالي الشجرية ٢: ٣٣٨. يخاطب امرأته، ويمنعها من النوح والخمش. والشاهد فيه أنه أضمر في «كان» ضمير الأمر والشأن، والجملة بعده في موضع خبره.

(٢) أنشده المبرد في المقتضب ٤: ١٠١ ونسبه للفرزدق، وهو في ديوانه ص ٢١٤، ونسب إليه أيضاً في الخزانة ٤: ٥٧ [الشاهد ٧٣٩]. قنافذ: جمع قُنْفُذ، وهو حيوان معروف يضرب به المثل في سرى الليل. هدّاجون: مسرعون. وعطية: أبو جرير. ويروى صدره: قنافذ درّامون خلف جحاشهم.

(٣) الكتاب ١: ٢٧٨.

(٤) البيت في ديوانه ص ٣١٩ والمحتسب ١: ٣٢١ والإنصاف ص ٦٧. طوالة: موضع ببرقان فيه بئر. أروى: اسم محبوبته. ظنون: غير موثوق به. قال الأنباري في الإنصاف ص ٦٧ بعد إنشاده البيت: «ووجه الدلالة من هذا البيت هو أن قوله وصل أروى: مبتدأ، وظنون: خبره، وكلا يومي طوالة: ظرف يتعلق بظنون الذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدم معموله على المبتدأ».

ألا ترى أن «كِلا» من صلة «ظَنون»، وأنه لولا حسن تقديم «ظَنون» ما جاز تقديم ما تعلق به عليه.

ومما جاء مُفَسَّراً بالفعل والفاعل قوله[1]:

فأَصبحوا والنَّـوَى عالي مُعَـرَّسِهِمْ   وليس كُلَّ النَّوَى يُلْقي المسـاكينُ

فقوله «يلقي المسـاكين» في موضـع نصب لكونـه خبراً لِـ«ليس»، ولا يكـون «المسـاكين» على «ليس»[2] لفصلك بينهمـا بـ«كـلَّ النـوى»، وهو مفعول «يُلقي».

فإن قلت: إذا كان الفصل بين الفاعل وفعله قد جاء في قوله[3]:

ألا هل أتاها ـ والحوادثُ جَمَّةٌ ـ   بأنَّ امْرأَ القيسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَـرا

وقول الآخر[4]:

وقد أَدْرَكَتْني ـ والحوادثُ جَمَّةٌ ـ   أَسِنَّةُ قومٍ لا ضِعـافٍ ولا عُزْلِ

فهلا جاز الفصل بينهما بهذا المفعول؟

قيل: ليس هذا الفصل كالفصل بمفعول المفعول؛ لأن في هذا الفصل تسديداً للقصة وتوكيداً لها، فلما كان كذلك لم يكن الفصل بهذه الجملة كالفصل بمفعول المفعول الذي هو أجنبـي من الفعل والفاعل.

---

(١) هو حميد الأرقط كما في الكتاب ١: ٧٠، ١٤٧ تحقيـق هارون وشرح أبيات سيبويه ١: ١٧٥ وفرحة الأديب ٤٢ ـ ٤٤ وهو بغير نسبة في المقتضب ٤: ١٠٠. المعرس: المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل. يهجو بهذا ضيوفاً نزلوا به. والمعنى أنهم قد أكلوا أكثر التمر بنواه حرصاً وشرهاً، ومع ذلك فقد كوّموا معرسهم بالنوى الذي ألقوه. وحميد معدود من بخلاء مضر.

(٢) في الأصل: «يلقي» والتصويب من الكتاب ١: ٧٠، وفي حاشيته: «قال السيرافي: يعني لا يجوز أن ترفع المساكين بليس وقد جعلت الذي يلي ليس لفظ كل، وهو منصوب بتلقي. وكان وليس وأخواتها لا يليهن منصوب بغيرهن».

(٣) تقدم تخريجه في ص ١٤٥.

(٤) تقدم تخريجه في ص١٤٦.

فأما استجازتهم الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف نحو «كان فيك زيد راغباً»، وامتناعهم من هذا الفصل بالمفعول، فلأن الظرف قد اتسع في الفصل به ما لم يتسع بغيره؛ ألا ترى أنهم قد فصلوا به بين المضاف والمضاف إليه في الشعر، وفصلوا به بين «إنّ» واسمها[1]، وبين «كم» ومميزها في قوله[2]:

على أَنّني بعد ما قد مَضَى ثلاثونَ للهجرِ حَوْلاً كَميلا

فكما فصلوا به في هذه المواضع التي لم يفصل فيها بغيره، كذلك فصلوا بين الفعل وفاعله إذا كان مفعول مفعوله. ويدل على جواز ذلك قوله[3]:

فلا تَلْحَني فيها فإنّ بِحُبِّها أَخاكَ مُصابُ القلبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ

---

(١) الشاهد على ذلك قول الشاعر: «فلا تلحني...» الذي سينشده بعد البيت التالي.

(٢) البيت بغير نسبة في الكتاب ٢:١٥٨ تحقيق هارون ومجالس ثعلب ص ٤٢٤ والمقتضب ٣:٥٥ والإنصاف ص ٣٠٨ وشرح المفصل ٤:١٣٠. ونسبه العيني إلى العباس بن مرداس ٤:٤٨٩ ونقل ذلك عنه البغدادي في الخزانة ٣:٣٠١ [وهو الشاهد ٢١٦] بعد أن ذكر أنه من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل. وأضاف: «وكذا رأيته أنا في شرح ابن يسعون على شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي منسوباً إلى العباس بن مرداس». ومثله في شرح أبيات المغني ٧:٢٠٣ [الإنشاد ٨٠٥]. والشاهد فيه الفصل ضرورة بين التمييز، وهو: حولاً، وبين المميَّز، وهو: ثلاثون. وقصة أبيات سيبويه الخمسين تناولها الدكتور رمضان عبدالتواب في بحث طيّب، ونشرها في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ثم أعاد نشرها في كتابه: بحوث ومقالات في اللغة. وقد ذكر هذا البيت في ص ١١٧ من كتابه هذا. كميل: كامل.

(٣) البيت بغير نسبة في الكتاب ٢:١٣٣ تحقيق هارون والأصول ١:٢٠٥ والعيني ٢:٣٠٩ والخزانة ٨:٤٥٢ ـ ٤٥٦ [الشاهد ٦٤٨] وشرح أبيات المغني ٨:١٠٥ [الإنشاد ٩٣٢] ونصّ البغدادي في كتابيه على أنه من أبيات سيبويه الخمسين. لحاه يلحاه: لامه. البلابل: شدة الهم والوساوس، وهو جمع: بَلْبَلة. وقد فصل بقوله «بحبها» بين إنّ واسمها.

هكذا أنشده سيبويه. وحكي[1] أن من البغداذيين من نصب «مُصاب القلب». وكأن الذين أنشدوه «مُصابَ» بالنصب لم يجعلوه من صلة الإصابة، شبهوه بالمستقر، إذ كان قبيحاً عندهم أن يفصلوا بين العامل والمعمول / بما لم يكونوا يفصلون به لو كان مفعولاً به؛ لأن الظرف ضرب من [٦١/ب] المفعولات أيضاً، فنصب «مُصابَ القلبِ» على تقدير الحال؛ لأنه بمنزلة «حَسَنِ الوجهِ».

ومما يمكن أن يكون على ما أنشده سيبويه من رفع «مصاب» قولُ النمر بن تولب[2]:

ولو أنَّ مِنْ حَتْفِهِ ناجياً   لكانَ هو الصَّدَعَ الأعْصَما

ومما فُسِّر من هذا الضمير بالفعل والفاعل إلا أن الضمير حذف لإقامة الوزن قولُ الراعي[3]:

فلو أنَّ حُقَّ اليومَ منكم إقامةٌ   وإنْ كان سَرْحٌ قد مَضَى فتَسَرَّعا

وأنشد أبو زيد[4]:

ولَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عنّيَ ساعةً   فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بالِ

---

(١) حكاه ابن السراج في الأصول ١: ٢٠٥ عن الكوفيين.

(٢) البيت له في شرح شواهد المغني ص ١٨١ والخزانة ١١: ١٠١ [عند الشاهد ٩٠١] وشرح أبيات المغني ١: ٣٧٩، ٣٨٥. الصدع: الوعل، وهو تيس الجبل، والأعصم من الوعول: الذي في ذراعه بياض. والحتف: الموت. ومن حتفه: متعلق بناجياً، وهو اسم أنّ، وخبرها محذوف، أي لو أن أحداً ناجياً من حتفه موجود، لكان ذلك الناجي هو الصدع.

(٣) البيت في شعره ص ١٨٦ والكتاب ٣: ٧٣. السرح: المال الراعي، وقيل: اسم. حقّ: أي حُقِّقَ. والتقدير: فلو أنّه حق اليوم.

(٤) البيت لعدي بن زيد في النوادر ص ١٩٦ وشرح شواهد المغني ص ٦٩٧ [رقم ٤٦٠] وشرح أبيات المغني ٥: ١٨٤ ــ ١٨٩ [الإنشاد ٤٧٦]، والتقدير: فليته دفعت. وقيل: فليتك دفعت. خيّلت: أي على كل حال.

وأنشد الأصمعي[1]:

ألا ليتَ أنّي حينَ تـدنُـو مَنِيَّتي لَثمتُ الذي ما بينَ عينيكِ والفَمِ

وأنشدنا علي بن سليمان[2]:

فليتَ كِفـافـاً كـان خيـرُكَ كُلُّه وشَرُّكَ عنّي ما ارْتَوَى الماءَ، مُرْتَوِي

ومن ذلك ما يرويه البغداذيون من قولهم «أَليسَ إنّما قمت»، ينبغي أن يكون فيها ضمير؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل، ولا يجوز في قول من قال: «ليس الطيبُ إلا المسكُ»، فجعل «ليس» بمنزلة «ما»، أن يجعلها في هذه الحكاية بمنزلة «ما»؛ لأنك لو أوقعت «ما» هناك لم يجز.

فأمّا ما أنشده أبو زيد من قوله[3]:

نَـدِمْتُ على لسـانٍ كـان منّي فليتَ بـأنَّـهُ في جَـوْفِ عِكْـمِ

---

(١) البيت في الخزانة ٤: ١٥٢ [عند الشاهد ٢٧٧].

(٢) البيت ليزيد بن الحكم، وهو آخر بيت من قصيدة عدتها تسعة وعشرون بيتاً أنشدها أبو علي في المسائل البصريات ص ٢٨٤ ــ ٢٩٣ والبغدادي في الخزانة ٣: ١٣٢ ــ ١٣٤ [عند الشاهد ١٨٠] وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٨١ ــ ١٨٢ وفيه سبعة وعشرون بيتاً، وأما البيتان الآخران فقد تركهما لأن الكاتب حرّفهما. وفي الأمالي الشجرية ١: ١٧٦ ــ ١٧٧ أنشد منها أحد عشر بيتاً وقال قبلها: «قال زيد بن عبدربه، وقيل: هي ليزيد بن الحكم الثقفي». وفي ترجمة يزيد في الأغاني ص ٤٤٦١ ــ المجلد الثاني عشر ــ طبع دار الشعب صحّح أبو الفرج نسبتها إليه، وذكر في ص ٤٤٦٠ أن أبا الزعراء نسبها إلى طرفة وقال قبل ذلك: «فأما تمام القصيدة التي نسبت إلى طرفة فأنا أذكر منها مختارها ليعلم أن مرذول كلام طرفة فوقه». والبيت الشاهد في الخزانة ١٠: ٤٧٢ [الشاهد ٨٨٤]. قيل: إنه خاطب بها أخاه من أبيه وأمه عبدربه بن الحكم. وقيل: عاتب فيها ابن عمه عبدالرحمن بن عثمان بن أبي العاصي. والتقدير: فليته، وكفافاً: معناه كافاً، وهو خبر كان، وخيرك: اسمها، والجملة خبر ليت.

(٣) هو الحطيئة، والبيت في ديوانه ص ٣٤٧، وهو له في النوادر ص ٢١١ والخزانة ٤: ١٥٢ ــ ١٥٨ [الشاهد ٢٧٧]. اللسان: المنطق. والعكم: العِدْل. وروي: «فليت بيانه» فلا شاهد فيه.

فلا يكون على إضمار القصة والحديث[1]، ولكن الباء زائدة، وهي مع المجرور في موضع نصب[2]، كقوله ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّـهَ يَرَى﴾[3] وقولهم «يا زيدُ» و «يا لَزيدٍ».

ومما جاء قد فُسِّر بالشرط والجزاء قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾[4]. ومثلُه إلا أن علامة الضمير قد حذفت لإقامة الوزن قولُ أُمَيّة[5]:

ولكنَّ مَنْ لا يَلْقَ أَمْــراً يَنُــوبُــهُ ... بِــعُــدَّتِــه يَـنْــزِلْ به وَهْوَ أَعْــزَلُ

ومثلُه قولُ الأعشى[6]:

إنَّ مَنْ لامَ في بني بِنْتِ حَسّــا ... نَ أَلُمْــهُ وأَعْصِهِ في الخُــطُوبِ

---

(١) أجاز هذا الوجه أيضاً في الحجة للقراء السبعة ٢: ١٧٥.

(٢) بعده في الحجة ٢: ١٧٥ ما نصه: «ويكون ما جرى من صلة أنَّ قد سدَّ مسدَّ خبر ليت، كما أنها في: ظننت أنّ زيداً منطلقٌ، كذلك».

(٣) سورة العلق: ٤.

(٤) سورة طه: ٧٤.

(٥) هو أمية بن أبـي الصلت. والبيت في ديوانه ص ٤٣٣ عن الكتاب. وقد ذكر منسوباً إليه في الكتاب ٣: ٧٣ والحجة ٢: ١٧٤ والإنصاف ص ١٨١ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٢ [رقم ٤٦٦] وشرح أبيات المغني ٥: ٢٠١ [الإنشاد ٤٨٣] وقد قال فيه البغدادي: «والبيت قد كشفت عنه في ديوان أمية المذكور، فلم أجده فيه، ولعله موجود فيه من رواية أخرى». ينوبه: يصيبه. والعدّة: ما يهيئه الإنسان لحوادث الدهر. والأعزل: الذي لا سلاح له. والمعنى كما قال البغدادي: من لم يستعد لما ينوبه من الزمان قبل حلوله، ضعف عنه عند نزوله. واسم لكنّ محذوف وهو ضمير الشأن.

(٦) ديوانه ص ٣٨٥. كما ذكر منسوباً إليه في الكتاب ٣: ٧٢ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٨٦ والإنصاف ص ١٨٠ وشرح شواهد المغني ص ٩٢٤ والخزانة ٥: ٤٢٠ ــ ٤٢٥ [الشاهد ٤٠٧] وشرح أبيات المغني ٧: ٢٦٨ [الإنشاد ٨٣٦]. بنت حسان: هي كبشة بنت حسان بن أبـي الحارث، وهي جدة قيس أبـي الأشعث بن قيس الكندي الذي مدحه بهذه القصيدة. والشاهد فيه حذف الضمير من «إنّ» ضرورة، وجعل من للجزاء، ولذلك جزم «ألمه» في الجواب.

ولا يحسن أن يحمل قوله تعالى في من رفع ﴿إنّ هذانِ لَساحِرانِ﴾[1]
[٦٢/أ] على هذا؛ / لأنه جاء في الشعر للحاجة إلى إقامة الوزن.

وزعم الجرمي أن أبا عمرو وعيسى وعمرو بن عبيد قرؤوه بالنصب (إنَّ هذيْنِ لَساحِرانِ)[2]. وقد ذكرنا ذلك في المسائل المصلحة من كتاب أبي إسحاق[3].

ولو جاء شيء مثل «إنَّه في الدارِ زيدٌ أخوك» لكان على قول سيبويه مثل قوله[4]:

.... بما كانَ إيّاهم عَطِيَّةُ عَوَّدا

[و][5]:

.... وليسَ منها شِفاءُ الداءِ مَبْذُولُ

---

(١) سورة طه: ٦٣. وهذه قراءة نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وعاصم في رواية أبي بكر. وروى حفص عن عاصم (إنْ هذانِ لساحرانِ). وقرأ ابن كثير (إنْ هذانِّ) بتشديد نون (هذانِّ) وتخفيف نون (إنْ). وقرأ أبو عمرو (إنّ هذيْنِ) بتشديد نون (إنّ)، و (هذيْن) بالياء. السبعة ص ٤١٩ وحجة القراءات ص ٤٥٤ ــ ٤٥٦ والنشر ٢ : ٣٢٠ ــ ٣٢١.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٣ ــ ٤٧ وفيه أن هذه القراءة رويت أيضاً عن الحسن وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وعاصم الجحدري. وذكر أن في هذه الآية ست قراءات. وأضاف أبو حيان أيضاً أنها قراءة عائشة والأعمش وابن عبيد، ولم يذكر عيسى بن عمر. البحر ٦: ٢٥٥، وذكر فيه أيضاً القراءات الأخرى التي رويت فيها. وذكر الفراء في معاني القرآن ٢ : ١٨٣ أنها قراءة أبي عمرو.

(٣) هو كتاب الأغفال فيما أغفله أبو إسحاق في كتابه معاني القرآن. وقد حققه الدكتور محمد حسن عواد، ونال به شهادة الماجستير من كلية الآداب بجامعة عين شمس سنة ١٩٧٤م، ولم أقف عليه مطبوعاً.

(٤) تقدم تخريجه في ص ٢٥٦.

(٥) تقدم في ص ٢٢٠. وهذه الواو تكملة يتم بها السياق.

وعلى قول أبـي الحسن والبغداذيين[1] مثل[2]:

.... وليس كُلَّ النَّوَى تُلقي المسـاكينُ

ولو استعملتَ «ليس» و«لا يكون» في الاستثناء، وذلك قولك «أتاني القومُ لا يكون زيداً» و«أتاني إخوتُك ليس عمراً»، ووجه الاستثناء أنه لما قال «أتاني القوم» ظن المخاطب أن «زيداً» فيهم، فاستثنى «زيداً» بقوله «ليس زيداً» و«لا يكون زيداً»، لصار[3] التقدير: لا يكون بعضهم زيداً، وليس بعضهم عمراً، إلا أن المضمر هنا لم يستعمل إظهاره، كما أن المضمر في ﴿ولاتَ حينَ مَناصٍ﴾[4]، وخبر «لولا»، والفعل المضمر في نحو «رأسَك والسيفَ»، لم يستعمل إظهار شيء من ذلك.

وزعم الخليل[5] أنهما قد استعملا وصفين، وذلك قولهم «أتتني امرأة ليست فلانةَ» و«أتتني امرأة لا تكون فلانةَ»، فدل إلحاقهم علامة التأنيث على إجرائهم إياه صفة؛ لأن استعمالها في الاستثناء لا يكون الفعل فيه إلا على التذكير؛ لتقدير فاعله «البعض»، والبعض مذكر.

---

(١) هم الكوفيون، فقد أجازوا أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمولُ خبرها وإن لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيجيزون: كان طعامك زيدٌ آكلاً، وكان طعامك آكلاً زيدٌ. فالمساكين في البيت اسم ليس، وجملة تلقي خبرها، وكلّ: معمول تلقي. ووافقهم بعض البصريين كابن السراج والفارسي إذا تقدم الخبر على الاسم، كما في المساعد ١:٢٧٦ والصبان ١:٢٣٧ وشرح الكافية الشافية ١:٤٠٣ وهو رأي ابن بابشاذ وابن عصفور أيضاً.

(٢) تقدم في ص ٢٥٧.

(٣) في الأصل: «فصار» وهو خبر «لو».

(٤) سورة ص: ٣.

(٥) الكتاب ١:٣٧٦ ـ ٣٧٧.

والبغداديون أو طائفة منهم[1] قد أجازوا هذا، فحكوا «قام القوم ليس زيداً»، وقالوا: إن شئت صيّرت «ليس» نسقاً، فرفعتَ الاسم بعدها على النسق. قالوا: وقد حكي عن بعض العرب [أنهم][2] قد قالوا: ذاك ليس واحد ولا اثنان، فرفعه. قال أبو علي: فهذه الحكاية إن كانت مسموعة من فصيح فلا حجة فيها لاحتمالها غير النسق؛ ألا ترى أنه يجوز أن يضمر فيها القصة والحديث، ويكون التأويل: ليس القائل واحدٌ منهم، أي: ليس الأمرُ القائلُ واحدٌ منهم، فحذف المبتدأ للدلالة عليه. ويجوز أن يكون «واحد» مرتفعاً بـ«ليس» ويحذف الخبر، قالوا: فإن قلت: قام عبدُالله ليس زيدٌ، لم يكن إلا الرفع، و«ليس» نسق، ولا يكون استثناء لأنه لا يستثنى واحد من واحد. قال أبو الحسن: وهذا عندنا على معنى: ليس زيدٌ قائماً، فحذف الخبر لدلالة الكلام / عليه، ولا يكون استثناء، ولكنْ جملةٌ أُتبع جملةً. [٦٢/ب]
وكذلك ما أنشدوه من قول لبيد[3]:

.... إنَّما يَجْزي الفَتَى ليسَ الجَمَلْ

(١) هو مذهب الفراء كما في مجالس ثعلب ص ٤٤٧. وقال المرادي: «وممن نقل أنها تكون حرفاً عاطفاً عند الكوفيين ابنُ بابشاذ والنحاسُ وابن مالك. وحكاه ابن عصفور عن البغداديين» الجنى الداني ص ٤٩٨. ومثله في الخزانة ١١: ١٩١ [عند الشاهد ٩١٢] عن أبي حيان، ولم يذكر ابن مالك. وفي ص ٤٩٩ نفى ما نسب إليهم. وقال ابن هشام: «أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون، على خلاف بين النقلة» مغني اللبيب ص ٣٩٠ وقد حكى ابن عصفور هذا المذهب عن البغداديين في شرح جمل الزجاجي ١: ٢٢٥ وحكاه ابن مالك عن الكوفيين في التسهيل ص ١٧٤. وانظر المساعد ٢: ٤٤٣. ونسب إلى الكوفيين في همع الهوامع ٥: ٢٦٣ وشرح أبيات المغني ٥: ٢١١.

(٢) أنهم: تنمة يستقيم بها السياق.

(٣) صدره: «وإذا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فاجْزِهِ». والبيت في ديوانه ص ١٧٩ والخزانة ١١: ١٩٠ [عند الشاهد ٩١٢] والأزهية ص ١٩٢، ٢٠٥. وهو بغير نسبة في المقتضب ٤: ٤١٠. وعجزه غير منسوب في مجالس ثعلب ص ٤٤٧. والفتى: السيد اللبيب. جزى: قضى.

أنشده سيبويه[1]:

.... إنَّما يَجْزِي الفَتَى غيرُ الجَمَلْ

وليس في إنشادهم إياه حجة على أنها عطف؛ ألا ترى أنه يجوز أن يكون «الجمل» خبر «ليس»، كأنه قال: ليس الذي يجزي الجمل، أي: إنما هو الفتى ليس إياه. ويجوز أن يكون «الجمل» اسم «ليس»، والخبر مضمر، كأنه قال: ليس الجمل جازياً.

فإن قال قائل: ما تنكرون من كون «ليس» حرف عطف؟ أَوَ ليس قد استعمل «لكنْ» حرف عطف، وقد أُعمل عمل الفعل، فكذلك يكون «ليس» حرف عطف، وإن كان قد أُعمل عمل الفعل؟

قيل: ليس استعماله حرف عطف بواجب من حيث أُعمل عمل الفعل؛ ألا ترى أنك تجد أشياء كثيرة أعملت عمل الفعل، ولم تستعمل حروف عطف، فإذا كان كذلك لم يحكم بأنها حرف عطف حتى تقوم على ذلك دلالة قاطعة، فأمّا الحكم بأنها حرف عطف لما ذكروا فلا يسوغ لاحتماله غير ذلك، على أن أبا عمر الجرمي حكى في قولهم «ما ضربت زيداً لكنْ عمراً» أن يونس كان ينكره. قال الشيخ[2]: وموضع الإنكار أن يقول: إن هذا حرف كان يدخل قبل التخفيف على الابتداء والخبر، فينبغي أن يكون بعد التخفيف مثله قبل التخفيف؛ ألا ترى أن سائر أخواتها كذلك، وأنّ «إنْ» كان قد دخل على الفعل إذا خفف نحو ﴿إنْ كادَ لَيُضِلُّنا عَنْ آلِهَتِنا﴾[3] من حيث كان تأكيداً، فإن ذلك لم يمنعه من أن يجوز الانتصاب به كما كان يجوز به قبلُ، فكذلك ينبغي

---

(١) الكتاب ٢: ٣٣٣ (هارون).

(٢) يعني أبا علي، ولعلها من إضافة أحد القراء، أو لعلّ المصنف ذكرها لئلا يظن أن ما بعدها من كلام الجرمي.

(٣) سورة الفرقان: ٤٢.

في «لكنْ» إذا خفف، لا يخرج من الدخول على الجمل، كما لم يخرج «إنْ» عن ذلك، وكما لم يخرج «كأنْ» عن ذلك. وهذا الإنكار من يونس ينبغي أن يكون في قولهم «ما ضربت زيداً لكنْ عمراً»؛ لأن «ضربت زيداً لكنْ عمراً» إذا لم ينف لا نعلم أحداً لا ينكره، فنقول: إذا كان ذلك فيه يؤدي إلى الخروج عن أحوال نظائره وما وضع له في الأصل، وجب أن لا يجوز.

وكأن النحويين غير يونس إنما قاسوا ذلك على «بل» وشبهوه بها، ولم يجعلوه مثلها؛ لأن الحروف التي تنتقل لا تلزم موضعاً واحداً لا يكون لها من التمكن والاتساع ما يكون للملازم؛ ألا ترى أن «حتى» لما لم يلزم الجر لم يجيزوا إضافته إلى المضمر نحو «حتاه» كما قالوا «إليه»، وكذلك [٦٣/أ] / «هل»[1] لما لم يلزم الاستفهام لم يدخل في جميع ضروبه.

و «ليس» كلمة مستعملة في النفي، فإذا دخلت عليها همزة الاستفهام للتقرير كقوله[2] ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكافٍ عَبْدَهُ﴾[3] صار إيجاباً، ولم يجز دخول «إلا» عليها، كما لا يجوز دخولها مع الموجب نحو «ثبت زيد إلا قائماً»، وكما لا يجوز دخول «إلا» عليه لكون الكلام بدخول الهمزة موجباً، كذلك لا يجوز أن ينصب معها المضارع بعد الفاء كما ينصب بعد النفي نحو «ما تأتيني فأحدِّثَك». فكما لم يجز «أليس زيد إلا قائماً» كذلك لا يجوز «أليس زيد قائماً فأقومَ»، وإن كان يجوز قبل الإيجاب «ليس زيد قائماً فأقومَ» كما كان يجوز «ليس زيد إلا قائماً». وإنما امتنع هذان الأمران لمّا آل الأمر إلى الإيجاب؛ لأنهما كانا يجوزان للنفي، فلما زال النفي بطل جوازهما. وكذلك لا يجوز «ما زال زيد إلا قائماً» و «ما انفك زيد إلا قائماً». فكما لم يجز ذلك، فكذلك

---

(١) انظر في معاني هل: رصف المباني ص ٤٦٩ ـ ٤٧١ والجنى الداني ص ٣٤١ ـ ٣٤٦ ومغني اللبيب ص ٤٥٦ ـ ٤٦٢.

(٢) في الأصل: كقولك.

(٣) سورة الزمر: ٣٦.

لا يجوز «ما زال زيد قائماً فنكرمَه»، كما لم يجز في الكلام وحال السعة «ثبت زيد فنكرمَه». ولا يجوز أيضاً «ما قام إلا زيد فنقومَ» من حيث لم يجز «قام زيد فنقومَ».

فإن قلت «ما خالَفَنا أحدٌ إلا زيد فنُقَوِّمَهُ» جازت من جهة وامتنعت من أخرى. فجهة الجواز أن يكون الذكر في «نُقَوِّمه» عائداً على «أحد»، فيصير التقدير: ما خالفنا أحد فنقوِّمه إلا زيد. وإن جعلت الذكر في «نُقَوِّمه» عائداً إلى «زيد» لم يجز؛ لأن المعنى: خالَفَنا زيد فنُقَوِّمَه، وهذا لا يجوز.

فإن قال قائل: هل يجوز: والله ما زال زيد ذاهباً، على أن يكون «ما» جواباً للقسم؟

قيل له: كان القياس أن لا يجوز هذا لأنه بمعنى الإيجاب؛ ألا ترى أنه لا يجوز «ما زال زيد إلا قائماً»، ولم يجيزوا «ما زال زيد قائماً فنكرمَه»، فلما لم يُجْرَ هذا مُجرى النفي، ولكن أُجري مُجرى الإيجاب، كذلك القياس أن يُجرى في القسم مُجرى الإيجاب، وإذا جرى مجراه فكأنك قلت: والله ثبت زيد قائماً، وهذا لا يسوغ في الإيجاب، ولكن لما جاء في التنزيل ﴿تاللَّـهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[1]، والمعنى: لا تفتأ، أي: لا تزال. وقال أوس[2]:

فمـا فَتِئَتْ خَيْـلٌ تَثُـوبُ وتَـدَّعي ....

وقد جاء في الشعر الفصيح[3]:

---

(١) سورة يوسف: ٨٥.

(٢) هو أوس بن حجر، والبيت في ديوانه ص ٥٨، وعجزه: ويُلْحَقُ منها لاحقٌ وتَقَطَّعُ. وصدره في الأصل: فما فتئت خير بيثرب تدعي. تثوب: تستصرخ. تدعي: يدعو بعضها بعضاً من المنهزمين والمنقطعين، ويلحق منها في الحرب اللاحقون والمنقطعون.

(٣) هذا ثاني أربعة أبيات لعاتكة بنت زيد الصحابية المبايعة المهاجرة وهو في الأغاني ١٨: ٩، ١٠ طبعة دار الثقافة، وكتاب المردفات من قريش ص ٦٢، ٦٣، وهو منشور في المجلد الأول من نوادر المخطوطات، والخزانة ١٠: ٣٨٠ [الشاهد ٨٦٨] وشرح أبيات المغني ١: ٩٤ [عند الإنشاد ٢٢]. وقولها عليكَ: تعني زوجها المتوفى عبدالله بن أبي بكر.

تـاللَّـهِ لا تَنْفَـكُّ عيني سَخِينَـةً عليكَ، وجِلْدي آخرَ الليلِ أَغْبَرا

قلنا: يجوز أن يحمل هذا على اللفظ، ويترك له ذلك القياس؛ لأن شبه الألفاظ قد / استعمل في باب القسم؛ ألا ترى أنه قد جاء[1]: [٦٣/ب]

لَمـا أَغْفَلْتُ شُكْـرَكَ فـاصْـطَنِعْني ....

فجعلت «ما» النافية بمنزلة الموصولة، فإذا جعلت النافية بمنزلة الموصولة حتى ألحق اللام، فأن تجعل النافية في اللفظ معلقة[2] للقسم، وإن آل المعنى إلى الإيجاب وإلى تغيير المعنى فيه، أجوز. ومما يؤكد هذا ما أنشده أبو زيد[3]:

يُـرَجِّي العبـدُ مـا إنْ لا يَـراهُ وتَـحْـدُثُ دونَ أَبْعَـدِه خُـطُوبُ

وقـولـه[4]:

وَرَجِّ الفَتَى للخيرِ ما إنْ رأيتَـهُ على السِّنِّ خيـراً لا يـزالُ يَـزيـدُ

---

(١) صدر بيت للنابغة الذبياني، وعجزه: وكيف ومن عطائك جلُّ مالي. وهو في ديوانه ص ٢٠٥. وذكر غير منسوب في الأصول ١: ٤٣٥ وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٧. والخطاب فيه للنعمان.

(٢) في الأصل: متعلقة.

(٣) هو ثاني ثلاثة أبيات أنشدها في النوادر ص ٢٦٤ منسوبة إلى جابر بن رألان الطائي. وقال السيوطي في شرح أبيات المغني ص ٨٥: «قال ابن الأعرابي في نوادره: هو لجابر بن رألان [في المطبوعة: دألان] الطائي، ويقال: لإياس بن الأرتّ» وأنشد البيت الذي قبله والبيت الذي بعده. ونقل البغدادي في شرح أبيات المغني ١: ١٠٧ ـ ١١١ [الإنشاد ٢٦] ما ذكره أبو زيد، وما نقله السيوطي عن ابن الأعرابي. وكذا فعل في الخزانة ٨: ٤٤٠ ـ ٤٤٥ [الشاهد ٦٤٥].

(٤) هو المعلوط بن بدل القريعي. انظر الكتاب ٢: ٣٠٦ والخصائص ١: ١١٠ وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٨ واللسان (أنن) ١٦: ١٧٧ والعيني ٢: ٢٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ١: ١١١.

لما كانت «ما» على لفظ النافية زيدت معها «إنْ»، كما زيدت في قوله[1]:

مـا إنْ يَكـادُ يُخَلِّيهِمْ لِـوِجْهَتِهِمْ ....

وقد حمل أبو الحسن[2] قوله تعالى ﴿وقُلْ لِعبادي يَقُولوا التي هِيَ أَحْسَنُ﴾[3] على اللفظ. فإذا جازت هذه الأشياء من أجل الشبه اللفظي، كان الحقيقة أولى.

فإن قلت: فهلا جوَّزت أيضاً «ما زال زيد إلا قائماً»، واستحسنت ذلك على اللفظ، كما جاء ذلك فيما ذكرته من القسم، وحملته على اللفظ، كما حملت القسم على اللفظ؟

قيل: لا يجوز هذا في «إلا» كما جاز في القسم؛ لما ذكرنا من مجيء القسم على اللفظ فيما جاء، ولم نعلم مثل ذلك في «إلا»، بل قد جاء «إلا» في مواضع على المعنى دون اللفظ، وذلك قولهم «ليس الطيبُ إلا المسك» لمّا كان المعنى: ما الطيب إلا المسك، ولولا المعنى لم يجز، كما لم يجز «زيد إلا منطلق». وقالوا: «نَشَدْتُكَ اللّـهَ إلاّ فَعَلْتَ» للطلب، لما كان المعنى: ما أسألك إلا فعلكَ، فليس «إلا» في هذا كالقسم.

ومما حمل فيه «إلا» على المعنى قولُه تعالى ﴿فَأَبَـى أَكْثَرُ الناسِ إلاّ كُفُوراً﴾[4]، و﴿فَأَبَـى الظَّالمونَ إلاّ كُفُوراً﴾[5]، ﴿وَيَأْبَـى اللّـهُ إلاّ أَنْ يُتِمَّ

---

(١) هو زهير بن أبي سلمى، وعجزه: تَخالُجُ الأَمْرِ إنَّ الأمرَ مُشْتَرَكُ. ديوانه ص ١٦٥.
تخالج الأمر: اختلافهم في الرأي. لوجهتهم: لطريقهم.

(٢) قال في معاني القرآن ص ٧٥: «فأجراه على اللفظ، حتى صار جواباً للأمر» وانظر ص ٣٩١.

(٣) سورة الإسراء: ٥٣.

(٤) سورة الإسراء: ٨٩.

(٥) سورة الإسراء: ٩٩.

نُورَهُ﴾[1]. وقال الشاعر[2]:

أَبـى اللّـهُ إلا أَنَّ سَـرْحةَ مـالـكٍ على كُـلِّ أَفْنـانِ العِضــاهِ تَـرُوقُ

وقال الحطيئة[3]:

أَبَوْا غيرَ ضَرْبٍ يُجْثِمُ الهامَ وَقْعُه وطَعْنٍ كـأَفْـواهِ المُـرَقَّعـةِ الحُمْــرِ

فـ «إلا» في هذا النحو محمول على المعنى؛ ألا ترى أنك لو قلت «ضربت إلا زيداً» لم يستقم، إلا أن هذا جاز لمّا كان المعنى: أبوا كل شيء إلا عُتُوّاً، حملاً على المعنى، / لا أن المنصوب بعد «إلا» بدل كما يكون بدلاً إذا قلت: ضربت كل أحد إلا زيداً. [٦٤/أ]

فإن قلت: هلاّ قلت إن ذلك لِما في «أبى» من معنى النفي؛ لأن معنى «أبى»: ما انقاد؟

قيل: هذا لا يستقيم؛ لأنه ليس شيء من النفي يمتنع على هذا أن يقدر بالإيجاب، ولا شيء من الإيجاب يمتنع أن يمثل بالنفي، ولو جاز هذا لكان لا فصل بين الإيجاب والنفي، وفي فصل العرب والنحويين وسائر الناس بين الإيجاب والنفي ما يدل على فساد هذا المذهب.

□ □ □

---

(١) سورة التوبة: ٣٢.

(٢) هو حميد بن ثور. والبيت في ديوانه ص ٤١ وأدب الكاتب ص ٥٢٣ والاقتضاب ٣:٣٩٧ وشرح شواهد المغني ص ٤٢٠ وشرح أبيات المغني ٣:٢٤٧ ـ ٢٥٢. السرحة: الشجرة العظيمة، وهي هنا كناية عن امرأة. العضاه: شجر له شوك. تروق: تعلو وترتفع. والأفنان هنا: الأنواع، واحدها: فَنّ.

(٣) ديوانه ص ٣٢٩. المرقعة: الأسقية. وهذا من ثمانية أبيات قالها في الردة، يحرض المشركين على قتال المسلمين.

مســألــة

وسألنا سائل قديماً عن معنى قولهم «ما زالَ زيدٌ قائماً» ما معناه؟ وعَمَّ انقلاب الألف فيه؟

والجـواب في ذلك أنـه يقال «زالَ الشيءُ يَـزُولُ زَوالاً» إذا فارق ولم يثبت، والزوال خلاف الثبات، قال يعقوب[1]: «أزالَه مِنْ مكانه يُزِيلُه إزالةً، وأَزَالَ اللّـهُ زَوالَه، وزالَ زَوالَه، إذا دعا له بالبلاء والهلاك»، فهذا الذي حكاه من «أَزالَ» يدل على أن «زالَ يَزُولُ» فعل غير متعدّ، فإذا نقل بالهمزة تعدَّى.

قال[2]: «ويقال: زال الشيءَ من الشيء يَزِيلُه زَيْلاً إذا مازَهُ». قال[3]: «ويقال: زِلْتُه». فبيّن من ذلك أن «زالَ» فعل متعدّ، وأن عينه ياء. وأما «زالَ يزالَ» وقولهم «ما زال يفعلُ كَذا» و﴿فما زِلْتُمْ في شَكٍّ﴾[4] فالعين منه ياء، قال سيبويه: «أما زَيَّلْتُ ففَعَّلْتَ من زايَلْتُ، وزايَلْتُ: بارَحْتُ؛ لأن ما زِلْتُ

(١، ٢، ٣) إصلاح المنطق ص ٢٧٢ ــ ٢٧٣ ولفظه: «ويقال: أَزالَه عن مكانه يُزيلُه إزالةً. ويقال: أزالَ اللّـهُ زَوالَه، إذا دُعي عليه بالبلاء والهلاك. ويقال: قد زال الشيءَ من الشيء، إذا مازَه منه. ويقال: زِلْتُه فلم يَنْزَلْ».

(٤) سورة غافر: ٣٤. وقد سقطت الفاء من (فما) من الأصل.

أَفْعَلُ: [ما بَرِحْت أَفْعَل][1] فإنما هي من زِلْت، وزِلْتُ من الياء»[2].

ويستدلّ[3] أيضاً على أن «زَيَّلْتُ»: «فعَّلْتُ» وليس بـ«فَيْعَلْتُ» أنهم قالوا في المصدر «تَزْيِيلاً»، ولم يقولوا «زَيَّلة»، فهذا دليل ثان، وما قدمه من قولهم «زايَلْت: بارَحْت» دلالة على أن العين ياء وليست واواً، فـ«زالَ» هذا الذي هو «فَعِلَ» ومضارعه «يَفْعَلُ»: «يَزالُ» غير متعدّ، يدلك على ذلك قولهم «زَيَّلْتُ»، و«زايَلْت» كجالَسْت من جَلَسْت، و«زَيَّلْتُ» كخَرَّجْت من خَرَجَ.

ويدلك على هذا ما أنشده محمد بن يزيد[4]:

سائلْ مُجاوِرَ جَرْمٍ هل جَنَيْتُ لَهُمْ   حَرْباً تُزَيِّلُ بينَ الجِيرة الخُلُطِ

فهذا في المعنى قريب من «تَفَرَّقَ».

وقولنا في صفة القديم سبحانه «لم يَزَلْ» إنما هو «لم يَفْعَلْ» من هذا الذي عينه ياء، وهو الذي فسّره سيبويه بأن «ما زِلْتُ أَفْعَلُ: ما بَرِحْتُ أَفْعَلُ».

[٦٤/ب] يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون منها أو من «زالَ / يَزِيلُ» أو من «زال يَزُولُ»، فلو كان من واحد منهما دونها لكان «لم يَزِلْ» و«لم يَزُلْ»، فبيّن إذاً أنه مما ذكر سيبويه وفسره بما يوجب، و«لم يَزَلْ» كلام معناه الإثبات. وقال: «إنّ زالَ: بَرِحَ»، فإذا أدخل حرف النفي نفى البَراح، فعاد إلى الثبات وخلاف الزَّوال،

---

(١) تكملة من الكتاب ٢:٣٧٢.

(٢) الكتاب ٢:٣٧٢.

(٣) هذا استدلال سيبويه. الكتاب ٢:٣٧٢.

(٤) البيت لوعلة الجرمي كما في الأغاني ص ٨٩٨٩ ـ الجزء ٢٦ ـ أخبار الحارث بن وعلة، واللسان (خلط) ٩:١٦٥ و(فرط) ٩:٢٤٤ وشرح أبيات مغني اللبيب ٦:١٢٣ ـ ١٢٤. وهو بغير نسبة في الكامل ١:٢٧٣. وذكر محقق الأغاني في الحاشية أنه نسب في تاريخ الطبري ٦:٣٣٨ للحارث بن وعلة، ونسب في معجم البلدان (عارض) لقتيبة الجرمي، ونسب في أنساب الأشراف إلى معقر بن حمار البارقي. الخلط: جمع خليط، وهم القوم الذين أمرهم واحد.

فمن ثم لم يجز «لم يَزَلْ زيدٌ إلّا راكباً» كما لم يجز «ثَبَتَ زيدٌ إلا راكباً»؛ لأن معنى «ما زال»: «ثَبَتَ»، ومن ثم غَلَّطَ مَنْ[1] غَلَّطَ ذا الرمة في قوله[2]:

حَـراجِيجُ مـا تَنْفَـكُّ إلّا مُنـاخـةً على الخَسْفِ، أو نَرْمي بها بَلَداً قَفْرا

فأصل «زالَ» البَراح الذي ذكره، ولا يمنع عندي أن يجوز الاقتصار على الفاعل فيه كما يجوز في «كانَ» إذا أريد به «وَقَعَ». ويدل على هذا ما حكي في تصاريف هذه الكلمة من قوله «زَيَّلْت» و«زايَلْت» و«تُزَيِّلُ بين الجِيرة الخُلُط»، ثم نقل إلى الأفعال التي تدل على الزمان مجردة من الحدث «كانَ» وبابه، فيلزمها الخبر ولا يجوز الاقتصار على فاعليها.

ورأيت أحد أهل النظر في كلام له قرىء علي يفصل بين «ما زالَ» و«ما بَرِحَ» بأن يقول: إن «بَرِحَ» لا يستعمل في الكلام إلا أن يراد به البَراح[3] من المكان، فيذكر المكان أو الحدث[4] للدلالة عليه. وهذا الذي قاله في «لا يَبْرَحُ» من أنه لا يستعمل إلا في المكان لا يصح، وقد جاء «لا أَبْرَحُ» لم يرد به المكان، وذلك قوله تعالى ﴿وإِذْ قالَ مُوسَى لِفَتاهُ لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ البَحْرَيْنِ﴾[5] فـ«لا أَبْرَح» هنا لا يجوز أن يراد به البَراح من المكان،

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء كما في الموشح ص ٢٨٦ وعنه في شرح أبيات المغني ٢: ١١٠ والخزانة ٩: ٢٤٨ [الشاهد ٣٧٦] ونسبه البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٢: ١٠٩ عن السيرافي إلى الأصمعي والجرمي ومن تبعهما. ونسبه الأعلم إلى الأصمعي. الكتاب ١: ٤٢٨ ونسب إليه أيضاً في الموشح ص ٢٨٧.

(٢) ديوانه ص ١٤١٩ والخزانة ٩: ٢٤٧ [الشاهد ٣٧٦] وشرح أبيات مغني اللبيب ٢: ١٠٩ [الإنشاد ١٠٦] والمحتسب ١: ٣٢٩ والكتاب ١: ٤٢٨. الحراجيج: جمع حُرْجُوج، وهي الناقة الطويلة، وقيل: الضامرة. الخسف: الذل، وأراد به هنا مبيتها على غير علف.

(٣) برح مكانه: زال عنه.

(٤) في الأصل: فبذكر المكان أو بحدث.

(٥) سورة الكهف: ٦٠.

بدلالة أنه قال ﴿حتّى أَبْلُغَ﴾، ومحال حتى يبلغ هذا المكان وهو لم يَبرح من مكانه، فإذا لم يَخْلُ «لا أَبْرَح» من أحد معنيين في الآية، البَراح من المكان، أو بمعنى «لا أَزال»، ولم يَخْلُ حمله على «البَراح» من المكان لما ذكرنا، ثَبَتَ أنه بمعنى «لا أزال»، فالمعنى: لا أزال حتى أبلغ، و «بَرِحَ» مثل «زال» في أنه استعمل مقتصراً به على الفاعل، ثم نقل إلى حيز الأفعال التي لا يستغنى بفاعليها كـ «كان»، وذلك نحو ما أريتك في الآية، ونحو قوله[1]:

فقلتُ: يَمِينُ اللّهِ أَبْرَحُ قاعِداً ولو ضَرَبوا رَأْسي لديكِ وأَوْصالي

وكأنّ الكلمة تدل في الآية على معنى المجاورة، ومن ثم قال[2]:

.... فأَبْرَحْتَ رَبّاً، وأَبْرَحْتَ جارا

[٦٥/أ] أي: جاوزتَ ما يكون عليه أمثالُك في الخِلال / المرضيّة.

وأما قول الأعشى[3]:

هذا النهارُ بَدا لها من هَمِّها ما بالُها بالليل زالَ زَوالُها

فإن محمد بن السَّرِيّ ـ رحمه الله ـ رَوَى عن أبي العباس: يقال: «زِلْتُ الشيءَ وأَزَلْتُه». فهذا على هذا القول دعا عليها، كأنه قال: زالَ اللّهُ زَوالَها، كما تقول: أَزال اللّهُ زَوالَها، هذا قول البصريين والكوفيين[4]. وقال أبو عثمان: «ارتحلت بالنهار، وأتاه طيفها بالليل، فقال: ما بالُها بالليل زال

---

(١) هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ص ٣٢ والكتاب ٢:١٤٧ والخزانة ٤:٢٠٩ [الشاهد ٨٠٩]. الأوصال: المفاصل، وقيل: الأعضاء التي ينفصل بعضها عن الآخر، واحدها: وُصْل.

(٢) هو الأعشى، وصدره: «تقول ابنتي حين جد الرحيل». وهو في ديوانه ص ٩٩ والكتاب ١:٢٩٩ والخزانة ١:٥٧٥ [الشاهد ٢١٧] وعجزه في النوادر ص ٢٥٢.

(٣) ديوانه ص ٧٧ وفعل وأفعل للأصمعي ص ٥١٦ والمنصف ٢:٢١، وهو بغير نسبة في معاني القرآن للأخفش ص ٤٩ وعجزه في المسائل البصريات ص ٥٨٣.

(٤) انظر المنصف ٢:٢١.

خيالُها زوالَها»[1] كما تقول: «إنما أنت شُرْبَ الإبلِ»[2] والمعنى: تَشْرَبُ[3] شُرْباً مثلَ شُرْب الإبل، فحذفت لعلم السامع.

وحكى أحمد بن يحيى عن أبي عمرو بن العلاء «زَوالُها» بالرفع، قال: صادف مثلاً، فأعمله، وهي كلمة يدعى بها، فتركها ولم ينظر إلى القافية ما هي[4]. وعن أبي عبيدة: «زال زوالَها» يريد: أَزالَ اللَّـهُ زَوالَها، فألقى الألف، وإلقاؤها لغة. الأصمعي: «لا أدري ما هذا»[5].

قال أحمد بن يحيى[6]: وقال غيره[7]: زال ذلك الهم زوالَها: دعا عليها أن يزول الهم معها حيث زالت.

والقول عندي فيه إنه «زالَ» التي هي «فَعَلَ» من الياء، من قولك: زالَ الشيءَ يَزِيلُه إذا مازَهُ، وتمييز الشيء من الشيء مفارقة كل واحد منهما للآخر، فكأنه قال: زال الله زوالَها، والزَّوال: التصرف والحركة، فكأنه قال: أذهب الله حركتَها، وهذا دعاء بالهلاك ومبالغة فيه؛ لأن الحركة تشمل جميع تصرف الحي وتقلبه، وقد دعوا في الهلاك بما هو أيسر من هذا في المعنى وإن كان المراد بهما واحداً، وهو قولهم: «أَسْكَتَ اللَّـهُ نَـأْمَتَـه»[8]، والنَّئِيم من التصويت، والصوت ضرب من الحركة.

ويجوز أن يكون المعنى في «زال زوالَها» زال ذا زوالِها، أي: صاحب

---

(١) نقله ابن جني في المنصف ٢: ٢١.

(٢) الكتاب ١: ٣٦٠ (هارون).

(٣) في الأصل: «فتشرب».

(٤) ذكر أبو علي في المسائل البصريات ص ٥٨٢ ـ ٥٨٣ أن أبا عمرو بن العلاء «كان ينشده بالرفع، ويقول: هذا أقوى في الشعر». وانظر المنصف ٢: ٢١.

(٥) في كتاب فعل وأفعل ص ٥١٦: «لا أدري ما وجهه».

(٦) المنصف ٢: ٢٢.

(٧) يعني غير الأصمعي كما في المنصف ٢: ٢٢.

(٨) إصلاح المنطق ص ١٨٢، ٤٣١. النأمة: النغمة والصوت، والنئيم: صوت فيه ضعف كالأنين.

حركتها وهو هي في المعنى، ويكون «زال» أيضاً من المتعدي الذي ذكرناه.

وكذلك قول ذي الرمة[1]:

وبَيْضاءَ لا تَنْحاشُ منّا، وأُمُّها إذا ما رأتْنا زِيْلَ منّا[2] زَوِيلُها

يمكن أن يكون «الزَّوِيل» بمعنى «الزَّوال» مثل «الصَّحاح» و «الصَّحِيح»، أو بناه على «فَعِيل» للمعاقبة؛ لأن الألف لا يترادف مع الياء كما تترادف الياء والواو في نحو «صُدُود» و «عَمِيد».

قال ابن الأعرابي: يقال لكل شيء «زائلة»، وأنشد[3]:

[٦٥/ب] / وكنتُ امْرَأً أَرْمي الزَّوائلَ مَرَّةً فأصبحتُ قد وَدَّعْنَ عنّي الزَّوائلُ

كأنهم أنّثوا «زائلة» على النفس أو الذات، وهو «فاعِلة» من «زالَ يزُولُ». ومثله في التأنيث لما أريد به البعض ما روي من قوله عليه السلام لبعض من تبعه وقد مال إلى دَمَث[4] ليبول: «تَنَحَّ فإنّ كلَّ بائلةٍ تَفِيخُ»[5]. قال التَّوَّزيّ: «تُفِيخ، وتَفُوخ، وتَفِيخ».

---

(١) ديوانه ص ٩٢٣ وجمهرة اللغة ٣: ١٨ وفعل وأفعل ص ٥١٦. يصف بيضة نعامة. لا تنحاش: لا تنفر. وفي بعض المصادر «منا» في موضع «منها» ويقال للرجل إذا رأى رجلاً فأخذه منه محاذرة وفزع: زيل منه زويله.

(٢) في الأصل «منها» والصواب ما أثبت كما في الديوان وبعض المصادر، ويشهد له قول أبي علي في معناه بعد قليل: «كأنه قال: إذا رأتنا بعدت عنا حركتها».

(٣) البيت في تهذيب اللغة ٣: ٢٥٢ واللسان (زول) ١٣: ٣٣٤ ومقاييس اللغة ٣: ٣٨، وبعده في التهذيب واللسان بيت ثان، وبعدهما: «هذا رجل كان يختل النساء في شبيبته بحسنه، فلما شاب وأسنّ لم تصب إليه امرأة». وهذا يعني أن الزوائل هنا معناه: النساء.

(٤) رملة دَمَث: لينة الموطىء، كأنها سميت بالمصدر.

(٥) في الصحاح (فوخ): «معناه: كل نفس بائلة يخرج منها عند البول ريح لها صوت». والحديث في غريب الحديث لأبي عبيد ١: ٢٧١ والفائق ٣: ١٤٦.

وأما «الزِّيال» في قول ابن مقبل[1]:

غَنِيَتْ تُواصِلُني فلمّا رابَني ... منها الهَوَى آذَنْتُها بزِيالِ

فإنه كالقِيام والصِّيام، وهو مصدر «زالَ» و«الزَّوال» كالطَّواف والقَوام، وقد يكون «فِعالاً» من «زايَلَ» الذي هو: بارَحَ.

وروى أبو بكر أن أحمد بن يحيى أملى عليهم عن الفراء: «لا أَزِيل أَقُول ذاك»، فإن كان ذلك مسموعاً ممن يؤخذ بلغته فهو مثل «نَقِمَ يَنْقَمُ» و«نَقَمَ يَنْقِمُ»، و«زِيَل»: «فُعِلَ» من «زالَ يَزِيلُ»، كأنه قال: إذا رأتنا بعُدت عنا حركتُها، أو بعدُ صاحبُ حركتها، كما تأولنا في بيت الأعشى؛ لأن النعامة توصف بالشِّراد كثيراً، قال[2]:

.... وأَشْرَد بالوَقِيطِ من النعامِ

فإن قلت: ما تنكر أن يكون «زِيْلَ» في بيت ذي الرمة «فَعِلَ» ولا يكون «فُعِلَ» لأن سيبويه قد حكى عن أبي الخطاب أن منهم من يقول: «كِيْدَ زيدٌ يفعلُ، وما زِيْلَ يفعلُ، يريد: كادَ، وزالَ»[3]، فينقل حركة العين إلى الفاء في «فَعِلَ»[4] كما نقلها في «فُعِلَ».

قيل: قد حكى ذلك إلا أن قول ذي الرمة لا يكون على هذا؛ ألا ترى أن ذلك إنما حكوه في «زالَ» التي يلزمها الخبر المنتصب، ووزنه «فَعِلَ يَفْعَلُ» مثل «فَرِقَ يَفْرَقُ»، والذي في بيت ذي الرمة وزنه «فَعَلَ» في الأصل، وإنما

---

(١) ديوانه ص ٢٦١. غنيت: أقامت ولبثت. وفي الديوان «عنيت» أي: تعبت. الزيال: الفراق.

(٢) الحجة ١: ٣٠٥. الوقيط: كالردهة في الجبل يستنقع فيه الماء، تُتَّخذ فيها حياض تحبس الماء للمارة.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٠.

(٤) في الأصل: «فَعَلَ» مثل ضَرَبَ، والصواب ما أثبت.

هو «فُعِلَ» من زِلْتُه» الذي [هو][1] معناه: مِزْتُه؛ ألا ترى أنه مقتصَر به على الفاعل، فلو كانت التي حكاها عن أبـي الخطاب لزمها الخبر، وفيما حكاه يعقوب من قولهم «زِلْت الشيءَ أَزِيلُه»[2] مَقْنَعٌ في تعدّي الفعل، والفعل إذا تعدَّى ساغ بناؤه للمفعول.

ويدلك على أن «زِيْلَ» في بيت ذي الرمة مما ذكرناه، أنه لا يخلو من أن يكون من «زالَ» المتعدية أو من أختيها الأخريين، فلا يجوز أن يكون من واحدة منهما لأنهما لا يتعديان فاعليهما، وإذا لم يتعدياهما لم يجز أن يبنى / منهما فعل للمفعول به.

وأما قول ذي الرمة[3]:

حَـراجِيـجُ مـا تَنْفَـكُّ إلاّ مُنـاخـةً   على الخَسْفِ أو نَرْمي بها بَلَداً قَفْرا

فالذي ذكره الأصمعي[4] في ذلك أن يكون «مُناخةً» الخبر، وتكون «إلاّ» داخلة[5] عليه؛ لأنه: «ثبت إلا مناخةً»، فيكون على هذا التأويل من صلة الإناخة.

وقد يمكن أن لا يجعل من صلة الإناخة، ولكن تجعله «مُسْتَقِرّاً»، ويكون «إلا مناخة» حالاً، و«إلاّ» واقعة في غير موضعها، والتقدير: ما تنفكُّ على الخسف إلا مناخةً[6].

---

(١) كذا في الأصل، وأراه زائداً.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٧٢ ــ ٢٧٣.

(٣) تقدم تخريجه في ص ٢٧٣.

(٤) الخزانة ٩: ٢٤٩ وشرح أبيات مغني اللبيب ٢: ١٠٩ وفيهما أن هذا مذهب المازني وأبـي علي وابن جني.

(٥) يريد: زائدة.

(٦) هذا تخريج الأخفش وتبعه الزجاج وأبو علي كما في الخزانة ٩: ٢٥٣ [الشاهد ٧٣٦] وشرح أبيات مغني اللبيب ٢: ١١٢.

فإن قلت: إن ما وقع «إلا» فيه في غير موضعها إنما أُخِّر ومعناه التقديم، كقوله ﴿إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنّاً﴾[1]، [و][2]:

. . . . وما اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاّ اغْتِرارا

قيل: إذاً جاز التقديم لأنه مثله في أنه واقع في غير موضعه.

ومعنى «إلَّا مُناخَةً على الخَسْف» قال محمد بن يزيد: يقال: شَرِبَ فلانٌ الماءَ على الخَسْف، تأويله: أنه لا ثُفْلَ في مَعِدَته، فالماء يهوي إلى قرارها. وقالوا في هذا المعنى: هو شَرِبَ الماءَ بارداً. وفي دعاء بعضهم: إن كُنْتَ كاذباً فحلبْتَ قاعِداً، وشربتَ بارِداً.

وقد قال بعض البغداديين[3] فيه قولاً آخر، وهو أن يكون «تَنْفَكُّ» مضارع «فَكَكْتُه»، ومعنى «لا تَنْفَكُّ» أنها بعضها متصلة ببعض، إما بأن تقطر، أو بأن تصطحب للساري في السير، فـ«تَنْفَكُّ» بمنزلة «تنفصل»، كأنه قال: لا تنفصل إلا أن تُناخ على الخَسْف أو نرمي بها بلداً قفراً على غير الاستعمال لهن في السير، كما أن المعنى في الوجه الثاني: أنها لا تنفكّ على الخَسْف إلا أن تُناخ فتترك سيرها.

وقد قيل: إن بعضهم[4] أنشد: «لا تَنفكّ آلاً مُناخةً»، والآل: الشخص، وجعله خبر «تنفكّ».

وأما قول الشاعر[5]:

ليس الفَتَى كلُّ الفَتَى إلَّا الفَتَى في أَدَبِهْ

---

(١) سورة الجاثية: ٣٢. والتقدير: إنْ نحنُ إلا نظنّ ظَنّاً.

(٢) هذه الواو تكملة يستقيم بها السياق. وهذا عجز بيت للأعشى، وقد تقدم في ص ٢٢٩.

(٣) هو الفراء كما في كتابه معاني القرآن ٣: ٢٨١.

(٤) هو إسحاق الموصلي كما في الموشح ص ٢٨٧ وعنه في الخزانة ٩: ٢٤٨ [الشاهد ٧٣٦] وشرح أبيات مغني اللبيب ٢: ١١٠.

(٥) لم أقف عليه.

فإنه ينشد على ضربين: «كلُّ الفتى» و«كلَّ الفتى»، فمن أنشد «كلُّ الفتى» كان صفة لـ«الفتى»، وموضع قوله «إلَّا الفَتَى» نصب بأنه الخبر، وتقديره: ليس الفتى الكاملُ إلا الأديبَ، والظرف متعلق بـ«فَتَى» لأن صفته معنى فعل. ومن أنشد «كلَّ الفتى» أبدل قوله «إلا الفَتَى في أَدَبه» من «الفَتَى» الذي هو اسم «ليس»، فصار تقديره: ليس الكاملَ إلا الفتى الأديبُ، والمعنى في الأول: ليس الكاملُ إلا الأديبَ، فهذا تفسير أبـي بكر. وفي تقديم خبر «ليس» على اسمها خلاف[1]، فذهب أبو الحسن إلى جواز تقديم خبرها عليها / وحكى أن الكوفيين لا يجيزونه[2]. ولم يجز تقديمه محمد بن يزيد[3]. ومن الدليل على جواز تقديمه أن العوامل في المبتدأ وخبره على ضربين: فِعْل، ومُشَبَّه بالفعل، ووجدنا ما لم يكن فِعْلاً وكان مشبّهاً به لا يجوز تقديم خبره على اسمه، ووجدنا الفعل قد جاز فيه هذا الذي امتنع في المشبه به من تقديم الخبر كما جاز عليه، فلما وجدنا «ليس» قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر، كما جاز ذلك في الفعل، وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمهـا، فكما جـاز «ليس قائمـاً زيدٌ» بلا خلاف، كذلك جاز «قائماً ليس زيدٌ» كما جاز «قائماً كنت» لما جاز «كان قائماً زيدٌ»، ولما لم يجز تقديم أخبار «إنَّ» وأخواها على أسمائها، كذلك

[٦٦/ب]

---

(١) أجاز ذلك البصريون، ومنعه الكوفيون. همع الهوامع ٢ : ٨٧ ــ ٨٨.

(٢) نقل السيوطي في الهمع ٢ : ٨٨ ــ ٨٩ أن جمهور الكوفيين، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، والفارسي، وابن أخته، والجرجاني وأكثر المتأخرين، منهم ابن مالك، على المنع. وأن قدماء البصريين، ونسبه ابن جني إلى الجمهور، واختاره ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور، على الجواز. وانظر الإنصاف ص ١٦٠ [المسألة ١٨]. ففيه أن الكوفيين والمبرد لا يجيزونه، وأما البصريون فقد أجازوه.

(٣) في المقتضب ٤ : ١٩٤ ما نصه: «وليس: تقديمُ الخبر وتأخيره فيها سواءٌ» وفي ٤ : ١٩٥ : «لأن ليس يقدم فيها الخبر» وفي ٤ : ٤٠٦ «إلا أن ليس يجوز أن تنصب بها ما بعد إلَّا لأنها فعل، فتقدم خبرها وتؤخره». يريد تقديم خبرها على اسمها.

لم يجز تقديمها عليها، ويؤكد ذلك قوله ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ليسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[١]؛ ألا ترى أن المعنى: لا يُصْرَفُ عنهم يومَ يَأْتيهم، فإذا كان هذا الظاهر كان «يومَ» معمول الخبر، والمعمول إنما يقع حيث يجوز وقوع العامل.

ومن امتنع من تقديم خبر «ليس» جعل الظرف معمول ليس، وكان له أن يقول: إذا كانت المعاني تعمل في الظروف إذا تقدمتها كقولهم «أكلَّ يومٍ لك ثوبٌ»[٢]، جاز ذلك في «ليس» أيضاً؛ لأنها بالفعل أشبه منها به، فأجعل الظرف معمول «ليس»، وأعلقه بما يدل عليه «مصروف»، كما أن قوله ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ المَلائكةَ لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾[٣] كذلك. ولا يكون «ليس» مشتقاً لمشابهة الحروف، كما أنّ «ليتَ» لا يكون مشتقاً وإن كانوا قد قالوا «اللَّيْساء» للواسعة ما بين الجنبين من النُّوق، و«الأَلْيَس» للشُّجاع، كما قالوا «لاتَهُ السلطانُ حقَّه يَلِيتُه لَيْتاً» إذا منعه، و«أَلَته يَأْلِتُه» كما أن سائر الحروف كذلك.

ومن زعم أن «لَيْسَ» أصله «لاأَيْسَ»[٤] قيل له: ما تريد بقولك: إن أصله هذا؟ أتريد أن تفيدنا الحروف التي ركبت منها هذه الكلمة، أم تريد أن معناها الآن بعد التركيب «لا أَيْسَ» كما أن معنى «وَيْلُمِّها» إنما هو «وَيْلٌ لِأُمِّها»؟ فإن أردت إفادتنا الحروف فذلك ما لا طائل فيه؛ لأن هذه الكلمة إذا حصلت دالة على المعنى الذي وضعت له، فلا فائدة في تعريف الحروف

(١) سورة هود: ٨.

(٢) الكتاب ١: ٦٠.

(٣) سورة الفرقان: ٢٢.

(٤) هذا قول الفراء والخليل كما في التاج (ليس) ١٦: ٤٩٢ طبع الكويت، ونسب إلى الفراء وحده في اللسان (ليس) ٨: ٩٧. ومعنى لا أَيْسَ: لا وُجْدَ. وفي اللسان (أيس) ٧: ٣١٧: «قال الليث: أَيْسَ كلمة قد أميتت، إلا أن الخليل ذكر أن العرب تقول: جِئْ به من حيث أَيْسَ ولَيْسَ، لم تستعمل أَيْسَ إلا في هذه الكلمة، وإنما معناها كمعنى حيث هو في حال الكينونة والوُجْد، وقال: إن معنى لا أَيْسَ: لا وُجْدَ».

التي ركبت منها من أي شيء هي. على أن ذلك لا تقوم عليه دلالة من جهة النظر، وأنه لا يجد فصلاً بين من قال إن اللام فيه من «ليس» والياء من «يَنَع» والسين من «مَسَّه» وبينَه، وحكم / ما وقف المدعي له هذا الموقف أن يكون ساقطاً. [٦٧/أ]

وإن قال: إن معنى «لَيْسَ» الآن: «لا أَيْسَ»، كان ظاهر الفساد، لأنه يصير على قوله اسماً منفياً، والأسماء المنفية نحو ﴿لَا رَيْبَ﴾[١] و ﴿لا مَلْجَأَ﴾[٢] لا تتصل بها علامة الضمير، وفي قولهم «لَيْسُوا» و «لَيْسَا» و «لَسْتُمْ» ونحو ذلك دلالةٌ على أنه ليس باسم منفي، ولا يكون على هذا مثل ما قاله الخليل في «لَنْ» إنه «لا أَنْ»[٣]؛ لأن معنى النفي ثَمَّ قائم، وعمل النصب في الفعل ظاهر، وقد كثر إضمار «أنْ» وإعمالُها مضمرة في الأفعال، وليس الأمر في هذه الكلمة في من حملها على هذا الوجه كذلك.

وروى محمد بن السَّرِيِّ عن أحمد بن يحيى: «جِيءْ[٤] به من حَيْثُ وَلَيْسا»[٥] و «مِنْ حيثُ لَيْسا» وهي التي كانت المشيخة يستحبونها، ويقولون: لا يكون «من حيث وليسا» و «حيث لا» أكثر في كلام العرب من الذي كانوا يستحبون، و «من حيث ولا»، و «من حيث لا». وأنشد عن ابن حبيب[٦]:

قد سَوَّأَ الناسُ يا ما ليسَ بأسَ به   وأَصبح الدَّهرُ ذو العلَّاتِ قد خَدَعا

---

(١) سورة البقرة: ٢.

(٢) سورة التوبة: ١١٨.

(٣) الكتاب ١: ٤٠٧.

(٤) في الأصل: «جيء».

(٥) الخبر عن أبي علي في اللسان (ليس) ٨: ٩٧. وذكر ابن جني هذا القول بغير سند في سر صناعة الإعراب ص ٦٧٧، ٧١٩.

(٦) البيت في مجالس ثعلب ص ٣٥٤ وضرائر الشعر ص ٣٠١. وعجزه في اللسان (خدع) ٩: ٤١٨ و (عرن) ١٧: ١٥٥. وآخره فيها «ذو العرنين قد جُدعا» ما عدا اللسان (خدع) فقد رواه عن الفارسي «... خدعا».

خَدَعَ النَّوْءُ: إذا نَأى فلم يُمْطر. قال: ليس بأسَ به، فجعل «ليس» مثل «لا»، وبناها معها على الفتح، كما جعل «لا» بمنزلة «ليس» في قوله[1]:

.... لامُسْتَصْرَخُ

□ □ □

(١) هو العجاج. وهذه قطعة من بيت في ديوانه ص ٤٥٩ [تحقيق د. عزة حسن]. والقطعة هذه في الكتاب ٢: ٣٠٣ (هارون) وقد أدمجها محقق البصريات في ص ٦٤٧ مع قطعة من بيت آخر وهو «لا براح». والبيت أيضاً في اللسان (فنخ) ٤: ١٥. وهو بغير نسبة في (طبخ) ٤: ٦ و(حشش) ٨: ١٧٢ والإنصاف ص ٣٦٨. وهاك البيت مع أبيات قبله وبعده من هذه الأرجوزة:

تـالـلَّـهِ لـولا أن تَحُشَّ الـطُّبَّـخُ ... بِـيَ الجحيمَ حـين لا مُسْتَصْرَخُ

في دُخَّـلِ النـارِ وقـد تَسَلَّخُـوا ... لَـعَـلِمَ الجُـهَّـالُ أَنِّي مِـفْـنَـخُ

لِـهـامِـهِـمْ أَرُضُّـهُ وأَنْـقَـخُ

يعني بالطُّبَّخ: الملائكة الموكلين بعذاب الكفار، وهو جمع طابخ. وتحش الجحيم: تجمع لها الوقود وتوقدها. لا مستصرخ: لا مستغاث. والمفنخ: الذي يذل أعداءه ويشج رأسهم كثيراً. والإنقاخ: إخراج المخ. وفي حاشية الديوان ما نصه: «كتب إلى جانبها في الأصل: وليست بمعروفة له، وفي الحاشية: كذا في الأصل».

مسـألـة
في تأويل أسماء كتاب الله تعالى

القول في تأويل أسماء كتاب الله تعالى.

قد ثبت بقوله تعالى ﴿بِمَا أَوْحَيْنَا إليكَ هذا القُرْآنَ﴾[1]، أن «القُرْآن» اسم لكتاب الله جل وعز، وهو اسم منقول، وأسماء المُسَمَّيْن إذا كانت متمكنة فليس يخلو من أن تكون اسم جنس نحو «الرَّجُل» و«العِلْم» و«الفَرَس» و«الجَمَل»، أو اسم واحد من الجنس نحو «رَجُل» و«دِرْهَم» و«أَكْلة» و«قَوْمة»، أو اسماً مشتقاً للصفة من الأسماء التي هي عبارات عن الأحداث وما ينزل منزلته نحو «ضارِبٍ» و«ظانٍّ» و«حَسَنٍ» و«شَدِيد»، أو علماً لواحد من جنس ليعرف به من سائر جنسه، أو ما جرى مجراه، وهذا الضرب يكون على أحد أمرين: إما أن يصاغ له اسم عند التسمية كقولهم «حَيْوة» و«مَوْهَب» و«مَوْأَلة» في من أخذه من «وَأَلَتْ»[2]، و«مَعْدِي كَرِب»، وإما أن يُسمَّى باسم منقول من بعض ما قدمنا نحو «أَسَد» و«حِمار» و«الحارِث» و«العَبّاس» و«زَيْد» و«فَضْل»[3]. وقولنا «القُرْآن» من هذا الضرب؛ ألا ترى أن أبا عُبَيْدة فسر قوله تعالى ﴿فاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾[4] أي: جَمْعَه[5]، فبين على هذا / أنه اسم [٦٧/ب]

---

(١) سورة يوسف: ٣.

(٢) هو سيبويه كما في الكتاب ٤: ٩٣.

(٣) انظر في الأسماء المرتجلة والمنقولة مقدمة المبهج لابن جني.

(٤) سورة القيامة: ١٨.

(٥) مجاز القرآن ٢: ٢٧٨.

منقول من اسم هذا الحدث، كما أن قولنا «زَيْد» اسم رجل منقول من مصدر «زَادَ يَزِيدُ».

فأما دخول لام التعريف فيه في حال النقل فإن الأسماء الأعلام على ضربين: أحدهما لا تدخله لام التعريف كـ«طَلْحة» و«عُثْمان» و«بَكْر» و«زَيْد»، وهذا هو القياس؛ لأنها قد تعرفت بتعليقها على ما سمي بها، واختصّت من هذه الجهة، فأغنى ذلك عن التعريف باللام. والآخر تدخله لام التعريف كـ«الحارِث» و«العبّاس» و«القاسِم». ومذهب الخليل وسيبويه[1] في هذه الأسماء التي سمي بها وفيها الألف واللام، أنها بمنزلة صفات غالبة كـ«النابِغة» و«الصَّعِق»، فلذلك تدخله الألف واللام. ومن لم يرد هذا الوجه، وأراد الوجه الأول الذي هو تعريف العلم، قال «حارِث» و«عَبّاس» و«قاسِم» كما قال «طَلْحَة» و«بَكْر» و«زَيْد».

والدليل على صحة مذهب الخليل فيما وصفنا، وأن العرب أجرت هذا الضرب على مأخذ الخليل، قولُ الأعشى[2]:

أَتاني وَعِيدُ الحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ ... فيا عَبْدَعَمْروٍ لو نَهَيْتَ الأَحاوِصا

فتكسيره الاسم على «الحُوْص» يدلك على أنه ذهب به مذهب «الحارِث» و«العَبَّاس»؛ ألا ترى أن «فُعْلاً» إنما تُكسَّر عليه الصفات التي هي على «أَفْعَلَ» دون الأسماء، نحو «أَحْمَرَ» و«حُمْر»، و«أَسْوَد» و«سُوْد»، ولو كان «أَفْعَلُ» اسماً غير صفة لم يكسر على «فُعْل».

---

(١) الكتاب ١: ٢٦٧.

(٢) ديوانه ص ١٤٩. الحوص: بنو الأحوص، وهم قوم علقمة بن علاثة، وعبدعمرو: زعيمهم، وهو عبدعمرو بن الأحوص. جاء في اللسان (حوص) ٨: ٢٨٤ بعد إنشاد البيت: «يعني عبد بن عمرو بن شريح بن الأحوص. وعنى بالأحاوص من ولده الأحوص، منهم عوف بن الأحوص، وعمرو بن الأحوص، وشريح بن الأحوص، وربيعة بن الأحوص. وكان علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص نافر عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر، فهجا الأعشى علقمة، ومدح عامراً، فأوعدوه بالقتل».

وقوله «الأحاوصا» يدلك على أنه أجراه مجرى «حارِث» و«عَبّاس»؛ ألا ترى أنه كسَّره تكسير الأسماء نحو «أَزْمَل»[1] و«أَزَامِل» و«أَرْمَل»[2] و«أَرامِل»، وعلى هذا قالوا «أَبْطَحَ»[3] و«أَباطِح» و«أَدْهَمَ»[4] و«أَداهِم»، فكسروه على «أفاعِل» حيث استعملت استعمال الأسماء، فكما جعلوه في التكسير مرة بمنزلة الصفة، ومرة بمنزلة الاسم الذي هو غير صفة، كذلك يكون في إلحاق لام التعريف به وترك الإلحاق، يكون على هذين المذهبين.

ومثلُ قول الأعشى «أتاني وعيدُ الحُوْص» ما أَنشده الأصمعيُّ[5]:

أَحْوَى من العُوْجِ وَقاحُ الحافِرِ

فـ«العُوْج» و«الحُوْص» على مذهب قول من قال «الحارِث»، كُسِّرا تكسير الصفات غير الأسماء، كما أدخل لام التعريف على «العَبَّاس» من حيث جعل في المعنى: الذي يَعْبِس، وإن كان قد غلب حتى أغنى عن تعريف العلم في المسمى كما أغنى «الصَّعِق» و«النابِغة» عن ذلك. ويدل أيضاً على لحاق / اللام في هذا الضرب للمعنى الذي ذكرنا، أنَّ من قال «الحارِث» [٦٨/أ] و«العَبّاس» لم يقل إذا سمّى باسم جنس غير صفة بإلحاق لام التعريف؛ ألا

---

(١) الأزمل: الصوت.

(٢) رجل أرمل: محتاج، كسَّروه تكسير الأسماء لقلّته.
قال المبرد: «فأما أرمل فإنه اسم نعت به. والدليل على ذلك أن مؤنثه على لفظه، تقول للمرأة: أرملة. ولو كان نعتاً في الأصل لكان مؤنثه فعلاء، كما تقول أحمر وحمراء، فقولهم أرملة دليل على أنه اسم» المقتضب ٣: ٣٤١، وفي ص ٣٤٢: «وكان الأخفش لا يصرف أرمل، ويزعم أنه نعت في الأصل».

(٣) الأبطح: مسيل واسع فيه دُقاق الحصى.

(٤) الأدهم: القيد.

(٥) البيت في (عوج) من اللسان ٣: ١٥٧ والتاج ٦: ١٢١ طبع الكويت. العوج: أولاد أعوج، وأعوج: فحل كريم تنسب الخيل الكرام إليه. وقاح: صلب. أَحْوَى: أَفْعَل من الحُوَّة، والحُوَّة: سواد إلى الخضرة، وقيل: حمرة تضرب إلى السواد.

ترى أنهم لم يقولوا في رجل اسمه «ثَوْر» أو «يَرْبُوع» أو «أَسَد»: «الثَّوْر» ولا «الحَجَر» ولا نحو هذا.

فإن قلت: فقد قالوا «الفَضْل» في رجل اسمه «فَضْل».

فإنما ذلك لأنه على حد الصفة، كأنهم جعلوه عبارة عن الحدث الذي هو خلاف النقص من حيث جاز في «حَسَنٍ» أن يقصد بالتسمية ذلك، كما حَسُنَ أن يقصد بـ «الحارِث» و «العَبّاس»، فدخلت اللام في هذا على حد دخولها في «الحارِث» و «الصَّعِق». وعلى هذا دخلت في قولنا «القُرْآن».

فأمَّا قول الشاعر[1]:

أَمَا ودِماءٍ لا تَزالُ كأنَّها ... على قُنَّة العُزَّى وبالنَّسْرِ عَنْدَما

فقال «بالنَّسْر». وفي التنزيل ﴿ولا يَغُوثَ ويَعُوقَ ونَسْراً﴾[2]. وما حكاه سيبويه من أنهم يقولون «هذا يومُ اثْنَيْنِ مُبارَكاً فيه»[3] ويقولون أيضاً «يوم الاثنين»، وما حكاه أبو زيد[4]، من قولهم: لقيته النَّدَرَى ونَدَرَى وفي النَّدَرَى ونَدَرَى، وفَيْنَة والفَيْنَةَ بعد الفَيْنَةِ، فليس من باب «الحارِث» و «حارث»، ولكنه مما تعاقب عليه ضربان من التعريف مختلفان[5]، وعلى هذا جاء «إلاهة» و «الإلاهة»[6] في اسم الشمس.

---

(1) هو عمرو بن عبدالجن كما في الاختيارين ص ٧٢٤ واللسان (أبل) ١٣: ٦ والعيني ١: ٥٠٠ والخزانة ٣: ٢٤٠ [الشاهد ٥٢٧] قنة العزى: أعلاها. النسر: اسم صنم كان لذي الكلاع بأرض حمير. العندم: البَقَّم، وهو شجر يصبغ به.

(2) سورة نوح: ٢٣.

(3) الكتاب ٢: ٤٨.

(4) لفظه في النوادر ص ٤٠٣ هو «ويقال: لقيت فلاناً النَّدَرَى ونَدرى، وفي النَّدرى، ولقيته نَدَرَى، ولقيته الفينة وفي الفينة وفَيْنَةً يا فتى، ولقيته النَّدْرة وفي النَّدْرة، كله واحد، إذا لقيته بعد أيام».

(5) أحدهما بالألف واللام، والآخر بالوضع والعلمية.

(6) في الأصل: «واللاهة» والتصويب من سر صناعة الإعراب ص ٣٥٩ واللسان (أله) ١٧: ٣٦٠.

وإن شئت قلت: إن اللام في نحو «النَّسْر» زائدة، كما جاءت زائدة في قول الآخر[1]:

باعَدَ أُمَّ العَمْروِ من أَسِيرِها

وكقول الآخر، أنشده أحمد بن يحيى[2]:

يا لَيْتَ أُمَّ العَمْروِ كانت صاحِبِي

وأنشد أبو عثمان عن الأصمعي[3]:

ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعساقِلاً ولقد نَهَيْتُكَ عن بَناتِ الأَوْبَرِ

وحكى عنه أنه قال: «الألف واللام فيه زائدتان»[4]. ويجوز أن يكون قد اعتوره تعريفان مثل «فَيْنَة» و«الفَيْنَة». ويجوز أن تجعله للتعريف على أن «أَوْبَرَ» نكرة، وإنما امتنع من الصرف في قولهم «بَنات أَوْبَر» للوصف لا للتعريف؛ ألا ترى أن سيبويه قد أجاز في «ابن عِرْس» في قول من قال «هذا ابنُ عِرْسٍ مُقْبِلٌ» أن يكون نكرة[5]، فكذلك يكون «أَوْبَر» نكرة على هذا الحدّ، ثم يتعرف باللام.

---

(١) بعده: «حراس أبواب على قصورها»، وهما لأبي النجم العجلي كما في ديوانه ص ١١٠ وشرح المفصل ١: ٤٤ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٥٠٦، وهما بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٣٦٦. والأول غير منسوب في المقتضب ٤: ٤٩ والمنصف ٣: ١٣٤ والأمالي الشجرية ٢: ٢٥٢ وشرح المفصل ٦: ٦٠.

(٢) بعده: «مكان من أنشى على الركائب». وهما بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٣٦٦ والمنصف ٣: ١٣٤ والإنصاف ص ٣١٦ وشرح المفصل ١: ٤٤. أنشى: أَشَمُّ من نشي الرائحة أي: شَمَّها.

(٣) البيت بغير نسبة في مجالس ثعلب ص ٥٥٦ والمقتضب ٤: ٤٨ والمنصف ٣: ١٣٤ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٦ والخصائص ٣: ٥٨ والمحتسب ٢: ٢٢٤ والتمام ص ٢٥٥ والعيني ١: ٤٩٨ ومغني اللبيب ص ٧٥ وشرح أبياته ١: ٣١٠. جنيتك: جنيت لك. العساقل: الكبار الجياد من البيض من الكمأة، مفردها: عُسْقُول، بنات أوبر: كمأة لها زغب صغار رديئة الطعم.

(٤) المنصف ٣: ١٣٤.

(٥) الكتاب ١: ٢٦٥.

فأما [ما][1] في التنزيل من قوله ﴿والْيَسَعَ﴾[2] فقد تكون اللام فيه زائدة؛ لأن نحو «يَزِيد» و «يَشْكُر» و «تَغْلِب» إذا جعلت أعلاماً لم تدخلها اللام كما تدخل «الحارِث». ومن قال / ﴿اللَّيْسَعَ﴾[3] أمكن أن يكون من باب [٦٨/ب] «الحارث» لأنه على ألفاظ الصفة كـ «الضَّيْغَم» و «الجَيْدَر»[4]، وإن كان أعجمياً في هذا الوجه أيضاً فالأشبه أن تكون زائدة؛ لأن الأعجمية تلحق هذه اللام شيئاً منها. ومما يقوّي زيادة هذه اللام أن أبا الحسن حَكَى[5] أنهم يقولون «الخَمْسَةَ العَشَرَ دِرْهماً».

فاعلم أن لام المعرفة لا تخلو من أربعة أضرب: أحدها أن تكون تعريفاً للجنس. والآخر: أن تكون تعريفاً للواحد من الجنس. والثالث: أن تكون تعريفاً للإشارة إلى حاضر. والرابع: أن تكون زائدة.

فأما كونها تعريفاً للجنس فكقولك «المَلَكُ أَفضلُ من الإِنْسَانِ» و «أهلَكَ النَاسَ الدينارُ والدرهمُ»، وفي التنزيل ﴿إِنَّ الْإِنْسانَ خُلِقَ هَلُوعاً﴾[6] ثم قال ﴿إلَّا المُصَلِّينَ﴾[7]، فدل استثناء الجماعة منه على أن المراد به الكثرة والعموم لامتناع استثناء الجماعة من الواحد. وهذه الإشارة في أسماء الأجناس إنما هي إلى ما في عقول الناس وأفهامهم من معرفة الجنس، وليس على حد الإشارة إلى الواحد من الجنس الذي عرف حساً كقولنا «الرَّجُل»

---

(١) ما: تكملة يقتضيها السياق.

(٢) سورة الأنعام: ٨٦.

(٣) هذه قراءة حمزة والكسائي كما في السبعة ص ٢٦٢ والكشف ١:٤٣٨ وحجة القراءات ص ٢٥٩ والبحر ٤:١٧٤ والنشر ٢:٢٦٠، وزاد فيه: «وخلف». وفي معاني القرآن للفراء ١:٣٤٢: «يشدد أصحاب عبدالله اللام».

(٤) الجيدر: القصير.

(٥) المقتضب ٢:١٧٣ والأصول ٢:٣١٢ والتكملة ص ٢٦٢ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٥.

(٦) سورة المعارج: ١٩.

(٧) سورة المعارج: ٢٢.

ونحن نعني به واحداً بعينه مخصوصاً بعهد لنا به؛ ألا ترى أن جميع الجنس لا يعلمه أحد من الناس من هذا الوجه كما نعلم من هذه الجهة الواحد من الجنس، فإذا كان كذلك تبين أن الجنس لم يعلم من حيث عُلم الآحاد منه.

وأمّا ما كان تعريفاً بالإشارة إلى حاضر فنحو «مررتُ بهذا الرجلِ» و ﴿يا أَيُّها الْإِنْسانُ﴾[1].

و [أمّا][2] الزيادة فنحو ما حكي من قولهم «الخَمْسَةَ العَشَرَ دِرْهماً»، فاللام في «العَشَر» لا تكون إلا زائدة؛ لأن «خَمْسَةَ عَشَرَ» اسمان جعلا اسماً واحداً، فإن جعلت اللام الثانية غير زائدة لم تخل من أحد أمرين: إما أن تعرف بعض الاسم، أو تعرفه بتعريفين، ولا يجوز تعريف بعض الاسم، كما لا يجوز أن تعرفه بتعريفين، وإذا لم تخل من أحد هذين، ولم يجز واحد منهما ثبت أنها زائدة.

وتأول أبو الحسن ﴿اللَّاتَ﴾ في قول الله تعالى ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ والعُزَّى﴾[3] أن الألف واللام فيه زائدتان[4]. والدليل على صحة ذلك ـ عندي ـ أنه اسم علم، والأعلام لا تدخلها لام المعرفة إلا على حد ما دخلت في «الحارِث» و «العَبّاس» و «الفَضْل»، وليس «اللّات» من واحد من هذين القبيلين، فإذا لم تكن منهما، ولم تدخل الأعلام اللام إلا على هذا الحد، ثَبَتَ أنه زيادة.

[٦٩/أ] فأما قوله / تعالى ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ. إِنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ

---

(١) سورة الانفطار: ٦.

(٢) أما: تكملة يقتضيها السياق.

(٣) سورة النجم: ١٩. ذكر الفراء في معاني القرآن ٣:٩٨ أن «اللات» كان صنماً لثقيف، وكانت «العزى» سمرة لغطفان يعبدونها.

(٤) معاني القرآن ص ١١.

وَقُرْآنَهُ. فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾[1] فقال أبو الحسن: كان يحرّك به لسانه ليستذكره، فقال ﴿لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسانَكَ﴾ إنا سنحفظه عليك[2]. وهذا ـ والله أعلم ـ في المعنى مثل قوله ﴿ولا تَعْجَلْ بِالقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾[3]. ومثله ﴿وقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ على النَّاسِ على مُكْثٍ﴾[4]. ومثله ﴿سَنُقْرِئُكَ فلا تَنْسَى. إلا ما شاء اللّـهُ﴾[5] أي: مما يرفع تلاوته للنسخ.

وليس المراد بقوله ﴿جَمْعَهُ وقُرْآنَهُ﴾ القرآن الذي هو اسم التنزيل، ولكنه المصدر المنقول عنه هذا الاسم. ويدل على ذلك أن الضمير المضاف إليه هذا المصدر هو ضمير للتنزيل، وإنما أضمر في قوله تعالى ﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسانَكَ﴾ وإن لم يجر له ذكر لدلالة الحال عليه، كما أضمر في قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ في لَيْلَةِ القَدْرِ﴾[6] لذلك، وإن كان أول سورة، ولم يجر له في هذا الكلام ذكر، ومثل هذا كثير في التنزيل[7] وغيره[8]. وإذا كان هذا الذكر

---

(١) سورة القيامة: ١٦ ـ ١٨.

(٢) أخرج الترمذي في سننه ٥: ٤٣٠ ـ رقم ٣٣٢٩ تحقيق إبراهيم عوض: «... عن ابن عباس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أنزل عليه القرآن يحرك به لسانه يريد أن يحفظه، فأنزل الله ﴿لا تحرك به لسانك لتعجل به﴾ قال: فكان يحرك به شفتيه». وفي صحيح البخاري ٤: ٣٠٤ ـ كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى ﴿لا تحرك به لسانك﴾ عن ابن عباس أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحرك شفتيه، فأنزل الله تعالى ﴿لا تحرك به لسانك لتعجل به﴾.

(٣) سورة طه: ١١٤.

(٤) سورة الإسراء: ١٠٦.

(٥) سورة الأعلى: ٦ ـ ٧.

(٦) سورة القدر: ١.

(٧) انظر في ذلك تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ٩٢٥ ـ ٩٢٨ [الباب الرابع والثمانون].

(٨) من ذلك قول حاتم:

أَمـاوِيَّ ما يُغْني الثَّـراءُ عن الفَتَى ... إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاقَ بها الصَّدْرُ =

المضاف إليه المصدر في قوله ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وقُرْآنَهُ﴾ راجعاً إلى التنزيل، ثبت أن المصدر لا يكون عبارة عنه لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه؛ ألا ترى أنك لا تقول «رجلُ زَيْدٍ» وأنت تعني بـ«رَجُل» زَيْداً نفسه، وإنما أضيف المصدر إلى المفعول ههنا، ولم يذكر الفاعل كما أضيف إليه في قوله ﴿لا يَسْأَمُ الإِنْسانُ مِنْ دُعاءِ الخَيْرِ﴾[1] و﴿بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ﴾[2]، والمعنى: من دعائه الخير، وبسؤاله نعجتك، فكما أن المعنى في قوله تعالى ﴿مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ﴾ إنما هو: من دعائه الخير، كذلك المعنى: قرآننا[3] إياه، وجمعنا إياه. وكذلك في التقدير في قوله ﴿فاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾.

فإن قال قائل: فإذا كان تأويل قوله ﴿إِنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وقُرْآنَهُ﴾ مجازه في قول أبي عبيدة: تأليف بعضه إلى بعض[4]، وكان قوله ﴿فاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ تأويله: وجمعه[5]، فكيف ساغ أن يتكرر على تأويله لفظان لمعنى واحد؟ وهل يحسن على هذا: إن علينا جمعه وجمعه، و: إن علينا قرآنه وقرآنه؟

قيل: إن الآية على نظم ليس يدخل معه هذا السؤال؛ لأن لقولنا «الجَمْع» نحواً من الاتساع في التصرف ليس لقولنا «قُرْآن»، ألا ترى أنك تقول

= فقوله بها: يعني النفس. وقول لبيد:

حتَّى إذا أَلقتْ يداً في كافرٍ ... وأَجَنَّ عَوْراتِ الثُّغُورِ ظَلامُها

أَلقتْ: يعني الشمس بدأت في المغيبِ. وقول طرفة:

على مثلِها أمضي إذا قال صاحبِي ... ألا ليتَني أَفديكَ مِنْها وَأَفْتَدي

منها: يعني الفلاة. ولم يسبق ذكر شيء تعود عليه هذه الضمائر. انظر هذه الأبيات وغيرها في تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨.

(١) سورة فصلت: ٤٩.

(٢) سورة ص: ٢٤.

(٣) في الأصل: «قُراءنَنا» وما أثبته موافق لما في النسخة التيمورية.

(٤) مجاز القرآن ١: ٢، ١٨.

(٥) مجاز القرآن ٢: ٢٧٨.

«جَمَعْتُ الناسَ» و«أَجْمَعْتُ الرأيَ» وفي التنزيل ﴿جامِعُ النَّاسِ﴾[1] وفيه ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكاءَكُمْ﴾[2]. ولو قلت: قرأت الناس، وقرأت الرأي على هذا / الحدّ لم يُسغْ، فلما دخل قولنا «القُرْآن» هذا الاختصاص الذي دخله [٦٩/ب] حَسُنَ التكرير، كما أنك إذا قلت: أَعْلمتُ زيداً وأَنْذَرته حَسُنَ ذلك، ولم يكن بمنزلة قولك «أَعْلمتْ زيداً أَعْلَمْته» لاختصاص الإنذار بمعنى التخويف المتعريّ منه «أَعْلَمْت»؛ ألا ترى أن كل مُنْذِرٍ مُعْلِمٌ وإن لم يكن كل مُعْلِمٍ مُنْذِراً، فكما أن الإنْذار أخصُّ من الإعلام، فكذلك «قَرأْت» أخص من «جَمَعْت»، كما أن «ضَمَمْت» أخصّ منه، [و][3] إذا كان المعنى الواحد إذا جاء بلفظين مختلفين قد جاء واستجيز استعمالهما نحو «أَقْوَى» و«أَقْفَرَ»، فهذا النحو الذي يختص فيه إحدى الكلمتين بمعنى ليس في الأخرى أَجْدَرُ أن يُستحسن وأولى أن يُستعمل.

فإن قال قائل: فما تُنكر أن يكون ما تأولناه في قول ابن عَبّاس في قوله تعالى ﴿إنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وقُرْآنَهُ﴾[4]: «إذا بَيَّنّاه لك بالقراءة فاعمل بما بَيَّنّاه لك بالقراءة»[5]. أولى من قول قَتادة وأبـي عُبَيْدة في قوله تعالى ﴿إنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وقُرْآنَهُ﴾: «إنَّه حِفْظُه وتَأْليفُه»[6] بدلالة أن الله تعالى أمر نبيَّه صلى الله عليه وسلم في غير آية من تنزيله باتّباع ما أُوحي إليه، ولم يُرخِّص له في ترك اتّباع

---

(١) سورة آل عمران: ٩.

(٢) سورة يونس: ٧١.

(٣) هذه الواو تكملة يقتضيها السياق.

(٤) سورة القيامة: ١٧.

(٥) تفسير الطبري ١: ٩٥ تحقيق محمود محمد شاكر. وهو الذي اختاره الطبري، على أن «القرآن» مصدر كالقراءة. وهذا قول الفراء كما في كتابه معاني القرآن ٣: ٢١١.

(٦) تفسير الطبري ١: ٩٥ ــ ٩٦، ٩٧ و ٢٩: ١١٨ طبع بيروت، ومجاز القرآن ١: ٢، ١٨. وانظر أقوال أهل التأويل في معنى (وقرآنه) في الطبري ١: ٩٤ ــ ٩٨ تحقيق محمود شاكر و ٢٩: ١١٨ ــ ١١٩ طبع بيروت.

شيء من أمره إلى وقت تأليفه القرآن له، ولو وجب أن يكون معنى قوله ﴿فإذا قَرَأْناهُ فاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾: فإذا أَلَّفْناه فاتّبع ما أَلّفناه لك فيه، لوجب أن لا يكون كان لَزِمَه فرضُ ﴿اقْرَأْ باسْمِ رَبِّكَ الَّذي خَلَقَ﴾[1]، ولا فَرْضُ ﴿يا أَيُّها المُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ﴾[2] قبل أن يؤلّف ذلك إلى غيره من القرآن، وذلك ـ إن قاله قائل ـ خروج من قول أهل الملة[3].

فالقول: إن هذا الذي ذكره السائل لا يلزم له أن يكون التأويل الذي ذكره أولى من قول قَتادة، وذلك أن قوله ﴿ياأَيُّها المُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ و ﴿اقْرَأْ باسْمِ رَبِّكَ﴾ قُرْآنٌ في الاسم والحُكْم، وإذا كان كذلك كان داخلاً تحت قوله تعالى ﴿فإذا قَرَأْناهُ فاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ قبل أن يُضَمّ إلى غيره، كما أنه بعد ذلك واقع تحته. على أن قوله تعالى ﴿فإذا قَرَأْناهُ﴾ لا يدل على أنه إذا لم يَجمع إلى غيره؛ ألا ترى أنه قد جاء ﴿فإِنْ لم يَكُونا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وامْرَأَتانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَداءِ﴾[4]، وقال ﴿فَكاتِبُوهُمْ إنْ عَلِمْتُمْ فِيْهِمْ خَيْراً﴾[5] ولو وجد رجلين / فعداهما وعدل عنهما مع وجوده لهما، وأَشْهَدَ رجلاً وامرأتين، لكان ذلك جائزاً له غير مضيق عليه[6]. فكذلك نحو قوله ﴿اقْرَأْ باسْمِ رَبِّكَ الذي خَلَقَ﴾ و ﴿يا أَيُّها المُدَّثِّر * قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ لا يلزمك ألّا يجب اتباعه قبل أن يضم إليه غيره من الآي، وإن كان قد جاء ﴿فإذا قَرَأْناهُ فاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾. فإذا كان كذلك ثبت صحة قول قَتادة وما تأوله أبو عبيدة من قوله ﴿فاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾: إنما هو جَمْعُه لما استشهد به على ذلك من قولهم: «ما قَرَأَتْ هذه الناقةُ سَلَىً

[٧٠/أ]

---

(١) سورة العلق: ١.

(٢) سورة المدثر: ١ ــ ٢.

(٣) هذا الاعتراض هو قول الطبري في تفسيره ١: ٩٦ ــ ٩٧.

(٤) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٥) سورة النور: ٣٣.

(٦) انظر في هذه المسألة أحكام القرآن لابن العربي ١: ٢٥٢ وأحكام القرآن للجصاص ١: ٥٠١ وأحكام القرآن للهراس ١: ٣٨٦ ــ ٣٨٧.

قَطُّ»(١)، وبيتِ عمرو بن كلثوم(٢). على أن حمله على «القراءة» لا يخرج من تأويل أبـي عبيدة لموافقته له في المعنى ألا ترى أن القارىء بقراءته متبع الحروف بعضه بعضاً، فهو كالضامّ بعضه إلى بعض.

فأما قول الشاعر(٣):

ضَحَّوْا بأَشْمَطَ عُنْوانُ السُّجودِ بِـهِ ... يُقَـطِّعُ الليـلَ تَسْبِيحـاً وقُـرْآنـا

فإنه يحتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون المعنى: يُقَطِّعُ الليلَ تسبيحاً وقراءةَ قُرْآنٍ، فحذف القراءة، وأقام القرآن مقامها، كما أن قوله تعالى ﴿وما نَرَى مَعَكُمْ شُفَعاءَكُمُ الذينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكاءُ﴾(٤) أي: في خَلْقِكم، كما أن قوله ﴿فتَرَى الذينَ في قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسارِعونَ فِيْهِمْ﴾(٥) أي: في اتِّباعهم، أو: في

---

(١) مجاز القرآن ١: ٣، ٢: ٢٧٨. السلى: الجلدة الرقيقة التي يكون فيها الولد، يكون ذلك في الدواب والإبل، وفي الناس: المشيمة، والمعنى: ما حملت ملقوحاً.

(٢) هو قولـه:

ذِراعَـيْ عَيْـطَلٍ أَدْمـاءَ بِـكْـرٍ ... هِـجـانِ اللونِ لم تَـقْـرَأْ جَنِينـا

وهو في مجاز القرآن ١: ٢، وعجزه في ١: ١٧، وفي ٢: ٢٧٨ «لم تقرأ جنينا» والبيت من قصيدته النونية في شرح القصائد التسع ص ٦٢١ وشرح القصائد العشر ص ٣٨٧. العيطل: الطويلة. الأُدْماء: البيضاء. لم تقرأ جنيناً: لم تضم رحماً على ولد. الهجان: البيضاء.

(٣) هو حسان بن ثابت. والبيت في ديوانه ص ٢١٦. ضحى: ذبح شاته ضحى النحر، وهي الأضحية، واستعاره حسان لمقتل عثمان بن عفان في ذي الحجة سنة ٣٥، رضي الله عنهما. العنوان: الأثر الذي يظهر فتستدل به على الشيء. وانظر الخزانة ٩: ٤١٨ [عند الشاهد ٧٦٨] فقد ذكر البغدادي أنه رأى في ديوان حسان أبياتاً على هذا الوزن، وليس فيها هذا البيت. وذكر محقق الديوان أن ابن عبدالبر قال في الاستيعاب ٢: ٢٩٢ «هذا البيت يختلف فيه، فهو ينسب لغير حسان، وقال بعضهم: هو لعمران بن حطان».

(٤) سورة الأنعام: ٩٤.

(٥) سورة المائدة: ٥٢.

نَصْرهم، و﴿إلّا كَنَفْسٍ واحدةٍ﴾[1] أي: كخَلْقِ نفسٍ واحدة، وهذا واسع فاشٍ[2]. وعلى هذا قوله تعالى ﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسانَكَ﴾ أي: بتلاوته ﴿لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ أي: بتلاوته. ومثل ذلك قول زهير[3]:

القائدِ الخيلَ مَنْكُوباً دَوابِرُها ... قد أُحْكِمَتْ حَكَماتِ القِدِّ والأَبَقا

أي: أُحْكمت حَكَمات القِدّ وحَكَمات الأَبَق، والأَبَق: الكَتّان، زعموا[4]. وقال أمية[5]:

وتَرَى شَياطِيناً تَرُوغُ مُضافةً ... ورَواغُها ضَمِنٌ إذا ما تُطْرَدُ

المعنى: قدر رواغها. وقد كثر هذا الحذف فيما لا يلبس، حتى قد استجازت الشعراء ذلك فيما أدى حذفه إلى الإلباس، أنشدنا محمد بن السَّرِيّ عن محمد بن زيد لكثير في ابن الحَنَفِيّة[6]:

تُخَبِّرُ من لاقيتَ أَنَّكَ عائذٌ ... بك العائذُ المَحْبُوسُ في سِجْنِ عارِمِ

---

(١) سورة لقمان: ٢٨.

(٢) انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ٤١ ـ ٩٤.

(٣) البيت في ديوانه بشرح ثعلب ص ٤٩. الحكمات: جمع الحَكَمة، وهي حديدة في اللجام تكون على أنف الفرس. والدوابر: مآخير الحوافر، أي: أكلت الأرض دوابرها. والأبق: شبه الكتان، وقيل: حبال القنّب.

(٤) قال ثعلب في شرح ديوان زهير ص ٤٩: «والأبق: شبه الكتان» وفي اللسان (أبق) ١١: ٢٨٣ «والأبق: الكتان، عن ثعلب».

(٥) ديوانه ص ٣٦١. المضاف: الخائف، والمضاف في الحرب: المستغيث، تروغ: تحيد وتميل. شتى: مختلفة. ورواية الديوان: «شتى» في موضع «ضمن» وفي الأصل: «إذا لم يطرد» وليس له ذكر في الديوان على هذه الرواية.

(٦) البيتان في ديوان كثير ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥ وبينهما بيت. عارم: السجن الذي حبس فيه محمد بن الحنفية، وفي الديوان ما نصه: «لما قام عبدالله بن الزبير مطالباً بالخلافة سمى نفسه العائذ، وحبس محمد بن الحنفية في خمسة عشر رجلاً من بني هاشم، وقال: لتبايعني أو لأحرقنكم، فقال كثير».

وَصِيُّ النَّبـيّ المُصْطَفى وابنُ عَمِّه   وفَكّـاكُ أَعْنـاقٍ، وقـاضي مَغـارِمِ

إنما يريد: ابن وصيّ النبـيّ وابن عمه. وقد جاء أبياتُ غير هذا أُخَرُ[1].

ويجوز / أن يكون جعل «قرآناً» مصدراً لـ «قَرَأْت» ولا يكون هذا الذي [٧٠/ب] هو اسم التنزيل، كأنه قال: «تَسْبيحاً وقراءة»[2].

وزعم بعض أهل التأويل أن «القُرْآن» من قَرَنْتُ الشيء بالشيء. وهذا سهو منه، وذلك أن لام الفعل من «قَرَأْت» همزة، ومن «قَرَنْت» نون، فالنون في «قُرْآن» ليست كالذي في «قَرَنَ»؛ لأنها في «قُرْآن» زائدة، وفي «قَرَنَ» لام الفعل. ونُرى أن الذي أشكل هذا عليه من أجله هو أنه إذا خففت الهمزة من «قُرْآن» حذفت، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها، فصار لفظ «قُرْآن» إذا كان مخفف الهمزة كلفظ «فُعال» من «قَرَنْت» وليس هو مثله؛ ألا ترى أنك لو سميت رجلًا بـ «قُرَان» مخفف الهمزة لم تصرفه في المعرفة، كما لا تصرف «عُثْمان» اسم رجل، ولو سميته بـ «قُرَان» وأنت تريد به «فُعالًا» من «قَرَنْت» لا نصرف في المعرفة والنكرة. وأما قوله تعالى ﴿وقُرْآناً فَرَقْناهُ لِتَقْرَأَهُ على النّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾[3] فهو عبارة عن التنزيل، وليس كقوله ﴿إنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾[4] لمكان قوله ﴿لِتَقْرَأَهُ على النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ وكذلك قوله تعالى ﴿قُرْآناً عَرَبِيّاً غيرَ ذِي عِوَجٍ﴾[5] هو حال من (القُرْآن) في قوله ﴿ولَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاس في هذا القُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾[6]، ولا يمتنع أن يُنكَّرَ ما جرى في

---

(١) انظر هذه الأبيات في تأويل مشكل القرآن ص ٢١١ ـ ٢١٢.
(٢) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٣٣ وتفسير الطبري ١ :٩٧.
(٣) سورة الإسراء: ١٠٦.
(٤) سورة القيامة: ١٧.
(٥) سورة الزمر: ٢٨.
(٦) سورة الزمر: ٢٧.

كلامهم معرفة من نحو هذا، ومن ثم أجاز الخليلُ[1] في قول الشاعر[2]:

يــا هِنْــدُ هِنْــدٌ بـينَ خِـلْبٍ وكَبِــدْ

أن يكون المعنى: يا هندُ أنتِ هندٌ بين خِلْبٍ وكَبِد، فجعله نكرة لوصفه بالظرف: ومثل ذلك قوله الآخر[3]:

عَلاَ زَيْدُنا يومَ النَّقـا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ....

فأما انتصاب «قُرْآن» في قوله ﴿وقُرْآناً فَرَقْناهُ﴾ فيحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون محمولاً على ﴿أَنْزَلْناهُ﴾[4] كأنه قال: بالحقّ أَنْزَلْناه وأنزلنا قرآناً، فانتصابه على أنه مفعول به، ولا يجوز أن ينتصب على الحال كما أجزنا في قوله ﴿ولَقَدْ ضَرَبْنا لِلنَّاسِ في هَذا القُرْآنِ... قُرْآناً عَرَبِياً﴾ أن يكون انتصابه على الحال، ألا ترى أنك لو قلت: «جاءني زيـدٌ وراكباً» لم يستقم حمل هذا على الحال، لمكان حرف العطف.

والوجه الآخر في قوله ﴿وقُرْآناً فَرَقْناه﴾ أن تعطفه على ما يتصل به، كأنه: ومـا أرسلناكَ إلا مُبَشِّـراً ونَذيـراً وذا قُرْآن وصـاحبَ قُرْآن، فحـذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

---

(١) الكتاب ١:٣٢٩.

(٢) الكتاب ١:٣٢٩ وشرح أبياته ١:٥١٩ واللسان (خلب) ١:٢٥٢ و(برد) ٤:٥١.
الخلب: حجاب القلب.

(٣) هو رجل من طيىء، وعجزه: بأبيض من ماء الحديد يمان.
وهو في الكامل ٣:١٥٧ ــ ١٥٨ وسر صناعة الإعراب ص ٤٥٢ وشرح المفصل ١:٤٤ والعيني ٣:٢٧١ والخزانة ١:٣٢٧ [الشاهد ١١٨] وشرح أبيات مغني اللبيب ١:٣٠٨
النقا: الكثيب من الرمل، ويوم النقا: الوقعة التي كانت عند النقا. الأبيض: السيف، يمان: منسوب إلى اليمن.

(٤) أي في قوله تعالى في سورة الإسراء:١٠٥: ﴿وبالحق أنزلناه وبالحق نزل وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً﴾.

/ القول في الفُرْقان

قد ثبت أن «الفُرْقان» اسم القرآن، بدلالة قوله تعالى ﴿تَبَارَكَ الذي نَزَّلَ الفُرْقانَ على عَبْدِهِ﴾[١]. قال أبو عُبَيْدة: «تقديره تقدير رجل قُنْعان، أي يَرْضَى الخصمان به ويَقْنَعان»[٢].

فإن قال قائل: هلاّ قال: إنّ «القُرْآن» أيضاً صفة كما زعم أن «الفُرْقان» صفة؟

قيل: إن الدلالة قد قامت على أن «القرآن» لا يكون صفة كما جاز أن يكون «الفُرْقان» صفة، ألا ترى أن «القرآن» قد أضيف إلى ضمير التنزيل في قوله ﴿إنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وقُرْآنَهُ﴾، ولو كان صفة لم تجز هذه الإضافة فيها؛ لأن من أضاف المصدر إلى الفاعل نحو قوله تعالى ﴿ولولا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسِ﴾[٣] لم يضف إليه اسم الفاعل فيقول: «هذا ضاربُ زيدٍ» فيضيف الصفة، إلى الفاعل؛ من حيث كان اسم الفاعل هو الفاعل في المعنى، والشيءُ لا يضاف إلى نفسه، فكذلك لو كان «القرآن» صفة كما أن «الفُرْقان» صفة في قول أبي عُبَيْدة، لم تجز إضافته إلى التنزيل في قوله ﴿جَمْعَهُ وقُرْآنَهُ﴾، فدل جواز هذه الإضافة فيه على أنه مصدر في الأصل، وليس بصفة، وليس يمتنع المصدر أن يضاف إلى الفاعل، كما لا يمتنع أن يضاف إلى المفعول لأنه غير الفاعل، كما أنه غير الفاعل، فمن ثم ساغ إضافته إلى الفاعل كما ساغ إضافته إلى المفعول.

فإن قال: فهلّا جاز أن يجري صفة على موصوفه كما قيل «رَجُلٌ قُنْعانٌ»، فأجري صفة على الموصوف؟

---

(١) سورة الفرقان: ١.

(٢) مجاز القرآن: ١: ٣.

(٣) سورة البقرة: ٢٥١.

قيل له: ليس يمتنع أن يكون صفة وإن لم يجر على الموصوف؛ لأن كثيراً من الصفات قد يستعمل استعمال الأسماء؛ ألا ترى أنك تقول: هذا عَبْدٌ، ورأيت عَبْداً، وهو في الأصل صفة، ولا تكاد تقول: هذا رجلٌ عَبْدٌ. وعلى هذا عندهم «صاحِبٌ»، ومن ثَمَّ لم يُعمل إعمال أسماء الفاعلين نحو «ضارِبٍ» و «آكِلٍ»، وحَسُنَ لهذا ترخيمه في نحو[1]:

أَصاحِ أُريكَ بَرْقاً هَبَّ وَهْناً ....

وإن لم يرخّموا من هذا الضرب من الأسماء غيره.

وكذلك «الأَجْرَع»[2] و «الأَبْطَح»[3] و «الأَدْهَم»[4]، ولذلك كسّروه «أَجارِع» و «أَباطِح» و «أَبارِق»[5]؛ ألا ترى أنه لو لم يستعمل استعمال الأسماء لما تَعَدَّوْا فيه «فُعْلًا» أو «فُعْلاناً» كـ «أَحْمَر وحُمْر وحُمْران» و «أَسْوَد وسُوْد

---

(١) هذا صدر بيت، وعجزه كما في الكتاب ٢: ٢٨ «كنارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعارا». ونسب فيه لامرىءالقيس، وفيه «أَحارِ» في موضع «أَصاحِ» وهو في ديوانه ص ١٤٧: «أَحارِ تَرَى بُرَيْقاً...» وفيه أن الصدر لامرىءالقيس والعجز للتَّوْءَم اليشكري. وفي اللسان (شعل) ٣: ٣٧٦ بيت للبيد، وهو:

أَصاحِ ترى بُرَيْقاً هَبَّ وَهْناً كمصباحِ الشَّعِيلة في الذُّبالِ

وفي كتاب مَنْ نُسِب إلى أمه من الشعراء لمحمد بن حبيب ص ٨٦ بيت لِحَبيب بن خُدْرة الهلالي، وهو من الخوارج، وهو:

أَصاحِ تَرى بُرَيْقاً هَبَّ وَهْناً يُؤَرِّقُني وأصحابي هُجُودُ

ومن المؤكد أن صدر بيت امرىءالقيس هو الذي أراده أبو علي؛ لأنه أنشده كاملاً في التكملة ص ٣٦١ كما في كتاب سيبويه. وانظر اللسان (مجس) ٨: ٨. الوهن: وقت من الليل.

(٢) الأجرع: المكان ذو الحزونة يشاكل الرمل.

(٣) الأبطح: مسيل واسع فيه دُقاق الحصى.

(٤) الأدهم: القيد.

(٥) كذا في الأصل، والمناسب «وأداهم» لأنه لم يذكر «الأَبْرَق». والأَبْرَق: أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل.

وسُوْدان»، فإذا كثُر / في كلامهم هذا النحو من الصفات التي تجري مجرى [٧١/ب]
الأسماء في أن لا تجري على الموصوف، وفي أن تكسر تكسير الأسماء،
لم يدل امتناعهم من إجراء «الفُرْقان» صفة على موصوف على أنه ليس بصفة. ويقوّي
كونه صفة مجيئه على وزن جاءت عليه الصفات نحو «عُرْيان» و «خُمْصان»[1].

فأما قوله تعالى ﴿وإذْ آتَيْنا مُوْسَى الكِتابَ والفُرْقانَ﴾[2] فقال أبو عُبَيْدة:
الفرقان ما فَرَّق بينَ الحقِّ والباطل[3]. وأجاز غيره[4] أن يكون المعنى:
وإذ آتينا موسى الكتاب وآتيناكم الفرقان، وشبّهه بما جاء من قولهم[5]:

.... مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحا

ويدلّ على أن «الفُرْقان» في قوله ﴿وإذْ آتَيْنا مُوْسَى الكِتابَ والفُرْقانَ﴾
محمولٌ على هذا الفعل الظاهر دون الفعل المضمر الذي ذكره غيرُ أبي عبيدة
قولُه[6] تعالى ﴿ولقد آتَيْنا مُوْسَى وهارُونَ الفُرْقانَ وضِياءً وذِكْراً لِلْمُتَّقِينَ﴾[7]،
فكما أن «الفُرْقان» في هذه الآية لا يكون إلا محمولاً على هذا الفعل المظهر،
فكذلك يكون في الآية الأخرى محمولاً عليه. وإذا كان كذلك كان «الفُرْقان»

---

(١) رجل خمصان: ضامر البطن.

(٢) سورة البقرة: ٥٣.

(٣) مجاز القرآن ١: ٤٠. وهو قول مجاهد. تفسير مجاهد ١: ٧٥. وأخذ به الزجاج في قوله تعالى ﴿وأنزل الفرقان﴾ معاني القرآن وإعرابه ١: ٣٧٥.

(٤) ذكر الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١: ١٠٤ ـ ١٠٥ أن قطرباً قال: «المعنى: وآتينا محمداً الفرقان». وهو قول الفراء أيضاً كما في كتابه معاني القرآن ١: ٣٧. وتعقبهما النحاس في إعراب القرآن ١: ٢٢٥ فقال: «هذا خطأ في الإعراب والمعنى...».

(٥) هذا عجز بيت لعبدالله بن الزبعرى، وصدره: يا ليت زوجك قد غدا. وهو بيت يتيم في شعره ص ٣٢. وقد خرجه محقق ديوانه من مصادر كثيرة. والتقدير فيه: متقلداً سيفاً وحاملاً رُمْحاً.

(٦) في الأصل «وقوله» والواو زائدة لأن «قوله» فاعل «يدل».

(٧) سورة الأنبياء: ٤٨.

منتصباً بالعطف بالواو على الفعل الظاهر، وكان مما أوتيه مُوْسَى كما أنه في الآية الأخرى كذلك.

وقال في تفسير قوله ﴿إنْ تَتَّقُوا اللَّـهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُـرْقانـاً﴾[1]: إنه المَخْرَج[2]. إنما اعتبر ــ والله أعلم ــ قولـه ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّـهَ يَجْعَلْ لَّـهُ مَخْرَجاً﴾[3]. وقيل في قوله تعالى ﴿فالفارِقاتِ فَرْقاً﴾[4]: الملائكة تَفرُق بين الحلال والحرام. وقال مجاهد في قوله ﴿يَوْمَ الفُرْقانِ﴾[5]: «يوم فَرَقَ اللَّـهُ فيه بين الحقِّ والباطل»[6]. وهذا لأن المسلمين عَلَتْ كلمتهم بالغلبة، ونُصِروا[7] على العدوّ يوم بَدْر، كما نُصروا قبله بالحجة. وإذا جاء «الفُرْقان» على هذه المعاني من الفصل بين الحلال والحرام، والحق والباطل، كـان تأويـل أبـي عبيدة قوله تعالى ﴿وإذْ آتَيْنا مُوْسَى الكتابَ والفُرْقانَ﴾ على أنه ما فُرِقَ به بين الحق والباطل، أولى ممن تأول وقال[8]: إنه انفراق البحر؛ لأنه يعمّ انفراق البحر وغيره، ولأنه قد استعمل في هذه المواضع على معان غير عَيْن، ولأن مصدر «فَرَقْت» قد جاء في التنزيل ﴿فَرْقاً﴾[9]، ولم يجىء «فُرْقاناً» وإن كان بعض أمثلة المصادر قد جاء على مثال «فُعْلان».

---

(١) سورة الأنفال: ٢٩.

(٢) هذا قول مجاهد وابن عباس والضحاك وعكرمة. تفسير الطبري ١٣: ٤٨٨ ــ ٤٨٩.

(٣) سورة الطلاق: ٢.

(٤) سورة المرسلات: ٤. وهذا التفسير ذكره الفراء في معاني القرآن ٣: ٢٢٢ وابن قتيبة في تفسير غريب القرآن ص ٥٠٥. وهو قول ابن عباس كما في تفسير الطبري ٢٩: ١٤٢.

(٥) سورة الأنفال: ٤١.

(٦) تفسير الطبري ١: ٩٨، وهو قول ابن عباس ومجاهد أيضاً كما في ١٣: ٥٦١. وقتادة كما في ١٣: ٥٦٣.

(٧) في الأصل «ونصر» والتصويب من النسخة التيمورية.

(٨) هذا قول ابن زيد كما في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١: ٣٩٩ وفتح القدير ١: ٨٥. وهو غير منسوب في معاني القرآن للفراء ١: ٣٧.

(٩) جاء في قوله تعالى ﴿فالفارقات فرقاً﴾ سورة المرسلات: ٤.

/ القول في الكِتاب

فأما «الكِتاب» فهو مصدر قولك «كَتَبْت». والدلالة على كونه مصدراً انتصابه عمّا قبله في نحو قول الله تعالى ﴿كِتابَ اللَّـهِ عَلَيْكُمْ﴾[١]، وقوله ﴿وما كانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَموتَ إلَّا بِإِذْنِ اللَّـهِ كِتاباً مُـؤَجَّلاً﴾[٢]. فمذهبُ سيبويه[٣] في هذا النحو أنه لما قال ﴿حُرِّمَتْ عليكمْ أُمَّهاتُكُمْ﴾[٤] دل هذا الكلام على «كَتَبَ عليكم»، وكذلك دل قوله ﴿وما كانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ﴾ دل على «كَتَبَ اللَّـهُ موتَه ومدةَ حياته»، فانتصب بـ «كَتَبَ» الذي دل عليه الفعل المُظْهَر. ومذهب غيره من أصحابه أنه انتصب بالفعل الظاهر. وكيف كان الأمر فقد تبيّن من ذلك أن «الكِتاب» مصدر، كما أن «الوَعْد» و«الصُّنْع» من قوله ﴿صُنْعَ اللَّـهِ الذي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[٦]، وقوله ﴿وَعْدَ اللَّـهِ لا يُخْلِفُ اللَّـهُ وَعْدَهُ﴾[٧] مصدران انتصبا لما ذكر قبلهما من قوله ﴿وتَرَى الجِبالَ تَحْسَبُها جامِدةً وهي تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ﴾، وقوله ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ. في بِضْعِ سِنِينَ﴾[٨]. فإذا ثبت أنه مصدر لـ «كَتَبَ» وسُمِّي به التنزيل بدلالة قوله تعالى ﴿الحمدُ لِلَّـهِ الذي أَنْزَلَ على عَبْدِهِ الكِتابَ ولم يَجْعَـلْ لهُ عِوَجاً. قَيِّماً﴾[٩]، عَلِمْنا أنه مما أُجري عليه اسم المصدر، والمراد به المفعول، كقولهم «الخَلْق» يريدون به المخلوق لا الحدث الذي هو اختراع وإبداع،

---

(١) سورة النساء: ٢٤.

(٢) سورة آل عمران: ١٤٥.

(٣) الكتاب ١:١٩١.

(٤) سورة النساء: ٢٣.

(٦) سورة النمل: ٨٨. والآية بتمامها: ﴿وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون﴾.

(٧) سورة الروم: ٨.

(٨) سورة الروم: ٣ ـ ٤.

(٩) سورة الكهف: ١ ـ ٢.

ولكن كما تقول «جاءَني الخلقُ» و«كَلَّمتُ الخَلْقَ». وكذلك «هذا الدِّرْهَمُ ضَرْبُ الْأَميرِ» و«هذا الثوبُ نَسْجُ اليَمَنِ»، وإنما يراد «مَضْرُوبه» و«مَنْسُوج اليمن». فكذلك «الكِتاب» يراد به المكتوب. وكذلك ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم: «الراجِعُ في هِبَتِهِ»[1] يراد: في موهوبه الذي هو العين القائم لا الحدث الذي قد تقضَّى. وعلى هذا تأوَّل أحدُ فقهائنا[2] قوله تعالى ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِما قالوا﴾[3] أي: للمقول فيه، وهو مَنْ ظاهر مِنْه مِنَ النِّساء. ومن ثم لم يُوجب أبو حنيفة[4] الكَفّارة على من حَلَف، فقال: «وعِلْمِ اللَّـهِ لَأَفْعَلَنَّ»، ثم حَنَثَ؛ لأن عِلْمَ الله سبحانه قد صار يُتعارف به المعلوم؛ ألا ترى أن في عـادة الناس أن يقولوا «غَفَرَ اللَّـهُ لَكَ عِلْمَه فيك»، قالوا: فلا مصرف لهذا الكلام إلّا إلى هذا الوجه؛ لأن الله ــ سبحانه ــ عالم بنفسه لا بعلم، فإذا تصرّف ذلك إلى المعلوم لم يكن يميناً، ولو قال «وقُدْرةِ اللَّـهِ» / كان [٧٢/ب] عنده[5] يميناً، ولم يكن كالعِلْم الذي يراد به المعلوم، ولم يكن المراد بالقُدْرة المقدور؛ لأنه لم يتعارف تعارف العلم في هذا، قالوا: ولأن الموجودات إذا وجدت خرجت عن أن تكون مقدورات، فإذا خرجت بوجودها عن أن تكون مقدورات لم تُوَجَّه القدرة إلى المقدور كما وُجّه العلم إلى المعلوم؛ لأن المعلوم ليس يخرجه وجوده عن أن يكون معلوماً، كما يخرج الموجود المقدور عن أن يكون مقدوراً، فإذا خرج «القُدْرة» بما ذكرنا عن أن يكون المراد به

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الهبة ٢: ٩٠، ٩٦ وكتاب الحيل ٤: ٢٠٦ ومسلم في صحيحه ص ١٢٤٠ ــ ١٢٤١ كتاب الهبات [رقم ١٦٢٢] وغيرهما. والحديث هو: «العائد في هبته كالعائد في قيئه» وفي رواية: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه».

(٢) يعني فقهاء الحنفية. والمعنى أن العود هو العود إلى استباحة ما حرّمه الله بالظهار، وهو إيجاب الوطء موقتاً بالكفارة. أحكام القرآن للجصاص ٣: ٤١٩.

(٣) سورة المجادلة: ٣.

(٤) انظر شرح فتح القدير ٥: ٦٨.

(٥) انظر شرح العناية على الهداية، وهو مطبوع في حاشية شرح فتح القدير ٥: ٦٨.

«المقدور»، ثبت أنه يراد به «القادر» تعالى، إذ هو سبحانه قادر بنفسه. وإنما أجري اسم المصدر على المفعول به فيما ذكرنا من قولهم «الخَلْق» و«ضَرْب الأمير» و«نَسْج اليمن»، كما أجري على الفاعل في نحو «رَجُلٌ عَدْلٌ ورِضاً» و«هُم رِضاً» و«هُمْ عَدْلٌ»[1] و﴿إنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً﴾[2]، ويُسَوَّى بين الفاعل والمفعول في هذا كما سُوِّي بينهما في إضافة المصدر إليهما، وكما سُوِّي بينهما في أن بني لكل واحد منهما فعل يختص به، كقولنا للفاعل «ضَرَبَ» وللمفعول به «ضُرِبَ»، فلما سُوِّي بينهما في إسنادِ الفعل إلى كل واحد منهما، وإضافةِ المصدر إلى كل واحد منهما، كذلك سُوِّي بينهما بالوصف بالمصدر، ولم يَسُغْ ذلك في سائر المصادر والمفعولات؛ لأن الفعل لا يُبنى له كما يبنى للمفعول به، إلا أن يتّسع فيجعل غير المفعول به بمنزلة المفعول به، كالظرفين من الزمان والمكان، والمصدر.

وما تأولناه في قولنا «الكتاب» المسمى بـه التنزيـل أنه لا يـراد به المكتوب، أرجح عندي من قول من قال: إنه سمي بذلك لما فرض فيه، وأوجب العمل به؛ ألا ترى أن جميع التنزيل مكتوب، وليس كله فروضاً، وإذا كان كذلك كان العام الشامل لجميع المسمى أولى مما كان بخلاف هذا الوصف.

وأما قوله تعالى ﴿لولا كِتابٌ مِنَ اللّـهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فيما أَخَذْتُمْ عَذابٌ عَظِيمٌ﴾[3] فهو مصدر يحتمل تأويلين:

أحدهما: أن يكون المراد بقوله (كتاب) ما في الآية الأخرى من قوله

---

(١) لعله يشير إلى قول زهير بن أبي سلمى في شعره بشرح الأعلم ص ٣٨:

متى يَشْتَجِر قومٌ يَقُلْ سَرَواتُهُمْ هُمُ بَيْنَنا، فَهُمُ رِضاً، وهُمُ عَدْلُ

(٢) سورة الملك: ٣٠.

(٣) سورة الأنفال: ٦٨.

﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ على نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوْءاً بِجَهالةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وأَصْلَحَ فأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1].

والآخر: يكون المراد به قوله تعالى ﴿وما كانَ اللَّـهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وأَنْتَ فِيهِمْ﴾[2]. / والوجه الأول ـ والله أعلم ـ أشبه بتأويل قول الله تعالى ﴿لولا كِتابٌ مِنَ اللَّـهِ سَبَقَ﴾؛ لأن المعنيَّ بقوله تعالى ﴿وما كانَ اللَّـهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ عذاب الاصطلام، وهذا الضرب من العذاب لا يعذّب به أمةً نَبِيُّها بين أَظْهُرِها؛ لِما ذكر الله ـ تعالى ـ في قصة نُوح[3] وقصة لُوط[4]. يدل على المراد بقوله (لِيُعَذِّبَهُمْ) عذاب الاصطلام قوله ﴿وما لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّـهُ وهم يَصُدُّونَ عَنِ المَسْجِدِ الحَرامِ﴾[5]، فهذا الضرب غير الأول، وإنما هو عذاب السيف أو نحوه، وليس بانتقام عامّ شامل كالأول. [٧٣/أ]

وسأل سائل عن قول الله ـ تعالى ـ ﴿إنَّ عِدَّةَ الشُّهورِ عندَ اللَّـهِ اثْنا عَشَرَ شَهْراً في كتابِ اللَّـهِ﴾[6] ما معنى (في كتابِ اللَّـهِ) بعد قوله (عِنْدَ اللَّـهِ)؟ وإذا كان في كتاب الله فهو عند الله.

---

(١) سورة الأنعام: ٥٤.
(٢) سورة الأنفال: ٣٣.
(٣) انظر سورة نوح في القرآن الكريم، كما تكرر ذكر قصة نوح مع قومه في سور كثيرة كسورة هود وسورة الشعراء وغيرهما. وقد أنجاه الله ومن معه في الفلك المشحون، وأغرق الباقين.
(٤) تكرر ذكر قصة لوط مع قومه في سور كثيرة، مثل سورة الأعراف، وسورة هود، وسورة النمل، وسورة الصافات، وغيرهن. وقد نجّى الله لوطاً وأهله إلا امرأته، وأهلك قومه بأن أمطر عليهم حجارة من سجيل منضود.
(٥) سورة الأنفال: ٣٤.
(٦) سورة التوبة: ٣٦. وتتمتها: ﴿يومَ خَلَقَ السَّمواتِ والأرضَ منها أَرْبعةٌ حُرُمٌ ذلكَ الدِّينُ القَيِّمُ فلا تَظْلِموا فيهنَّ أَنْفُسَكُمْ وقاتِلُوا المُشْرِكينَ كافَّةً كما يُقاتلونكم كافَّةً واعْلَمُوا أَنَّ اللَّـهَ مَعَ المُتَّقِينَ﴾.

والجواب: أن في قوله ـ سبحانه ـ ﴿في كتابِ اللَّـهِ﴾ من الاختصاص ما ليس في قوله (عندَ اللَّـهِ)؛ ألا ترى أنه قد توصف أشياء بأنها عنده ـ سبحانه ـ ولا توصف بأنها في كتابه، كقوله تعالى ﴿إنَّ اللَّـهَ عنده عِلْمُ السَّاعةِ﴾[1]. وإذا كان كذلك كان في قوله (في كتابِ اللَّـهِ) من التخصيص معنى زائد على ما في (عندَ اللَّـهِ)، فجرى في هذا المعنى مجرى قولك: خرجَ مِنَ الدارِ مِنَ البيتِ، في حصول الفائدة في الظرف الثاني.

فأما القول في الظرفين، وبم يتعلقان، فإنّ (عندَ اللَّـهِ) متعلق بالمصدر الذي هو العِدّة، وهو العامل فيه. وقوله (في كتابِ اللَّـهِ) متعلق بمحذوف؛ لأنه صفة لـ (اثني عَشَرَ). ولا يجوز أن يكون بدلاً من قوله (عندَ اللَّـهِ)؛ لأنك إن أبدلت على هذا فصلت بين الصلة والموصول. وقد يجوز في قوله تعالى (في كتابِ اللَّـهِ) شيء آخر، وهو أن يكون متعلقاً بـ (حُرُم)، تقديره: منها أربعة حُرُم فيما كتب الله يوم خلق السموات والأرض، كأنه قال: منها أربعة حرم في كتاب الله، والمعنى أن الحرم منها في كتاب الله، أي: فيما فرض كونه حرماً أربعة أشهر لا أكثر منها، فإذا نَسَأْتم أنتم الشهورَ جعلتم أكثر من أربعة أشهر، وحلّلتم ما حَرَّم الله، وحرّمتم ما أَحلَّ الله، كما ذمَّهم الله تعالى بفعل ذلك، وجعله زيادة في كفرهم، فقال: ﴿لِيُواطِئُوا عِدَّةَ ما حَرَّمَ اللَّـهُ فَيُحِلُّوا ما حَرَّمَ اللَّـهُ﴾[2]. فأما ﴿يومَ خَلَقَ السَّمواتِ والأَرْضَ﴾ فمتعلقٌ بالمصدر الذي هو (كِتاب).

□ □ □

---

(1) سورة لقمان: ٣٤.

(2) سورة التوبة: ٣٧.

مســـألـــة

سأل سائل عن قولهم «اثنا عشر»: كيف أُعرب من بين سائر الأعداد [٧٣/ب] التي بين العشرة / والعشرين؟

والقول في ذلك إنه أعرب من بين ما أشبهه من الأعداد؛ لأن «عشراً» من «اثني عشر» بمنزلة النون، وليس «عشر» معه بمنزلته مع سائر الأعداد الذي يشبهه مما ضم «عشر» فيه إلى ما قبله وبني معه، فلما لم يكن مثله لم يلزم بناؤه؛ إذ المعنى الموجب فيه للبناء هو تضمنه معنى حرف العطف منضماً إلى الصدر، فلما عَرِيَ قولهم «اثنا عشر» من ذلك لم يلزم فيه البناء، ووجب إعرابه، كما وجب إعراب سائر الأسماء المتمكنة العارية من شبه الحرف وتضمنه لمعناه. ومن الدليل على أن «عشراً» من «اثني عشر» ليس كسائر هذه الأعداد، أنها عاقبت النون فلم تجتمع معه، فلما عاقبتها علم أنها بدل منها، إذ ليس هنا إضافة توجب حذف النون لها، فهذه النون إنما تحذف للإضافة.

ويدل على ذلك أيضاً أن «عشراً» فيه لا يخلو من أن يكون مضموماً إلى الأول على حد «أحد عشر» و«ثلاثة عشر»، أو على الحد الذي ذكرناه من كونه بدلاً. فلو كان على حد «ثلاثة عشر» ونحوه مما جعل الاسمان فيه اسماً واحداً، لوجب أن يكون «اثنا عشر» في جميع الأحوال الثلاث بالياء؛ لأنه كان يلزم أن يفتح آخر الصدر، كما تفتح أواخر الصدور إذا لم تكن حروف لين،

من هذه الأسماء «خمسةَ عشرَ» و«بَيْتَ بَيْتَ»؛ لأن الفتح نظير النصب؛ ألا ترى أن من فتح «هَيْهاةَ» في الواحد قال في جمعه «هَيْهاتِ» فكسر، فجعله في كسر التاء في جمعه بمنزلة ما كان الواحد منه منصوباً، فكذلك لو كان «عشر» مضموماً إلى «اثنين» من «اثني عشر» لوجب أن يكون بالياء في جميع الأحوال، كما أنها لو كانت منصوبة كانت بالياء؛ لأن الفتح بمنزلة النصب، ومن ثَمَّ قالوا إنك لو سميت رجلاً بنحو «زَيْدَيْنِ» و«البَحْرَيْنِ»، ثم ناديته في قول من قال «يا زَيْدَ بْنَ عمروٍ» لقلت «يا بَحْرَيْنَ بنَ زيدٍ» و«يا زَيْدَيْنَ بنَ عمروٍ»، فتأتي بالياء كما تفتح في قولك «يا حَكَمَ بنَ عمروٍ» و«يا زيدَ بنَ بكرٍ». وكذلك لو سميت بـ«فِلَسْطِينَ» في قول من قال «هذه فِلَسْطُونَ» و«سكنتُ فِلَسْطِينَ»، قلت: «يا فِلسطينَ بنَ زيدٍ» و«يا يَبْرِينَ بنَ عمروٍ»، فتفتحها. وكذلك «يا أَذْرِعاتِ بنَ زيدٍ»، فتكسره في موضع الفتحة، كما تكسره في موضع النصبة، ومن ثَمَّ قالوا «لا يَدَيْنِ بِها لَكَ»[1]، فجعلوها في موضع الفتح بالياء، كما جعلوه في / موضع النصب بها. وهذا أصل هذه [٧٤/أ] المسائل؛ لأن قولهم «لا يَدَيْنِ بِها لَكَ» مسموع منهم.

فإن قلت: فَلِمَ لا تكون الياء فيه للنصب الصحيح، ولا تكون للبناء، كما أن الفتحة في «لا غُلامَ رجلٍ عندك» نصبٌ صحيح، كما قال من خالف[2] سيبويه؟

فالقول: إن ذلك ليس بنصب صحيح كالفتحة التي تكون في «لا مثلَ زيدٍ» و«لا خيراً من زيد عندك»؛ لأن قولك «لا يدين بِها لَكَ» بمنزلة «لا رجلَ لَكَ» و«لا قوةَ إلا بالله»؛ ألا ترى أنه ليس بمضاف إلى شيء، كما أن

---

(١) الكتاب ٢: ٢٧٩ (هارون).

(٢) هو المبرد كما في المقتضب ٤: ٣٦٦. وقال معللاً ذلك: «لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً. لم يوجد ذلك، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد».

ما ذكرتُ من ذلك نحو «لا غلامَ رجلٍ» مضاف، وإذا لم يكن مضافاً كان في حكم الأسماء المفردة المبنية على الفتح في هذا الباب، وكون حرف التثنية فيه لا يمنع من بنائه مع «لا» وجعله معها بمنزلة اسم واحد؛ ألا ترى أن حرف التثنية ليس بشيء مضاف إليه كـ «رجل» في «لا غلامَ رجلٍ»، وإنما هو بمنزلة تاء التأنيث وأَلِفَيْهِ، وكياءي النسب. فكما أنك لو قلت «لا كرسيَّ لك» و «لا بَصْريَّ عندك» و «لا جُمُعةَ له»، لم يمتنع أن تبني هذه الأسماء مع «لا»، فتجعلها[1] معها كاسم واحد، كذلك لا يمتنع في ذلك من المثنى والمجموع لموافقتهما ما ذكرنا في أنه ليس بمضاف، وأنه في حكم الإفراد.

ومما يدل على جواز بناء ذلك مع «لا» أنّ آخر المجموع بمنزلة سائر أواخر الكلم المعربة، فمن حيث جاز بناء سائر الكلم المعربة مع «لا»، كذلك يجوز في المثنى والمجموع.

فأمّا كون النون في الآخِر في التثنية والجميع فليس[2] مما يمنع ذلك، للحاقها ما يلحق سائر المبنية من هاء الوقف في «مُسْلِمُونَهْ» و «تَعْلِينَهْ»، كما لم تمنع الميم اللاحقة لقولهم «اللهمَّ» أن يجري البناء المطرد في النداء على حرف الإعراب الذي قبله. وإذا كان كذلك كان «لا يَدَيْن بِها لَكَ» مثل «لا غلامَ لك»، وقعت الياء في التثنية من حيث كانت الفتحة بمنزلة النصبة، فساوتها في لفظ التثنية، كما تساويا في لفظ الإفراد. وليس قول من قال إنه لا يجوز ذلك؛ لأنه لم يجد مثله، بمستقيم في هذا؛ لأن الشيء إذا دلت الدلالة على صحته، لم يَقْدح في دلالته أن لا نظير له، وإن كان في إيجاد النظير بعض الإيناس. فالصحيح في هذا عندنا ما ذهب إليه سيبويه.

[٧٤/ب] ولو جعلت نحو «أَذْرِعاتٍ» و «مُسْلِماتٍ» مع اسم آخر اسماً / واحداً

---

(١) في الأصل: فجَعَلَها.
(٢) في الأصل: وليس.

على حدّ «حَضْرَمَوْتَ» و«بَعْلَبَكَّ»، أو على حدّ «بيتَ بيتَ»، جعلت نحو «أَذْرِعات» الصدر، وسميت به رجلاً أو غيره، لقلت «هذا أذرعاتِ زيدُ»، فكسرت التاء، كما أنه لو كان مفرداً لفتحت آخره. فإن أخرت الذي فيه الألف والتاء منهما قلت على قياس «حَضْرَمَوْتَ» «هذا سَرْحَ أَذْرِعاتُ» فتضم التاء، وتكسرها في موضع الجر والنصب.

وتقول في قول من قال «بيتَ بيتَ» و«كَفَّةَ كَفَّةَ» على قياس قول أبـي عثمان «هذا سرحَ أَذْرِعاتَ» فتفتح التاء، ولا تكسرها؛ لأن الفتحة الآن ليست[1] للاسم الثاني وحده، كما كانت تكون[2] للاسم وحده إذا وقع صدراً في نحو قولك «هذا أذرعاتِ زيدُ»؛ لأن الفتحة للاسم الأول وحده، وهذه الفتحة تكون في موضعها من هذه التاء الكسرةُ.

ولو قلت «لا أذرعاتِ لك»، فأخرجته مخرج النكرة على قولك[3]:

لا هَـيْـثَـمَ الـلـيـلةَ لِـلْـمَـطِيِّ

فجعلت «لك» للإضافة كالتي في قولك «لا أبا لَكَ» و«لا غلامَيْ لك»، لكسرتَ التاء لأنها في موضع نصب، وهي تكسر في هذا المكان لأنها مضافة في موضع نصب، ولـذلك لم تنـون التاء، كمـا تقول «إنّ مسلمـاتِك». ولو جعلت «لك» خبراً أو تبييناً، وأضمرت الخبر، لقلت «لا أذرعاتَ لك»،

---

(١) في الأصل: ليس.

(٢) في الأصل: كما كان يكون.

(٣) البيت في الكتاب ٢: ٢٩٦ (هارون) والمقتضب ٤: ٣٦٢ والأمالي الشجرية ١: ٢٣٩ وشرح المفصل ٢: ١٠٢، ١٠٣ و٤: ١٢٣ وهمع الهوامع ٢: ١٩٥ (طبعة الكويت) والخزانة ٤: ٥٧ (هارون) الشاهد ٢٦١. هيثم: اسم رجل كان حسن الحداء للإبل. وقيل: المراد هيثم بن الأشتر. قال سيبويه: «فإنه جعله نكرة، كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين». وقبل هذا البيت في الخزانة ٤: ٥٩ أربعة أبيات، وبعده بيت، عن الغريب المصنف، وبعده في المقتضب: «هيثم: أي لا مُجْرِيَ ولا سائقَ كسوق هيثم».

ففتحت التاء؛ لأن الفتحة الآن ليست[1] للاسم وحده، إنما هي لـ «لا» وللاسم.

أخبرني أبو بكر عن أبي العباس، قال: سألته ـ يعني أبا عثمان ـ عن «لا أذرعاتَ لك» إذا أراد الإضافة، فقال «لا أذرعاتِ لك». فقلت: لِمَ وأنت تفتح التاء في غير الإضافة؟ فقال: لأني إذا لم أضف فالفتحة لِـ «لا» ولِـ «أذرعات» جميعاً؛ لأنه اسم واحد، فقد زال ما كان لـ «أذرعات» وحدها، وإذا أضفتها فهي منفصلة من «لا» لأنها مضافة، فهي منصوبة بـ «لا»، كأني قلت «لا أذرعاتِك». ولذلك[2] منعتها التنوين.

ورويت عن أبي عثمان من غير هذا الطريق أنه قال: إذا قلت «لا مسلماتَ لك» وأنت لا تضيف، ولكن تجعل «لا» و «مسلمات» اسماً واحداً، فتحتَ التاء لأنها مبنية، فصار بمنزلة «خمسةَ عشرَ»، ولا تكسر التاء لأنه ليس بمعرب، فإذا نويت الإضافة قلت «لا مسلماتِ لك»، كأنك قلت «لا مسلماتِك»؛ لأنك لا تجعل «لا» و «مسلمات» والكاف اسماً واحداً، لأنها ثلاثة أشياء، ولكن «لا» عاملة في «مسلمات»، قال: والفتحة في «خمسةَ عشرَ» للاسمين جميعاً.

[٧٥/أ] ومن قال / «خمسةَ عشرَ» قال «هذا مسلماتِ زيدُ» إذا أراد اسم رجل، كسر التاء لأنها في موضع الفتح، وكسرة التاء في الجميع نظيرة فتحة الهاء في «مسلمة»، كما أن الكسرة في «هيهاتِ» حين جعله جمعاً نظيرة الفتح من «هيهاةَ». وكذلك إذا قلت «لا مسلمةَ لك»، وأنت تريد أن تضيف إلى «لك»، تقول في الجماعة «لا مسلماتِ لك»، فكسرة التاء نظيرة فتحة الهاء.

وقال أبو عثمان أيضاً «لا مسلماتَ لك»، إنما فتحت التاء ولم تكسرها، وهي نظيرة الهاء في قولك «لا مسلمةَ لك». وإذا كانت الهاء مفتوحة تكون

---

(١) في الأصل: ليس.
(٢) في الأصل: وكذلك.

التاء مكسورة، من قبل أنك جعلت «لا» والمسلمات اسماً واحداً، وهو بناء، ولم تُعمل فيه «لا» إنما هو بناء كبناء «خمسةَ عشرَ»، فصارت الحركة التي في التاء لكل الاسم لـ «لا» وللمسلمات، وليست هي لـ «مسلمات» دون «لا» فتكسرها؛ لأنك قد استأنفت بناء اسم من اسمين، فلا تكسر التاء؛ لأنك لا تريد معنى الجماعة، ولأن الأول، وهو «لا» الذي جعلته مع «مسلمات» اسماً واحداً، قد شَرِكَ «مسلمات»، وصار كبعض حروفها، فصارت التاء كأنها هاء، وليست جماعة. فإذا لم تجعل «لا» مع «مسلمات» اسماً واحداً، ونويت الإضافة، قلت «لا مسلماتِ لك»، فتكسر التاء لأنها نظيرة الهاء في الفتح، ولأن الكسرة الآن لـ «مسلمات» دون «لا»، و«لا» هي العاملة في «مسلمات»، فلا تغير التاء لأنك لم تجعلها مع «لا» اسماً واحداً، فالحركة الآن في التاء هي للمسلمات خاصة دون «لا».

وكذلك ﴿يابْنَ أُمَّ﴾[1]، فتحة الميم هي للابن وللأم؛ لأنك جعلت ﴿ابنَ أُمَّ﴾ كله اسماً واحداً، كما أن الحركة في الراء في «خمسةَ عشرَ» لكل الاسم بني عليه، والحركة في النون هي لـ «ابن» خاصة دون الأمّ؛ لأنه ليس منتهى الاسم. وكذلك الحركة في الهاء من «خمسة عشر» هي لِـ «خمسة» دون «عشر»؛ لأنك لا تريد أن تجعل «خمسة» اسماً، وإنما منتهاه «عشر» فإذا سميت رجلاً «مسلمات زيد» كسرت التاء لأنها نظيرة الهاء إذا[2] قلت «هذه مسلمةَ زيدُ»، فكما كانت الهاء مفتوحة، كذلك تكسر التاء؛ لأن الكسرة في «مسلمات زيد» هي للمسلمات خاصة دون «زيد»؛ لأن زيـداً هومنتهى الاسم، والحركةُ في الدال من زيد لـ «المسلمات» ولـ «زيد».

---

(١) سورة طه: ٩٤. قرأ ابن كثير ونافع وأبوعمرو وحفص عن عاصم ﴿يابْنَ أُمَّ﴾ بفتح الميم. وقرأ عاصم في رواية أبـي بكر، وحمزة والكسائي وابن عامر ﴿يابْنَ أُمِّ﴾ بكسر الميم. السبعة ص ٤٢٣.

(٢) في الأصل: «فإذا».

ومن قال «هذه خمسةَ عشرَ» قال «هذه مسلماتَ زيدَ»، ففتحة الدال [٧٥/ب] لكل الاسم للمسلمات ولزيد، فالحركة التي تكون في آخر الاسمين / من الاسمين اللذين يجعلان اسماً واحداً، هي لكل الاسم للأول والثاني، مبنياً كان أو معرباً، والحركة التي في آخر الاسم الأول للاسم الأول خاصة دون الآخر، لأنه ليس منتهى الاسم، كما أن الحركة التي في الزاي من «زيد» هي للزاي دون سائر الاسم، والحركة التي في الدال لكل الاسم. انتهت الحكاية عن أبـي عثمان.

وكما أن الكسرة قد وقعت موقع الفتحة في الإعراب والبناء في قولهم «رأيت مسلماتٍ» و«إنّ مسلماتٍ» و«لا مسلماتِ لك»، وفي البناء في جمع «هيهاة»: «هيهاتِ»، كذلك وقعت فتحة الإعراب في موضع كسرته في باب ما لا ينصرف، نحو «رأيت إبراهيمَ» و«مررت بإبراهيمَ».

قيل: وإنما وقع كل واحد من ذلك موضع الآخر في الإعراب لاتفاقهما في المعنى، كما اتفقا في المواضع الأُخَر لذلك، وأُتبع الفتحُ النصبَ في البناء، وليس الفتح في موضع الجر فيما لا ينصرف حركة بناء، إنما هو حركة إعراب. يدل على ذلك أنّ البناء لا يُوجد في شيء من الأسماء إلا لمشابهته الحرف، ولا شيء في هذا الاسم من مشابهة الحرف. فإذا كان كذلك لم يسغ الحكم ببنائه، وكانت الحركة للإعراب.

فإن قلت: إن الأسماء المفردة المعربة تجري متمكنة في أحوالها الثلاث، ولا يمنعها ذلك أن تبنى في النداء، فكذلك ما ينكر أن يجري الاسم غير المنصرف معرباً في موضع الرفع والنصب، ويُبنى في الجر.

فإن بناء ذلك لا يستقيم من حيث بُنيت المفردة المعرفة في النداء؛ ألا ترى أنها في هذا الباب واقعة موقع ما يغلب عليه شَبَهُ الحرف، وهو جارٍ مجراه، وهي الأسماء المضمرة الموضوعة للخطاب، وشبه الحرف على هذه

الأسماء أغلب من معنى الاسم؛ ألا ترى أن كل موضع تكون فيه اسماً لا تنفك فيه من شبه الحرف، وقد تتجرد حروف ولا معنى اسم فيها، فتعلم بهذا أن كون معنى الحرف فيها أعمّ وأغلب، فإذا وقعت الأسماء المفردة المعرفة موقعها، وجب بناؤها، كما أن سائر الأسماء، ما وقع منها موقع الحرف وسدّ مسدّه، وجب بناؤه.

ومما يدلك على أن هذا الاسم معرب في هذه الحال غير مبني فيها، أن هذه الحركة وجبت بعامل، والحركات التي تجب بعامل لا تكون حركات بناء، / ولو جاز مع وجوبها بالعامل أن تكون حركة بناء لجاز ذلك في سائر [٧٦/أ] حركات المعربة، فامتناع ذلك في غير هذا الموضع دلالة على أن الحكم به هنا فاسد.

فإن قلت: فقد قالوا «لا رجلَ عندك»، وهذه الحركة حركة بناء، وهي موجودة مع عامل قد عمل ذلك فيه، فما تنكر من مثل ذلك فيما لا ينصرف في حال الجر؟

قيل: العامل هنا لم يعمل حركة بناء، وإنما نصب الاسم نصباً صحيحاً؛ ألا ترى أن سيبويه قال: «إنَّ لا تنصب ما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها»[١]. ويدلك على أنها نصبت الاسم، أنّ الاسم المنفي بها إذا كان مضافاً أو ممطولاً ظهرت فيه صحة النصب، كقولك «لا خيراً من زيد» و «لا امرأً يوم الجمعة لك». فنصبها للمفرد على حد نصبها لهذا الممطول، والموجبُ للبناء فيه غيرُ الموجب للإعراب، وهو جعلهم الاسم مع «لا» كشيء واحد. فهذا هو المعنى الموجب للبناء فيه. فإذا جُعلت كلمتان كلمةً واحدة فهم مما يبنونها[٢] على الفتح، وذلك كضمهم الاسم إلى الاسم حيث

(١) الكتاب ٢: ٢٧٤ تحقيق هارون.

(٢) في النسختين: يبنوها.

يدخلهما معنى الحرف، وكضم الفعل إلى الاسم في قول النحويين، والحرف إلى الاسم، والصوت إلى الصوت. فهذه الأنواع مع اختلافها يغلب عليها البناء على الفتح، فكما بني إذا ضم إليه الصوت، كذلك بني إذا ضم إليه الحرف في هذا الباب. فهذا هو المعنى الموجب للبناء، لا أن حركة البناء حدثت بعامل، إلا أن حركة البناء في هذا المبني هي الحركة التي كانت تكون للإعراب في هذا المبني قبل حاله المفضية به إلى البناء. ونظيره في هذا المعنى قوله[1] ﴿يابْنَ أُمَّ﴾[2] في من جعلهما اسماً واحداً.

وما احتججنا به في أن آخر ما لا ينصرف معرب غير مبني، فإنه حجة على من قال إن تاء التأنيث اللاحقة مع الألف في الجمع مبني في موضع النصب غير معرب.

فإن قلت: كيف فتح «عشرَ» من «اثني عشر»، فبُني ولم يعرب؟

فإن القول في ذلك إنه لو أعرب لم يخل إعرابه من أحد أمرين: إما أن يضاف الأول إليه، أو بأن يجعل الأول معه بمنزلة اسم واحد، نحو «بعلبكّ». فلم تستقم الإضافة فيه من حيث لم يكن المعنى عليه؛ ألا ترى أنه ليس يراد اثنان لعشرة، ولا اثنان من عشرة، وإنما المعنى: اثنان وعشرة، / فلما كان المعنى على هذا لم يكن للإضافة فيه وجه. [٧٦/ب]

فإن قلت: فمن البغداديين من قد أنشد[3]:

---

(١) في الأصل: قولهم.

(٢) سورة طه: ٩٤. وقد تقدم تخريج القراءة في ص ٣١٣.

(٣) في حاشية النسخة الشنقيطية: صدره: كُلِّفَ مِنْ عَنائِهِ وشِقْوَتِهْ. وقد أنشده الفراء في معاني القرآن ٢: ٣٤ مع ما ذكر في حاشية النسخة الشنقيطية. وهو الشطر الرابع من اثني عشر شطراً أنشدها الجاحظ في الحيوان ٦: ٤٦٣ عن أبـي الرديني، وذكر أن نفيع بن طارق أنشده إياها. وبينه وبين ما ذكر في حاشية النسخة الشنقيطية شطران. وعنه في العيني ٤: ٤٨٨. وذكر فيه أنه لم يقف على اسم راجزه. والشطران بغير نسبة في =

بِنْتَ ثمـاني عَشْـرةٍ مِنْ حِجَّتِـهْ

فإن ذلك مما لا يصح الاعتراض به، وذلك أن ذلك إن كان ثبتاً، فإن الشاعر شبهه بما لا يشبهه، وهو أنه لما رأى «كَفَّةَ كَفَّةَ» و«بيتَ بَيتَ»، وكان مثل «خمسةَ عشرَ» في البناء، ووجدهم يقولون «كَفَّةَ كفَّةَ» و«كَفَّةَ كَفَّةٍ»[1]، شبهه [به][2] حيث اتفقا في البناء على الفتح وضم أحدهما إلى الآخر، كما أن هذا تشبيهُ لفظ، وليس المعنى عليه، كما أن الشاعر شبَّه قولهم «ثمانٍ» بـ «جَوارٍ» حيث كان مثله في اللفظ، وإن لم يكن مثله في التكسير، وذلك في قوله[3]:

يَحْدُو ثمانيَ مُـوْلَعاً بِلِقـاحِها ....

على أن هذا أقرب من الأول؛ لأن الاسم في المعنى جمع، وإن لم يكن تكسيراً، فالإضافة في هذا لا تجوز؛ لأن المعنى ليس عليها لما قدمنا. ولو جاز ذلك فيما بعد العشرة إلى العشرين، لجاز فيما بعد العشرين إلى الثلاثين، فكنت تقول «أحدُ عشرين» و«اثنا عشرين».

= المخصص ١٧: ١٠٢ والإنصاف ص ٣٠٩. العناء: التعب. والشقوة: الشقاء. وقد أجاز الكوفيون إضافة النيف إلى العشرة، ومنعها البصريون كما في الإنصاف ص ٣٠٩ ــ ٣١٢ [المسألة ٤٢].

(١) الكتاب ٣: ٣٠٤. ومعنى لقيته كفة كفة: استقبلته مواجهة.

(٢) به: تكملة يقتضيها السياق.

(٣) عجزه: حتى هَمَمْنَ بزَيْغةِ الإِرْتاجِ. والبيت لابن ميادة. وهو في شعره ص ٩١. ونسب إليه في اللسان (ثمن) ١٦: ٢٣٠ والعيني ٤: ٣٥٢ والخزانة ١: ١٥٧ ــ ١٦١ [الشاهد ١٩]. وذكر العيني والبغدادي أن السيرافي هو الذي نسبه إلى ابن ميادة. وهو بغير نسبة في الكتاب ٢: ١٧ وسر صناعة الإعراب ص ١٦٤ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٦٧. يشبه ناقته في سرعتها بحمار وحشي يعدو خلف أتنه. الزيغة: مصدر زاغ يزيغ، أي: مال، والمراد به هنا إسقاط الأجنة. والإرتاج: مصدر أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل. والمعنى: ساقها سوقاً عنيفاً حتى همت بإسقاط ما ارتجت عليه أرحامها من الأجنة.

فكما لم يستجيزوا ذلك في هذا الباب، فكذلك ما قبله. ولم يجز أيضاً أن تجعل «عشر» مع ما قبله بمنزلة اسم واحد نحو «حَضْرَمَوْتَ»، لأن سائر أمثاله على خلاف ذلك، فكأنهم كرهوا إخراج هذا الاسم عن حال نظائره وما هي عليه؛ لأن من كلامهم أن يشاكلوا بين الأشياء المشتبهة؛ ألا ترى أنهم أتبعوا حركة التاء اللاحقة مع الألف في جمع المؤنث جَمعَ المذكر، فجعلوا الكسرة للجر والنصب ليكون بمنزلة الياء في جمع المذكر، ولم يفتحوا التاء في الجمع، وإن كان ذلك غير ممتنع في اللفظ، لولا ما آثروا فيه من تشبيهه بجمع المذكر والإجراءعليه. فإذا أتبعوا ذلك جمعَ المذكر من حيث اجتمعا في أنه جمع تصحيح مع مخالفة التأنيث التذكير [أجدر][1]؛ ألا ترى أن المعنى: اثنان وعشرة، كما أن المعنى في «خمسةَ عشرَ»: خمسةٌ وعشرةٌ، وكذلك سائر ما أشبهه. وليس معنى «مَعْدِي كَرِبَ» و «رامَهُرْمُزَ» معنى العطف والمعطوف عليه، إنما هما بمنزلة حروف الاسم، ليس يراد بكل واحد منهما في التسمية به معنى مفرداً من الآخر، كما يراد العدد الأول والثاني في باب «اثني عشر».

فإن قلت: فإذا جاز أن يخالف «اثنا عشر» سائر نظائره في أن أعربت هي، / ولم يعرب سائر ما أشبهه، فما كان ينكر من أن يضم الآخر فيه إلى الأول على حد «بَعْلَبَكَّ» و «حَضْرَمَوْتَ»، فيخالف سائر نظائره في ذلك أيضاً؟ [٧٧/أ]

قيل: لم يكن يستقيم أن يخالفه فيما ذكرتَ، كما خالفه في إعراب الاسم الأول منهما؛ لأن قليل الخلاف بينه وبينهن إذا احتمل لم يلزم أن يحتمل كثيره؛ ألا ترى أنهم احتملوا كون الاسم ثانياً من جهة واحدة، ولم يخرجوه لذلك من أحكام الأسماء، ولو انضم إليه معنى آخر لأخرجوه إلى بعض أحكام الفعل في منعه من الجر والتنوين، وعلى هذا جميع

(١) كذا في الأصل، وأرى أن في العبارة سقطاً، ولم أتهدَّ إليه.

ما لا ينصرف. على أن التثنية قد جاءت فيما ليس بمعرب، وذلك قولهم في العدد «واحد»: «اثنان»، فلحقت المبني، وجرت مجراه، كما لحقت[1] المعرب إذا كان كذلك، فكأن «اثني عشر» لم يخالف أمثاله لمجيء التثنية في موضع البناء؛ لأن الألف حرف إعراب وليس بإعراب، فلذلك أقره قوم[2] في أحوال الاسم الثلاث على صورة واحدة، كما أقروا الألف في «رَحَى» و «عَصَا» و «مُثَنًّى» و «مُعَلًّى» و «حَبَنْطَى»[3] و «حُبْلَى» و «قَبَعْثَرَى»[4] على صورة واحدة، حيث اجتمعن في أنهن حروف إعراب مع اختلافهن في غير ذلك. فإنما فتح الآخر من «عشر» من «اثني عشر» ليكون على لفظ أمثاله، وإن لم يفتح من حيث فُتحن، كما قالوا «إداوة»[5] و «أَداوَى» و «حُبْلَى» و «حَبالَى»، فجعلوا أواخر الجمع على لفظ أواخر آحادها، وإن لم يكن تقدير الجمع في ذلك كتقدير الآحاد، فـ «عشرَ» من «أحدَ عشرَ» فتح آخره من حيث جعل مع الاسم الذي قبله بمنزلة اسم واحد، وبني لتضمنه معنى حرف العطف، وفتح الآخر من «عشر» من «اثني عشر» لوقوعه موقع الحرف الذي عاقبه، والاسمُ إذا وقع موقع الحرف بُني؛ ألا ترى أنهم بنوا أسماء الضمير حيث وقع موقع حروف الخطاب، وبنوا المفرد المعرفة حيث وقع موقع

---

(١) في الأصل: لحق.

(٢) هم بنو الحارث بن كعب كما في معاني القرآن للفراء ٢: ١٨٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ١١٣ وكتاب ليس ص ٣٣٤ والمساعد ١: ٤٠ ـ ٤١ وشرح الكافية الشافية ص ١٨٨ وذكر في ص ١٩٠ منه أن ابن درستويه نقل أن بني الهجيم وبني العنبر يوافقون بني الحارث في ذلك. وذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٧٠٤ أنهم بنو الحارث وبطن من ربيعة. وذكر في النوادر ص ٢٥٩ أن لغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً.

(٣) الحبنطى: القصير الغليظ.

(٤) القبعثرى: الجمل الضخم العظيم.

(٥) الإداوة: ما يستصحب فيه الماء في السفر.

ما لا يكون إلا مبنياً، وبنوا الأسماء الموصولة التي لم يحملوها على مثل أو خلاف كـ «أيّ» لكونها كبعض أجزاء الاسم. فكذلك بني «عشر» من «اثني عشر» لوقوعه موقع الحرف المبني، ولم يمنعه البناء الذي بني عليه لوقوعه موقع الحرف من أن يفيد ما يفيد الاسم؛ ألا ترى أن «متى» لم يمنعه ما حصل فيه من البناء، لوقوعه موقع الحرف وتضمنه له، من أن يفيد ما تفيده الأسماء المعربة غير المبنية، كذلك جميع ما أشبهه، فكذلك لم يمنع هذا الاسم [٧٧/ب] / في «اثني عشر» من أن يدل على مايدل عليه الأسماءالمعربة.

وإن شئت قلت في «عشر» من «اثني عشر» إنه بني لوقوعه موقع ما لا يكون إلا مبنياً من الأسماء، كما أن المنادى المفرد المعرفة بني لوقوعه موقع ما لا يكون إلا كذلك، ألا ترى أن «عشراً» وقع موقع الأسماء التي تكون للضمير، فتحذف النون معها في نحو «الضارباك» و«الضاربوك»، من حيث كانت هذه الأسماء بمنزلة الحروف في أنها لا تنفصل من الاسم، كما أن النون لا تنفصل منه، فلما اشتبها من هذه الجهة تعاقبا فلم يجتمعا، وما جاء في الشعر من قوله[1]:

---

(١) هذه كلمة من قول الشاعر:

هُمُ القـائلونَ الخيرَ والآمِـرُونَـهُ ... إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَما

وهو بغير نسبة في الكتاب ١: ١٨٨ (هارون) ومعاني القرآن للفراء ٢: ٣٨٦ ومجالس ثعلب ص ١٢٣ والكامل ١: ٣٦٤ عن سيبويه، وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٢٢ والصحاح (ها) ٦: ٢٥٥٩ وشرح المفصل ٢: ١٢٥ وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٩ والخزانة ٢: ٢٦٩ ـ ٢٧٠ [الشاهد ٢٩٦]. وآخره في الصحاح: من معظم الأمر مفظعا. وثم خلافات في بعض هذه المصادر والمراجع في غير الروي. وصدره في همع الهوامع ٥: ٣٤٢. وقد عدّ الجوهري الهاء للسكت، لكنها أجريت مجرى هاء الضمير ضرورة. وأنشد أبو حيان في البحر ٢: ٢٣٥ قول الشاعر:

هم الفـاعلون الخير والآمـرونـه ... على مـدد الأيام مـا فعـل البر

وذكر أن بعضهم تأوله على أن الهاء للاستراحة، وحركت تشبيهاً بهاء الضمير. المعظم: اسم مفعول، وهو الأمر الذي يعظم دفعه.

. . . . والآمِرُونَهْ . . . .

[و][1]:

ولم يَـرْتَفِقْ والنـاسُ مُحْتَضِـرُونَـهُ . . . .

زعموا[2] أنه مصنوع.

وإن شئت قلت: إن «عشر» بني لمشابهته ضرباً آخر من الحروف غير الوجه الأول، وهو أنه لما حذف معه النون أشبه حرف الندبة في أنه حذف معه التنوين، فلما حذفت النون معه كما حذف التنوين مع حرف الندبة ضارع حرف الندبة، فبني لوقوعه موقعه.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تَكُنْ علامة الندبة بمنزلة علامة الإنكار، يثبت التنوين معها كقولك «واغلامَ زيداه»، كما يثبت في قولك «أَعَمْرَنِيه»؟ إذا قيل لك «اضرب عمراً»؟

قيل: لم تثبت علامة الندبة كما ثبتت علامة الإنكار؛ لأن علامة الإنكار لم تلزم لزوم علامة الندبة، فلما لم تلزم لمعاقبة العلامة الأخرى له، وهو قولك «أعمرإنيه»، صار بمنزلة ما ينفصل من الاسم نحو لام المعرفة في «زيد الطويل» ونحوه، ولم تنفصل علامة الندبة، ولم تكن إلا على حرف واحد، فصارت كالتنوين في أنه على حرف، كما أنه على حرف، ولم تنفصل

---

(١) هذه الواو تتمة يقتضيها السياق. وعجز البيت: «جميعاً وأيدي المُعْتَفِينَ رَواهِقُهْ». وهو في الكتاب ١:١٨٨ (هارون) والكامل ١:٣٦٤ وإعراب القرآن للنحاس ٣:٤٢٢ وشرح المفصل ٢:١٢٥ وشرح جمل الزجاجي ١:٥٥٩ والخزانة ٤:٢٧١ ــ ٢٧٣ [الشاهد ٢٩٧]. المعتفون: الذين يطلبون المعروف. الارتفاق: الاتكاء على المرفق، أي: لم يشتغل عن قضاء حوائج الناس. محتضرونه: حاضروه. والرواهق: جمع راهقة، من رَهِقَهُ، أي: غشيه وأتاه.

(٢) الكتاب ١:١٨٨.

من الكلمة كما لم ينفصل، فيعاقبها كذلك، ولم تكن علامة الإنكار مثلَها لما ذكرنا.

وأما قول سيبويه في «اثني عشر»: «إنه لا يضاف ولا يضاف إليه»[1]، فالذي يريد بقوله «لا يضاف» أنه لا يضاف الإضافة التي يراد بها التخصيص، نحو «غلام رجلٍ» و«دار زيدٍ». وإنما لم تجز إضافته لأن «عشراً» فيه بمنزلة التنوين، فلا يخلو إذا أضفته من أن تثبت فيه «عشراً» مع الإضافة أو تحذفه. فلا يجوز أن تثبت مع الإضافة، كما لا يجوز أن تضيف ما فيه نون التثنية مع [٧٨/أ] إقرارها في الإضافة وترك حذفها؛ لأن هذه النون تعاقب / الإضافة. ولا يجوز أن تحذف «عشراً» وتضيف كما تحذف النون من الاسم المثنى إذا أضفت؛ لأنك إذا حذفت لم يدل من أجل الحذف على المعنى الذي أردت من العدد. وإذا لم يخل من هذين، ولم يجز هذان، ثبت أن إضافته لا تجوز.

والذي يريد بقوله «ولا يضاف إليه» أنه لا ينسب إليه، يريد إضافة التخصيص كاللفظة الأولى؛ ألا ترى أنه لا يمتنع أن تقول «هذا صاحب اثني عشر». ولكن الإضافة التي هي نسبة لا تجوز فيه؛ لأنك إذا نسبت إليه لم يخل من أن تحذف «عشراً» والألف أو تثبتهما، فإن أثبتهما لم يجز مع إلحاقك ياءي الإضافة، لأنك لو أضفت إلى مُثَنًّى لزم حذف علامة التثنية، كما يلزم حذف علامة الجمع، وذلك لأنك لو أثبتها ولم تحذف، لاجتمع في الاسم الواحد علامتان للإعراب، فلما لم يجز ذلك حذفت العلامتين في التثنية والجمع.

ولو سميت رجلاً «اثني عشر» فأضفت إليه، جازت الإضافة، كما أنك لو سميت بـ«رَجُلَيْنِ» و«مُسْلِمَيْنِ» جازت الإضافة إليه، وحذفتَ الألف والنون، ولم يمتنع ذلك كما امتنع فيه وهو اسم عدد؛ لأنه إذا كان علماً

(١) الكتاب ٣: ٣٧٥.

لم تَزُلْ دلالته على عدد كما تزول إذا كان عدداً غيرعلم. فإن شئت قلت «اثْنِيٌّ» كما تقول في الإضافة إلى ابن «ابْنِيٌّ»، وإن شئت قلت «ثَنَوِيٌّ» فترد اللام إذا حذفت همزة الوصل.

فإن قلت: فهل يجوز في قول من قال إذا سمي بـ«رَجُلَيْنِ» «هذا رَجُلانُ»، فيعرب النون ويجعله كنون «عُثْمان»، أن تقول في الإضافة إلى رجل سميته بـ«اثني عشر»: «اثنا عشريٌّ»، فتثبت «عشراً» ولا تحذفه، كما تثبت النون إذا أضفت في قول من قال «رَجُلانُ» فضمّ، فتقول «رَجُلانيٌّ» كما تقول «عُثْمَانيٌّ» وكما قالت العرب في رجل «هذا خَليلانُ» فضم؟

قيل: قد حكي عن أبي الحسن أنه أجاز ذلك على هذا القياس. وهذا غير ممتنع؛ لأنه كما وقع «عشر» في موضع النون المكسورة، كذلك يجوز أن يقع موقع النون التي هي حرف الإعراب. وينبغي أن يكون[1] «عشر» في هذا القول مفتوح الآخر، كما كان في وقوعه[2] موقع نون التثنية، لأن المعنى الموجب لبنائه هو وقوعه موقع الحرف في الموضعين جميعاً، والاسم إذا وقع موقع الحرف وجب بناؤه لدلالة بنائهم عامة الأسماء الموصولة، مع أن صلاتها توضيح لها، وأنها قد يرجع / إليها منها ذكر، والكناية عن الاسم تؤذن [٧٨/ب] بالتمام، فإذا بنيت الموصولة مع ما ذكرنا، كان بناء هذا الاسم الذي هو «عشر» إذا وقع موقع النون التي هي حرف إعرابه أولى؛ لأن الحرف الذي وقع هذا الاسم موقعه إنما هو جزء من جملة اسم، وليس كالموصولة التي قد لحق بعضها التثنية والجمع، وعاد الضمير إلى عامتها. فإذا بني مع ما ذكرنا، كان بناء «عشر» من «اثني عشر» في من جعل النون في موضع حرف الإعراب أولى؛ لخلوه من المعاني التي ذكرنا في الموصولة، وكونها حرفاً منفرداً من جملة اسم.

---

(١) في الأصل: تكون.

(٢) في الأصل: وقوعها.

مسألة

سأل سائل: كيف تبني من «مَتَى» في قولنا «متى انطلاقك؟» مثل «جَعْفَر»؟

والقول: إنّ البناء لا يصح منه وهو على ما هو عليه لمشابهته الحرف، كما أنه لا يصح البناء من الحروف. ومما يدل على ذلك أنهم لم يبنوا من هذه الكلم شيئاً، فإذا لم يصح البناء منه حتى ينقل بتسمية شيء به[1] صح حينئذ البناء منه، كما جاز أن تبنيه إذا سمي به. ويدلك على أن هذه الكلم في حكم الحروف فيما ذكرنا، صحةُ الألف في الأواخر منها من غير أن تكون في موضع حركة، كما صحت في الحروف في نحو «ما» و «لا»، فتقول في مثل «جَعْفَر» على حد ما ذكرنا «مَتْيا» فتحكم بأن اللام ياء، وتزيد ياء أخرى، فتنقلب لوقوعها لاماً مفتوحاً ما قبلها، وهذا قياس قول سيبويه[2].

□ □ □

(١) في الأصل: بتسميةٍ به شيء.
(٢) الكتاب ٤:١١٨ ـ ١١٩.

مسألة

وسأل: كيف يبنى من «ضَرَبَ» مثل «أُخْت»؟

وليس يخلو هذا السؤال من أن يراد به: كيف يُبنى مثلُه في وزنه فقط مُعَرًّى من البدل الواقع في «أُخْت»، أو: كيف يُبنى منه مثلُ «أُخْت» ويبدل منه كما أبدل في «أُخْت»[1] و«بِنْت»[2]. فإن أراد الوجه الأول كان البناء «ضُرْبٌ»، وإن أراد الوجه الثاني لم يجز، لأن هذا البدل لم يقع إلا فيما لامه ياء أو واو نحو «أُخْت» و«بِنْت» و«ثِنْتان»[3]، وليس «ضَرَبَ» منه فيجوز البناء منه على الحد الذي ذكرت.

□ □ □

(١) أصل «أُخْت»: «أَخَوَة» فنقلوها إلى وزن «فُعْل»، وألحقوها بالتاء المبدلة من لامها بوزن «قُفْل». انظر سر صناعة الإعراب ص ١٤٩ ـ ١٥٣.

(٢) أصل «بِنْت»: «بَنَوة» فنقلوها إلى وزن «فِعْل»، وألحقوها بالتاء المبدلة من لامهابوزن «حِلْس». انظر سر صناعة الإعراب ص ١٤٩ ـ ١٥٣.

(٣) قال ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ١٥٢: «وأما إبدالهم التاء من الياء لاماً فقولهم ثِنْتان. ويدل على أنه من الياء أنه من ثَنَيْت؛ لأن الاثنين قد ثُني أحدهما على صاحبه، وأصله: ثَنَيٌ. يدل على ذلك جمعهم إياه على أَثْناء بمنزلة أَبْناء وآخاء، فنقلوه من فَعَلٍ إلى فِعْلٍ».

مســألــة

وسأل: كيف يُبنى من «قَدْ» و«هَلْ» و«بَلْ» مثل «عُصْفُور»؟

والجواب: أن «هَلْ» و«بَلْ» ونحوه لا يجوز البناء منه وهي حروف؛ لأن هذه الحروف لا يُبنى منها شيء وهي حروف؛ لأن البناء منها تصريف لها وحكم بأنها مثل المصادر، وهذه المعاني لا تصح لها مع كونها حروفاً حتى تنقل عن ذلك.

فإن قلت: فإن الحروف بمنزلة الأصوات، وقد بنوا من بعض الأصوات [٧٩/أ] / أفعالاً كقولهم «دَعْدَعَ»[1] إذا قال: داع داع، و«بَأْبَأَ الصَّبِيُّ أباه» و«بَأْبَأَه أَبوه» إذا قال: بابا، فإذا جاز بناء الأفعال من الصوت، فهلا جاز من الحرف؟

فالقول: إن هذه الأصوات التي بني منها قليلة، ومع ذلك فإن البناء لم يقع منه إلا على التقدير الذي يجوز البناء فيه استدلالاً بنظائره. وكذلك ما حكي عن بعض رواة البغداذيين أنه قال: «سألتُك حاجةً فلا لَيْتَ لي» أي: قلت لي: «لا»، و«سألتُك حاجةً فلَوْلَيْتَ لي» أي: قلت لي: «لَوْلا»، هذا مما قد جعل بمنزلة الأصوات، وليس ذلك بالأكثر، إنما هو نادر، وإذا كان

(١) دعدع بالمعز: زجرها، و: دعاها، أيضاً. وقيل: الدعدعة بالغنم الصغار خاصة.

كذلك لم يستقم القياس عليه ولا رد غيره إليه، ولكن يقاس على الأقيس وما هو أكثر، وهو أن يزاد على ما كان من هذا النحو على حرفين حرف لين، كما قال[1]:

.... وإنَّ لَوَّاً عَناءُ

ومما يدلك على أن هذا الوجه أولى من الأول، أنَّ عامَّة ما كان من الحروف والأصوات وما جرى مجراها إذا كان على حرفين فجعلته اسماً، جعل الذي يلحق به حرف لين، وليس توجد هذه الأصوات قد اشتق منها عامتها؛ ألا ترى أن «غاقِ»[2]، و«ماءِ» لصوت الشاء، و«قَبْ»، و«طِيْخ»: لوقع السيفِ، والضَّحِكِ، لم يشتق منه شيء على حد «فَعَلْتُ» غير مُضاعفَ، ولا على حد «عاعَيْتُ» و«حاحَيْت»[3] و«لالَيْت»، وعلى كلا الوجهين فقد أُزيل عنه أحكام الحروف والأصوات، وألحق بالأسماء؛ ألا ترى أن «لَوْلَيْتُ» مثل «قَوْقَيْت»[4] و«زَوْزَيْت»[5] و«لا لَيت» و«حاحَيْت» من باب «صِيْصِية»[6]، يعني أنه مضاعف، فهذا مما يبين لك أنه لا يجوز أن يُبنى من «هَلْ» و«بَلْ» شيء وهما على ما هما عليه من كونهما حرفين، فإن آثرت أن تبني منه شيئاً لزم أن

---

(١) هذه قطعة من بيت لأبي زبيد الطائي، وهو:

ليتَ شِعْري، وأينَ منِّيَ لَيتٌ؟   إنَّ لَيْتاً وإنَّ لَوّاً عَناءُ

وهو في شعره ص ٢٤ والكتاب ٢: ٣٢ وجمهرة اللغة ١: ٢٢ و٢: ٢٩ والشعر والشعراء ص ٣٠٤ والخزانة ٣: ٢٨٢ [الشاهد ٥٣٧]. وهو بغير نسبة في المقتضب ١: ٣٧٠ و٤: ٣٢ وسر صناعة الإعراب ص ٧٨٦ وعجزه في المقتضب ٤: ٤٣. والشاهد تضعيف «لَوْ» لما جعلها اسماً.

(٢) غاق: حكاية صوت الغراب.

(٣) حاحيت وعاعيت: صَوَّتُّ بالغنم.

(٤) قَوْقَت الدجاجةُ: صاحت عند البيض.

(٥) زَوْزَى: نصب ظهره وأسرع.

(٦) الصيصية: الشيء يحتمى به كالحِصْن وغيره.

تنقله فتجعله اسماً، فإذا نقلته جعلت الذاهب منه حرف علة، فيصير من الثلاثة، والحرف الذاهب الذي هو لام واوٌ، لأن ما حذف منه اللام وهو واوٌ أكثرُ من الياء، وهو قول أبي الحسن[1]. فإذا كان كذلك، فبنيت مثل «عُصْفُور» من «هَلْ» قلت: «هُلْوِيّ»[2]، ومن «بَلْ»: «بُلْوِيّ»[3]، أبدلت الثالثة ياء. ومثل «دَحْرَجَ»: «هَلْوَى[4] زيدٌ» و «هَلْوَيْتُ»[5] أبدلت من اللام الثانية ياء كما أبدلت منها في «أَغْزَيْت».

□ □ □

---

(١) ذكر ذلك أيضاً ابنُ جني في سر صناعة الإعراب ص ٦٠٣ والمنصف ٢:١٨٦ والتمام ص ٢٠٢ ــ ٢٠٣ والتنبيه ص ٥١٠ وابنُ عصفور في الممتع ص ٦٢٣.

(٢) أصله: هُلْوُوْوٌ، استثقل اجتماع ثلاث واوات مع ضم الأولى، فأبدلت الواو الثالثة ياء، فصار في التقدير: هُلْوُوْي، فاجتمعت الواو والياء، وسَبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء، فأصبح في التقدير: هُلْوُيْـي، فاجتمع مثلان ــ وهما الياءان ــ والأول ساكن، فأدغمت الياء الأولى في الثانية، فصار في التقدير: هُلْوُيّ، فأبدلت ضمة الواو كسرة للياء بعدها، فأصبح: هُلْوِيّ.

(٣) أصله: بُلْوُوْوٌ، ثم أصبح: بُلْوُيْـي، ثم بُلْوُيّ، ثم بُلْوِيّ، كما سبق في هُلْوِيّ.

(٤) أصل هَلْوَى: هَلْوَوَ، قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها رابعة، فأصبح في التقدير: هَلْوَيَ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها بعد فتح.

(٥) أصل هَلْوَيْتُ: هَلْوَوْتُ، قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها رابعة.

مسـألـة

وسأل سائل كيف تبني من «ضرب» مثل «إمّا» و«ألاّ»[1]. وهذا سؤال غير صحيح، ولا يستقيم أن يُبنى من «ضرب» شيء على مثالهما؛ لأنهما كل واحد منهما مركب؛ ألا ترى أن «إمّا» لا تخلو من / أن تكون «إمّا» التي في [٧٩/ب] قوله ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ﴾[2]، ﴿وَإِمَّا تَخافَنَّ﴾[3]. وهذه «إن» الجزاء ألحقت «ما» كما ألحقت في قوله ﴿أَيْنَما تَكُونوا يُدْرِككُّم المَوْتُ﴾[4]. أو تكون «إمّا» التي في قوله ﴿إمّا أَنْ تُعَـذِّبَ وإمّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهم حُسْناً﴾[5]. وهذه أيضاً مركبة عند سيبويه[6]؛ ألا ترى أنه على هذا حمل ما أنشده من قول الشاعر[7]:

---

(١) في الأصل: إلاّ.

(٢) سورة مريم: ٢٦.

(٣) سورة الأنفال: ٥٨.

(٤) سورة النساء: ٧٨.

(٥) سورة الكهف: ٨٦.

(٦) الكتاب ١:٢٦٦ ـ ٢٦٧ تحقيق هارون.

(٧) هو دريد بن الصمة كما في شرح أبيات سيبويه ١:٢٠٨ ـ ٢١١ وفرحة الأديب ص ١٦٨ ـ ١٦٩ والعيني ٤:١٤٨ والخزانة ١١:١٠٩ ـ ١٢١ [الشاهد ٩٠٢]. وهو بغير نسبة في الكتاب ١:٢٦٦ و٣:٣٣٢ والمقتضب ٣:٢٨ وشرح المفصل ٨:١٠١، ١٠٤ والمسائل البغداديات ص ٣٢١، ٣٢٢. والبيت من قصيدة يرثي بها معاوية أخا الخنساء. وذكر ابن السيرافي أنه يروى: «لقد كذبتكِ نفسكِ فاكذِبيها...» =

لقد كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكْذِبَنْها فإنْ جَزَعاً، وإنْ إجْمالَ صَبْرِ

على أن المعنى: فإمّا جزعاً وإما إجمال صبر. فإن كان كذلك لم يجز أن تبني من «ضرب» شيئاً مثل «إمّا» هذه؛ لأنك كأنك تقول للمسؤول: اجعل المتصلة منفصلة بأن تحذف منها ما هو منها، وتضم إليها شيئاً ليس منها، وتجعل الكلمة مع ذلك حرفاً، وهي اسم متمكن أو فعل متصرف، وهذا بيّن الفساد.

وكذلك «ألّا» هي في ما ذكرنا مثل «إمّا» ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون «أن» الناصبة للفعل، أو المخففة من الثقيلة، ضمت إليها «لا»، أو تكون «ألّا» التي تستعمل للتحضيض، وإنما هي «هَلْ» ضمت إليها «لا»، فتغير المعنى لذلك، كما تغير المعنى في «لو» لما ضمت إليه «لا» في «لولا»، والهمزة بدل من الهاء. فالبناء من هذا لا يجوز، ولكن لو قلت: ابن من «أمّا» المفتوحة الهمزة، ومن «إلّا» التي للاستثناء المكسورة الهمزة، بعد أن تنقلهما فتجعلهما اسمين، لكان سؤالاً صحيحاً في «أمّا» بلا خلاف علمته، وفي «إلّا» التي للاستثناء في قول سيبويه[1] وأصحابه، ومن ثَمَّ قال: إنك لو سميت بها رجلاً لأعربت [ولم][2] تحك. ولم يجز في قياس قول البغداذيين على ما حكاه محمد بن يزيد من قولهم، لأنه حكى عنهم أنهم يقولون إنّ تقديرها «إن

= وتبعه الغندجاني في فرحة الأديب، وذهبا إلى أنه يخاطب امرأته، وقد أنشد الغندجاني الأبيات التي منها البيت الشاهد. وذكر البغدادي في الخزانة ١١:١١٦ أنه لم يتنبه أحد من شراح أبيات سيبويه إلى هذه الرواية غير ابن السيرافي. كذبتك نفسك. أي في ما تزعمين من محاولة تخفيف ما أجد من الحزن عليه، فاكذبي نفسك، فإما أن أجزع عليه جزعاً، وإما أن أجمل الصبر إجمالاً. وإجمال الصبر: عدم الشكوى إلى الخلق.

(١) قال: «وكان يقول: إلّا التي للاستثناء بمنزلة دِفْلَى» الكتاب ٣:٣٣٢ يعني أنها مفردة.

(٢) ولم: تتمة يقتضيها السياق. ولم أقف على عبارة سيبويه هذه. ولعله يريد العبارة التي أثبتُها في الحاشية السابقة.

لا»[1]. ولكان الجواب أن يقول في مثال «أمًّا» من «ضربت»: «ضَرْبا كما ترى» في النكرة.

فإن قلت: فكيف لم تقل فيه «أَضْرَب»، فتجعل الهمزة زائدة؛ لأن من قول سيبويه أنها إذا وقعت أولاً حُكم بزيادتها حتى يقوم ثَبَتٌ يخرج عن ذلك[2]؟

فالقول: إنك لم تفعل هذا ورفضته، لأنك لو فعلته لحكمت بأن الفاء والعين من موضع واحد، وما كانت فيه الهمزة فاء أكثر مما كانت فاؤه وعينه من موضع واحد، فقست على الأكثر، وعدلت إليه عن الآخر.

فإن قلت: فهلا قلت «ضَرْبَنٌ»، فكررت اللام بإزاء الألف؛ لأن الألف وإن لم تكن في الأسماء والأفعال أصولاً، وإنما تكون زيادة أو منقلبة، / فإنها [٨٠/أ] في الحروف أصل. وإذا كان أصلاً وجب أن توازي به اللام؛ ألا ترى أنك لو بنيت مثل «جَعْفَر» من «ضربت» لقلت «ضَرْبَبٌ»، فكررت اللام، ولم تقل «ضَرْبا».

فالقول: إنها وإن كانت في الحروف كما وصفت، فإنها في الأسماء كما ذكرنا من كونها زيادة أو منقلبة، وأنت إذا بنيت من حرف على مثال حرف شيئاً من هذه الأسماء المتمكنة أو الأفعال المتصرفة، فقد أخرجتَه إلى حيز الأسماء، وإذا أخرجتها إلى حيزها وجب أن تكون الألفات فيها على حد الألفات في الأسماء؛ ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بـ«على» أو «إلى»

---

(١) لم أقف على حكاية المبرد في كتبه، وذكرها منسوبة إليه ابنُ السراج في الأصول ١: ٣٠٠، وذكر أنهم خففوا «إنَّ» لكثرة الاستعمال، وأدغمت في لا. وفي الإنصاف ص ٢٦١ أن هذا مذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين. وكذا في شرح المفصل ٢: ٧٦.

(٢) يريد بذلك أنها إذا وقعت أولاً رابعة فصاعداً فهي زائدة إلا أن يدل دليل على أصالتها. الكتاب ٤: ٣٠٧.

أو «متى» أو «بلى» لجعلت الألفات فيها منقلبة، وإن كانت قبل النقل على خلاف هذا الوصف، فكذلك الألف في «أمّا» تكون في الآخر، إذا نقلت الكلمة فجعلتها اسماً، زائدةً للإلحاق، كما تكون في «أَرْطَىً»[1] كذلك. ولا فصل بين «إلّا» فيما ذكرنا وبين «أَمّا» عندنا، إلا أنك تكسر الفاء، كما أنه في «إلّا» كذلك.

□ □ □

(١) الأرطى: شجر يدبغ به.

مسألة

وسألتَ ـ أعزك الله ـ فقلتَ: ما مثل «آوَّتاه»؟

والقول في ذلك: إنه لا يخلو من أن تكون الهمزة المبدوء بها في الكلمة أصلاً أو زائدة. فإن كانت أصلاً كانت «فاعِلة». فأما حركة العين فلا تخلو من أن تكون من أقسام الحركات الثلاث. فالذي يجوز أن تتحرك به الكسرةُ أو الفتحة، فإن قدرتَ حركتَها الكسرة كانت «فاعِلة» بمنزلة «العاقِبة» و«العافِية» وما أشبه ذلك مما يكون على «فاعِلة». وإن قدرتَ الفتحة كانت بمنزلة «الطابَق» و«التابَل»[1] وما أشبه ذلك. ولا يستقيم أن تقدر حركة العين بالضم؛ لأنه ليس في كلامهم مثل «كابُل»[2]. والأول أوجه ـ عندي ـ لأنه أكثر في الأسماء وأوسع تصرفاً؛ ألا ترى أنه قد جاء في الأسماء نحو «الكاهِل»[3] و«الغارِب»[4]، وفي المصادر نحو «العاقِبة» و«العافِية»، وجاء

---

(١) التابل: أبزار الطعام، كالكمون والكسبرة ونحوهما.

(٢) كابل: بلد.

(٣) الكاهل: الحارك، وهو ما بين الكتفين.

(٤) الغارب: ما بين السنام والعنق.

اسماً للجمع نحو «الجامِل»[1] و «الباقِر»[2] و «السامِر»[3] و «الدابِر»[4]، وفي الصفات من الكثرة في نحو «ضارِب» على ما لا خفاء به.

وإن كانت الهمزة زائدة كان وزنها «أَفْعلة»، وحركةُ العين لا تخلو من أقسام الحركات الثلاث.

فإن قلت: فعلى أيّ هذه الأوزان تحمل؟

فالقول: إنه لا يجوز أن تُحمل على واحد منها؛ ألا ترى أن الهمزة لو كانت زائدة لوجب أن تكون الألف منقلبة عن الفاء، والفاء التي يقدر انقلاب هذه الألف عنها تكون همزة، وهي التي يكون انقلاب / الألف عنها في هذا النحو [٨٠/ب] في الأمر العام الشائع. فلو كانت العين متحركة بالكسرة لوجب أن تبدل منها الياء، كما أبدلوها منها في «أَيِمَّة». ولو كانت متحركة بالفتح لوجب على قول أبي الحسن أن تبدل منها الواو، كما تقول «هذا أَوَمّ[5] من هذا». وكذلك لو كانت متحركة بالضمة. فثباتُ الألف بعد الهمزة دلالةٌ على أنها زائدة، وأنها ليست بفاء كالتي في «آدَم»[6] و «آخَر» ونحوه. وإذا ثبتت زيادة الألف بعد الهمزة ثبت أن الهمزة في «آوَّتاه» فاءٌ، ليست زيادة على تقدير حركة المدغم، بالكسرة، لا تصح فيه لأنه لو كان كذلك لكانت «أَفْعِلة»، و «أَفْعِلة» بناء يختص الجموع، وليست الكلمة بجمع.

---

(١) الجامل: الجِمال.
(٢) الباقر: البقر.
(٣) السامر: السُّمَّار.
(٤) لم أقف على نص لأحد يقول فيه إن الدابر اسم جمع.
(٥) يعني إذا بنى من «أَمَمْتُ» على «أَفْعَلَ». المنصف ٢ : ٣١٥. ورأيه هذا حكاه عنه المازني في كتابه «التصريف» الذي شرحه ابن جني، وسمى الشرح «المنصف».
(٦) في الأصل: «آده» ولم أقف عليه في كتب اللغة.

فإن قلت: فـ «أَفْعُلة» قد جاء في الآحاد نحو «أَسْنُمة»[1]، فهلا حملت الكلمة عليه؟

فالقول إن ذلك لا يصح حملها عليه لقلته، ولما ذكرته لك مما كان يلزم من إلقاء حركة المدغم في الفاء.

فإن قلت: فهل يجوز أن تقدر انقلاب الألف في «آوّتاه» عن الياء وعن الواو؛ لأن الياء خاصة قد أبدلت منها ساكنةً الألفُ في مواضع، كقولهم في «الحِيْرة»: «حاريّ»، وفي «طَيِّـىء»: «طائيّ»، وقال سيبويه في «آية» و «راية» و «ثاية»[2]: «قال غيره ــ يعني غير الخليل ــ: إنه فَعْلة، وأبدلت الألف من الياء»[3]. وأخذ بعض[4] البغداديين هذا منه، فقال في قولهم «ضَرَبَ عليه سايةً»: «إنما هو سَيّة، أبدلت الألف من الياء المنقلبة عن الواو». وقال[5] في «داوِيّة»[6]: إن الألف أيضاً منقلبة عن الواو. كأنه لما رآهم يقولون «الدَّوّ» و «دَوِّيّة» و «داوِية» ذهب إلى انقلاب الألف، كما قال سيبويه ذلك في باب «ثاية» و «راية»؟

---

(١) أسنمة: اسم موضع.

(٢) الثاية: مأوى الغنم والبقر. ولم يذكر سيبويه في هذا الموضع من الكتاب ٤ :٣٩٨ سوى غاية وآية.

(٣) الكتاب ٤ :٣٩٨. وهذا قول الفراء كما في الزاهر ١ :٣٤٢، وكذا في اللسان (أيا) ١٨ : ٦٦ عن كتاب المصادر للفراء.

(٤) هو الفراء كما في اللسان (سوا) ١٩ :١٤٢: «الفراء: الساية: فَعْلة من التسوية». وفيه: ضَرب لي ساية، ومعناها: هيّأ لي كلمة سوّاها عليّ ليخدعني. وفي الفاخر ص ١٠٦: «قال الفراء أو غيره: معناه طريق. أي: جعل لما يريد أن يفعله به طريقاً. وهي فَعْلة من سَوَّيْت، كان الأصل فيها سَوْية...». والقول في الزاهر ١ :٣٤١ــ٣٤٢ بغير نسبة.

(٥) هو الفراء كما في التمام ص ٢٣٣ وشرح اختيارات المفضل ص ١٠٠٣ ــ ١٠٠٤ والفاخر ص ١٠٦.

(٦) الداويّة والدَّوِّية والدَّوّ والدَّوِّيّ والداوِية: المفازة.

فالقول: إن تقدير انقلاب الألف في هذه الكلمة عن أحد هـذين الحرفين لا يصح من حيث جاز انقلابها عن الياء فيما ذكرت؛ لأنها في هذا الموضع لو كانت واواً أو ياء للزم تحركُها بإلقاء حركة المدغم عليها، وإذا حركت لم تقلب؛ ألا ترى أنهم يقولون «رَجُل أَيَلٌّ»[1] و «الإِوَزّ»، وقالوا في جمع «وَدٍّ»: «أَوُدٌّ»، قال[2]:

إنِّي كـأنّي لـدى النُّعْمَـانِ أَخْبـره　　　بعضُ الأَوُدِّ حـديثاً غيـرَ مكذوبِ

فصححوا الواو والياء في هذه المواضع لما لزم تحريكها. على أن قولهم «تَأَوَّهَ» وظهور الهمزة يوضح أن تلك الهمزة فاء في الكلمة، قال[3]:

....　　　................ تَأَوُّهاًوذَمِيلا

وإذا ثبتت الهمزة فاء ثبتَ أن الألف زائدة. وكما أن قولهم «تَأَوَّهَ» يدل على أن الهمزة / فاء، كذلك يدل قولهم «تَأَلَّهَ»[4] على أن الهمزة فاء الفعل، [٨١/أ] وأنّ من قال[5]: إن إلهاً مـأخـوذ من وَلَهِ العِبادِ إليه مخطىءٌ خطأً فاحشاً؛ ألا ترى أن أبا زيد أنشد لرؤبة[6]:

سَبَّحْـنَ واسْتَـرْجَـعْنَ مِـنْ تَـأَلُّـهي

---

(١) رجل أيل: قصير الأسنان.

(٢) هو النابغة الذبياني. والبيت في ديوانه ص ٥٠. وهذه رواية ثعلب في مجالسه ص ٥٤٠، فقد قال قبله: «يقال: رجل وُدٌّ ووِدٌّ ووَدٌّ، وجمعه أَوُدٌّ، من المودة». وفي الاشتقاق ص ١١٠ عن أبي عبيدة أنه جمع «وَدٍّ». وأنشده أبو علي في المسائل العسكريات ص ٣٨، وذكر أنه يروى أيضاً «الأَوَدّ» وقال: «والمعنى: الأَوَدِّين؛ ألا ترى أن البعض يقتضي أن يكون لِكُل».

(٣) لم أقف عليه.

(٤) تألّه الرجلُ: نَسَكَ.

(٥) نسب هذا القول في البحر المحيط ١:١٥ إلى الخليل.

(٦) أنشده منسوباً إلى رؤبة في كتاب الهمز ص ٩ ــ ١٠. وهو في ديوانه ١٦٥ والمحتسب ١:٢٥٦ وشرح المفصل ١:٣.

ومن قال في «وِشاح»: «إِشاح»، ورأى بدل الهمزة من الواو المكسورة [فكسروا][1]، لم يقل «تَوَشَّحَ» إلا بتصحيح الواو.

فأمّا من ذهب إلى أن الألف في «داوِيّة» بدل من العين التي هي واو، فقوله لا دلالة عليه؛ لأنه يجوز أن يكون بنى من «الدَّوِّ» «فاعِلة»، وألحقه ياءي النسب، فحذف اللام كما حذف مما أنشده من قوله[2]:

كَأْسُ عَزِيزٍ من الأعنابِ عَتَّقَها ... لِبعضِ أَرْبابها حانِيّةٌ حُومُ

وكما قالوا «رجل ضاويّ»، وإنما هو «فاعِلٌ» من «الضَّوَى»[3]، ألحق ياءي الإضافة كما ألحق في قولهم «أَحْمر» و«أَحْمرِيّ» و«أَعْجَم» و«أَعْجَمِيّ»، والمعنى واحد. وكذلك يجوز أن تكون «داويّة». وإذا احتمل هذا فلا دلالة على ما ذهب إليه من أن الألف في «داويّة» بدل من الواو. ومنع من ذلك أن الواو لم يكثر بدل الألف منها كما أبدل من الياء فيما ذكرنا، وفي نحو «عاعَيْتُ»[4] و«حاحَيْتُ»[5]. وإذا كانت مواقع البدل ينبغي أن تُعتبر كما تُعتبر مواقع الزيادة، فنفسُ الحرف المبدل أولى بأن تعتبره. فأمّا ما أنشده أبو زيد من قوله[6]:

---

(١) كذا في الأصل وأرى أنها زائدة.

(٢) هو علقمة بن عبدة. والبيت في ديوانه ص ٦٨ وشرح اختيارات المفضل ص ١٦٢٠ [المفضلية ١٢٠] وكتاب الاختيارين ص ٦٤١ وسر صناعة الإعراب ص ٦٧٠. حوم: جمع حائم. ويروى «عانيّة» نسبة إلى «عانة»، وهي قرية على شاطىء الفرات، ولا شاهد فيه حينئذٍ.

(٣) الضوى: الهزال.

(٤) عاعيت: صحت بالمعز عاء، وهو زجر لها.

(٥) حاحيت: صحت بالضأن حاء، وهو زجر لها.

(٦) هذه قطعة من البيت التالي:

والخيلُ قد تُجْشِمُ أَرْبابَها الشِّـ ... ـقَّ، وقد تَعْتَسِفُ الداوِيَةْ

وهو لعمرو بن مِلْقَط كما في النوادر ص ٢٦٨ وسر صناعة الإعراب ص ٦٧١ وشرح المفصل ١٠: ١٩ والخزانة ٩: ٢١ [عند الشاهد ٦٨٤]. تجشم أربابها: تكلفهم. والشق: المشقة. والاعتساف: المشي على غير الطريق المسلوكة.

والخيلُ قَدْ . . . . تَعْتَسِفُ الدّاوِيَةْ

فإن شئت قلت: بنى من «الدَّوّ» «فاعِلة»[1]، وأبدل من اللام الياء كما أبدل منها في «غازِية». وإن شئت قلت: أراد «الداويّة» المحذوفة اللام كـ «الحانيّة» إلا أنه خفف كما خففها فيما أنشده أبو زيد[2]:

بَـكِّي بـعـيـنـكِ واكـفَ الـقَـطْـرِ إبْنَ الحَـواريْ العـالِيَ الـذِّكْـرِ

ثم نرجع إلى المسألة، فنقول: إن الهمزة قد ثبت أنها فاء الفعل في الكلمة، وثبت أن الألف زائدة فيها، إما أن تكون ألف «فاعِل» أو «فاعَل»، إذ لم يجز أن تكون الهمزة زائدة والألف منقلبة عن الفاء، بدلالة ثباتها ألفاً، وأنها لو كانت فاء لم تثبت ألفاً؛ ألا ترى أنهم قالوا «أَيِمّة» فقلبوا، ولم تثبت الفاء كما ثبتت في «أَوَى» و «إِوَزّ».

فإن قلت: هَلَّا لم يجز أن يكون وزنها «فاعَلة» لأنها لو كانت كذلك للزم أن تنقلب اللام ألفاً لوقوعها طرفاً وانفتاح ما قبلها، كما أنك لو قلت [٨١/ب] / «أَقْواه زَيْدٌ» تريد «أَفْعَلَهُ» من «القُوَّة» لانقلبت ألفاً، وفي صحة الواو وسكون ما قبلها دلالة على أنها لا يجوز أن تكون «فاعَلة»؟

قيل: لا يجوز أن لا تكون «فاعَلة» لما ذكرت؛ لأنه لو امتنع أن تكون على هذا الوزن لما أوردته لامتنع أيضاً أن تكون «فاعِلة»؛ لأنك لو بنيت «فاعِلة» من القُوّة للزم انقلاب اللام ياء، كما لزم انقلابها في «غازِيـة»

(١) وأصلها في التقدير «داووة» ثم قلبت الواو الآخرة ياء لانكسار ما قبلها ووقوعها طرفاً.

(٢) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيات كما في النوادر ص ٥٢٧. وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٣ نقلاً عن النوادر. وذكر بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٦٧٢ والمحتسب ١: ١٦٣، ٣٢٣. واكف القطر: ما انهمر منه. ويريد بابن الحواري: مصعب بن الزبير. والشاهد في قوله «الحواري» بياء واحدة، وأصله «الحواريّ» بياءين، فحذف الآخرة.

و «مَحْنِية»، وكما[1] لزم انقلابها ألفاً في «أَقْوَى زيدٌ عمراً»، فكما أن ما أوجب من قلب اللام في «فاعِلة» إلى الياء لم يمنع من الحكم بأنها «فاعِلة»، وإنما جاز ذلك في الموضعين جميعاً لأن الكلمة لما لم تصرَّف، ولم تقع اللام طرفاً، لم يلزم فيها انفصال أحد المثلين من الآخر، كما لزم ذلك في باب «قُوّة» و «حُوّة»[2]، لتصرفهما، فلما لم يلزم ذلك صارا بمنزلة الصحيح؛ ألا ترى أن منهم من أدغم ﴿حَيَّ عن بَيِّنةٍ﴾[3]، و[4]:

عَيُّوابِأَمْرِهِمُ . . . .

لمّا اجتمع المثلان لازمين في هذه الكلمة، فجعل ذلك بمنزلة الصحيح، وإن كانت هذه اللام هي التي في «يُحْيِـي» و «لم يُحْيِ» و «أريد أن يُحْيِـيَ». فإذا جعلوا هذه المتصرفة في هذا الموضع لما لزم بمنزلة الصحيح، كانت هذه الكلمة التي لم يصرف منها[5] فعل ولا غيره أجدرَ أن تكون بمنزلة الصحيح في لزوم الإدغام لها، مع بنائهم إياها على التأنيث.

---

(١) في الأصل: «كما» بدون واو.

(٢) الحوة: سمرة الشفة.

(٣) سورة الأنفال: ٤٢. قرأ ابن كثير في رواية قنبل، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وعاصم في رواية حفص: ﴿من حيّ﴾ بياء واحدة مشددة. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، ونافعٌ، وابن كثير في رواية البزي ﴿من حيـي﴾ بياءين: الأولى مكسورة والثانية مفتوحة. السبعة ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧ والكشف ١: ٤٩٢ وحجة القراءات ص ٣١١ والبحر ٤: ٥٠١، وزاد ابن الجزري في النشر ٢: ٢٧٦ أن يعقوب وخلفاً قرأا بياءين أيضاً. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢: ١٨٨.

(٤) هذه قطعة من بيت لعبيد بن الأبرص، وهو:

عَـيُّـوا بِـأَمْـرِهِـمُ كـمـا عَـيَّـتْ بِـبَـيْـضَـتِـهَـا الحَـمَـامَـةْ

وهو له في ديوانه ص ١٢٦ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٤٣٠ والاقتضاب ٣: ٦٧ ـ ٦٩ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٣٥٦ ـ ٣٦٣، وغير منسوب في الكتاب ٤: ٣٩٦ والمنصف ٢: ١٩١.

(٥) في الأصل: منه.

ومثل ذلك في الإدغام ما قاله سيبويه[1] في جمع «هَبَيّ»[2] و«هَبَيّة» من أن جمعه «هَبايٌّ» بالإدغام. ووجه قوله أنه لما جرى مجرى الصحيح في الواحد لسكون ما قبله وتعاقب حركات الإعراب عليه، جعله بمنزلة «مُرِضّة»[3] ونحوها، فقال في الجمع «هَبايّ» كما تقول «مَراضّ».

وحكي عن أبي عثمان، وأبي عمر أيضاً، أنه قال: أقول «هَبايِيُ» فأُظهر ولا أُدغم؛ لأن ما بعد ألف الجمع حكمه أن يكون متحركاً. كأن أبا عثمان جعله بمنزلة «مَعايٍ»، ولم يجعله بمنزلة «مَراضّ»؛ لأن الضاد الثانية ملازمة للأخرى، والياء الثانية لا تلزم الأولى في «مَعايٍ»؛ ألا ترى أنها تسقط في الجر والرفع، فلما لم تلزم لم يجز الإدغام، ولم يجز الإدغام في حال النصب كما لم يجز في قوله ﴿أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾[4] من حيث كانت تسكن في الرفع، وتحذف / في الجزم، والفصل بينه وبين «مُعْيِية» بيّن؛ لأن الإدغام [٨٢/أ] كما لم يجز في واحد «مَعايٍ» لتصرفه، كذلك لم يجز في جمعه لذلك وأن الثاني منهما غير لازم، وليسَ كذلك الواحد من «هَبايّ»؛ ألا ترى أن كل واحد من المثلين قد لزم صاحبه في الواحد ولم ينفصلا، وكما كانا في الواحد بمنزلة الصحيح في هذا المعنى، كذلك كانا في الجمع بمنزلته، فكان تشبيهه بـ «مَراضّ» لما ذكرنا أولى من تشبيهه بـ «مَعايٍ». وإذا كانوا قد قالوا في جمع «حَياء»[5]: «أَحِيَّة»[6] و«أَحْيِية»، فأجازوا الإدغام مع أن الثانية لا تلزم الأولى في كثير من تصرف الكلمة كلزوم الأولى الثانية، وجب أن لا يجاز في «هَبايّ» إلا الإدغام؛ لأن الثانية ملازمة غير مفارقة.

---

(١) الكتاب ٤: ٤١٥ وليس فيه هبيّة.

(٢) الهبي: الصبيّ. والهبية: الصبيّة.

(٣) المرضّة: تمر ينقع في اللبن فتصبح الجارية فتشربه.

(٤) سورة الأحقاف: ٣٣ وسورة القيامة: ٤٠.

(٥) الحياء: فرج الناقة.

(٦) في الأصل: «حية» والصواب ما ذكرت. انظر الكتاب ٤: ٣٩٦، ٣٩٧.

ويدل على صحة قول سيبويه في هذه المسألةِ هذه الكلمةُ؛ ألا ترى أنهم ألزموها الإدغام، ولم يجعلوها كـ «فاعِلة» من «قَوِيْتُ» لما لزمت حالة واحدة من الجمود والامتناع من التصرف. على أن لهذه الكلمة مزية في التصحيح على قولك في جمع «هَبَـيّ»: «هَبايّ»، وذلك أنها مبنية على التأنيث، والبناء على التأنيث قد جاز معه ما لم يجز مع غيره؛ ألا ترى أنهم قد احتملوا له نحو «تَـرْقُـوة»[1] و «عَرْقُوة»[2] و «قَلَنْسُوة»، ولولا البناء على التأنيث لم يكن هذا النحو في الأسماء[3]. وكذلك «النِّهاية» و «الشَّقاوة»[4]. وكما جاز هذا النحو في تاء التأنيث لما كان بناء الكلمة عليها، ولم يكن التذكير أولاً ثم دخل التأنيث بعدُ، كذلك احتملوا ذلك في الاسم إذا بني على التثنية نحو «مِذْرَوانِ»[5] و «عَقَلْتُه بِثِنايَيْنِ»[6] وهاتان لما بنيتا في أول أحوالهما على التثنية لم[7] يفرد لهما، ولولا ذلك لم تصح الواو كما لم تصح في نحو «رجل مِغْزَىً» إذا بنيت منه مثل «مِحْرَب»[8].

ونظير هذا في التثنية من الجمع قولهم «مَقْتَـوُون» في أحد قـولي سيبويه[9]

---

(١) الترقوة: مقدم الحلق حيث يترقى النفس.

(٢) العرقوة: واحدة العرقوتين، وهما خشبتان تعترضان على فوهة الدلو.

(٣) يعني الاسم المعرب الذي آخره واو قبلها ضمة.

(٤) لولا التاء لوجب قلب الياء والواو همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة.

(٥) المذروان: طرفا الأليتين. والجانبان من كل شيء. ولولا البناء على التثنية لوجب أن يقال: مذريان؛ لأن الواو كانت تكون طرفاً كلام مِعْزَىً.

(٦) عقلت البعير بثنايين: عقلت يديه جميعاً بحبل أو بطـرفي حبل. ولو لم تبن الكلمة على التثنية لوجب أن يقال: عقلته بثناءين، لتطرف الياء بعد ألف زائدة.

(٧) في الأصل: ولم.

(٨) رجل محرب: شديد الحرب شجاع.

(٩) الكتاب ٣: ٤١٠. والقول الآخر: أنّ له مفرداً، وهو مَقْتَويّ، وهو بمنزلة الأشعريّ والأشعرين. والمقتوون: الخدّام.

حيث[1] لم يكن لـه واحد يُفـرد. يـريـد أنـه لمـا بني «مِـذْرَوانِ» على التثنية، كذلك بني هذا على الجمع حيث لم يفرد له واحد من هذا اللفظ، كما لم يستعمل واحد «مِذْرَوَيْنِ». وقال فيه أيضاً: «إن شئت قلت: جاؤوا به على الأصل كما قالوا مَقاتِوة، حدثنا بذلك أبو الخطاب»[2] يريد: إن شئت صححت الواو في جمع التصحيح[3] / كما صحت في جمع التكسير؛ لأن جمع التصحيح[4] قد جرى مجرى التكسير؛ ألا ترى أنهم قالوا «الأَشْعَرون» كما قالوا «الأشاعرة»، كأنهم كسّروا «أَشْعَر»، كما أنهم في «الأَشْعَرُون» إياه جمعوا، فكما أجروا التصحيح مجرى التكسير في هذا، كذلك أجروه مجراه في التصحيح. [٨٢/ب]

ويحتمل ـ عندي ـ وجهاً ثالثاً، وهو أن تكون الواو صحت في هذا الموضع ليكون تصحيحها دلالة على إرادة النسب وأمارة له، كما صحت العين في «عَـوِرَ» و «اجْتَوَرُوا» ليكـون دلالـة على أن المـراد «اعْـوَرَّ»[5] و «تَجاوَروا»، فكذلك صححت في «مَقْتَوِيّ» ليكون التصحيح دلالة على إرادتهم النسب، قال أبو عثمان[6]: ولم يـجئ في كلامهم مثل «مَقاتِوة» إلا قولهم «قوم سَواسِوة»، سمعته من أبـي عبيدة.

وإذا كان البناء على التأنيث وما أشبه التأنيث من التثنية والجمع قد احتمل ما لا يحتمله غيره من تصحيح ما لا يصحح إذا لم يقع البناء على التأنيث؛ كانت هذه الكلمة جديرة بالتصحيح لبنائها على التأنيث مع ما ذكرنا من ملازمة المثل الثاني الأول، وأنها لا تتصرف.

---

(١) في الأصل: «حين» والتصويب من الكتاب.
(٢) الكتاب ٣: ٤١٠.
(٣، ٤) في الأصل: «الصحيح».
(٥) في الأصل: «اعوارّ».
(٦) انظر اللسان (قتا) ٢٠: ٣٠ حيث نقل نص أبـي علي بتصرف.

والدليل على أنها مبنية على التأنيث وأن التاء له ما حكاه أبو الحسن من أنهم يقولون «آوَّتاهُ»، وإبدالهم إياها تاء في الدرج، ولا يمتنع بناؤها، وأنها لم تتصرف للحاق تاء التأنيث بها؛ ألا ترى أنهم قد قالوا: كان من الأمر ذَيَّة وذَيَّة، وكَيَّة وكَيَّة، فألحقوا تاء التأنيث هذه الأسماء وإن كانت مبنية. وقالوا «هَيْهاة»، فألحقوها التاء. وقالوا «منه» في الوقف. وألحقوا التاء في الحروف في نحو «لاتَ» و«ثُمَّتَ» و«رُبَّتَ». فإذا لحقت الحروف لم يمنع أن تلحق هذه الكلمة أيضاً.

فإن قلت: ما حروف هذه الكلمة؟

فالقول: إن الفاء منها همزة، والعين واللام واوان. أما كون الفاء همزة فقد تقدمت الدلالة عليه. وأما العين فبيِّن أنها واو؛ ألا ترى أنها لو كانت ياء لم تصح الواو المدغم فيها، كما لم تصح في «سَيِّد» ونحوه.

فإن قلت: فلم لا تكون اللام همزة وقد أبدلت واواً للتخفيف على حد قولهم [في][1] أَبو أَيّوب: «أَبُوَيُّوب»[2]، وكما قالوا في المتصل «سَوَّة»[3] في «سَوْءة»؟

قيل: لا ينبغي ذلك لأمرين: / أحدهما أن هذا النحو من القلة بحيث [٨٣/أ] لا يجب أن يقاس عليه. والآخر أنه لو كان كذلك لكان التحقيق قد جاء فيه كما جاء في «سَوْءة»، ولم يجئ هذا النحو مثل «النَّبِيّ» و«البَرِيَّة» و«الخابِية». ومن هنا يفسد قول من قال[4]: إن «أَوَّل» مأخوذ من «وَأَلَ». ويفسده أيضاً قولهم «أُولَى»، لأنه لو كان كما زعم لجاز تصحيح الفاء. وعلى

---

(١) في: تتمة يقتضيها السياق.

(٢، ٣) هذا قول بعض العرب كما في الكتاب ٣: ٥٥٦.

(٤) هو الفراء، حكاه عنه ثعلب كما في المنصف ٢: ٢٠٢ والممتع ص ٥٦٤. ونسب في مشكل إعراب القرآن ص ٩١ إلى الكوفيين.

أن باب «قُوّة» أكثر من باب «أَجَإ»[1] بكثير، ولو لم يكن إلا هذا لكان كافياً. والهاء قد تقدم أنها للتأنيث بدلالة ما حكاه أبو الحسن من قولهم «آوّتاه»، وقلبهم لها في الصلة تاء، كما فعل بغيرها مما ألحق للتأنيث.

فأمّا قولهم «تَأَوَّه» فيحتمل ـ عندي ـ قولين: أحدهما ـ وقد قيل[2] ـ أنه يكون مأخوذاً من جملة الكلام، كقولهم «هَلَّلَ» و«لَبَّى»، فأُخذ من حروف قولنا «لا إله إلا الله» حروفٌ صيغ منها هذا الفعل، وكذلك أُخذ «لَبَّى» من «لَبَّيْكَ» مع ما فيه من حرف التثنية. فكما أُخذ من الكلمة وما فيها من حرف التثنية، كذلك أخذ من هذه الكلمة مع ما فيها من تاء التأنيث.

فإن قيل: فما تنكر أن يكون «هَلَّلَ» من الإهلال الذي هو الصوت كقولهم «اسْتَهَلَّ المولود»[3]، وقوله[4]:

يُهِلُّ بالفَرْقَدِ رُكْبانُها ....

ونحو ذلك؟

قيل: لو كان على هذا الذي ذكرته لكان «هَلَّلَ» قد استعمل في المواضع التي يستعمل فيها «أَهَلَّ»، فيقال: هَلَّلَ المولود، وهَلَّلَ بالحجّ. ففي امتناعهم من ذلك وقصرهم «هَلَّلَ» على من قال «لا إله إلا الله» دلالة على

---

(١) أجأ: جبل لطيّئ. يريد أبو علي بهذا أن ما عينه ولامه واوان أكثر مما فاؤه ولامه همزتان.

(٢) في الصحاح (أوه) ص ٢٢٢٥: وقد أَوَّهَ الرجلُ تأويهاً، وتَأَوَّهَ تَأَوُّهاً: إذا قال أَوَّهْ».

(٣) استهل المولود: صاح عند الولادة.

(٤) هو عمرو بن أحمر. وعجزه: «كما يُهِلُّ الراكبُ المُعْتَمِرْ». وهو في شعره ص ٦٦ كما نسب إليه في اللسان (ركب) ١: ٤١٥. وبعده فيه: «يعني قوماً ركبوا سفينة، فغُمَّت السماء، ولم يهتدوا، فلما طلع الفَرْقَد كَبَّروا لأنهم اهتدوا للسمت الذي يؤمّونه». والفرقد: نجم. وقيل: يريد أنهم في مفازة بعيدة من المياه، فإذا رأوا فرقداً ـ وهو ولد البقرة الوحشية ـ كبّروا؛ لأنهم قد علموا أنهم أصبحوا قريبين من الماء.

ما قلناه، وأنه مأخوذ من حروف الكلمة على حد قولهم «بَأْبَأَ»[١] و«دَعْدَعَ»[٢] و«تَأْتَأَ بالتَّيْس»[٣] و«سَأْسَأَ بالحمار»[٤]، إذا صَوَّتَ بهذه الأصوات المأخوذة هذه الأمثلة منها. وكذلك «لَبَّى» لا يكون «لَبَّبَ»[٥]، ثم أبدل على حد «تَقَضَّيْت».

والآخر: أن تكون الهاء لغة في الكلمة، فتكون اللام مرة هاء ومرة واواً، كما أن «سَنة» كذلك، لقولهم «أَسْنَتُوا»[٦]، فأبدل من الياء المنقلبة من اللام في «سَنَوات» التاء، وقولهم «ساناه»[٧]، فاللام واو على هذا. وقالوا «سَنْهاء»[٨].

وكذلك «عِضة»[٩] في من قال «بعير عاضِهٌ»[١٠]، وقال[١١]:

.... نِسْعٌ لها بِعضاهِ الأرضِ تَهْزيزُ

فاللام عنده هاء. ومن قال[١٢]:

(١) بأبأ الصبيَّ أبوه: قال له بِأَبِي.
(٢) دعدعت بالصبي: إذا عثر فقلت له دَعْ دَعْ، أي: ارتفعْ.
(٣) التأتأة: دعاء التيس المعزى للسِّفاد.
(٤) سأسأ بالحمار: زجره ليمضي. وقيل: دعاه ليشرب وقال له: سَأْسَأْ.
(٥) ذهب إلى هذا الخليلُ كما في اللسان (لبب) ٢ : ٢٢٧ و (لبى) ٢٠ : ١٠٤.
(٦) أسنتوا: أجدبوا.
(٧) ساناه: عامله بالسنة، أو استأجره لها.
(٨) نخلة سنهاء: أصابتها السنة، يعني أضرّ بها الجدب.
(٩) العضة: واحدة العِضاه، وهو كل شجر له شوك.
(١٠) بعير عاضه: يرعى العِضاه.
(١١) هو المتنخل الهذلي. وصدر البيت: قد حالَ دُونَ دَرِيْسَيْهِ مُؤَوِّبةٌ. وهو في ديوان الهذليين ٢ : ١٦. الدريس: الثوب الخلق. المؤوبة: ريح تأتي ليلاً. ونسع: اسم من أسماء الشمال.
(١٢) البيت في الكتاب ٣ : ٣٦ والبغداديات ص ١٥٨ والمحتسب ٢ : ٢٣٨. والخصائص ١ : ١٧٢ والمنصف ١ : ٥٩ و٣ : ٣٨، ١٢٧ وسر صناعة الإعراب ص ٤١٨، ٥٤٨ =

وعِـضَـواتٌ تَـقْـطَع الـلَّهـازِمـا

[٨٣/ب] / كانت اللام عنده واواً. وهذا يمكن أن يكون قوله[١]:

هُما نَفَثا فِيْ فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما ....

لو قال قائل: إن الواو التي في موضع اللام بمنزلة التي في «سَنَوات»، لكان مذهباً. فكذلك هذا الحرف في من قال[٢]:

.... تَـأَوَّهُ آهَـةَ الـرجُـلِ الـحَـزينِ

كانت اللام عنده هاء، بدلالة قوله «تَأَوَّهُ» و«آهَة». ومن قال[٣]:

فَأَوِّلِذِكْراها ....

= وشرح المفصل ٥:٣٨ واللسان (أزم) ١٤:٢٨٢ و (عضه) ١٧:٤١٢. وقبله: هذا طريق يأزم المآزما. وقبله في اللسان (أزم): «أنشد الأصمعي عن أبي مهدية». اللهازم: جمع لهزمة، وهي مضغة في أصل الحنك. والشاهد في فمويها، يريد بذلك أن الواو أبدلت من الهاء التي هي لام لأن أصل فم: فَوْه. وأبدلت الميم من الواو التي هي عين.

(١) هو الفرزدق. وعجز البيت: على النابح العاوي أشدَّ رِجامِ. وهو في ديوانه ص ٧٧١ والكتاب ٣:٣٦٥، ٦٢٢ ومجالس العلماء ص ٣٢٧ والخزانة ٤:٤٥٩ ــ ٤٦٦ [الشاهد ٣٢٦] وصدره في البغداديات ص ١٥٨. هما: أي إبليس وابنه. النابح: أراد به من يتعرض للهجو والسب، ومثله العاوي. الرجام: الرمي بالحجارة، وأراد به هنا الهجاء.

(٢) هو المثقب العبدي. وصدر البيت: إذا ما قمتُ أَرْحَلُها بِليلٍ. وهو من قصيدة له في المفضليات. شرح اختيارات المفضل ص ١٢٦٢ [المفضلية ٧٦]. يصف فيه ناقته.

(٣) هذه قطعة من البيت التالي:

فَـأَوِّ لِـذِكْـراهـا إذا مـا ذَكَـرْتُهـا ومِنْ بُعْـدِ أَرْضٍ بينَنـا وسَمـاءِ

وهو في معاني القرآن للفراء ٢:٢٣ والمنصف ٣:١٢٦ والخصائص ٣:٣٨ وشرح المفصل ٤:٣٨ واللسان (أوا) ١٨:٥٦ ــ ٥٧. وصدره في سر صناعة الإعراب ص ٤١٩ والخصائص ٢:٨٩ والمحتسب ١:٣٩. ويروى: فَأَوْهْ على وزن فَعْلْ، وهي لغة في بني عامر كما في معاني القرآن للفراء. وهذه من قولهم: فلان يتأوَّه من الذنوب.

فاللام عنده واو كـ «القُوَّة» و «الحُوّة»[1]، و «أَوٍّ» مثل «قَوٍّ زيداً». فكما أن الكلم المتقدمة تكون اللام منه مرة واواً ومرة هاء، فكذلك هذه الكلمة تكون على ذلك.

فأمّا قولهم «يا هَناهُ أَقبلْ» فالقول فيه إن الهاء الآخرة لا تخلو من أن تكون لاماً على حد اللام في «شَفة»، أو على حد اللام في «سَنة»، أو بدلاً. أو تكون هاءَ الوقف لحقت الكلمة وحركت كما حكي عن أحد علمائنا[2]. فلا يتجه أن تكون على هذا النحو؛ لأن هذه الهاء لم تجعل بمنزلة ما في نفس الكلمة في شيء، ولم تحرك في شيء من كلامهم يكون ثبتاً عندنا، فإذا كان كذلك لم يجز هذا القول لدفع الأصول له، وتعريه من دلالة تقوم عليه. فإذا لم يجز ذلك بقي أن تكون لاماً. فلا يجوز أن تكون لاماً على حدّ اللام في «شَفة» لقولهم «هَنُوك»، وأنّ اللام في «شَفة» هاء في جميع تصرف الكلمة. ولا يقرب أن تجعلها لاماً على نحو ما جعلته في «سَنة»؛ لأن الفاء أيضاً هاء، وقد قلّت الهاء في الموضع الذي يكثر فيه التضعيف، وإنما جاء ــ فيما علمته ــ في «الفَهِهِ»[3] و «مَهاهٍ»[4]. فإذا قلّ في الموضع الذي يقلّ فيه التضعيف، ألا ترى أن باب «قُوّة» و «حَيَّة» لمّا قَلَّا في هذا الموضع لم يجئ من نحو «سلس» و «قلق» إلا «يَدَيْتُ إليه يداً»[5] وقولُهم «واو»، فكذلك إذا قلّ هذا فيما ذكرنا وجب أن لا تحمل «هَناهُ»[6] أيضاً على أنه من نحو «سَلِسَ» و «قَلِقَ»، وإذا[7] لم يُحمل عليه حُمل على أن الهاء بدل من الواو التي هي

---

(١) الحوة: سمرة الشفة.

(٢) هو أبو زيد كما في المنصف ٣:١٤٢ وسر صناعة الإعراب ص ٥٦٢.

(٣) الفهه: مصدر فَهَّ يَفِهُّ أي: عَيِيَ.

(٤) المهاه: النضارة والحسن.

(٥) يديت إليه يداً: اتخذتها واصطَنعتها وأسديتها إليه.

(٦) أجاز أبو علي في المسائل البغداديات ص ٥٠٤ ــ ٥٠٥ أن تكون لامها تارة هاء وأخرى واواً.

(٧) في «الأصل «إذا» بدون واو قبلها، وهذه الواو تتمة يقتضيها السياق.

لام في قولهم «هَنُوك» و«هَنَوات»[1]. وأبدلت الواو منها كما أبدلت هي من [الواو][2] في هذه الكلمة، وكما أبدلت الهمزة منها في «ماء»؛ لأن هذه الحروف تتقارب؛ ألا ترى أنها قد أجريت مجرى حروف اللين في نحو قوله[3]:

.... وعُرِّيَ أَفْراسُ الصِّبا ورَواحِلُهْ

وقوله[4]:

[٨٤/أ] .... / وَبَكِّي النِّساءَ على حَمْزَةْ

فإن قال قائل: فإذا كان بدلاً من اللام كما ذكرت، فهلا ثُنِّي الاسم عليه فقيل «يا هَناهانِ»؟

قيل: إن امتناعهم من تثنيته على هذا لا يدل على أنه ليس ببدل؛ لأن البدل قد يختص المكان المخصوص؛ ألا ترى أنهم قالوا «تاللهِ» و«واللهِ» ولم يلحقوهما المضمر، وقالوا «هذه» فأبدلوا الهاء في الاسم، ولم يُثنِّ عليه، فكذلك يكون قولهم «يا هَناه».

فإن قلت: هل لهذه الكلمة موضع من الإعراب؟ وما هي؟

فالقول فيها: إنها من الكلم التي سميت بها الأفعال في غير الأمر

---

(١) في الأصل: «هنت». والتصويب من سر صناعة الإعراب ص ٦٦، ٥٦١. والتاء في «هنت» بدل من الواو.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) هو زهير بن أبي سلمى. وصدر البيت: صَحا القلبُ عن سَلْمَى وأَقْصَرَ باطِلُهْ. وهو في ديوانه بشرح ثعلب ص ١٢٤. عرّي أفراس الصبا: ترك الصبا وترك الركوب فيه.

(٤) هو كعب بن مالك. وصدر البيت: صَفِيَّةُ قُومي ولا تَجْزَعي.
وهو في ديوانه ص ٢١٦. وبغير نسبة في قوافي الأخفش ص ٨٧ واللسان (بكى) ١٨ : ٨٩. وروى مطلقاً: على حمزةِ. بكّاه على الفقيد: هيَّجه للبكاء عليه ودعاه إليه.

والنهي كـ «شَتَّانَ»[1] و «سِرْعانَ»[2] و «وُشْكان»[3]، وأقرب إليها في الشبه منهن «هَيْهاتَ» ألا ترى أنها مثلها في أنها ليست مشتقة، وقد دخلت عليه تاء التأنيث كما دخلت عليها.

ومثله «أَوِّ»، كأن هذه الكلمة اسم لقولك «أَتَأَلَّمُ»، كما أن «هَيْهاتَ» اسم لـ «بَعُدَ»، وكما أن «أُفٍّ»[4] بمنزلة «أَتَضَجَّرُ»[5]. وكأنهم لم يستعملوا معها «لك» كما قالوا «أُفٍّ لك»؛ لأن المتكلم إنما يعني بها نفسه، فاستغنى عن «لك» التي للتبيين لذلك.

□ □ □

(١) شتان: اسم فعل ماض بمعنى: افترقَ. وهو مشتق من الشَّتّ، وهو الافتراق والتباعد.
(٢) سرعان: اسم فعل ماض بمعنى: سَرُعَ، وهو مشتق من السرعة.
(٣) وشكان: اسم فعل ماض بمعنى: سَرُعَ.
(٤) في الأصل: أَوّ.
(٥) في الأصل: التضجر.

مسـألـة

ذكرتَ ـ أعزك الله ـ «الْأَسْكُرَّجة»[1]، وهل لها اشتقاق؟ وهل الهمزة فيها أصل أم لا؟ وكيف تصغيرها؟

والقول فيها: إنها لا اشتقاق لها في اللغة العربية؛ لأنها فارسية ترجمتها «مُقَرِّبُ الخَلِّ». والقول في الأسماء الأعجمية المُعَرَّبة إنها على ضربين: أحدهما ما نقل معرفاً نحو «إسماعيل» و«إبراهيم» و«إسحاق» و«يعقوب». والآخر ما نقل منكوراً، وذلك نحو «الآجُرّ»[2] و«الإِبْرَيْسَم»[3] و«الفِرِنْد»[4] و«الدِّيباج» و«الدِّيوان». فهذا الضرب وإن كان مثل الأول في العجمة، فإنه أشبه بما أصله مُعَرَّب من الأول، بدلالة إدخالهم الألف واللام عليه كإدخالهم إياهما على أسماء الأجناس التي هي الأول عندهم، ولصرفهم ما كان منه

(١) في الأصل: الْأُسكُرُجَّة. والتصويب من المعرّب للجواليقي ص ٧٥. وذكر في ص ٢٤٥ أن بعض أهل اللغة قال: الصواب: أُسْكُرُّجة. وفيه أيضاً أن فيها لغة أخرى هي: السُّكُرَّجَةُ.

(٢) الآجر: طبيخ الطين، وهو الذي يُبنى به. وفيه لغات: آجُرٌّ، وآجُرُ، وآجُور، وياجور، وآجُرُون، وآجِرُون، وآجِرٌّ. المعرب ص ٦٩ ــ ٧٠.

(٣) الإبريسم: الحرير. وفيه ثلاث لغات: إِبْرَيْسَم وإِبْرِيْسَم وأَبْرَيْسَم. وترجمته بالعربية: الذي يذهب صُعُداً.

(٤) فرند السيف: رُبَدُه ووَشْيُه.

عارياً من المعاني التي تمنع الأسماء العربية من الصرف في المعرفة، ولاشتقاقهم منه على حدّ ما اشتقوا من العربية؛ ألا ترى أن رؤبة قال[1]:

هل يُنْجِيَنِّي حَلِفٌ سِخْتِيتُ أَوْ فِضَّةٌ أو ذَهَبٌ كِبْرِيتُ

فـ «سِخْتِيت»: «فِعْلِيل» من السَّخْت، وهو الشديد بالفارسية، فصار «سِخْتِيت» من «سَخْت»[2] كـ «زِحْلِيل» من باب «زَحْل»[3]. وهذا وإن كان كما ذكرنا، فليس يخرجه عن / مساواة الضرب الأول في أنه لا يكون مشتقاً [٨٤/ب] من الألفاظ العربية، كما لا يكون الأول مشتقاً منها، لمخالفة هذين الضربين الأسماء العربية في الخبر. وإذا كان العجمي الموافق للعربي في حروفه التي صيغ منها المماثل بناؤه لبنائها، لم يكن مع ذلك مشتقاً منه، فما خالفه في الحروف وفي البناء أجدر أن لا يكون مشتقاً منه؛ ألا ترى أن «قابُوس» و «سابُور» و «إدْرِيس» و «إبْلِيس»[4]، وإن كانا من لفظ القَبْس والسَّبْر، وكانا على مثال «عاقُول»[5] و «حاطُوم»[6] و «جارُوف»[7]، فليسا منهما، ولو كانا منهما انصرفا اسمي رجلين، وفي امتناعهم من صرفه في قوله[8]:

---

(١) البيتان في ديوانه ص ٢٦ والخصائص ١: ٣٥٨ والمنصف ١: ١٣٣ واللسان (سخت) ٢: ٣٤٧ و (كبرت) ٢: ٣٨١. والكبريت: الأحمر. وقيل: الذهب الأحمر، وقيل: الياقوت الأحمر. وفي الأصل: «أو فضة» في موضع «أو ذهب».

(٢) في الأصل: «سَخِت» والتصويب من التمام ص ٢٣١ حيث نقل ابن جنِّي نص أبي علي.

(٣) في الأصل: «زَحَل» والتصويب من التمام ص ٢٣١.

(٤) كذا، ولا مكان هنا لإدريس وإبليس. ولعل أحد النساخ وضعهما في المتن وقد كانا في الحاشية.

(٥) عاقول البحر: معظمه. وقيل: موجه.

(٦) الحاطوم: السنة الشديدة.

(٧) سيل جاروف: يجرف ما مرَّ به من كثرته.

(٨) هو النابغة الذبياني. وصدر البيت: وكنتَ ربيعاً لليتامَى وعِصْمةً. وهو ثاني بيتين في ديوانه ص ١٩٤ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. أبو قابوس: كنية النعمان بن المنذر. نجز: فني.

.... ومُلْكُ أبي قابُوسَ أَضْحَى وقد نَجِزْ

وقـولــه[1]:

فــإنْ يَهْلِكْ أَبـو قــابُــوسَ يَهْلِكْ   رَبِيــعُ النـاسِ والـبَلَدُ الـحَـرامُ

دلالةٌ على أنه ليس منه، ولو كان منه لصرفتَ، كما أنك لو سمّيت بـ «عاقُول» رجلاً لصرفتَ، وليس «سابُور» من «سَبَرْتُ الجِراحةَ والأَمْرَ»[2]، وإنما هو في الفارسية «شاهْ بُورْ»، وعلى هذا أتى به في قوله[3]:

أَقــامَ بــه شــاهَـبُــورُ الـجُـنُــو   دَحَــوْلَيْنِ تَضْــرِبُ فيــه الـقُــدُمْ

وكذلك «إبليس» ليس من قوله ﴿يُبْلِسُ المُجْرِمُونَ﴾[4]؛ لأنه لو كان منه لصُرف؛ ألا ترى أنك لو سمّيت بـ «إخْرِيط»[5] و «إجْفِيل»[6] رجلاً لصرفته في المعرفة.

وكذلك «قارُون»، وهو «فاعُول» من «قرن»، ولا يكون مثل «زيتون»، [فيجب][7] أن يكون من «دار قَوْراء»[8]؛ لأنه لو كان كذلك لصحت الواو لسكونها.

---

(1) هو النابغة الذبياني، والبيت ثالث أربعة أبيات في ديوانه ص ١٠٥ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

(2) سبر الجراحة: نظر مقدارها وقاسها ليعرف غورها. وسبر الأمر: جرّبه وخَبَره.

(3) هو الأعشى. والبيت في ديوانه ص ٩٣ والمعرب ص ٢٤٢ وصدره في ص ٢٥٨. به: أي بالحَضْر المذكور في البيت السابق، وهو قصر كان بجبال تكريت بين دجلة والفرات بناه الضيزن، وهو رجل من قضاعة. شاهبور الجنود: هو شاهبور بن هرمز، وهو مركب من شاه أي: ملك، وبور: أي ابن. والقدم: جمع القَدُوم، وهي التي يُنحت بها.

(4) سورة الروم: ١٢.

(5) الإخريط: نبات.

(6) الإجفيل: الجبان.

(7) في الأصل: يجب.

(8) دار قوراء: واسعة الجوف.

وكذلك «هامان» لا يكون «فَعْلانَ»[1] من «هَوَّمْت» ولا من «هامَ يَهيمُ».

فإن قلت: أليس لو جعلته «فَعْلانَ»[2] من واحد منهما لم تصرفه اسم رجل، فهلاَّ قلت في «هامان» إنه عربـي؟

قيل: إنه وإن كان كما ذكرت، فإنه لم يمتنع من الصرف من حيث امتنع «سَعْدان»[3] ونحوه من الانصراف في المعرفة، ولكن من أجل العجمة والتعـريف؛ ألا ترى أنـك لوجعلت الألف زائـدة، وجعلت الكلمة مثـل «ساباط»[4] لم تصرف أيضاً.

فأما «طالوت» من قوله ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طالُوتُ بِالجُنودِ﴾[5] فـلا يكون «فَعَلُوت» من الطول كـ«الرَّغَبُوت»[6] و«الرَّهَبُوت»[7] و«التَّرَبُوت»[8]، وإن كان قد روي في بعض الآثار أنه كان أطول من كان / في ذلك الوقت. كما [٨٥/أ] أن «جالوت» لا يكون «فَعَلُوت» من «الجَوَلان»، وإن كنتَ لو بنيت من «طُلْتُ» و«جُلْتُ» مثل «الرَّغَبُوت» لكان على هذا اللفظ؛ لأنهما غير منصرفين في التنـزيل[9]، ولـو لم يكن أعجمياً لصُـرف؛ لأنك لـو سميت رجـلاً بمثـل «الرَّغَبُوت» و«الرَّهَبُوت» لصرفتَ في المعرفة. فإذا كان الأمر في هذا النحو على ما ذكرنـا من أنه غيـر مشتق من العربـي بـالـدلالـة التي وصفنـا،

---

(١) ، (٢) في الأصل: فعلاناً.

(٣) السعدان: نبت تسمن الإبل عليه، وليس في كل ما يُرعى مثلُه.

(٤) الساباط: سقيفة بين حائطين تحتها ممر نافذ.

(٥) سورة البقرة: ٢٤٩.

(٦) الرغبوت: الرغبة.

(٧) الرهبوت: الرهبة.

(٨) في حاشية النسخة الشنقيطية: «التربوت: الناقة المدربة» وبعده: صح. وقد جعله ناسخ النسخة التيمورية في متنها.

(٩) في قوله تعالى في سورة البقـرة ٢٥٠ ﴿ولمّا بَرَزُوا لِجالُوتَ وَجُنُودِهِ قالوا رَبَّنا أَفْرِغْ علينا صَبْراً﴾.

فـ «أَسْكُرَّجَة» ونحوها من المخالفة للعربـي في الحروف والبناء، أجدر أن لا يكون مشتقاً.

وهذه الكلم المعرفة التي الهمزة في أوائلها ليس تخلو من أن تكون من ذوات الثلاثة، أو مما هو أكثر منه، وليس من حكم الأسماء الأعجمية أن يحكم في بعض حروفها بالزيادة، كما حكم بذلك في الأسماء العربية؛ لأن المعنى الذي يتوصل به إلى علم ذلك من الاشتقاق وغير ذلك، ليس في لغة العجم، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الحروف في اللغة التي لما لم يشتق منها ولم تصرف كما صرفت الأسماء والأفعال، لم يحكم في شيء من الحروف التي فيها بالزيادة؛ ألا ترى أن النحويين يجعلون الألف في الحروف نحو «لا» و«ما» و«يا» أصلاً، وإن لم يجعلوها في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة، فكذلك الحكم في الأسماء الأعجمية أن لا يحكم في حروف الزيادة منها بالزيادة، إلا أنها إذا أعربت ودخلت بالتعريب في كلامهم، جاز أن يجعل حكم حروفها كحكم حروف العربـي في الزيادة والأصل، ولم يمتنع أن يتكلم فيه على أنها قد صارت بمنزلة العربـي، أو على أنها لو كانت منها كيف كان يكون حكمها.

فمما جاء من المعرَّبة من بنات الثلاثة في أولها الهمزة «إِسْتَبْرَقٌ»[1]، لا يخلو من أن يكون من بنات الثلاثة أو من غيرها، فلا يجوز أن تكون حروفها كلها أصولاً؛ لأن أكثر ما يبلغه الأسماء العربية من الحروف الأصول خمسةُ أحرف، فإن جعلتها كلها أصولاً لم يجز لخروجه عما عليه الأسماء، وخروجه إلى ما تدفعه الأصول. ولا يجوز أن تجعل الهمزة زائدة لتبقى خمسة أحرف تكون أصولاً؛ لأن الحروف التي تلحق زائدة أوائل بنات الثلاثة، لا تلحق

---

(١) الإستبرق: الديباج الغليظ، فارسي معرَّب، وأصله: إسْتَفْرَه. المعرّب ص ٦٣. وذكره الأزهري في باب خماسي حرف القاف. وذهب إلى أن هذه حروف عربية وقع فيها وفاق بين ألفاظها في العجمية والعربية. تهذيب اللغة ٩:٤٢٢.

بنات الأربعة إلا أسماء الفاعلين والمفعولين والأفعال المضارعة منها [نحو][1] «مُدَحْرَجٍ» و «يُدَحْرِجُ»، فإذا لم تلحق بنات الأربعة كان / من أن تلحق [٨٥/ب] الخمسة أبعدَ، فلا يجوز إذاً أن تكون الهمزة زائدة وباقي الحروف أصولاً، فتكون الكلمة من بنات الخمسة. ولا يجوز أيضاً أن تكـون السين على انفرادها زائدة والأخرى أصلاً، [ولا أن تكون التاء وحدها زائدة والأخرى أصلاً][2]؛ لأنهما ليسا من الحروف التي تزاد في هذه المواضع؛ ألا ترى أن التاء في «عَنْتَرٍ»[3] و «بَلْتَعٍ»[4]، والسين في نحو «عَسْجَدٍ»[5] و «يَسْتَعُور»[6]، لا يحكم بزيادة واحدة منهما، فإذا لم يجز أن تكون هذه الحروف الثلاثة كلها أصولاً، ولم يجز أن تكون الهمزة مع السين زائدة والباقي أصلاً، ولا التاء مع الهمزة زائداً والسين أصلاً، ثبت أنها كلها زوائد.

وإذا كانت كلها زوائد لم يخلُ من أن تكون الكلمة التي فيها اسماً أو فعلاً، فلا يجوز أن تكون اسماً لما تقدم ذكره، فثبت أنه في الأصل كأنه بناء فِعْل نُقل فسُمّي به، وأشبه ذلك من كلامهم «اليَرْمَعَ»[7] و «اليَعْمَلَ»[8]؛ ألا ترى أنهما على وزن الفعل، وفي أوائلهما زيادته، وهما مع ذلك اسمان لجنسين، كما أن «إِسْتَبْرَق» اسم جنس، وعلى وزن الفعل، وفي أوله زيادته، وهو منصرف في النكرة، كما أنهما كذلك. ولو امتنع ممتنع من صرفه في النكرة لكان مخطئاً خطأً ظاهراً؛ لأنه على وزن الفعل، فلم يجتمع فيه سببان

---

(١) نحو: تتمة يقتضيها السياق.
(٢) ما بين القوسين تكملة يقتضيها السياق.
(٣) العنتر: الذباب الأزرق. و: الشجاع.
(٤) رجل بلتع: حاذق ظريف متكلم.
(٥) العسجد: الذهب.
(٦) اليستعور: اسم موضع، و: شجر.
(٧) اليرمع: الخذروف.
(٨) اليعمل: البعير.

يمنعان الصرف. فأما هذا الضرب من العجمة فلا اعتداد به في منع الصرف، إنما يعتد به في الضرب الآخر من الأعجمية، وهو ما نقل معرفة نحو «إبراهيم» و «يعقوب»، فأمّا ما نقل نكرة، وكان اسم جنس، فإنّ العجمة فيه لا يعتد بها معنى مانعاً من الصرف، ومن ثم كان «النَّيْرُوز»[1] و «اللِّجام» و «الدِّيباج» و «السُّهْرِيز»[2] ونحو ذلك من الأسماء الأعجمية النكرة مصروفة في المعرفة والنكرة، ولم يمنعه من الصرف إلا ما يمنع العربي المحض، ولذلك كان قولنا «إِسْتَبْرَق» مصروفاً في مواضع من التنزيل[3]، فلو امتنع ممتنع من صرفه لكان مخطئاً تاركاً لمذهب العرب ولغتهم فيه.

وفي هذه الكلمة ـ أعني قولهم إِسْتَبْرَق ـ موضع جعله النحويون أصلاً لفروع كثيرة قاسوها عليها، وردوها إليها، وهو أنهم إذا سَمَّوا بفعل في أوله همزة موصولة قبل التسمية بها، وذلك نحو رجل سميته بـ «اضْرِبْ» أو «اقْتُلْ» أو «اذْهَبْ»، فإن / الهمزة في ذلك كله تقطع، فيصير «أُقْتُلْ» بمنزلة [٨٦/أ] «أُبْلُم»[4]، و «إضربْ» بمنزلة «إِثْمِد»[5] و «إذهبْ» بمنزلة «إِصْبَع»، وذلك إذا وقعت التسمية بالفعل فارغاً من الفاعل، وإن سمي بشيء من ذلك وفيه ضمير الفاعل حُكي ولم يُغَيَّرْ، وإنما تقطع الهمزة إذا وقعت التسمية بها مفردة؛

---

(١) ويقال له أيضاً: النَّوْرُوز. ومعناه: يوم جديد، وقيل: جديد يوم. وانظر المعرب ص ٣٨٨ وحاشيته.

(٢) السهريز، بضم السين وبكسرها: ضرب من التمر، فارسي معرب، وفيه لغة أخرى، وهي الشهريز، بضم الشين وبكسرها أيضاً. انظر المعرب ص ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٥٧، واللسان (سهرز) ٧: ٢٢٧ و (شهرز) ٧: ٢٢٩ وفي (شهرز): «وأنكر بعضهم ضم الشين»، وفي المعرب ٢٤٧: «والقياس الكسر». وسهر بالفارسية: الأحمر. وقيل: هو بالفارسية: شهريز.

(٣) سورة الكهف: ٣١ والدخان ٥٣ والرحمن ٥٤ والإنسان ٢١.

(٤) الأبلم: خوص المقل.

(٥) الإثمد: حجر يكتحل به.

ألا ترى أن «إسْتَبْرَق» مقطوعة الهمزة مصروفة في التنزيل.

ولو حُقّر «إسْتَبْرَق» أو كُسِّر لكان التحقير «أُبَيْرِقاً»، والتكسير «أَبارِق» بحذف السين والتاء جميعاً؛ لأنهما زائدتان زيدتا معاً، فجرتا لذلك مجرى الزيادة الواحدة، كما أنك لو رخمت مثل «حَمْراء» و«عَقْرُباء»(١) و«عُنْصُلاء»(٢)، لحذفت الزيادتين كما تحذف الزيادة المفردة حيث جرتا مجراها في أن لم تنفصل إحداهما من الأخرى، فكذلك السين والتاء في «إسْتَفْعَل» لمّا لحقتا معاً حُذفتا معاً؛ لتكون الكلمة بعد حذفهما منه على مثال تكون عليه الأسماء، فـ«إسْتَبْرَق» لما أعرب جعلوا حكمه حكم العربي، وجعلوه من بنات الثلاثة، فكذلك جمع المعربة حكمُه حكمُ هذه الكلمة.

فأما «إهْلِيْلَج»(٣) فقياس الهمزة فيها أن تكون زائدة؛ لأنها من الثلاثة؛ ألا ترى أن العين منها لام قد كررت. وإذا كان كذلك كان «إفْعِيْعَل». وحكم الهمزة إذا لحقت بنات الثلاثة [من](٤) العربي أن يحكم بزيادتها حتى تقوم دلالة تخرجها من ذلك، فكذلك حكم الهمزة في هذه الكلمة.

وكذلك الهمزة في «أَشْكُرَ»(٥). وكذلك «الأُرْدُنّ». وإن شئت جعلت «الأُرْدُنّ» مثل «أُبْلُمٍ»، وجعلت التثقيل فيه من باب(٦):

---

(١) العقرباء: أنثى العقارب.

(٢) العنصلاء: البصل البري.

(٣) الإهليلج: ثمر، وهو عِقّير من الأدوية.

(٤) من: تتمة يقتضيها السياق.

(٥) أشكر: قرية من قرى مصر بالشرقية.

(٦) هذا آخر بيت من الرجز، وهو: تَتْرُكُ ما أَبْقَى الدَّبا سَبْسَبّا. وقد اختلف في قائله، فنسبه بعضهم إلى رؤبة، ونسبه آخرون لربيعة بن صبيح، وقيل: هو لأعرابي. انظر ملحقات ديوان رؤبة ص ١٦٩ وشرح الشافية ٢: ٣١٩ ـ ٣٢٠ وشرح شواهده ص ٢٥٤ ـ ٢٥٧ وضرائر الشعر ص ٥٠ والعيني ٤: ٥٤٩. تترك: أي الريح. والدبا: الجراد قبل أن يطير. والسبسب: القفر.

. . . . سَبْسَبًا

رجع إلى «أَشْكُرَ»، حكم الهمزة فيه أن تكون زائدة؛ لأنها بمنزلة التي في «أُتْرُجّ»[1] و«أُسْكُفّة»[2] و«أُسْطُمَّة»[3]، وهذه زوائد بلا إشكال، كما كانت التي في «إهْلِيْلَجة» لاجتماعها معها في المعنى الذي وصفنا، ولأن العين قد تكررت بتوسط زيادة بينهما، فصار من باب «عَقَنْقَل»[4] و«عَثَوْثَل»[5].

ومما ينبغي أن تكون الهمزة في أوله زائدة من الكلم المعرّبة قولُهم في اسم الموضع الذي يقرب من «أَرَّجانَ»: «آسَكُ»، وهو الذي ذكره الشاعر في قوله[6]:

أَأَلْفا مُسْلمٍ فيما زَعَمْتُمْ ويقتُلُهم بآسَكَ أَرْبَعُونا

و«آسَكُ» مثل «آخَرَ» و«آدَمَ» في الزِّنة، ولو كانت على «فاعَل» نحو «طابَق» و«تابَل»[7]، لم ينصرف أيضاً للعجمة والتعريف.

وإنما لم نحمله[8] على «فاعَل» لأن ما جاء من نحو هذه الكلم [٨٦/ب] / والهمزة في أوائلها زائدة، هو العام الكثير، فحملناه على ذلك، وإن كانت الهمزة الأولى لو كانت أصلاً، وكانت «فاعَل»، لكان اللفظ كذلك.

---

(١) الأترج: ثمر يشبه الليمون.
(٢) أسكفة الباب: خشبته التي يوطأ عليها.
(٣) أسطمة البحر: وسطه ومجتمعه.
(٤) العقنقل: السيف.
(٥) العثوثل: الفدم المسترخي.
(٦) هو عيسى بن فاتك، والبيت الشاهد من أبيات نسبها إليه المبرد في الكامل ٣:٢٥٣ وهي في شعر الخوارج ص ٥٤ ومعجم البلدان (آسك) ١:٥٣ ـ ٥٤.
(٧) التابل: أبزار الطعام كالكمون والكسبرة ونحوهما.
(٨) في الأصل: يحمله.

ومثل ذلك في التنزيل من قوله ﴿وإذْ قالَ إبراهيمُ لِأبِيهِ آزَرَ﴾[1] قياسُه أن يكون «أَفْعَل».

وأخبرنا أبو إسحاق[2] أنه ليس بين الناس اختلاف أن اسم أبـي إبراهيم «تارَح»، والذي في القرآن يدل على أن اسمه «آزَر»، وقيل: «آزَر» ذمّ في لغتهم، كأنه: يا مُخطىء. قال: وإذا كان كذلك فالاختيار الرفع[3]. قال[4]: وقد يكون على هذا الوجه صفة، كأنه: لأبيه المخطىء. ونحمله[5] على أنه «أَفْعَلُ»، وإن أمكن أن يكون «فاعَل» قياساً على الأكثر.

ومن العجمي الذي وافق لفظ العربـي نحو «الإزار» و«الإِزْرَة»[6]، وفي

---

(١) سورة الأنعام: ٧٤.

(٢) هو الزجاج. وقوله هذا في كتابه معاني القرآن وإعرابه ٢: ٢٩٠ ـ ٢٩١، وينتهي بعد قوله «لأبيه المخطىء» مع تصرف في اللفظ. وفيه «تارِح» بكسر الراء.

(٣) يعني رفع «آزَر» وهي قراءة يعقوب كما في النشر ٢: ٢٥٩، وفي البحر ٤: ١٦٤ أنها قراءة أبـيّ وابن عباس والحسن ومجاهد وغيرهم، وجعله منادى، وقال: «ولا يصح أن يكون صفة لحذف حرف النداء، وهو لا يحذف من الصفة إلا شذوذاً». وزاد ابن جني في المحتسب ١: ٢٢٣ أنها قراءة الضحاك وابن يزيد المدني، وأنها رويت عن سليمان التيميّ. وقرىء أيضاً: يا آزرُ، وأأزْراً، وأإزْراً، وإزْراً. انظر معجم القراءات القرآنية ٢: ٢٨٤. وقد حقق العلّامة المرحوم أحمد محمد شاكر في آخر كتاب المعرّب ص ٤٠٧ ـ ٤١٣ أن اسم أبـي إبراهيم هو «آزر» ومن الحجج التي ساقها في ذلك الحديثُ الذي أخرجه البخاري «عن النبـي صلى الله عليه وسلم قال: يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة، وعلى وجه آزَرَ قَتَرَةٌ وغَبَرَةٌ، فيقول له إبراهيم: أَلَمْ أَقُلْ لك لا تَعْصِني؟ فيقول أبوه: فاليومَ لا أَعصيك» إلى آخر الحديث. وهذه حجة قاطعة.
وقد قال الفراءُ قبل الزجاج: «وقد أجمع أهل النسب على أنه ابن تارَح، فكأن آزَرَ لقب له، وقد بلغني أن معنى آزَرَ في كلامهم: معوجّ، كأنه عابه بزيغه وبعوجه عن الحق» معاني القرآن ١: ٣٤٠ وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢: ٧٦.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٢٩١.

(٥) في الأصل: ويحمله.

(٦) الإزرة: الحالة وهيئة الائتزار.

التنزيل ﴿أَخْرَجَ شَطْأَه فَآزَرَهُ﴾[1]. فأما قوله ﴿وإنْ كانَ مِثْقالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنا بِها﴾[2] فعلى القصر، و[أَتَيْنا][3] على هذا: «فَعَلْنا» من الإتيان. ومن قرأ (آتَيْنا بها)[4] جعلها على «فاعَلْنا»، فالهمزة في كلتا[5] القراءتين على هذا أصل.

فأما قوله ﴿ثُمَّ سُئِلُوا الفِتْنَةَ لآتَوْها﴾[6]، فقد قرىء ﴿لَأَتَوْها﴾ بالقصر، و[7] ﴿لَآتَوْها﴾ بالمدّ. فمن قال ﴿آتَوْها﴾ كانت الهمزة زائدة على قراءته، ولم تكن مثل الذي ﴿آتَيْنا بها﴾ في مَنْ مدّ، في أنها أصل في من مدّ، كما كانت كذلك في من قَصَرَ. ومن[8] قرأ ﴿لَأَتَوْها﴾ فلمكان المسألة، كأنه: لو سُئلوا لأعطوها، ولأتوها: جاؤوها من الإتيان، حسنٌ؛ لأن في قوله

---

(١) سورة الفتح: ٢٩. وآزره: قوّاه وشدّ أزره.
(٢) سورة الأنبياء: ٤٧.
(٣) أتينا: تتمة يقتضيها السياق.
(٤) هذه قراءة ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير والعلاء بن سَيابة وجعفر بن محمد وابن سُرَيْج الأصبهاني، كما في المحتسب ٢:٦٣ والبحر ٦:٣١٦ وزاد فيه: وابن أبي إسحاق. وفيه: ابن شريح الأصبهاني بدلاً من ابن سُرَيْج.
(٥) في الأصل: كلا.
(٦) سورة الأحزاب: ١٤. وفي الأصل: ﴿ولو سئلوا...﴾. قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ﴿لَأَتَوْها﴾ بالقصر، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وأبو عمرو ﴿لَآتَوْها﴾ بالمد، وروي المدّ عن ابن كثير أيضاً، كما في السبعة ص ٥٢٠. وفي النشر ٢:٣٤٨ أن المدنيين وابن كثير قرؤوا بالقصر، وقرأ بقية السبعة بالمد، كما روي المدّ أيضاً عن ابن عامر. وفي الكشف ٢:١٩٦ وحجة القراءات ص ٥٧٤ ـ ٥٧٥ والبحر ٧:٢١٨ أن القصر قراءة نافع وابن كثير، وأن بقية السبعة قرؤوا بالمدّ. وفي معاني القرآن للفراء ٢:٣٣٧ أن أهل المدينة قصروا، وأن المدّ قراءة عاصم والأعمش. وفي إعراب القرآن للنحاس ٣:٣٠٦ أن القصر قراءة أهل الحرمين، وقراءة أهل البصرة وأهل الكوفة المدّ.
(٧) في الأصل: وعلى لآتوها.
(٨) في الأصل: فمن.

﴿وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمُ النَّبِـيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنا عَوْرَةٌ﴾[1] دليلاً[2] على أنهم يسألون النبي صلى الله عليه وسلم ترك الإتيان والوقوف معه، فكأن المعنى: ويستأذن فريق منهم النبي في أن لا يأتوه لاشتغالهم بحفظ بيوتهم المعورة في زعمهم، ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِها﴾[3] أي: لو بلغ من إعوار البيوت أن دُخل عليهم من جوانبها كلها لفرط إعوارها، ثم سئلوا معونة العدو على المسلمين لأتوها وأسرعوا إليها، ولم يعتلّوا عليهم أن بيوتهم عورة، كما اعتلوا به في إرادتهم تأخرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين ونصرهم، فالمعنى: يستأذنون النبي صلى الله عليه وسلم في أن يقعدوا عنه ولا يأتون، وهم يأتون العدو لينصروهم ويعينوهم على المسلمين لو سألوهم، فالقراءة بـ ﴿أَتَوْها﴾ أشكل / بما قبله وما بعده، وأشبه بالقصة؛ لأن القصة في تركهم [٨٧/أ] نصرة النبي عليه السلام وقعودهم عنهم؛ ألا ترى أن بعدها ﴿ولا يَأْتُونَ البَأْسَ إِلَّا قليلاً﴾[4].

ومن قرأ ﴿لآتَوْها﴾ يريد: لأعطوها، فهو في المعنى راجع إلى هذا؛ لأن إعطاءهم الفتنة معونتُهم على المسلمين، وإتيانُهم للعدو لهم ناصرين، فـ ﴿أَتَوْها﴾ أشدّ إبانة للمعنى المراد.

وهذه الآية في المعنى قريبة من قوله ﴿فَتَرَى الذينَ في قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسارِعُونَ فِيهِمْ﴾[5] أي: في نصرهم، ﴿يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنا دائرةٌ﴾[6]، فقوله ﴿يسارعون فيهم﴾ مثلُ ﴿ثم[7] سُئِلُوا الفِتْنَةَ لآتَوْها﴾؛ لأن في الموضعين

---

(١) سورة الأحزاب: ١٣.
(٢) في الأصل: دليل.
(٣) سورة الأحزاب: ١٤. وهذا أول الآية، وبعده: ﴿ثم سئلوا الفتنة لآتوها...﴾.
(٤) سورة الأحزاب: ١٨.
(٥) سورة المائدة: ٥٢.
(٦) سورة المائدة: ٥٢ وموقعها بعد قوله تعالى ﴿يسارعون فيهم﴾.
(٧) في الأصل: لو.

دلالة على أنهم إلى المعونة على النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين مسارعون، وعلى ذلك متضافرون، وهم عنه غير متثاقلين، فكما أن المسارعة إليهم إتيان، فكذلك ينبغي أن تكون القراءة ﴿لَأَتَوْها﴾ بالقصر.

و ﴿نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنا دائرةٌ﴾ يقرب من قوله ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ والذينَ في قُلوبِهِم مَرَضٌ ما وعَدَنَا اللّـهُ ورَسُولُهُ إلاّ غُروراً﴾[1]، إلا أنهم في هذه الآية كأنهم أشدّ بأساً في النصر، لحرصهم على أن ما وعدهم الله والرسول به غرور، ويجتمعـان في الإخبار عنهم بـأن قلوبهم لم تَثْلَجْ[2] بالإيمان، ولم تسكن إلى قول الرسول والقرآن وما أُخبروا به من الظفر، ووُعدوا به من الفَلَح والنصر في قوله تعالى ﴿لِيُظْهِرَهُ على الدِّينِ كُلِّهِ﴾[3]، وقوله ﴿أَلا إِنَّ حِزْبَ اللّـهِ هُمُ المُفْلِحُونَ﴾[4]، وما أشبه هذا من الآي التي تدل على غلبة الإسلام وأهله، وقمع الكفر والشرك.

وقوله ﴿وما تَلَبَّثُوا بِها إلاّ يَسِيراً﴾[5] أي: ما تلبثوا بدورهم إلا زماناً قليلاً، حتى يأتوا العدو نـاصرين لهم، مـظهرين لمثـل ما هم مبـطنون، [ولو فعلوا ذلك][6] لاستُـؤْصِلوا بالسيف، ولغُلبوا كما غُلب العدو، أو نزل بهم من العذاب ما يهلكهم ويبيدهم إذا باَيَنُوكم في الديار. ويقوّي هذا الوجهَ قولُه ﴿وإذاً لا تُمَتَّعُونَ إلاّ قليلاً﴾[7].

---

(١) سورة الأحزاب: ١٢.
(٢) ثَلِجَتْ نفسي بالأمر تَثْلَجُ، وثَلَجَتْ تَثْلُجُ: اطمأنت إليه وسكنت وثبت فيها ووثقت به.
(٣) سورة التوبة: ٣٣ وسورة الفتح: ٢٨ وسورة الصف: ٩.
(٤) سورة المجادلة: ٢٢.
(٥) سورة الأحزاب: ١٤.
(٦) ولو فعلوا ذلك: تتمة يقتضيها السياق.
(٧) سورة الأحزاب: ١٦.

وكذلك «أَنْبَارُ»[1] في اسم البلد. و«أَرْفادُ»[2]. وكذلك «إِرْمِينِيَّةُ»[3] قياس الهمزة أن تكون فيها زائدة، وحكمها أن تكسر لتكون مثل «إِجْفيل»[4] و«إِخْرِيط»[5] و«إِطْرِيح»[6] ونحو ذلك، ثم ألحقت ياء النسب، وأُلحق بعدها تاء التأنيث. وكان القياس في النسب إليه «إِرْمِينِيّ»، إلا أنه لما وافق ما بعد الراء منها ما بعد الحاء من / «حنيفة»، حذفت الياء، كما حذفت الياء من [٨٧/ب] «حَنِيفة» في النسب. وأجريت ياء النسب في «إِرْمِينِيَّة» مجرى تاء التأنيث في «حَنِيفة»، كما أُجريتا مجراها في «رُوميّ» و«رُوم» و«سِنْدِيّ» و«سِنْد»، أو تكون مثل «بَدَوِيّ» ونحوه مما غُيِّر في النسب.

وكذلك «إِبْرِيق»، وترجمته بالفارسية أحد شيئين: إما أن يكون طريقَ الماء، أو: صابُّ الماءِ على هِيْنة. فلذلك حكمنا أن الهمزة في هذا زائدة. فكذلك في «أُرْدُنّ» و«أُسْرُبّ»[7]. وكذلك «أَصْبهانُ».

---

(١) الأنبار: مدينة قرب بلخ، وهي قصبة جوزجان.
(٢) أرفاد: قرية كبيرة من نواحي حلب.
(٣) إرمينية: كورة بناحية الروم. وفي اللسان (رمن) ١٧: ٤٦ والمعرب ص ٧٧ «إِرْمِينَيَة» بتخفيف الياء الثانية. وفي معجم البلدان (إرمينية) ١: ١٥٩ ــ ١٦٠: «بكسر أوله ويفتح، وسكون ثانيه، وكسر الميم، وياء ساكنة، وكسر النون، وياء خفيفة مفتوحة: اسم لصقع عظيم واسع في جهة الشمال». وقد نقل ياقوت في هذا الموضع نص أبي علي فيها من غير إسناد إلى الحلبيات. وفي التاج (رمن) ٩: ٢٢٠: «وقد تشدد الياء الأخيرة، والتخفيف أكثر» وفي الصحاح (رمن) ص ٢١٢٧: «والنسبة إليها أَرْمَنيّ بفتح الميم» والهمزة أيضاً على خلاف القياس.
(٤) الإجفيل: الجبان.
(٥) الإخريط: نبات.
(٦) في حاشية النسخة الشنقيطية: «وصف سنام». قلت: يقال: سنام إطريح: طال ثم مال في أحد شقيه.
(٧) الأسرب: الرصاص.

فأما «أَرَّجانُ»[١] فوزنه «فَعَّلانُ»، ولا تجعله «أَفْعَلانَ»؛ لأنك إن جعلت الهمزة زائدة جعلت الفاء والعين من موضع واحد، وهذا لا ينبغي أن يحمل عليه شيء لقلته؛ ألا ترى أن الذي جاء من ذلك حروف قليلة.

فإن قلت: فإن «فَعَّلان» بناء لم يجئ في شيء من كلامهم، و«أَفْعلان» قد جاء، نحو «أَنْبَجان» و«أَرْوَنان»[٢].

فإن هذا البناء وإن لم يجئ في الأمثلة العربية، فقد جاء في العجمية «بَقَّم»[٣] اسماً. فـ«فَعَّلان» مثله إذا لم يعتد بالألف والنون. ولا ينكر أن يجيء العجمي على ما لا يكون عليه أمثلة العرب؛ ألا ترى أنه قد جاء فيه «سَراوِيلُ» في أبنية الآحاد، و«إِبْرِيْسَم»[٤] و«آجُرّ»[٥]، ولم يجئ على ذلك شيء من أبنية كلام العرب. فكذلك «أَرَّجانُ». ويدلك على أنه لا يستقيم أن يحمل على «أَفْعَلان» أن سيبويه جعل «إِمَّعة»[٦] «فِعَّلة»، ولم يجعله «إِفْعَلة» [لأنه][٧] بناء لم يجئ في الصفات[٨]، وإن[٩] كان قد جاء في الأسماء نحو «إِشْفَىً»[١٠] و«إِنْفَحة»[١١] و«إِبْيَن»[١٢]. وكذلك قال أبو عثمان في «أَمَّا» من

---

(١) أرجان: مدينة كبيرة كثيرة الخير، بينها وبين شيراز ستون فرسخاً، وبينها وبين سوق الأهواز ستون فرسخاً. وقد نقل ياقوت في معجم البلدان (أرجان) كلام أبي علي في هذه المسألة، من هذا الموضع إلى آخر بيت الشعر الآتي، مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٢) في حاشية النسخة الشنقيطية: «أنبجان»: عجين مختمر. وأرونان: يوم شديد».

(٣) البقم: صبغ أحمر.

(٤) الإبريسم: الحرير.

(٥) الآجر: الذي يبنى به.

(٦) الإمعة: الذي لا رأي له ولا عزم.

(٧) لأنه: تتمة يقتضيها السياق.

(٨) الكتاب ٤: ٢٧٦، ٣٠٨.

(٩) في الأصل: فإن.

(١٠) الإشفى: المخرز.

(١١) الإنفحة: كَرِش الحَمَل أو الجَدْي ما لم يأكل.

(١٢) إبين: مخلاف باليمن منه عدن، يفتح أوله ويكسر.

قولك «أمّا زيد فمنطلق»: إنك لو سمّيت بها لجعلتها «فَعَّلاً»[1] ولم تجعله «أَفْعَلَ» لما ذكرنا. فكذلك يكون على قياس قول سيبويه وأبي عثمان «الإجّاص»[2] و«الإجّانة»[3] و«الإجّار»[4] «فِعّالاً»، ولا يكون «إِفْعالاً»، فالهمزة معها فاء الفعل. وحكى أبو عثمان في همزة «إجّانة» الكسر والفتح[5].

وأنشدني محمد بن السري[6]:

أَرادَ اللَّهُ أَنْ يُخزي بُجَيْراً ... فَسَلَّطَني عليهِ بِأَرَّجانِ

وكذلك «الآجُرّ»، الهمزة فيه فاء الفعل، كما كانت في «أَرَّجان». قال[7]: وهذا وإن لم يجئ في أمثلة العرب شيء على وزنه، فقد اشتقوا منه ما دلّ على أن الهمزة أصل فاء، وذلك قولهم «الآجُور»، فـ«الآجُور» كـ«العاقُول»[8] و«الجارُوف»[9] و«الحاطُوم»[10]، ولا يكون إلا / كذلك؛ لأنه [٨٨/أ] ليس في الكلام شيء على «أَفْعُول». فإذا ثبت أنها أصل بهذه الدلالة، فالتي في «آجُرٍّ» هي هذه التي ثبت أنها أصل في «الآجُور».

ولو حقّرت «الآجُرّ» كنت في حذف أي الزيادتين شئت بالخيار، فإن

(١) في الأصل: «فعلى». والتصويب من معجم البلدان (أرجان) ١:١٤٣.

(٢) الإجاص: ضرب من الفاكهة.

(٣) الإجّانة: هي التي تغسل فيها الثياب ونحوها.

(٤) الإجار: السطح.

(٥) في اللسان (أجن) ١٦:١٤٥: أن الفتح لغة طائية رواها اللحياني.

(٦) البيت في المعرب ص ٧٨ ومعجم البلدان (أرجان) ١:١٤٣ ضمن نص أبي علي، واللسان (أرج) ٣:٢٩. وقد نسب إنشاده إلى أبي علي في المراجع الثلاثة.

(٧) كذا، ولعل الكاتب أراد: قال أبو علي. ومن عادة الفارسي أن يعني بذلك سيبويه، لكن ليس لهذا النص ذكر في الكتاب.

(٨) عاقول البحر: معظمه. وقيل: موجه.

(٩) سيل جاروف: يجرف ما مرّ به.

(١٠) الحاطوم: السنة الشديدة.

حذفت الأولى قلت «أُجَيْرّة»، ولا يستقيم أن تعوض من الزيادة المحذوفة، وإن حذفت الأخرى قلت «أُوَيْجِرة». فإن عوضت قلت «أُوَيْجِيرة».

ومثل ذلك قولهم «أَيُّوبُ»، الهمزة فاءٌ أصلٌ، وذلك أنه لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون «فَيْعُولاً» أو «فَعُّولاً». فإن جعلته «فَيْعُولاً» كان قياسُه لو كان عربياً من «الأَوْب» مثل «قَيُّوم»[1]، وانقلبت العين التي هي واو من «الأَوْب» للياء الساكنة قبلها. ويمكن أن يكون «فَعُّولاً» مثل «سَفُّودٍ»[2] و «كَلُّوبٍ»[3]، وإن لم يعلم في العربية هذا الصنف[4]؛ لأنه لا ينكر أن يجيء العجمي على ما ليس له مثل في العربي. ولا يكون من «الأَوْب»، وقد قلبت الواو فيه إلى الياء؛ لأن من يقول «صُيَّم» في «صُوَّم» إذا تباعد من الطرف لم يقلب، ولم يقل إلا «صُوَّام»، فكذلك هذه العين إذا تباعدت من الطرف، فحجز الواوُ بينه وبين الآخر، لم يجز [فيه][5] القلب.

ومثل ذلك في أن الهمزة فيه ينبغي أن تكون أصلاً في القياس غير زائدة قولُهم «إيوان»؛ ألا ترى أن الهمزة لا تخلو من أن تكون زائدة أو أصلاً، ولو كانت زائدة لوجب إدغام الياء في الواو وقلبها إلى الياء، كما قلبت في «أيّام»، فلما ظهرت الياء ولم تدغم دلّ أن الياء عين، وأن الفاء همزة، وقلبت ياء لكسرة الفاء وكراهة التضعيف، كما قلبت في «دِيوان» و «قِيراط»، وكما أن الدال والقاف فاءان، والياءين عينان، كذلك التي في «إيوان».

ومثل ذلك في أن الهمزة فيه أصل ليس بزائدة في القياس قولهم

---

(١) في الأصل: «قَيُّور»، والتصويب من المعرب ص ٦٣ حيث نقل نص أبـي علي هذا.
(٢) السفود: الحديدة التي يشوى بها اللحم.
(٣) الكلوب: المنشال.
(٤) يعني تركيب «ء ي ب».
(٥) فيه: تتمة من المعرب ص ٦٣ حيث نقل نص أبـي علي.

«آلُوسة»[1]، هي «فاعُولة»؛ ألا ترى أنه ليس في كلامهم شيء على «أَفْعُولة»، فهو مثل قولهم «آجُور». ومثل ذلك من العربي قولهم «الآرِيّ»[2] و «الآخِيّ»، فـ «الآرِيُّ»: «فاعُول»، وكذلك «الآخِيَّة»[3]، وإنما انقلبت واو «فاعُول» فيه ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء التي هي لام الفعل، واللام ياء بدلالة أن أبا زيد حكى أنهم يقولون: «أَرَتِ القدرُ تَأْرِي أَرْياً: إذا احترق ما في أسفلها فالتصق به»[4]. وإنما قيل لِمَواثِقِ الحِبالة «الآرِيُّ» لتعلقها بها واحتباسها إليها، وكذلك آرِيُّ الدابة، قال[5]:

/ وكان الظِّباءُ العُفْرُ يَعْلَمْنَ أَنَّه وَثيقُ عُرَا الآرِيِّ في العُشَراتِ [٨٨/ب]

وأما «أُشْنان»[6] فالهمزة فيه أصل، وذلك أنك إن جعلتها زائدة لم تصادف شيئاً من أصول أبنيتهم، فإذا كان كذلك كانت أصلاً. وحكمُ النون أن تكون اللامَ، كرَّرتها للإلحاق بـ «قُرْطاسٍ»، فيكون كـ «قُرْطاطٍ»[7]. ولو سميت بها رجلاً على هذا القول لصرفته في المعرفة، وإن شئت جعلت النون المزيدة مع الألف، وجعلته مثل «دُكّان» و «قُرْطاط»؛ لأن هذا الضرب قد جاء اسماً، ولكن الحمل على «قُرْطاط» أولى؛ لأن تكرير اللام أكثر من باب «عُثْمان» و «دُكّان».

---

(١) آلوسة: بلد على الفرات قرب عانة.

(٢) الآري: محبس الدابة، وسيذكره أبو علي بعد قليل.

(٣) الآخية: عود يُعَرَّض في الحائط ويدفن طرفاه فيه، ويصير وسطه كالعروة، تشد إليه الدابة.

(٤) النوادر ص ٥٨٢.

(٥) البيت في مقاييس اللغة ١: ٨٩. وفي معجم البلدان (آلوسة) ١: ٥٦ ضمن نص الفارسي. وآخره فيه: العَثَرات. والعُشَرات جمع عُشَرة، والعُشَرة: واحدة العُشَر، وهو شجر له صمغ، وهو من العِضاه، وثمرته نُفَّاخة.

(٦) الأشنان: من الحمض الذي يغسل به الأيدي، وهو الـحُرُض بالعربية.

(٧) فوقه في الأصل: «برذعة». وهي لذي الحافر كالحلس الذي يلقى تحت الرحل للبعير.

وأما «أُرْبانٌ» من قولهم: أعطيته أُرباناً، قال أبو عثمان: أعطني عُرْبُوناً وأُرْبُوناً وأُرْباناً، يعني رَهْناً، ولا يقال رَبُوناً، فالقول في الهمزة في «أربان» إنها فاء.

وكذلك همزة «أُرُنْدٌ»[1]، في اسم هذا النهر، ينبغي أن تكون فاء والنون زائدة، ولا يكون على غير هذا؛ لأنه لم يـجئ في شيء، وقد حكى سيبويه «عُرُنْدٌ»[2]، فهو مثله.

وكذلك الهمزة في «أَيْبُلِيّ» أصل؛ لأنهم قد قالوا بمعناه «الأْبِيل»، قال الأعشى[3]:

.... وما صَكَّ ناقُوسَ الصَّلاةِ أَبِيلُها

وقوله[4]:

وما أَيْبُلِيّ على هَيْكَلٍ بَناهُ، وصَلَّبَ فيهِ، وصَارا

فهو من «الأْبِيل». قال أبو عبيدة: «أَيْبُلِيّ»[5]: صاحب «أَبِيلٍ»، وهو عصا الناقوس. وقال آخر جاهلي[6]:

(١) في معجم البلدان (الأرند) ١:١٦٢: «اسم لنهر أنطاكية، وهو نهر الرستن المعروف بالعاصي، يقال له في أوله الميماس، فإذا مر بحماة قيل له العاصي، فإذا انتهى إلى أنطاكية قيل له الأرند، وله أسماء أخر في مواضع أُخر».

(٢) الكتاب ٤:٢٧٠. وتر عرند: غليظ. والعرند: الشديد، أيضاً.

(٣) ديوانه ص ٢٢٧. وصدره: «فإنّي ورَبِّ الساجِدينَ عَشِيَّةً». الأبيل: الراهب. وقيل: القس القائم في الدير، الذي يضرب الناقوس.

(٤) هو الأعشى. والبيت في ديوانه ص١٠٣ والمنصف ١:١٦٣ والمحتسب ١:٦٣. الهيكل: موضع في صدر الكنيسة يقرب فيه القربان. صلَّب: صور فيه الصليب. صار: سكن. وروي البيت غير منسوب في المعرب ص ٧٩ وفيه «أَبِيليّ» بدل «أَيْبُليّ».

(٥) نقل الجواليقي قول أبـي عبيدة هذا في المعرب ص ٧٩، وفيه أَبِيلي بدل «أَيْبُليّ».

(٦) هو عمرو بن عبدالجن كما في الاختيارين ص ٧٢٤ والخزانة ٧:٢١٦ [عند الشاهد ٥٢٧]، وفي اللسان (أبل) ١٦:٦ «ابن عبدالجن» فقط. البيعة: كنيسة النصارى. وقيل: كنيسة اليهود. والنصارى يسمون عيسى عليه السلام «أبيل الأبيلين».

وما سَبَّح الرُّهْبانُ في كلِّ بِيعةٍ   أَبِيلَ الأْبِيلينَ المَسِيحَ بنَ مَرْيَما

فظاهر قول هذا يدل على أنه يعني بـ «الأْبِيل» ما يعني بـ «أَيْبُلِيّ»، إلا أن يقول أبوعبيدة: إن المعنى: صاحبُ أَبِيلِ الأْبِيلينَ، وإنَّ الأْبِيلِينَ كالأْشْعَرِينَ والأْعْجَمِينَ، ولوكان عربياً لكان من أَبَلَتِ الإِبِلُ: إذا اجْتَزَأَتْ بالرُّطْبِ عن الماء من قوله[1]:

كَأَنَّ جَلْداتِ المَخاضِ الأْبَّالْ

أو من «الأْبَلِ» الذي يراد به السياسة، كأنه سائس الدين والمقيم به، وقال[2]:

لو أنَّ شَيْخاً رَغِيبَ العينِ ذا أَبَلٍ   يَرْتادُه لِمَعَدٍّ كُلِّها لَهَفا

ومن هذا[3] قولهم «الأُبُلَّة» في اسم البلد، الهمزة تكون فاء، و«فُعُلَّة» قد جاء اسماً وصفة، نحو «خُضُمَّة»[4]، و«غُلُبَّة»[5]، وقالوا «قُمُدٌّ»[6]. فلو قال قائل إنه «أُفْعُلة»[7] / والهمزة فيه زائدة مثل «أُبْلُمة»[8] و«أُسْنُمة»[9]، [٨٩/أ]

---

(١) هو العجاج كما في اللسان (جلد) ٤: ١٠٠. وعنه في ملحقات ديوانه ٢: ٣٢٢. وبعده:
يَنْضَحْنَ في حَمْأَتِهِ بالأْبْوالْ   من صُفْرَةِ المَاءِ وعهد مُحْتَالْ
جلدات: جمع جلدة، وهي الشديدة الصلبة. والحمأة: الطين الأسود المنتن. محتال: متغير.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في الأصل: ومن هنا.

(٤) الخضمة: عظمة الذراع.

(٥) الغلبة: القهر.

(٦) القمد: القوي الشديد.

(٧) في الأصل: «أُفْعْلة» والتصويب من المعرب ص ٦٦ ومعجم البلدان ١: ٧٧. وفيهما نص أبي علي في الموضعين التاليين من معجم البلدان.

(٨) الأبلمة: خوصة المُقْل.

(٩) أسنمة: اسم موضع. وهو في الأصل بفتح الهمزة، والفتح أكثر، لكن الشاهد في ضم الهمزة، وقد حكاه الأصمعي. معجم البلدان (أسنمة) ١: ١٨٩ ــ ١٩٠.

لكان قولاً. وذهب أبو بكر في ذلك إلى الوجه الأول. كأنه لما رأى «فُعُلَّة» أكثر من «أُفْعُلَة» كان عنده أولى من الحكم بزيادة الهمزة لقلة الهمزة. ولِمن ذهب إلى الوجه الآخر أن يحتج بكثرة زيادة الهمزة أولاً.

وقالوا للفِدْرة[1] من التمر «الْأُبُلَّة»، [قال الشاعر، وهو أبو المُثَلَّم الهُذَلِيّ][2]:

فَيَأْكُلُ ما رُضَّ مِنْ زادِنا ... ويَأْبَى الأُبُلَّة لم تُرْضَضِ

فهذا أيضاً «فُعُلَّة» من قوله[3] ﴿طيراً أَبابِيلَ﴾[4]. فسَّره أبو عبيدة: «جماعات في تفرقة»[5]. فكما أن «أَبابِيلَ» «فَعاعِيل»، وليست بـ «أَفاعِيلَ»، كذلك «الْأُبُلَّة» «فُعُلَّة»، وليست بـ «أُفْعُلَة».

وحكي عن الأصمعي[6] في قولهم «الْأُبُلَّة» الذي يراد به اسم البلد، أن البلد كانت به امرأة خَمَّارة[7] تعرف بـ «هُوبَ» في زمن النَّبط، فطلبها قوم من النَّبط، فقيل لهم: «هوبُ لَاَّكا»، أي: ليست ههنا. قال: فجاءت الفرس

(١) الفدرة: القطعة من كل شيء.
(٢) ما بين القوسين تتمة من معجم البلدان ١:٧٧. والبيت له في شرح أشعار الهذليين ص ٣٠٦ ومعجم البلدان ١:٧٧. وفي الاشتقاق لابن دريد ص ١٨٢ «الهذلي» فقط. وهو بغير نسبة في إصلاح المنطق ص ١٦٧ والصحاح (أبل) ص ١٦١٩ واللسان (أبل) ١٣:٧ والمعرب ص ٦٥. وفي حاشية الصحاح: «في نسخة زيادة: لأبي المثلم». وفي الأصل: «ويابا» وفي حاشية النسخة الشنقيطية: «لعله: ويأبى». الرَّضّ: الدقّ الجَرِيش.
(٣) في الأصل: من قولهم.
(٤) سورة الفيل: ٣.
(٥) مجاز القرآن ٢:٣١٢.
(٦) الحكاية عنه ضمن نص أبي علي في معجم البلدان ١:٧٧. ونسبت إلى غيره في المعرب ص ٦٥. والأبلة: بلدة على شاطىء دجلة البصرة العظمى في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة، كما قال ياقوت.
(٧) خمارة: تبيع الخمر.

فغلطت[1]، فقالوا: هُوبُ لَت[2]، فأعربتها العرب فقالت: الأُبُلَّة.

ومن ذلك قولهم لبيت المقدس «أُوْرَى سَلِم»[3]، قال الأعشى[4]:

وقد طُفْتُ للمالِ آفاقَهُ عُمانَ فحِمْصَ فأُوْرَى سَلِمْ

فأُوْرَى سَلِمْ: بكسر اللام. وقال أبو عبيدة: هو عبراني معرب. والقياس[5] في الهمزة إذا كانت في اسم أن تكون فاء مثل «بُهْمَى»[6]، والألف للتأنيث، ولا تكون للإلحاق في قياس قول سيبويه[7]. وإذا كان كذلك لم ينصرف في معرفة ولا نكرة.

وجاء من هذه الحروف في ألفاظ العرب «الأُوَار»، قال[8]:

.... كأنَّ أُوارَهُنَّ أَجِيجُ نارِ

وقالوا في اسم موضع «أُوَارَة»، وأنشد أبو زيد[9]:

---

(1) في معجم البلدان: فغلَّطت.

(2) في الأصل: «هوب لب» والتصويب من معجم البلدان ١: ٧٧. وفي المعرب ص ٦٥: هُوب لَتّ.

(3) كذا ضبطه ياقوت في معجم البلدان ١: ٢٧٩ بفتح الراء والسين المهملة عن أبي عليّ، وأثبت قوله فيه. ويقال أيضاً: أُوْرِيْشَلِّم، وأُوريسلم، وأُوريشلَّم، وأُوريشلوم، كما ذكر ياقوت.

(4) البيت في ديوانه ص ٩١. وهو له في المعرب ص ٧٩ ــ ٨٠ واللسان (أور) ٥: ٩٦.

(5) في الأصل: «فالقياس» والتصويب من معجم البلدان (أوريشلم) ١: ٢٧٩.

(6) البهمى: ضرب من النبات.

(7) قال: «كل فُعْلَى في الكلام لا ينصرف» الكتاب ٣: ٢٠٦.

(8) هو جرير. وصدر البيت: «وأيامٌ أَتَيْنَ على المَطايا». وهو في ديوانه ص ٨٥٤ والنقائض ص ٢٤٦. وفيهما «كأن سمومهنّ». ولا شاهد فيه على هذه الرواية. ومعنى أتين على المطايا: أهلكنها. الأوار: شدة حر الشمس ولفح النار ووهجها.

(9) البيت لزهير بن مسعود كما في النوادر ص ٢٢٢. وهو بغير نسبة في اللسان (أور) ٥: ٩٦ و (عدا) ١٩: ٢٧٠. عداوية: منسوبة إلى بني عُداوة حيّ من اليمن. قدس أوارة: جبل. وآرة: جبل بالحجاز بين مكة والمدينة يقابل قدساً، من أَشْمخ ما يكون من =

عُـداوِيّـةٌ هَيْهــاتَ منـكَ مَحَلُّهــا إذا مـا هي احْتَلَّتْ بِقُـدْسَ أُوارَةِ

وروى بعض أصحابه[1]: «إذا ما هي احْتَلَّتْ بِقُدْسٍ وَآرةِ».

وهـذا من لفظ الأول إذا قـدرت الألف منقلبـة عن الـواو. وقـال الأعشى[2]:

هــا إنَّ عِــجْــزَةَ أُمِّــهِ بــالـسَّـفْـحِ أَسـفَـلَ مِـنْ أَوارَةْ

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون «أُوْرَى» «أُفْعَلَ»، فتكون الهمزة زائدة من «أَوْرَيْتُ»[3] / ، وما في التنزيل من قوله ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾[4]؟ [٨٩/ب]

فإن ذلك لا يمتنع في القياس؛ لأن الأعلام قد تسمى بما لا يكون إلا فِعْلاً، نحو «خَضَّمَ» و«بَذَّرَ»؛ ألا ترى أنه ليس في النكرات شيء على زنة «فَعَّلَ».

وقد سمِّــي أيضاً «إِيْلِياءَ»، قال الفرزدق[5]:

وبَيْتــانِ: بـيتُ الله نـحنُ وُلاتُــهُ وبـيتٌ بــأعـلى إِيْلِيــاءَ مُـشَـرَّفُ

= الجبال، أحمر. وقدس وآرة: موضعان. وجبلان لمزينة بحذاء سقيا مزينة. وقدس: جبل عظيم بأرض نجد.

(١) هذه هي رواية النوادر، والرواية الأولى ليست فيه.

(٢) ليس في قصيدته المذكورة في ديوانه ص ٢٠٣ ــ ٢١١، وإنما هو لعمرو بن ملقط يخاطب عمرو بن هند كما في الاشتقاق ص ٣٨٥ والخزانة ٦: ٥٢٥ [عند الشاهد ٤٩٦] واسمه فيه: عمرو بن ثعلبة بن ملقط الطائي. العجزة: آخر ولد الرجل، يذكر موت مالك أخي عمرو بن هند على يد سويد. أوارة: اسم ماء، وإليه ينسب ذلك اليوم.

(٣) في معجم البلدان: «أوريت النار». ومعنى أوريت النار: أوقدتها.

(٤) سورة الواقعة: ٧١.

(٥) البيت في ديوانه ص ٥٦٦ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٩٢ [القصيدة ٤٣]. بيت الله: الكعبة المشرفة. وبيت بأعلى إيلياء: يريد بيت المقدس، وهو مشرّف أيضاً. وإيلياء: اسم مدينة بيت المقدس.

فـ «إِيْلِياءُ» الهمزةُ في أولها فاء لتكون بمنزلة «الجِرْبِياء»[1] و «الكِبْرياء»، وتكون الكلمة ملحقة بـ «طِرْمِساءَ»[2] و «جِلْخِطاءَ»، وهي[3] الأرض الحَزْن.

والياء التي بعد الهمزة لا تخلو من أن تكون منقلبة من الهمزة[4] أو من الواو[5]. وقياس قول سيبويه أن تكون من الواو، ولا تكون منقلبة من الهمزة على هذا القول؛ لأن الهمزتين إذا لم تجتمعا [جاء فيه الألف من المؤنث لا يكون إلا مبنياً عليها وليست مثل التاء التي تبنى تارة على التأنيث وتارة على التذكير][6].

---

(١) الجربياء: الريح التي تهب بين الجنوب والصبا.

(٢) الطرمساء: الظلمة.

(٣) في «الأصل: «وهو» وقد صححته من معجم البلدان (إيلياء) والمعرب ص ٨٠.

(٤) في الأصل: «والياء». والتصويب من معجم البلدان ١ :٢٩٣ (إيلياء).

(٥) في الأصل: «الهاء». والتصويب من معجم البلدان ١ :٢٩٣ (إيلياء).

(٦) كذا ورد ما بين القوسين في الأصل، ولا ريب أن فيه تحريفاً وسقطاً، وإليك ما أثبته ياقوت الحموي في كتابه «معجم البلدان» (إيلياء) ١ :٢٩٣ من كلام أبي علي: «قال أبو علي: وقد سمي البيت المقدس إيلياء بقول الفرزدق:

وبيتانِ بيتُ الله نحن وُلاتُه ... وقصرٌ بأعلى إيلياءَ مُشَرَّفُ

فإِيْلياء: الهمزة في أولها فاء لتكون بمنزلة الجِرْبِياء والكِبْرِياء، وتكون الكلمة ملحقة بطِرْمساء، وجِلْخِطاء، وهي الأرض الحزن. والياء التي بعد الهمزة لا تخلو من أن تكون منقلبة من الهمزة أو من الواو، وقياس قول سيبويه أن تكون من الواو، ولا تكون منقلبة من الهمزة على هذا القول؛ لأن الهمزتين إذا لم تجتمعا حيث يكثر التضعيف نحو شَدَدْتُ ورَدَدْتُ، فأن لم تجتمعا حيث يقل التضعيف أجدر، ألا ترى أن باب دَدَنٍ وكَوْكَبٍ من القلة بحيث لا نسبة له إلى باب رَدَدْتُ، ولم تجتمع الهمزتان فيه كما اجتمع سائر حروف الحلق في هذا الباب في قلة مَهاهٍ والبَعاع والبعّة ولحّ وسجّ ونجّ. وإن جعلتها من الياء كان من لفظة قولهم في اسم البلد أَيْلة، هذا إن كان فَعْلة، وإن كان مثل مِيْتة أمكن أن تكون من الواو. ومما جاء على لفظه من ألفاظ العرب الإيَّل، وهو فِعَّل مثل الهَيَّخ في =

وأما قولهم «الآنُكْ»[1] فالهمزة فيه زائدة لـ «أَفْعُل»، ولا يجوز فيه غير هذا كما كان في «آزَر»[2] و«آصَفَ»[3]؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام شيء على وزن «كابُل».

فإن قلت: فقد زعم أبو عبيدة أنه قد روي في قول الأعشى[4]:

«وما أَيْبُلِيٌّ على هَيْكَلٍ»: «وما آبِلِيٌّ على هَيْكَلٍ».

فكان ذلك أيضاً يشبه أن يكون معرباً. فإن شئت قلت: أبدل الألف من الياء، كما أبدلت منها في «طائيّ». وإن شئت قلت: [لمّا][5] كان «فَيْعُل» بناء ليس من كلامهم، استكره فبنى الكلمة على «أَفْعُلٍ»، والألف على هذا منقلبة عن الهمزة؛ لأن «أَفْعُلًا» وإن كان بناء لم يـجئ في الآحاد، فقد جاء في أبنية غيرها، فكأن الذي قال إنها على «أَفْعُل» صار آنَسَ به منه بما لم يـجئ في بناء واحد ولا جمع، فإنما الآنك أعجمي.

فإن قلت: فقد جاء في اسم الموضع «أَسْنُمة»، وهذا على «أَفْعُل».

= الزِنة وكونِ العين ياء، ومن بنائه الإمَّر: ولد الضَّأْن، والقِنَّف، وقالوا للبرَّاق الإلَّق، وللقصير دِنَّب، ومجيء البناء في الاسم والصفة يدل على قوّته.

فإن قيل: هل يجوز أن تكون إِيْلِياء: إِفْعِلاء، فتكون الهمزة ليست بأصل كما كانت أصلًا في الوجه الأول؟

فالقول في ذلك: إنّا لا نعلم هذا الوزن جاء في شيء، وإذا لم يـجئ في شيء لم يسع حمل الكلمة عليه، ولو جاء منه شيء لأمكن أن تكون الياء الأولى منقلبة عن الواو أو منقلبة عن الهمزة كالإيمان ونحوه. ولم يجز أن يكون انقلابها عن الياء لأنه لم يـجئ من نحو سَلِسَ في الياء إلا يَدَيْتُ وأَيْدَيْتُ». قلت: لم ينص ياقوت على الموضع الذي ينتهي فيه نص أبي علي.

(١) الآنك: الأُسْرُبّ، وهو القَزْدير.
(٢) آزر: اسم أبي إبراهيم عليه السلام.
(٣) آصف: اسم أعجمي.
(٤) تقدم تخريجه في ص ٣٦٨.
(٥) في الأصل: كما.

فقد روى أبو بكر عن أبـي العباس أنه قال: روايتي «أُسْنُمة»[1] بضم الهمزة. قال أبو بكر: وغيره يفتح الهمزة. وهذا لأنه اسم مخصوص لا يثبت به في قول من فتح الهمزة «أَفْعُلٌ» في الآحاد؛ لأن المعارف قد تغير كثيراً عن حدّ ما عليه الأسماء النكرات الأُوَل.

فأما «الْأُرُزُّ» فهو «أَفْعُلٌ» لا محالة، فالهمزة فيه زائدة، والراء متحركة بالحركة / المنقولة من العين إليها للإدغام. ودل قولهم «وَزٌّ» على أن الهمزة [٩٠/أ] في «إِوَزٍّ» زائدة، وأنه ليس بمنزلة «خِدَبٍّ»[2] ونحوه، كما دلّ قولهم «رُزٌّ» على أن «الْأُرُزَّة»[3] ليس بمنزلة «تَلُنَّة»[4] في أن تاءها فاء؛ لقولهم «تَلُونة». ولو لم تجد «الوَزَّ» و «الرُّزَّ» لجعلت الإوَزَّ بمنزلة «الإِشْفَى»[5] و «الإِنْفَحة»[6] و «إِبْيَن»[7]، و «الْأُرُزّ» بمنزلة «الْأُصُكّ»[8] للكثرة. وقد عاب محمد بن يزيد وغيره قول من قال في «الْأُرُزّ»: [أَرْزٌ، ورُنْزٌ][9]، وذهبوا إلى أن ذلك ليس بثَبَت. ويشبه أن يكون أصل الكلمة أعجمياً، وإن كانوا قد تكلموا به؛ لأنّا لم نجد في الآحاد شيئاً على هذه الزنة.

---

(١) هذه رواية الأصمعي وابن قتيبة وأبـي عمرو بن العلاء، وفتح الهمزة رواية ثعلب. انظر معجم البلدان (أسنمة) ١: ١٨٩ ـ ١٩٠ ومعجم ما استعجم (أسنمة) ص ١٤٩ ـ ١٥١ وشرح ما يقع فيه التصحيف ص ٤٦٤. قيل: هو جبل بمكة، وقيل: اسم رملة قريبة من فلج، وفيه أقوال أخر. وانظر أيضاً أدب الكاتب ص ٤٣٠.

(٢) الخدب: الجمل الطويل.

(٣) في الأصل: الارْزة.

(٤) في النسختين: «تتنة» وهو خطأ. والتلنة والتلونة: الحاجة.

(٥) الإشفى: المخرز.

(٦) الإنفحة: كرش الحمل أو الجدي ما لم يأكل.

(٧) إبين: مخلاف باليمن، منه عدن. ويفتح أوله أيضاً.

(٨) الأصك: جمع الصك، وهو الكتاب، فارسي معرب.

(٩) موضعهما بياض في الأصل. وهما من شرح ما يقع فيه التصحيف ص ١٨٩. وفيه «رَنْز».

وأما «آزاذُ»[1] فإن شئت قلت إنه «أفْعال»، وإن كان بناء لم يجيء في الآحاد، كما جاء «الآنُك». وإن شئت قلت إنه مثل «خاتام»، فالهمزة على هذا أصل. ويُستدل على ذلك بأنه واحد، فإن جعلت الهمزة فيه زائدة لم تصادف له في الآحاد نظيراً، فجعلتَها أصلاً كما جعلتها في «إمَّعة» كذلك حيث لم تجد في أبنية الصفات شيئاً على «إفْعَلة».

وأمّا «أُرْدُنُ»[2] و «أُورِمُ»[3] فلا تكون الهمزة فيهما إلا زائدة[4] في قياس العربية. ويجوز في إعرابهما ضربان: أحدهما أن يجرد الفعل من الفاعل، فتُعْرب ولا تَصْرف. والآخر أن يبقى فيه ضمير الفاعل، فيحكى[5].

وكذلك «آصْطَفَنَ» و «آرْتاحَ» إن جعلتَ «آصطَفَنَ»: «آفْتَعَلَ» من «صَفْن الصَّافِنات»[6]، ولم تنزع منه الضمير، حكيت ولم تقطع الهمزة، وتركتها موصولة. وإن فَرَّغْتَ الضمير أعربتَ، وقطعت الهمزة. وكذلك «أرتاحُ»، إلا أن همزتها مقطوعة حكيتَ أو لم تَحْكِ. ويمكن أن يكون

---

(١) الآزاذ: ضرب من التمر.

(٢) في الأصل «أَرْدَنُ». قلت: تخفيف النون لغة فيها. وإنما قضى بزيادة الهمزة فيها لأن الحكم بأصالتها يؤدي إلى كونها أصلية في حال تشديد النون، فيكون وزنها «فُعْلُلٌ»، وهو بناء غير موجود في الأسماء، إنما يكون في الصفات. الكتاب ٤ : ٢٩٩. وَرَدَنْتُ المتاعَ: نَضَدْتُه.

(٣) في الأصل: أَوْرَمُ. قال ياقوت: «أورم... اسم لأربع قرى من قرى حلب، وهي: أورم الكبرى وأورم الصغرى وأورم الجوز وأورم البرامكة، وقد ذكرها أبو علي الفسوي في بعض مسائله...» ثم نقل كلام الفارسي. معجم البلدان (أورم) ١ : ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٤) في الأصل: «زائدتين»..

(٥) عبارة المخطوطة هي: «أحدهما أن تجرد الفاعل من الفعل... والآخر أن تبقى فيه ضمير الفاعل، فتحكي» والتصويب من معجم البلدان (أورم) ١ : ٢٧٩.

(٦) الصافنات: جمع الصافن، والصافن من الخيل: القائم على ثلاث قوائم، وقد أقام الرابعة على طرف الحافر.

«أَرْتاح»: «أَفْعال» كـ «أَنْبار»[1]. فأما «أَرْفاد»[2] فـ «أَفْعال» لا غير.

وأما قولهم «أُسْتاذٌ»[3] و «أُسْوارٌ»[4] فقد ذكرناهما في «المسائل المُصْلَحة من كتاب أبي إسحاق»[5].

وأما قولهم «أَبَنْبَم»[6] فهو عربي، وقد ذكره سيبويه، وزعم أن وزنه «أَفَنْعَل»[7]. ونظيره من الصفات «أَلَنْدَدٌ»[8]. فالدلالة على أن الهمزة زائدة أنّ النون ثالثة ساكنة، والنون إذا كانت ثالثة ساكنة حكم بزيادتها لكثرة كونها زائدة في هذا الموضع، نحو «عَقَنْقَلٍ»[9] و «جَحَنْفَلٍ»[10] و «عَفَنْجَجٍ»[11]، ولتعاورها وحروف اللين على الموضع، نحو «شَرَنْبَثٍ»[12] و «شُرابِثٍ» / و «جَرَنْفَسٍ»[13] و «جُرافِسٍ»، ولحذفهم لها في نحو «عَرَنْتُنٍ»[14] وقولهم [٩٠/ب]

---

(١) الأنبار: مدينة قرب بلخ، وهي قصبة جوزجان.

(٢) أرفاد: قرية كبيرة من نواحي حلب.

(٣) قال الجواليقي في المعرب ص ٧٣: «فأما الأستاذ فكلمة ليست بعربية. يقولون للماهر بصنعته: أستاذ. ولا توجد هذه الكلمة في الشعر الجاهلي... ولو كان عربياً لوجب أن يكون اشتقاقه من السَّتَذِ، وليس ذلك بمعروف».

(٤) الأسوار: من أساورة الفرس، وهو الرامي، وقيل: الفارس. وهو بكسر الهمزة، والضم لغة فيه. المعرب ص ٦٨.

(٥) هو كتاب «الأغفال فيما أغفله الزجاج» ولم يطبع بعد.

(٦) أبنبم: موضع.

(٧) الكتاب ٤: ٢٤٧.

(٨) الألندد: الألَدّ، وأَلَدّ من اللَّدَدِ، وهو شدة الخصام.

(٩) العقنقل: الكثيب العظيم المتداخل الرمل.

(١٠) الجحنفل: العظيم الجحفلة، والجحفلة: مشفر البعير.

(١١) العفنجج: الجافي الخلق.

(١٢) الشرنبث: الغليظ الكفين والرجلين، ومثله الشُّرابث.

(١٣) الجرنفس والجرافس: الضخم الشديد من الرجال.

(١٤) العرنتن: شجر يدبغ به.

«عَرَتُنٌ»، كما حذفوا الألف في نحو «دُوَدِمٍ»[١] و«خُزَخِزٍ»[٢]. فكما أجروها في هذه الأشياء مجرى الألف، أجروها مجراها في الزيادة أيضاً، فثبت زيادتها في «أَبَنْبَم» لذلك. وإنما أبدلوا منها الميم لوقوعها ساكنة قبل الباء، كما أبدلوا في «شَمْباء»[٣] و«عَمْبَر»[٤]، ليس أن الميم أصل من نفس الكلمة، فلو كانت أصلاً لم تلحق الهمزة أولها زائدة. فالكلمة من باب «دَدَنٍ»[٥] و«كَوْكَبٍ».

وأنشد الأصمعي[٦]:

يــا جــارَتَيَّ وقــد أَرى شَبَهَيْكُمــا　　بــالجِـزْعِ من تَثْلِيثَ أو بِيَبَنْبَمَــا

كذلك أنشده الأصمعي. ولا ينبغي أن يجوز على هذا أن يقال «يَبَنْبَم» كما قيل «يُسْرُوع»[٧] و«أُسْرُوع»؛ لأن الهمزة إنما قلبت في البيت للتخفيف مثل «مِيَرٍ»[٨]، فإذا زالت الكسرة الموجبة لقلب الهمزة صحَّت الهمزة، كما أنك إذا قلت «مَأَرْتُ بين القوم»[٩] لم يكن في الهمزة إلا التحقيق أو جعلها بَيْنَ بَيْنَ على قول أهل التخفيف. فهذا شرح هذا الحرف، وما خالف هذا مما ذكره بعض الرواة[١٠] للغة فإنما هو خطأ لقلة الخبرة بهذا الشأن. فهذا حكم الهمزة إذا جاءت أولاً فيما كان على ثلاثة أحرف أو أكثر منه بالحروف الزائدة.

---

(١) الدودم: شيء شبه الدم يخرج من شجر السمر، وهو مقصور من: دُوادِم.

(٢) رجل خزخز: غليظ قوي كثير العضل، وهو مقصور من خُزاخِز.

(٣) الشمباء: العذبة الفم. والأصل: شنباء.

(٤) في الأصل «والعنبر» والشاهد إبدال النون الساكنة قبل الباء ميماً. والعنبر: نوع من الطيب معروف. و: الزعفران. و: الترس.

(٥) الددن: اللهو واللعب.

(٦) تقدم تخريجه في ص ١٣٦.

(٧) اليسروع: دود حمر الرؤوس بيض الأجساد.

(٨) أصل مير: مِئَر، وهو جمع مِئْرة، والمِئْرة: الذَّحْل والعداوة.

(٩) مأرت بين القوم: أفسدت بينهم وأغريت.

(١٠) لعله يعني ابن دريد، فقد قال: «لم يجتمع الباء والميم في كلمة إلا في يبمبم» جمهرة اللغة ١ : ١٢٩ وجعلها مركبة من (ب م ب م).

فأما إذا جاءت أولاً فيما كان بعدها أربعة أحرف أصول، فإنه يحكم بأنها أصل غير زائدة في الأسماء الأعجمية، كما أنها في العربية كذلك، وذلك نحو «إِصْطَخْر»[1] و«إِصْطَبْل» و«إِطْرِيفَل»[2] و«إِبْرِيْسَم»، وترجمة «إِبْرِيْسَم» بالعربية: الذاهب صُعُداً. و«أَرْدَبِيل»[3]. فهذه الهمزات أصول؛ لأن بنات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أوائلها إلا الأسماء الجارية على أفعالها وحروف المضارعة، فلذلك قَدَحَ مَنْ[4] قَدَحَ فيما حكاه سيبويه عن الخليل أنهم قالوا في تحقير «إبراهيم»: «بُرَيْهِيم»[5]؛ لأن ذلك يلزم منه الحكم بزيادة الهمزة لحذفهم لها. وليس حكايته ذلك مما يُلزمه خطأ لأنه روى ذلك.

ووجهُ قول من قال ذلك أن الأعجمية لما لم تكن من أصل كلامهم غيّروه، فزادوا فيه ونقصوا منه، ولم يجروه على سنن ما استقر في كلامهم، فعرفوه وأَلِفوه؛ ألا ترى أنهم قالوا في «جَبْرَئِيلَ» ألفاظاً ليس كثير منها في كلامهم[6]، وذلك / نحو «جَبْرِيل»[7] و«جَبْرَئِلُّ»[8]. فكذلك قول من قال [٩١/أ] «بُرَيْهِم»، كأنه رخَّمه من «برهام»، وليس أنه حذف الهمزة من أول بنات

---

(١) إصطخر: بلدة بفارس، وهي من أعيان حصون فارس ومدنها وكورها.

(٢) الإطريفل: دواء مؤلف، وهو نوعان صغير وكبير. التاج (طرفل) ٧: ٤١٦.

(٣) أردبيل: مدينة بأذربيجان.

(٤) هو المبرد كما في حاشية الكتاب ٣: ٤٤٦ حيث أثبت نص السيرافي، وتبعه في هذا تلميذه ابن السراج. الأصول ٣: ٥١.

(٥) في الأصل: «بريهم» والتصويب من الكتاب ٣: ٤٤٦. ولم يذكر فيه الخليل. وحكى عنه في ص ٤٧٦ أنه سمع في تحقير إبراهيم تحقير الترخيم: بُرَيْهٌ.

(٦) انظر اللغات في «جبرئيل» في المحتسب ١: ٩٧ ــ ٩٨ والمعرب ص ١٦١ ــ ١٦٣ والتاج (جبر) ١٠: ٣٥٧ ــ ٣٦٠.

(٧) في الأصل: «جِبْرِيل» بكسر الجيم، وهذا له نظير من كلام العرب، وهو قِنْدِيل.

(٨) في الأصل «جَبْرَئِيل» وهذا تكرار لقوله قبل ذلك «جَبْرَئِيل». ومثاله في العربية: عَنْتَرِيْس.

الأربعة، لكنه لم يلحق الهمزة، كما أن الذي قال «جَبْرِيل» لم يلحق الهمزة، كما ألحق من قال «جَبْرَئِيل»، ليس أنه ألحق ثم حذف. فكذلك «أُسْكُرَّجة»[1]، قياس الهمزة لو كانت الكلمة عربية، وإذا أُعربت، أن تكون الهمزة أصلاً، وإن كان على بناء لم يجئ في أمثلة العربية قبلها، كما أن «إِصْطَخْرَ» مثل «جِرْدَحْلٍ»[2]، و «أَرْدَبِيل» على مثال «عَنْدَلِيب» و «حَنْبَرِيت»[3]. وقد قدّمنا أن الأعجمية كثيراً ما تجيء على ما لم يجئ مثلُها في المثال العربي.

فإن حقّرتَ حذفتَ الجيم، فقلت: «أُسَيْكِرة»، وإن عوضت من المحذوف قلت «أُسَيْكِيرة». كذلك قياس التكسير إذا اضطر إليه. وزعم سيبويه[4] أن بنات الخمسة لا تكسر إلا على استكراه. فإن جُمع على غير التكسير أُلحق الألف والتاء. وقياسُ ما رواه سيبويه من «بُرَيْهِم» و «سُكَيْرِجة» وما تقدم، الوجهُ.

فأمّا «أَذْرَبِيْجانُ»[5] فالهمزة في أولها أصل؛ لأن «أَذْرَ» مضمومٌ إليه الآخرُ. وروي عن أبي بكر[6] أنه قال: «الصوف

(١) الأسكرجة: فارسية معربة. ترجمتها: مُقَرِّب الخَلّ.
(٢) الجردحل: الضخم من الإبل.
(٣) كذب حنبريت: خالص مجرد لا يستره شيء.
(٤) الكتاب ٣: ٤٤٤.
(٥) أذربيجان: إقليم واسع مشتمل على مدن وقلاع وخيرات بنواحي جبال العراق، غربي إرمينية. ويقال أيضاً: أَذَرْبِيْجان، وآذَرْبِيجان، وآذْرِيْبَجان.
(٦) هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وهذا من كلمة قالها لعبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه وقد دخل عليه في علته التي مات فيها. ولفظه: «ولَتَأْلَمُنَّ النومَ على الصُّوف الأَذْرَبِيِّ. . .» وكلمة أبي بكر رواها المبرد في الكامل ١: ٦ ـ ٧ وقال في ص ٨: «على الصوف الأذربي: فهذا منسوب إلى أذربيجان». وقال ابن الأثير «الأذربي: منسوب إلى أذربيجان على غير قياس، هكذا تقوله العرب، والقياس أن يقول أَذَرِيٌّ بغير =

الْأَذْرَبِيّ»[1] في النسب إلى «أَذْرَبِيجانَ».

وقولهم «أَرَسْناس»[2] عندي مثلُه، كان الصدر «أَرَسْ»، فالهمزة أصل على هذا، كما كانت في «أَذْرَ» من «أَذْرَبِيجانَ» كذلك.

ومثل ذلك من الأسماء الأعجمية المضموم أحدهما إلى الآخر قولهم «باذِنْجان»، حكى أبو بكر عن أبي العباس في تحقيرها اختلافاً، فمنهم من يقول «بُذَيْنَجَانة» مثل «حُضَيْرَمَوْت»، ومنهم من يكسر النون فيقول «بُذَيْنِجَانة» فيكسر النون التي بعد ياء التحقير. فمن قال «بُذَيْنَجانة» جعله كـ «حُضَيْرَمَوْت»، وكان القياس على قوله أن يقول «بُوَيْذِنْ جَانَة»، فيحقّر الصدر، ثم يضم الثاني إليه، والصدر على «فاعِلٍ»، وتحقير «فاعِلٍ» على «فُوَيْعِل»، إلا أنه يجوز أن يكون اختار في هذا الموضع تحقير الترخيم لطول الاسم، وقالوا في «حارِثٍ»: «حُرَيْثٌ».

فإن قيل: فهل يكون في الأسماء التي جعل فيها اسمان اسماً واحداً ما آخر الآخر منهما الهاء؟

فإن ذلك قد جاء في أسماء العدد.

ومن قال «بُذَيْنِجانة» جعله بمنزلة «زُعَيْفِران»، وحذف الألف الزائدة في «فاعِلٍ» ليكون على أمثلة التحقير. والوجه الأول أشبه وأحسن؛ لأن ما هو من هذه / الأسماء المعربة أشبه بأصول كان ذلك أدل على تعريبه، وليس في أبنية [٩١/ب]

= باء...» النهاية ١:٣٣، وقوله «أَذَري» كذا بفتح الذال. والصواب إسكانها؛ لأنه منسوب إلى «أَذْر».

(١) في الأصل: «الأَذَرِيّ» والتصويب من الكامل ١:٧ والنهاية ١:٣٣. وفي المعرب ص ٨٣ «الأَذْرِيّ» مسنداً إلى أبي بكر. وزاد بعده: «ورواه لي أبو زكريا: الأَذَرِيّ بفتح الذال، على غير قياس».

(٢) أرسناس: بلد من ثغور الشام.

كلامهم شيء على بناء «باذِنْجان»، وقد جاء في هذه المعربة ما لا إشكال في جعلهم إياه بمنزلة اسم واحد، وذلك قولهم «أَذْرَبِيْجَان»، بدلالة قولهم «أَذَرِيّ»، فكذلك «باذِنْجانة».

تمت المسائل المصنوعة بحلب، صنعة الشيخ الجليل أبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، رفع الله درجته، وأظهر حجته. وكان الفراغ من النسخ بالمدينة المنورة، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، في غاية ذي الحجة الحرام ختام شهور سنة ١٣٠٠. نسخها الفقير لربه الراجي عفوه ومغفرته علي بن محمد بن مصطفى شمس الدين الجزائري نشأة، المدني داراً، للمحترم الفاضل، العلامة الكامل، وحيد دهره، وفريد عصره، الشيخ محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي داراً، المدني[1] سكناً، حفظه الله، ووفقنا وإياه لما يحبه ويرضاه، بجاه نبيه ومجتباه، آمين.

كتبت من نسخة قديمة بقلم الشيخ سلامة بن عياض بن أحمد الكفرطابي، مؤرخة في العشر الأُول من شوال سنة ٤٩٤.

□ □ □

---

(١) بعد هذا في النسخة التيمورية ما نصه: «أسكنه الله فسيح جنته ومحل رضوانه، آمين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. ونقلت النسخة من نسخة موجودة بالكتبخانة الخديوية على نفقة أفندم أحمد بيك تيمور، كان الله له عوناً ومعيناً في فعل الخيرات، آمين، بجاه سيد المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم. آمين. آمين».

الفهـــارس



— ١ —

فهرس الآيات

□ □ □

— ٢ —

فهرس الأحاديث والآثار

□ □ □



ـ ٣ ـ

فهرس الأمثال والأقوال النثرية

المثل، أو القول	الصفحة
أعطيته درهماً أو درهمين أكثر ما أعطيته	٢٠٧
أكثر شربـي السويق ملتوتاً	٨٢
أكل يوم لك ثوب	١٨٠، ١٨١، ١٩٠
أليس إنما قمت	٢٦٠
أنت مني مرأى ومسمع	٥٨
أنت اليوم أفضل منك غداً	١٧٩
إن زيداً ــ فافهم قولي ــ رجل صدق	١٤٧
إن لا حظية فلا ألية	٢٣١
إنك ما وخيراً	١٥٠
إنما أنت شرب الإبل	٢٧٥
إنه المسكين أحمق	١٤٦
إني لأمر بالرجل مثلك فيكرمني	٢٢٩
إني مما أفعل	٢٠٠، ٢٠١
إني مما أن أفعل	٢٠٠
أهلك الناس الدينار والدرهم	٧٥، ٢٣٠، ٢٨٩
بئس غلاماً	٢٣٣
البداوة أطيب ما تكون شهري ربيع	٢٠٤
البر أرخص ما يكون قفيزان	١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٥، ١٩٦
الر أرخص ما يكون قفيزين	١٩٢، ١٩٦
بـي المسكين كان الأمر	١٤٥
تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	٤٤
تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك	٢٥٦
جيء به من حيث وليسا، ومن حيث ليسا	٢٨٢
جاءني ناس من الجن	١٦٦
خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها	٦٤
الخمسة العشر درهماً	٢٣١، ٢٨٩، ٢٩٠

المثل، أو القول	الصفحة

المثل، أو القول	الصفحة

□ □ □

— ٤ —

فهرس الشعر

(ز)

(س)

(م)

(ن)

□ □ □

— ٥ —

فهرس الأمثلة

(ب)

(ج)

(ح)

(خ)

(غ)

(ن)

(هـ)



ـ ٦ ـ

فهرس الأعلام

□ □ □

— ٧ —

فهرس البلدان والمواضع ونحوها

□ □ □

— ٨ —

فهرس الكتب المذكورة في المتن

□ □ □

ـ ٩ ـ

فهرس المصادر والمراجع

الإبدال لابن السكيت ـ تحقيق د. حسين شرف ـ القاهرة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م. ونشره أيضاً د. أوغست هفنر في بيروت ١٩٠٣م باسم: القلب والإبدال.

الإبدال لأبي الطيب اللغوي ـ تحقيق د. عزالدين التنوخي ـ دمشق ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

الإبل للأصمعي ـ نشره أوغست هفنر ـ بيروت ١٩٠٣م.

أبو علي الفارسي ـ د. عبدالفتاح شلبي ـ القاهرة ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م.

إتحاف فضلاء البشر للدمياطي البناء ـ القاهرة ١٣٥٩هـ.

أحكام القرآن للجصاص ـ بيروت ١٣٣٥هـ.

أحكام القرآن لابن العربي ـ تحقيق علي البجاوي ـ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

أحكام القرآن للهراس ـ تحقيق موسى علي ود. عزت عطية ـ دار الكتب الحديثة.

الاختيار لتعليل المختار للموصلي ـ تعليق محمود أبو دقيقة ـ بيروت ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

أدب الكاتب لابن قتيبة ـ تحقيق محمد الدالي ـ بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبدالبر ـ طبع على هامش الإصابة ـ ١٣٢٨هـ.

أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه ـ د. رمضان عبدالتواب ـ ضمن كتاب: بحوث ومقالات في اللغة ـ القاهرة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.

الاشتقاق لابن دريد ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ القاهرة ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م.

اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ـ تحقيق د. عبدالحسين المبارك ـ النجف ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

إصلاح المنطق لابن السكيت ـ تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ـ القاهرة ١٩٧٦م.

الأصول في النحو لابن السراج ـ تحقيق د. عبدالحسين الفتلي ـ النجف، ١٩٧٣م، وطبعة أخرى في بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

الأضداد للتوزي ـ تحقيق د. محمد حسين آل ياسين ـ مجلة المورد ـ المجلد الثامن ـ العدد الثالث ١٩٧٩م.

الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ الكويت ١٩٦٠م.
إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ـ القاهرة ١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م.
إعراب القرآن المنسوب للزجاج ـ تحقيق إبراهيم الإبياري ـ القاهرة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
إعراب القرآن للنحاس ـ تحقيق د. زهير زاهد ـ الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
الأعلام للزركلي ـ الطبعة الثالثة.
الأغفال في ما أغفله الزجاج من المعاني لأبي علي الفارسي ـ رسالة ماجستير في كلية الآداب بجامعة عين شمس في القاهرة ـ تحقيق محمد حسن إسماعيل ـ ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ـ تحقيق عبدالستار فراج ـ بيروت ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م، وطبعة دار الشعب، وطبعة دار الثقافة ببيروت ١٩٥٧م.
الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ـ تحقيق سعيد الأفغاني ـ جامعة بني غازي ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ـ تحقيق مصطفى السقا ود. حامد عبدالمجيد ـ القاهرة ١٩٨١م.
الأمثال لأبي عبيد ـ تحقيق د. عبدالمجيد قطامش ـ دمشق ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
أمالي الزجاجي ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ القاهرة ١٣٨٢هـ.
الأمالي الشجرية لابن الشجري ـ حيدر آباد ـ ١٣٤٩هـ.
الأمالي لأبي علي القالي ـ القاهرة ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٦م.
أمالي المرتضى ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.
الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ـ القاهرة ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.
الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ـ تحقيق د. حسن فرهود ـ مصر ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ـ مصر ١٣٢٨هـ.
بغية الوعاة للسيوطي ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ مصر ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م.
البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق د. طه عبدالحميد ـ مصر ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
البيان والتبيين للجاحظ ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ القاهرة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.
تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ـ تحقيق سيد صقر ـ القاهرة ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ـ تصحيح محمد غوث الندوي ـ الهند ١٣٩٩هـ. وطبعة أخرى بتحقيق د. محيي الدين رمضان ـ الكويت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري ـ طبع في حاشية كتاب سيبويه ـ بولاق ١٣١٦ ـ ١٣١٧هـ.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ـ تحقيق محمد كامل بركات ـ مصر ١٣٩٧هـ ـ ١٩٦٧م.

التسهيل لعلوم التنزيل لابن جُزَيّ ـ تحقيق محمد اليونسي وإبراهيم عوض ـ دار الكتب الحديثة.

تصحيح الفصيح لابن درستويه ـ الجزء الأول ـ تحقيق عبدالله الجبوري ـ بغداد ١٩٧٥م.

تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ـ تحقيق سيد صقر ـ بيروت ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

التفسير الكبير للفخر الرازي.

تفسير ابن كثير ـ طبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.

تفسير مجاهد ـ تحقيق عبدالرحمن السورتي ـ إسلام أباد.

التكملة لأبي علي الفارسي ـ تحقيق د. كاظم بحر المرجان ـ الموصل ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، وطبعة أخرى في الرياض ١٤٠١هـ بتحقيق د. حسن فرهود.

التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ـ تحقيق أحمد القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب ـ بغداد ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.

التنبيه في شرح مشكلات الحماسة لابن جني ـ تحقيق يسرى القواسمي ـ رسالة ماجستير في كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٧١م.

التنبيه والإيضاح لابن بري ـ تحقيق مصطفى حجازي ـ مصر ١٩٨٠م.

تهذيب الألفاظ لابن السكيت ـ ضبطه لويس شيخو ـ بيروت ١٨٩٥م.

تهذيب اللغة للأزهري ـ تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين ـ القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م وما بعدها.

تاج العروس للزبيدي ـ ١٣٠٧هـ. وطبعة الكويت أيضاً.

تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ـ الترجمة العربية.

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ـ القاهرة ١٣٤٩هـ ـ ١٩٣١م.

الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي ـ تحقيق د. فخرالدين قباوة ـ بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

الجمل في النحو للزجاجي ـ تحقيق د. علي الحمد ـ بيروت ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ـ تحقيق د. محمد علي الهاشمي ـ الرياض

١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
جمهره الأمثال للعسكري ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش ـ القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
جمهرة أنساب العرب لابن حزم ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ القاهرة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
جمهرة اللغة لابن دريد ـ حيدر آباد ١٣٤٤هـ.
الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ـ تحقيق د. فخرالدين قباوة ونديم فاضل ـ حلب ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
جواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي ـ بيروت.
جامع البيان عن تأويل القرآن للطبري ـ تحقيق محمود شاكر ـ دار المعارف بمصر، وطبعة أخرى سنة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ـ القاهرة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ـ الجزء الأول بتحقيق ناصف والنجار وشلبي ـ القاهرة ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م. والجزآن الأول والثاني بتحقيق قهوجي وجويجاتي ـ دمشق ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م. ونسخة مخطوطة في مكتبة البلدية بالإسكندرية تحت رقم ٣٥٧٠ع، وفي مجمع اللغة العربية في القاهرة نسخة منها تحت رقم ١٧٦٢٨. ومنه نسخة أخرى مخطوطة في مكتبة مراد ملا في إستانبول برقم ٦ ـ٩، وفي مكتبة جامعة القاهرة صورة منها برقم ٢٤٠١٢.
حجة القراءات لأبي زرعة ـ تحقيق سعيد الأفغاني ـ بني غازي ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ـ تحقيق د. مصطفى إمام ـ القاهرة ١٩٧٩م.
الحماسة لأبي تمام ـ تحقيق د. عبدالله عسيلان ـ الرياض ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
الحماسة البصرية لصدرالدين البصري ـ تصحيح د. مختار الدين أحمد ـ حيدر آباد ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.
حماسة ابن الشجري ـ حيدر آباد ١٣٤٥هـ.
حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ـ طبعة عيسى الحلبي بمصر.
الحيوان للجاحظ ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ مصر ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.
خزانة الأدب للبغدادي ـ بولاق ١٢٩٩هـ. وطبعة أخرى بتحقيق عبدالسلام هارون ـ القاهرة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م وما بعدها.
الخصائص لابن جني ـ تحقيق محمد علي النجار ـ القاهرة ـ ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٢م وما بعدها.
خلق الإنسان لثابت بن أبي ثابت ـ تحقيق عبدالستار فراج ـ الكويت ١٩٦٥م.

الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي.
دلائل الاعجاز لعبدالقاهر الجرجاني ـ قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر ـ القاهرة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
ديوان الأدب للفارابي ـ تحقيق د. أحمد مختار عمر ـ القاهرة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
ديوان أبي الأسود الدؤلي ـ صنعة السكري ـ تحقيق محمد حسين آل ياسين ـ بيروت ١٩٧٤م.
ديوان الأسود بن يعفر ـ صنعة نوري القيسي ـ بغداد ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
ديوان الأعشى ـ شرح د. محمد محمد حسين ـ بيروت ١٩٧٤م.
ديوان امرىء القيس ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٩٦٩م.
ديوان أمية بن أبي الصلت ـ تحقيق د. عبدالحفيظ السطلي ـ دمشق ١٩٧٤م.
ديوان أوس بن حجر ـ تحقيق د. محمد يوسف نجم ـ بيروت ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
ديوان تميم بن أبي بن مقبل ـ تحقيق د. عزة حسن ـ دمشق ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.
ديوان جرير ـ تحقيق د. نعمان طه ـ القاهرة ١٩٧١م، وطبعة أخرى في دمشق بشرح عبدالله الصاوي.
ديوان حسان بن ثابت ـ تحقيق د. سيد حسنين ـ القاهرة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م، وطبعة أخرى بتحقيق د. وليد عرفات ـ بيروت ١٩٧٤م.
ديوان الحطيئة ـ تحقيق نعمان طه ـ القاهرة ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م.
ديوان حميد بن ثور ـ صنعة عبدالعزيز الميمني ـ القاهرة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م.
ديوان حاتم الطائي ـ صنعة يحيى بن مدرك ـ تحقيق د. عادل جمال ـ القاهرة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
ديوان ذي الرمة ـ تحقيق د. عبدالقدوس أبو صالح ـ دمشق ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م، وطبعة بيروت ١٣٨٤ ـ ١٩٦٤.
ديوان رؤبة بن العجاج ـ نشره وليم بن الورد ـ ليبزج ١٩٠٣م.
ديوان زهير بن أبي سلمى ـ صنعة ثعلب ـ القاهرة ١٣٦٣هـ ـ ١٩٤٤م.
ديوان الشماخ بن ضرار ـ تحقيق صلاح الهادي ـ القاهرة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
ديوان طرفة بن العبد ـ تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال ـ دمشق ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
ديوان عبيد بن الأبرص تحقيق د. حسين نصار ـ مصر ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.
ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات ـ تحقيق د. محمد يوسف نجم ـ بيروت ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م.
ديوان العجاج ـ تحقيق د. عزة حسن ـ بيروت ١٩٧١م، وطبعة أخرى بتحقيق د. عبدالحفيظ السطلي ـ دمشق ١٩٧١م، ونشره أيضاً وليم بن الورد في برلين ١٩٠٣م.

ديوان عدي بن زيد ـ تحقيق محمد جبار المعيبد ـ بغداد ١٩٦٥م.
ديوان علقمة الفحل ـ تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال ـ حلب ١٩٦٩م.
ديوان عنترة العبسي ـ تحقيق محمد سعيد مولوي ـ المكتب الإسلامي ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
ديوان الفرزدق ـ تحقيق عبدالله الصاوي ـ القاهرة ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٦م.
دوان قيس بن الخطيم ـ تحقيق د. ناصرالدين الأسد ـ القاهرة ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.
ديوان كثير عزة ـ شرح د. إحسان عباس ـ بيروت ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
ديوان كعب بن مالك ـ تحقيق سامي العاني ـ بغداد ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.
ديوان لبيد بن ربيعة ـ تحقيق د. إحسان عباس ـ الكويت ١٩٦٢م.
ديوان المتلمس الضبعي ـ تحقيق حسن كامل الصيرفي ـ القاهرة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
ديوان المثقب العبدي ـ تحقيق حسن كامل الصيرفي ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
ديوان أبي النجم العجلي ـ شرح علاء الدين آغا ـ الرياض ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
ديوان النابغة الذبياني ـ تحقيق محمد الطاهر بن عاشور ـ جانفي ١٩٧٦م ـ وطبعة أخرى بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٩٧٧م.
ديوان الهذليين ـ القاهرة ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م.
ذيل الأمالي لأبي علي القالي ـ القاهرة ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٦م.
رصف المباني للمالقي ـ تحقيق د. أحمد الخراط ـ دمشق ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م، وطبعة أخرى في ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
زاد المسيرفي علم التفسير لابن الجوزي ـ دمشق ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.
الزاهر لأبي بكر بن الأنباري ـ تحقيق د. حاتم الضامن ـ دار الرشيد ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
السبعة في القراءات لابن مجاهد ـ تحقيق د. شوقي ضيف ـ القاهرة ١٩٧٢م.
سر صناعة الإعراب لابن جني ـ تحقيق د. حسن هنداوي ـ بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
سرالفصاحة لابن سنان الخفاجي ـ تصحيح عبدالمتعال الصعيدي ـ مصر ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
سمط اللآلي لأبي عبيد البكري ـ تحقيق عبدالعزيز الميمني ـ القاهرة ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٦م.
سنن أبي داود ـ تعليق عزة الدعاس ـ حمص ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
سنن النسائي ـ طبعةمصطفى الحلبي بمصر ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.
شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ـ تحقيق د. محمد علي سلطاني ـ دمشق ١٩٧٩م.
شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ـ تحقيق رباح ودقاق ـ دمشق ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م وما بعدها.

شرح اختيارات المفضل للتبريزي ــ تحقيق د. فخرالدين قباوة ــ دمشق ١٣٩١هـ ــ ١٩٧١م.
شرح أشعار الهذليين للسكري ــ تحقيق عبدالستار فراج ــ القاهرة ١٣٨٤هـ ــ ١٩٦٣م.
شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ــ تحقيق د. صاحب أبو جناح ــ بغداد ١٩٨٠م.
شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ــ نشره أحمد أمين وعبدالسلام هارون ــ القاهرة ١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٧م.
شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ــ تحقيق الحسن والزفزاف وعبدالحميد ــ مصر ١٣٥٨هـ.
شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي ــ بيروت ١٣٨٦هـ ــ ١٩٦٦م.
شرح الشافية لرضي الدين الأستراباذي ــ تحقيق الحسن والزفزاف وعبدالحميد ــ مصر.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ــ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ــ القاهرة ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م.
شرح العناية على الهداية للبابرتي ــ مطبوع على حاشية فتح القدير ــ طبعة مصطفى الحلبي ١٣٨٩هـ ــ ١٩٧٠م.
شرح فتح القدير لابن الهمام ــ طبعة مصطفى الحلبي ١٣٨٩هـ ــ ١٩٧٠م.
شرح القصائد التسع لأبي جعفر النحاس ــ تحقيق أحمد خطاب العمر ــ بغداد ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م.
شرح القصائد السبع لأبي بكر بن الأنباري ــ تحقيق عبدالسلام هارون ــ القاهرة ١٩٦٩م.
شرح القصائد العشر للتبريزي ــ تحقيق د. فخرالدين قباوة ــ حلب ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م.
شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي ــ الأستانة ١٢٧٥هـ.
شرح الكافية الشافية لابن مالك ــ تحقيق د. عبدالمنعم هريدي ــ دمشق ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م.
شرح المعلقات السبع للزوزني ــ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ــ القاهرة.
شرح المفصل لابن يعيش ــ إدارة الطباعة المنيرية.
شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ــ تحقيق د. فخرالدين قباوة ــ حلب ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م.
شرح ما يقع فيه التصحيف لأبي أحمد العسكري ــ تحقيق عبدالعزيز أحمد ــ مصر ١٣٨٣هـ ــ ١٩٦٣م.
شعر الأحوص ــ تحقيق عادل جمال ــ القاهرة ١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م.
شعر الأخطل صنعة السكري ــ تحقيق د. فخرالدين قباوة ــ بيروت ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.
شعر خداش بن زهير ــ تحقيق د. رضوان النجار ــ مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية ـ العددان الثالث عشر والرابع عشر ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤هـ.
شعر الخوارج ـ جمعه د. إحسان عباس ـ بيروت ١٩٧٤م.
شعر أبـي دُواد الإيادي.
شعر الراعي النميري ـ جمعه ناصر الحاني ـ دمشق ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.
شعر أبـي زبيد الطائي ـ تحقيق د.ـ نوري القيسي ـ بغداد ١٩٦٧م.
شعر زهير بن أبـي سلمى ـ شرح الأعلم الشنتمري ـ تحقيق د. فخرالدين قباوة ـ حلب ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
شعر عبدالله بن الزبعرى ـ جمعه د. يحيى الجبوري ـ بيروت ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
شعر عمرو بن أحمر ـ تحقيق د. حسين عطوان ـ دمشق.
شعر عمرو بن معدي كرب ـ تحقيق مطاع الطرابيشي ـ دمشق ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
شعر الكميت بن زيد الأسدي ـ جمعه د. داود سلوم ـ بغداد ١٩٦٩م.
شعر ابن ميادة ـ تحقيق د. حنّا حداد ـ دمشق ١٩٨٢م.
شعر ابن هرمة ـ تحقيق نفّاع وعطوان ـ دمشق ١٩٦٩م.
الشعر والشعراء لابن قتيبة ـ تحقيق أحمد شاكر ـ القاهرة ١٩٦٦م.
الصحاح للجوهري ـ تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ـ القاهرة ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٦م، وطبعة بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
صحيح البخاري ـ طبعة إستانبول ١٩٧٩م، وطبعة عيسى الحلبـي بمصر.
صحيح مسلم ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ بيروت.
ضرائر الشعر لابن عصفور ـ تحقيق السيد إبراهيم محمد ـ دار الأندلس ١٩٨٠م.
طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ـ شرحه محمود شاكر ـ القاهرة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
الطرائف الأدبية ـ جمعها عبدالعزيز الميمني ـ القاهرة ١٩٣٧م.
العروض للأخفش الأوسط ـ تحقيق د. أحمد عبدالله ـ مكة المكرمة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
العقد الفريد لابن عبد ربه ـ تحقيق محمد سعيد العريان ١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠م، وطبعة أخرى بتحقيق الإبياري والزين وأمين، القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م.
العقفة والبررة لأبـي عبيدة ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ المجلد الثاني من نوادر المخطوطات.
غرائب القرآن للنيسابوري ـ تحقيق إبراهيم عوض ـ طبعة مصطفى الحلبـي ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م.
غريب الحديث لأبـي عبيد ـ حيدر آباد ـ ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.
غاية النهاية لابن الجزري ـ نشره برجشتراسر ـ مصر ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م.

فتح الباري لابن حجر ـ تصحيح محمد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب ـ المكتبة السلفية.
فتح القدير للشوكاني ـ طبعة مصطفى الحلبي بمصر ١٣٥٠هـ.
فرحة الأديب للغندجاني ـ تحقيق د. محمد علي سلطاني ـ دمشق ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري ـ تحقيق د. إحسان عباس ود. عبدالمجيد عابدين ـ بيروت ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
فعل وأفعل للأصمعي ـ تحقيق د. عبدالكريم العزباوي ـ مجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ العدد الرابع ١٤٠١هـ.
فهارس كتاب سيبويه ـ صنعة محمد عبدالخالق عضيمة ـ مصر ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
الفائق للزمخشري ـ تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ـ مصر.
الفاخر للمفضل بن سلمة ـ تحقيق عبدالعليم الطحاوي ـ مصر ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م.
قصص الأنبياء لابن كثير ـ تحقيق عبدالقادر أحمد عطا ـ القاهرة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
القوافي للأخفش الأوسط ـ تحقيق د. عزة حسن ـ دمشق ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
الكتاب لسيبويه ـ بولاق ١٣١٦، ١٣١٧هـ. والطبعة التي حققها عبدالسلام هارون ـ مصر ١٩٧٧م وما بعدها.
كتاب الاختيارين ـ صنعة الأخفش الأصغر ـ تحقيق د. فخرالدين قباوة ـ دمشق ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
كشف الأسرار عن أصول البزدوي لعبدالعزيز بن أحمد البخاري ـ بيروت ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ـ تحقيق د. محيي الدين رمضان ـ دمشق ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
الكامل للمبرد ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة ـ مصر.
لسان العرب لابن منظور ـ بولاق ١٣٠٠ ـ ١٣٠٨هـ.
ليس في كلام العرب لابن خالويه ـ تحقيق أحمد عطار ـ مكة المكرمة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
مجمع الأمثال للميداني ـ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ـ ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.
مجاز القرآن لأبي عبيدة ـ تحقيق محمد فؤاد سزكين ـ القاهرة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
مجالس ثعلب ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ مصر ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م.
مجالس العلماء للزجاجي ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ الكويت ١٩٦٢م.
المحتسب لابن جني ـ تحقيق ناصف والنجار وشلبي ـ القاهرة ١٣٨٦هـ.
مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ـ نشره برجشتراسر ـ مصر ١٩٣٤م.
المخصص لابن سيده ـ بولاق ١٣١٦هـ.

المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ـ تحقيق د. طارق الجنابي ـ بغداد ١٩٧٨م.
المردفات من قريش للمدائني ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ المجلد الأول من نوادر المخطوطات.
المستقصى للزمخشري ـ حيدر آباد ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.
المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ـ تحقيق د. محمد الشاطر أحمد ـ القاهرة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي ـ تحقيق صلاح الدين السنكاوي ـ بغداد ١٩٨٣م.
المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ـ مخطوط في مكتبة راغب في إستانبول تحت رقم ١٣٧٩١، ومنه صورة على الميكروفيلم في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم ١٥٣ نحو.
المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ـ مخطوط في الزاوية الحمزاوية في مراكش برقم ٤٣.
المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ـ تحقيق د. محمد كامل بركات ـ دمشق ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة ـ تحقيق عامر الأعظمي ومختار الندوي ـ بومباي ـ الهند.
المصاحف لأبي بكر السجستاني ـ صححه د. آثر جفري ـ مصر ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م.
معجم الأدباء لياقوت الحموي ـ دار المأمون.
معجم البلدان لياقوت الحموي ـ بيروت.
معجم شواهد العربية لعبدالسلام هارون ـ الخانجي ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ـ رتّبه عدد من المستشرقين ـ ليدن ١٩٣٦م.
المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ـ وضعه محمد فؤاد عبدالباقي.
معجم ما استعجم للبكري ـ تحقيق مصطفى السقا ـ بيروت.
المعرب للجواليقي ـ تحقيق أحمد شاكر ـ القاهرة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
معاني القرآن للأخفش الأوسط ـ تحقيق د. فائز فارس ـ الكويت ١٤٠٠هـ ـ ١٩٧٩م.
معاني القرآن للفراء ـ تحقيق محمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ـ القاهرة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.
معاني القرآن وإعرابه للزجاج ـ الأول والثاني تحقيق د. عبدالجليل شلبي ـ بيروت ١٩٧٣م.
مغني اللبيب لابن هشام ـ تحقيق د. مازن المبارك ومحمد حمدالله ـ دار الفكر ١٩٦٩م.
المفضليات للمفضل الضبي ـ تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ـ بيروت ـ الطبعة السادسة.

المقتضب للمبرد ـ تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ـ القاهرة ١٣٨٥ ـ ١٣٨٨هـ.
المقرب لابن عصفور ـ تحقيق أحمد الجواري وعبدالله الجبوري ـ بغداد ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
المقصور والممدود للفراء ـ تحقيق ماجد الذهبي ـ بيروت ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
المقاصد النحوية للعيني ـ طبع على هامش الخزانة ـ بولاق ١٢٩٩هـ.
مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ مصر ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
الممتع في التصريف لابن عصفور ـ تحقيق د. فخرالدين قباوة ـ حلب ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
المنصف لابن جني ـ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ـ مصر ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.
من نسب إلى أمه من الشعراء لمحمد بن حبيب ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ الجزء الأول من نوادر المخطوطات ـ مصر ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
الموشح للمرزباني ـ تحقيق علي البجاوي ـ مصر ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.
النخل والكرم للأصمعي ـ نشره د. أوغست هفنر ضمن البلغة في شذور اللغة ـ بيروت ١٩١٤م.
النشر في القراءات العشر لابن الجزري ـ تصحيح علي الضباع ـ بيروت، وطبعة أخرى بتحقيق محمد أحمد دهمان ـ دمشق ١٣٤٥هـ.
النقائض لأبي عبيدة ـ ليدن ١٩٠٥م.
النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري ـ تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.
النوادر لأبي زيد الأنصاري ـ تحقيق د. محمد عبدالقادر أحمد ـ بيروت ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
النوادر لأبي علي القالي ـ القاهرة ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٦م.
الهمز لأبي زيد الأنصاري ـ نشره لويس شيخو ـ بيروت ١٩١٠م.
همع الهوامع للسيوطي ـ تحقيق عبدالسلام هارون ود. عبدالعال مكرم ـ الكويت ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٥م.
هاشميات الكميت ـ ليدن ١٩٠٤م. وطبعة أخرى بتحقيق د. داود سلوم ود. نوري القيسي ـ بيروت ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م. وطبعة ثالثة بتصحيح محمد شاكر الخياط ـ مصر.
وفيات الأعيان لابن خلكان ـ تحقيق د. إحسان عباس ـ بيروت ١٩٧٠م.

□ □ □



ـ ١٠ ـ

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

□ □ □